

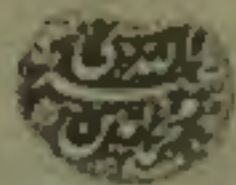
فهرس ما في هذا الجلد

كتاب الطهارة ١	كتاب الصلوة باب المواقيت ٢٦	كتاب الزكاة ٤١
كتاب الصوم ٦٢	كتاب الحج ٤٨	كتاب الرضاع ٦٩
كتاب الطلاق ١٨١	كتاب العتاف ٩٠	كتاب الايمان ٩٤
كتاب الحدود ٩٨	كتاب التزكية ١٠٦	كتاب لغير ١١٠
كتاب اللقب ١٢٣	كتاب اللفظ ١٢٣	كتاب الشراكة ١٢٥
كتاب الوقف ١٢٨	كتاب البيع ١٣١	كتاب الهبة ١٥٣
كتاب الكفالة ١٥٤	كتاب الحوالة ١٥٧	كتاب ادب القاضي ١٥٨
كتاب الشهادات ١٦٢	كتاب الرجوع عن الشهادة ١٦٥	كتاب الوطالة ١٦٥
كتاب الدعوى ١٦١	كتاب الوفاد ١٦٨	كتاب الصلح ١٨١
كتاب المضاربة ١٨٣	كتاب الوديعة ١٨٥	كتاب الغارة ١٨٥

كتاب الهبة ١٦٦	كتاب الوجارات ١٨٧	كتاب المكاتب ١٩١
كتاب الزكوة ١٩٤	كتاب الحج ١٩٥	كتاب المأذون ١٩٦
كتاب الغصب ١٩٦	كتاب الشفعة ١٩٨	كتاب القسمة ١٩٩
كتاب المزاينة ٢٠٠	كتاب المساقاة ٢٠٠	كتاب الوصية ٢٠١
كتاب الكراهية ٢٠١	كتاب اجراء الموات ٢٠٦	كتاب الدسرية ٢٠٧
كتاب الصيد ٢٠٧	كتاب الرهن ٢٠٨	كتاب الجنائيات ٢١٠
كتاب الديانة ٢١١	كتاب المعاقلة ٢١٢	كتاب الوصايا ٢١٣
م	م	م



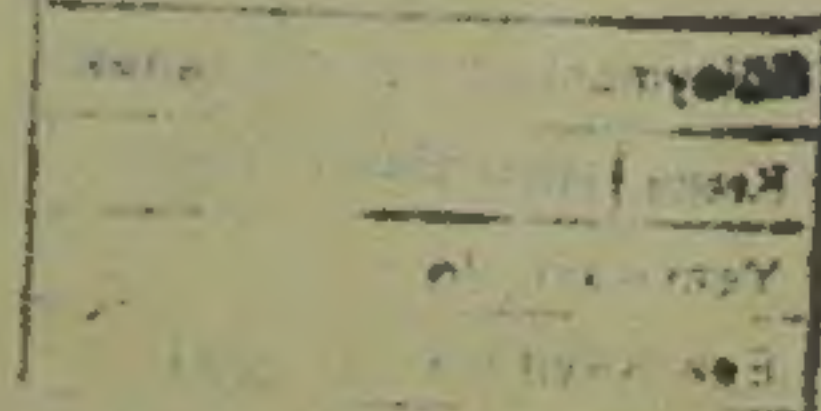
هذه نسخة الجليل والمجلد الجليل من وقف حضرت مولانا صاحب الخیر الحسن
 صاحب ذیل الجود والاحسان من مؤثر مصابیح المقاصد بانوار الفایز
 منفتح معارف اصد بمفتاح الخفا جمیع محاسن العلم والفضل عارضا مع الیه
 الاکل لا دیوانه دار السعادة والنجاة وهدیه الخیر المندوب الیه
 من هو علی کل شیء قدیر ۛۛۛ الفصحة المستوفیة
 محمد بن الحسن باوندی الطبرستانی
 عوفه



٢٢١

Kremi | Haji Besar Aga
Yeni Kayit No
Esk Kayit No 221

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 على كل الأنبياء والمرسلين • وإمام المتقين • في كل حين • وعلى
 حاشية الأبرار • وصحابة الأضياء • ما سويهم وأثار • ونذولهم والثناء
 وبعد فمذهبه حوش على شرح المصداقية للعدالة لكل الدين لغتها
 المرحوم الولد محمد سري الدين بواه الله تعالى وإلزام • وإعطاء فنيها
 أعلى مقام • وقد تعرض فيها لبيان بحاث العقائد سعي ربه الله عليه
 ونما قنانه • بالغ من البيان غاية • مع من فشات لقلب الشرح والبيان
 ما شاكل غاية لا يوضح • وبالجملة فمذهبه كتاب عقيدة الآلة بالقبول وقمة
 اعظم سول • آخذين له بالبين • فأيدين اليوم المحدث لك الدين
 فكان نعم الله تعالى على عباده • وبركة منه في مولده • لم يترجم مثله الله وكرن
 ولم يمتد نظره يد فكر في كل آن • صانه الله تعالى من كل فكر سقيم وبيع
 غير مستقيم • وجعله ذريعة لنبيل السعادة الأبدية • بوجه غير البرية • على فضل الصوة
 والسلام • وأصحاب البرية الكرام **كتاب الطهارة** • قوله بأنه طائفة
 قال النجاشي لا لا غلط لم سباني الكلام عليه في فضل غسل قوله
 في اللغة ظاهرة هي النظافة وظاهرها الدنس كما حاده الحديث في التبرع والوقوع
 وجوه هي والنووي في التهذيب وهي بفتح الطاء مصدر طهره بضم الهاء
 ونفثها وهو لا يفهم فالله والنووي في كسر الطاء ففضل ما يطهر به والطهارة
 بكسر الطاء والانتظار وقبل الطهارة بكسر الطاء النظير وبالفهم فضل
 ما يطهر به قوله منه الإفعال النجاشي في بحثه يقول وجوب البحث
 من وجوه أما أولا فلا غنى عن تفسيره بالأصح أو الطهارة تحاد وان تكون



انهم يكون بدعيته القصور كجواز الطهارة أو لم يبين ما هي • وأما ما نبأ
 فأنه لا يثبت طهارة ما لا يعلق له بالعدالة كالأبنة والاطم • وأما ما نبأ
 فأنه لا يثبت في قوله لم يزل الحديث أنه كانت صلة لمحصل كان توابع الطهارة
 المزيل عن الماء أو التراب بعينه إلا أنه وصفه الطهارة أن يفي بخرج
 طهارة التوب والمكان والبدن مع أنه المبدأ ومنه ان وصف الأزالة
 وجب منه أقوى لشيء طهارة وهو باطل بل يزيل عن تلك الطهارة غلبا
 مع أنه تلك الطهارة لم يكن معدومة وأن كانت لتتعلق بوجوب طهارة
 الأصبة التي لم تكن بيزيل طهارة الماء وكونه قد ينجي الأول ويجب
 بأن المزيل حقيقة إنما هو الماء والنجاسة والنجاسة لا تكون إلا زائدا
 بالطهارة التي طهر بها كان حق العبارة حينئذ إزالة المحدث أو الجنب إلى كونه
 نظيره وأخيرا • وأن لا يكون طاهر لم يصدق إلا على ما حصل من الأزالة
 بدنه المزيل خاصة لا من كل ما يعلق بالطهارة وقد ينجي الثاني ويجب
 بأن المقصود بتوابع الطهارة التي هي أثر الطهارة الذي هو من أفعال المكنة
 من أن ينجي منها علم الفقه بهذا وقد عرفت منه الفصل المشهور بوجوب زاده
 لا يثبت الوضوء والعسل على العسل بنية الوضوء مع أنه طهارة حقيقة انتهى •
 ومنه يظهر وجه راجع للبحث وقد يجب بأنها بواسطة بنية الوضوء إلا أن البحث
 المعنوي وهو التوب ولذا صار كما بهما مستقرا وقد قيل من شاة الماء
 المستعمل فيه من التوب في التوب في التوب ما يثبت المعنوي وهو ما يثبتهم
 بزوال المحدث والجنب والمحدث ما يقية شرعية فأنه بالاعضاء الغاية
 استعمال الدين والجنب عين مستفردة شرعا • ثم تعرض على توابع
 بأزالة المحدث والجنب بأنه غير جامع لخروج الزوال بدون الأزالة كما لا يوافق
 المطر في أعضاء الوضوء من غير قصد فأنها طهارة وليس في إزالة لعدم الشق
 منه انتهى • والزم بأن الأول يوضح منه الطهارة الأصبة لأن الزوال
 يبيد منه العدم بعد الوجود **أقول** قد علمت أنه في كل منها غير التوب
 بالأزالة لما ذكرنا من أن المقصود بتوابع طهارة خاصة والآخر
 ان توقف بأنها النظافة عن المحدث أو الجنب وعدم المحدث والجنب
 قوله ولكن العلم أن الحكم الوضوء يكون حكما يتعلق بشيئ بشيئ



فانه كان المتعلق بالكسرة والافعال في الشئ فركن والافعال كان مؤثرا فيه
 ففعله والافعال كان موصلا اليه في الجملة فيسبب الالف في الوقف الشئ على شرط
 والافعال في قوله وشرط وجوب الحديث لان الوقف من الطهارة
 انه يكون الوقف بين يدي الرب بصفة الطهارة فلا يجب تخصيصها
 الا على تقدير عدمها وذلك بالحدث فيوقوف وجوب الطهارة على ذلك
 فيكون شرطه قوله ليست بما يقع فلا يفسرها المحدث وجوبه لا يحصل
 لان الذي اوجب عدم الوقف والمدة في مشككون او لا يتوقف وجوبه
 كما هو مقتضى كونها او لا يكون او لا يقع منع الجمع لان كونه منع الجمع لا يفسر بعد كونه
 للتوقف وايضا لان لم ان او ليست منع الجمع لان الاصل في
 منع الجمع ان لا يجمع احدهما على الآخر والحديث والحدث كذلك وجواز
 اجتماعهما في محل واحد لا ينافي في منع الجمع بهذا المعنى وتخصيصه في امثال
 هذا التعريف مما اشغل على التردد في سؤال من وجهين احدهما انه يجب
 انما هو للمماثلة من حيث هي وهي بهذا الاسم المعروف والثاني في
 ان لفظه لا يتردد وهو الا بهما فينا في التعريف الذي يقصد به
 والى باب من الاول انه تعريف رسمي والافعال خاصة بجزء من عده
 ومن الثاني ان او في مثل هذا التقسيم لا يتردد وهو من قسمه المحدث
 وحاصل انه المراد باوان قسم من المحدث ووجه هذا قسمه اوجه منه
 هذه ذلك فهو في الحقيقة حدان لقسمين من الخالص في الحقيقة مخصوصة
 من ركن في مطلق المماثلة ولم يرد باوان الحداء هذا وما ذاك
 على سبيل الشك او التشكيك بل في الحقيقة بهذا خلاصة ما ذكر
 في شرح الموافقة لرفع الاغراض على القاضى ابي بكر بن علان في تعريف
 النظر بالفكر الذي يطلب به علم او فائدة فمن وقال في شرح مختصر
 له فانه تعريف الشئ بالمواضع التي لا يشتمل كل منها الا بعض اقسامه
 يجب فيه ان يذكر جميع بطون التقسيم تخصيصا الى امته شاملة لكل فرد وهي
 كونه على احد الاوصاف ونفع كلمة او ليس ان اقسام المحدث ولا لاهتمام
 والتردد بدائني فظهر ان كونه منع الجمع او منع الموقوف لا يدخل في تعريفه
 قوله وسببها اي سبب وجوبها لما تقرر في الاصول فانه ان الاسباب

يلج

فانه الاسباب الاحكام كالوجوب ونحوه قوله وجوب الصلاة
 قال الفصل وفيه بحث وجوب الطهارة لصلاة التنية
 وسجدة النداء ومس المصحف وايضا مقصده انه لا يجب طهارة
 اليدين والنوب والمكان قبل وجوب الصلاة فلا يجب على البعض
 شئ من ذلك وايضا مدار التنية على جعل الشئ وتنصيبها
 كسوء الشعر ولو كانت الشئ في التوبة والتوبة الى الله ارادة
 الصلاة بشرط الحديث لغيرها طهارة في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة
 فاعسلوا اي اذا ارتمتم ومثل ذلك بالنية واضرب بوجوب الطهارة
 لغير الصلوة وبانه يقتضي انه اذا اراد الصلوة ولم يتوضأ ثم وان لم يكن
 وهو ما لم يقبل احد كما في فتح القدير وقد دفع بما ذكره في باب
 الطهارة من ان اذ اراد الصلوة وجبت عليه الطهارة فاذا رجع وترك
 سقطت لانه وجوبها لاجلها وقبل اذ ارادها بالاجل لاجلها والارادة عليه
 الاغراض الاول بل الثاني وقد علمت انه فاعه وقبل الحديث
 او الجنب وقيل فاعه الصلوة وقيل وجوب اداء الصلوة وما في هذه
 الاقوال من الاستدلال بوجوبه مبسوط في المطويات **قوله** نظرا الى انواعها
 يريد انها تنوع باعتبار المتعلق كالحدث والجنب وباعتبار المالك كالا
 والتركيب ويجوز ان يكون مجموعها باعتبار الحاصل بالمصدر قوله في تفاوتها
 من حيث الحقيقة قال الفصل الحشوي فيه بحث قول لعل وجوب البحث
 وانه ان اراد بوجوبها من حيث الحقيقة اندراج انواع مختلفة بها
 بالحقائق بحث جنسها كما يشعر به قوله فان حقيقة الزكوة الإضحية
 منع ظاهر كيف لا وهي على تقدير اصنافها عبارة عن النفاذ غير الحدث
 او الجنب وان ارادتها من قبيل التشكيك لان حصولها في بعض
 الافراد او في كالفرض بالنسبة الى السنة فهو جار في باقي المشروعات
 كالصلوة والزكوة وغيرها وان اراد كثرة الاوصاف التي بها تقبر
 اصنافا وحصفا فوجوده في غيرها البص بغيره سؤل وجوب
 ذكره بعض الشروح والسؤال انه اذ دخلت على الجمع لعل
 منع جمعيته حتى يثبت في لا تزوج النساء بواحدة كما تقرر في الاصول

فانه التنية توقف بالامانة ودخول
 لام القبل وباتسببه والافعال
 بالجنس من حيث الشئ والتكرار
 فيكونه ويطهر المظهر
 كما في فصل البذلج

فالمطهرات كالطهارة فلا يصح ما ذكر في اختيار الجمع على الواحد وقد راجع
 عنه بعض الفضلاء بأنه مخصوص بموضع التقى كالفصل عليه لا في غير ذلك
 في اصوله انتهى وهذا من طغيان الظن فان اصول الأصول لا يوجب
 منها خال من ذلك بل ذكر ما لا يتفق والاشباه وشكوكه بقوله تعالى
 انما الصدقات للفقراء والمحتاجين اعترف باطل الهمم لمصلحة الحق في ابناء
 الصدقات في رساله الجواب عن التوفيق ايضا ولم يقصره على الفقراء بل
 القريب ايضا انما تبطل معنى الحقيقة حيث لا عهد ولا سبيل الى الاستغناء
 وكل منهما ممكن في هذا المقام وان يقال مدار الكثرة على الكثرة لا لا
 الحقيقة ومدارها على ايراد حقيقة الجمع لا على اراة معناه الحقيقي قوله في المقدر
 على جهة الوضعية نفع فيه صاحب الحقيقة ولم يرد ان المراد من المفروض
 معناه التقوي كما يتبادر الى الوجود بل لما كان الغرض من المنقول لا
 الشرحية وقد صار عبارة مما ثبت بطلان قطعي او عايقوت الجواز
 بفواته خرج من المصداقية والصلحية لان الشيء منه اسم كقولك فلان
 من المعنى التقوي مع اعتبار القيد الشرعي فيه اعمى التزوم بربيل فقل قوله
 ذكر الخاص اراة العام فيل فيه بحث ووجهه ان المجوز يكون من الحكم
 باللفظ ولا وجه لا واما ان المعصية يجوز في لفظ النية وفيه نظر قوله لم يصح
 استعمال قال الفضل حقيقة وانهم يصح استعمالها في عضو واحد فالحال
 ما سبانه بعد سطر انتهى برده بما سبانه قوله لا لا فائدة السنة الى وبيان
 انتفاء المخالفة ان قوله حتى يصير ماسحا بطلان استعمال معناه لم يصح
 حقيقة اي بما يكون انتفاء الاستعمال منه انتفاء حقيقة لا حكميا كما
 في البنية التي مسح بها عضو واحد اراة انتفاء الاستعمال منها
 انتفاء حكمي ووجهه ان المخالفة ان قوله حتى يصير لم يقبله لولم يقبل
 كذا كذا بل وضع برده بيمين على جانب راسه مسح بمسح
 بنكت البنية بعينها الجانب الاخر والا فحين كان ماسحا بيمين استعمال
 فيها لفت ماسحا في من ان لا ياخذ حكم الاستعمال فائدة السنة فانه قلت
 عدم الاستعمال الكيفية المذكورة ايضا حكمي لانه مجرد وضع الاصابع على
 مقدم الراس صارت البنية مستعملة حقيقة فاذا اوجها الى الوضعية مسح

قوله حال في ذلك
 بوجهين الاول هو على وجه
 الاستعمال في كتاب
 الشهادة
 من جهة
 مسئلة

وقد مسح به غير مستعمل حكمي كونه عضو واحد لا يخفى غير مستعملة حقيقة
 قلت فلم يرفع برده في مسح الى اوجه فانتفاء الاستعمال من البنية يقتضي
 كاستغائه عن الماء ما دام جاريا على العضو والالم تقصير الطهارة بما فيه
 استعمال البنية غير مستعمل حقيقة اصلا لما كان الضرورة بحكمها ما اذ رفع
 برده الى مكان آخر فاستعمل العضو فعدم استعماله حينئذ حكمي ووجهه التوجه
 اندفع اعتراض الزايع بان نكت الكيفية لا يقبل لانه لا بد من الوضعية
 فان كان استعمالا لوضع الاول فكذلك الثاني في كل يقيدنا قوله
 فالمفروض هو الفصل هو خلاف الكتاب في التوفيق نظر فان المسح
 اذا صار بانكاره رسل لم يزم ان يكون المفروض هو الفصل ما اذ لا فائدة المسح
 تحقق بالمرء الا في التي يجازي الوضوء فوضوءه بعد ذلك بالمرء ان السنة
 الى الفصل لا يوجب كون المفروض هو الفصل اما ثانيا فلان لو تميزت في كل
 وقطعت عنه النظر لم يزم كون الفصل في المسحات الثلاث مفوضا
 بل يجوز ما في المفروض سقوطه عما في سنة من المسح اذ لا فائدة من ان يكون
 كمن تميز في الماء بنية الوضوء لعدم تحقق المسح فيه الا حين ومن العجب عدم
 نفوذ الفصل المحض في كل قوله فاعلم المص على ذلك ولان في ما ذهبنا
 اليه عملا بالسنة ودلالة الاجماع والمعتول فالتسعة من ذكر ابو داود انه
 صلى الله تعالى عليه وسلم يمسح برأسه في كل وضوء واحد وروى
 انه عليه الصلاة والسلام مسح برأسه في وضوءه فذكر بعد فرائضه مسحا
 في كفه واما دلالة الاجماع فلان لو انفسخ الماء بنية الوضوء اوجاهه انفا فاهم
 لم يوجد الترتيب واما المعتول فانه وصفا لكل حرف والا على معنى مخصوص
 فالقائ للترتيب مع الوصل ثم لم مع الترتيب ومع لقائ فاعلم بان الواو
 لوجب الترتيب او لقائ كان تكرارا والادف خلف الاصل لا فائدة
 كذا في النسخ به فصل في نوافض الوضوء في قوله طائفة من السائل
 قال الفصل المشهور في امثاله اليه في الحكم عليه في فصل الفصل قوله
 فرضه البديل المفصل في الجمل قوله من اخرج من المفروض قال الفصل لا يظهر
 انه يقال اذ رفع الشيء يكون بعده انتهى وذلك لانه المتب ومن العاين
 والمفروض الاجتماع في الوجود والتوافض للطهارة لا بما فيها الوجود

قوله ومعنى الفصل في النسخ ظاهر في النسخ

قوله اي العلق المؤثره فانه رد لصاحب الشبهة حيث فترها بما يقابل الصحة
فابدا والعقد وصف محل المحل فيغير به حال المحل قوله جميع فنفذ بناء على ما
استدل في علم الصرف من ان فاعلا الفاعل لا يجمع على فاعل الاثنا و
كان فضل ابن الجب في البصاح المفضل جوازه في صفة لا يعقل قياسا
مطردا كما نقول في جبل في كور وواقيش والشر فيه جوبان ما لا يعقل من المذكر
جرى الموثق قوله المطمان قال المتقار في في حاشية الكتاب
عند قوله تعالى يؤمنون بالغيب مع بفتح الهمزة اسم موضع وبرد في كسر
اسم فاعل يجوز قوله في نقول كك فاعل الفاعل والرجح على رخص القول
قوله بر بربيه سئل ان لا بد ليشاء الرذ على كك وبنفع به
حينئذ ما يقال انه لما دخل كية الضمير لم يبق حجة تمنع التخصيص ولا
بانه الخارج من القول ليس بجاء وعلى التسليم فهو جوه عندنا في الباقى في ذلك
فيما سببه قول المص كانه يتقدم ضرورة لقدي الاول فربهم
القباس على وجه لا يخرج الى ما ذكر فقال مفضل في الاصل وهو الخارج
من التبيين ان زوال الطهارة عنده وهذا الحكم انما هو بسبب انه
يخرج من البدن اذ لم يظهر كونه من خصوص التبيين تأثير وقد
وجد في الخارج من غيرهما فيحكم اليه فالاصل الخارج من التبيين
وحكم زوال طهارة بوجبهما الوضوء وعنده فوج الحاشية من البدن
وخصوص المحل مفعي والوجه الى جرح التبيين غيرهما وفيه لمن لا يتقدم
اليه زوال الطهارة اليه بوجبهما الوضوء فثبت انه موجب هذا القياس
ثبوت زوال طهارة الوضوء واذا صار زوال الطهارة ففقد اربعة
الضلوة بوجه عليه خطاب الوضوء وهو تطهير الاعضاء الاربعه
فلما حجة الى اثبات لقدره الاقتصار ضمننا اصلا كما ذكره في الكتاب
والاستغفار بغيره كما في الشرح قوله ان يمنع الكلام وقبل ان
يزيد على نصف الفم وقبل ان يجاوز الفم والضحك في الكتاب كذا في الشرح
قوله النفس كفلس قوله وقوله لوصول الى موضع بفتح حكم التطهير
قوله عند زفر قال الخاضل فيه كك نقول وجه البحث انه لا خلاف
لما صحب في الاقتصار لوصول الى صلب من اللانف لانه

لانه بسن الباقية في الاستثنى في لغير الضابط وهي ابدال الماء
الى ما استند من اللانف ففقد حكم التطهير قوله والنوم هو ما
يحصل للجوان من ستر فاعدا عصاب الدماغ من رطوبات
الاجرة المتصاعدة من الحرارة الغريزية بحيث تقف الحواس
الطاهرة على الاحساس ساوون الباطنة وبه يخرج السنة اذ لا يعقل
معها جميع الحواس اخرنا بقول من الحرارة الغريزية من الرطوبة المتصاعدة
عن غلبة بعض الاطراف فانه اغشاء او غشي والسنة ان تصحى الحالة
الى العينين دون القلب قوله وكذا الاستناد ولونا م محبوا و
على كنيته لا ينقض قوله واما اذا كان بخلافه قال عصام الدين يوم
الت جد غيرنا ففرض ان لم يكن على الهيئة المسنونة خلاف العلى بن الحسين
كذا في حاشية الفاضل ولونا م منزعا ورأسه على تحذير نقض ثم
ثم اطلق في الكتاب قوله في الصلوة فثبت ما من بعد وما من غلبة
وهو المختار ولونا م فاعدا فستط ان تنبه قبل وصول حبه الى الموضع
او عند الاصابة بل فضل لم ينقض عليه الفتوى ولم تانم جازا
فليكن في ظاهر المذهب والتا عسى لم يفهم عاده فقبل قوله
احدث وان فانه فوف او فان فلكا وفي الغيبة ومن حشاه
صلى الله تعالى عليه سلم انه نومه الشريف ليس يحدث من نزع ابن الهيثم
مختصا قوله النقي هو بالفتح كك الشبهة الى النقي كك فبيد باليمن قوله
في اسبيل دون مسانده المرس في المشهور عند الحديث رفته بانه
وعند الاصوليين ما اضافه الراوى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
من خبر ذكر سنده بان يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا
والسند عند الحديثين برادف المرفوع وعند الاصوليين يقال بل
عندهم وهو ما ذكر في السند تمامه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا حذف فيه وان كان موقوفا وكوص الى الموضع مضطجعا
فيه المستخرج من النقض قول المص بالاغما ويجوز ان قول اما الفضل
فهو قوة لنفسه يستحق للعلوم والادراكات وهو مفعول قوله
غزيرة ينفع العلم بالقر ورات عند سلامة الآلات وعند الاصوليين

منه وفي القاموس فراج صغير وقول البهرى صغار غلط انتهى وفي
اشكاله فان باب الليم والراج كواب الفروج مضرة ببلع ومقتضاها
الوصف بالليم كما فعل البهرى قوله باليد الظاهر باليد قوله وفيه نظر الى
رواه العلامة ابن السهم حيث قال في الغم ما قال لا تاتى فيه نظير لما فراج ومنه
في هذا الحكم بل النقص كونه خارجا عن كونه ذلك بحيث يتحقق مع الاخراج وحده
فصار كالقصد وقسمة النقطة فلذا احتجنا بالسهم في جامع النقص في الكلام
والاخر انه المخرج ناقص انتهى وكيف جميع الادلة الواردة من سنة والقبيل
تفيد تفريق النقص الخارج عن كونه ثابتا في الخارج على ما ذهب اليه من النقص
المباشرة الفاشية وهي انه يمتنع الوجان وتنسب اليه وتكفي بعضهم
بالتعاقب مجرد من مع انصاف المذكور انهم يلحقون الوجان ويستظهر ان يفتي
الاول قبل الثاني ظاهر الزاوية وفي القضية فكذا المبشرة بين الرجل
والعلم وبين الرجلين لوجوب العلم عليهما **فصل في الغسل**
كذا في وقوعه من سنة المن في الشروع وظاهر كلام الغسل ان السنة المكتبة
عليه بدون في قوله ظاهر وهو القطع كما في قوله طائفة من المسائل قال
الغسل في الوضوء ككتاب ثبته طائفة من المسائل بل لا يخاطب المصنوع
الذلة على طائفة وفي فصل الوضوء المشهور في امثاله انما الالفاظ
الذلة على المسائل انتهى وتفصيل انه الظاهر ان احتمالات السبع في مدلول
الكتب المولدة وما ثبت من العلم في كتاب والباب منها الالفاظ
المعينة الذلة على المعاني المختصة ولست من جميع مسائله وفي المواقف انما كل
حكم نظري في الغسل وكونه الفاظ والذلة على تلك المسائل في هذا توجيه كلامه
على وفن داه وكتبه بحث فانه الظاهر من المسألة الاصولية والعقوبة انما
القضية المدفوعة ففي التلويح ان المكتبة التام المحتمل للصدق والكذب
يسمى من حيث يقع في العلم ولبس من مسألة وفيه حيث استعمل على الحكم
فقطيته ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبر ومن حيث افادته الحكم
اخبارا ومن حيث كونه جزءا ليس مضمره ومن حيث يطلب بالذليل
مطلوبا ومن حيث يحصل من الذليل نتيجة فالذات واحدة واختلاف
العبارة لا اختلاف في الاعتبار وتماثل على انه الاصل اطلاقا

اطلاقا على مجموع القضية قول الشريف في شرح المواقف جعل المسألة
نفس الحكم لانه المقصود في القضية المطلوبة في العلم واما اطرافه فمن المبادي
النصورية قوله تغيرت احكامها الظاهر انها جميع حكم بمعنى المحكوم عليه
فانه المحكوم عليه في المسائل السابقة الوضوء وفي هذه الغسل كما انه المراد
في فصل الوضوء المحكوم به فانه المحكوم به فيها قبل ما يحصل ما بينه
الوضوء ويكون به صحة وكماله والمحكوم عليه فيه ما يفرضه وبعده و
وان اردت بما قبل الوضوء فهو بمعنى المحكوم به فيها قوله فانه وصل
الي بعده اي قصد اتصاله بما بعده وارتباطه به لولا انما على ما في الشرح
فعل الجبرية لم يندمج حذف الجار ويجوز منه او خبر بعد خبر قال الغسل
ويجوز ان يضاف اليه بعده اي مع الرفع على الجبرية وهذا يدل على اتصاف
كلمة في اذ لم يفسد الاضافة الى مجموع الجار والجور نعم قال في الكشاف
وقرأنا عمنس ما لم يصاري بين احد فوجه جعل المضاف اليه
هو الجار ويجوز جيبا وقد حكم ابن حنبل عليه بالثبوت واما ثبوته
على اتصافه في منسوب مجرلا ولا وجه له لا يجعل الغسل منسبا بتقدير مضاف
اي من الغسل فصل قوله والافلا اي وان لم يقصد اتصاله بما
بعده وارتباطه به على سبيل اعتباره كسب بين الالفاظ على انه زجر
فلا يكون لبن كل من الجوزين جسيما على السكون لعدم التركيب ثم يركب
بالكسر على اصل التقادرات كقوله وبالفهم لمن سبه فمذ العين اذ كانت كن
خارج غير حصين واما قول الغسل فبانه يجوز ثبوته على انه يكون خبر
منسباً له حذف فلا يظهر وجهه فليست له حذوا او الظرفية في مثله
فالشهور انما على التشبيه ما يقدر البيان كما ذهب اليه الشريف
المحقق وذلك من حيث انه البيان يمكن بغير هذه الالفاظ فكان
البيان مجبها بفعل الشمول العمومي كالشمول الظرفي واما بدون
تقديره كما ذهب اليه العلامة التفتازاني في طريق نظر فيه المعنى لفظ
لان المعنى حاصلا اخذ بكونه فلا يخرج طرف من اللفظ من طرف المعنى
فليس لان المعنى يتوصل او لا يتم بكونه باللفظ على قدره لا ان يركب كما انه
الظرف وف يحصل بعد الظرف على قدره لا ان يركب وقبل ان الظرفية كان

عن الدالة بعلانية أنه المظهر وف والى النظر فالدالة لازمة
للمظهر فبه يتجزأ بالمظهرية عن الدالة ثم يرى التجوز الى الحرف اعني كلمة
في مفهوم قبيل الحرف ليس المتبع في الحرف او في بمعنى اللام فالمعنى
انه الانفاظ الفاظ للمعنى اى دوال عليها بمعنى انه بينها علاقة و
اختصاصا بمنزلة النظرية يجامع كمال المخازنة وقوة المصاحبة فاستغير
لواختصاص الذي حده انه بغير عنه باللام لفظه في التي حقها ان تستعمل
في النظرية فلما جاز الا في استعمال في بمعنى اللام استغارة بغيره في
وعلى التشبيه فهو ما استغارة باكتنه ان شبه الدالة المدلول
بالمظهر وف والطرف وبينها بعض المحققين بانه شبه اللفظ بالمظهر
واثبت له كونه مظهر وفا في شئ وهو من لوازم التشبيه واما قول
مقتضى تشبيه الدالة المدلول بالمظهر وف والطرف فقد استغارة
باكتنه فلا يكون التخييل عند الامور وكذا في معنى ما اعني النظرية
من اقتضا مظهر وف بلازم التشبيه في الاستغارة الاولى ومن اقتضا
طرف بلازم في الاستغارة الثانية ولا فاع من ان يكون تخيلا لهما
واما تبعية ان شبه الحالة التي بينها بالحالة او تشبيهه ان شبه الصورة
المستترة بالصورة او تشبيهه بغير اى كان فيه قول المص وفرض النفس
اراد به نفس الحنانية والحبس النفس كذا في سراج الوجود فيقول هو ظاهر
في انهما ليسا شراطين في المسنون قوله او اقتضا الى او بتعليم جبريل
عليه السلام قوله والفرض بمعنى المفروض اضطررت به لاجابة اليه
لانه فبراق على مصدر ربه بل صار من المنقولات الشرعية قوله والنفس
اى يضم الفين ويطلق على الماء الذي يغتنس به ومنه حديث ميمونة
فوضعت له غسلا كذا في العرب وحكى النووي فيه الفتح وانه افصح واما
ما كسر منه فبضم الهمزة من الخطم والسر وكذا قول المص المصطفة
التعبير بقيل ثم واقتضا الى لا يحتاج المعنى الى التفسير قوله سائر البدن
فيجب تحريك القوط والماء ثم الضيقين ولو لم يكن قوط فدخل الماء
الغنيب اخذ كالتسرة والا ادخل وبه غلة الغلة استجابا به هو الاصح
كما في فتح القدير ومع الكردوى الوجوب للتحريك لا كونه غلة وقيل

وتقتل فجهما الخارج لانه كالغمر والجبب خالها الا صبع في قبورها
وبه يقضى وان كان واخر الاظهار وفيها ذن او طين او عجين
او المادة نفع الجناح في القوي والمدر في قال النووي هذا صحيح
وعليه الفتوى قوله وقوله عليه الصلاة والسلام عشرين الفطرة الذي
رواه مسلم واحمد والبوداود والتلميذ والترمذي وابن ماجه وابن
رمي الله تعالى عنها فضل الشرب واعطاء الخبز والسواك ومشتاق
الماء وعسل اليراع ومنقذ الابط وحاق العانة وانتفاض الماء وقد
رواه ابو داود وفي حديث عمار الصيا لكانه ذكر الحنان بدل اعطاء الخبز
والانتفاض بدل انتفاض الماء واما لفظ الشارب فلم اقف على محله
وظهر بما ذكرنا انه قول العادى في تحريك احاديت الحديث مسلم من عايشه
وابوداود وعن عمار بن كلثوم لانه ظاهره اى المروى قوله الفرق في نفعه و
وسكون جعل الشرفين كل فرقة ذواته عند السدر هو مطلق
الارب الكافي في شرح الشهابين وقد غاب الجوهرى وصاحب الفاموس
وصاحب النهاية قوله ومنقذ الابط علم منه انه حلقه لبسنت لانه الشعر
يقطع ما لم يلق ويكون اذن للرجل الكريمة قال النووي هذا المعنى
عليه لا روى انه الش ففى رضى الله تعالى عنه كانه يحقن ابطه فقال
علمت انه السنة الشف كذا في قوله على الوجع قوله والسننى تقدم
انه الذي في روايته مسلم والبراعة انتفاص بالقاف كناية عن الاستنفا
بالماء لان انتفاص الماء المظهر لازمه وقيل معناه انتفاص البول
بالماء فانه اذا قل الذكر بعد ما بال ارنه البول ولم يزل فالمصدر
على الاول مضاف الى الفاعل وعلى الثاني الى المفعول والانتفاص
لازم متعذر وروى بالفاء وهو نفع الماء على داخل الارز بعد الوضوء
ومع اللوسوسة على وجه الماء فتم جعل هذا من معاني الانتفاص
بالقاف والمهمة فقد سها قوله اى اعتوا ابدانكم وبيوا بظهير
جميع البدن كانه اخذ بجمل المعنى ولازمه فان الامر بالظهير لذي
هو مطلق فحق بالشبهة بدار بمطابقة اعني الظهير فظهر وجه قول ابن
العمام فان فعل للمبالغة وانفع قول بعضهم ان اظهر لبسنا صلى

صاحب البحر

على خسرته

وانما هو نظيره او عنت النار بعدت كنهها في الطاء وادخلت عليه
الهمزة لضرورة الالبت كذا ومصدره التطهر وهي ليست للمبالغة
نفس هي للتكليف وهو تحصيل الشيء بكافة وزيادته وحروفه لا تخلوا
من زيادته المفعول انتهى وتتم منه لما ذكرنا ان كل علية في نظيره والارزاق
فلا يتصور فيه التكثير في المفعول واما جعل الشارح المجمع مصدره الا طلبا
فما يوجب الا نظار وقد سببه اليه صاحب التمهيد فزوده صاحب
غاية البيان ونسبه اليه ان في العربية وسبق للشارح في موجبات
الفعل عند شرح قوله وحقق في نفسه انه لا في عند هاء الضمري
بالعضو ورتبها اذ هي الى النفي كما وقع لابن عمر وابن عباس على
لغتهم ويدخل في ذلك الاعمى لوجود العلة وهي تضر العضو فاد
وان لم يتصور افضاءه الى العمى وقد غفل عن هذا بعضهم فقال ينبغي ان يبي
ذلك على الاعمى والا حور لعدم طرح قوله وسنته الى في بعض النسخ
وسنة الفسل بوضع الظاهر موضع المضمرة وهو لم ياسب لقوله فيما مر وسن
الطهارة والافراد هنا على منواله ففرض الوضوء فلا يستدعي عليه
وهي لغة الطريقة ولو سئله واما قول الشارح فيما مر الطريقة المسلموكة
في الدين ففيه بحث اذ لا جاز ان يكون معناه لغة لما ذكرنا من كونها
السنة ايضا وبه صرح في المصباح وعليه حديث من سن سنة حسنة
الى قوله ومن سن سنة سيئة الى حديث كفا في ذيل المجمع كما لا يجوز
ان يكون بالاصطلاح الفقهاء هنا لا انتظام الفرض والواجب المستحب
وانما يناسب اصطلاح اهل الاصول واما السنة بالمعنى المردود هنا
فقد عرفت ان الهام ما بينهما ما واطب عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
مع الترتيب احبنا لغيره الموضع في المقام بحيث ترك ما خوف الاطالة
وسنوه لهما مقالته ان شاء الله تعالى فزاد في التحرير ان يكون الترتيب
احبنا لغيره مندر لكونه بلا وجوب وادور عليه ان يظهره المواقفة
بما ترك اصلا لا نقيد السنة بل الوجوب مع ان استدل صاحب
التمهيد على سنة المصنعة والاستشاق بمواقفة عليه الصلوة وسلم
عليه ما واستدلهم على سنة الانكشاف في العشر الاخير من رمضان

صاحب التمهيد

بوكالان

من رمضان بمواقفة صلى الله تعالى عليه وسلم حتى توفاه الله تعالى كما في
التحفة بن نقيد منها نقيد السنة مطاعا وبالكلمة ما من توفيت المقوم في الكتب
المندولة الا وهو محذوف عن انقضت التوبة الى بعض النسخ فخرج من فضل
بعد فضل ما ذكر من الاغراضات والذي ظهر للبعد الضعيف السنة ما
واطلب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عليه لكن ان كانت لا مع الترتيب فهي
وليس السنة المؤكدة وان كانت مع الترتيب احبنا فمضى دليل غير المؤكدة وانما
بالا حار على من لم يفعله فمضى دليل الوجوب فمضى فانه يحصل التوفيق انتهى
اقول فيه بحث من وجوه اما اولها فانه الضمير في قوله ان كانت لا يجوز
اما ان يرجع الى السنة او الى المواقفة وعلى الثاني اما ان يرجع الى المواقفة
على السنة بوجوب المقام او الى مطلق المواقفة وعلى كل اشكال اما على الاول
وان في خلافه يلزم ان يكون قد جعل السنة معناه ووقف بما واطب
عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قسمها الى مؤكدة وغير مؤكدة وواجب فيه
انتقاض توفيقها بالقرض والمنتهى المباح وكونه الواجب فسميها واما على الثاني
فلا تارة وانما نقض لزوم كون الواجب فسميها لكن زاد الانتقاض
بالواجب واما ثانيا فلانه يخرج عنه ما ثبت سنة بالقول كعمل البهين
او بمواقفة اللسان والراشدين كالتراويج واما ثالث فلانه يلزم دخول
ما كانت المواقفة عليه بطريق العادة كالتياس فانه مستحق كما نفس عليه
صدر الشريعة وما يختص بعبادة كالشبهة والتواكل فانه ايضا مستحب
عليه الامام الرضائي واما رابعا فلانه ينتقض توفيق الواجب لما حذر من كراه
على الوجه الثالث بالقرض فالوجه ان يقال السنة المؤكدة ما واطب
عليه صلى الله تعالى عليه وسلم على سبيل العبادة بطريق الاستقلال او
او التبعية لعبادة اخرى مع الاختصاص بمصانف غير ترك بلا عذر ولا اكل
على ترك غير المؤكدة محتق بعبادة بالغ في التوفيق عليه به وبالمواقفة
او واطب عليه صلى سبيل العبادة مع الترتيب احبنا بلا عذر او
واطلب عليه من العادات والعبادات ان بقية بلا اختصاص واطب
عليه طهارة الراشدون واما المستحب منه ما ففعله صلى الله تعالى عليه وسلم
من غير مواقفة من العبادات او رغب فيه من غير مبالغة وبرادة المندولة

والقول والادب و فرق في عصر التفتيح بين القول والمندوب
 بجامع الكراهية دون المندوب قوله ليعود الى رجز قوله على من نظم
 اقول مثل في النصف بالمثل لأم العهد الذي كبت كذا على التسم
 فاستمع حبيب على الزائدة ورجعت بالضرورة الى نام الحبس التي تسمى بها
 الى حصنة من حقيقة غير معينة باصناف حضور حقيقة في الذين ولا يشبهه في
 صده على الجزء الذي لا يتجوز في موضع الاختلال الذي جعله ضررا فالكو
 ما افاده القائل من قوله و صوره للصلوة فيه اشارة الى ثبوت
 سائر سنن الوضوء ومنه و ما في هذا الوضوء كان استثنى من الادب
 استبعاد الضميمة لانه يكون مع كشف العورة غالب قوله اخبرني ابو فخر
 القمي انه سمع في البدع انه ظاهر الرواية وذلك لما في بعض الروايات
 من انه عليه الصلاة والسلام نوحا و صوره للصلوة وهو اسم للصل
 والمسلم اكثر المشايخ على تأخير غسل قدمه مطلقا وعند بعض لا يؤخر مطلقا
 وعند آخرين التفصيل بين كونه في مستقع الماء او لا وفي المجتبى انه لا مانع
 قوله فان مبهمون في احدى قهات المؤمنين رضي الله عنهما صنفين
 وهي نبت كوث بن حوب تزوجها صلى الله تعالى عليه سلم سنة ست
 او سبع من الهجرة وروى لها فخر رسول الله صلى الله تعالى عليه سلم ست
 واربعون حديثا و توفيت سنة احدى وخمسين قول المصنف وليس
 على المرأة ان تنقض المسالة ثمانية اقول الاكتفاء بالوصول الى الوصول
 منقوضا كان او معقوصا وهو ظاهر لهذا الكتاب في التفصيل ان كانت
 وجوب بل الذوايب مع العسر و مح قوله انم سلمة ههنا بنت الى امية
 اخواتها المؤمنين و ما توفيت سنة تسع وخمسين من صنف عليها
 ابو هريرة هو الصحيح قوله لما تقدم في الوضوء انه لا فتة بقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم لا يجزى دم امرئ مسلم الا بعدى معان ثلاث والاحترار
 من عبارة الفلاسفة فانه المتقدم بين استنكفون فكذلك الازمنة
 الطحاوي فاستعملها فتبعه من بعده قوله موجبة للجنة به اقول هذه
 هو الحق الموافق لجعله باحاف الوضوء عللا مؤثرة في اخراج الوضوء على
 المطلوب فان ذلك باحدث صفة مضادة للوضوء هي الحدث

الاصغر فالظاهر ان هذه ايضا علة في احداث صفة هي الجنة و اما ان
 عليه بقوله لانها منقضة الى فقيه بعد رده في فانية البنية انما برود
 لو كانت موجبة لوجوده لا لوجوده و في فتح القدر بانها تنقض كان
 و توجب سكونه فانما فاة هذا و في استنصافه في اخره و في الوجوب
 لا اسباب فاضيف الوجوب الى الشرط بحال قوله رادة على ما يمكن رده
 في فتح القدر بان مجرد الازالة لا يظهر وجهها بها شيئا اذ لا يستلزم
 لحوق الشرع المستلزم عدم الطهارة واختار ان السبب وجوب
 ما لا يمكن من الجن به قوله و فيه نظر اذ قد توجد بكنية ولا يجب الغسل كما
 اذا كان قبل الوقت قوله او ما في معناه اخبره في فانية البنية
 قوله و قد تقدم قدر في قول المصنف والمعا ان فضة للوضوء كان
 و يخرج لفظ فوج و صفة بتصحيح المحل و ان حمل الداء على المعنى فيخرج انتهى
 فنقول في المخام فانه في الحالة عند المعنى اريد به العلة المؤثرة كما اوضح
 عنه لا ما لا يقوم بنفسه فالحل صحيح بدون تقدير الوجوب الا
 الاظهار و ما في هذه العبارة و انتم لا اسباب و انتم معها
 موجبات لتسامح على انه الطهر الموجب بمعنى انقطاع الاذى والموجب
 بالفتح هو التطهير بمعنى غسل ظاهر البدن فانما اراد من كونه الطهر موجب
 الاظهار انه ليس علة عطية له فسلم لكن ما المانع من كونه علة غير
 يجعل الشرح قوله انه لا زوج عن الجبض الجحد من حافظ الدين
 النسفي في المنصفي شرح القدر و في اختار في الكافي القول الثاني
 واختار في الفتح القدر انه وجوب لا يحل الا به فصح الاستعارة الا
 بطفون الاستعارة على كل مجاز فلا يفصل قوله ولا طهارة فيها
 المماثلة المعينة في المجاز يعني انه يكون بحسب الذين فلا يغير الا انما
 بحسب الوجود الخارجي فسقط الاعتراض قوله مجازا بالحدف
 وعلى ذكر القوم يكون مجازا في المعنى واذا امكن ففضل منسبا وان
 واليه ونهب الا به في خواش العضة والتفت رايه في خواش كذا
 عند قوله تعالى حتى يبين لكم الخط الابيض الا به ونقد السوى
 في تمهيد عن المحصول المنقوب و قال المحلى انه لا مانع لاختيار كل

ملاحظة
 ما لا يفي بمعايير الحديث

شيئا لا يستعمله تحصيل الماهل ثم لو وقعت الاسباب دفقة كما نرى
 وبان في معنى ما اضيف فهو انه الى كلامنا بنى ذلك كونه كل علة مستقلة
 لان معنى الاستقلال كونه الوصف بحيث لو انقضى اثر هذه الميضية
 ثابته لكل في حال الاجتماع انتهى قوله فيه بحث فانه الحديث اذا كان وصفا
 اعتباريا وقبالة بالاعتناء بهجرا واعتبار الشرح فالماثل من اعتباره منفردا
 بتعدد علة واسبابه لا يراعى في الامور الاعتبارية وانما يقع في الموجودات
 النفس الامرية وكذلك يجوز التسلسل في الامور الاعتبارية مع استحالته في الموجودات
 الخارجية واذا كانت الاسباب متعقدة بطل كونها ثابتة بالافعال وتوابعها
 على زعم تحصيلها صل فانه الى صلب الاسباب المعين من حيث هو حاصل غير قابل
 باخر وفصل الهند وانه بين اتحادهما في الجنس فيضاف الى الاول كما هو
 مذهب الجرجاني واختلافهما فيضاف الى الكل قوله والتوضيح الجامع الى قوله
 قال الفاضل فيه انه لا يصدق على واحد منها انتهى القول وذلك لان مجموع
 من بين الصواب والاعتبار لا يصدق على واحد منها بافتقاره مع انه لا يصدق
 لمصلحة المرأة وقد يدفع بكل كلمة الواو على معنى او وقدرة كل من مصادفة الى ترتيب
 المرأة اي او كما وافق يخرج من بين ترتيب المرأة واصافة بين هذا ظاهرة
 الصواب لانه انما يظلم الصواب فالصواب الى منفرد واما القلب فتقدر
 اجزاء الصواب استعمالا في كونه وقد علمت فيما سبق جواز مقتضا
 واما اختصاص الدفوع بمعنى الرجل فقد منعه صاحبنا الى استدل بانه
 ايروسيحي انه اراد بالاء الدافعي ما ارجع الى المرأة جميعا حيث قال من ماء
 وافق يخرج من بين الصواب والترتيب لا يخفى ما فيه من التكلف والافرب
 ما عناه لا جناسا فلان قوله في الماهل الدافعي الذي يكون منه الولد
 باب الماء قال الفاضل فيقدر المضاف الى باب الماء انتهى قول
 اذا كان الباب عبارة عن طائفة من الماء في الفقهية كانت اضافته الى الماء
 لانه لانه الماء موضوع تلك اللفظ الى باب الماء في غير حواره فاقى حاجته
 الى تقدير المضاف قوله وهو الماء المطلق اما الماء فهو مجسم الطيف التباين
 الذي به حياة كل ناعم واما المطلق فهو ما يتبع في انفس الناس اليه
 عند طلاق الماء وعند كافي لا حاجة الى قول شيخ المنيه بغيره لم يجد

في قوله

ولم يجد له سم على حدة قوله لقوله تعالى وانزل من السماء ماء ظهورا قال
 الفاضل في الاستدلال لانه لا ينفك عن خفاء او المفهوم منها انه ماء ظهور انزل
 من السماء والماء على انه كل اسم السماء ظهور والوقوف بين المعنيين بين انتهى
 وقد يجيب بان كل ما انزل من السماء فهو ماء وانما يستعمل باعتبار نزوله على
 صفات مختلفة بسبب البرزخية وضعف اسماءه كالمطل والبرود والثلج والثلثون
 في الابهة للنفخ او هو المناسب لمقام كبرج والامتنان فيطابق الدليل والمسمى
 وبرده احتمال النوعية مع التخييل في نوعا عظيما من الماء ثم في الاستدلال لانه لا ينفك
 اشكال نظره صاحب المنهاية عن سببه وحاصله المسمى جواز التوضي بهذه الميا
 والمذكور في النصوص وصفا بالظهور وهو قول في طهر القارم فيكون لازما
 والمبالغة ليست من اسباب التقدير وسبب ذكره الشرح في بحث الماء المتصل
 ويجمع صحة الاستدلال لانه لا ينفك عن حجاب ذكره في كشف الكشاف من انه
 لما لم يكن الظهور في نفسه ما ينفك عنه في رجوع المبالغة فيها الى انفسها في الظهور
 اليها لانه القارم صوابا انتهى والاولى الاستدلال بقوله تعالى وينزل
 عليكم من السماء ماء ليطفئ به قوله لان التقدير في قوله في قوله في الآية
 على انه جميع الميا في السماء لان ذكره في الانبات فلا يتم واجب بان الآية
 مسوقة للامتنان وهو فرقة العموم لغوات المطلوب بقواته والشرط في تقدير
 العموم في الانبات عند التورية كقوله تعالى عهد نفسي وقول الجبري اهل الحق
 وقبم من انتهى واقول فيه بحث فانه الامتنان بتعدد افراد الميا وانه مما
 لم يكلف بما اودع في الارض من الميا بل انزل من السماء التي هي في اشراف الجبال
 ومن اجل البقاء واعظمها صنف اخر من الماء منبهة بصفتها وانما راسخا
 بكما لا يعتد به في العباد ومنافعة لهم ثم قوله حكمة السبع انفسه لم ينفك
 الى قول صاحب المنهاية ولان في المهرود وهم جواز التوضي بما انفسه هو بنفسه
 وليس الامر كذلك فقد رده الانفا في باننا لاسم الوهم ولكن سلم ان
 لم لا يجوز التوضي به مع انه خارج عما ذكره في المتن واقول الوهم مفهوم
 الصفة لكنه موجود في النقص ايضا وليس الا بالوصف الغف النحوي
 قول المصنف اما الذي يفسر من الكرم يجوز التوضي به مع في المحيط بعدد و به جزم
 فاضى خان وصوبه في الكافي فقد ذكر الاول بقيل كمال امته اجد وقال في

صاحب الجوز

انه لا وجه قول المصنف والوظيفة في هذه الاعضاء تعبدية قول المراد جعل
المادة مطهرة للحدث تعبدية اولها على الاعضاء التي هي محسوسة من المادة فلو ان
ذكر الاعضاء الاربع لانه لو لم يكن ان لمصونها مدخل في التعبدية وليس
كذلك نعم الاقتصار عليها في الوضوء تعبدية ايضا لكن من وجه آخر لا دخل
فيما نحن فيه **قال المصنف** ان لا ينجس من غير ذلك اسم على هذه حال الفاضل قول
قال مصنف الدين منقوض بآثار الباطل فلا ينجس من غير ذلك اسم ولم يبق ما مطلقا
وجواب المراد هو الاستدلال بالكثرى فان الغالب في المقيد بالاسم
كالجزء والرفق والضيق ونحو ذلك بخلاف المطلق وهذا القدر كاف في فرضنا
اولا والى في الفرد الذي يشبه حاله ان يلحق بالكثرى لا غلب انتهى وكنت
ان تمنع الاكثرية التي لا ترى الا في الورد وما في الهند بآثار الخرافات وما يشبهها
انتهى ما ذكره الفاضل **قوله** قد يمنع النقض بآثار الباطل لانه ان كان بدون
طبع فالوضوء به جائز كما صح بالمصنف فان النقض وان كان مطبوعا فقد نجس ولا
اسم لم يبق فلا نقض ايضا وانما النقض بآثار الورد ونحوه والتحقيق انه قول المصنف
اسم لما ينافي منع المقدمة التي هي معنى قوله لانه ما مقتبه فتقوله لا ترى الى
سند فما ذكر من النقض كلام على السند فلا يفيد وبه ينفع الاشكال
بحذافيره **قوله** فليقل كانت الى يجب تقديم خبر كان في مثله **قال** ان في الخبر
في تعريف السند بالتمام اذا اريد به كمال النسبة وجب تقديم قوله
كما في قوله تعالى ان رحم الله قريب **قوله** في رتبة عشرة وجها قوله مستدرك
قد بوجه بما نسب في قوله **قال** ان السند في المصنف وكما قوله من هو بالتحقيق
كوصي هو وادوى ويقال فيه منة ايضا وهو كسب او ميثاق وبنى متوان
وميثاق وفيه لغة اخرى من يشهد بالقول قوله فربنا كذا في نسخ التمامية
والعناية وسببا في في تعريف الله لو الوسط **قوله** المصنف فيه صاع والظاهر
قربين صاعا بالنصب قوله حديث المنبسط الى حال يخرج منقول عليه قوله
وجه التمسك الى قوله انه يكون نجس **قال** الفاضل فيه بحث **قوله** هو
استدلاله بالكثرى من ان ذكر من السند لال ليس محل الترفع
وذلك لانه حقيقة الخلف انما هو في تعبدية اكثر الذي يتوقف نجسه على تعبدية
للاجماع على ان اكثر لا ينجس من غير ذلك اسم في قوله لا يبولن احدكم في الماء ليست

وصاعا بالنصب

ليست للاستغراق للاجماع على ان اكثر لا ينجس الا بتغيره بالحيثية
فلا ينجس الا بتغيره بالحيثية في الجملة فيقول المصنف ان ما يوجب بان يقول المراد
بغيره ان قول الله اذا تغير ولم يبق فقتل نجس وبذلك يحصل المطابقة لكون
انما ينجس في الجملة فالتحقق في سوق الخلافية في يقال يعوض الى راي المتنبى
غير مقدر بشي اعدم المذكر السري وقول المصنف بل فيه المذكر هو حديث
الفتنين قلنا فيه تقدم قولك بل فيه وهو حديث الماء طهور حيث
ناط اكثره بعدم التغير قلنا وروى في غير بضاعة وما كان جاريا بقوله يستنجى اما
بالمعنى من خدمت الشئ فطعته ومنه سيف مخدوم وقد قطع صحت الضمير عما هو
ويروى بالحيثية والمهمل والذل المعنى من خدمت اي قطع ايضا وروى بالمعنى
والمهمل كانه جعل المعنى الذي لم يرد اولا نابع في المذكر للمعنى المراد في البه الضمير
قوله اقول **قال** الفاضل فلان يكون في التعبدية بدو الفتنين فائدة
اذ في الاكثر من ذلك القدر الحكم كذا وكذا لم يبق مع مصون من مثله
كما سبق انتهى **قوله** يشير الى ذكر ابن الهمام من انه يستند احد من
اما عدم تمام الجواب انه لم يغير مفهوم شرطه فانه حينئذ لا ينجس حكمه او ازاو
على الفتنين وما خلاف المذهب انه غير مفهوم اي وان لم يزد لا ينجس اذ لم
يقض انه اذا زاد على الفتنين شيئا لا ينجس بالم تغير فتقول الفاضل اذ في الاكثر
من ذلك القدر اي اذا كان اكثر من فتنين ولم يصر عشرة في مستحكم الفتنين
ايضا اقول في ورود الاخرين بحث لجواز ان يكون جوابا جديا لربها
فلا بد من ان يوافق مذهب الجيب **قوله** لم يقطع جوابا في قد ينافس
بانه الفاضل في تعريف الجارى هو موقف الجواب ان اذ هو المحتاج الى البيان فاعذ
الجواب في تعريفه بسببه لور ويجاب بانه الموقوف هو الجارى في عرف السمع
والما هو في التعريف هو الجواب في عرف الناس فلا دور قوله اذا كانت
مرتببة وكانه انما بالمرتببة لونها بعينه وهو ما يستفاد من عدم الاستفاد اول
بالجيفة والعذرة وبدل عليه نقل ابن الهمام عن محمد انه لو كسرت خاوية
فخرجت العوات ورجل منوها اسفل منه فقام بجيد في الماء طعم الحمر او لونه
او رجه جازم **قال** فلو استوفت المرتبة فيه بانه كانت حقيقة الى حينئذ فلا
يغير لارتيه ما كان قابعا لا يستفاد لودا سائلا وكذا المراد بالمرتببة فيما سياتي

في العذر ولا ينفق ولا يجلب السؤل عنه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين سئل عن ابن
العاص صاحب الخوصين ده السبع باصاحب الخوصين لا تجزأ ذكره في الموضع وكذا
او اوجده من غير القوت والرجح عالم يعلم انه من خمسة لجواز كونه بطاهر ومنه الملك
وكذا البئر تدلي فيها الدلاء ولجواز الدنة بجملة الصفراء والعبد لا يعلم الا الحكم
وتمتبا الرستاقون بالابدي الدنة عالم يعلم النجاسة ولا بأس بالنويسة
من حيث يوضع كونه في نواحي الدار وبشر من عالم يعلم به فذر ويكره انما اذا
لا يتوضأ منه غيره قوله والذباب سمي به لانه كلما ذب آب اى رجع وجمع ذبابه
بكمية المعجونة كوزان والعاقة يجعلونه جمع ذبابه وهو خطا فانه ينحل العسرى
ورده بما نقله ابن السكيت في الحكم من اية مسددة فمجردة واخرج ابو يعلى بسند
لاباس من ابن عمر عن الذباب اربعون ليلة والذباب كله في النار الا النجس
وليس المراد نقضه بل نقضه من النجس قال فلان طون وهو امر من النجس
والنفس الطيور سفاوار جابقي على الاشياء عاده يومه وتولده من العفونة ولا حفر له
لصنعة قنه وادنى حكمة خلقه ذى الجبابرة ولولاها لجاف الدنيا والدواء والى
في الصحيح قبل جناحه الا من لانه يخفق بالاربع عشرة السقوط قوله والعقوب هي من النجس
السماعة التي لا بد من ثابته قوله وقال ابن في هذا صنف والصحيح من هذه
انه كفول قال النووي في شرح المهذب قوله فالجواب اجاب في موجع الدرية
بانه فمجردهم ظاهرة على الامح وان لم نعلم لعدم اصيله الذبح وراه الى الجنبى واجاب
القاضي المجتبى بان العارض اذا منع سبلان الدم فقد منع مجازة معدة
وموه فلم ينشأ فلا نجس قوله كذا فيج اقول مثل هذا كثير ما يقع في كلام المتفتين
ومنه قول السكاكي عند الكلام على قوله تعالى ان في خلق السموات والارض
من امثلة الاطياب على ما وقع وفي مفتاح احوال السند اليه وعلى الاطباقة
ومقتضى كلام نجس لا يمتدح منحة فانه الذي يمنع من الدخلة على غير الفصل
بهم مكررا ما نحو الاطباقة ولا يفتى من القوب الا باحد ثلثة شروط احدها
ان تدخل على لفظ شئ الغضب من شئ ثابته انه غير ما بعد لا يبار بها
ولا يجوز ان يكون لفظ شئ الا به من بين جوف هجرة شئ ان يعطف
ما بعد لا يجر ويجوز ربيعة كقول تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وانت
حيثما لم تقع من شئ من هذه المواقف الثلاثة واختلف في اسميتها

سواء

في العذر ولا ينفق ولا يجلب السؤل عنه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين سئل عن ابن
العاص صاحب الخوصين ده السبع باصاحب الخوصين لا تجزأ ذكره في الموضع وكذا
او اوجده من غير القوت والرجح عالم يعلم انه من خمسة لجواز كونه بطاهر ومنه الملك
وكذا البئر تدلي فيها الدلاء ولجواز الدنة بجملة الصفراء والعبد لا يعلم الا الحكم
وتمتبا الرستاقون بالابدي الدنة عالم يعلم النجاسة ولا بأس بالنويسة
من حيث يوضع كونه في نواحي الدار وبشر من عالم يعلم به فذر ويكره انما اذا
لا يتوضأ منه غيره قوله والذباب سمي به لانه كلما ذب آب اى رجع وجمع ذبابه
بكمية المعجونة كوزان والعاقة يجعلونه جمع ذبابه وهو خطا فانه ينحل العسرى
ورده بما نقله ابن السكيت في الحكم من اية مسددة فمجردة واخرج ابو يعلى بسند
لاباس من ابن عمر عن الذباب اربعون ليلة والذباب كله في النار الا النجس
وليس المراد نقضه بل نقضه من النجس قال فلان طون وهو امر من النجس
والنفس الطيور سفاوار جابقي على الاشياء عاده يومه وتولده من العفونة ولا حفر له
لصنعة قنه وادنى حكمة خلقه ذى الجبابرة ولولاها لجاف الدنيا والدواء والى
في الصحيح قبل جناحه الا من لانه يخفق بالاربع عشرة السقوط قوله والعقوب هي من النجس
السماعة التي لا بد من ثابته قوله وقال ابن في هذا صنف والصحيح من هذه
انه كفول قال النووي في شرح المهذب قوله فالجواب اجاب في موجع الدرية
بانه فمجردهم ظاهرة على الامح وان لم نعلم لعدم اصيله الذبح وراه الى الجنبى واجاب
القاضي المجتبى بان العارض اذا منع سبلان الدم فقد منع مجازة معدة
وموه فلم ينشأ فلا نجس قوله كذا فيج اقول مثل هذا كثير ما يقع في كلام المتفتين
ومنه قول السكاكي عند الكلام على قوله تعالى ان في خلق السموات والارض
من امثلة الاطياب على ما وقع وفي مفتاح احوال السند اليه وعلى الاطباقة
ومقتضى كلام نجس لا يمتدح منحة فانه الذي يمنع من الدخلة على غير الفصل
بهم مكررا ما نحو الاطباقة ولا يفتى من القوب الا باحد ثلثة شروط احدها
ان تدخل على لفظ شئ الغضب من شئ ثابته انه غير ما بعد لا يبار بها
ولا يجوز ان يكون لفظ شئ الا به من بين جوف هجرة شئ ان يعطف
ما بعد لا يجر ويجوز ربيعة كقول تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وانت
حيثما لم تقع من شئ من هذه المواقف الثلاثة واختلف في اسميتها

على ما بين النفاذ في قوله تعالى لا أول لغير الأرض من حيث كانت
قوله كمال الصدقة فان لغت قد فاسد كن ب الزكاة مال الزكاة على الماء
المستعمل في كل مال الزكاة ثم فاسد اصله وانما الماء المستعمل في كل
كون التشبيه في التنظير وانما الزكاة على كل ما يمكن المقابلة على الماء المستعمل لا سقاط
فرض ازالة التسمية الحقيقية لا انتفاء على ما يستدل به قوله لا يستدل به على نظيره
قال الفاضل فيه بحث وكيف وقد استدل بالمعنى في اول الباب عليه انتهى
اقول البحث متوجه الى قوله لا يستدل به على نظيره فغير فقط ووجه منع عدم الاستدلال
المذكور بالطريق التي قلنا ما في اول الباب عن كنف الكفاف فانه قلت
محلا وجهت البحث الى منع الاستدلال على التكرار فيه ايضا فان التسمية
في الطهارة انما تحقق اذا طهر غيرة او لو طهر مرة واحدة لبقى التطهير مرة بعد
اخرى ونية اعظم فلم يحصل التحية في كل مرة على التسمية به في وجود احتمال لا يصلح
للاستدلال بخلاف الصدقة التي لا بد منه لصدق صفة الماء وهو تطهير
الغيرة فانه ضرورة لا يابى بالاستدلال قوله لا يقبل الانتفاء بانفاق الفضل
يرد عليه راحة المسك و نحوه لا تنفك لها الا جازية كما يشهد به حسن قتل
قوله ازالة الحديث او فصدقة زكاة الهام واسقاط الفرض عليه بخبري
فروع وضع اليد والرجل في الماء القليل للماجة ولا يلزم بين سقوط الفرض
وارتفاع الحديث او سقوط الفرض عن اليد مثل عدم وجوب عادة غسلها
مع بقية الاعضاء وان كان ارتفاع الحديث موقفا على غسل الباقي قوله
وعند محمد فصدقة فنية فقط منع التسمية انما يكون عند منعه وذكر ان
انما ازالة الحديث مفسدة ايضا ومثل ما يخرج جازي قوله لا يقبل الانتفاء
فيه بحث وجهه ان المضافة مصادفة الشيء الاخر فبعضه عند اثنين الزايتين
فلا يكون محازا وما قد يتوهم من ان الزكاة لما كان عند المتكلمين فهو ما
لا وجود له لم يكن اسناد الافعال اليه حقيقيا باطلا ولا يشترط في الاستدلال
الحقيقي وجود المسند اليه الخارج الا انهم يقولون طاب الزمان وطا
وقصر مضى ولا محاز في معنى فذلك وجواب ذلك البحث انه كلف
انما وضعت المذكورة على قران ما في خبره من العبد في الوجود كما صرح به
بحكم الائمة ومما في كلام المصنف من ان العضو ومبرورته مستعملان في قران والمضافة

والمضافة بينهما فاسد والشايع في مقام تفسير كلام المصنف المضافة اليه
رعايتها يكون الى خبره هو له تناول والقرينة مقام التفسير في غاية ما يمكن
في توجيه كلام الشارح قوله والمجنب الى هذه الحجة فيه يضبطها 9 و
مخط او لمخط كما في غاية البيان وكما جلت الحديث والى بعض النسخ اذ اظهر
اما قبل الانقطاع فكالمطهر هو النفس المنيرة وقوله جنب ليس عليه يد بنية
اي وقد استنجى بالماء لا بالاباء المجار بناء على المحن من كونه مخففا لا مطهرا وقد
المسألة في المحيط والمطهر منه بانه لا يتدك فيه وعلله بعضهم بقيام ذلك
مقام نية الاغتسال في حاله كما لو نزل الاغتال او فيه بحث لانه كونه كذلك
لا ذاب الوسخ والوقى ظاهر ظهوره في الاشكال مع حكمه بخاتمة الماء المعلوم طهارة
بيتهن وقال صاحب البحر والعليةم بغيره انه لو منقضى وسنشق داخل
استحس قبل الفصل لا يخرج من الجنابة الصبر ورة الماء مستعمل قبل الانفصال انتهى
واقول هذه العبارة لا تخلو من الاختلاف فانها انما بنيت على طهارة الماء
المستعمل مقدار ما المصنفة والاستنشاق مطلوب بالنسبة الى الماء البير فلا يكون
الماء به مستعملا فيجب وجوه من الجنابة وايضا يصدق قوله قبل الانفصال
بانه قصد المصنفة حال الانتفاس فهو صارا الماء به كاستعماله في الاستحصال
بعد زوال الجنابة اول ساعة الانتفاس فكيف لا يخرج منها وانما بنيت على نية
فيجوز الانتفاس انما في جنابة وتنجس الماء قبل الانفصال تنجس به كذا فيهم
قوله لا يخرج من الجنابة بل صوابه تنجس فصوله انما يبدل قوله قبل الانفصال
بقبل انتفاسه وقوله مستعمل قبل الانفصال بمنجى قبل الانتفاس قوله
لطلب الدلو والنبير وكذا قالوا ويبنى ان يكون حكم من انفس لانه الوسخ
او العرق كذلك قال الفاضل في قوله الجنابة انتفاس في البير لطلب الدلو
اشارة الى قوله الماء انتهى وكانه يشترط ان للماء ان شرط آخر وهو ان لا يكون
نكس البير عشرة عشرة وانما المصداق اليه ولعل وجه الاشارة انه لا يبارك في
يستقي بها بالدلاء بعد عشرة عشرة في عشر قال المصنف وعند محمد كما عاها فان
اقول فيه تغيب اي الرجل طاهر والماء طهور فسقط اعتراض الفاضل بانه قوله
والماء لعدم نية التوبة بوجوه نجس الماء المستعمل الا ان بيني على سبيل تزل
قوله فسد الماء عند الكف قال الفاضل في انتم ذلك عند ابي يوسف

فانه بشرط الصب قول ولا عند محله ايضا فانه السهل هو مالا في البدن
فقط وهو مغلوب بالقبيل الى ما في البير فانه ما بان على ظهوره كما خرج
ابن ابراهيم وغيره قوله ان الصب عند شرط اي في العضو لا في الثوب
على المشهور وروى شرطه فيها وهذا كله في غير جاري وما في حكمه قوله
وفي نظره وجهه في شبهة بان الماء لم يدخل الجسم لا يجوز له القراءة وكذلك
دخل لا يخرج على ما في الرجل انتهى واخره الفاضل بان كبرت نجس في شرط
الانفصال في الاستعمال انتهى **قول** فيه بحث لانه بشرط انما هو في قوله
الثالث وهو يقتضي جواز الصلوة ايضا والكلام في ان في وجوب وذهب
اليه لم بشرط ذلك لانه غاية فلا موقع للمكان ولا للمنتج المستفاد من كونه
كيف نعم قد بحثنا الشق الثاني من كلام الشارح في الحاشية وفيه رفع النظر بحمله
على ما اذا دخل الماء انما ايضا لانه لا يلزم للانفصال مع شرط استعماله
برفع الحدث لا يجوز سقوط الوضوء فلا ينجس الماء بملاحة الرجل بل بالزوال عنها
عن جميع البدن من غير توقف على الانفصال فيستجوز قراءة القرآن لزال نجاسة
ووجه الصلوة لتنجس البدن من قوله طهارته وهي متعلقة بكتاب الصيد قال القائل
فيه بحث **قول** وجهه ان كتاب الصيد لما بحث عن الحيوانات من حيث
حل الاكل وحرمة وكرامته واما طهارته بالذباغ فانها متعلقة بكتاب الطهارة
لان البحث عن الطهارة يستدعي البحث عن المطهرات ومنها الذباغ وان كان
البحث عن الطهارة انما هو لكونها احد شروط الصلوة وكان ذلك لا يري
كفاية الذباغ للصحة في المدبوع كانه بيان محتجب فيه غير خارج عما لا يلزم
وقد البحث عن الطهارة فالظاهر تعلق المسائل الثلاث بكتاب الطهارة
قوله وهو محتج بالمصالح الفاضل في قوله فانه نجس لا محالة وينتفع به ابتداء
او غيره **قول** كانه سهو من قلم المحقق وفاته رجوعه الى عدم نجاسة عين الكلب
منعين **قول** المص ثم ما يمنع التمسك الف وفاته باغ **قول** عبارة في الفعل
اي الفعل الذي يمنع فلا حاجة الى تقدير المضاف كما توهم الفاضل بناء على
كونها عبارة عن العين التي يصح كونها الذباغ مع ما في قولك فعلت القوط
او انشئت الساجدة قوله فبيننا والتشبيه بين ما في حقيقته وحكمه فالحقيقه يكون
بشيء في ذمة كالتشبه والقوط والعفص وقنور الرمان واما النجس والمسلح

والمسلح والنجس يكون بالتشبه بالثوب لا لثوبه في الرجوع الى الجود الخفيف و
والثوبان مستويان في سائر الاحكام الا في واحد وهو انه لو اصابه الماء بعد
الذباغ لم ينجس لا بعد ذبحه بالذباغ ولا بآيات وبعد كونه خيرا واما ان قال
الزبيدي ان الظاهر هو في الاكل من الحيوان المتون يقتضي عدم العود ثم لا فرق
في الذباغ بين ان يكون مسلما او كافرا او صبيا او مجنونا او مائة قوله من شرط
هو بالظاهر المبيح والنجس قبل الماء الموحدة وقبل المشية وعليه هو هري قوله
وذكر الضمير الى الحكم ان المصدر الموثق يجوز رجوع الضمير اليه كراي وبيان الفعل
استدلاله صاحب الكشاف في نفسه بضرورة القوة بفعل الضمير في قوله تعالى
فمن بدله رجعا الى الوصية بهذا التأويل وقد شبه هذه القاعدة صاحب
كشف البردوي بوجه آخر اطلاق في بيانه في بحث دلالة الاقتصار بما عكسوا
الادوات ان والفعل لها ويرى بموثق كما جعل بعض المفسرين ثابث
الفعل المسند اليه ان قالوا في قوله تعالى ثم لم يكن فستنه الا انه قالوا ان ووجه
بالمقالة او انفسه ربه صحت عدم الاحتياج في تدبير الضمير العائد الى المصدر
الموثق الى جعل التدبير بمعنى الذبح وقد تركت في قول المص في باب
صفة الوصية واولها ليرض للوارث على مكس فاعان به بناء على ان لا يصار الى ذلك
قوله عما قال في الاسرار وغيره قال ابن الهمام وما في الاسرار هو الاصح واختاره
الشارحون كصاحب الفاية وصاحب التباينة وغيرهما لانه سور وحبس كجائنة
السور ليجنسه عين اللحم وكان مقتضى هذا ان لا يطهر الجسد بالذكاة لانه دعا
الحكم الخمس كمن قالوا بين الجسد واللحم جليده رقيقة تمنع للمماسة بينهما فكل
يرطوبانه لكن على هذا قد يقال فيطهر على الذكاة في إزالة الرطوبات من الجسد
ليتوقف طهارته عليه انتهى **قول** في تغلب عدم طهارة الجسد بكونه دعا
نظر لانه الذكاة منفعة انتشار الذباغ والرطوبات فلم يبق الا ما يتعلق بسطح
الجسد من رطوبة ظاهر اللحم فلو سلم الحكم على مجرد ذلك الرطوبة بالنجاسة
لم يبق للجسد حبيشة الا من حيث فكل في طهره بآية وفعله فلا يطهر على الذكاة الى
قد يقال لم لا يجوز ان يكون في الجسد مادة وموتة يخرجها الذكاة وجدة تمنع
عن لطفه وما اللحم قوله تعالى العدم والمملكة المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان
في محل واحد من جهة واحدة فانه كانا وجوديين وتوقف تغلب كل واحد على الآخر

فمنضايان والامتنان وان اواحدهما عدما واعتبر كون الموضوع قابلا
للوجود في شخص او نوعا او جنس قريبا او بعيدا فكله والا فاني سبب
فصل في التبر قوله بحذف المضاف او باطلاق المحل على الحال
مجازا لا وقد قرنا بيان الاول في منها في بيان كونه الجبض موجب
للفعل قوله زحمت النجاسة فيه اي انها كانت جامدة كالمخبر او متبذرة
وم جامدة لم يحسن استعمال لفظ التزحيم وهذا وارد على ان السهام حيث جعل
الاولى لاسن والى النجاسة بناء على ان المراد بها القطرة من البول نحو
قوله التركيب الاول اي قد يندرج فيه سنا والتميم الى اجزاء الاخرى من القطر قوله
سنة الى قال الفاضل لفظه ما لبست بمذكورة الا انه مفهوم من المقام
اقول كانه فم ان واد الشرح ان فاعل زحمت للتبر عايد الى ما فيها وليس
كذلك بل يدانه عايد الى التبر بوزنها عما فيها لا عن قايها كما في التثنية
قوله وكذا الروث هو بالمشقة للحم والفسخ ونحوه وتحتي بكسر الخاء
سكون المشقة للبرق والقبيل الجمع اخشا وخشي وخشي والبرق بفتح العين و
سكونها كحل ونى خف او ظلف وفعل كنع وفعل خشي كغيب الروث
كنصر قوله خذ الحام بالفتح مهورا جمعه خذ وكفلس وفلس بالفتح
يكنه وجنود وعليه فنصر بوجهي والفسخ وزيادى قوله طاهر عنه فاذا ذكر
في التثنية ومواعج الدابة اختلاف المشايخ في طهارتها مع اتفاقهم على
سقوط حكم النجاسة ففقد البعض للضرورة وعند آخرين للطهارة ولم
يذكروا ولا اختلاف فائدة وقد يقال نظيره لفائدة فيما لو وجد في ثوب
او مكان ونم ما هو خال عنه لا يجوز الصلوة فيه على الاول انتفاء الضرورة
ويجوز على الثاني **قال المصنف** الى تنريف وقال الفاضل صلا لا انتقال
المضيق في استعمال **اقول** اعلم ان القعدة بالروف المسماة نقف
تابعة للمعنى ومن خواصه وكذا جعل بعضهم الباء في شرب من ماء البحر باقية
على معناها المشهور متعلقة بشرب لكونه بمعنى روين وعلق الى في
قول السكاكي في معجمه ايضا المسند اليه وقد نكرت الى غير معين بالتركيب
لما فيه من معنى العدول كما نقلت الباء في قوله فكأن سائل
بغراب واقع لكونه السؤال بمعنى الدعاء وقال الامام الواحد بر في قول

في قول ابي الطيب له يا و التي سا بقية أعد مني ولا أعدو ما عدى الابا
وحى بالى لكونه بمعنى الاحسان وهذا نوع من التوسعات مغايرة
للتقدير والتضيق الاصطلاحي ولا بعدل السماع مع امكان فلا يقدّر
في كلام السكاكي مثل ذلك كما في فضل الشريف ولا يضمن معنى مالا وموجها
كما في فضل التفرقة او انقور هذا فينبغي ان يكون المصنف في كلام الفاضل بمفهوم
الفتوى اي صلة لا انتقال الذي في ضمنه سائل ثم قال لا يخفى ان المسجل
المتنقل الى الف و هو لغز قبل ان يصير خروا في الكلام فوضع انتهى اقول
يريد انه الضمير قوله انه استلج راجع الى قوله فلا يسند اليه لستى به معناه
فمن الظاهر من مجاز الاول اي انه ما يؤول الى حقيقة او لطف اي ان ما
قوله هو لغز او كانه لم يمتف ذلك لظهور المعنى فجعل فوسعا واراد المسجحة
اذ هي عبارة عن استعمال اللفظ في غير حقيقة بلا قصد لانه مقبولة ولا غضب
قربة دالة عليه اعتمادا على ظهور الغرض في ذلك المقام قوله بدلالة الجمع اي
العلمي قوله بزيادة طرفة ذكر في قوله انه المقام اذا فقه واستند بغيره بحس
تب المراد بالجم والعصفور بوزن كل طير من الطيور التي لبست باصبعه
فخرج الزحاج لكونه اهتبا نحوه بحس لغا وغيره كقول ما في من خلاف النسخ
فصح فاضى خان بنجاسة وصاحب البسوط انه طاهر ككوله قوله فاشبهه طامة
اي الطائر في قوله البير وصوابه في الضاد و دون النون قوله في الفصول كلها
اي اذ لم يتيقن على حده بنجاسة وكان استغيا بالاء عاريا عن النجاسة فكلية
لو ادعى قوله وهو ما اذا كانت لبست فيها فارة الى المبت والمبت ضد المتي
او المتخفف الذي مات المشقة والمات الذي لم يميت بعد قوله اوسام
ابرص هو موقر لانه علم جنس تركب من اسمين يجري بينهما في نحو جليلك
او آراء الاواب على الاول واخفا في الثاني وفيه بناء على الفتح واواب في
اواب بالانصراف من بناء الثاني ايضا على فكة وبنى وجميع الجوز الاول
منها مع ذكر الثاني كونهما ابرص وسواهما ابرص وبدونه او الثاني كالبصر
والا ابرص قوله ما بين عشرين ولو اى سوا ما بين عشرين او القيت منه
ولو بابة او فارة من غيره وعبد الفتوى كما في الجنبى لم يجب ان يكون بوجه
وانه لا يثبت عليه بنجاسة قوله ما بين عشرين الى ثلثين اعلم انه هذا التركيب

مطلوب
الفرق بين المسححة والمجاز

مطلوب
تركيب بفتح الهمزة

السبع كسر جمع سبعة لهم السبل
وكثرة والعصم موضع أصلا

واضع في كلام العرب قال ان لغة الجعدى ومسكنها بين العودف الى القوي
الى شعب نرمي بين فجمهم وقد دل البيت على جواز حذف ما قبل مثل هذا
التركيب فانه كانت موصولة قال نجم الائمة وهو سبيل في تحديده الا ما كان في قديمي
الفا العاطفة للمؤد به الى معنى ما على الرجاى من قولهم مطرنا نبارك كفا
فالتعنية الى التعلية وبعضهم يقول ان زبانه فالتعنية بحذف بين مع كونه
رادوا ونقص المضاف اليه من فاعله وبعبارة اخرى كما تقول حسن الناس
ما بين فرق الى قدم وما بين فرق فقدم فزنا فقدم ما هذا خلاصة كلامه وظاهره
انه جعل الفا جمع الى متصلا لاضافة بين كمن قال في معنى السبب بعد ما على القول
بانها نائية عن الى ويحتاج على هذا القول الى ان يقال في معنى اضافة بين الى
الدخول لاشتمال على مواضع او لانه التقدير بين مواضع الدخول انتهى فكان
التقدير هنا ما بين عشرين واربعين متشعب الى ثمانين الى احدى عشر واربعة
بين ان يكون عشرين واربعين متشعبا في الزيادة الى الثمانين ومنه حديث
النجاشي في باب الوضوء من التور من كتاب الطهارة قال السرخس
في موضع ما بين السبعين الى الثمانين انتهى امين موضع ما من الضم لذلك
وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه اثنا عشر رقعة فتبع منها الماء
فوله بحسب كبر الدلو وضوحه قال جوهرى لكن عليك عكس بحسب ذلك
امى على قدره وعدده ورتبها سكن في ضرورة الشوا انتهى القصة كعب نقض
كعب ايضا واما القصة بالضم فهو الرضا بالذل كما يستفاد من القاموس
فلا يقول على في بعض الشروح من ضبطها بالضم فلا نقض قوله من الصاع
كبيره قوله ويزاد عليه في الضمير قال الفاضل فيلزم انه لا يخرج عشرين
اصلا او لا يجوز ان يكون الدلو مقدار الصاع او دونه في الاول وما فوته
ينقص عن العشرين وفيما دونه يزداد عليه فالحق عشرين فثبت على
قوله وكان واجبا لنقصه قال الفاضل يعني بعد الاخذ وفيه نظر انتهى **اقول**
وجه النظر انه بعد و تحصيل الاخذ بالعين فلا يستقيم جعل الاخذ معتبرا
في التقدير **قوله** وفيه نظر لان هذا المعنى موجود في الشواين الى قال الفاضل
وفيها عشرين اول الاوساط واول الماء منها على المسحة والتقصير انتهى
اقول فيه انه لا بد حينئذ من قسم هذه المقدرة وقد جهلت فتوجب النظر لعدم علم

بريحي

في قول الفاع

تمام الدليل يدونها قوله ما يكون البيت فيها عامة ونحوها كالمرة وما كان
بين المرة والكلب فكله حكم المرة وما كان بين الفارة والمرة فكان الفارة
والفارة ان الى ربع كالفارة والخمس الى تسع كالمرة والعشرة كالفارة
اليه يوسف وعند محمد الثلاث كالمرة والست كالفارة ويونان الرواية
كما يستفاد من المبسوط والمتفرقات كالفارة اجماعا ثم الاقل يدخل في الاكثر كالمرة
مع الفارة كالمرة ولم يدخل في المرة مع اكثر من فارة ومتضى كلامهم انما يقع بين
كالهرة ومع خمس كالفارة اجماعا فيمارى وعمره من ان الفاردين اذا كانا
كسبته الله جاذبة نزع منها اربعون ومع ثلاث او اربع كالهرة على قول يوسف
وكالفارة على قول محمد ثم اذا لم يوجد في البئر القدر الواجب نزع ما فيها فاذا
جاء الماء بعد ذلك نزع شئ ولو غار الماء قبل النزع ثم عاد لا يعود يجب على الراجح
كما في المراجع وقيد في السراج بجوف اسفلها ومحمد وخمس البئر غلظت فنفذ
بقدر النزع فوصف الله الاول من بئر وجب فيها عشرون في بئر طاهرة
نزع من اثني عشر عشرون ولو صب الاخير نزع واحد فقط ولو صب العاشر
نزع عشر دلا في رواية ابي سليمان واحد عشر في رواية ابي حفص وهو الراجح
ودفع بين الروايتين بان الاول سوى المصوب والثانية مع المصوب
ثم لا يحكم بطهارة البئر ما لم ينقص الدلو الاخير من اس البئر عند هذا ويحكم
بالانقضاء الماء عنه محمد هذا والاكتفاء في التطهير للراجح نزع البعض خاص
بالاكثر ثبوته على خلاف القياس نيك الاثار فلا يلحق به غيره كالبئر
وكثرة وكذا قال في البدائع والكافي وغيره بوجوب اربعة حبات الذي ما نبت
فيه فارة وعلى هذا الوقت في صريح او فسقيه لم يكونا عشرة في غير اربعة حبات
قوله يسع فيها صاع قر مثل هذه العبارة لتسريح وصاحب النهاية في تفسيره
التعنين واشترنا الى ان الظاهر في مثل النصب فيقال تسع صاعا وهو ثمانية
ارطال او عشرة وقد صبر والله لو الوسطى وما ذكر تفسيره وبقى قولنا ان
وهو ان المسفل في كل بلد ويستظهر بعضهم ان التقدير تسع صاعا او ما يستعمل
في كل بلد كما هو في بئر لادولها قوله فانه انتقضا او نقصا لاحاجة الى ذكر
النقص لانه يعلم بالاولى وفيه لا انتقاض بل استثنى الاضمار والتقصير
بمقوله في الاول خفاء والظاهر ان بفسر تحت الاجزاء بالاصطلاح المتكلمين

مطلب
يسع فيها صاع

فكانت اهلها فاولى بلغ
فهي عينة اي يطلع عينها

ثم اعطاه الله كمالا متفاحا كما في سراج الوهاج قوله وكان ينبغي ان يعلو كل من
تقدر برى زيادة المسم واصلها لا نحا على الاول مغفول وعلى الثاني
فجعل معنى فاعل كل ثبوت عند الجواب على ثبوت المذكور في المغرب
في فصل العين مع الاستدراك عن ترك الثابت بما ذكره وانت شريفة ما ذكره
لبس تعجبى للعبارة وانما هو بيان لسبب الغلط وتبين في فاشا على الاضمار
الاول يجوز ان يكون اسم مكان فلا ثبوت وانما كانت خبرا من ثبوت بل هو
كما نقول هذه الدار مبيت زيد وعلى كل منها بمنزلة السبب ايضا فانه جاز في فعل
كما ذهب اليه صاحب الكشاف في حكمه في سورة يوسف كذا في مغفول كمرطوب
بمعنى ذي رطوبة ذكره الجوهري في قول المص انما يخبر خفيته اي ويخبر على قول غيره
المسبح وهو مقيد بما اذا كان في الليل من اول الماء الى غروبها وباقول
رجلين ظاهرا لثبوتها لاكتفاء بواحد لانه قد بين في قول المص اسم العدم وصحح
الدين اعني الغلبة وفي الظاهر ان الفتوى على ترك ثبوتها وفي مواضع اخرى ان
المختار قول محمد واختار بعض المتأخرين انه ان كان سبب من مع الماء في غير
فعل وان كان علمت وى محل الماء بالعصبة والا فغيره من لبن والا فالحل العجز
فان صاحب البحر وهو حسن فليكن العمل عليه قول المص صلاة يوم وليلة
الصلوات خمس والنزول سنة في حفظ كما في نسخة قول المص ان كانوا فوضوا
منها اي غرضت او غسلا من جنبات او غسلا من جملتهم من نجاسة اما اذا توضوا
وهم متوضون او غسلا من جملتهم من نجاسة فانهم لا يعيدون اجماعا على الصلوة
لا تبطل بالثبوت وكذا لو غسلا من جملتهم من نجاسة لا يعيدون وانما يفسدون
ثبوتهم على البحر وتجب نجاستها في الماء في غير سببها ولا في سببها وجود النجاسة
في الثوب كذا في المحيط والنبين وتقفض سائر النجاسة بانها اذا رقت غسلها كغسلها
مفسولة بما اورد في العلم بالتميز على الفارة بدون يوم وليلة
او ثلثة ايام كيف يكون الحكم بنجاسة الثوب بغير سبب الاقتصار على التمسك
في الحال لا يستند الى تقدمه على غيره فلهذا لا يوجب مع الغسل الاعادة
ولا على قولها لانها لا بوجوب منساقا صابها ما قبل العلم قول المص بولان
من طهر حال بن الهام المتولد للعباء السور فاطن السور على اللعب للعباء وروى
انتهى وقيل بفتح فانه السور مركب من الماء واللعب المختلطين فالظاهر انه

لا يخلو

انه من اطلاق حكمه لكل قوله لاني طهرته فبفتح فانه لو كان طاهرا لم يسبب
غير الماء الظهور به يكونه قبل الغسل بالنسبة الى الماء قوله وبهذا يفسد الى حال
الفاضل يمكن ان يجيب بان ما ذكره الماء من فم ويسقط به الوضوء مشروط فلا بد من
نجاسته انتهى في قول القليل بقوله يمكن ان يجيب بقوله انما هو كلام بن الهام
وقد اورد في قوله لم يفسد له كلام تنبيه له صاحب البحر ولا غيره وحي العبارة بولان
فمن الماء فلا تغفل **فصل في الاثبات** في قول ابي يوسف الظاهر
على قول من يرى نجاسة الماء المستعمل لشئ من نجاسة رضى الله تعالى عنه قوله
بانما الوضوء اخول لم يفسد صاحب الظواهر لا يقال انه جازي في كل موضع
فهي بالفتح لانه المصدر على قول قليل جدا بل قال النفاذ في في النسخ انه الضبول
لانا في له واورده عليه الركوع باقيا الوضوء والوضوء على قول ردت عليه
الورد مع مصدر كالورد والورد مع ذكرها في القاموس والظهور ذكره الفاضل
في حاشية التفسير سورة الصفات نقل من شرح الشافعية لرضي فوجب قوله
بالضم والباء في المصباح لكن نقل ما في الشريعة من عبيدة الله بالضم الشرب
القليل والفتح الكثير فيلحق بالثبوت النقص في القاموس في اللعب في الاثبات
والشرب وكمه به يبلغ كسب ودخل كورث ودخل واذا وبعث ودلوفا
ولفان محركة شرب ما فيه باطراف لانه اذا دخلت فيه محركة انتهى قوله
حصبين كزبير فانه الاسماء بالضم والكسب بالفتح الا حصبين بن المنذر بن سنان
فانه بالضم والعجبة وهو فرد كذا في التبراس على سيرة ابن سبيل في ذكره
حفظ من الاخبار والرهبان والكبان قوله وقال ابو يوسف الطاهر وروى
من ابي يوسف كما في الهداية والتهذيب وغيره اذ طاهر الرواية انه مع ابي حنيفة
ومحمد والظاهر انه لا خلاف بين ابي يوسف والامة في كراهة ما عدا الهرة لعدم
النقص في كراهة بعض الفضلاء في حاشية الدرر قوله المحملة وكذا في قوله والبقوة المحملة
وفي المغرب بفتح البوة وقد كنى بها عن العذرة **تنبيه** الكراهة انما هي
للفتن وحيت يجد فيه كما في سراج الوهاج قوله وسور الملاح انما لا فرق
بين الطاهر والاذن وانما ذهب بعض المتأخرين الى نجاسته سور الحمام دون الاخر
لتنجس من البول وردة في البنية بانه امر موهوم فلا يؤثر في ازالته ان ثبت
نقله في البحر في المص ونفسه ان يكون لاوله الى عطفه لغيره المتأخرين

بان ثبوت على حجة قوله وسور الحار والبغل شكوك فيه وكانه قبل سور
 مشكوك فيه وتختلف كونه الشك في طهارته او طهوريته ويجعل ان يكون
 الاستئناف ويجوز ان يكون زائدة كقوله وليس لعين هذا مائة . وليست دار
 دنيا تبارك ولا تجني فافيه من التكلف ولهذا قال السردجي انه لا جود ترك
 الواو لكنه لم ينقطع لجواز العطف بل حكم بانتفاؤه قول المعروف قبل الشك في طهارة
 قال الفاضل وطهوريته قول وجده في ذلك لو كان في مجزئ الطهارة مع
 بعد الطهورية لم يكن وجه في النوضي به قوله اي القول في الشك في طهوريته
 اصح قال في البحر وفي المحيط نوبعا على الشك في طهوريته لانه لو وقع في الماء
 يجوز النوضي به علم بغيب عليه لانه ظاهر غير طهور كالماء المستعمل عند محبة
 وكان الوجه ان يقول لم ياب وانه انما لا يخفى ان القول يكون
 الشك انما هو في الطهورية معناه مع جزم بالطهارة وهجوم بطهارة السور
 بوجوب الجزم بطهارة اللعاب وجبته كيف بسبب الطهورية عن السور
 عالم ب والماء اذا ساوى الماء ثم وقع ذلك السور كيف بسبب الطهورية
 مع ان الماء حينئذ غالب على اللعاب وايضا فاني فرقي بينه وبين لعاب
 المادوي لانه ايضا اذا ساوى الماء بسبب الطهورية فلا ي معنى بينهم مع سؤ
 احكامه اذا كان اللعاب دون الماء فالصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف
 في مسج البردوي ثم ان الخلاف لفظي لان من كان الشك في طهوريته لاني
 طهارته اذا ان الطاهر لا يتنجس قوله وانما هو فيه نجس قال الفاضل
 لفظ هو راجع الى ظاهر الرواية والضمير في قوله فيه راجع الى بين الحار قول بربك
 الطرف اعني فيه متعلق بالضمير كونه عبارة من ظاهر الرواية ونسج الجمل ان بقية
 مصنف اي لفظ ظاهر الرواية في مثل به لفظ نجس ولا يخفى فيه من التعسف
 والظاهر ان لفظ هو راجع الى اللين وضمير فيه الى ظاهر الرواية ولفظ فيه متعلق
 بالجزء ونسبة الخبر الى المبتدأ قول المعص في اباحته ووجهه لا سبيل الى رجوع الضمير
 الى السور لان الادلة متعارضة فيه ولا الى التمسك لانه غير مذكور بل هو راجع الى الحار
 بتقدير المضاف اي اباحته لم قوله فانه روي ان غالب بن الجراح اعترض
 بان حديثه بعد الاحكام كفا الضرور فيكون ناسخا ولا يتحقق التعارض
 على ان قوله من سبعين ملكا يتجمل من سبعين ملكا قوله ومنهم من قال

عصام الدين

ثم قال اختلاف الصحاح في طهارته قال صاحب الفقيه هذا ايضا من تعارض الادلة
 واقول فيه بحث فان قول الصحاح فيها ثبت فيه الخلاف بينهم لا يجب تعديده
 اجماعا كما في التوضيح وجزء قوله لا يصبر شكلا قال ابن السهام بينهما ان يعمل
 بالاصل وهو الطهارة وفي التوضيح ان المجزئ الطهارة ب ان بين وجه
 ولعله كان كالاتبات والافانسيه او الى لان الاخبار بالطهارة شاهدة
 تنفي ومثل في حاشية الحار ي قوله ثم قال الاصح المجمل قال الفاضل لوجه هذا
 كانه الكلب ايضا مشكوكا لا اقل لتخفى تلك الضرورة فيه لان يقال بهذا
 التعسف في معاملة النقل انتهى قوله في بحث اما قوله كانه الكلب منقذ غرقته
 في البيوت ولا يتنجس اليه فانه انما يتنجس اليه للصبي والمسته وبها خارجا في بيته
 ولو لم يتنجس اليه والافانسيه وبطوره عند طهاره بخلاف ذلك فاني مزورة فيه
 واما ثانيا فلان ما ذكره من غرض على العدة المؤثرة بالنقص قوله انما لا يصلح وان
 لان النص في مادة النقص مؤكدا قوله انما لا يصلح غرضه من جهة بعض المارة
 الى قياسه في القيس عليه في احد هما السباع وفي اخره الفارة والفاقة فانه
 نفور في الاصول لانه لا غرض بين الاثنية بل يجب على المجتهد العمل باحد هما
 وجوابه انه قياس واحد في تحقق علمه في القيس والتعارض المذكور
 بالمعنى اللغوي قوله لانه لا غرض بين السهام عن ميسوط شيخ الاسلام عبر عنه بالزود في
 الضرورة حيث قال فلما وقع الزود في الضرورة وجب نفور لا اصولا
 والبغل من نسل الحمار قال الفاضل قال عصام الدين يشكك في ثبوت في كتاب
 الاصححة من ان المولود بين الاصبي والوصبي يتبع الام لانها هي الاصل
 في البعوضة حتى لو نزل الذئب على الشاة لبعثت بالولد فتقتضي هذه الرواية
 انه يكون البغل المولود في الرحم ثانيا بعد الابن في سورة وبما كان قبل
 الشك في سورة متعارض الادلة في حرمته واباحته لانه ورد الحديث بحرمته
 صريحاً وحديث الوارد باباحه النول الحار يقتضي اباحته انتهى فيه بحث
 اقول وجه البحث انه ما ذكر من التعارض لا يبيد الشك لانه لما كان متقسما
 الى امة فرس والامة اما ان يحمل حديث الحومة على القسم الثاني والاشكال
 في اشكال سورة الاول فلا يندفع ومن ثم توهم انه غايه بما في الفقيه من انه البغل كانه
 مولا لانه لم يولد من فرس كسور فرس فخلط بسور حمار فصار مشكوكا

هو صاحب البحر

هو من اسكن
من

رب محمد

فقد سها لانه لم يصح حنبذ معتبرا بالام فقط وقول بعض شيوخ الكثر انما
الام انما هو حيث لم يغلب شبه الاب برودة ان والاشد التي تراها
الذي يشبه بابيه مع الاتفاق على انه قول الله بنو قاتل بها وبينهم قال
فاضغان قال في كتاب الصلوة عدم وجوب الجمع بينهما حيث قال رجل
لم يجد الا سور الحمار فانه بنو قاتل به والا فضل ان يتيهم مع فان نوضا به ولم
يتيهم لا يجوز قال في هذا اللفظ لا يوجب الجمع بينهما اقول هذه العبارة في شرح
الجامع الصغير وهي على ضد الوجه وجدتها في حاشية على الهداية بخط مولانا
وفيها تنافي فان افضلية التيمم مع تقضي جواز الاقتصار على الوضوء وقوله
فان نوضا ولم يتيهم لا يجوز يقتضي امتناعه وقد وجب بان قوله مع اي مع
وجود سورهما منقضا منه جواز الاقتصار على التيمم ويندفع التناقض وقد
نقل عبارة صاحب الفاية وصاحب المنيع على وجه يقتضي جواز الاقتصار على
الوضوء حيث قال ان لم يوضا به لا يجوز ان يني وهذا اقرب الى الصواب
لعدم التنافي فيه ظاهر او كما انه مبني على القول بطهارة السور وافضلية التيمم
لرعاية روايتي الشك والنجاسة ثم ان قاضي خان صح في الضاوي بو
بوجوب الجمع فلا تغفل قول المصنف ويجوز انهما قدم كلمة اي شرطية قوله والضيم
في يفسد راجع الى قوله بنو قاتل بها وبينهم في قول محمد اي في جامع الصغير فيه
بحث لانه قد استدل بالعبارة احد المصنفين على الآخر وهي في بعض النسخ
انه راجع الى قوله المطهر احد جهاد الصواب انه راجع الى كون المطهر احد جهاد
ان يفرق بين المطهر بالرفع على انه فاعل بضمير فيضيد من قوله القارم اي فيكون
مجرد الجمع مقيد بكون ترتيب قول المصنف فانه لم يجد الا بنو قاتل التيمم
مفعيل بمعنى مفعول من حيث الشئ انبذ من ثاب ضرب طرحة وبقا
شبهت التيمم وقد شبهت ولها لغة وجاز من الافعال لغة فليد ولذا
ذكره ثعلب في باب فقلت وقلت وقيل لغة عامية لوقال انبذت
قوله ولا يتيهم اي لا يتيهم بطريق الوجوب بل بطريق الاستحباب يدل
قوله وذكر في كتاب الصلوة قوله يتيهم ولا يوضا به قال في غان هو الصحيح
وهو قوله الاخير وقد رجع اليه وقال ابو يوسف ومالك والشافعية والحنابلة
من العلماء واختره الطحاوي كذا في البحر وغيره واعلم ان قول محمد بوجوب الجمع

بوجوب جمع روايته ايضا عن ابي حنيفة كذا قال ابن الهمام وغيره واختره هذه
الرواية لانها في غاية البيان وتطعن من ابي طاهر له ناس انه اخلاف ابو حنيفة
اي حنبذ لا خلاف المستل من قوله انه كان الماء غاب فقال بنو قاتل واخري
ان كانت المداونة غالبة فقال يتيهم واخري ان الماء غاب فقال يتيهم
في البحر فالحق المصحح المعتمد عندنا يجوز موافقة الامم الثلاثة فلا حاجة الى الاستدلال
بمحمد بن سعد رضي الله عنه على الجواز انتهى قول بشك ان الفاعل الذي
فرضه ان حج وارضا ابن الهمام وغيره يقتضي جواز الاقتصار على الوضوء ما دام
رفضا سبلا لقوله ان يتيهم فقلت اقول اي في غير عصر ولو عصر فرب الاجرة لئلا
بالاجماع باب التيمم قوله المصنف هو بضم الميم وفتح الزا وسكون الغنة يتيهم
معه مكدورة واخوه عين مكدورة وحكي في المصنف المجام ايضا ما ينبغي ان يتيهم فيه
وان كل من تيمم فزده على المصنف بضم الميم وسكون الميم وفتح الميم وكذا الام قوله
ففسطت من عابسه رضي الله عنه فلما قلنا في كتاب لسيرة فلا ونبينا عابسه
ولا عابره من ساء اي خفت بنت ابي بكر رضي الله عنه زوجة الزبير بن العوام رضي الله
عنه ووجب بعضهم الى ان السقوط كان من هذه والاخرى في غرة ذات الرافع
شتم المكة في فاقة الراب مقام الماء كمره من آدم لانه منها اولاد اصل من الله
منه الناس والماء حياة كل شئ فصار الماء هو الماء والاصل في نظير كل
شئ اذ هو المظهر بطبيعته بخلاف الماء كمره العدل عنه الا ضرورة وانما انقصر منه
على الوجه واليد بن لانه وضع الراب على الراس انما يجرى في المصائب والعبادة
لغاي والرجلان لا يجنون غير الراب في اكثر الاحوال وترتيب الوجه يقع به التيمم
لقد تعالى في سجود الصلوة ويقع منه من العيب للسادة او اقتبوا الارض واظهروا
الخنزير وليس في ترتيب الرجل من المصنف عندنا ما في بعض النسخ وآش في
فصول البدائع في وجوه من النجاسة الحوية وهي الاثم فيها اكثر ولذا كفي
في الوضوء بمسح الراس والخفين وقال الامام محمد اي لا كان خلفا عن الغسل
والرأس مسح والرجل دائرة بينها اقتصر على الوجه واليد بن انتهى وفيه بحث
فانه خلف من الوضوء لا من خصوص الغسل على انه لا يندفع السؤال اذ يقال حنبذ
لما كان خلفا عن الغسل دون المسح مع انه المسح بالمسح وبسبب كذا في
وجها آخر وسنرى ما فيه ثناء الله تعالى استبد نصفيه سد كتاب استفاد

جاء كونهما قلادة هما كانت
في عابسه قلادة عابسه او عابته
ففسطت اليها مسله

من نصير المنية وحضر جمعة فخرجت كزيرة كافي الفاسوس اسد هذا صحابي قوله وليل

ويجوز قول بعض

- انه البريد من الفاسخ اربع • والفاسخ ثلث ارباع
- والميل الف اي من الباعات فل • والباع اربع اوزع تسع
- ثم الذراع من الاصابع اربع • من بعد عشرة ونم الا سبع
- ست شعرات فظهر شعيرة • منها الى بطن لا فخرى يوضع
- ثم الشعيرة ست شعرات فضل • من شعر بطن ليس فيها مدفع

قول المق مستند منه قال ابن الهمام او بطاير ذواته انتهى وكذا اذا لم يكن بوضه
منه لادوم عبدا واجر باجر مشدود قد رآه بربع وحسم وله مال غارة وجد شيئا مما ذكر
افسح اليهم اتفاقا كما في الخط او عند ما خلا على في التجهيز على الاختلاف
في كونه المكلف بعد ما لا يقدره الغير لا واقتراحه من الدين قوله ولو عجز عن
ايضا ولم يجد من يستعين به لم يعمل عند ما قوله فعمل الاستم عليه كذا قال الحنبل
فيه بحث اقوال جهلة الامام البيضاوي في سورة الفاتحة على وجه يري
به التكرار وحاصل ان الاية مسوقة لبيان سبب كذا حيث لم يسبق ذكره فينبغي
بما يحدث بالذات وهو خروج الحاج من احد البيتين وما يحدث بالعرض وهو اللبس
بغير الجنبه سبق ذكره في قوله سبحانه ولا جنبا وقد جوب الجنب بانه لا بد من التكرار
لانه يري الجمع بين الحقيقة والحجاز فيقول المفسر على الناس والجمع فيفسد لم يفذه
الا ان يروى بانه لما اقيم الالبس في الاصول على منتهى كانه في تقدير قولن تكرار الجمع
بين الحقيقة والحجاز وهو لا يجوز قوله فظهر اليها لا يعني انه جميع المنيات في جميع الاوقات
برأيه سبحة فير او نظر خاص ما بان يكون نظره او مقارنا لحق يستعد او استعد
بانه تنظر اليها قوله وانما جود كسب من الغنا من الارزاق فيه بحث اما اولها
فان المعادن كلها منطوقه كانت او غير منطوقه كونه من الغنا من الارزاق لا منها احد
المولى لثبوت كما تقرر في الكثرة فكان ينبغي ان لا يجوز التمس على غير المنطق ايضا ويجوز
عليها وجوازها في غير المنطوقات وامتناعها عليها حكم واما ثانيا فلان في الغنا
يشترك الرب في التولد من الماء والتبعية له فيجب ان يأخذ منها اجزا حكم
التبعية وهو القيام مقام لاصل قوله ليس يتبع الماء وحده جوابه انه لا يركب
من الماء ومما هو تابع للماء كانه تابع للماء اذا التبع مع شئ تابع لشيء

الشيء ولو اخرجه لانه تعالى هذه الطبقة من تفرق مذهب ابي يوسف لتكون
كلمة له كان لطيفا جدا وقد يوجه تفرقها بين المنطق وغيره من المعادن بانه
لما اذابت النار وقبل المنطق كحل بعده من جنس الارض وصارت كاللبن والمليون
في امتناع التمس عليه بخلاف باقي اقسام المعادن ولا بد ان الكبريت يشتمل عليه
النجولان من الحجارة حيث فعل ايضا قوله لا جوارح هو لطين المطبوخ والملاو اسنج
قال في القاموس الملاو اسنج مودف وقد سقط الملاو مودب ودارسك
وتكرر في فضل الرا من باب الكاف لانه كمنع الغنى وكفى في المغرب في المنة
كسره الميم ايضا قال في التبع لانه مقرب وشذبه ككاف خطا قوله منه راجعة
الى المحل وروى ابن الهمام بانه لا يفيد فحوا ولا يمس ولا وجه الاستدلال بقوله صلى
تعالى عليه وسلم في بقية الحديث ما اذا وجدته فليمتس به ثم قوله او ماله ولو امانته
كما في التبعي او خاف المرأة على نفسها بانه كان الماء عند فاسق او خاف المدبو
المعكس لللبس كما في التمسج قال ابن الهمام لكن محل بعيد الخلف بالوضوء اذا
امن في النهاية جاز ان يجب العادة بالوضوء لانه العذر من قبل العباد وفي موج التوبة
انه مخوف من قبل سبحانه فلا يجزى المنع بالفعل كمنع السبر ومنع الجوسل انتهى
والتحقيق انه لا خلاف بين ما في النهاية وما في الدرر انما هو صاحب النهاية بالرف
ما كان بالوضوء من قدر واد صاحب الدرر انما كان برونه قال ابن ابراهيم قوله
وهو بوجه اي ينسب على طه قوله ورد الزاد الانفا في ونسب الشارح في قوله
الى السهو وجوابه ان الشارح انما هو اذ ابا والوقت اول الوقت المنسب عندنا
قال شمس الامم في مبسوطه اذا كان لا يجوز لا يجوز الصدقة من وقف العبد اى وقت
الاستنجاب هو اول النصف الاخير من الوقت في الصلوة التي يستنجب فيها
اما اذا كان يرجو الاستنجاب فانه من الوقت المنسب قوله بل هو اخر من قول الشارح
بذلك الكلام لانفا في وجوده وروى بانه مذهب الشافعي كذا في قوله رواية الاصول
المراد من الاصل المبسوط ونسب شمس السرخسي وسبب الامة ككول في شمس الامم
خواهر لهما ونحو الاسام اليه وى وقد ذكر هذه الشروح باسم مبسوط ونسب
الاصول ايضا قوله رواية النجاشي عن ابي زيد بعضهم سيرة الكبر والصغى وضبطها
بحروف صك كسب قوله النوادر والافا في قبر عنها بعضهم بالرجاء نبات
وزر لها مع الحار ونبات والكسب نبات والرقبات بحروف جبرك والرقبات

قوله في قوله المستند الى قوله صاحب النهاية في قوله

كتب في هذا الموضع

او بانه المستفيض هو كذا من اصل كذا كان في المشهور فاذا روي وابتعد منه
 قوله العباد انه هم منه محمد بن اربعة عبد الله بن عباس وعبد الله بن الربيع وعبد الله
 بن عمرو وعبد الله بن عمرو بن العاص وكنس منهم عبد الله بن مسعود لانه قد تمت
 وفاته وهو لاه عاشوا طويلا وكنس بن مسعود بن الحسين بن عبد الله بن الصديق
 وهم نحو ما بين عشرة بن وعطى بن هري فاخرج عبد الله بن عمرو بن العاص وادخل مسعود
 بن عبد الله بن ابي في التهذيب وعبد الغفار ثلاثة ومنه قوله في الحصار مذهبنا مروي
 في العباد لانه الثلاثة يروون بن مسعود بن عباس بن عمرو بن ابي في التهذيب ومنه
 طائفة لا في راي العباد لانه يفتون ذلك عبد الله بن عمرو بن عباس
 وابن الزبير كذا في المذهب قوله انه بل في خبر رواه قوله واما القول في خبره في قوله
 ربط خبر موضع الظاهر موضع الخبر ويجوز ان يكون محذوف والمقدور في رواه وقوله انه طائفة
 كما عرفت في قوله بل في الخبر كذا في التهذيب او العوف بن الحارث بن الحارث بن الحارث بن الحارث
 ابن عمار بن ابي بن موهبة كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 وبديل عليه رواية ابن المنذر وفيه انه ذكره العلامة ابن الهيثم وحي سبعون رجلا وهو
 عوف بن كيسان كذا في تهذيب ابن الكمال على صاحب الزبير في قوله واما صاحب
 هذه التسام فثلاثة ثمانية ان صوابه ثمانية لانه الثمانية بطريق على الثلاثة العشرة
 قوله وقال عابسة بن النضر بن الجوزي في العسل وغيره من الحفاظ في موضوع باطل لان
 رواية محمد بن مسعود وهو من عابسة بن النضر بن الجوزي في العسل وغيره من الحفاظ في موضوع باطل لان
 روى عنه كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 استطاع للنفس على انه لو خاض في رافق في مذهب بطل المسح وكذا لو خاض في مذهب غيره
 اجزاء من العسل في لا يجل بمعنى المدة فاعلم ان الزيادة مشروطة مع الحلف انتهى وقد اختلف
 في دفع اخره فقال ابن الهيثم انه مبنى على صحة هذا النوع وهو في الطهارة كذا في التهذيب
 لاننا قسم على انه كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 ويكمل كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 يتصل مع ما في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 واجب الرفق والادب في ذلك النوع ان الاجزاء بالفضل لا يجل كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 انما لا يتقيد بها لانه لا يخرج انما وجب لنفسه وقد حصل ورده بمعية ابن ابي حنيفة
 فانما بعد المدة لعمل كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب

حينئذ للامام على انه المروي في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 فانهم بالرجل حقيقة وبالخط حكمي والعام بالخط حكمي والعام بالخط حكمي والعام بالخط حكمي
 بزيادة قوله في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 الصلوة على غسل ولما جعلوا الحديث فيها ما بالخط حكمي جعلوا له في الصلاة حكمي بولسج واذا
 نفوذ به طهارة اذا انفس العذمان داخل للخط فقد زال الحديث الحقيقي زوالا حقيقيا
 فيقدم الحكمي الذي كان ظاهرا عن الخط حكمي فوجب غسل عليه ثانيا كما توهم ابن ابي حنيفة ولا
 مسح للخط قبل انقضاء المدة كما توهم ابن الهيثم وكلام الربيعي حينئذ قد انتقام وقال
 صاحب الدرر معنى المشروعية وعدمها الثواب وعدمه لا القيمة وعدمها كما توهم الربيعي في هذا
 متحققا لا يجوز له العسل من لوز بل انزع انهم وانما اجزاء العسل بل في ذلك تنظيره بقدر
 الصلوة فانه ما دام مسافر الوائم وقد عدى الركعتين بانهم مع انهم فرضه ثم انتهى وفيه بحث
 اما اذا كان في المسح كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 الاصول انما انتهى من المسح كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 غلبت الا القيمة وهي في العبادات كونها مستقطبة للقضاء وفي المعاملات رتب الثواب
 المطلوبة وانما ثانيا فلان مساق كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 ما دام مسافر الوائم المستند لعدم الثواب عدم الصلوة لانه لا تمام مسج غير مشروط وهذا
 سهو فانه الزيادة وقوع الرابع فرضا والواقع فرضا انما هو الركعتان فقط والاخرى لا يجل
 ولله الحمد بقدر على ان يجل في فرضه ووقع لكل نفل وهذا يقتضي انه في فرضه كذا في التهذيب
 يستند عدم صحة الزيادة لاجدة عدم رتب الثواب عليها كما رسم قوله انه كان هذا التنبيه
 اي ما يكون سببا لا فائدة بناء على انه خلاف المذهب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 وقاله في خبر من جاز على طاهر واستفادة ما هو المشروط منه في كل المصروف في مساجد قوله
 وانما في خبره كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب
 الى ابي بن قوله ومن يقية الاعضاء عطف على قوله الحديث الحكمي قوله ثم المسح على الظاهر
 ختم المروء بالظاهر ما بين طرف الاصابع الى الساق كما في الظاهر منه قوله واما المقدور
 في الاصابع في مذهب المسح بطريق القروم وفيه ما مضى فان يكون في اصابع اليد
 ثم تقضي القروم في الاصابع اشارة الى انه لو قطعت احدى رجليه ونفي عنها اقل منه
 او نفي ثلاث اصابع كمن في العقب لكان موضع المسح لم يمسح عليها ولا على الصحفة ايضا
 قوله عوف بن كيسان في المذهب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب كذا في التهذيب

فربما هي ارادة ما سوى الماء من المبيعات واخراج من ذلك العموم ثم التخصيص
 انما يتميز موضع الخلاف من موضع لو كان يتمكن من ذكر الخلاف والاستدلال ولما لم يفت
 في الخلاف بالاشارة الى ان غير الماء من المبيعات في الظاهر ليس من الماء بل مما عليه
 صدر سواه وقد نظر في قوله لان الصفة فيه بحث لا احتمال انه يكون صل منهم مع تلك
 السبوت كون الباقي من الدم بعد المسح قليل معقولة او لان الذي اصحاب السبوت
 من الدم ابتداء معقولة المسح كمالا بعد اتمام الاستدلال في هذا الاحوال قوله لا السبوت
 وهو الكاه على السبوت هو الظاهرة قوله فيكون مرفوعا فيه بحث لانه لو كان نقلا بالنقل
 ولم يصب اليه صلى الله عليه وسلم كمن هو مرفوعا من بحث الظاهر في المعنى او لانه لو كان
 الظاهرة قطعية قال الفاضل فيه بحث لا ترى انما يتميز بالجوهر والرموز واما لها في خلاف
 الشافعي وادنى مراتب الاختلاف ابرار الشبهة انتهى قول جوابا بآية من ان الظاهر
 فزاد بالاجماع واما الخلاف في مشروط الاثبات فلا ينادى باليس قطعي الظاهرة قوله لا يجب
 بآية الآية الى حال الفاضل وكذلك اختلف في الصجدة على قوله لم يوزن انتهى قول فيه بحث
 فتأمل قوله معقول مطلق الى حال الفاضل ويحتمل ما لا انتهى قول في كل نظر اما الاول فانه
 مفهوم الاخر من موضع الاستصحاب فيزول التقدير بالدم جسم فليس مثل ذلك معقولة واخر وجه
 لكونه معقولا مطلقا واما ان في قوله وقع المصدر المنكر حالا معقولة على السبوت كما وجهه ان يكون
 معقولا له ما غفلنا من هذا الوجه الحسن كمال ظهوره ووجهه في الظهور كخفا قوله والمراد
 بغير الدم جسم موضع خروج حدث الى الفاضل فيه بحث كانه وجه البحث انه ان كان قد ادرم
 كانه من ذلك الموضع كان هو المعتبر ولم يكن مخصوصا بالدم جسم معقولة الواقع بخلاف لعدم
 انصاف قوله وهذا لانه حكم النجاسة الى قوله من النجاسة قال الفاضل مطلق هذا المعام
 اقول وجه الثاني رد وجهه على قوله فلا يثبت في بقا الاثر او ظاهرا حيث يابى ذلك
 مشروطة بزوال الاثر وانما ذكر من اعتبارها بالخط مجترة لا يكفي في تقدير بشير في بشير
 بل لا بد من ضم معقولة اخرى باب المواقيت قوله لموافقها لظاهرا لاخبار قال الفاضل
 في الموافقة بحث اقول وجه البحث ظاهر كبريت واما ما جبريل اليوم لا اول في العصر حين سار
 ظل كل شئ مثل محال لانه اي محال في قوله واما قوله آخر الوقت الذي ينقض عنده خروج الظاهر
 قال الفاضل فيه بحث اقول وجه البحث انه ذلك لانه الحكم عليه بالآخر لانه كانه من اجزاء
 وقت الظاهر لم يستقم جبريل في الظهور من اجزاء وقت العصر وان كان من اجزاء وقت العصر
 كما في الظهور لم يستقم جعل آخر الوقت المضاف الى الظاهر ايضا انه كان المراد بقوله

بقوله عنده معقولة من اجزاء الظاهر في الاستصحاب لا علة وان كان المراد معقولة مفقولة
 من اجزاء العصر في الاستصحاب في المظنونة وان كان خارجا عن لزم الوقت المطلق والوقت من
 قسم قال الفاضل اقول قوله الذي المصنف له قوله في قوله مجاز حيث اريد بالآخر ما يوجب
 منه ويصير مضافا الى الوقت بآية واذن الوقت الى الظاهر فيها مجاز ايضا على
 انتهى يشير الى توجيه الكلام بعد ابدى ما فيه من البحث وانما يجعل الذي المصنف له الوقت في قوله
 وانما كان الآخر مجازا لانه اريد به اول جزء من اجزاء العصر سواء آخر الظاهر لجوارده اياه في قوله
 مرسل وكذا اضافة الوقت الى الظاهر لا بد من ما يستلزم لجوارده لاخر جزء منه وهي مجاز على القول
 على اختلاف الزميين واقول انت جدير بما فيه من التكاليف وذلك لانه كما ان قيل
 في جانب المبتدأ ولو انما يمتنع جانب جهة لم يمتنع ذلك كما يتجوز في المضاف او باطلا
 لفظ الشئ على مجاز وراهي واخو وقت الظاهر في وقت جبروت على الشئ مثله قوله
 ومارواه من امانه جبريل الى حال الفاضل في العامة الى قوله وفيه بحث اقول وجه البحث في جبروت
 اما في الاخر لانه اختلف آخر الوقت في الجبروت من كانه جسم لبيته صلى الله عليه وسلم كاضل
 سائر المصداق كانه لم يمتد واما ما يمتنع لم يمتد فلا اقل من الاقتصار عند بيان اليوم
 الثاني على قوله وصح في الموضع حين غابت الشمس كانه زاد قوله كونه بلا منس فليس
 لنا وجه سبيل واما ان في قوله لم يمتد وقع بعضا في الوقت كونه فلا يبين انه يكون وقت
 وقت الانبياء من قبل قوله وما ذكر في النهاية الى قوله فليتنا قال الفاضل وفيه بحث
 اقول وجه البحث في النقص او التقصي في بين النقص والتقصي او بغير من ترك احد
 تحقق الاخر بخلاف الوقت او لا بد من ترك النقص والتقصي كانه معنى على ان تعجيبا ايضا
 قبل استنباط النجوم ولم اجده معقولة ولا كانه معنى عدم النقص عند البحث ان تعجيبا ايضا
 بعد لاذن الواقع في اول الوقت وهو موضع بعد محقق فليس في وقتنا الا باجاء ذلك
 قال الفاضل فيه بحث ان يكون النقص ايضا مباحا وليس كذلك اي يلزم ان يكون النقص في
 الى الاسفار مباحا لمعارضة دليل الكرامة وهو عدم كونه دليل النقص وهو كونه في قوله
 وجوابه انه وقع المعارض بين سماعه او سمعوا في دليل النقص هو كونه في قوله
 عن المعارض وفيه بحث انتهى قول ويجوز ان وجه البحث عدم معارضة الاثار والمؤثرات
 انه الاستصحاب انما ثبت بقوله صلى الله عليه وسلم بدون موطنه او بالقرب فيه
 قوله ثبت بدون الوجوب هو السنة قال الفاضل السنة ما اوجب عليه صلى الله عليه وسلم
 ولا بد من كونه ثبت على ذلك فكيف ثبت السنة انتهى قول في سنن الفاضل في قوله

بقوله

قوله الخ الذي لا يخفى وهو الذي
عليه التبرع كما في التبرع للفتا
بنيت الطائفة والسبب الاول
فصل الاحاطة الثانية التقدم

کتاب فی الفیہ
ج ۱

او قوله على هو الصحيح المذهب فلا بد ان يكون الواو في مثل بمعنى من كما ذهب
اليه ابو سعيد السمرقاني في شرح الكتاب فيقول زائدة لما تنبى لا بد ان على مثبتة وفي
المعط على محذوف فبغير المعطوف عليه في كل مقام ما يناسبه كما يقال هذا
لا بد ان يكون البعض وان يكون الواو في كل كيد لصوف خبر لا سيما باب الاذان
قوله والناحون استخسوه اي التنويب الحديث الخ قال الفاضل فيه بحث فله وجه
انه الذي استخسوه هو التنويب بما انفرد به اصل كل صلاة كما يستخرج به لا الحديث
الذي هو حتى على الصلاة الى اقوله فراجع بقراء الاول قال الفاضل فيه بحث اقول
وجهه ان المراد بالاول هو الصلاة فيكون في ادان الفجر وهو ليس بتنويب كما ذكره
ولو كان كذلك للتنويب لا قال به قال المصنف لانه بصريح اعيان الايجيب بنفسه قال الفاضل
فيه بحث اقول وجهه قوله المنع على قوله لا يجيب بنفسه لانه بسبيل ان هو وانما يجيب
وانه اراد ان لا يجيب الاجابة من غير توقف على شيء لتوقف اندفاع الكراهية على نفي جميع
شروط الصلاة ولا يقال به قوله لا يجيب بل كونه قوله لما كتب بن الجوزي قال
ابن الهمام هو القلوب قوله بخلاف المسافر الخ قال الفاضل فيه بحث اقول وجهه
وجوب اختصاص الكراهية بما اذ لم يكن للمعاقلة مودون فلا يكون مكرها على الاعطاء
وبصر في الجنبى فقال لو اذن بعض المسافرين سقط غلب الباقين قوله رانطة بهذه
منع عليه من تأييد الضحايا رضى الله تعالى عنون باب شروط الصلاة
قوله وفيه نظر لان حتى الخ اقول الظاهر ان مرادهم حتى مع مدخلها اي حتى يجاوز
ركبة فلا يتوجه عليه النظر والاستيفاء وانما مجرد حتى ليدلوا انها بمعنى الى قوله كانت القدم
مكتسوفة لا محالة قال الفاضل فيه بحث وجهه عدم استندام كشف بعض الناس في
كشف القدم لجواز كونه المكشوف من طرف الركبة او مع استندام القدم قوله وبان
الرجع مانع مع القدم والثالث بدونها قال الفاضل فيه بحث كان وجهه انما انهم
لو كانت القدم مكشوفة بحيث لو مكشفت البها كانت روية للجمع وليس كذلك
فانه القدم مكشوفة الساق او اكثر قوله وفيه نظر وجه النظر ان نفس الكلام اعني الاعمال
بالثبات بدل مضاف الى عدم ارادة حقيقة او قد يحصل العمل من غير تميز المراد بالاعمال
حكمها باعتبار اطلاق الشيء على اثره وموجبه حيث لا يتكرر الواسط فلا ينتج قوله اراد
بذلك انشاده الى العلم المستفاد من تعلم على انه مجاز عن الجموع والتميز المذكور وانما
الى العلاقة بقوله لانه التخصيص التميز بدون العلم والادوات جارية حيث تسمى الشبهة

فبشيء يذكره الفاضل لزوم اشتراط الشيء بنفسه المسمى بالشيء الذي هو من انشاء بشرط
 لا اعتبار بالشيء الذي فتره بالارادة وان حاصل كلامه ان الشيء اراة الفعل بشرطها النقيض
 في الوضوح قوله ان الشيء الذي فتره بالارادة ليس بالاضاف محذوف قوله ومن كان
 خافا ان لا يكون له ان كان ذا عذر يشبهه المطلق بالمعبر بما لا يرد سلا او خوف عذر محققا
 عبره من مطلق العذر والتمسكة ان العالب فاندرج فيه المرض الذي لا يحد من بوجه واندرج
 اضراض الفاضل المشي كذا ركب له في طين ورعه لا يجدر بالسجدة عليه والجميع التي انزل
 منها لا يمكن الركوب الا بمعين ولا معين له الشيخ لا يفدر لو نزل على الركوب بنفس
 وليس معذرة معينة اذا كان في كل تلك الحالات بحيث لو اوقفنا تلك العينة فانه انظر
 قوله بما في وسعها ان يرد الالاء الى العالب والاشية صلة **باب صفة الصلوة**
 قوله من اذ كان عند اهل اللغة الى قوله وعند المتكلمين في رده ابن الهمام حيث قال في التجرير
 ان الوصف له ذكر في الموصوف في الصفة والصفة هي فيه لا بغيره بل بطلان الوصف وبراء
 الصفة وهذا لا يرد الا في قوله اذا لا شك في ان الوصف مصدر وصفة او اذا ذكر فيه
 انهي وحاصل ان اصل اللغة ايضا يفرون بينهما وليس التفرق مخصوصا بالمتكلمين
 والافراد لان ما عند اللغويين كلفا وصاحب الصلوة والقاموس بعد جعله كلاما
 في الوصف والصفة مصدر الوصف والصفة فانه لا يفرق بين العلم والشيء وفي هذا الظاهر
 بوجه التفرق بين الوصف والصفة فانه لا يفرق بين العلم والشيء وفي هذا الظاهر
 مع انه ليس كل الاضراض فتره بنفس على مراده من قوله والعصر فتره بانه لا سبيل الى انكار
 الترادف بهذا الاضراض بانه صفة مصدر وانما الهاء فيها عوض عن الواو فانه اصلي وصف
 بترت فعل فيخرج الواو ويكون الصلوة فتره الواو وعوض عنها الهاء لانه صفة على هذا التقدير
 بين الوصف والصفة لفظي لا بغيره من معناه لاصلي هذا بغيره كلامه وقد طالعنا كلاما
 تحته وما لا يوافقهم انه حاصل اضراض ابن الهمام منع ما اذا ما الشرح من الترادف بين الوصف
 والصفة فاول انشاء بالضرورة وليس الامر كما توهم بظهوره في توجيه النظر انه مستلزم
 فانه لو كان ان يعينه بعد ذلك المنصرف للفظ بانه معنى آخر كما هو الواقع الذي علمته
 من كلام اهل اللغة هذا وجعل اصل الصفة وصفا فيخرج الواو وسكونه الصلوة وسكونه
 ابرز الضرف بانه حذف الواو من نحو هذه كاستقلال الكسرة على الواو مع ان فعلها فضل
 فتفادت كسرة الواو الى العين ثم حذف واو ان كانت كالمعوض من المحذوف
 او اصلها وحده فانه زال حذف الضرفين لا يحذف فلم تحذف من نحو الوعد لعدم كسرة ولا

ولا فتره الوصل لعدم اطلاق فتره وهو اصل قوله والمراد بالصفة ههنا السهبة الى العلم
 بغير ان يراد بالصفة الكيفية الاجتماعية للمسل للمصلي بواسطة اركان المصنوعة وعوارضها
 ولا اجزاء تلك الكيفية ضرورة ان العلم بغيره بالاشياء من اركان العلم بالادوات والصفات النسيبة
 اي لا اجزاء العقلية الصادرة عن طائفة رعية التي هي اجزاء الموضع من الضمان المجزى والركوع والتسبيح
 بسبب ان العلم بغيره صاير في تلك الموصفات صدى الصفات محمول على موصفاتنا
 هذا المعنى بعد موضع تدرج في قوله على ما قبل الفروض رده ابن الهمام بانه لا يفرق بين
 ان يفترق بل انما هو في الورد ومنهم من قال في ذلك قوله لا يفرق بين العلم
 بالعلم ولم يوردوه الا ان لا يشذوذ وعلوه الواقع بما ذكره ان اعطاء صفة بغيره يستلزم
 مثله من ان يفرق في بعض علماء العصر هذه فقله منها لعدم وفوقه على كونه المسألة
 مفيدة بما اذا كان المتبصر بكونه بعد العذر واما اذا حذف وتقدم فيجوز حيث في اسم العدد
 الى في ذلك وحذفها مع كل المذكور والمؤثرت كما فعله بعض المحققين في شرح الكافية في التوضيح
 وقال في حفظها ما تنوعت في حيث لا يرد على عبارة المصنف في عدم المتبصر فقله الكافي في التوضيح
 على كل حال انتهى قول فيه نظرا او لا فلا شئ انما هو بغيره كيف وقد لم يها المادى في شرح
 الالفة ولا في ما ذكر من جواز ان وعد صحتها انما هو اذا كان المتبصر الايام وحده واما اذا كان
 غير الايام فالوجه مطابقة العادة الاصلية من اثبات الشئ في المذكور وحذفه في المؤثرت
 واما اذا كان الايام مع التباين في المسح حذف الشئ في التباين لباي كذا في الايام الشك
 في رسل ابراهيم في كلام سيبويه ان كل ما قبل قوله بل المراد الى قوله
 بطريق الحقيقة ذلك بغيره بالاشياء بوجاهة اركان الدين انتهى قوله في التباين في التوضيح
 او فعل او فتره فيجوز به عما ثبت بغيره اطلاق السبب المستند فيجوز في الواو ان
 بطلان الاخر بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة كما قال الشرح وليس من عموم المجاز لانه المعنى
 الحقيقي الذي وقع منه التجوز ليس في فتره افراد شئ ان تقبل الفاضل كونه من عموم المجاز
 على قول الشرح بطريق الحقيقة بما يقتضي منه العيب فانه عموم المجاز لو سلم فهو ايضا نوع
 من المجاز كما تقرر في محله وقد يجاب عن الشرح بانه مراده بهذه اللفظة في قوله اخذ
 من هذه اللفظة لفظه ثابت بالاشياء كسنة في قول المعصوم ما سوي سنة قوله
 اي ارادة الشروع جعل الشروع مجازا عن ارادته وعقله بان التجوز ليس بعد الشروع
 بل الشروع يتحقق مجازا بهذا انما اذا ثبت لزوم تقدم شرط الجعلي في شرطه
 اما اذا جاز من غير هذا لا غير فبما جازته الشروع للتبكير وحصوله به واما علته المجاز

في شرح الكافية

قاعدة في ثابت العدة

الما ياتي

في المجموع

في تقدم الشرط الجعلي ومعارضة

خلافا لما ذهب اليه ابن الهمام في سبب التبكير في الشرع

سح

بأنه قال ابن الهيثم نقب الصخرة بالثقب فاقول فيبحث لوجود الثقب
المعروف فيه وليس المراد من ثقب الثقب نفسه بل هو في الأصل الثقب
الطلب قبل القيومات لا لا تحته والادوات الربانية فكيف يكون خالصا
فقد المعنى قول فيبحث لان طلبه من لافضا وفيه من جهة المعنى فالوجه ما اشار
اليه الامام الطوسي في الفضا وبجب الصفا حيث قال لو كان الامر كما زعم الكوفيتون
لما فتح الاجوف العطف لان الدخان لم يزل في القصر فالدخان انما يفتح فيكون
بحرف العطف لم يجد احد يقول القصر واقول لا يقال الا كما تحذف العطف وحده
لانا نقول لا سبيل اليه لان صاحب معنى القريب فتح بان ما يشهد له سمع جوارحه نادوا
كما نقول انما من ابي علي فان لو كان من هذا القبيل لسمع الصريح به في بعض تركيبهم
لكن لم يسمع كما اشار اليه المحقق المذكور وهذا لو رد هذا المذهب لكان ان يقول الفاعل
لا هو ما يخرج ويخرج وعوى فسا واول غير المراد الى قال الفاعل للضم انما يدعى الاستشهاد
ونستاك بحدوث معناه المشهور انتهى قول بربره ما ذكر من الغاية من ان معونة ربي
فما من له منى بالمدنية ولم يجز بالنسبة اليه واعلم انما لو اسرفت من الصلاة بالنسبة
فدل على انه الجهر بما كان معروفا منه ثم قوله وقع سهوا قال الفاضل بآية الباء فيقول
كثيرة فلا وجه للقول على السهو انتهى قول وجه الظاهر على السهو فمع كثرته في نفسه ليس عليه
صاحب المعنى الذي قوله وهو قولها وعليه الفتوى قوله باني محقق في صلاة الفاتحة الى ان
النسبة كما في الخبر كمن في ثوبها يجر وموافقة الفداء ما خط في الصحف اشكال من دون
توفيق السند قوله لئلا يختلف نظم القرآن قال الفاضل اى باسراع جامع جهر الفداء قول
لا يقال لا ضمير فيه فانه يفعله في الفاتحة لا في قول ذلك وروى عنه صلى الله عليه وسلم
على خلاف القياس ولو فسر باختلاف بوقوع الاختلاف بين جهري كما نقل الزبيدي لم يرد القول
اصلا واما دعوى ان هذا هو المراد فلا بد من الايراد قوله والنفى في قوله قال الفاضل
فيه بحث قول هو شارة الى قول ابن الهيثم وفيه نظر لان متعلق الجهر والواقع خبر متواتر
عام فالصل لا صلوة كانه وعدم لوجوده مشهور فاما عدم الصلة هذا هو الأصل بخلاف
لا صلوة بل السجدة وكيفية قيامه ليس على الصحة اوجب كون المراد كونهما صحت
اى كونهما على هذا فيكون من حذف الجهر لامن وقوع الجهر وهو جهر فلهذا عدل المصنف
عنه الى الظاهر في الثبوت قوله لان تامة بوقوع الجهر بل على انه يؤتى في السرية
ايضا وان لم يسم من اقامه وليس لكم كذلك بل فيه من اقامه في السرية بالسك

بالسك ومنهم من يقول لا يقولها في السرية وان سمع من اقامه قوله لا يقال هذا الحديث
الى قوله ليس مشهور قال الفاضل لا لا الحديث انما هو على سنونية التكبير عند كل خفض ورفع
ولم يسمع التسبيح والتكبير على نفي مشروعهما انتهى قول المذموم والاشارة على نفي مشروعهما اى
التسبيح والتكبير عند رفع الامل الذي هو محل التكبير لا على نفي مشروعهما مطلقا وذلك لان
من التكبير التسبيح كرك في التكبير وزمان الرفع الذي هو عبارة عن الانتقال للخفض منبوع
فلا يقبل جمع بين الذكر من عدم مساهمة الآلة فالبيان بالتكبير عند الرفع مفوت لا بيان
بالتسبيح والتكبير عند كنف لا والله راجح سيفتح بان جمع بين الذكر من بغيره في وقوع النسيئة
حالة الاعتدال قوله عبد الرحمن بن ابراهيم هو هذه مسكنة فنجده بعد الف مشغولة من راد
وهذه معنونة اوله بئرته افعلى ما بقى كما خرج به في العاوس فيشكل انه لا يصح رسمه في السك
بناء على قول ضعيف حكاه الفاضل في تبصير المسئلة الا ان عبد الرحمن له قال الفاضل فيما قيل
بقوله وانما كذا في رفع راسه من انتهى قول به بيان الشك لم ينوع الجوابه وكانت
انما تجعل قوله وهو ما نفى به البدوى الجوابا له بغيره لوكبر الشاركة كغير من الصلة رضى الله عنه
فصنفهم سماع لعلوم البدوى به ولو سمعوا لرواه كنفهم فصرحوا به وادى التسبيح قوله ورواه الآخر
منه اخلف فيه بسبب انه يرد بالافواه كذا هو المختلف فيه ففصل ابن الهيثم ومعه فساد الفتوى
وعدم صحة الشرع ونقل في القصة والمطابقة عدمه فسادا على السك ومنه وهو ذكر الكبر
فيشكل اذا قرئ بينه وبين بارة الله نفس عبد بن الهيثم وغيره قوله بعد تكبيره فغدى بكن
فيه ما صحح له في رايه بان الطاهر لم يقرأه قوله لما ساء صلاته فيه شكال فانه انما ساء
صلاة عند بعض النقص الا انك لو قلت انه نقصت كن بطلت صلاتك لم يزل
هذه العبارة على سبب ما نقل ان كان صلاة فقه قوله سنة عندنا ومما يرد عليه البت
الا فراض وصح في العيون ونقص في دليل الوجوب للمطابقة قوله على ما لا يرضى ورفع راسه
اقرار برضاى الحسن بن سعيد والطائفة بانه ساء فصره فيه الرفع في السجدة انما يرد
بالشعر بعد الموت وهذا قد نفى حكم آخر معنى انه الاول في قرب والى في فواضع ومنها في قوله
لما سجدت لا ادم وارى اسر في سبيل ربي يسجد ثانيا في ما بعد الصلاة فانه ما يصح
اقتداء بهم ومنه انه الاول ما رآه اوله على الفطرة وانما يمانية من موت عليها
وهب الله روى في الاخبار ان الله تعالى لما اخذ الميثاق من ربه آدم عليه السلام انهم
بالسجدة قصد بها لما قالوا الحمد لله رب العالمين ونفى الكفار فقاموا في السجدة رؤسهم راو الكفا
لم يسجدوا ونجدوا ثانيا في شكر التوفيق الله سبحانه وشكرا على السجدة الاول فصلا في السجدة

سجدتين هذه هي لكم في هذه دون الركوع وانما حكمه مشروعية نفس السجدة فمما يحل
التواضع حطالة في اذنيه من انبابة او الجاوية لانه يوضع ثوبه في موضع
على محل السجود السجدة في كل حط تنزيه له سبحانه عن معيته في ذلك المعنى من ان يكون
معكم انما كنتم والكبير في كل رفع تبعيد نفسه من تكبره لارتفاعه وهو تكبره صلى الله عليه
عده سلم واصحابه اذا اعدوا ثيابه وسبيلهم في السجود اقله واجبة مع هذه العبيد وقبل هو غير
بين القواعد والسجدة لانا والشكوت قبل فدر سبيحته وقبل فدر ثلاث ومحمد صاحب الزخيرة
وما بيننا في سبيل سنة وفي الحط انه ظاهر الرواية قوله مثل فعل في الركعة الاولى لانها مرتان
على وتلقه المدة فان كان تكررت قوله فان موجب التخيير بين الشبان لانبائه باجدها
قال الفاضل في بحث قول هذه عبارة التنبية وما صلحها معارضة مع منع القول بالثبوت
على التمام بما في التشديد وسنده ان التخيير بين احد الامرين فلا يكون التمام معتقدا
على التشديد بخصوصه بل باحد الامرين لما ورد على الاستدلال انه المتعلق باحد الامرين
بوجوب حصول التمام بحجة التشديد بدون فقهه وقوله واجبة اي معاشر الفقهاء
ثالث فنية والفتنة على تعلقه بالصفة بخصوصها وقوله فلا يتحقق اي التمام بالثبوت وهو قوله
التشديد بخصوصه بحيث يتحقق فعله وهو توجب على قوله على التمام باحد الامرين وقوله لا يتحقق
قوله لا يتحقق اي التمام بالتشديد لمتحقق التخيير بين قراءة التشديد وعدمها وقوله
فان موجب التخيير بين الشبان اي المستفاد من المذهب هو قوله لا يقوم كونه التشديد
مخيرا فيه ووجه البحث عدم تمام التوقيف على التخيير الذي دل عليه الحديث انما هو بين الفقه
وقراءة التشديد والمدعى بالتخيير بين التشديد وعدمه فلم يكن سوقه لبيان بحث التشديد لمتحقق
ويمكن جواب بان تخير المكلف بين شبان يستند كونه كل منهما مخيرا بين فعله وتركه
ولما قام للاجماع على تعيين فعل واحد معين منحصرا هو الفقهه فالأخوه بالتشديد على
ما كان عليه من التخيير بين فعله وتركه وقوله وكذا كسب عدم فرضية الصلاة بهذا السبيل
جاء في الزاوي وقوله على اي النبي صلى الله عليه وسلم وقوله ثم على اي ان فعله لا يرد
من ملاحظة فبداية بيان الجزء الاخير والافاضة لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء
قوله عطفا على الزاوي ووجه آخر تركه مع انه هو لا يظهر وهو عطف عطفا على قوله كما يجب
قوله وجه البحث لوجه قال الفاضل لا معنى للاستدلال بالقدوم بان المراد بالالف
والتمام ما يقع على ما يقع وهي المضافة الى المعرفه قوله المصنف وكما يجب ان يكون
وضم الالف المعرفه في آخره فان كان الى محله مبيح يقال لحباب منهم وان لا تخالفنا بها

بهما الغلمان والجارى الذين يجلبون من الهند وبولنقية ابو جعفر محمد بن عبد الله
ابن محمد بن عمر القفيعي كان انا بافان ابو حنيفة القفيعي بن جاري سنة اثنين
وسنتين وثلاثمائة قوله من رأى المصلي الاطروش الذي يقتضيه استقاء المعنى ان
يكون الاطروش من صفته فلا المصلي كمن قال نعم الا انه راء وقيل الموصول موصوفه عالم
اعرف له مثالا فطفا انتهى وقد يجعل بدل لا وفيه ما لا يخفى فتاوى قوله لانه القراءة فصل
الذي قال ابن الهيثم ونعم ما قالوا ان القراءة وان كانت فعل السجدة كمن فعله
الذي هو كلامه واكمل الامام بالوقوف كهيئة تعرض للصوت وهو غرض من الغرض فانه الغرض
بالوقوف غرض من الغرض لا لنفسه فخرج ونحوه على صوت اجمالا في جوف بصلة
الحاج لا حروف فلا كلام انتهى وبما انه المتكلمين اختلفوا في معنى اللفظ قبل الصوت
واختاره البضاوي في نفسه وقيل كهيئة الصوت وبه قال في الطولع وذهب ابن سينا
الى انه الجمع المركب اخاره في شرح المفاسد والصوت كهيئة محدث في الجوهر بسبب
متموه العلول النوع الذي هو اساس عنبف الفاعل الذي هو نوع من عنبف بشرط طمأنينة
المفوع للفاعله ومخلوع للفاعل قول المصنف وان كان على اتمه وقوله في البحر بانه
ليس الاصل لا رواية ولا رواية فراجع قوله مورف هو محدث بالراء المعطية قوله اي
اعلمهم باحكام كتاب الله تعالى السنة اي علمهم بالجميع الصاوفي بانه يكون علم بالسنة
مع مساواة غيره في العلم باحكام الكتاب هو المراد الا فاعلمته باحكام الكتاب فتاوى فرض
المسئلة على الثاني في العلم باحكام الكتاب او بها الاستقامة وكان الظاهر في قول
اعلمهم بالسنة مع مساواة غيره في العلم باحكام الكتاب او بها الاستقامة اذ يجوز لقوله
العلم بالكتاب بالقبول ليس آخرون بانه يوجد في القوم اثنان من اهل البيت
بالسنة الا غيرهما وحسب تقدم منها كان علم باحكام الكتاب السنة وان كان المفضل
عليه مختلفا فانه علم باحكام الكتاب بالقبول ليس غير الاخر المفروض مساواة له فيجب
وبالسنة بالقبول ليس كل عداه ان من ذلك الاخر قوله الاخر من الكشف
فرض اي من جنسه هو فرض انه كان هذا النوع منه في فرضه ليس بمثل الصلاة مع التعميم
الموجب زيادة الكشف قوله لبيان انها كانت سنة ناسخة قال الفاضل
فيه بحث قول البحث اشارة الى ما ذكر ابن الهيثم من انه السادة بيت الكثرة والية
على عدم النسخ ولم يتحقق تعيين النسخ ولو سلم فانما يقتضيه نسخ السنة وهذا لا يتم
بثبوت كراهة الترخيم بل التزنية ووجهها الى خلاف الاول قوله بليكنه بالتصغير قوله

بقصد محله وفي الخطا بوجد قصد الفعل دون قصد محل وهذا من قال انه فعل مصدر
 بلا قصد له عند مباشرة امر مقصود سواء كان في النوجب ومنه يظهر ان ما نشره الشيخ
 به الخطا في الخطا وانما هو التمسك بالاصطلاح الكماة ولذا نشر بعض الخطا بان يريد ان
 يقول المراد منه فسبق الى الشك الكلام والنسبان بان يسي كونه في الصلوة فيحكم انهم يفعل
 الخطا في مقابلته السهو فيراوه بالاتباع صاحب وبقية كان بعد الغاب ومنه قول الشافعي
 في محبت الفصل والوصل في شك ان جاز له انه سهوا لا خطا فيراوه بالنسبة كان المواقف كلام
 الفقهاء فيتم النسبان ليشمل السهو وحمل الخطا على معنى ثالث استنبط بالانقسام وحذرا
 من التكرار قوله كهرق هو بكاف بمعنى انهم في قال ابن الاثير الكثرة الانتباه قوله
 عموم المشرك والمقتضى قول في كل بحث اما الاول فلهذا الحكم او اريد به ما يترتب
 على الشيء كان فهو له لدنوي والاخرى بطريق الاشتراك بمعنى لا لا يقتضي الشك فيه
 واما ان في فان اثباته بغير المنطوق فهو من قبيل المحذوف لا يقتضي عليه قوله اذا قال
 لم يقصد اي بالضر كدع يستعملها الجرم كما قال تاج الشريعة بخلاف الممدودة فانها على ثلاثة
 احواف والضمير في واو ذكر صاحب المصباح في خوف الخيرة مع الواو فقال آه من كذا بالية
 وكسر الحاء لا المتقالات كبين كلمة فقال عند النوجب وقد قال عند الاشتقاق قوله ويجوز
 اما طلب الفتح فظاهر واما الاستنباط فله وجهان النسب بخلاف النسب لطلب
 فتنبه فخر له عليه لا ينبغي تحفه قوله عند صلاة الكليج اذا قصد التعليم اما اذا اذ
 المتأخرة فلا كذا في الفتح قوله لا يكون كلاما استخفا فبده في الفتن بان لا يلقاه المأموم
 ممن هو خارج الصلوة والافسدت صلاة الكل قوله من بنوي الجوز ان السنة لا تملك
 كما تقرر في الاحياء قوله واخبره المص ووجه خبره كصاحب الظهيرية والكا في عدم الف و
 قوله ولو اجاب رجل قال ابن الهمام وكوسني على النبي صلى الله عليه وسلم ولم جوابا
 لشيء ذكره نفسه لا ابتداء ولو تراء ذكر الشبهة فلهذا لا نقصد انتهى قول لم ار من
 قصد ي لبيان الفرق ولعل الوجه انه ذكره الشريف سب لوضعية الصلوة صبه
 فاذا صلى عند الذكر وقع جوابا فتصد بجهت لعل الشيطان عند ذكره فانه غير مطلوب
 فلم يقع جوابا مع انه من جنس الاستغاثة التي هي من اذكار الصلوة فلا قصد به كذا لاح
 في بابي النظر بهذا وفي غاية السر وجبه ولو سمع لم الشيطان فقال لعنه الله نفسه
 وعن ابي يوسف لا نقصد انتهى فاطلاق ابن الهمام وصاحب البحر القول بالفساد
 ومما لا ينبغي وجبته لا يخرج الى الفرق الا على الرواية عن ابي يوسف قال المص بعد

نصف

بعد ما سئل كنه منها فهي في غاية البيان معناه ان الركعة الموداة من الظهر هي
 بعينها هي التي لم تنقطن بقتلها فاني في فتح القدر بان تلك الركعة التي صلاحها
 قبل الافتتاح الثاني هي التي يجنبها او التي وقع فيها الافتتاح التي هي التي يجنبها
 بعده انتهى قول المأد من الوجه الاول فظاهر كان في غيرهما بدون وجع في الضمير ان
 واما الوجه الثاني فاما ومنه ان الضمير الاول راجع الى الركعة الثانية التي وقع الافتتاح
 التي فيها اي في مبدئها مع اعتبار وصف كونها ثانية بالقيس الى الموداة قبلها
 وانه الضمير الثاني راجع اليها ايضا كان بوصف كونه اخيرا فيها بعد الافتتاح الثاني
 بناء على كفاية العبارة في العنوان لضمير اطل والمعنى انه الركعة التي كانت ثانية
 عند تحقق الافتتاح ان في مبدئها التي اخذ بعد الافتتاح الثاني فيها اي لم يحدث لها
 بعد الافتتاح الثاني وصف الاول بل هي باقية على وصف الثانية لم يتغير منه
 وبذلك منعت الاحتياط الذي يرد في عبارة المصاحف رابع واطنه اقرب لكل وهو
 ان يكون المراد بالضمير الاول الصلوة التي افتتحها او لا وبان في التي افتتحها ثانيا
 والمراد بهما صلوة واحدة بالشخص وبذلك صدم المأد واد بالافتتاح الثاني في وقتها
 ما اذا قيل **باب ما في الصلوة** قوله وقال في الاسلام اخباره في النهاية
 ورجع في فتح القدر وسوى بين المسجد وغيره فصل فيما يكره في الصلوة
 قوله وقال بدر الدين الكردى الى قوله قال حميد بن قال القائل قول فيه الكلام
 في العتق شرعا والظاهر ان كلامهما متحد والتقي في التوقيف الثاني في داخل القيد
 والضمير لكونه شرعا فتأمل انتهى قول وجه الثاني ان التقي في الثاني لما رجع الى القيد
 وهو الضمير في المقيد وهو الغرض محتمل للثبوت والانتفاء بقصد في ما فيه غرض
 غير محتمل لما اعرض فيه اصلا فيتمثل السنة بخلاف الاول فانه لا يشهد قال المص
 ولانه العتق خارج الصلوة حرام قال العلامة السرخسي في الثانية فيه نظر فان
 من حيث ثبوتها بل بوجبه او بذكره خارج الصلوة يكون تاركا للاولى والآخر
 عليه ولهذا قال في الحديث الذي ذكره لكم ثانيا ذكر منها العتق في الصلوة
 علم بوجبه ووجه التوجيه في الصلوة فاما كذا بخارجها قوله في العتق لفظ لوجبه
 كسلا في صورة **قال القائل** في مكانه صورة الالبنة اقول يريد ان العتق
 يرق في الالبنة ان غالب فيلتصق ثوبه على البنة فيحصل حسنة مكانه صورة الالبنة
 وبالمنقوص منه وبسيرة يرجع الثوب فانما كان فلا تظهر صورة الالبنة كمن

دفع

كراهة الصدقة مشدود الوسط على ثوب منسج كنياب ظرفا الروم وواظفوا
القول بعدم كراهة وجوب ان الظهور عند النصارى ان الثوب انما يبرج
على ما عليه فلا يبرم كراهة ما هو دونه ومن التعليل لعدم ان لا يفتقر الى ان يوجبه
وفي هذا المقام كلام في مواج الذرية فيقول ما ينبوعه فيه بحث اذ غايته انه ذكر
وليس مثبت لكل افراد المذمومة ثم فواه بان لم ينسج لكل من يتوفى له من غير ان
الى قوله بانه لا خلاف ووقع في نسخة الفضل لا يكره فلهذا قال وفيه بحث قوله في المصنوع
المنسج قال جمهور من العلماء ممدود المنسج ومفصولا الرطب من المنسج في القاسوس
ولانه على ان الاصل او حتى والثاني ياتي قوله ما يرجع الى احكام البتة فالبعض
يجوز ان كان للبتة كالتفاحة قوله ضمن مقيد بما اذا لم يكن في الوقت فعل مثله اما ان كان
كذلك فلا يبيح في الوقت في عمارة الوقت انه يقر كما كان وكذا مقيد بما اذا لم
يبحث على ان الوقت اخذ الظلمة قال الامام النفس في الكافي فانه اجتمعت اصول المسجود
وخاف الصباغ بطمخ الظلمة فلا بأس حينئذ قوله لا اداء الكمال والافضل كانه يسي
هذا فقال في باب اوراق الفضة لما فرغ من بيان الفوايض والواجبات التوافل
شرح في بيان الاداء الكمال وهو الاداء بالجملة قوله التمس في فتح المعجم وسكون الميم
ومثله فقيه قال المطرزي التمس المطرزي ويسمى رتبة اهل الجنة فقال
ما حسن بيت فلان والبه ينسب خالدين يوسف التمس في صاحب اليمين في قوله
قوله وفيه نظر وجه الفصل بان مراد بها الاذان المصنوع لا مجرد الاصل فلهذا الواجب
لانها محصورة في وجه نظر ظاهر لانه التمس الروايت محصورة ايضا فليكن مضافا
كما قال على ان عدم تناسخ الافراد لا ينافي في تحقق الزيادة نظر الى بحث هذا وقد قرر
في فتح القدير على وجه آخر وهو ان الزيادة لا تحقق الا عند حصر المبريد عليه والمقصود
التوافل التوافل وابطل به الروايت محصورة ايضا فليكن مضافا الى قوله عليه
وبه يبطل الوجه ان لست ايضا ولذا اقتصر المص على الرابع قوله لانه حينئذ يكون فرضا
لا واجبا اجاب الفصل بحمل الواجب على التوافل لا بما يقابل واقول ويجعل الواجب
على التوافل والنبوت قوله لانه من حيث العدد قال الفضل ناسخ اقول وجه الثاني
انه لو نه لا حرج في العدد لا ينافي لانه لا معنى للوحدة كاف فيه قوله
وما يروى في الفصل فيه بحث لعل وجه ان من عدى ابن عمر لا يرد في القلوب
المضاف الى الصدقة الا لادعاء المحضون كمنه في المحضونة فالجمل عليه واجب

واجب فصل في الفداء قوله فسدنا في فرض اي على كفاية سراج الوقار
قوله مقدار نسجه وفي شرح الركني مقدار ثلاث نسجات قال ابن القيم والاهم والاول
البيان بالاصول قوله لا باجبا منها قال الفضل في ان المنسج الذي ذكره المص يدل
على تعيين الاول وبين المتردد في قوله والاخر بان يفارقاتها الى غيب على اقول
وجه الثاني ان المنسج انما يقتضي وجوب الفداء عبادة في ركعة من الركعات لا يبعد
كونها لا وليين واسترة في اخرى كذلك فلا يجب الفداء في خصوص الاولين
بل في جميع الاولين والاخرين لا يقتضي الجواز في احد الاولين واحدا والاخرين
القسم الا ان يقال انه اذا فراه في احد الاولين صححت فرائده في احد والاخرين
بطريق الكفاية قوله ولبس يبرم من كسب الشئ عطف من حيث المعنى على قوله حتى
لومات الى لانه في قوة قولنا لانه لو مات في ركعة ليس بان على كونه عبادة وحاله
ان الشئ من كسب من تلك الركعة والمقصود بها ان يكون تلك الركعة عبادة
تركبت تلك الصدقة مما ينافي الصدقة وفيه بحث لانه انتفاء العبادة مضافا
لاشترطها لانضمام اخرى اليها لا يستلزم مضافتها للصدقة على ان قوله ولا يكون
كذلك الا بالزام الباقي لانه هذا لا يصح بغير متهم بها بهدم ما يشبه من كونه
عبادة غلبت على قوله الثانية بغير التمس كذا استعملوه من الواحد الى العشرة قوله
من المقتضى في ان الفداء موجود من المقتضى حكاه قوله ولكن ذكرتم في عدم لاني
بالاخر من المنسج والمقتضى ومن سنده الحديث قوله واجب بان هذا تركت المو
قال الفضل في اسم السائل ما ذكرتم من المصل ولا يضر عدم كون ما ذكره تركا فاعل انتهى
اقول يريد ان عدم كونه المذمور تركا لا يضر لان تمام المنسج بدون وجهه لا حاجة
الى دفعه بقوله واجب لانه انما يتم المرام بدون لانه مجرد مثال والمنافسة فيه ليست
من ادب المتصلين وانما امر بالمعروف لانه المصل فاسف والاداء على تركه والمنسج
لا بد ان يكون موجودا اسم الحكم فلا بد من صورة وجوده فيها ترك الاداء مع عدم طمأنينة
التوبة فما ذكر بيان المنسج عليه لا مجرد مثال فاذا بطل كونه تركا فقد المنسج عليه
فلا يتم ما هو المصل هو المنسج قوله فاسم المو ذلك لانه فساد الاداء
محقق وما ذكرنا هو ترك توما في تحفته هو تاجير قوله واعتذر لانه يوجب المو
قال الفضل فيه بحث اقول وجه ان ما تمهد من اصل المصنفه باي انه يكون
ما ذكره قياس من جهة على ان بطلان التوبة ليس لاعتبار من عدم تحته الشرع

في الشفع ان في بناء عليها والالم بين الحالفين ثمرة اصل قوله يعني ركعتين بغيره
 فالمراد انه لا يصلي بعد صلوة مؤمنة رابعة مثلهما فيما ذكرنا **باب في الركعة**
 قوله وفيه تمجيد لان المارح والوجه المحل للوجه وصاحب المتبني ومحيط ومحاول
 ابن السهم قوله وقد صارت فيتمسك من الفاضل لان الفضة المعادة لفرض حلة
 الاولى وفيه بحث انتهى قول وجهه انما لو كانت من جهة الاولى لم يكن الاولى تمام
 بدونها فكيف يكون محله بين العود اليها والتكبير فانما قوله لان الذي يصلي بغيره
 اخر منه في الجواب خروج مكره نحو ما فكيف يرتكب للصلوة في سجدة وهي مذوبة
 فقط فلا بد من كونه اما او مؤذنا قوله يعني قوله صلى الله عليه وسلم نوزلوا بيوتكم ثم
 قال الفاضل فيه تامل انتهى قول وجهه ان هذا الحديث لا يثبت المدخلان الصلوة التي ارضا
 بنمو البيوت بها لا يتبين ان يكون خصوص الرد ان الذي يحمله لان الفضة المطلقة
 قوله فسبب بعضها بصدق مما اذا كانت ركعتان ولا حلت فيه انما هو اذا كانت
 واحدة وادركت ثلاثا ولا حلت فيه ايضا على الظاهر من الجواب نص صريح في
 واستظهره في فتح القدير وبجانب عند شمس التمام حسني لانما كثر حكم الكل في الجواب
 ومن فائدة ركعة من الظاهر يعلم حكم ما اذا فانه اكثر بالاولى قوله وادركت فضل الجاهل
 لكن لا يكون ثوابه كتابه من ركعتين الصلوة كما في فائدة البيان قوله يشبه القيام
 الى قوله وحكمه قال الفاضل فيه انه قيام حكمه لانه يشبهه كما انتهى قول وجهه انتهى على ان
 تقدير كلامه يشبه القيام حقيقة ويشبه القيام حكمه بان يكون حكمه في القيام ليس
 كذلك بل هو قيد لقوله يشبه والمعنى يشبه القيام في حقيقة وفي حكمه
باب في قضاء الفوائت قوله من بيان احكام الاداء قال في التلويح وعند
 الى حنيفة رحمه الله في الاداء والقضاء فترسم المأمور به موقفا كان او غير موقت
 فالاداء يسلم من ثبوت الامر واجبا كان او فاضلا والقضاء يسلم من وجوب الامر
 قوله وهو لا يصل ارادة بيني عليه فبره اذ القضاء فرع الاداء وخلف منه قوله
 والاصل انه ترتيب الاداء بالاصل من الفادة قوله ونوقض بالاجان لا يخفى انما ذكر
 على اصطلاح اصل النظر نقض اجمالي لا منقضي وجواب انه وارد على طريق اهل الاصول
 وهم قد حصروا الافتراضات على الابل في المنع والمعارض بناء على انه غير المستل
 الا لزام بانبات مداه ببله وعرض المعترض عدم الا لزام بمنع من اثباته بله
 والاثبات يكون بغير مداه لانه لا يصلح للشهادة وسلامته من المعارض لشفع

انه كونه بركعتين بغيره كما في الحالفين قوله
 وان لم يصحوا فيه قوله

لشفع شهادته فيتمسك عليه الحكم والرفع يكون بغيره كما في شهادته الابل
 يكون بالصدق في صحته بمنع مداه من مضر فانه وطلب الابل بغيره كما في شهادته بكونه
 بفساد شهادته في المعارض بما يتعللها وجميع ثبوت حكمها لا يكون من الغيبين
 لا يتعلق بمقصود الاخر من الفاضل فانه عندهم عبارة من النقض قوله انما لو قد يجب
 بانه ان اراد المتأقاة بين الاصل من كل وجه والتبعية كذا سئل المتأقاة وتبعا
 الاصل من كل وجه وان ارادوا بين الاصل والتبعية مطلقا منقضاء المتأقاة قوله لا يتبع
 منسوبة كانه اراد بانه اوقات الصلوة كقول جبريل الوقت ما بين هذين
 او قوله انما الصلوة كذا كذا الشمس في الفاضل انت خيرة بانه ليس بمرور كذا الظاهر
 بل سكت من العادة انتهى قول قد بوجه بانه مستفاد من مفهوم الشرط فقد نفى في التلويح
 عند بحث رخصة الاستطاعة من في الاسلام ما يدل على انه يقول بمضمونه قوله لا يستط
 بشي من ذلك قال الفاضل فيه بحث فعله الانتفاض بسقوط استقبال القبلة عند
 اشتداد خوف اذ الظاهر انه لو علم ذهاب خوف قبل خروج الوقت لزم ان لا يخرج قوله
 خوف خروج الوقت تامل قوله والجواب عن الاول قال الفاضل نعم رخصة صلي الله تعالى
 عليه سلم عانة للمؤمنين ولكن لا تسلم مساواة المطيع والعهي فيها فليس من زيادة الرتبة
 للعاصي حتى تثبت الاولوية التي ذكرها انتهى قول لو قيل ان مشروعه القضاء
 لما كانت خلافها لما كانت فاذا وجب مع العذر في الوقت فبذروا ولم يبرروا
 عليه شئ وقد يقال انه خلف العبد من اقامة حقوق العبودية آفة ومضرة صالحة والارادة
 متقاة قوة بحجة قوة المصينة كما ان انهم لم يرضوا بخطر المصينة اذ هي فالارادة
 والا بهام بنافي ذلك التفسير في العامة اقوى فيندفع كلام الفاضل قوله بخلاف
 صورة النزاع الى قوله قلنا بهما قال الفاضل مقتضى نص الكتاب انه يجوز الوضوء
 في وقت الدلوك مطلقا ومقتضى خبر ان لا يجوز عند الدلوك قبل قضاء الثانية
 وظاهره نسخ فانه يقتضي المطلق انتهى قول قد يجاب بان الامر بالصلوة او بجميع
 شرطه فذلك المطلق مقيد اجماعا واذل بمنزلة شرطه فبذلك الثانية فلا يصح
 ان يتم الى سائر الشروط قوله الذي يستفاد من الامر بربطه الشارح باذنه الوضوء
 قبل خروج وقتها فانه شئ من مباشرة ما وجب اجماعا عند تقديم الثانية وقبل
 المراد مني الا جماع لا جماعهم على انه لا يقدم الثانية وفي معراج الدارانية وهو المانع
 قوله ليس هو استحالة مخالفة صلوة عليه الصلوة والسلام في سائر صفتها

سبما كمال المحذور عادة فلم يكفوا الا بمسابقة الفصل اليه وتوهم واورده عليه
 ابن القيم ان الرواية تقع على السن والآداب والنبات واجبة فهو على الذب ان
 صدوا الجبال بالنقل الواجبات على الوجه الذي راوه اى تعين الكيفيات الواجبة
 لم يقيد المطلوب ايضا لانه فرع وجوب الترتيب بغيره اذ هو محل النزاع وغاية ما وقع
 به التزام فافوته وجوب كل ما وقع عليه الرواية الا ما قام له السبيل فيه على خلافه من كونه
 سنة او اذ باء او قول لا بد من دعوى استحصال الامر هنا في مطلق الطلب لمعوم
 اجمالا كسبيل الجمع بين الحقيقة واليجاب المجاز وهو المذهب مثل قوله لانه ذكر الفوائت
 بلفظ الجمع الى قوله سنة اقول لا يخفى ان زيادة الفوائت على سنة يصح كقولها
 سنة كما ان لا بد من قولك زادت الزمان على سنة تصديق بسبق فانه لا بد
 لازم وانما يشا ويركونها سنة لو كان منقدا بامع تنكير الزمان وتوهم الزمان عليه
 بان يقال زادت نوافل على السنة كما يقال زدت وراهم على السنة فانه الاول
 يفيد ان الفوائت ضم اليها ما زادت به على سنة ولو واحدا والثاني يفيد ان الفوائت
 ضمت الى سنة واقبل الجمع ثلاثة فيكون المجموع سنة وهذا يدعي عند من له خبرة
 باللسان قوله المراد من الضموات اى في عبارة المصنف قوله ورواها بسنة على
 قال الفاضل والظاهر ان الكلام على العكس الى قوله سيما عند صاحب المفتح
 اقول لا يتم به المرام لاقتضائه اشتراط دخول وقت السابقة في سقوط الترتيب
 وليس كذلك فان من فاته صدقات يوم نهارها ثم فجر اليوم الثاني بطلت الشمس
 سقط عنه الترتيب لصيرورتها شيا وان لم يدخل وقت السابقة برؤيته وكذا
 برؤيته وورده على ما قبله وقد اهل الشرح قوله لا بد وان يكون اختلف في هذه الاو
 فقول في سبب السيرة في شرح الكتاب ان الواو شجي معنى ان من هذه وقيل زائدة كقوله
 تنبى لانها ان بصيغة التثنية وقيل للموظف على مقدر في كل مقام بما يناسبه فيقدر
 هنا لا بد ان يفهم وان يكون الى وقيل لنا كيد لصوفى خبر لا باسمها قوله فانه على السقوط
 قال في البحر انه ليس من زوال المانع لانه المقضي للترتيب مع كثرة الفوائت ليس بموجود
 اصل ولذا انفقت كلهم منونا وشروحا على ان الترتيب ليسقط لانه اشياء
 فصحت الكل بالسقوط والساقط لا يعود اتفاقا بخلاف حتى المصنف فانه المقضي بالترتيب
 له موجود منع الترتيب من عمله فاذا زال الترتيب زال المانع فعمل المقضي فالتاريخ وجود المقضي
 وعدمه قوله سنة المروكات رده صاحب الكافي والامام الربيعي ووافقه

المصنف في حقه وان كان عليه

ووافقه ابن القيم حيث قال وفيه نظر لانه لم يسقط الترتيب اصل فان سقوطه
 بخروج وقت السادسة وهو لم يخرج حتى صارت خمس بفضاء الغائبة ولا يمكن
 تخويله على ما روى عن محمد بن اعينار دخول وقت السادسة لانه لو كان كذلك
 لم نقض الفوائت انتهى قال الفاضل فيه بحث لان قوله لانه سقوطه بخروج وقت السادسة
 هو ممنوع بل ذلك اذا لم يورث فاسدة في الوقت فاذا اذا لم يكن يحكم بترتيب
 اذا لم يبق فافوته بالترتيب بل اقول لعل وجه التاخر ان حكم بفضاء ان توقف
 على تحقق عدم الاعادة بالكيفية المذكورة فهو طو فوج الوقت وحينه يكون قد مضى
 احدى الفوائت بحسب الاجماع الست وان لم يتوقف على التحقق بل حصل بمجرد وجوده
 وقت لم يورث فافوته الاعادة لزم حكم بفضاء ان لم يقضه الاعادة بالترتيب في جواز ذلك
 من دفن هذا وقد روي عن ابن القيم تلمذه في حاشية الربيعي بانه مبنى على ان
 عليه جملة من الميثاج من انه اصل محمد اذا دخل وقت السادسة سقط الترتيب
 الا انه سقوطه بفور طو فوج وقت السادسة فاذا اذى وقته توقف جوازا على
 فضاء الغائبة وعدمه فاذا فاضى دخلت الفوائت في حد الفقد تطلت الترخية
 لانها ادبت منذ ذكر الغائبة والله اعلم **باب سجود التماس**
 قوله اضافة الحكم الى السبب اما بقدر بر مصنف في الزمة اى باب احكام
 سجود التسبوا بان يراى بالسجود احكامه والافضل السجود ليس على ظاهر
 كلام الجمهور عدم الوجوب في العهد وفي المجنبى الياسر وجوبه في التماس من العهد
 احديهما ترك الفقرة الاولى وان تبه لو شك في بعض افعال صلواته ففقد عمدا
 معنى شغل الفكر من كن وان لانه تاخر احدى سجدة الركعة الاولى الى آخر الفقرة
 وقد استشكل صاحب البحر قوله الى ما بعد ما اى رتبة كالتسعة عند لغرض
 نفي القرآن والقياس عند لغرض نفي السنة وقوله وصحنا صير الى قبلها
 اى بحسب الرتبة اذ القول مقدم على الفعل وانما استغنى ما ذكر من المصير الى الاخرى
 لانه الاول اذا تفاوت اخذ بالاخرى ابتداء فلا يتحقق الغرض قوله
 واجيب الى قوله اصل الاصول كلهم حاصل تسميم الاخرى قد اجاب عنه ابن القيم
 بان حديثي الفضيلين مما اجمع على روايتهما اصحاب الكتب الست وحدث القول
 رواه ابو داود وابن ماجه حديث اسمعيل بن عيسى عنهما صحيح ووافى
 ثبوتهما حديث القول لكنهما لغرضان فظا وصير الى ما هو حقه رتبة في النبوة

فقد صير الى بعد له ليدل على رتبة كما هو واهمهم لا الى ما قبلها ولم يكن من الترتيب
 بكثرة المادة في شيء قال المصنف في تفسيره قال ابن الهيثم قال ابن
 يرمى الى الاشارة الى رفع القعدة في الوجود في الاشارة الى كلامه لا يوجد
 انه يدبر الاشارة الى رفع القعدة لانه الشئ لا يوجد الا في نفسه انتهى قول
 كون الشئ لا يوجد الا في نفسه انما يقتضي لزومها للغير لا لغيرها بل
 على فرضها في الوجود لا يكون السجود قد رفع القعدة واما الاشارة الى انه رفع
 الشئ دون القعدة في المصنف بالشئ دون القعدة فكانه قال يشهد
 لانه السجود رفع الشئ دون القعدة وقوده انما هو ضرورة انه الشئ لا يوجد
 حاله القعدة وبذلك انما على انه النقص على الشئ قد يفيد في الحكم عما عداه كما في باب
 الاجتهاد من التلويح ولذا جعل في قوله سلم تسليم واحدة لتلويح وجهه
 ونحوها فلو ان اخوان احد سجدوا من عينية فقط ونحوه في المصنف في باب
 في السجود ينبغي الاعتناء عليه والثاني في سقوط السجود لو سلم تسليمين كما
 الرتبة عن خواهر زاهر قوله من تأخير ركعتين واجب مثل الاول في غاية اليقينية
 بزيادة السجود والثاني في التلويح ما به لانه الواجب وهو احدا به
 لفظ السلام انتهى وفيه الوجود في الثاني تأخير الواجب لانه اذا القام غير
 ما في غير الابتناء بالسلام قوله وكل ذلك الى قوله واجب اذ بالواجب الاجم
 من الفرض وهو ان يكون الفعل او من ان ترك مع منع الترك سواء كان بلفظي
 او ظني كما في التوضيح وقال في التلويح ان الشئ بغيره ظاهره انه حقيقته
 اصطلاحية فلا حاجة الى عموم الجواز الذي ذهب اليه المصنف قوله بان يكون المراد
 بالواجب الفرض والواجب الظاهر المراد به الواجب في قول المصنف لا يجب ترك
 واجب حتى يرد قول المصنف ولا مجال للقول على عموم الجواز لا يقتضيه وجوب
 السجود بين ترك الفرض كالركوع والسجود منها انتهى ولا يجوز ان يكون المراد الواجب
 في قوله المصنف والكل واجب ليس فيه الاستسبابية الواجبة وجوبه في وجهه
 ولا انه يكون المراد ما في ضمن واجبات من قوله لا تخفى واجبات لان الحكم عليه
 فرض بعينه وايضا ليس من جملة المقتضى والجواز المستعمل هو من باب التغليب
 ولا شبهة في شبهه ثم ان في قوله لا تقتضيه وجوب السجود بين ترك الفرض
 بحثا لانه فاعه بطلان واجب في عبارة المصنف على المعنى المتبادر وهو محال الفرض واعاد

واعادة ضميمة خبره الى المعنى الثاني الذي في الفرض على طريق الاستحسان نعم
 بروح الشئ لا يستغنى عنه قوله وتأخير ركعتين قوله وبالركعتين تأخير الركعتين قوله
 جوابا عما لا يقال على عموم الجواز بان يرد بالركعتين مطلقا عدم الفصل السابق
 بعده بالركعة وبفصل بعد تأخير على المصنف في كل حال حكما ووجودا في لزوم الجمع
 بين محققه والجواز كما ان الركعة لبعض المحققين في حقه شبه على البين في قوله
 فيما يجزى بالركعة واحدة فالفصل في الجواز بالركعة في المصنف في قوله تعالى
 فاصدع بالقرآن ويؤخر ويجوز جعل ال في الآية عوضا عما في فيما يجزى بالركعة على طريق
 فان الآية في المادى قوله ولما قامت اي قراءة الامام مقامها اي مقام قراءة
 القوم وجب ان يكون اي الجهر فمما حصل ان القراءة في القعدة فرض وقراءة
 الامام بصفة الجهرية فانه مقام قراءة القوم لمصطلح المقصود وهو الاستماع و
 وما كان فانما مقام فرض فهو فرض فصول الامام بصفة الجهرية فرض كذا في
 مرتبة الفرض اعني قراءة الامام الجهرية من الاصل اعني قراءة القوم اقتضى كونه قراءة
 الامام بتلك الصفة واجبة لا فرضا وحسبنا بجملة فرض الفصل بان الواجب
 ما ثبت به ليل ظني ومجرد الخطا والمثلية لا يفيد ظنية ال ليل بربان مجرد الخطا
 يكفي لتحقيق كونه فرضية الاصل اقوى من فرضية الفرض ولا يجعل ال ليل ظنية وقد يقال
 انه تحليل فقام قراءة الامام مقام قراءة شخص لوجود المقصود وهو الاستماع يقتضي
 عدم صحة صلوة من لم يسمع بعده وليس كذلك قوله بان ذلك اي وجوب
 المتأخر على المتأخر قوله لا تخفى واجبات في بحث لان الاستدلال في اللفظ
 على اتفاق وجوب المتأخر بدل على كونها على لا على هذا وجوب عدم مشروعية
 المتأخر لان مطلقا لا اتفاق تلك العلة فظاهر محذور قوله بان لم يرفع ركعتيه
 او ما لم ينصف النصف الاول صح في الكافي او ما لم يستتم تأخير الركعة الاولى وقال
 ابن الهيثم انه ظاهر المذهب قوله لم يرفع ركعتيه فانما هو الركعة الاولى وصاحب المصنف
 عدمه وان يرجع الى القيام ثم هذا كله في الفرض تأخره في النقل فانه اذا قام الى ان ثلثة
 عاود ان استتم قائما لم يقعد بالسجدة وكذا انما هو في حق الامام والمفرد
 اما المأموم اذا قام ساجدا فانه يعود ويقعد كون القعدة فرضا عليه بحكم
 المتأخر كذا في السراج قوله وقيل بالسجدة وهو الاصح واختار في الوجود محبة وجوب
 السجدة واعتمد في الخلاصة التفصيل فوجه انه رفع ركعتيه ولم يوجبه في رفع الركعة

المراد به خبره في الحكم
 على الراجح

فقط فاختل المصحيح على ثمانية افعال الاكثر على صحيح المعنى قوله من الغدة الاخيرة
اي سموا ثمانية افعالاً هي سبعة فكلمة من في مثل تقدير ان ما بعد ما مصدر لما فيها
وسبب على طريق قوله تعالى ما فعلته من امرى وقول ابن الحارث باب التسمية الاول
من مفر وكما ذكره الخليل في المعنى وان سمي سموا بغيره بالغدة الاخيرة الموضوعة
مما كان بركت الغدة او بالاعتقاد او باللبس من قبل قوله بها وكذا
يندرج ما اورده الفصل من ان الكلام كان فيمن سها في الغدة الاخيرة فكيف يكون
من تقدير على الرابعة من محتملاته فبغير جعل فيمن شيئا منها منه قوله ففهم الجها كذا
هذا كما في الواضع واستظهره في السجود في كلام الغدوري في تفسيره الوجوب
قول المعنى عاد الى الغدة لان التسليم في حال القيام غير مشروع وقد امكنه الان
بغيره وعالان دون الركعة يحمل الرخص ولم يتم قانما صحيح فوضعه واذا عاد ولا بعد
الاستند على فالتا طفي ثم قبل بغيره ففهم فان عاد واما معناه معنى في ان قوله
بغيره والتعظيم لا يتصور في البدنة وينتظر منه فان عاد قبل سجدة بغيره في التسليم
وان سجدة ستموا في الحال لا ينبغي عدم مناجته له فيها اذا اقام قبل الغدة قوله
يدل على الاجاب كذا ولم يقدر على الرابعة وقدر الخامسة بسجدة يكونه الضم واجبا
على رواية الاصل وقبل الضم في الحديثين مذهب البه اشار في الواقي وهذا اذا
كان الضم في وقت غير مكره اما اذا كان في وقت مكره كما بعد الفجر والعصر فقد
قبل ان مكره والخيار عدم الركعة اذا انتهى انما هو من التنقل القصدى قوله
قد يمكن في الفرض قال في البحر ومصحح المازريدي انه جاز للتنقل المنكح في الاحرام
فيمن التنقل المنكح في الفرض والتنقل جها واختاره في الهذبة قوله ليس له
كذلك اي بركه كراهة نحو قوله لم يكرهه في غير مشروع وقال ابن الهيثم لا يجوز ولم يفعل
لم يصح لانه يصح مع الكراهة نحو جبهة قوله ينبغي ان بعد الجها هو الجها ركعا في البحر قوله
لا يقال اذا كان بقاء التسمية الى حال الفصل فيه بحث اقول وجهه ان قوله لا يقال
نقض اجمالي على دليل الايمان مما هو مجمع عليه فهو مسوق لا بطلان له ولا
للتشكيك في مجمع عليه فليس يجب ان يقول له لانه لو لم يبق التساؤل فالتصواب
انه يجب بما في الكافي من التسمية اذا ثبت ثبت بطور انه وهذه الاحكام من
لوازم بقاء التسمية فظهر اثره فيها ضرورة قوله الى تخصيص العمل لا يريد بالعلم السلام
فانه على التخصيص الصلاة وقد حصر بعد ما حجة الى اداء السجدة وقد سبق منا قوله

فقره وبيان المخلص منه في آخر باب المسح على الخفين فارجع اليه هذا وقد جعله
في النهاية سببا لا ملة فلا يرد شي قوله بالغدة الى قوله خلافا لما طهر الله الطهارة
تستحق بالقرينة عند مطلقا وعندهما ان عاد الى السجود انقضت والا فلا
كما صرح به في غاية البيان وهو غلط فانه لا تفصل بين السجود وعدمه عند
لان الغدة او حيث سقوط سجود التسوية لكل الفوات حرمه الصلوة و
وانما الحكم هو النقص عنده وعدمه عند ما صرح به في المحيط وشرح الطحاوي
قول المعنى وتغير الفرض بينه الاقامة ظاهره ايضا انه بغير مطلقا عند محمد وبغير
عنده بما فان سجدة لانه المانم والافلا وبصر في غاية البيان وهو غلط ايضا
اذا لم انه اذا نوى الاقامة قبل السجود لم يتغير فرضه عنده بما وبسط عنه
سجود السجود لانه لو سجد فعد عاد الى حرمه الصلوة فينقلب فرضه اربعاً فيقع سجدة
في حال الصلوة فلا يفتد به فلا فائدة في الاشتغال به وعنده بينهما اربع
وسجدة في آخر الصلوة كذا في المحيط وهذا لو نوى الاقامة بعد ما يسجد التسوية
او سجدة بين بغير فرضه انما يسجد في آخرها لانه لو ان التنية صادقت
حرمه الصلوة فصار مقيما صرح به في المحيط ايضا قوله بوضعية الود اي كمن مع
كون الخروج من كل وجه فاما وصالي لودض الود الى حرمه الصلوة بالسجود وهو
ما لم يات بمناقض قوله اما ان يكون اول عرض له الشك لفظ الشك
مرفوع اسم انه يكون موقوف او ان الشك اسمها مقدم وما في فرض كونه موقوفة
ومعنى اما ان يكون الشك اول شك عرض له ويكتفى به يكون ارتفاع الشك
على انه فاعل عرض واسم يكون ضمير يعود الى الشك المتقدم واول خبره ما في فرض
مصدرية اي اما ان يكون الشك في اول عرض من الشك له
باب صلوة المريض في السفينة والمعنى عليه قوله والقيام افضل
وفي البدر انه لو صلى الفرض فاعدا صحت منه واسأله قوله وله الجها
قال القائل ذلك فمن لم يقدر ركوب السفينة واما المقادير في البدر كما ذكره
اقول يريد انه مكره دوران الرأس على فجب اطراده لكنه غير مطرود والتنظير
بجملهم نوم المضطج عدنا نظر الى الغالب منطوقه في الوضوح بينه فافهم التاميم
لاشور له بالصدر منه فقدم تنزيل المطلة من له المسح بخلاف ذلك السفينة فانه
لا يتيسر عليه حال نفسه في دوران الرأس من عدمه فالواضح مذهب الصائمين

فيسبغ ان يغني به قوله وينبغي ان يتوجه هذا بقصد عدم وجوب التوجه وهو واجب
قال في البحر المحقق ان السبغ في ان لا يتركه فادركه لا يجزيه في قوله جميعا بل يجب
انه يتحول الى الغزاة كلها وارتت التفتية قوله والمرحطة كالشطط في عبارة المصنف
والغضابة والاختيار جواز الصلاة فانما في المرحطة في الشطط مطلقا وفيه في الكفاية
بان تكون على قرار الارض منها كالسبر في الجلاف في المستوفة فانه يجب ان يخرج منها
مضى امكن لها كذا لانه واختاره في المحظوظ والبدائع قوله لا يلزم اهتية الصلوة في
الصبي والكافر والمنفرد والمجنون ولا فرق في التلاوة بين الوضوء وفيه ما قسم
اولم يفهم انما قال في السماع من ان جنة او اخر بانها آية سجدة وعندنا بانها
ان يعلم انه في القرآن وفي البدائع وهذا خبر يدور لانهما لا يجوز ان يستنبط
فانما لم يلزم الوجوب مطلقا كالوئية والالم يجب انه فهم ولا فرق في السماع بين
ان يكون ممن يجب عليه الصلوة او لا الا المجنون والطر على المختار واعتلوا في
السماع من النائم والنجس الوجوب على السماع منه وكذا يجب على السكوت السماع
منه لانه مغلوبة عليه ثانيا رجا له قول ومقتضاه عدم الوجوب لو كان بطرفي
غير محظور واما الصبي فيجب السماع منه ان كان متميزا والا فلا **باب سجدة التلاوة**
قوله لو لم يسجد الى قوله فضا او الى قال الفاضل فيه بحث فانه ان اراد ان لم
يسجد في هذه الصورة فوجب عليه مصداقة وان اراد ان لم يسجد حال الا فتداه
قالا ولو لم يمسجده فمات انتهي قول اما المصداقة فلانه على وجوب السجدة معصية
في هذه الصورة بوجوبه فيصاحم زيادة الوجوب على تقدير عدم السماع ونسب السجدة
على تقدير السكوت بمنته على تقدير عدمه بالاولوية فوجب اخذ المذمى في الدليل وانما
الاولوية فلانه لا يلزم من وجوب المتابعة او كان عند قراءة الايام اياها مقيداً
وان لم يسجد بها او كان عند كفاية مقيداً او اما وجه الثاني فمقتضى ان يكون
اختيار الشئ الاول من الترتيب وجعل له اعتبارا قال وهو وجوب اتباع الايام
في كل حال قوله والصلوات ان يقال تقديره الا قال الفاضل وفيه بحث قول
وجه البحث انه اذا سمع من ليس في الصلوة آية السجدة من تال في الصلوة
صدق في السجدة الواجبة عليه فاشبهه من تلاوة وحيت في الصلوة مع انه
يسجد خارجا فالصلوات ان يقال كما قال ابن القيم تقديره تلاوة الصلوة
على من في تلك الصلوة قوله لان الثانية هي المستنبذة هي السجدة الثانية

قوله
؟

الثانية الصلوة هي المستنبذة على كل حال معنى استنبذها اياها كونه التلاوة
الاولى تالفة للتلاوة الثانية ويكونان بمنزلة تلاوة واحدة وحسب تلاوة
لا لحاق السجدة بمقتضى خارج الصلوة بالتلاوة الاولى اى جعلها سببية وثانية
عنها لا لحاق التلاوة الاولى بالتلاوة الثانية وانما وجبها فلو التحقت بها
اى بالتلاوة الاولى في الحال هذه اى لو جعلت سببية عنها بعد ما تحددت بان
كانت ملحقة بالتلاوة الثانية وناسبة معها فتؤدي الى سبق الحكم بالسجدة
وقال صاحب الغضابة الى قوله ذكر لا يصح برده الى المصداق كلامه على عدم جريان
الطائف في الترتيب مع جريانه فيها وفي الذي يدور حول الرجاء والسجدة فيكون
او يحرم على ذكر الايام الترتيب ناسي وقوله وليس بواضح الى اخره في الخارج
على صاحب الغضابة **باب صلوته المسفرة** قوله لا دليل قال الفاضل
فيه بحث اقول وجهه انه نفى وليس معنى الوجوب نفى الدليل مطلقا او انه المستوفى
له الحكم ابطال استدلاله بعدم بحث بمسح المقيم اليه وهو حاصل وان لم يثبت
حديث ابن عباس قوله وهذه آية مائة فيه بحث قوله اذا غاب عن بيوت
المسافر ويدخل في بيوت المصطفى وهو ما حول المدينة في بيوت ومسكن ذلك القرية
المستوفى بالربض صح قاضي خان وجزم به في فتح القدير واما الفتا وهو ما يكون
اما محامدا المصطفى السعة فقد اختلف فيه وفي قاضي خان انه كان بينه
وبين مصطفاه من صلوته ولم يكن بينهما قرينة تغير مجازة ايضا والا فلا واما التوبة
المتنقلة بالفتا فلا يعتبر مجازة فيها قوله لانها الى اقول لا يخفى بعد هذه المناقشة
وانه من هذا لا يصلح معني للفتى قوله فانه الظاهر عدمه قال الفاضل فيه بحث
اقول وجهه انه الظاهر وجوده فان ظاهر حال الدخول الى مصره بعد تسفرته اذ
هذه المذكورة فاكتر قول المصنف فانتقل منه واستوطن اخوانه في الخلا
غيره قال ابن القيم فيد بالامر ان فانه اذا لم ينتقل عنه واستوطن اخوانه فانه
اهل في الاخرة فانه في الاول كما يتم في الثاني **باب صلوته الجمعة**
قوله والواضحة في الفاتوس ويوم الجمعة واليثنين وكيفية معرف
واجمع كسر وجماعات بالضم واليثنين وفتح هيم انتهى وفي المغرب اضيف
اليها اليوم والصلوة ثم كثر الاستعمال حتى حذف كمضاف وهي في الاجتماع
كالفرقة في الاخرى فجمع شديدا جمعة او جمعة وفضبت الصلوة فيها

قوله فان المرأة المتقنة ان البلد اذا كان فاضلها او اميرها اذ لا يكون
مصر فلا تصح اقامة بجمعة فيها وفيه نظر في البدع انه المرأة والصبي الغافل وان لم
يصل الى اقامة الا ان المرأة لو كانت سلطانا فاحت صالما لا مائة جاز قوله
يجوز انما بضم الميم كما في واصد الاطلاع على اسماء البلدان والفتح ومقدمة فتح الباب
ومنه يظهر انه وزن صاحب القاموس بانه كسالى غير لابن لغيره بانه مشتق
الكاف فلا يظهر منه المراد سيما كل من الفتح والضم مشهور فلا يتعين احد جماعهما
كونه تشبيه بكسالى في ثقل الكاف وحده ان يشبه بجبارى كما هو ادب في قوله
وجعل جوهري بالواد وواتهم صاحب القاموس المشهور في القصر وفي المدعى
كما في المونب والمراد وفات القاموس بالشارة اليه وجوز في المراد كل اسم
من الواد وحرفه فسطح نوهم جوهري قوله وهو غلط في الالف الفاضل فيه بحث قوله
هو اشتراكه الى ما ذكره ابن السكيت من انه صورة قياس على حكم في اصل كونه شرط
للمضنة لكنه مفقود في الاصل فضلا عن كونه موجودا في غير ذلك اذ الاذان يشترط
قالا ولي ما عني في الكافي جامع وهو ذكر الله في مسجدي في حدوده وذكره
الاذان في داخله وبراوا ايضا فقال ذكر المسجد بشرط له الوقت فيسحب الظاهر
فيه ويجوز استحبابها اذا كان جينا كالاذان قوله اجماعه اسمي ان لم يتصور
الخطبة بان خطب بجمعة جماعة ثم نفوذوا وجاء اخرون لم يشهدوا الخطبة
فصلي بهم فانه جائز كما في التفسير قوله وان نفوذوا بعده فيه قصور والاولى وان
نفوذوا بعدهم وهموا بغير نفوذ او لم ينفذوا فان عادوا وادركوه قبل الف
من الركوع صححت كذا في الخلاصة قوله على ما في الاصل والشيخ الكبير يوجبون في حائض
من سلطان ظالم وفي المطر الشديد والشمس المشكوك كالعبادة المكاتب والمذبح
والماذون ومضيق البعض فان اذن ظلم السيد صرنا او لانه جاز لهم والا فلا
وهل يتعين عليهم بالاذان او يتجزون خلاف وفي الاخير خلاف ايضا **باب الكسوف**
قوله وهي سنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الفاضل فيه بحث
اقول وجهه انه السنة انما ثبت بالمواظبة واصل الفعل انما ثبت بالاستحباب
باب الاستسقاء قوله فله فخطو الخط الكسوف سمع وخطو او فخطوا
فثبت ان كما في القاموس قوله فله فله بالفتح يثبت القطع من السحاب وجمع
قزع والظراب جمع ظرب بفتح الظاء وكسر الراء وهي الزد ابي باب

باب صلوة الخوف قوله ولا يفتنون ولا ينصرفون ركبا وانصرف
ركبا لم يتصوره والاصل الصلوة فمثل كل صلوة تؤدى باليدين كما في قوله
ولو شحها بجمعة المستودع من خلفه وبسم الله الرحمن في آخر صلوة كذا في البحر
قوله ركبا فان قيل ركبا لا يجوز ما شابه في الخط الركب لا يجوز صلوة انه كان
طالب العلم ضرورة الخوف في حقه وان كان مطلوبا فلا بأس بان يصل في بيته
فصل في صلوة على الميت قوله فصاحب الشرطة المراد به امر البلد كاهل
بجاري كما في المونب في القاموس الشرطة بالضم واحد شرط كسر وطائفة
من اهل الدولة وهو شرط كثر في جهنم يتوكلون لا يتم عملهم انفسهم بعبادات
يؤفون بها قوله يجوز ان يراد به الامام الاعظم ان حضر الموقال الفاضل فيه بحث
اقول كقولهم ان يكون وجهه لا يقتصر على تعيينه بل على شرطه بالضرورة مع وجوب
اعتباره في الكل ويجوز ان يكون لاشارة الى انه سبكر ان صلوة عليه ضرورة
والسلام على غير المرأة بعد ما سئل عنها لانه الحق له فعل على ان من له الحق لا يشترط
حضوره قوله في شرطه لان دليل النسبة الموطنة وليس فيها ذكر ما يدل عليها وجواب المراد
بالسنة ما ثبت بالسنة والاشارة في ذلك حديث على الاستحباب لما في من التوجه عليه
قوله المص ومن المرأة بجمعة او سلطانا صاحب النهاية يسكون التبين لانه اسم
بهم له اصل الشئ ولذا كان ظاهرا يقال حيث وسط الدار يسكون وهو المراد
بمخلاف المتحرك لانه اسم لعين بين طرفي الشئ وليس هو ونحو صاحب الغاية
وافرة عليه وفيه اشكال لانه لفظ المذلة انما يبين به المتحرك ولا يقع الاصل من جهة
الوجهين فلا وجه للاقتصار على الاول منع ان لا ولو فرض حذف محمد لم يستقيم
التأني ان كان ظاهرا لا لاقام وسط المرأة فمما لا قوله له قوله بعبادة السلام له له
ينبع خبر الابوين وبقا قال الفاضل فيه بحث قوله وجهه ظاهر فان كونه تابعا له في
ما فيه خبر في محله لا يدل على تعيينه له فيما لا غير فاصلا **فصل في حمل الجنزة** قوله
قوله لم يثبت احد كان هو لاء جماعة قال الفاضل فيه شى اقول لان جملة من يحصل
بالاشارة يكون احدهما اما والا فمقتضى العادة كان هو لاء كثرين او
اولان مدعى تكثير الجماعة والدليل كونهم جماعة او لانه تكثير الجماعة انه كان سبب
استئذان حمل الاربع فاستئذان من منع بمنزلة والتكثير يحصل بكونهم وانه
لم يحموا **فصل في الدفن** قوله جعل في القبر هو بفتح اللام ومنها كما في الغاية

قوله وبسبب وجوبها في الطهارة واستحبابها في الحيض **باب التمسيد**
قوله لم يصر الظاهر من الذنوب لا يستغنى عن الماء كالبني والقبي انتهى قال القائل
قال ابن الهمام لو انقصر على النبي كان اوله فان الماء على الصبي لا يوجب انتهى
وفي بحث قول جده في الحيض انه كلامه في نفس الصلوة لا في المدحوله وانتهى
ليس يستغنى عن الرحمة فنفس الصلوة عليه رحمة له ونفس الماء الوارد لا يوجب
وعاله لانه اذا كان في طهارة لا يوجب نفسه في الطهارة كما في الماء الوارد انتهى
الصبي لا يوجب طهارة **باب التمسيد في الصلوة في الكعبة** قوله وفيه نظر
قال القائل في بحث قول جده ان ذلك الشرح وهو الاشكال يكون لا يظهر
الامانة انما وجهه اي في هذا المقام فالمقام يخص **باب الزكاة قال**
ولنا انما عبادة قال القائل انما عبادة تكليفية فلا تزكوة الصلوة الصبي
وصومه نقصا على الدليل انتهى قوله في انه اراد انما حيث هي عبادة
تكليفية فصلاة الصبي صومه كذلك وان اراد انه زكاة الصبي تكليفية فكان
صلاه وصومه قلنا فلكل زكاة ايضا غير تكليفية قوله والاعتبار بها قال
قال القائل اي لا اعتبارا لكامل الذي هو مدار التكليف فلا يرد النقص بصلاته
وصومه فتأمل انتهى قوله لقولنا ان الشارة الى استيفاء قوله لا يستند
بعدم الوجوب عليه انتهى في بحثه او قد يقال لم يصح منه بل وجوب
وايضا قد يمنع الضرر لما فيها من المنافع والفوائد كتطهير الما من زكيتها وتنبيه
ومواساة الفقراء والثواب الجزيل وغير ذلك قوله وليس على مكاتب
واقا لغير المادون فانه كان عليه دين محيط فلا زكاة فيه على احد المتأخرين
والا فعلى المولى زكيتها اذا اخذه منه لا قبل على الصحيح كما في محيط بقوله صاحب
وخر كان عليه دين اي اصلا او كفاية حالا او موقفا على خلاف مذهب المذاهب
لهذا من الظاهر ان او موت قوله لم يطلب له وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر
وخرج ويهدى المنتعة والاضحية لعدم مطلب بخلاف العشرة ومخارج ونفقة
فرضت عليه لوجوب المطلب كذا في الفتح قوله ومنه جملة الخ ومنه ايضا لما
الذي ذهب به القدر الى وجوب المودع عند من لا يوفيه اذ انتهى شخصه
سنتين ثم نذكره فانه كان عند بعض معارفه زكاة لما مضى قوله وفي رواية
اخرى عنه حاصلا التفصيل وما تقدم يتيمم الوجوب قال ابن الهمام في الآل

وفي الاصل لم يجعل الدين نصبا فبها ثلثة اقوال **باب صدقة التوهم**
قوله الذي هو بمعنى جمع هذا ظاهر وقال ابن الهمام وقد استعملها هنا في الروايات
على نظير استعمال الرطب في قوله تعالى سعة رحط انتهى قوله في كلامه بحث
ظاهر فتأمل **فصل في الجبل** قوله في كبريس وبنار ولا نصاب لها
عند ابي حنيفة وبطلان نصبا ثلثة ونبيل خمسة وفي الثانية والفتوى على ما
ورجى في الاسرار ورجحتمس لا يند صاحب النخبة قوله في حنيفة كذا في النهاية
قوله واقا ما جهر حنيفة بالجمجمة مفعولة والمجتمعة كذا في احوال الدواب لدرعي
قال الجوهري يقال جمرناه وابنا او جمرنا الى الرعي بحنيفة انتهى وكما جهر النخبة
ذكره صاحب الفاموس فخر في كلامه ربه مجهول يجوز ان يكون انقضا
ومشروا قوله والنخبة بين الدنار والقوم ما نوره من عمر رضي الله تعالى عنه
قال القائل اذا كان النخبة وروى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما نوره
من زيد بن ثابت فانه وجهه يخص عمر بالمأثورة عنه انتهى قوله هذا سهو
من طغيان الظن فانه لا يردى عنه عبادة الصلوة والسلام والمأثورة من زيد بن النخبة
بين دينار وعشرة درهم **فصل** قوله فانه كتب قوله دينار او عشرة دراهم
نفس لا يوجب المعنى الصواب في الكفاية وغاية الببان فانه كتب اليه ان
اربابها فانه شاوروا من كل فرس دينار والافقوها وخذ من كل مائة
درهم خمسة درهم قوله حتى لو حال حول الى قال القائل فيه انه لم يبق محال للتراع
حيث هو الواجب هو الطاعن في السنة الثانية والظاهر ان تصور المكاتب
في صورة الضم انتهى قوله بر بعبارة الضم الصور التي المذكورة في الشرح فانه صا
حكم بانها اصح وفيه بحث فانه مجود وجدان من الواجب لا يحسم مادة التراجع فالجواب
لم يجعل عليها وهي تلك الصفة ولا على موصوف غير ما جعل على ما قوله وكذا ايضا
على الصورة الاخرى بالظهور وحكم صاحب محيط بالا ضحية بقضي الصورة وبناني في هذا
توضيحه من فساد الصورة الاولى بقوله ابو يوسف
لا يوجب حنيفة رجما نه تعالى ابو خذ يحمل في الزكاة انما في حنيفة بلزوم ذلك وجوده
بانه يقضي انما بعد حلال البول موصوفه بصفة محلبة هذا يعني صورة ثالثة
ذكرها الامام الربيعي وهي اذا حال حول على الصغار والكبار ثم ملك الكبار
فمنه في كفايتها ونقص الصغار فمل يفي بعبارة الزكاة بحسنه ام لا قوله كذا في الآل

ان الجار الى من عليه ردة ابن الهمام بانهم مروجوا بان المصدق لا يكبر على
قبول الاعلى ورة الفضل لضمه مع الفضل منه والبيع مسمى على المسمى وهذا يحقق
ان لا خيار له في الاعلى للصم الا ان يراوان له خيار لو طالب على قوله
له ان لا يأخذ الا في غايه البت وفيه نظر فله انهم جعلوا خيار لصاحب المال
رفعاه لان الزكوة وجبت بطريق البتة فذا كان للمصدق ولان التنا
من قبول الاعلى لزم العشر فيه لعدم الموضوع بالتمنع في الوجه الاول نص
فيه نظر فان رب المال لو ابي اعطاه الاعلى واراده المصدق لا يكبر على
التي ذكرت وقوله وان اراده القدر ورجى لا يخفى انه اراده القدر ورجى سنية
فلما وجه التردد قوله ويجوز دفع القيمة في محظوظه فيعتبر في قيمتها يوم الاداء
بانا جماع وهو الاصح كذا في البحر قوله في الزكوات لا يخلف الضمان بالسداد
والضيق كما في غايه البت قوله والنسبين كذا في المحظوظ لكن في البيع لو سأل
للم لا زكوة فيها كاطل الركوب كذا في البحر قوله يجوز ان يملكه المتهمة وتتم
الراء في المأجور المأجور مع الراي من النهاية لا يبريه وفي الحد بئ
الزكوة لا تأخذ وامر حرات اموال الناس شيئا روى بتقديم الراي
على الراي وهي جميع حوزة بسكون الراي وهي خيار المال لانه صاحبها يجوز لها
وبصحتها والرواية مشهورة بتقديم الراي على الراي جميع حوزة بسكون الراي
وهي خيار مال الرجل سميت حوزة لان صاحبها لا يزال يجوزها في نفسه سميت
بالرواية الواحدة من حوزة وطه اضيفت الى النفس انتهى ومنه يعلم انه قوله
حوزه بالخيار لا ممول عليه ان وافق كلام صاحب الفاموس قوله
ومن كان له نصاب قبل بالنصاب لانه لو كان النصاب ناقضا وحل
مع المستفاد انفسه لكان عليه عند الكمال كذا في السبب بخلاف لو كان
نصاب في اول المحل فملك بعضه في اثنائه فاستفاد تمام النصاب
او اكثر فانه يضم ايضا لانه نفس النصاب في اثنائه المحل لا يقطع حكمه كما في غايه
قوله ضمها الى النصاب فلا بد من بقا مضموم اليه ولذا قال في محظوظ لو سأل
الف ثم استفاد الف قبل محول ثم رجع لو ابيته المتهمة بقضاء فلا زكوة عليه
في الالف المستفاد حتى يمتلي عليها حول من حين ملكها لبطالة محول الالف
قوله لانه ملك النصاب من قبل فله لانه لو محول قبل ان يملك تمامه

تمامه ثم محول الى النصاب لا يجوز وفيه شرطان آخران انه لا ينقطع النصاب
في اثنائه المحل ان يكون كالا في آخره فتقع على الاول انه لو محول معه نصاب
ثم ملك كله ثم استفاد قيم المحل الى النصاب لم يخرج المحل بخلاف ما اذا بقي
في يده منه شيء وعلى الثاني ما لو محول ثلثه عن اربعين وحال المحل عنده
سنة وثلاثون وقد مر في الفقه فانه محول ثلثه ونظام تفصيل في فتح القدير
قوله وفي ملكه عشر واثارة الى قيد وهو ان يملك المحل عنه في سنة
المحظوظ فلو ملكه بعد ما وحال عليه محول لم يخرج عنه محظوظ وجب ان يترك في ملكه
فتح القدير باب زكوة ممال فصل في الفضة فصل في الذهب قوله
والحلي يضم حكم المملوك وكسره ما وثقه به الباء وكذا يجب في حلية السف المنطقه
وبطام النوسن سرجه وكوب المصحف والاواني وغيره اذا كانت تخلص من
غير الاذنيه سواء امسكها للتجارة او النفقة او التيجل او لم يبتاعها كما في البدائع
فصل في العروض قوله بالخيار باب الاول ان يكون الزا ما سوى
الدرهم والدنانير على في الصحاح ببيان التجارة في كل ما سواهما كذا في فتح القدير
قوله كائنه ما كانت كائنه نصب على المال من عرض التجارة وما موصول
بغيره واسمها المستر فبما الرجوع الى عروض التجارة وكانت صله ما وانما
المستر الرجوع الى العرض ايضا بغير ما محذوف وهو ممنسوب العايد الى الموصوف
فقد ركانه او كانت اياه على الخلاف في الاول في هذا الضمير وصله
او فصله بمعنى كائنه الذي كانت اياه من اصناف الاموال الذي عام فهو
كقوله كائنه اي شيء كانت اياه وكذا في فتح القدير وجوز الفاضل ان يكون
مصدرية ومنه جئت كائنه اي كينونه ولا يخفى بعده **باب فيمن يتر على الفاسد**
قوله من فترت القوم اي عشرهم عشر اياهم فيها قوله باختيار بعض احواله
وقال ابن الهمام وهم اوصاف ما يدور اسم العشرة في متعلق اخذه فانه انما يأخذ
العشر من حرجي لا المسم والدنمي انتهى ولا يخفى انه قال غير توجيه ارادة هذا
المعنى منه والظاهر انه حينئذ يكون من باب النصب كالا في اي دونه عشر
للاس عشر باخذة تارة واخذة نصفه او ربعه اخرى هذا وقد جوز الفاضل
انه يكون من اطلاق العشر واردة ربعه مجاز من باب ذكر الكل واردة قوله
وان يكون العشر صار حكما لما باخذة العشر سواء كان المأخوذ عشرة

لغويا وربعه ونصفه ثم قال فلما جاز الى ان يقال العاشر نسبة الشيء باعتبار
بعض احواله كما لا يخفى **قول** لا يخفى ان الاول منه وجهه بعد فيه من تخلف
بما ذكره في الشيء باعتبار بعض احواله قوله اي من الاموال الباطنة لا ان قال الفاعل
فيه بحيث لا ترى الى قول بعض وكذا الجواب في صدقة التواضع انتهى **قول** يريد
ان عبارة كسم المذكورة تفضي اليه من حيث تخصيص الشرح وفيه بحث اما اوله
فلا يشبه حكم صدقة التواضع حكم صدقة المال بسند على عدم اندراجها فيه
واختصاصه بالاموال الباطنة واما ثانيا فلان النسبة انما هي في قول قوله في
الفصول الثلاثة لا في غيره المذكور في اندراج فيه لزوم مثركه في ذلك
القياس ثم روي ان اخذ زكاة الموصى انما يسمى موصيا ومصدق في بعضا كما في
في البدائع ثم بشرط في العاشر ان يكون قادرا على التمايز وتأمين به التجار و
وانه يكون موصيا مسلما غير مسمى او القيد لا ولا يثبت له ولا يثبت له لا يثبت له لا يثبت
والحاشي لا يثبت فيه نسبة الزكاة كذا في النافذة قوله ولم يكن في يده لا الكونه
في يده ليس قبيل لو كان في يده مال من جنس ما يرب حال عليه محمول فالحكم
كذلك قوله مستغرق ليس بقيد ايضا فان النقص للنصاب مانع البص
كما في المراجع قوله صدق فيه كذا في استثنى قوله او غيرها انما كان في النبيين
ولا يسقط بذلك عنهم لانه لا يضاري بني نقيب قوله في الفصول
كلها يستثنى منه اذا قال او بيت الى عاشر آخره ثم عاشر آخره فانه لا يؤخذ
منه ثانيا لانه يودي الى الاستنباط جزم به صاحب الدرر وذكر في الغاية
والنبيين بدققت ينبغي قوله لا يكون معلولا لغيره فثبت لكونه ثابت
الحكم بغير شئ فانهم صرحوا بان المتوضي اذا حصل منه البطلان الغايظ والرقا
كان حده بكل واحد من هذه الاستا وتوارد العلل على معلول واحد شخصي
انما يمنع في العلل العقلية المستقلة دون الشرعية او ليس بمعنى ثانيا لا يباد
كذا في مباحث الفقه من ركن القياس التوضيح قوله على خبره بعينه كذا في ما
وجدت من النسخ ولا يخفى ان الظاهر بغيره كذا هو في النهاية حيث قال حتى
انه الذي لو تزوج وبنته على خبره بغيره فانما بالبقية اجبرت على الضول كماله
انما بالبعين بخلاف غيره فانه قيمه ذات الامثال ليس لها حكم الاعيان
حتى لو تزوج بها بغيره فانه فانما بالبقية لا خبر على الضول كذا في جامع الصغير

لحق الاسلام ومجتمعي في الفوايد الظهيرة **باب** المعاوض والكرارة قوله
اكثر وجودا وكذا ذات العشر من الغنم مقدم على الكثرة انا مقدم بيانها ليعين
ذهب في القاموس كجس وجوز صاحب المصنف في الدال ايضا للبعد عليه في
وجد في ارض خراج وعشره فبذبه بالخرج لانه لا يشي فيها لكن وروى عليه الارض
التي لا وطلبه فيها كالمغارة اذ يقتضي انه لا شيء في الماخوذ منها وليس كذلك
فالصواب انه لا يتجوز ذلك لفصل الاخر من قبل للتخصيص وان وطلبه في المسمرة
لا يمنع لانه مما يوجد فيها كذا قال ابن الهمام قوله من الماخوذ منها لانه لا يشي فيها
لان الذمب الجنية ان العلم اخضع للمعلول لانه لو كان الباب منحصرا في
العدد المذكورة والعلة انحصار الذمب في الفضة خاصة وقد يجب ان لا يكون بلوغ
مسئل الباب العدد ومذكور انما يتحقق بالنظر اليها لانه لا يشي فيها لانه لا يشي فيها
غالبها والشفعان بالمعروف به صدق الالف فيهما خاصة كذا في خبره كذا في خبره
بالقيمة ان ثبته ستة اقسام لانه انا في دار الاسلام والنفذ وارحوت على كل انا
في مغارة او ارض مملوكة او دار فاذا قسم بالنظر الى اقسام الضرب الثلاثة حصل
بالضرب ثمانية عشر منقسم الى اقسام المحدث الستة فتكون الاقسام اربعة وعشرين
فتاخر قوله ولنا قوله على السلام اشارة الى اروي ابو بكر بحصا من الزم في شرح
لمختصر الطحاوي في رجاسه عليه السلام مما يوجد في محراب العادي فقال فيه
وفي الكار كذا في غاية البيت قوله حتى كان للمواجد فيه صاحب البيت
والمناجون كصاحب الوقاية ومن بعده بما اذا لم يكن ارضه ملكا والاكابر للمالك
وفي اشكال الظاهر انه لا يوجد ارض عشره او اربعة فربما يكون اذ لا اقل من ان يكون
مملوكة ليست مال او ايضا لو وجد كانت القيمة في قوله في مغارة لانه لا يشي فيها
غير حاصره او المتبادر من المغارة ليس بوجهه قوله اذ لا يشي فيها في قوله في قوله في قوله
به اولى قوله وذلك اي سقوط ما قبله على قوله لانه لو كان كوة الزرع والنفذ
قوله مجازا روي ابن الهمام بانه لا يشي فيها الماخوذ عشره او نصفه زكاة وكذا يعرف
مصارف الزكاة وانما اختلفوا في اثبات بعض شروط بعض انواع الزكاة ونقصها
وهذا لا يخبر من كونه زكاة قول الله سبحانه في سبعا الظاهر انه بمنزلة محمول على الغنم
والاصل سواء سقاء سبع كما في البيت احده كذا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
وانه كان رجل يورث كماله وخطاه صاحب البيت في التمييز بالفاعل بعد حذفه

ذكره في النجدة الاكد
موسى بن جعفر

نقص للفضل الذي حذف لاجل نزاج مما بينت جملة عليه من على ذكر الفاعل فيها
 وخطه لا يوجد في كلامهم مثل ضرب آخر رجلا وجعل الضوب ان يكون كماله يتغير
 مضافا في كماله حاله من ضمير يورث وضمير كان وفيه ثبوت فان الغرض ان كان
 عدم ذكر الفاعل بوصف كونه فاعلا صناعيا فذكر بطريق التمييز لنفسه وان كان
 عدم ذكره مطلقا فذكر في صورة مضاف اليه وبغيره ذلك الكلام نقص للفضل ايضا
 فالوجه لاقتصار في التعليم على عدم وجود ان مشرق في كلامهم ثم على قبيل الالائية
 يكون سببا حاله من الالائية على ان ينفذ بمضاف اليه وسج قوله كل شيء اوجبه الارض
 مما فيه الواجب قال الفصل الاول ان يقال ان الواجب لا يخفى اقول في مقابلة
 قوله العشر في العشر في العشر نسبة محض الى العام كما في الطلاق الذي في العشر الماتية
 انتهى اقول ما قوله نسبة محض الى العام فان العشر المحض هو وجوبه الخارج
 من الارض المحض منه فذلك العشر الذي هو احوال العشرة واما النسبة بالطلاق الذي
 على نفس الالائية فانك اذا قلت في محله ان الناطق انه ذاتي لربنا مع الله
 ما ليس بخارج من الماتية وانه بنبول محض المعنى الالائية نفسها لا انما نسبت
 بخارج من نفسها فكونه ماتيته في ذات مخصوصة منسوبة الى مطلق الذات
 قوله وبيانه ان الخارج الى قوله من خواصه هذا الشرح قال الفصل في شئ لانه اذا لم يقع
 المؤنة تكون الواجب في غير من ايضا فانها نصف العشر والاول ان يعتبر ذكره من المؤنة
 فيما سقته السادة انتهى اقول لا يخفى ان اعتباره في معنى السادة لا يحصل مع الغرض وهو عدم
 استواء معنى العشر في معنى السج في وجوب العشر في كل من جامع قولي الشرح فيها
 قوله لان بقاء الحكم يستلزم من بقاء العلة كما في الرجل والاضطباع والى ومثل في غير العبر
 وبشرى كلام السج والمذكور في مباحث القدرة يستلزم من ستر المعنى الخارج
 كالتا في التسليم لانه في عدم العلة فيجب عدم المعدول بخلاف شرطه لعل في الشا
 وتحتها بحث فرناه في النقود فانه اجاب ثم في الرجل والاضطباع بما حاصله ان العلة
 منها غير متغيرة بل اختلفت في الزمان فانه العلة حين الفسخ كانت اظهر العلة
 للسكن وقد زالت وخلصت اخرى فانه عليه الصلوة وسلام رطل في حيز الوداع
 ولم يكن لانه كبرية الامن بعد خوف لشكر طبعها قوله ومخرج سقاه بما خرج فانه
 مرة من العشرة مرة من ما يخرج فغلبه العشر لانه اصح بالعشر من مخرج وانزال الغرض
 جمع نزل هو ربحا وما يحصل محضا كالمطبخ وكما كذا في غاية البين قوله اذ لم يكن

منه صنع الجود من غير الحام كون هذا فلو طبقا للخارج على سبيل انما قال وانما
 هو اشتغال فانور فيه فخرج بوطيفة اليه هو الماء فانه فيه بوطيفة الخارج فاذا سقي به
 انتقل هو بوطيفة الى الارض المسلم كما لو اشترى خاوية هذا لان مما كان فيهم
 جملة هذا الماء فثبت حقه فيه فخرج فاذ سقي به سقي اخذ حقه منه **باب**
 من يجوز دفع الصدقة اليه من لا يجوز دفعه من خمس المعادن قال صاحب
 بسني اخرج خمس المعادن لانه مصرف مصرف التنايم كما صح به الاستصحاب وبغيره
 قوله الله لانه قلوبهم ووصلت عدتهم في تفسير الطبري اربعة عشر على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كل رجل منهم باية ناقة الاحب الرحمن بن بروع وجوبه
 عبد الغني فانه اعطى كل واحد منهن قوله اسد له الخط قبل جارية عينية والآخر
 يطلب ان رضا بقوله نفقة الاجتماع فيه نظر فانه بان عند حسن الزهري و
 ومحمد بن علي واليه عبيد والامام احمد والظاهرية قال الزهري لا علم شيئا نسخ
 حكم المؤنة على ان ما ذكر من معنى البنا في القول ببقاء حكمهم اذ اوجده وان الغني عنهم
 لا يوجب رفع حكمهم وانما يمنع اعطاهم حال الغني ومنى وقت الحاجة اعطاه قاله
 ابن الزخزالي وليس يصح من المذهب اجاب في فتح القدير بما حاصله ان نسخ
 وليس الاجتماع لا هو بناء على انه لا اجتماع الا من يستند فانه ظهروا لا واجب حكم
 بانه ثابت على ان الالائية التي ذكرها عمر رضي الله تعالى عنه وهي قوله تعالى ومن لم
 من يكلم فليس بشيء فليكن من ذلك فليكن نصيب ذلك قوله وفيه تأويل وجهه
 انه الوصف الزايد على الفقر لو اقتضى ان يكون موصوفه صنفا على حدة زاد العدد
 زيادة فاحتمل انما صنفا لا افراد او صاف زائدة على الوصف الذي باعتبار
 صار صنفا على حدة قوله ثم هما صنفا الى قال في البحر لا اختلاف في انهما صنفا
 او واحد انما هو في الزكاة كالوصية والوقف المنزلة لا اختلاف في انهما صنفا
 في الزكاة انتهى وفي حاشية ابن الزهري القدر انهما صنفا ان ذكر معا وصنف واحد
 اذا ذكر احدهما لا سيما كما في قوله تعالى فاطعام عشرة مساكين فاطعام مسكين
 وان تحفظوا وكونوا انما الضم قوله فتاوى فانه فاض اقول لا يظهر وجه عدم رفع
 بل كونه ناكبا للادمان هو الظاهر والمنسب لقوله كتب وكون كلامه ان يكون
 ناكبا لاطلاق الاصل سيما مع قرينة لانه كونه ناكبا للاصل انما يكون لطلب
 نفيم الصدقة لا لاشياء صدم وهو معلوم لا متفقا وليست لساوي شي مسم

مؤ

مقدم

انت صائم فلا تذكره بغيره ثم تذكره قال نفوذ محسن لا يظفر لانه ناسك كذا
في فتح القدر قوله واجبت ان في الكتاب دلالة على ان التكليف مفسد حال الظاهر
فيه بحث اقول جهل ان له ليس على ذلك انما هو السنة في الانقضاء ان مع
الخطا والتكليف كان اجابة لهذه الدعوة وقد ورد انه قال عقيب كل دعوة قد
قد فعلت ولو سلم فما دلت عليه الآية من عدم المواتعة وانتفاء الامم الجاني
فسا الصوم ولو لم القضاء اذا لا تلازم بين عدم المواتعة على الاكل ناسيا
بين عدم افاد الصوم وانتفاء وجوب القضاء فان المنى والمريض
لا مواتعة عليه ما سئل الا فطارطهما مع وجوب القضاء عليه ما لم يجاب ما من
منع فوت الامساك باكل ناسيا لان المراد الامساك الشرعي وهو موجود
قوله ويجعل في حال الفصل فيه بحث اقول جهل ان لا نواتعة على قريانه غير
معارضة لآية وانما الصيام ليمنع من اكل ما ذكره قوله ليس باختيار
فلا يفتونه قال الفصل فيه بحث اقول جهل انما لو سلمنا ان الفصل الاختياري
انما ايضا هو فصل اختيارى لكنه لم لا يجوز ان يتغير بانتفاء منقطه وهو الامساك
متمم عنه بالصيام في انما الصيام او الامساك مع الاكل مطلقا قوله ولو اكل
او شرب ما يتعدى به ويتعدى الى خارج كل لا يتعدى به ولا يتعدى به طهارة
كالجود والرب والدقيق والارز والعجين لا عند محمد ومحمد الا اذا اكلوا
وحده وليس يجب فيه دون كبره ولا في النواة والظن ان كذا قد يستعمل في المبدأ
ولم يطبخ ولا في ابتلاع جوزه رطبة ويحب مضغها وبلغ الياسه ومضغها في هذا
وكذا يابس اللوز والبندق والفسق وفي ابتلاع اللوزة الرطبة الكفارة لانها
تؤكل كما يختلف الجوزة وابتلاع النخاض كاللوزة والرمانة والبسطة كالجوزة وفي
ابتلاع البسطة الصغيرة ومخوخة الصغيرة والحسمه روي عن حماد بن محمد وجوب
الكفارة ويجب لكل الذم التي ولو منه منشا الا ان وقودت واختار ابو النيث
في الشح الوجوب ويجب اكل الخط ومضغها لا ان مضغ لم يترك شي ويجب
بالطين الارمني وبغيره لمعاده فصل في العواض في قوله باختياره المراد
بالا اختياره ومخوف النسبة في الطين عماره او تجزئة لا مجرد الوصم
قوله سلم اي ضرب ظاهر الفسق وقبل بشرط عدله قال المصنف ورواه وكذا لو
ابطا برؤه او برى وخاف ان يمرض ببقاء الضعف من الاضرار الكبر والعطش

والعطش والجوع الشديدين او اخيف منها الحكة او نقصا بعض وكذا الالة
اذا ضعف عن العمل وحسب الهلاك بالصوم والذي ذهب من كل السنين
الى العارفة في الايام كما في العمل المبني وخاف الحكة او نقصا بعض والى
اذا كان يعلم يقينا ان بقاء الفدية في شهر رمضان وخاف الضعف انه لم يظفر
قبل وجوب فركان او مضغ كذا في فتح القدر وكذا الفدية الذي يفتي المصنف في اليقين
ولا فرق في المرض بين ان يكون قبل طلوع الفجر او بعده ما منع بخلاف السفر
فانه ليس بعد في اليوم الذي انت فيه فلا يظفر فيه ويظفر في سائر الايام
كذا في الظاهرية قوله رمضان آخر بالتقنين لان فيه زيادة الالف والنون من
من الائمة شرط منع صفة العلمانية فاذا اكله كما يهاضف واليه شبر في النهاية قوله
لا خروفت ما يجوز ان اخبر اليه ما مصدرية وفيه اليه الى الوفت قوله والامم الجاني
الامم الجاني في بطنها ولد والمرجع الى النسيان لا يجوز ان يخالها في اخرها
كما في جانيه وطال ان ذلك من الضقة ان يته غم ذهب الجليل انه يفتي
كلان ما هو مذهب سيبويه انه بناه وان كان او تبي ما هو نحوه فانه اربط له وفت
جازا وخالها فتقول ايضا الآن او عدا في كتاب الاصطلاح عن الخواص
يقال هذه اعادة ما هو حاله بناء في الاول على اختصاصه بالثبوت وفيه ان في
على حمت كذا في غايه البت قوله المراد بالوضع السيل قال ابن القيم بروده قول
القدوري على ولد بهما وان صابرة غير القدوري ايضا نصبت منها الامم والامم
ما وقع في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم وضع من الجبل والمرجع الصوم و
دائم الارضاع واجبت الامم وبانه قوله ينبغي ان يشترط اي لعدم فضيلة الارضاع
على الام فضا وجب في العبارة بشرط يسار الالب اخذ الولد مخرج غير الام ما
بالواو وحذف نقطة عدم وانه ان التوجيه بقدر رضاف اي انتفاء عدم
اخذ الولد الى وجعل او بمعنى له او لمطلق الجمع كما هو المعنى المنس من معانها
همد كورة في معنى التيب قوله وهو لا ينافي الى الضمير راجع الى الصابة بناه وان
والفصل قوله ومن دخل في صوم النطق اي النطق القصدى بخلاف ما اذا شرع
على طين انه عليه علم ان لا شيء عليه فانه يكون منطوقا والاحسن ان منه
فانه انظر فلا قضاء كما في محبط وغيره وفيه التحسين ان لا يفتي عليه في
من حبان ظهر ان لا شيء عليه فان مضى عليه فانه فطر عليه القضاء ما لم يفت

تلك الساعة قبل الزوال فمما فرق في وجوب قضاء النطق بين الافاد
والفساد بدون قصد كما اذا اطرقت الحصى او ارمى المني في الصلوة ما قوله كما
بيان الحرف في النفس في بحث قول جده انه يقتضي ان لم يكن جانيا كما اذا كان
بعذر الضيافة او غير ما او كان بغير قصد منه كما في رويته الماء في الصلوة وطرقه
كما مر في بصل الجنازة مني الخلف قوله ليس بمباح اي في احدى الروايتين وهو
ظاهر الرواية ويصح في المحيط وروى عن ابيه يوسف جواره بغير عذر وعليها شئ
صاحب الكثرة واختار ابن القيم لرحمته انه ليس قوله والضيق عذر في
في حق الضيف والمضيف كما في شرح الوقاية لصدر الشريعة والافطار فصل
من قوله في ما لم ياكل كما نقل صاحب البحر قوله ومن المشايخ في الفصل في الظهيرة انه
السجود عن شئ الاكل حسن ما قيل ان وقت من نطق بقبضه الاكل والافطار
فلا ينبغي ان يطرأ على لونه عليه رجاء الطلاق الثالث ليعطى لا يطرأ
ابن القيم وفي البرزخية انه ان نطق افطرا وان قضاه والاعتماد ان يطرأ
ولا يجزئ نطق صاحب البحر ونقل انه يكره للعبد والاجر والمادة النطق بالصوم
بدون اذن من له حق وفي البرزخية انه يباح الفطر لزوج لاجل المرأة فلا يمنع
صوم النفل من صوم الاوامم كالصوم فلتزوج انه يملكها من احوام النطق
قوله لان ظاهر حال المسلم اي لم يكن مشركا او مسقرا فانه يفتيه كل يوم
ما يدل على وجوب النية قوله لانه نوع مرض لا نه عبارة من حصول النية في الضيق
او في الذراع ففطر القوي غير الفطير واطهار اثارها قوله ومن جن جنون
اختلال القوة البتة بين الامور حسنة والسيئة المدركة للوقوف بانه لا يطرأ
وتعطل افعالها اما نقصان جيل عليه ما غ في الاصل محذوف واما في خروج
الذراع من الاعتدال بسبب خلط او آفة او اما لا يستلزم الشك عليه القاء
محذوفات الفاسدة اليه بحيث يفرج ويخرج من غير ما يصلح سببا قوله قالوا ومنه
صاحب البيت قوله وادوا قال ابن القيم ومنه مقتضى تركيب الكتاب
وهو قوله من لم يتوفى رمضان كله صوما ولا فطرا يؤم بان هذا التأويل
تكلف مستغنى عن خلافه اعني عليه فانه لا غما في وجوبه ان حال نفسه
بعد الافاقة فينبى الامر فيه على الظاهر من حاله وهو وجود النية الا ان يكون
منه شك بقاء الاكل فيقتضى بزم صوم ذلك اليوم ايضا لانه حاله لا يصلح

لا يصلح البطلان على قيام النية اما هنا فانما علق وجوب القضاء بنفس عدم النية
ابتداء لا بامر بوجوبه لئلا يثبت ان ادركه بالنية انتهى وجوبه بوجوبه وبسط
الكلام الشرح قوله ولم يثبت واعيا قال ابن القيم انما قال له لان خطا بين
اعني المبدئية رافعا صوته ليس الادب بل كان حقه ان يترك فيجبه مناديا بالان
لفظه عبد الصلوة والسلام نسجوا فان في السجود بركة قال ابن القيم في السجود
ما يוכל في السجود هو التسليم لا يترن البسمل وقوله في الضيافة على حذف مصنفه
في اكل السجود بركة بناء على ضبط بضم السين جمع سجود فاعني فحشا وهو الاغفر والافطار
فما سمع لئلا ياكل في السجود كالصوم بالفتح ما يتوضا به انتهى قول في نظره وجب ان
انه صاحب النهاية انما ادعى تقدير المعصية بناء على رواية الفقه الاكثر كما ذكره
ابن الاثير والاعرف في ما صح به وهو في محاجة التذبير لان البركة الناجية في الفعل
لاني الطعم بخلاف رواية الضم فانه بالضم مصدر كما صح به ابن الاثير وعبارة النهاية
مصرية فيما ذكرنا حيث قال السجور رسم لما يوكل في ذلك الوقت فغنى هذا الضيف
في قوله على الصلوة والسلام فان السجود بركة محذوف اي في اكل السجود انتهى وانما
انما نطق في كتب اللغة يكون الضم جمع سجود ولم يغير فنقول بالضم جمعا لمفردة على انه لا يام
ان الاكل مفردة صاحب النهاية بمعنى المأكول فصل فيما يوجب نية في قوله
وان لا يكون واجبا والذات ان لا يكون المنذور مصيبة الرابع ان يكون مقتضى
لانه لا وسيل الحسن لا يكون مستحبا فخرج بالاول عبادة المريض بالذات في المنذور
بصلاته الظاهر بان لذات المنذور بالمصيبة وبالرابع نذر الوضوء لكل صدقة وبالاس
نذر صوم من باب الاعتكاف قال المصنف في سننه مؤكرة قال الامام
الزيتوني ان قضاء الواجب المنذور سنة وهو في الشهر الاخير من رمضان
ويستحب فيه ذلك وتعد ابن القيم واجبا بغير اداء المم ان سنة في الاصل كما صح به
في البدائع وهي مؤكرة ومبرمؤكرة واطلق عليها الاستحباب لا التحا بمفاه واما
الواجب فهو بعارض المنذور قوله لغة الا حيا س كان مطاوع وجب المنعدي قال
في النهاية انه متعد ومصدره العكف ولازم ومصدره العكوف والاول
بمعنى حبس والمنع ومنه قوله تعالى وكهدي معكوا فامنه الاعتكاف في المسجد
والثاني بمعنى الاقبال على الشئ بطريق المداينة ومنه قوله تعالى يعكفون على اصنامهم
قوله وفي الاعتكاف الماخوذ في التعريف بالمعنى القوي فلا دور قوله

قوله وبعض شرطه وهو الصوم والنية وكذا الكون في المسجد واما بعضنا
 شرط آخر وهو الطهارة غير الخوض في الماء قد يقال انه شرط الصوم بمعنى
 واما على القول بعدم اشتراطه في غير الواجب فيلزم ان يكون شرطه لا للتحقق
 كالطهارة عن الجنابة قوله واجبت الاول قال الفصل لومح ما ذكره كانه لا
 ومن شهوة البطن بالنسبة لشرطه لا عنكاف كالمساك غير شهوة الفرج فيه كانه الصوم
 شرطه لانه الاحكام لما ذكره اذا لم تكن فيه النية من التمتع وكان له ما ظهره
 هذا الجواب اعلم بان كل شرطه جواب صحيح فاقول قد يجاب عنه الاعكاف في الالة
 وقوم في قولنا لا ينافي في الالة لا زيادة عليه قوله وعن ان في وجاب ايضا
 وان كانت الاعكاف ليس بالاتباع للتخصيص والصوم شرطه لا لصلح التمتع
 ولا يلزم ان يشترط التمتع بشرطه لا لصلح التمتع ويصلح لغيره ايضا
 ابن الحارث يفتي ان يحمل هذه الجملة عطف على ذكرها في باب صفات
 ونقصان فان لا يصح وجعل اليل سكن بمعنى في صفات وجعل على ان
 يخرج في وقت بحيث يمكنه او ركعت وصلات اربع او ست فليجها
 قال المصنف ان كان في المسجد صرنا باننا اذا فتح في الفضة حين دخل المسجد فاجاز
 من تحته المسجد وكذا السنة فلهذا الرواية وهي رواية الحسن بن عبيد الله بن علي ان
 كون الوقت مما يبيح السنة واداء الفرض انما يعرف بخبرنا فقد بينه من الزوال
 لعدم مطابقة ظاهره فلا يمكن ان بالسنة فيبد بالجملة قال ابن الحارث المصنف
 عذر يفتي انه اذا كان بعد ما يقصد والذي في فتاوى فاضل خان انه لو فرج
 عامدا او ناسيا او مكرها بان اخرجه سلطان او الزعيم او خرج لبول تحسب الزعيم
 سعة او خرج لعذر المرض فيفسد انكافه عند ابن حنيفة وصح فاضل خان في الخروج
 للمرض انه لا يغلب فوه فلم يصح شئنا فافاد هذا المغفل الف في الكل
 فيفسد اذا عاود ايضا او شهد جنازة ففتت عليه ولا نقاد غريب او جوب
 او جهاد ومن غيره او لا شهد ام مسجد وتحتل له آخا ولو تفرق اهل وانفكا
 اجماعه عنه وان لم يات في شئ من ذلك كذا في فتح القدير وخالف الربيعي
 في الوجوه المذكورة وهو ان شهد مسجد او تفرق اهل او اخرج ظالم او خاف
 على منعه فقال انه لا يفسد كذا في قوله فانما يخرج الى اهل لانه ترك المال
 والبدن او لوجوبه في العزرة او لرعايته ترتيب حديث بنى الاسلام ولا

اولا شتما على السر الذي ربما كان شتما او لقل وجوده وكثرة شرطه قوله في الفتنة
 الفصل كذا في المغرب والنجاسة والناموس وقيل الفصل في معظم وفي كاي الكسر
 والفتح وبها قرئ في التزليل هما مصدران وقيل الاول اسم مصدر كانه لينة
 الاثرية قوله زيارة البيت لانه الفصل لعدم الاطراف فان الزيادة في
 غير التزليل البت حاشا ما وبان مجرد الزيادة ليست محال لان الوقوف بوقت
 من اركانه انتهى اقوال فالتصواب قول الامام الشافعي بوزيادة مكان مخصوص في زمان
 مخصوص بفصل مخصوص قول المصنف على الاحوال لا يجب عليه ولو مدبر او مكانا
 او ايام ولا او بعضا او ما دون ذلك في كذا في البحر قول المصنف العتق وفي الفتنة
 تواف في الاصول فيسبب فقول الاسلام والنسفي انه كالتصديق لا يجب عليه
 شئ من العبادات والذنوب في التقويم لانه مخاطب بالعبادات اعيانها
 كذا في البحر قول المصنف لا يجب على مقعد وزمن مطلق ومقطع الرضين
 وريفين شئ لا يثبت بنفسه على الراعي والجمعي ومجوس وغائب من سلطان
 وكذا لا يجب هولا الاجماع ان قدروا في ظاهر المذاهب من حيث وجوبه وروايتها
 وظاهر الرواية منها وجوب الاجماع وظاهر الفتنة والاسيحية اختياره وقواه ان الهام
 وجعل الصلوة والاداء لانه شرطه وجوب فقي شرطه وجوب عذره
 ومن شرطه وجوب الاداء عذرها قول المصنف والراعي في المركب من الابل ذكر كانه
 او انشئ ومقتضاه ان لا يجب العذرة على غير الراعي من بغل او حمار مثلا قال صاحب البحر
 ولم اره مخرجا وانما هو جوابا لكرهية العذرة على الراعي والراعي شرطه وجوب
 عذره الفقهاء ذهب الاصوليون كقول الاسلام وصحة الشريعة ان العذرة للممكنة
 كالراعي والراعي شرطه وجوب الاداء لانه وجوب كذا في البحر قوله ولو سقط الحجر
 عذره كذا قيل وقال الكرماني انه كان الغالبية السلامة من موضع جوت العادة يكون
 يجب الا فلا وهو الاصح وسبون وميوت والفوات والنيل انهارا بحار والذي
 يظهر ان يعتبر مع عذرة السلامة عدم غلبة خوف كذا في فتح القدير قوله وفيه نظر لانها
 اي لانه مثل المرأة التي تفتن على المداوة وتعلم الفجر لا تكون فتنة الكلام المتضمن
 للسند في جملته فتنة فلا يلزم من كون الراعي التي ليست بفتنة زينة الفتنة الزينة
 الفتنة بسماع الفتنة فلا يثبت الفتنة الممنوعة وهي كون انضمام الفتنة مطلقا بغير
 قوله بانقض جواب منع افاد ان الانضمام يعين على الفتنة ويريد وجوب السند

باب انضمام المرأة اليها
 الفتنة الممنوعة وهي الزينة بالفتنة

يعني ان الامة موضع الضرر على دفع الفتنة ومضاه ان انتم بها حبس
وافتح لها مسمولة مقام والام يجب ضمتها اليها بوجوب عدم ذلك قوله
والاولى الى حاصل ان الفتنة مفردة كانت او متعددة فالتبطلت الفتنة و
واباء الف وومع ذلك لا يؤمن فساد بين حلقين على الضاد والفتنة فاذال
ذلك فممنوع من دفعها في السفر بخلاف محضهم كما يشترط لعمدة الحزم او الزوج
يشترط عدم تعدد البضا ولا فرق في الحزم بين المزدوج والعبد والمسلم والكافر قوله
فاسف الى قبل والظاهر يشترط هذه الشروط في الزوج ايضا وان لم يعبروا به لانه
اذا كان غير مومن او صبي او مجنون لم يوجد منه ما هو مقصود **باب الاحكام**
قوله يدفع ما يتوهم قد يقال كيف يتوهم عدم قيام مقامه بعد التخيير بالتخيير
في قوله او تضاف قوله وضعف تركيبة اي المصداق واللبس لان المذموم التخيير بين
الاقتل او الوضوء مع فضيلة النفس والمورد على صورة الدليل انما هو قوله
لما روي انه عليه السلام اغتسل لاحرامه فان قوله الا انه لا على غير ما سنده
على بعض المذمومين وهو قوله والفصل افضل وقوله ولكن الفصل اسندراك
على قوله في الاستدراك الاول فيقوم الوضوء مقامه فلم يبق في غير التخيير سوى
انه عليه السلام اغتسل وهو ثابت سننه الاغتسال على بعض المذمومين واما
جميع الكلام مستعلا على ما ثبت جميع المذمومين اذ اركب بحيث تقع تلك الاشياء
في غير التخييل عبر عن ذلك بضعف التركيب قوله اما الاول اي لزوم التنية وقوله
واما الثاني لزوم التنية او ما يقوم مقامها قوله او الفوى وبقى فمذموم هل
الاحرام بها او باحد هما بشرط الاخر لا نفيد العبارة التخييل كذا في كراهية الدين
الشريعة انه يصير رعا بالنية لكن عند التنية كما في الصلوة بالنية لكن عند التنية
ثم المذهب انه يسقط بالبرص بالظن في التنية لا بغيره في الظن ولو لم يجر الفرض كذا في
فتح القدير قوله من ذكره في المحيط تحريك لسان الاخرى في التنية كما في الصلوة
وطاير كلام غيره انه شرط عليه نفس محمودة في الفواة في الصلوة اختلافا لا يحل
عدم اللزوم قوله كقول المصنف وكذا سنده ولكن بشرط كونه بنية بخلاف التخييل
او تجلس البنية او استعاذ كما في غاية البنية ثم يصلي عليه صلى الله عليه وسلم
عقيب صلواته ونبوته ويدعو بما شاء وان دعا بالماثور فحسن كذا في التخييل
قوله وقال الثاني هو مروي من ابي يوسف ايضا قوله بنية التنية فهو مجاز

فهو مجاز والظاهر ان العبارة التسمية فان المذموم لا يتفق المذموم عنه ومقتضى
ويكون مرسلا بغيره وهو كذا بالظن على الامتثال او كان المذموم يادرا الى الاستحسان
عنه على قياس ما ذكر في الامر ولما ثبتت ردة الى انها حقه بان لا يكون في المذموم
ان يحاول فقط على اذنه ومكاريبه واما تفسيره بما ذكره المشركين او التفاضل
بذكر ابيهم فانما يتناسب تفسير الجدل في الآية ونحو المصداق لان لا يجب لغيره قال
في الجمل اربن صح ما اذا كان قادرا عليه بل لا القطع والظاهر من الحديث
وكلامهم عدم مجاز بمعنى عدم الحل لما فيه من خلاف له بل ضرورة قوله المصنف بوجوب
ابقاع الفضل عليه قوله الا عاقبوا جمع اخفون بقاين كما في المغرب ووجود ذكره في الجمع
جود ان التخييل كما يستفاد من التاموس قوله ولما قلنا في قوله لما ذكره في
اقول ان جوابه في غاية البنية بان والنية على بقا الاحكام بعد موت
معارضة بقوله عليه الصلوة والسلام اذا مات ابن آدم لم يدب مكان الا الى
مخصوصا باخباره عليه الصلوة والسلام ببقا احرامه وهذا الاخبار في غير
مفقود فقلنا بانقطاع الموت انتهى وكما خصم لم يحصل احد بيت خبره وراسه
فاسمى الجمل بالناسخ واحتمل العكس قوله لا يمكن شوه مطلقا اي خلفا
وقضا ونورا ونفقا واحواقا مباشرة او يمكن قال المصنف في مناسك يستثنى فلع
الشواكيب في العين فقد ذكر بعض مشايخنا انه لا شئ فيه عندنا كذا في الجمل
قوله لان تمنع للطيب لا تكون قال الفضل فان قلت يقول المصنف في تفسيره
المعصيان لا يتعدى اليه فان قوله لا تكون بخلافه قلنا لعله يدعي ان المقصود
منه في التعدي به ان نفوخ الرائحة فانه اذا لم يتعد لونه لا نفوخ رائحة فقلنا انتهى
افراد جهالتهم التزم بين عدم تعدى اللون وعدم نفوخ الرائحة فيجوز ان
نفوخ الرائحة بدون تعدى اللون قوله على بناء المفعول قال الفضل فيه بحث
كان وجهه ادعاء محض الراوية في بناء المفعول المذكور في كلامه لا نفوخ فيجوز
بجوز ذلك قوله كان اسنادا مجازيا مثل الفضل بافاد مني ذلك قوله على
فلان وانت غير بان الحق سبب على القدوم ولا كذلك التوب قالوا به
المتميز بعينه الراوية قوله مص قد يقال فثبت في الطهارة لانه فان قيل
قد عارض ذلك لانه حديث عائشة رضي الله عنها فانه يدل بحاربه وهي محدثة
قلنا هو موقوف وهل تقدم عبارة الموقوف على ذلك امر فوجبه توقف فليجوز

قوله الصلوات فرضا كانت او واجبا او نفلا كما هو ظاهر الرواية وقال ابن القيم
انه الاول في الاصل والظاهر في النسخ بالكنوزات قوله شرعا فيجب ان كان في غايته
السنن في القاموس وفي البحر قبل بنى بن جمع شرعا قوله سادسا هو في
هذه المسئلة على وجه الاستحباب كما في فتح القدير قوله استغفرت الرجل رحمة الله
في النسخة السنية وفي معناه عطفها بان جذب زماها ليس سحبا والذي
في مصنف ابن ابي شيبة بدل استغفرت الرجل رحمة الله وذكره ابو النضر
الاخير في التلخيص في الاعلام في قوله فكان رفع الصوت بحسب ما سجد وقال
ابن القيم سنة فان تركه كان سببا ولا شيء عليه لكنه لا يبالغ في جهده وكذا
الزيادة على المرة الواحدة سنة ومحصل ان المرة الواحدة شرط والزيادة سنة
وتكررها اذا اخذ منها ثلثا سنة وكذا الاتين بجماع على الولاة وعدم قطعها
بكل ام قوله قبل هو وضع الشقين منه في نصوص ذكره اللبني في مناسك وان
امكن السجود عليه فعل وقول القوام السكاك في السجود باضعف كذا في البحر
قوله عن بحنة ما لا نه موم به والواحد يكون الاقام على ربه اولان القلب
في الجانب الايسر واللبون اليمين في اول طوافه لقوله تعالى وانتم اليه راجعون
قوله لكن السنة في ابن القيم انه واجب للمواظبة وفي الجوهرة الاولى قوله المصنف
سبعة اشواط قال في البحر بيان الواجب اذ الركن اكثر الاشواط وهو اربعة عشر
نص عليه في المبسوط وذكره جاني انه ثلثة وثلاثون وخالف ابن القيم في السبعة
ركنا فلو اذ ثمانية اتمام السجود الا اذا طعن فيه سابع قطعه انه ثمان
ثم يمكن الطواف داخل المسجد اطراف حتى لو طاف من وراء زعم او السور
جاء لا يخرج السجدة طائف حنيفة بالسجدة بيت كذا في البحر نفلا من المحيط
ولا يكره في الاوقات المذكورة ولا ينظر في زيادة لانه ليس صلاة حنيفة
قوله عام للدينونة وهو عام سنة من الهجرة وفيها فرض الحج وهي اسم نيز او حجة
سعى به المكان او قرية قريبة من مكة قوله وفي بعد زواله وقبل ان يظهر للبلد
على وجه جواز ابن القيم في مباحث العشر وخراج بقائه الحكم وان زالت العلة
الشريعة وقد قرأت في التقريران العلة بعد انقطاع وادب المشركين
التدبير في الامن لشكره في ارض قديمة اي حين قام بدعوة الناس الى الحج
او حجارة يقوم عليها عند نزوله وركوبه من الابل حين ياتي الى زيادها

زيادة حاجه وقيل الحرم كما كذا في البحر قوله قد كلف اي عدم وجدانه في كسب
قوله وطواف النجدة كلفهم اصطلاحا على التسمية ما ياتي به فيهم طواف القدوم و
وما ياتي به في طواف النجدة كما ذكره ابن القيم فيما قرره المأمور به الحسن
اي لو كان على الوجه الحسن ليس واجبا قوله سلمنا انما في باب السجدة
لورود منع على المصنف المستفاد من قوله المأمور به الحسن فانما المأمور به واحد
الاخرين اعني الحسن والركن وكيف وجوب الرواية استغفرت من الالة قوله
اي الصفا هو في اللغة الحج الا ملس المروة حجابيض رقيق يحيط منه المظار بالمعج
جميع منظر السكاكين نيزج بحسب سمي بهما الجبلان المعروفان واخبر الصفا
المذكور لو خوف آدم عليه السلام عليه وقوف خواص سمي المروة كما في تفسير
القطبي قوله اشارة الى قوله وسعي في بطن الوادي قال الفاضل في بحث قول
لعن وجه البحث انه ما رواه البيهقي في سعي في بطن الوادي كان في كل شوط وهو
المدة غير قوله انما اعرض عن الجاهل الفاضل في بحث قول لعن وجه البحث انه قوله
انما اعرض يقتضي انه لو لا ضعف روايته لامكنه الاستدلال به وليس كذلك
لانه لا استدلال به باوله ولو لم ياوله لم الاستدلال به لثبوت كونه بمنع عدم
ثبوت الركبة بحجة الواحد والظاهر ان اشارة الى اعتراض ابن القيم بانه ضعف
ما في بعض الطرق من الرواية او تحبسط لا يضر من الحديث بعد تجويد المتفقين
وتأويل المصنف مناف لمطلوبه فانما محتاجون اليه في اثبات الدعوى فانما لا
لا تقيد الوجوب بالاجماع لم يثبت قوله او فن وذلك لان الظاهر انما يقتضي
بصدقه وهو ضابط الحج بحكمه فظن ان التيسير فاضا لصدق بالظن الواقف
في جوار من التيسير وان كان المراد الظاهر الباقية من ظلمات التيسير بعد الفجر قوله
من الغد قبل وفيها قول هذا شرح لا يوافق المشرح فان هذه الرواية
عرت عما في رواية المصنف من قوله بومئذ يغسل فلو جبه رواية الصحيحين لا يستلزم
على ذلك كما فعل ابن القيم قوله فانه يدل الجاهل الفاضل في بحث
اقول الظاهر ان وجهه ان المنقول الذي ذكره المصنف من قوله بومئذ به
يتطابق له ليل المدلول لما فيه من النصح بايقاعها في اليوم المستند كونهما
بعد الطلوع وايضا قد نقل في هذا الكلام تفسير الفس في ظلمة الليل ونبأ انها
تمت بعد طلوع الفجر فيدم وقوع اخرها بعد الفجر من انقطاعها انما هو بحديث

وهو الضم الموجب لرفع الضلالة بعد الطلوع والامجد ان يريد مع ذلك الاشارة
الى ما في الشرح حيث تعرض فيه من الاختلاف اذ اورد السؤال على المنقول الذي ذكره
المصنف ثم اورد جوابا على ان قوله في الشرح حيث تعرض فيه لغيره من اختصاصه في
بين السؤال الجواب على ان مطابقه حديث آخر لعله لا يرفع عدم مطابقة المذكور
وقد يقال ان المدلول الذي هو مصدر الاستدلال عليه مما هو الباعث على الاسفار
واما كونه في وقتها المشروط لها فعلى الاصل والاستدلال انما يكون لما خالف
الاصل وهو الغلب في بعضه في قوله لا يثبت لانه مجاز لا فريده على وجه الظهور
ان كانت بالنظر الى من لا يجره وضع المحضر المبدى من مضمونه وان كانت بالنظر
الى الثاني لانه بقوله لا يصح فريده بالنسبة الى المحط بالحق فاعلم ان
المدف المحذوف بالحق بفتح الحاء وسكون الهمزة في قوله لا يصح فريده بالاصابع وقوله
ضرب كحافى المذهب قوله وقيل بعد ذلك قال ابن الهيثم وهو الصحيح وفتح الواو
ان يضع طرف الابهام على طرف السبابة قال المصنف ولو طرعا الطرح الرمي الزم
كذلك في البحر قال المصنف لان التحمل بالحق السابق قال الفاضل في بحثه قول لعل وجهه ان
حل الشك لا يرد اصله يجوز ان لا يستدل الى الحق ولا الى الطوفان في اتمام
الاركان فلا يكون تحكما كونه في ادائه ويجوز ان يكون اشارة الى ذكره في قوله
بقوله ولا يخفى ان ما ذكرناه من السببات يفيد انه اي الطواف هو السبب في
الاول ويحتمل ان يكون اشارة الى ما سذكر من قوله لا يثبت في ان ينفذ في قوله
انما يخص الى هذا احد وجهين ذكرنا في الكشف ونقلها صاحب النهاية ومباركة
فان قلت التجمل في حقه والثاني غير مذكور المصنف وقد قرن سبحانه بالتقوى بفعل
الوجه دون الرخصة والقبول ان يقرن مجازا ولا يملك ما لم يكن عليه ثم بفعل الرخصة
فبفعل الوجه اوله فما فائدة تقييد فعل الوجه بالتقوى قلت قوله لم يثبت في قوله
بما جميعا اي كانت التخيير في الامم من التخييل والمن لا بل الى المنفى لئلا يخلج
في قلبه شيء منها وانما فعل المنفى لانه حذر من خروج من كل ما يربيه لانه هو المتفجع به ووجه
من سواه لانه هو الحاج عند الله تعالى كقوله تعالى ذلك خير للذين يريدون وجهه
الى هذا ان روي الكشف انتهى قال المصنف في الاوقات كلها اذ في حال الفاضل
ففي بحثه قول هذا اشارة الى قول ابن الهيثم ان قوله اولي مما يمنع لجواز ان يخصص
في تركه لم يطلع في قوله اطلع من تركه اصلا فلهذا ان يفيد في وقته ولا شك

هذا هو الوجه
في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت

ولا شك ان المعنى في تعيين الوقت لدمي في الاول من اول النهار وفي ما بعده
من بعد الزوال ليس الا فعلة صلى الله تعالى عليه وسلم كذا معناه في مقول غايه
وقته قبل الوقت الذي فعل فيه عليه الصلاة والسلام وانما روي صلى الله تعالى عليه وسلم
في الرابع بعد الزوال فلا يري فيه انتهى المراد منه وانما غير ان كلام العلامة البرهان
منع مجر ولم يقرر نسب ابطال كونه معطلا فان التخصيص لجواز الترك او لم يكن
معطلا لم يكن الاستدلال على تحقق التخصيص لجوازه في الاوقات كلها وانما كان
معطلا بما لا يحتاج من الجاهل بما لا يتبين لآل السنه ونحوه فترك التوفيق ان لا
مع كونه ما دونه في ليل انتفاء الحاجة او يقال انه منقوض بالعبادة المذمومة فان
اثر التخصيص قد ظهر في تركه ولم يظهر في جواز الاختلال شيئا من شرطه لانه سقط
طواف القدوم هو مجاز من عدم سببه بغير المذموم من اللازم لانه حقيقة السقوط
انما يكون بعدم القدوم لما ذكرناه لان طواف الزيارة اعم منه قوله وفعله
المراد بالرفيق واحد من اصل القافيه وهو المراد في قوله في التيمم خاف عطش فريده
كما في الشرح قوله عقد الرخصة قال الفاضل في بحثه قول لعل وجهه ان عقد الرخصة
كيف يكون وليس على العلم بجواز الاذن بعد تسليم ان كثيره الفقهاء لا يثبتون
فضل عن العام والمدة في عام بل المراد بالليل نصفه الشرح ولبا وهو كونه شرط
والشرط تجري فيه التباينة لكن اجوبى الماء على اعتقاده محدث والليل الشرعي المنقضي
على شيء بتمام مقام العلم به في حق كل مكلف اذ لا عذر للجمل في دار الاسلام شار
الى ابن القيم قوله لان الاول في قوله هذا اذا غلب على الاعوام اما بعده فلا يثبت
انه يشهد واما مناسك عند اصحابنا جميعا على ذكر فتح الاسلام وشرط ينتم
الطواف اذا حمله كما بشرطه وفيد بالاعتناء لان للريض اذا طاف برخصة
وهو قائم ان كان بغيره جاز والافلا كذا في المحيط بقوله في البحر **باب الفرائض**
قوله وجواب انه اذا لم يكن مختصا بالوقت سبب مختص بالوقت فيجوز قول كانه يربى
بالاختصاص المنقضي الى حال الاختصاص واصل ان يكون السبب على شرف
لذلك السبب اي يكون المقصود منه شرف السبب ذلك السبب كانه لا يملك
بمخالف اذا كان سببا محضا في بحث بعض الميه في الجمل ولا يكون شرعية لاجله
لان ملك الرقبة مشروع مع امتناع ملك المنفعة كما في العبد والاحسن من الرضا
ونحوها فبمع الطلاق بلفظ العتق ولا يثبت العتق بلفظ الطلاق وذلك لانه انما

الشيخ

ان كان بحيث يكون كل منها اصل من وجه فرعا منه وجب جاز استعمل كل منهما في الافر
 مجازا كالتكليف المعدول فان العلة اصل من حيث اجتناب المعدول اليه المعدول اصل
 من حيث انه بمنزلة العلة الغائية فهو المقصود وقام تفصيل في التذييل **باب التمتع**
 قوله بآراء السكينة في افاوان الاحرام بالعمرة لا يلزم انه يكون في شهر الحج
 بل اللازم اداؤه او اداء اكثر طوافها كذا في التمتع قوله من عام واحد بربطه بكونه
 عام الفصل واحد من اجور بمر في رمضان واقام على احرامه الى شوال منه قابل
 فطاف لعمرة ثم حج من عامه كان متمتعاً كذا في التمتع قوله انما كان له اذا لم يكن
 شعرة عليه او مقصودا او مضفرا او اذا كان عليه الى قوله فبعض الحق قوله
 وقع قوله او مقصودا الى مقصودا فابا وبعد التمتع فيفصل العموم كما في قوله في التمتع
 منحصرا انما او كغوار ويصير المعنى ان التمتع بين الطلوع والتقصير كما هو اذا انتفى كل واحد
 من الامور الثلاثة ومقتضاها تعيين احد هما عنه ثبوت اي واحد كان في الامور الثلاثة
 ولم يتعرض للتقليد فقط وهذا من القصور بمكان فليقل مع دعوى تعدد التقصير
 فيه فانه حتى قوله وان في الاشعار انتم الى قوله من هذه الوجه يكون سنة قال الله
 فيه بحيث يظهر لمن علم بالسنة انتهى قوله بانه ان رتب انه كونه سنة على
 كونه المقصود من التقليد فيه ثم السنة انما ثبت بمواطنة صلى الله تعالى عليه وسلم
 فلا فريب قوله ان موضوع الالحاق بالاحرام ولو صلحها بالاحرام وهي تفعل
 فيما كان ان تفعل والتمتع ان تفعل بخلاف السهوى فانه ملتبس فلو كان مراد
 بحكمه كان الاحرام يعني قوله والاصل في العدم قال الفاضل في رسمه من حيث
 ذلك انتهى قوله بريدان لا يستلزم ان اصل الحكم في غير المقصود عليه وحسم
 حاضره ومسمى الاحرام في الاغنيين هو عدم جواز التمتع لانا لا نستلزم ان امتناع
 ابتعا العمرة في الشهر الحرام كان شرعا لا براهيم عليه السلام وجزءه على انه لو سلم فقد
 دل الالبس على خلافه وهو عموم من قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج قوله
 واجيب بجواب لصاحب التمهيد واستبعده الزبني بان القارن اذا
 جامع بعد الوضوء يجب عليه بذنه للحج وشاة للعمرة وبعد الطلوع قبل الطواف
 شيئا من ولو افقه مباركة اكثر الاصحاب واستظهره في فتح القدير بانه
 فضاء الاعمال لا يمنع بناء الاحرام والوجوب انما هو باعتبار ان جناية
 على الاحرام لا على الاعمال وبطل عليه الفروع المنقول في المحقق قوله واسا وان يكون

هذا هو الوجه في قوله
 في قوله لا يستلزم ان اصل الحكم
 في غير المقصود عليه وحسم
 حاضره ومسمى الاحرام في الاغنيين
 هو عدم جواز التمتع لانا لا نستلزم
 ان امتناع ابتعا العمرة في الشهر الحرام
 كان شرعا لا براهيم عليه السلام وجزءه
 على انه لو سلم فقد دل الالبس على خلافه
 وهو عموم من قوله تعالى فمن تمتع
 بالعمرة الى الحج قوله واجيب بجواب
 لصاحب التمهيد واستبعده الزبني بان
 القارن اذا جامع بعد الوضوء يجب عليه
 بذنه للحج وشاة للعمرة وبعد الطلوع
 قبل الطواف شيئا من ولو افقه مباركة
 اكثر الاصحاب واستظهره في فتح القدير
 بانه فضاء الاعمال لا يمنع بناء الاحرام
 والوجوب انما هو باعتبار ان جناية على
 الاحرام لا على الاعمال وبطل عليه الفروع
 المنقول في المحقق قوله واسا وان يكون

فيكون التمتع في قوله وليس لابل كذا لما نقب الحلق فحصل ان يكون تقبيل الجوف
 قال ابن الهمام وهو الاوجه لانه مقتضى كلام ابن المذنب وهو ان لا يقب
 من كلام بعض المشايخ قال المعمر لان السوف بمنع من التحلل طاهر انه التمس
 لاحرام الحج من عامه لكن في فتح القدير انه لو بدله بعد العمرة ان لا يحج من عامه لا يوافقه
 بذلك فانه لم يحرم بالحج بعد واذ في المحمدى او امره بفتح يرفع لفظه قوله
 بعد فانه من العمرة انما او من كونه طوافها بخلاف اذا طاف الا فربط
 لا يبطل لان العود مستحب عليه لانه لم يابل من عامه لانه لا يبلطه من عامه الحق
 لانه من وجبها تحاوه التحلل فلو ما قيل ثم حج من عامه قبل ان يحلق في اصل
 فهو متمتع كذا في البحر فقل ان البدائع ونقل من المحيط ان الاعتناء في سنة قبل
 اشهر الحج مانع من التمتع في سنة وانما في العمرة اخرى من اشهر الحج في العبادة
 في غاية البك يجوز ان يكون مع عبد الله في عبادة سالس من الوب
 من يقول في عبد عبد الله في زيد زيد ان يكون مع عبد على غير قباس
 كالسنة للهرة انتهى **واحد** لست شعوى لم لا يكون جمعا لعبد
 منحو من عبد الله بل الظاهر انه اقرب مما ذكره قوله واما في عرف المحققين
 ترك ابن عمر بن العاص وهو قد كرر في غاية البك وفتح القدير وعامة كتب
 المحققين وهو ثابت في بعض النسخ قوله وليس منضم بن سعوذ وخطا في
 في اذ خاله واخراج ابن العاص واما مسمى عبد الله من القضاة فتقو فانهم وعنه
 على ما قال الامام النووي في التمهيد قوله في اشهر هذا ما ذهب اليه القارن
 في الآية فيكون مجاز الحذف وقوله فكان البعض والبشرى وذكر العلامة
 التقطار في شرحه للتمتاع في التمهيد من باب المجاز يحتاج الى فرقتين
 مانعة من اراوة الحقيقة ومعية لعمدة قوله المذكور في الكتاب اي المهادنة
 اي من التعليل بقوله لانه ركن عنده قوله فكان البعض مراد احوال الفاضل
 فيه بحيث ان قول احد هما ان عدم استلزام الاستغراق لا يستلزم عدم
 الاستغراق فكيف يكون اراوة البعض منقبة الثانية بحيث ان يكون اشارة
 الى ان بني معين اراوة البعض على تقدير حرف الظرف وهو ضروري
 لجواز ان يكون التقدير وقت الحج اشهر معلومات على ما في الكشف
 فمن ابن معين ان يكون اشارة الى ان قرينة مجاز يلزم ان يكون

مطلب العبادة
 ذكر ابن صاحب في بحث اراوة
 من حيث اراوة الام
 فليد كعبه اراوة

متعارفة له حاله كانت او متعارفة فلا يصلح بمقاله بعض الصغائر فربما للبحر الواقع
 في القرآن التوزيع في الكلام بالبحث لا بحث قوله قدم الكون في ارايه لا غافي
 الذي يشع له النفع والقوان كما ان المراد بالبصرة مكان لاهل النفع والقوان
 سواء كان البصرة او غيرها كما في البحر قال المصنف انه باق الى ابي حنيفة
 ان السوا الاو لا ياتي فيه وجه لما قلنا في المسألة الاو في مضار كان لم يبرح
 من كونه ولو بقي بمكة حتى قضى عمره في انشاء الحج ورجع من عامه ذلك لا يكون
 متمتعاً لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام فكذلك اعتد
 كذا في غاية البين قوله عند الاحرام قال صاحب الكافي هكذا في شروحه
 وهو الصحيح لانه قوله احرم انتهى كين عبارة الهداية عند الوقوف
 فالشرح لا يوافق المشرح وقد تأول في الكافي عبارة الهداية بانها
 اخذت الاحرام الى زمان الوقوف وفي بعض نسخها ما في عبارة الشرح
 وعلى هذه النسخ لا اضر اضره بغير بهلكتين قال في الهداية مكنت
 جبل بطريق الهداية وفي غاية البين الموضع انتهى ثم هو مصروف لانه يقول
 بالنفقة قوله مكنت في المغرب مكنت المرأة بضم التون ونفسها اذا وكنت
 وهي نفسا وهن نفاس وقول ابي بكر رضي الله تعالى عنه انه اسما مكنت
 اي حانت بضم التون والضم فيه خطأ انتهى ومثله في النهاية الاثرية
باب الجنابات قوله وجنابة في اللغة هي ما يجنبه من شئ سمي بالجنابة
 وشهها ما استأبه بقوله فعل محم شمره قال قوله لصوف عين فيه فصوص
 لان لصوف الركبة كذا كانت قائمهم قالوا ان اجر ثوبه فعلق به كثير فعبه دم
 والا فصدقه وكان المرجع في الضليل والكثير الووف ان كان والا فابغ
 عند المبسلي كما في فتح القدير قوله بيد الحرام او ثوبه او فراسه كين كان
 في العضو لا يعتبر فيه الزمان حتى لو غسل من ساعة فالدوم واجب بخلاف
 التوب والتواش في المجرى ان كان في ثوبه شبر في شبر ومكث عليه
 يوما طم نصف صاع من برة وان كان اقل من يوم ففقطه انتهى قال
 ابن الحام افاذا التمسح من ان الشبر في الشبر داخل في حد الطيل وعلى
 نظير الطيل في التوب بالزمان انتهى وفي البحر اذا اوجب سجدة بالطيب
 فلا بد من ازالته من برة او ثوبه لانه معصية فلو لم يزل بعد ما كونا غفلوا

اختلفوا في وجوب دم آخر لجنابة واطهر القولين الوجوب قوله لم يجب
 عليه شئ قال ابن الهيثم لكن كبره له ثم الطيب الزايعين والتمار الطيبة
 قوله ذكر اولاً لا يندم مكنت صاحب الكفاية وقال صاحب النجاة في ذكر اولاً
 الطيب في جميع البدن ثم تطيب بالعضو عضو فعضوا قوله والطيب بغير
 هذه الصفة قال القائل في كلامه ان كان اشار الى انه قد يقال ان ال
 في قوله عليه الصلوة والسلام ايجاج لكمال اي ايجاج الكمال ومجود انتفاء الكمال
 لا يستدزم وجوب الكفارة الا ترى ان ايجاج الكمال لم يرفث ولم يفسق
 ولم يجادل وان كان سوفه بالحل والاخلال بشئ من هذه لا بوجوب الكفارة
 لانها انما تجب بالنقص وليس في الحديث ما يدل عليه قوله عضو اكمالاً
 جعل الكثير هو العضو والقليل ما دونه هو ما اختاره اصحاب الكفون ووضح
 محمد بن الامام في بعض المواضع اشار في مواضع آخر بوجوب الدم به
 بالطيب الكثير والصدقة بالقليل ولم يذكر العضو ففهم الهند والى انه الكثير
 تغير في نفس الطيب بالعضو فان كان كثير مثل كف من ماء الورد وكف
 من الغالية والمكث بقدر ما يستكثره النفس كان كثيراً وان قيل لا نفسه
 والقليل ما يستقل النفس وان كان كثيراً في نفسه وفي بين القولين في الطيب
 ان كان قبيلاً فالجدة للعضو وان كان كثيراً فطيب صح في المحيط وغيره
 وقال في الفقه انه التوفيق هذا خلاصة ما في البحر قوله فعبه دم اي شاة ولا
 يكفي في هذا الكتاب سبع البدن بخلاف دم الشكر كذا في اول باب الجنابات
 من البحر كونه ففعل في اف دمج بالجمع قبل الوقوف من غاية البين جواز
 قيام الشاة في البدن مقام الشاة قوله فصل اي كلام مفترض بين الشطر
 وجزأيه والفاء اضره منية كقولنا واعلم فعل المر بنفقه وانما مقتضى اي فاء
 كذا كك ثم انما تجب كفارة واحدة بتطيب كل البدن اذا كان بجوارحه
 فان كان في الجالس فكل طيب كفارة او لا فانه مما د قال محمد عليه واحدة ما لم
 لا اول كذا في الفقه قوله كذا احد منها مضمون قال الزبيدي اي بالدم وهو سهو
 لان التوبة مضمونة بالصدقة كما في مواج الداراية مؤذ الى المبسوط كذا في البحر قوله
 وانما لبس ثوباً محيطاً اي ناسياً او عامداً لما اوجاهه من اختيار او يكره
 احداث اللبس او اوجم وهو لا لبس فدام عليه ولو جمع اللبس كله من بعض

كفر اولاً او لا

لا عمره وعليه ما ان احدهما لا احرام العمة لانه باق والثاني لا احرام الخ وعليه
 انما يحرم على الف ووضعا للجدون العمة وسقط دم القران لان الف وحج
 ولو جامع بعد طواف العمة والوقوف بوفه لم تقصد عمره ولا حجة وعليه
 انما يحرم عليه بدنه وشعره اما البدره فلا يحل حج واقا الف فلا حل العمة
 لان احرامها باق ولا سقط دم القران لعدم الف وانتهى وبوأيده
 اطلاق ابن الهمام القولان في الفان في جميع ما فيه دم او صدقة
 وما ان وصدقان واذا انفرد هذا القول على ما لم يرد في باقي النسخ
 اخذناه النهاية من ان جنابة الفان اذا كانت بعد الوقوف فيها
 دم واحد لان احرام العمة بالنسبة الى غير التحلل ليس بباقي بعد الوقوف
 قوله استثنى منقطع قال الفاضل فيه بحث اقول العمل وجهه انه ليس بباقي
 ما يصلح ان يكون مستثنى منه ولو بطريق الانقطاع واما قوله امدى
 فلا يصلح له ذلك لما ذكر اهل الاصول من ان شرط المنقطع كونه مستثنى
 مما يفارقه المستثنى منه كونه الملائمة اياه وكونه من نواحيه حتى يتصور
 كذا انقوم الى حماره لانه بحيث يتصور كونه في الجملة او كونه بشدة حكم كسوت
 التحلل لا اكبر كذا في محصيل التحلل او كونه ذكر قبل حكم بصاده كانفع الا
 انتهى من خرج التوبة وانت خبير به ما ذكر ليس بشيء من هذه الافام فا
 لو كان الا بغيره لكن استدركه ونحوه فوف قوله ولكن يجان بالتيه غير مكانه
 بوضع قوله ان محل الفعل هو النفس دون الجسم او المحل كان قوله قصدي
 قوله في جواب ان مناط الا حاق في احوال الفاضل في قوله جسد من مائة اذ
 للضمان توجب لزوم جوامد عيها لان الاتلاف لا يتصور ان يكون تمامه
 فانما بكل مخصص فينزع جوامده عليها ولا يلزم منه ان يذبح في جميع الجهات
 بحيث يرتفع المقصد ويبطل القياس قوله ومقول حكيم بوجوه عطف على التغيير
 ولا يخفى منافيته لقوله على ان يكون بدلا منه وجهه في سقوط ما في الكفاية
 من التوجيه بانه مقول كقول المضاف الى حكيم به حكم بدو وذهب ابن الهمام
 الى انه حال قول كافي من ابطال العدة قال ابن الهمام في نظره وجهه اما اوله
 فان مثل يرم في مفهوم المقصد والشرط وسائر ما سببه في الفقه كما يقال مثلا
 لو جاز تخارج الاله الكفاية لم يبق ذكر التومات من قوله في من فبناكم التومات

لما كتبه

مفهوم العدد

المومات فائدة فما هو جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن مفهوم العدد واما ثانيا
 فان عدم الخمس قد تحقق عدم قصر حكم عليه لثبوت النص على المذنب والمبني
 ايضا فما عاين لم ينع في صدره كما على مدد فانفتح باب القياس اما ثانيا
 فان المص جواز الحاق المذنب ببطل العد وابطال انتهى وقد طالع فيه فوجه
 قوله في المداوية في مال لا يجري في المصدى والاشحبة وهو يخرج من القاء
 قوله فقتل لاشي عليه فبدره في المحيط بما اذا لم يمكن دفعه بغير السلاح فان
 امكن فقتله فقتله جاز وقبلة فاضح ان يكون غير مملوك والاعطية
 قيمته ان قيمة لما كمل بالغة ما بلغت وقيمة الله تعالى لا تجاوز قيمة ثقله
 وهو قوله تعالى فمن كان من ابنا الآفة فانهما دلت على ان الضرورة
 لا تسقط الكفارة قوله وان ثبته كثره قال الفاضل فاذا كان كثره كانه الى الشر
 الرابع اخرج لم يمنع النكاح انتهى اقول قد علمت انه الكلام في كل منها انما هو
 في حال الضرورة وليست محلا للزجر للتحقيق قوله ونهاهم عنه الى قوله
 بمعنى النفي قال الفاضل اقول في النفي في الافعال الحسنة بمعنى النفي كما حقق
 في معنى الاصول انتهى في الافعال الحسنة موجودة مما فكيف يتصور لغيرها
 وما كتبه الى النفي لم اره فيه وانما المذكور في حاشية الفخاري على التلويح
 انه انتهى عن الشرعيات اذ ادل الدليل على كونه لغيرها لغيرها يكون
 باطلا غير مشروطة اصل كالتنبي عن بيع المضامين والملا فيج وصلاحه في محث
 وفي قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم انه النكاح يكون بمعنى النفي وقد شهد
 الفاضل من في باب ادراك الغيبة عند الاستدلال في بطلان التنقل
 بنهيه صلى الله تعالى عليه وسلم من البتة **باب الاحصاء** قوله
 فليحل بقره قال الفاضل هذا يدل على ان المداوية فابنت الى بغير احصاء او تحلل
 المحصر بهدي لا بالقره فتأمل انتهى ولعل ان طائفة الى قال ابن الهمام
 من انه لا يخرج من الاحرام بعد شروع في الا باء افعال حج او عمرة والمصدى
 انما هو لتجيب الاموال قبل الاعمال قوله ان جسد احكم من البيت طائف البيت
 كانه جعل جسد غير البيت كانه غير الاحصاء من الحج بدليل قوله في الحج عا فاما قوله
 يظهر معنى قوله طائف بالبيت قوله واول لما كان كمال المحصر الى حال الفاعل
 هذا عذر بادر انتهى اقول بيانه ان الكلام في هذا المقام غير مكتمل ولا يوجب

سبب التحريم احتياج بالحد عن قوله لل
 انه يزوج اربع في فصل الحرات
 من باب النكاح مسه

وضع الاول في غاية البين قال في البحر والمعدل عليه هو النص الاول قوله اي ولو في الاكثر
 وفي الاقل صدق هذا ولو قال على المشي الى بيت الله ولم يذكر حجة ولا عذر لانه لا بد للكنان
 الا اذا اذني مسجد المدينه او بيت المقدس او مسجد من بيوت الله فانه لا يذبح شي
 وقوله الى مكة او الكعبة كقوله الى بيت الله ولو قال الى الحرم او المسجد حرام على من عليه
 عند اية حنيفة خلافا لها وانفقوا على انه لا لزوم بقوله الى الضيق والمروة او مقام
 ابراهيم واسم الكعبة او منبرها او ما بها او عفات او المرفة او مسجد النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم او ذكر مكان المشي فيه كانه ثابت بالخروج ولو قال انه على ان
 اخذ له اي او عبدي فليدبني استخفا عند اية حنيفة ولا شيء عليه في العبد
 عند محرم ولا فيه عند اية يوسف لو عين الهدي محلا لا يذبح وهو منقول من ابي
 قتيبة الى مكة او عسنة ويحوز المصدق به ويضمنه ولو في غير مكة ولو غير منقول
 لغت الحنيفة ان اراد الاصل الى مكة هذا كله من فتح الكعبة بفتحها وقد تم
 كتاب الحج والعمرة ولا والله ولا آخر اظنا بواجبنا واثبات القول في تفسير الاصل
 واجزال الثواب غير ما مولى وقد بسطنا اليك الف الف مرة ووضعت ما بين يدي
 على ارض الله كل سنة في بيوتهم ان كانت في التوقيف للاعمال المعقبة من الثواب
 مشفعين بين المسلمين وعلما الاولين والاخرين والى الله تعالى عليه افضل الصلوات
 واشرف التحيات في كل حين وذلك في يوم الاربعاء الثاني عشر من جمادى
 الآخرة من شهر ربيع الثاني واربعين والفت **باب الكساح**
 من اكلت بثلثي كساح طاب له ثم ثلثه والسنة مثل ثلثه انما سئلوا عنه
 مكانه في الامم قوله والطبع يميل ان يراد به النفس الشهوية وان يراد به صدر
 الحقيقة الذاتية للشئ وان يراد به قوة سارته في الاجسام بها يصل
 جسم الى كماله الطبيعي قوله عبارة من الوطء الى هذا ما عليه مشايخنا وجزم به
 في المغرب وهذا احد اقوال اربعة اشترى الى الثاني بقوله وقبل مشترك
 والمراد انه مشترك لفظي والثالث انه حقيق في العقد مجاز في الوطء وهو سوي
 الى الثالث في معنى انه تعاونه والرابع انه مشترك معنوي لانه حقيق في الفهم به
 صرح مشايخنا ايضا فان اراد باللفظ ما به ضم احد القولين الى الآخر كان
 حقيق في كل الوطء والعقد مشترك كما مقتضاها والا فهو عين القول الاول
 وتكون المذاهب ثلاثة فقط قوله في الاصطلاح المراد اصطلاح الفقهاء وهو

قال الشيخ رحمه الله
 وتعالى وعفى ولم لا معة العقد المرام
 مرام كاهن والقبول والكف

في حقيقته
 في حقيقته
 في حقيقته
 في حقيقته
 في حقيقته
 في حقيقته
 في حقيقته
 في حقيقته
 في حقيقته
 في حقيقته

وهو مراد من غل اما شرعا والبضع كن فيه من النجس قوله وسببه اي السبب
 لشرعيته وليس المراد السبب الذي يكون لنفسه حكم وهو ما جعله تعالى
 وليس عليه وناط به وببانه في فصول البديع من المصلحة المسماة بالملك باعثة
 على شئ الحكم فهي سبب في شرع لانه السبب في نظمة وطلب فاعلى
 بوضع الشئ بقضيه نفس حكم قوله والبضع اي في الوطى لاني الزوج والزوج لا يمتنع
 العقد فان تزوج الصغير والصغيرة جاز ولو قبل العتبي الذي يفعل العقد ويقصد
 جاز في البسج فمن اولى لانه يخص صغيره في فتح القدر وفي البحر والتحقيق الصغير
 شرط في منولى العقد لا نقاد اصيلا كان او لم يكن فلم ينفذ الكساح بمباشرة
 يجوزون والعقبى الذي لا يفعل اية البسج والحيثية بشرط النفاذ في منولى العقد
 لنفسه لا غيره فنفذ عقد العتبي العاقل والعبد على اية الوطى والموطى قوله
 امره لم يمسح لوجع ذكر المذكر والحنثي مطلقا والجنبة للنسي في الفضة واجاز كساح
 الجنبة بحسن البصر يشهد قوله وركنه الايجاب القبول حقيق او حكما كاللفظ
 القائم مقامهما من متولى الطرفين شرعا كذا في البحر قوله وحكمه لانه حكم من الحكم على الوطء
 في غير جنس ونفس واحرام وظاهر قبل الكساح وجوبه فضاورة واحدة وبانه
 فمما زاد عليها وقبل فضاورة ايضا ومنها مكات النسي وجوب محرم عليه وجوب النسي
 وكسوة ومنها الارث من الجانبين وجوب العدل والطاعة عليها ونقص ولانه
 تاديبها واستحباب معاشرتها بالمعروف قوله بالايجاب القبول اي بلفظين
 ولو حكما كاللفظ الصادر من متولى الطرفين شرعا ولو كان احدهما بطريق النقصا
 كما لو قالت لاجنبتى زوجت نفسي منك فقال انت طالق حيث نطق لانه
 جعل طلاقها كالكساح والاكساح لا يقبل فيكون كلامه قبول الكساح ثم يقع الطلاق
 بعينه بخلاف الوطى انت طالق بدون الفاء كذا في الثانية من باب تعلق
 الطلاق والافرق بين اللفظ العربي وغيره هل ثبت بالنطق بانه قالت تزوجتك
 باللفظ فنقد الالف نحو انك ابراهيم اجازة صاحب الهداية ومنه صاحب
 وكذا الافرق بين كذا المنقولين ضد فمما واحد ما حيث دل المقام والفراش
 قوله ولا ينفذ بلفظ الاجارة الا ان يخل المارة اوجه فنفذ اتفاقا كما ينفذ
 بالتم اذا جعلت راسا لاسم اجماعا ايضا فان جعلت مسما فب
 فنية خلاف كذا في الصرف ينبغي فيه ترجيح الانفاذ وكذا في البحر قوله لا يجوز

شامدين

خص من هذا الحكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان تزوج بغير شهود لم ينع
 عليه صاحب بسوط ولو تزوج بغير شهود لم ينع حكم لم يخرج من الاقتصار عليه
 المحذور بوجه ان كاف فلا يشترط التسامع ولم ينع بعد الا الاقتصار على الامام على
 السفي وعامة المشايخ شرطوا التسامع فلا ينع في محضه الا ما ينع كما صح في
 في شره ولا انما ينع كما جزم به فكان هو المذهب فلا يقول على في الزيد في قال
 ابن الهمام ولقد بعد عن الفقه والحكمة الشرعية من جوزة بحضرة ان ينع في
 واختلف في اشتراط كونه سماعا معا فقل في الذبيرة روايتين عن ابي يوسف
 وجزم في الحائنة بامتناعه كان هو المذهب فان سمع من اثنين لم يجوزوا
 ان ينع في اشتراط التسامع في اشتراط الفهم والمذهب ان ينع في فهمه انه
 كالحكم ولم اذكر في المحض بحضرة بل ينع او جنتين وهما بصورة الادنى وعموم
 كلام القوم بشهادتهما فخره ثم انما لا ينع في شهادة الاثنين اذا لم يكن
 الزوجان اخصين فان عقدهما يكون بالاشارة فيستوى فيه الاسم
 وغيره وكذا ينع في شهادة الاثنين في قولان العبد لا فرق فيه
 بين الفقه والمذنب والمكاتب **قوله** واجاب الامام في الاسلام في حال الفصل
 فيه بحث **قوله** الظاهر انه اشارة الى ذكره ابن الهمام حيث قال روى ابن جابر
 في حديث عائشة رضي الله عنها انها سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يحل
 الا بولي وشاهدي عدل وان كان من كاهن فذلك فهو باطل فان شجره
 قالت سلطان ولت من لا ولي له وقال ابن جابر لا يصح في ذكر اثبت حديث
 غير هذا وشتان بين هذا وبين قول في الاسلام انه حديث الشهود وشهود
 يجوز تخصيص الكتاب به انتهى وفيه بحث فان حكم ابن جابر له بالصحة
 لا ينع في الشهادة او المشهور من اقسام الصحيح وما ذكر في الاسلام يجوز
 ان يكون رواية لهذا الحديث بالمعنى وقد يقال انه الاقتصار على ابن جابر
 بدل على انه لم يجوز واحد مطلقا بكتب السنن وهذا بناء في الشهادة اذ لا
 ان يجوز في عصره ان ينع حديث لا يجوز واحد مخصص من هذا الوجه
 لا يجدي ابن الهمام فقل لا جعل مناط استبعاد كونه مشهورا قول ابن جابر
 لا يصح في ذكر اثبت حديث ابن جابر لا يجوز واحد مخصص من هذا الوجه
 الى منع ان يكون هذا من قبيل تخصيص الكتاب فانه الكناح في الآية بمعنى

بمعنى العقد وليس عام وانما هو محقق الحدوث به لزوم من الرب ومنه
 بطلان ما اجاب صاحب الهندية من انه عام من موضع لمحات
 فيجوز تخصيصه بغير الواحد موضع ما قل ان العموم انما هو في كلمة الواقعة
 على التمسك والتفصيل والتخصيص انما هو لتفكاك الموقع على ما بين احد جانبيه الآخر
 ولقد التفت في ذلك الشرح له واقتصر على الاول قوله والجواب الى قوله انما كان
 تعظيما قال الفاضل في بحث **قوله** جهته انما حال في اجاب السابق وقد جعل فيه
 الولاية القاصرة كافي في حصول التعظيم حيث حال وانما المراد الولاية القاصرة
 تعظيما لا ولا شك ان الكافر ولاية قاصرة لانه يحكم السبع والشر والابا
 والافرار وغير ذلك في المعبرة من وان لا نونا آخر من التعظيم لا يتحقق به
 الاسلام كان سكا غير ما تقدم معصدا لانه عليه انه عدول الى جواب آخر
 عند الابرار على الاول في مقام المناظرة وفيه خلاف مسطور في الاصول قوله
 ولان الفاضل الى قوله ويقر بما يتعلق بنفسه لوقال الفاضل في بحث **قوله**
 وجهه ان مضمون التعدي يثبت دلالة قاصرة للتأنيق وهو سلم ولما اكبر
 وهي قوله وكل من هو من اصل الولاية اي القاصرة والام لا ينع في وسطه في عند الشافعي
 رضي الله تعالى عنه في خبر المنع في السند ما ذهب اليه من كون الشهادة من الكافر
 وليس كلام الشرح كايست هذه المقدمة واعا قوله لما لم يحرم الولاية
 على نفسه لم يحرم على غيره فان اذ اثبات هذه المقدمة بطريق القياس
 على الذي ثبت كانت له الولاية على من هو من جنسهم لم ينع الا بوث
 ولا ينع على فاسق مثله لا على من هو على حاله على ان قول ان في الشهادة
 من الكرامة لا ليس بظلال ما هو جواب عنه **قوله** يفهم منه في بحث لانه قوله
 في تقرير كلامه لان الشهادة والقضاء من احوال اثنين ان كلا منهما ينع
 على اعتقده السلطنة لانها ليست منفردة من اهلية الشهادة وقوله لانه
 كذلك جواب قوله لا ينع لاي حال اي لان اهلية الشهادة ليست منفردة من السلطنة
 ايضا وقوله والجواب بريد جواب الشافعي في قوله في عبارته في صحيح وحاله
 ان الترتيب انما هو من حيث اعمية الضرر وعمومه وحصوله من حيث السلطنة والقضاء
 والشهادة وكان قوله اعم واللفظ ونشأ في اعم من الضرر الاسم الذي في السلطنة
 فعدم منع العام الذي في القضاء اولى واذا لم يمنع العام فعدم منع الخاص

في قوله لا ينع في الشهادة او المشهور من اقسام الصحيح وما ذكر في الاسلام يجوز
 ان يكون رواية لهذا الحديث بالمعنى وقد يقال انه الاقتصار على ابن جابر
 بدل على انه لم يجوز واحد مطلقا بكتب السنن وهذا بناء في الشهادة اذ لا
 ان يجوز في عصره ان ينع حديث لا يجوز واحد مخصص من هذا الوجه
 لا يجدي ابن الهمام فقل لا جعل مناط استبعاد كونه مشهورا قول ابن جابر
 لا يصح في ذكر اثبت حديث ابن جابر لا يجوز واحد مخصص من هذا الوجه
 الى منع ان يكون هذا من قبيل تخصيص الكتاب فانه الكناح في الآية بمعنى

الذي في الشهادة اولى قوله بشهادة ذميين اطلق في الذميين فمثل ما اذا كانا
 موافقين لهما في الملاءمة والحق كذا في البديع قوله لان المجلس مختلف فلا يمكن
 ان يجعل الا قال الفصل فيه بحث اقول وجهه ان مدار مجاز وعدمه انما هو محض
 وعدمه قوله اقول اري انه لا فرق في الاصل في قوله ما في النهاية ما سيجي
 في الشهادة في باب المحرر ان الوالي في تزويج الصغيرة سفره ومعه لا عاقد ومباشر
 فراجع انتهى اقول لو تم هذا لافضى صحة تزويج الوالي الصغيرة بحضور شاهد واحد
 فتا قوله لا يصح ان يكون شاهد الا اقل قبل اذا منع صحة شهادة الاب
 كون العقد وانعائه حكما فامتناع شهادة الوكيل والعقد واقع منه حقيقة او
 قل ان المزوج حقيقة انما هو الاب وليس للوكيل الا الشهادة صورة فاذا كان
 حاضر وانتقلت اليه تلك المباشرة الصورة من متضمنة الى التزويج الحقيقي لم يبق
 طحا اي تلك المباشرة اثر ولا حكم بالنظر الى الوكيل هذا وقد اجاب ابن الهمام
 عن اعتراض صاحب النهاية بان الوكيل في النكاح لما كان سفيرا ومعه انتقل مباشرة
 الموكل فتمت كان المعبر عنه حاضر وانتقلت العبارة اليه فكان مباشرة اذ ليس
 المباشرة سوى عبارة حاضر بالمجلس فكان معزلة مباشرة عنه حضوره خبريا
 لا متوقف على ثبوت الحاضر الى اعتباره انتهى فكان المصدر ما ذهب اليه
 صاحب النهاية ثم ثمة الاختلاف بين المصنف وما ذهب اليه صاحب النهاية
 فظهر في موضعين الاول انه وكيل الاب لو كان امرأة فعلى المصدر لا ينفذ
 رجل بل لا بد من امرأة اخرى وعلى في النهاية ينقصد ولو كان الامر بتزويج الصغيرة
 انحصار المأمور رجل انعكس الحكم الثاني لو شهد الاب بالنكاح بعد بلوغها
 وهي تنكر فعلى طريقة ما في النهاية ينبغي ان يقبل لانه شاهد لا فرق وطى العقد
 لا يقبل لانه فرق **فصل في المقات** قوله واجمع قال الفصل فيه ان الجمع
 حرام لاسبب محرم انتهى اقول قد يجاب بان لا تنافي بين حرمته في نفسه
 وكونه سببا لحرمة المرأة وخروجها عن محليته النكاح كما اذا تزوج الاختين
 ولم يدرك الا واحدة حيث حرم وطء واحد منهما وبقوى بينهما مع انه كل واحد منهما
 في نفسه محل للنكاح قوله ان تزويج بامه في المغرب ليس في كلامهم تزويج
 بامه وفي القاموس تزويج امرأة وبها وهذا غلط قوله ولا
 البين قال الفصل فيه بحث اقول وجهه انه ليس اسباب محرمه في شيء

في شيء وانما هو من اسباب عدم محليته العقد لما مر من ان تلك الرقبة مثل
 ضرب بالكتابة لزوجته في موجب النكاح على ان بعضهم صرح بان المنع جواز النكاح
 الامة مع ثبوت الاحكام كما يفهم من كلامنا في مجوز النكاح للاحتياط ولذا
 صرحوا في باب الاستبراء انه لا يشرى امة بزوجها احتياطا قال الفصل في قوله تعالى
 ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم قال الزملي بناء على انكحة الاب وطء العقد صحيح كذا
 لفظ الاباء بنات وللاجداد وان كان فيه جمع بين الحقيقة والمجاز لانه
 نفى وفي النفي يجوز اجمع بينهما كما يجوز في المشترك ان يعم جميع معانيه في النفي
 انتهى اقول فيه بحث من وجهين احدهما ان كلمة لا في الآية ما هيته لانا فيه
 فكيف يستقيم قوله لانه نفى الى الثاني انه سواء كانت فيه او ما هيته فالذي
 نفى به النفي او النفي فاورثه عموما انما هو نكاح المحلطين في لا تنكحوا مع ما وقع
 هو محرم من كلمة ما الواقعة على النكاح وليس لآباء ولا اخوانهم شريك في فعل النكاح
 بل مما هو محرم اخرى وقد يجاب عن الاول بان الفصل الثاني في الفصل
 في مباشر النفي من مشابهة التزوج من فصول البديع ان النفي في الآية
 وفي مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصوم ايام افرانك مجاز في النفي
 وبه اجاب الفصل في الاشكال الوارد على مسند اللههم فيما من باب
 ادراك الرقبة على بطلان التفسير كونه بنهية صلى الله تعالى عليه وسلم
 عن البيرة ثم ثبت انه من النفي عن الشرعيات فيقتضي المنع وقنه باصله فيكون
 فاسد الاباطال والى اصل ان الذي نفى في الاصول ان النفي عن الشرعيات
 يقتضي القبح لونه والعجز والمنع عية باصله لا بد لبلوغه امثال ما ذكره في البطل
 على ان القبح لعينه فكان النفي مجازا عن النفي ومثله لا بد من النفي في الآية
 يقتضي ان نكاح الاب مشروع باصله فيكون فاسدا وهو باطل وان في هذا
 المقام كلام اودعناه فيما سلف على الشرح المشعر في الفتاوى من البديع
 لكن هذا الجواب لا يتنافى في قول العلامة ابن الهمام فيما سبانه عند بيان
 عدم جواز نكاح الوثنيات في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات انه مشترك
 في سباق النفي قوله واقابا لاجماع قال الفصل فيه ان ولا قوله تعالى
 بالاجماع لا معنى له اقول قد يجاب بان في الكلام مقدر الى والاسند لال
 على الجواب بعد الطرفين لا مانع من اعمال المصدر محذوف لان المعول طرف

قوله نكاح المحلطين ما هو المذكور
 في بحث الا يقتضي انه في النفي
 في خبر النفي بضم
 مسكاه

قوله بطلان قطبة الجسم أي فيما إذا كانت حجة نسباً وليست بحجة من الرضا
 فيما إذا كانت رضا عابد عليه رواية الطبراني فأنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم
 أركانكم وبطلت سقوط ما في البسوط من أن حجة هذا الجمع ليس بقطبة الجسم
 أو ليس بين الرضيين رحم قوله كالباع أي كالأول أو بعضا والتمهيد مع التسليم
 والاعتناء كالأول أو بعضا والتمهيد مع التسليم والاعتناء كالأول أو بعضا
 به إلا إذا دخل بها فخرج من الموطوعة لوجوب العدة عليها وتخل جسد المتكثرة
 ولا يجوز للأحرام وحجب النفس والرجل والأجارة والتدبير قوله فيجب طبعها
 بينهما وطناً حقيقة قال الفاضل في شيء **أقول** قولنا فاه لغو له لأن ذلك
 الوطع قائم حكماً وقد يدعى بان حقيقة يرجع إلى قوله جامعاً ولا منافاة بين كون
 قيام الوطع في أحدهما حكماً وكون الجمع حقيقة فإن وطعاً في آن واحد فيمكن
 فإلا بينهما وطناً حقيقة يحصل بان بطلان أحدهما ثم يطأ الآخر مع كونه وطناً
 قائماً حكماً بان لا يدخل ما يبطل ذلك القيام الحكمي قوله فرفق قال ابن الهيثم
 والظاهر أنه طلاق انتهى **أقول** أما إذا كان التفريق من القاضي فظاهر لا يفرقه
 قد يكون طلاقاً كما ذكر في الاستبصار ومثله وأما إذا كان من الزوج فقال
 بعض المتأخرين ينبغي أن يكون معناه أن يطلقها ولم أره **قوله** لو ما يلبس
 فيه شك لأن الفرض التثنية فانه تذكر تعين المطلقة واستغنى عن الفرق
 والأفلا سئل إلى البان **قوله** لا بد من دعوى إلى ذلك لا بد من كون مسمى
 في العقد والأفلا اجنبية بينهما وان يكون مسمى ما بينهما وبين والاقتضى
 لكل زوج مسمى وان يكون قبل الذخون لا واجب لكل مهر كامل كذا في البحر
قوله لم تجز له مهر وان يكون حجة مؤبدة فيجوز أن يزوج بانه ثم يسببها
 لأن حجة مؤبدة بينة الملك كذا في البحر **قوله** ومن زنى باهراً ما لم يحكم
 بالزنى الزنى هو وطء مكلف في قبل مشبهة خال من الملك وشبهته لأنه
 محل اختلاف ما لو وطئ المتكثرة نكاحاً فاسداً أو المشبهة نكاحاً فاسداً ومجانبة
 المشبهة والمكانة والمظاهر من حيث والانه يجرسبه وزوجه المأبوس والنفقة
 أو كان محمداً وصلاً ثابت حجة المصاهرة اتفاقاً ولو في ذرية أو أفضا
 لا إلا إذا جازت علم كونه منه ولا بد أن يكون بدون حائل يمنع وصوله
 وان يكون الذكر أو مشبهة كالبايع والمراهق وان يكون هي مشبهة حالاً

أما فيمن كان له

حالا أو ما ضابطته وبنت نسح مشبهة من غير تفصيل وبنت خمس فادونها
 غير مشبهة بل التفصيل وبنت ثمان وسبع وست أمة كانت حرة كانت
 مشبهة والأفلا **قوله** وتقرره لأفلا الفاضل النتيجة الأولى من هذا التفسير
 حرة الاستمتاع بالولد وفرد ليس إلا والمطلوب بنفس حرة أصول كل منهما
 للأخر البقاء والقواب تركيب النفس الاستثنائي بحيث يتم الحكم انتهى
 وكأنه يريد تركيبة على هذه الكيفية مني وجرداً وانفدت حرمته بين الوطئ
 والموطوء وبينهما وبين الولد إن وجد وكلما كان جواً للاستمتاع به حرام
 وكل من أتم المزة بها وبنتها جرمها وهي جزء من الزاني وجزء من الشيء
 من ذلك الشيء فاتها وبنتها جرم أن من الزاني فلا يجوز الاستمتاع بهما
قوله وكذا من الولد بن بسبب الولد قال الفاضل في بحث ولعل وجهه أنه كلا
 من الأبوين تمام جزء من أبويه فلا يتصور أن يكون أحدهما جزءاً من الآخر
 والأما كانت الموطوعة مثل أخ من أبويه وأخ من أمه أطن البضا في أن
 وهو باطل وقد يدعى بان المراد أخاً بمنزلة أخوة على معنى صبره وشخصه
 بواسطة الولد **قوله** ومن شته امرأة إلى أي سواء كان ذلك المتس
 أو النظر بطريق العمد أو اللطاف أو التثنية أو الإكراه أو مثل المس كل موضع من
 وفي مخاتبة اختلاف في الشرع وجعل في اللطافة ما على الرأس كالبدن لا السهل
 ولو كان يتجامل فلا بد من وصول الحرارة وقيل المدار وجوبه **قوله**
 داخل الفرج صح في محيط والفتي أبو يوسف بالنظر إلى منابت الشرع ومحمد بالنظر
 إلى الشق وصح في خلاصته ولو رأى من زجاج أو ماء لاني المرأة **قوله**
 لم يشترط صح في المحيط والنفقة وفيه ما فقيه اختلاف في المسألة وبما في الحديث
 بقي وظاهر ما في التخييس وقبح القدران بسبب الغيب كاف في الغيبين
 والشبهة اتفاقاً كذا في البحر **قوله** تخلف حكم المصاهرة منه في كل ما هم نوعه
 وينبغي الحكم كمن المراد هنا أن يوجد الحكم وتنشئ العدة وقد يتكلف في إرادتهم
 أصداً والمذكورات من عدم وجوب النفقة وانتفاء الفهرس والمنع
 من خروج وبالعلة عدم قيام النكاح وفيه ان عدم لا يصلح علة ولا جواز علة
قوله فقلنا بقائه لاشك أنه قيام من وجه بورت شبهة كما في الفاعل
 ان بدري محمد **قوله** لا يجاب هذه التمرات إلى قوله وبينها منافاة **قوله**

قال الفاضل لا يخفى عليك ما في تقريره من محقق حيث يزم منه ان لا يتم النكاح
ثم ان مشركه بينها لا يستلزم جمع بين المتناهيين الا ان يقول فلو كان
نكاح السيدات والسيدات عدا لكان المملوك محض شخص مأكاله
وبينها منافاة فليقل **قول** فعل وجه الشاغل انه المراد بكونه مملوكا محضيا
ان لا يكون له عتبة ملكية اصلية فقد يقال انه ذلك بحسب الأصل فلا ينافي
انه يترفع نوع ملكية بتسليطها اياه على نفسها حيث زوجت نفسها
منه برضاها وكذا يقال في الالة اذا تزوجها سيد **قوله** لا يتم النكاح
لم يملك منافع بعضه قال الفاضل فيه بحث فانها لو كانت ملكة منافع
لجاز طها ان يملك من نفسها عبدا حتى يطلأ **قوله** انتهى **قوله** هذا خبر واراد فانه
ملك الانسان لشئ لكونه غير حقيقي بل مستفاد من المالك كحقيق
وهو الله تعالى لا يجوز له ان يفعل به ما يشاء بل مقصور على ما ورد به الاذن
الا اني الان اراه ممنوعا عن خلاف ماله بل من الاسراف فيه **قال المصنف**
ولقد جعل طول الحجة ما نفا قال الفاضل فيه بحث لان ذلك بمفهوم
الشروط عند انتهى **قوله** اي الشرط الذي في قوله تعالى ومن لم ينطق
منكم ولو لا الآية وقد يجاب بانه لا مانع من تعدد الدليل **قوله** وهذا المعنى
مستند او قوله مانع خبره والواو في وهو اخره متبينة وقوله الساب صفة
للتنصيف اي بطلان التنصيف على تقدير العمل باطلاق مقتضى **قوله**
وتعد المقتضى الى قوله فانه غريب قال الفاضل فيه بحث انتهى **قوله** بيانه
اما اوله فلا ان كل انه قوله تعالى فانك اطلب لکم وقوله غريمه داخل لکم
ماوراء ذلك عام لا مطلق وقد صرح بعموم الثانية عند قوله ولا يجمع بين
امراة وعمتها واضطر على المصنف في قوله يجوز الزنا بغيره بالمرء اما ثانيا فلانه
لم يبين الدليل القطعي الذي ثبت به التنصيف بالرق فانه اراد الاجماع
فيصح عند قوله ونكاح المنعة باطل بانه نسخ الكتاب السنة بالاجماع ليس
يصح على المذهب الصحيح انتهى وكذا لم يعمد مخصصا للعام القطعي لانها
ولو سلم فلا اجماع على ان الرق منصف لسائر احوال العبد واحكامه
وانما وقع الاجماع على التنصيف احكام مخصوصة واقام حديث الذي اشاء
اليه فلا يصح مخصصا الا اذا كان مشهورا ومعلم اتصاله وعدم تراخيه **قوله**

قوله في التوبة حيث جوزوا الشعا من محرره وفعل عن التخي واسن الى لبي
كذا في الفتح **قوله** فان منهم من ذهب الى انه ذهاب الحواجز وحكي في بعض
ابانه ما شاع بل احصى كذا في فتح القدير **قوله** لان المراد بمنزل هذا الكلام
لم يوجع على ما ذهب اليه بعض المعربين من كون الواو بمعنى اولانه لا يعرف
في اللغة وانما بقوله بعض الضعفاء من المعربين والمفسرين وهو اب
المريض اثنان رالية ونخبة ما ذكر ابو طاهر الاصفهاني من ان الاعداء التي
تجمع فثمان قسم يوزن به بعضهم بعضه الى بعض وهو الاعداء الاصول بخلافه
ايام في الحج وسبعة اذا حجتم تكمل عشرة كامة ثلثين ليلة واتمنى ما يقدر
فتم مبتغيات ربها ربعين ليلة وتسم يوزن به لا بعضهم بعضه الى بعض وانما يراد
الاتقوا لا الاجتماع وهي الاعداء المعدولة كهذه الآية وآية فاطر قال
الزمخشري والتكرار المستفاد من العدل لان الخطاب للجميع بوجوب التكبير
ليصيب كل واحدكم بريد الحج ما اراد من العبد الذي يطلق له كما تقول للعمامة
انقسموا هذا المال في رحمتين درهمين وثلاثة ثلثه وكوا فروت لم يكن له
معنى ولم يعطف باولانه لو عطف به لزم ان لا يسوغ له ان يقتسموا الا
على احد انواع القسمه الذي دللت عليه الواو وتجوز ان الواو دللت
على اطلاق ان ياخذ النكاح من ارادوا نكاحها من التمس على طرفي جمع
مختلفين في تلك الاعداء او متفقين فيها مخطوطين عليهم ماوراء ذلك
قوله جاز النكاح ولا يطلأا وجبته لانفق لها على الواو كذا في البحر
والخلاف في غير الزنا اما اذا تزوج الزاني بها في زنا فاقا وشئ النقطة
وبطل وطوا عند الكل كما في النكاح **قوله** وانما يكون اكل منه اذا اقر به
فيه بحث فان المصنف ذكر فيها انه ثبت سببه بدون وعوة وصرح ايضا
بقوله بانها فريضة وان حده مادي عليها فالوجه جواز ثبوت المسألة
مفروضة فيها اذا اقر به قال في البحر فلم يعترف به وزوجها وهي حامل
ينبغي جواز النكاح ويكون نقبا ولا **قوله** دون الوجوب قال في الذخيرة
والصحيح انه يجب الاستبراء اليه مال ثم السنة النسي وسباني في باب
نكاح اهل الشرك النص من الشرايع بوجوب الاستبراء وجوبا ضعيفا **قوله**
عام الفتح قال ابن القزويني اختلف في الوقت الذي يشرع فيه المنعة ففصل

يوم خبير وقبل عام حج الوداع وهو يومهم والصحيح عام الفصح **قوله** فكانت الاحاديث
تأخذها الخلفاء الباقين في قول المصنف ثبت بالاجماع سنية لا بتقدير مضاف
اي ثبت العلم اذ هي للمصاحبة اي لما ثبت اجماعهم على المنع علم صحة الترخيص
كذا يستفاد من الفصح وجوز الفصل انه راد بنبوت الترخيص بنبوة العلم **قوله**
واقول يجوز الاول به يندفع ما قاله ابن الترمذي من نسبة المصنف الى الخلط وانما صاحب
مالك استنفذني وجوب خذ الزنا فيه **قوله** ولا ياتي حنبلة الاورد عليه لو دخل
بالطه فان فيه روايتين فخره وانه الزيادة يترجم من مثلها لا بما وزنه
حقيقا لم يسمي ومقتضاها الدخول في الفقه والواجب من مثلها ما بلغ
وجوابه ان المنع من مجاوزة يحصل بمجرد التسمية ورضاها بالقدرة المستحقة لا بتفاته
العقد عليها ودخولها تحتها وذلك موجود في قوله وفي رواية اخرى يجب
محرر المشي بالما بلغ وهو الاصح كما في المبسوط ومقتضاها الدخول في الفقه وقد قل
بعد ذلك وهو يقتضي اجتنابها عنه فلا يجب منه المشي لانه فرع الدخول في عقد فاسد
وجوابه ان وجوبه بالقدرة الذي وجب به في الحد وهو صورة العقد **قال المصنف**
وهو قول محمد وزفر البضا وبقية الامم وكان ابو الثبت وغيره باخذ بقولهم
في الفتوى وبرحمته حديث ام سلمة رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال انما انا بشركم وانكم تختصمون الي ولعل بعضهم ان يكون من
بجته من بعض فانضي نحو ما سمع من قضيت لمن حقي اخيه شيئا على ما اخذناه فاعطى
له نطفة من النار رواه الطحاوي كذا قال ابن الترمذي قوله في النكاح وفي النهاية
القدير ترجيح **قوله** **قوله** يعني بالطلاق التوقيفية بميزة فاري الهداية بانه جواب
غير صحيح لان له ان يزيد غير المشرع ليكون طريقا الى قطع المنازعة وان لم يكن
في نفسه صحيحا او تقيدها بميزة فاري الهداية اعني ابن العام بانه الحق التفصيل
وهو ان الطلاق المذكور يصح سببا لقطع المنازعة ان كانت هي المدعى
واما اذا كان هو المدعى فلا علم بمن يقطع المنازعة بحيث لا التنازع باطنا
مع ان الحكم اتم من دعواه ودعواه **قوله** واما ما لا قال ابن الترمذي الا ان لم يثبت
وعلى تقدير ثبوته لا حجة فيه لانه اضاف الترويج الى شهادة الشاهد
لا الى حكمه ولم يجيبها الى الترويج لان فيه طعن على الشهود انتهى **قوله**
لا يخفى ان الاحتياط في امر الفروج احسن من التباعد كما يوجبهم طاعت

طعن في الشهود **باب الاولياء والاكفاء** الاولى لغة مختلف العدة
وفي اصول الذين عارفت بالله تعالى الموطن على الطامات المجنب
غير المعاصي والانتهاك في الشهوات والفتنات وعند الفقهاء البالغ العقل
الوارث والولاية تنقيد القول على الغيرة او ابي قوله بدون الولي اي
بدون حضوره او اذنه كما هو مقتضى فهم ابي يوسف الى من ذكر فان لم يذهب
كذلك **قوله** بما اذا اذن لها اي في معين قال في البحر وينبغي ان لا يفتي
الرضا بالجهول انتهى ثم العلة تقتضي كسب ايضا وكأنه اراد بالاذن هنا
الاجازة بعد الفروع بدليل **قوله** كما اختاره محمد وقوله وهم لا يقولون به فان
ابا يوسف يجوز اذا كان باذن الولي قوله والاعتذار بعد قوله ايضا
والمدعى ان النكاح لا ينفذ بعبارة التمسك ظاهر في ان المراد ان الاعتذار
على تقدير ان يكون المدعى ما ذكر على ان المعتذر صاحب النهاية وهو غاي
اعتذر عن تقدير المصنف كما يعلم من اجتهاد كماله فانه اذنه غير واضح لانتفاء المقتضى
بين العلة والمعتذر في كل ام لم يمس مع انه مسوق لدفع ذلك فلا وجه لثبوته
الفصل حيث قال انه اراد انتفاء المطالبة على تقرير المصنف عليه وان اراد
انتفاء ما على ما وصفه المصنف فغير مسلم انتهى وكيف يتوهم ان المراد انتفاء
المطالبة على ما وصفه المصنف اعني صاحب النهاية مع انه يقتضي ان اعتذارها
من صاحب النهاية **قوله** وهذا قريب من المعراج مضاف الى فاضل
وغيره انه اختار الفتوى وفي الكافي والذخيرة وفيه اخذ كثير من الشيخين
صدر الاسلام لوزن وجب المطلقة نفسها من غير كفو ودخل بها لا تحل الا اذا
على ما هو مختار وهذا مما يجب حفظه لان المحلل غالب لا يكون كفو او هذا كله
اذا كان لها ولي فان لم يكن فهو صحيح اتفاقا كذا في البحر **قال المصنف** ولا يكون
للولي اي الاب ومحمد كذا في المعراج **قوله** يفيض الاب صدقها الا وبيد الزوج
بالدفع اليه وكذا بالدفع الى الجد كما في ثمانية والى السلف كما في جواب الفقه
وليس لسائر الاولاد قبض مخرج بدون امر ما **قوله** ولا يشترط نسبة المهر
هو الصحيح وقيل يشترط صحاب ابن العام وقيل يشترط ان كان غير الاب
ومحمد وصح في الكافي والمذهب هو الاول في الذخيرة من ان اثارة
كتب محمد نزل عليه كذا في البحر **قال المصنف** وضحت وكما نصحت التمسك

كما في الفتح **قال المصنف** لم يكن رد اي بل هو اذن لانه حزن على مفارقة اهلها
وانه كان بصوت فليس بان لانه ليس السخط والكراهية غالب لكنه ليس
برؤى صيبت بعده فقد ولو قالت لا ارضى ثم رصيت لا يصح كانه معراج المذنب
وبه يتعين انه قول الوفاية والكلام بصوت اذن ومصدره ليس بصحيح
ان يا اياك معناه ومصدره ليس بان وفي فتح القدر المعقول عليه
في الكمال والفتحة فربا من الاحوال في تقاضيه او اشكل احتبط وقدم
الاستيذان قبل العقد لانه السنة كما في المحيط **قال المصنف** ولو جرحها فبما جرحها
فسكت الا وضوحها عند بلوغ الخبر اذن كضيقها عند الاستيذان كما في
غاية البيان وتركه التفتا بذكره او لا والكلام بعد التزويج كسوء الاستيذان
قوله مشتق من الكورة **قال الفصل** بالاشتقاق الكبير **قوله** في القاضية
عصيدة الدين في شرحه لمختصر ابن عجب الاشتقاق بحدارة باعتبار العلم
كما قال المبدئي هو ان تجد بين اللفظين تناسب في المعنى والتركيب
فبما احدثها الى الاخر وتارة باعتبار العمل كما يقال هو ان تاخذ من اللفظ
ما يناسبه في التركيب فتجعل الالهي معنى بنا سميته ثم ان اعتبرته في
في حروف الاصول بنما معها فمع التركيب ضرب ضارب يسمى الاصف وبقوة
كالجذب ويجذب بسمي الصغير ان اعتبرته المناسبة فيجاء كالشم وشم
سمي الاكبر انتهى وهو يقتضي تبين الالف م ولا شك انه الموافقة في حروف
الاصول بنما معها مع الترتيب في البكارة والباكورة موجودة فوجب
ان يكون اصف وصغير وكبر فله ويجوز كمال الصغير والصغيرة وكذا المجنون والجنونة
اذا كانا مجنونين مطلقا فالمراد ان تكون الالف غير المكلفه غير كذا في الحروف
والولي هو العصبية اي النسبية هو كل ما تاخذ من اربعة الفرض ويجز جميع كمال
عند الاقاراد والمراد العصبية بنفسه وهو الذكر الذي لا يدخل في نسبه
انتهى اذ هو المتبادر عند الاطلاق فلا يرد العصبية بالغير كالبنات نصيبه
بما فيها فلا ولا يثبت لها على امها المجنونة ولا العصبية مع الغير كالاخوات مع بنات
قوله على ترتيب العصبية فالاحق الابن وابنه وان سفل ثم الاب
ثم مجد ابوه ثم الاخ الشقيق ثم الاب ثم ثم ثم العصبية السبية وهو الحق
ولو اراه ثم بنوه وان سفلوا ثم عصبية من النسب كما في الفتح فانه اجمع وليه

مطلب
الاشتقاق

وهو يقال اصف وصغير وكبر
ورجاء سائر الاول صغير او النكر
كبير او ان كانت الحروف
يقال اصف واول وسط
وكبير
مستط

ولبيان في درجة فزوج احد هما جاز وليس للآخر فسحة وان زوجا متبا
لن الثاني ومعاني ان لم يجزوا احد منهما وكذا لو لم يدرك **قال المصنف**
وان زوجها اي الصغير والصغيرة وكذا المجنون والمجنونة غير الاب
ومجد فكل واحد منهما الحيا اذ ابلغ وكذا اذ اعقل ولاخبار طهره اذا كان
المزوج الاب او مجد وكذا اذا كان الابن لانه مقدم على الاب في الزوج
وهذا كماله في احوال ولاية الاب انما هي عليه اما الصغير والصغيرة المذنبان
اذا زوجهما المولى ثم اعتقهما ثم بلغا فليس له ما خبا ربوع كمال ولا يثبت
المولى اذ هو اقرب من الاب ومجد فلو قال والمولى عليه خبر الفسخ
بالبلوغ في غير الاب ومجد والابن والمولى كان اولى **قال المصنف**
فيطرف الملل الى المقاصد عسى سباني لمثل هذه العبارة في كمال الاجابة
حيث قال فيتحقق الحاجة اليها عسى لم ارس عام مول نوجبه هذه العبارة
وانما قال الامام العيني في هذا المقام لم يتعرض احد من الشيوخ لمعنى من الذي
يليق له انه هنا معنى التزويج انتهى **قوله** بانه التوفيق قد وقع مثل هذه العبارة
في مواضع من القسم ان كانت من مفتاح العلوم منها في منفتح اشبه الفصل
والوصل قوله ولذكر اشبه لتجذب بضمك ان عسى غير مشتق من اشعر
قال المحققان معنى مغزى كبد معنى الوضوء التقدير المستفاد من اداء الشطر
والافواه لا يصح شرطه في باحث التثنية في ذلك ما عسى تاخذ في
قال الشريف العلالة وكلمة عسى مغزى لا فائدة عدم القطع بالاخذ او ما ولة بالاصح
صفه او صلت الى انتهى ووقع ايضا في كلام صاحب الكشف حيث قال عند
تعالى فان غاؤه اقام الله فهو الرحيم يغفر للمؤمنين عسى يقربون عليه من طلب
ضار التسمية بالابلا وقال العلالة التفسير في حواشي التسمية ثم لفظ عسى
لا فائدة الاضمار انتهى فاستعمال بندين الاما بين العالمين بالعربية بالاشعة
منزل منزله روايتهما ذلك من العرب ولذا وجه الترحون لكلامه غير
اقراض اذ افتر هذا المصنف الى فوجيه عبارة المصنف فاما ان تكون عسى مستعملة
استعمال المقيم اي زائدة للدلالة على ان طريق محمل الى المقاصد غير مطلق
وانما هو محتمل حيث ليس المراد من زيادتها انه لا يكون لها معنى بل عدمها
اسما ولا خبرا اما ان يكون مائة بنفد موصوف هو مصدر محذوف

مطلب
في اشتقاق

وقد نقض على جواز حذفه في الآية
ومثله في قوله تعالى لم يصبر زيد
اذا قيل يصبر زيد في يوم
اي لم يصبر زيد في يوم
مستط

بطرف ثلاثة اصداف بقدر القول اسمها ضمير ما يد الى الموصوف وغيره مخدوف
 اي نظرا مقولا في عسي ان يوجد ان في انه تجل كذا من نسخة من معنى الاث
 كما ان كلمة الاستفهام قد تنسخ من معنى الاستفهام قول معضا الصدرة وتعل
 فيها ما قبلها وفيها ضمير كوصوف ولا تستدعي خبرا كوصفها غير مفعلة على ما كانت
 عليه المعنى نظرا مقوضا او محذورا الثالث انه بقدر محذوف ويجوز مجموع الكلام
 مجازا وسلاما من الاعتناء بمعنى نظرا مقوضا وجوده وما ابدى من الوجه ومن
 ظهر كذا اندفاع اغراض ابن الغزالي من ان لا يستعمل تاء ابدى كما استعملها
 ولا ينفرد بمحمولها عليها في يقال ان في الكلام بقدر ما تاء غير مفعلة
 ينطق المحلل وقد افردنا بهذا التبعيت برسالة فلنطلب **قال المصنف** وانهم لم
 فلها الجارية حتى نفهم فاست **قال الفاضل** في بحث **قوله** البطل وجهه ان الظاهر
 ان محبا انما يتحقق عند العلم لا قبله ليكون معنى **قوله** ولا ولا لاية بعد
 ولو كانتا فلا ولا لاية على ولده كما في المحيط كونه بزوجة امته **قوله** ولا لمجنون
 اي جنونا مطبقا قال ابن النعمان ولا حاجة الى التفسير لانه لا يزوج حال مجنون
 ويزوج حال الاقامة مطبقا كان او لا لكنه لا ينتظر في تطبيقه اختلاف غيره
 ومنقضي النظر ان الكفو الى طائفت بائنة طارقاته بزوجة وان لم يكن
 مطبقا والا انتظر على اختياره المتأخرون في غيبة الا قرب **قوله** على سلة
 وعكس اي ولا التزوج بالولاية ولا لاية النصف في المال قالوا وينبغي ان يقال
 الا انه يكون السمسرة كاقوة او سلطان **قوله** لا ولا لاية لغير العصباء يريد
 انه الولاية بعد العصباء للحاكم وفي هذا الفصل نسبي رواية ابن زياد عن ابن حنبل
 رضي الله عنه وانه قوله ما وعبد الضوى انتهى وهو غريب لمخالفة المتنون
 الموضوع للضوى **قوله** ثم لم تطلان فيه اشارة الى ان الوصى ليس ذلك
 وان وصي الاله لا يتخلل لما روي عن امير المؤمنين ع في غيبة فانه ضعيف **قال المصنف**
 ويؤاخذوا بعض المتأخرين قال الزبيدي وعليه الضوى وما حصل انه اختلف
 التصحيح الحسن الا في ما اختاره المصنف لانه اقر بالالفقه لم الفصل كالغيب
 قال في البحر والظاهر ان المراد بعسم من ان يمنع من تزويجها مطلقا او من
 ان يمنع من تزويجها من هذا الكفو لانه وجب من غير ولادة متكا
فصل في الكفارة **قوله** مغيرة اي في الرجال ليست مغيرة في النس

انظر الى اسناد كلمة الاستفهام
 في مواضع من الشرح للشرح
 مصنف
 مسكاه

قوله ولا ينفرد بمحمولها
 غاية البيان
 مسكاه

في النسب عنه الكل على الصحيح كما في الجارية ثم هي حق الولي لا محققا فنزول
 ففهمنا من رجل ولم تستر ط الكفارة ولم تقم انه كفوا لانهم علمت انه غير كفو
 لاخبار لها ذكره الاولوا كما في البحر **قوله** فلان والى ان يفرضوا الطلاق الاول
 فيصرف الى الكاملين في الولاية وهم العصبات كذا خبره في الثانية ولو
 غير محارم على الاصح وليس ذلك لكل من له ولاية تزويج الصغيرة فلا يدخل
 ذوالارحام والام والاخت كما في فتح القدير **قوله** فيس مائة بالمدونة
 كما في غاية البين **قوله** غلبت على العجم اولان بلادهم فتحت عنوة بايديهم
 وكانوا بسبيل من استرقاقهم فمروهم الحار ارا فكانهم اعتقواهم او لانهم لم يفرقوا
 على قتل الكفار الذين صرحتهم بولي قال تعالى وان الكافرين لا مولى لهم
قوله بسواها كذا لقائمة الويل في فتح القدير بان النص لم ينفصل
 وليس كان باي حبيب بل فيهم الجواد وكون بعضهم فعل ذلك لا يبرى
 في حق الكل **قوله** من هي حرة الاصل قال في البحر ظاهره ان الصبي كفو للمغنية
 وفيه ثقل **فصل في الوكالة** **بالكلام** وغيره **قوله** اي قابل الا كذا في الشهادة
 وفيه انه لو طلق الصبي امراته او خالها او اخاه او غيره او غير ذلك
 مما لو فعل ولها لا ينفذ قال ابن ابي عمير هو خوف لو اجازها بعد البيع لعقدكم
 وقت العقد قال في فتح القدير وهذا وجوب ان يصير المخير منها من يقدر
 على امضاء العقد لا بالقبول مطلقا ولا بالولي **قال المصنف** او هو عرف
 على فلا يصلح مضيا **قال الفاضل** في بحث **قوله** اراد به ما افصح عنه فاعلمه
 على الشرح **باب المخير** **قوله** والنواة خمسة دراهم اي زنة النواة
 خمسة دراهم من الذهب **قوله** اذا قال الزبيدي انما يريد على دينارين انتهى وعلى
 هذا لا معارضة اصل ولذا قال العيني في شرح السداية قال عباس لا يصح
 طم ذلك لانه قال منه ذهب ذلك يزيد على دينارين وفي الاستدكار
 اكثر اهل العلم ان وزنها خمسة دراهم وظاهر هذا انه تزويج باكثر من ثلاث
 مثاقيل من الذهب غايه قلت روي البيهقي عن حجاج عن قاص من النس
 قال قومت يعني النواة ثلاثة دراهم قلت حجاج هو ابن اوطاة
 ضعيف وقاده مدلس وقد عمن انتهى كلام العيني فلم يبق مجال طم **قوله**
 والنواة خمسة دراهم من فضة وجعلها في المعارضة حتى مضى خبرها من الفضة

خبرواهم نعم وقع في نسخة بخط ابن السكيت الكبريتة وراهم من نسخة وعليها
ثم المعارضة لكنها مخالفة لعامة النسخ **قوله** لان الفرض بمعنى التقدير **قوله** لان
فيه بحث **قوله** هذا استرارة الى ما في التلويح من ان المشهور ان الفرض حقيقة
في القطع والاحجاب ومعنى الآية قد علمنا ما اوجبت على المؤمنين في الازواج
والامانة من النفقة والكسوة والمهر بقرينة تقديره بعلى وعطف ما ملكت اجماعهم
على الازواج مع ان ثبت في حقهم ليس بمقدر في الشئ انتهى وهذا المنحصر
لما ذكره صاحب الكشف ونقله السراج الهندى ثم اجاب بان المطلوب حاصل
بتقدير كونه بمعنى الاحجاب ايضا لانه اخبر بانته معلوم له سبحانه وكل معلوم مقدر
فيكون مقدرا عند الله تعالى وهو مجمل في حقنا فبنية على الفتوة والسلام
ولو سلمنا ان المعلوم ليس بمقدر فما اوجبنا ايضا فغير معلوم ان فنقول
انتهى وفيه بحث اذ يجوز ان يكون معلوما له تعالى ونوجبنا علينا بوصف الاطلاق
وانه ان شئ اعطى كانه كافيا على ان ما من شئ الا وهو معلوم له سبحانه
ومن كل مطلق قلوا استندم نفق العلم بشئ كونه مقدر كان كل مطلق مجهولا
فالوجه في جواب سلكه صاحب التلويح انه ان تقديره بعلى لتعيين معنى الاحجاب
وقوله وما ملكت ايمانهم معناه وما فرضنا عليهم فيما ملكت ايمانهم على انه ان
هذا بمعنى الاحجاب **قوله** واما حقا فتقابل لقوله ان فساد هذه النسبة
لحق الشئ وقد فصل بينهما بقوله اما باعتبار ان العشرة اكمال فاصل بين قول
باعتبار ان العشرة ومقابلته معنى قوله واما باعتبار انها لا يقول له واما حقا
فقد استعمل كلامه على التقيد اللفظي **قوله** ليس هذا القياس سيجي لاحقا
صورة نسبية افضل من العشرة على صورة ترك النسبة في وجوب مهر المثل
مكان الفوق بينهما فانها في القياس عليهم بقرينة دون العشرة وان ثبت
ترك الصداق راسا وفي القيس قد ثبت **قوله** باحد الامرين وينبغي
ان يراد آخران احدهما وهو وجوب العدة عليها فانه لو طلقها باينا بعد
الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة وجب كمال المهر ان في بدون الخلوة
والدخول لان وجوب العدة عليها فوق الخلوة والثاني ما لو ازال كارتها
بجرح ونحوه فان لها كمال المهر كما صرحوا به كذا في البحر **قوله** ولا معتبر بانعدام النسبة
بغير لا يقال سالة نسبية افضل من العشرة على سالة ترك النسبة في وجوب مهر

مهر المثل بجامع انعدام النسبة فيها مكان الفوق بينهما فانها في القيس عليهم بقرينة
بما دون العشرة وان ثبت ترك الصداق راسا وفي القيس قد ثبت **قوله** واما الموت فلان الكناح الوفاة ابن الهم يعلم من هذه الدليل ان موتها
ايضا كذا كذا فلا انفصاف على مونة انفاها ولا خلاف في الاربعة في هذا سواء كانت
حرة او امته **قوله** اخر از من النفقة وحل التزوج بعد انقضاء العدة اما النفقة فامر
ظاهر لانها لا يمكن نفقها مع انها من موانع النكاح واما حل التزوج بعد انقضاء
العدة فليس من موانع النكاح بخبر غيره ولو قال حرة التزوج لا السهل المطلب
في جهنم وكان هذا هو السر في انفصاف العلامة ابن الهمام على النفقة مع كونه الاخر
في النهاية ايضا **قوله** لانه ثبت قال الفاضل ان اراد الى قوله فليسا على قول
وجه الثاني ان في اعناق البيع اطلاق البنية فلا يصلح مقبلا عليه ايضا **قوله**
فصل من الاقضية قال الفاضل هذا محل بحث **قوله** لعل وجهه ان فضلا يقتضي
كونه بعد الاول بالكم مما قبلها فيكون الاقضية المتقدمة في مقابلته النصيب
لعدم الوجود من القياس الواحد والامر بالعكس في العبارة ان الاقضية
تتعارض لاجل وجودها على مخالفة النص فضلا من القياس الواحد والجواب
انه مبني على ان الاقضية تتعارض فالمراد فضلا عن الاقضية المتعارضة ولا شك
ان الاقضية المتعارضة او الى عدم الوجود في مقابل النص الواحد لم
غير المعارض **قوله** المفوضة بقرينة الواو قال صاحب المغرب هي التي فوضت
بعضها الى زوجها اي زوجة نفسها بالامر ومن رواه بفتح الواو على معناه ان لها
زوجا اي زوجة بغير شتمه المهر فبقية نظير انتهى وما نظره في تقديره
صاحب القاموس وذكر ابن الهمام فيما يسأل عند قوله وبني النفقة
فصل مطلقه ان السماع بكسر الواو وجوزفتها ايضا **قوله** وفيه نظر قال الفاضل
فيه ان يجب ان يقول ان المصروف هو قوله تعالى حقا على الحسين فخفا
مصدر موكداي حقا فالمراد من جنسية تمنع من سمي المهر لدفع التعارض
ولا يتوجه ان متاعا مصدر الما في قوله ان جعل ضمير حقا ضمير عايد الى متاعا
بمنع كونه صفة ويوجب الاستيفاء ويرد عليه انه جند ضمير لم يسبق له
موجع ولا يدل عليه فالوجه ان لا يصرف عما هو المتبادر من الوصفية وان
يكون الضمير عايدا الى الموصوف والمعنى ان هذا التمنيع ثابت بقرينة ذكر

من الزوجات على من يريد الابن **قوله** ويرجى الموهوب بالمال المحسن ما تلبس في
 القيص ذكره الحارثي في راسها والمحقق الملاءة لمحقق بها كذا في الغريب وفي
 المعاج قال في الامام بندي وبارهم اما في وبارنا قلبه كثر من ذلك فخرج اوارا
 ومكعب في السبع لو اعطاه بالثوب اجبرت على القول في **قوله** والصحيح بعينه
 حاله الامام لمخالف اعتبرها وصحها ولو لم يكن قالوا وهو سبب بالحق في الملاءة
 صحيح قوله الملاءة واحدة اما ان يكون مستحبها كما للطلاق وان كانت
 مستحبة بمعنى اخر كما في قوله في عيب الغطر ولا يكبر في طين المصل عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 عن ابي حنيفة ولو كبر لانه ذكره في الجوز وسبب كذا في غيب البنية ثم اخبرنا
 مشروط بان لا يكون الفوقه قبلها **قوله** غير ان ذكرنا بالجو فوجب ايضا
 بان الاستحب مستعمل في عدم الوجوب على المعنى اللغوي ولا بد عليه في التحقير ان
 جمع بين الحقيقة والحجازية على قوله على من يتردد في سبب فيه بالانه لانه لو تكرر دبرها على منافع
 الاحسان من سبب دارة وخدمته بعبده وكجوها مدة معلومة صح النسبة لان هذه
 اسوال والمحقق لا يوافق في السبع ثم ان الغرض اليوم على جوار الاستحب في تعليم القول
 والحق فينبغي صحة تسمية الجوارم فترى كذا في الجوز ولا بد من تقوم المسمى في **قوله**
 الفضل لا يفتي عليك من نفسه ان كلامه لا يوافق المستفاد ومن ذلك ان غير تقوم
 نفسه ولا بالنسبة فليست له فانه يجوز ان يقال ان تصرفا في نسبة المسمى في
 بحسب عرف التجار ان لا يترى له لا يقوم في الزنا ولا كذلك المبيع ويجوز ان يقال ان
 انه غير يقوم في عرف التجار كما يبيع فلان فضل اخوه اولاد انه غير يقوم بنفسه في
 كما هو الذي هو غير مغيرة وفي بحث النسخي قول كان وجهه ان تقوم لا طريق سوا ذلك
 ان التخصيص موجود وهو ان نسوا قائل **قوله** تفسير لا يحب بطريق العطف
قال الفضل في شئ **قوله** برهان قوله تحريم منصوب بعطف على قوله احتياطاً
 التفسير على الاحتياط بوجوب جوه هذا وقد وجه كلام السراج به ان انه تفسير
 للاحتياط من قوله اي بالنسبة بالحقيقة على قوله اي قال المصنف ما بعده ان غير فيه
 من الاحتياط ويكمل ان يبرهانه معطوف على الاحتياط مبالغة الى جانب الحق لان قوله في
 موضع الاحتياط في معنى احتياط فيكون فيقال ان السراج او الجوف كان ذكره في الجوز
 هو ليرى عدم جوده به وهو انفساره على قوله في شئ **قال** المصنف في الجوز كمال
 في ثبت المحبة في شرفه وانما يعتبر في ذلك ان السراج في رغبته فيمن يتجافى في الجوز

الكعب الموشى بالبرود
 فاحس

لفظها في اخوة من يقوم في نفسه بوجه
 التسمية مع انه حصل يقوم في لونه بالنسبة

في موضع الاحتياط بطريق

في قوله في الجوز
 على قوله في الجوز

بهام وهو جود في الجود والظاهر اعتباره مطلقاً وادراكه على الثانية التي ذكرها المصنف
 اربعة العلم والادب وكما في الحق وان لا يكون لها ولد واعتبرت في حق العلم والادب
 ايضا بان يكون زوج هذه كزوجها في الحب والمالك في الفقه وفي الجوز
 اعتبرت راس الشرط في حق البنية لان السبب بزوج اخص من شجره والنفق في
 الفاسق وهذا كذا في حجة واما الامة في الجوز في شجره الطي وانما في رغبته فيها
 وعن الادب في شجره فمتممة ثم اعتبرت راس الشرط في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز
 فيه مجهول واما الجوز في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز
 التي يجب فيها المحاسب الوطء بشبهة فلا يكتفى المحاسب في العود بوجه
 لانه لو كان طلاقاً في الجوز لم ار حكمه اذا سادت امرين في الادب
 مع اختلاف محاسبها فينبغي التحويل على ما حكم القاضي في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز
 بمجرى مثل جليلين او رجلا وامرأتين والفظ الشصادة فان لم يوجد عدول في القول
 قول الزوج مع بيمته وفي الجوز فان فرض القاضي والزوج بعد العقد جاز لان الجوز
 مجرى مثل قوله للمرأة ان تمنع ارجلها من المصاهرة لان في الجوز في الجوز في الجوز
 المحضر من الزوج صحح اذا كان محسباً واما في فرض الموت فلا لانه يزوج لوارثه ولا
 في صحة من قبول المرأة فان ادعى الاب من نفسه فلا رجوع له الا اذا شرط الزوج
 في صل النكاح كافي الزيرة بالادب ان السراج في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز
 اذا لم يكن للصفية **قوله** يستعان بها **قال** ابن الهمام هذا انما يتا في النكاح
 الدين لا في الدين كونه لا في النكاح فلهذا بالحق والتسليم معا غير ممكن انتهى واجاب
 في الجوز بان الادب بالنسبة في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز
 بين وبين نفسه معاد في الجوز وان كان المحاسب نفسه بضع كبيع الملق بقتة **قال** المصنف
 بها في تفسيره لا يخرج بالمدونة قصور لثوبه الا خارج من بيتها ايضا او يسر ذلك
 كذا في الجوز **قوله** موصلا ولو اجل بالطلاق فهل يخل بحد الجوز ام بعد لا نفس العدة
 قولان **قوله** في قول الفضل في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز في الجوز
 الغرض على ان ران بزوجها اذا اودعها المجل وهو طاهر لادب وافتى بعضهم
 بان ذلك اذا اودعها المجل والمجل وكان ما نونا فلهذا اختلف الالف **قال** السراج
 بحسب الادب لاسن لاف يقول الفقهاء بان من غير تفصيل عليه على القضاة في ثمة
 كافي النسخ الوطء **قوله** هو الصحيح وكذا صح في السراج وصح الاسبيعي في

قوله في الجوز
 ادعى في الجوز

وذكر الورى انه شبه بالصواب واختاره في الفتح القدر كذا في الجدة قوله
يقضي بلف وخمسائه تبع فيه صاحب النهاية قال صاحب الجوهري كان غلط من
النسخ فان اهما تكل زعم دعوى صاحبه قول ولو كان الاختلاف في اصل
المسألة ليقول وجب مهر التكل فله مهره وجوبه بالظاهر ما يبلغ وليس كذلك
لا يلزم على ادعاءه على التسمية الرجل والمرأة كذا في الجدة قوله قول قول
انكر ولا يقضي شي وعندهما يقضي بمهر التكل وبه قال مالك والشافعي
وعليه الفتوى وذلك بدون مخالف خلافا لثبوت كذا في فتح القدر قوله
ولكن نيج قال ابن الهمام وما قبله او جرد وجهه في الجرحان الثاني يقضي
ان لا يسمع البينة عليه بعد موتها سقوط اصله وقد تضمن الامام على خلافه
حيث قال لا يقضي بشي حتى يثبت بالبينة اصل التسمية كما في المحط قوله اي
مع البين وكذا ما كان القول فيه فوطئ نقله صاحب الجرح عن معراج الداية
قال الامام فما لم يخط الا قال ابن الهمام والذي يجب اعتباره في ديارنا ان
جميع ما ذكر من المحط والقوز والقبول والثقة الجدية وبانها يكون القول
المراد لان المتعارف في ذلك كل ارسال هدية وانما يكون القول
قوله في الثابت الجارية وكذا ما خرج جنة بنته وتزوجها ثم ادعى انه عاربه
وقالت تمليك او قال الزوج ذلك بعد موتها قبل القول للزوج ولها
اذا العادة دفعه هبة واختاره السعدي واختاره الشافعي بالاول لا انه
بسنفا ومن جهة المحققين الاول انه كان الوقف ظاهره كما في
ديارهم وان كان مشتركا فلا بد قبل ان كان الاب من زوج
تمليكها فالقول للزوج والافلا ب كذا في فتح القدر **فصل في نكاح الكفار**
قوله الذمي والذمية يندرج فيه المجوسي والمجوسية والمراد بالذمية كل ليس
بما كان له وقيد المص بالمرء لان بقية احكام النكاح ثابتة في حقهم كالسدين
من وجوب النفقة وقوع الطلاق والعدة والتوارث بالنكاح الصحيح
كالنسب وثبوت خبر البلوغ وحرمة نكاح المحارم والمطلقة ثلاثا كما في
القبين وظاهره انه منفق عليه واما الكفارة ففي الحاشية الذميمة اذا تزوج
نفسها رجلا لم يكن لو لم يتحقق الفسخ الا انه يكون امر ظاهر بان تزوج
بنت ملكهم او غيرهم نفسها كذا سا او دبا فانهم انقصت من مهرها

من مهرها نفسها فان كانت لا ولي لها فبها ان يطلقها بالبيع الى تمام
مهر المثل او يفسخ انتمى فبأية عدم المهر في هذه المسألة انما هو لاسما او لهما
او لغيرهما او لغيرهما البنا لا يحكم به كذا في الجرح **باب نكاح الرقيق** بقوله
والرقيق المملوك اي المراد به المملوك من الآدمي والآدمي الرقيق اعم مطلقا
لان الكافر اذا اسرق وارحوب فهو رقيق لا مملوك كما في الجرح قوله لا يجوز
نكاح العبد المهر او بعد المهر او عدم النكاح فانه موقوف لا عدم الفسخ والامانة
فسخ قبل اجازة المولى ولا فرق بين ان تزوج نفسه او تزوجه غيره وفيه نكاح
النسبي فانه حرام على العبد والمذنب والمكاتب اذن المولى كذا في الجرح
قوله فهو عاهر محمول على ما اذا وطئ هو زنا شرعي لا فسخي لا يجب الحدة قوله
بيع فيه اي قره فلو لم يفسخ لم يبع مرة اخرى بخلاف دين النفقة واستار
بالبيع لانه لو مات العبد سقط المهر ولو اعنته فبعت بين نفسه وبين المولى
كما في القبة والى ان المستحق غير الزوج فلو زوج عبده منه اخلتوا بنفسين كالمهر
ثم يسقط ونسب لا يجب وهو الاصح كذا في الجرح قوله فانه اجازة عاصلة كما في
البدائع ان الاجازة ثبتت من كذا جرت رضى واذنت ودلالة بما
بدل عليها كقوله حسن وصواب او لا بأس به وسوق المهر ونسب منه اليها
وضرورة كاعتناق العبد والامانة فانه اجازة قول الله تعالى لو لم تطلقها اختز
عماله قال او فع عليها الطلاق فانه اجازة كما في فتح القدر قول الله تعالى لو لم تطلقها اختز
تملك الرجعة لم يقيد به لانه لو قال يا بنات فليس باجازه كذا في الجرح قوله ومن قال
العبد تزوج بربدانه اطلق ما لو قبه بالبيع والفاقد فانه ينفقه نفقا
ثم انه لا يملك بقوله تزوج الآدمية واحدة وتزوج امرأة واحدة ولو نوى
ثنتين صح لانه كل نكاح العبد كذا في الجرح قوله لانه لا يملك الا واحدة الى انه
لا يستحق بالوقوف اتفاقا حتى جاز له ان يجده والعقد اتفاقا كذا في الجرح قوله
حيث قال ابن الهمام لان المراد في المستقبل الخلف على الاعراف وذلك
بالبيع وفي الماضي العقد انتهى فتأمل قوله كذا في المبسوط وفي التلخيص لو نوى
الصحيح صدق وبأنه وفاء وان كان فيه تخفيف وعائنه الجانب للنفقة
كذا في الجرح قوله ومن زوج امته فنه كانت او مدبرة او ام ولد بخلاف المكاتب
فانه لا يملك استئجارها واستئجار البتة وفن العقد باطل ولو لم يسهل

وقبلة بالبنوة لان المولى اذا استوفى صدقها امر باذخها على زوجها
والبنوة اصطلاحاً ان يخلى بينها وبين الزوج ولا يستحقها التحقيق لان العبرة
لكونها في بيت الزوج ليس لا يضر الاستحرام بها قوله على جواز الغزل
اي بكرة امة او دوحى اخلاف قبيلة من كان في الفتح قوله واذا تزوج امة
فمنه كانت او تدبره او ام ولد واما المكاتبه فينبغي ان يكون الاول البهلاء الولد
لم يكن للمولى ولم اره صريحاً كذا في الجوهري والاول في الغزل البهلاء ببدلته لا يباح
بدونه وفي الثانية وقالوا في زماننا يباح لسوء الزمان انتهى ثم اذا غزل باذن
او بدونه فخطبه قبل ان يخل قبيلة قالوا ان لم يعد اليها او عاود بعد ما بال حل والا
كذا في البحر فقلنا عن المعراج ويستحب ان يكون سداً لمرأته ثم رخصنا المولى واما
عابرة من الزوج فيسب على الغزل بغير اذنها كذا في البحر واما الاستطاب فيباح
عالم بتحقيق منه شئ ثم في غير موضع انه انما يكون بعد مائة وعشرين يوماً وهذا
يقضي انهم ارادوا بالتحقيق ففتح الزوج والا فهو غلط لان التحقيق يتمحقق
بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في فتح القدير وفي الثانية من كتاب الكراهية
ولا افول ان يباح مطلقاً قوله وان تزوجت امة بغير اذن مولاهما لم
اراد القنة او المكاتبه لا المدبرة وام الولد فان فيها تفصيلاً قوله ووطئ
امته امة اراد القنة بغيره قوله وعليه فبينهما لانه القابل للانتقال بينهما المولى
هو القنة واذا دامت قنيتها الى الابن انهما مملوكة له من حين الى وقت العدة
فلو حلفت في غير ملكه وفيه واخرجها الابن ثم استردا لم ينقض العدة الا ان
يصدق له الابن كونه لا يملكها كماله او عاه اجنبي ويحق على المولى كذا في البحر
فقلنا من يحيط واذا دامت قنيتها الى الابن انهما مملوكة له فلو كانت مشركة
بينه وبين اجنبي فالحكم كذا كذا الا انه يضمن لغيره نصف عرقه ولم اره
ولو بين الاب والابن او غيره وجبت حصته الشريك الابن وغيره من الغير
وقبلة بكونه امة الابن لانه لو وطئ جارية امه او ولده او جدته فولدت
واو عاه لا يثبت نسبها الا ان يصدق ويدري عنه كذا في البحر
قوله ان يدرى له وهو من اصل الولاية فلو كان عبداً او مكاتباً او كافراً او
مجنوناً لم ينضم معونه واذا دامت عاه وحده فلو ادعاه الابن ايضا معاقبت
ودعوة الابن قوله دون المهر او دية العقر قال ابن الهمام وهو مشهور في الجمار

في الجمار اي ما يرغب في شملها جملاً فقط واما ما قبل ان يثبتها
للتزواج جاز فليس منها بل العادة ان يعطى لذكر ان يعطى لمهر لان الثاني
للبنوة بخلاف الاول العادة زيادته عليه انتهى وقد فصل صاحب البحر في باب المهر
مارده ابن الهمام عن ابن السكيت في ما ذهب اليه ابن الهمام بحث فانه مشهور
في الجاهل يختلف منه ما يعتد به امور آخر فصل المهر ان يكون مشتملاً في الجاهل ودوحى
في سائر الصفات والاحوال ودوحى في ذلك كلامه عارضه ببيان
فهو قاصر لا يفسد حكمه في زوج جارية اياه اي ولو فاسداً او يشبهه وفيه
انضم قالوا فيها اذا وطئ جارية امة انه لا فرق بين ان يدرى عنه القنة او لا
قوله وهم اهل الشرك الذين لا كتاب لهم قال القائل بل المهر من اهل الشرك
الكافر مطلقاً بطريق التغليب لعموم الاحكام المذكورة انتهى قول هذا بناء
على ما ذكره في المقاصد من ان المشرك اخفى من الكافر لان الكافر اظهر ايام
فمنافق او سبق كونه اسلام فمهرته او قال بنوعه الماله فمهرته او بستانه ولو
الى الزمان فدهري او يدين بكتاب سماوي فكل في اوقاف الصانع فمعتل
او اخفى عقاب كونه كافراً فزني بغيره لكن في بعض من خرج عاه وبث المصاحف
الى ترادف الكفر والشرك وجبته لا حاجة الى دعوى التغليب ولو قال
لما فرغ من كتاب المسلمين الاحرار والارقاء في بيان كتاب الكفار كان اظهر
قوله فان كان احد الزوجين امة او اهل بيعة امة فاختلاف روايته وذكر الزيني
في باب المهر ان ظاهر الرواية عدم التبعية قال المهر عرض القاضي عليه
الاسلام اي ولو جنيتم او لو غير متميز انظر تميزه والقبة كالقبي او مجنوناً
لم ينظر عقل بل عرض على ابويه فاتها اسلام في الكتاب لانه يبيع لغيره
قال المهر وان امة المهر فلو كانت كزوجة نكحتا احتياطاً كذا في البحر فقلنا
من الذخيرة قال المهر فان سلمت فهي امراته وكذا لو تمهوت او نصرت
كحاشي الميسر باب القسم قوله والمجنونة اي التي لا يخاف ضررها
وكذا الرقاة والحائض والنفساء والمجذومة والمظاهرة والمولى منحصراً
والحال وغيرهن سواء كذا المطلقة الرجعية ان مصدقهما ولاحق لثمة
ولم يكره واحكم المعتدة من وطئ بشبهة والمجسبة بدين لا فدية
طحا على وفائه وينبغي الوجوب في الاول وفي الثانية تزود وانقسم

سنة

لو احدى منها عند الشك فيه كذا في النهر **قوله** لم يجز لان وجوبه على الشك
 وحقوق العباد تنوجه على الضيق عند تعذر التبع وفي الفقه وقال مالك
 بدور والى الضيق به على آية وجوب كذا في البحر **قوله** والاحسان الى مال الفقير
 والظن ان اكثر من جملة مضاره الا ان برضا به **قوله** المع في البيتونه قال في النهر
 ينبغي ان يقيد بما اذا لم يكن عمله ليل كالمسرح ونحوه والاسم لها بها كالحمار
 الشافعية وهو حسن حيث علم ان الوط لا يدرى تحت القسم من بين يدي البيع
 والزيادة على مرة يجزى بينه وبين الله تعالى ولم يبين حد الزيادة وفي الفقه يجب
 احسانا بهذا عند النفقة ولو كانت واحدة روى الحسن انه لما نه كل اربع
 ليلة لوجه ومن كل اسبوع لوانه والصحيح انه يوم ان يصحبها احسانا بدونه فثبت
تنبيه ذهب مشايخنا الى عدم وجوب القسم عليه صلى الله تعالى عليه وسلم
 واشهد له عليه ابن الهمام بقوله تعالى نزع من تشاء سنن الاية وذكر ان الشك في
 في باب الفضل والوصية في المحض كتاب الطهارة في شرحه للبخاري تبعا للكرامة
 انه في حديث اسنادون رواه في ان يوم من بني ولان على وجوب عليه
 وقال الحافظ ويجزى ان يكون مطلقا في كل طيبا لم ينشئ وبهذا الاحتمال
 سقط الاستدلال وفي بحث الفضايل من الواهب انه المشهور عند الشافعية
 والاكثر من الوجوب **كتاب الرضا** **قوله** وفي كتاب له على عدة
 وجعل في احكام النكاح لان احكامه من آثار المناقضة بحد وفضل في نكاح
 في نكاح ورضع في نكاح كافي المصباح وفي القاموس رضع امره فمضرب
 رضع وجرى ورضع امره ورضع امره ورضع امره ورضع امره ورضع امره
 لصاحب البحر خلا في نقل عبارة القاموس فلا تقرب **قوله** مقتضى شخص
 المراد بالمض وصول اللبن الى جوف من فمه وانفه ولو وجرا او سوطا بل مقتضى
 كافي الى انه يشبهه للمبتدئين التبع بخلاف وصوله بالحنفية او الاقطار
 في الاذن او الاحليل او اللبنة او الآفة وبخلاف مجرود ادخال اللبنة في
 وهي لا تدرى اذ دخل اللبن في حلقه ام لا للشك كافي لولو الى **قوله**
 وهو ثدي الا ونبه ولو بكر او متبه او في دار حوب ثم اسلموا وخرجوا الى
 فخرج الرجل والبهيمة **قوله** كان كذا واحدا منها بكاملها الى قوله
 قام المنقص الى او روى عليه ابن الهمام اشكالين احدهما لزوم كون لفظ الثقلين

الثقلين مستعمل في اطلاق واحد في مدلول ثلثين وفي اربعة وعشرين
 وهو اجمع بين المقتضى والمجاز المنع والثاني ان اسماء العدد لا يجوز شيئا
 في الاخر نقص عليه كثير من المتفقين لانها بمنزلة الاعلام على مستمتها
 منف الفقه مع سوابق ثم قال فكان الاصح قولها وهو معنى الطي انتهى
قوله اشكاله الثاني بحث فيه العلامة التفارسي في مساحات الاستدلال
 من التوحيج والمحقق الحنفية في توكيد المسند اليه من حواشي المطول ثم تضمني
 على صحيح الحديث القدسي من انه اذا كان ابو حنيفة مخالفا لصاحبه كان العبرة
 لقوة الدليل **قوله** ينقطع الانبات باللبن **قوله** على هذا طبقته
 الثالث رعين فيه اشكال الفقيه الانبات باللبن لا يتصور انقطاعه ابدا لما انه
 من اجزاء الغذاء فيحصل في المعدة وتصرف الهضم فيه فيكون منه الرزق
 الحيواني الذي يكون بدلا عما يتحلل ويحصل الانبات والنقوية البنية ولا
 نرمي كثير من الاعراب بقصوره على التغذي به المدة الطويلة لا يقال انه
 بعد الفطام لا يقتصر عليه في التغذي عادة لانا نقول مشاركة غيره في التغذية
 انما يقتضي حصول الانبات لكل منها وحصول الانبات بغيره لا ينافي حصوله
 به فان الرضيع في الغالب لا يقتصر على تغذيه على اللبن بل يطعمونه
 شيئا آخر كالحنفية ونحوها **قوله** جاز ان يتعلق الم وجوده الشك فيه جازية **قوله**
 اخت ابنة ايضا قال لا وكي ان يكون الاخت رضاعا فقط بانه كان له ابن
 من اللبن ولهذا لا ينسب له اخت من الرضاة والثانية ان يكون الابن رضاعا
 فقط ولا اخت من اللبن والثالثة انه يكون رضاعا وقد اوصى صاحب البحر
 المسائل المشتملة الى احدي وثمانين وقال الزبيري قال صاحب الفقيه هذا
 تخصيص للمهر ببدل عقل وهو سهو فان المهر بوجوب عموم **قوله** لاجل الرضاة حيث وجد له
 لاجل النسب وحرمة ام اخته من النسب لاجل انهما ام اخته من كونهما ام او مولا
 ابية الا ترى انها تخم عليه انه لم يكن له اخ وكذا اخت ابنة من النسب انما حرمت
 عليه لاجل انها بنته او بنت امراته بدليل حرمتهما عليه ان لم يكن ابن بنته
 بوجوب المهر في الرضاة ايضا حتى لا يجوز له ان يتزوج بامته ولا بمولودة ابية
 ولا بنيت امراته كذا كانت من الرضاة فبطل دعوى التخصيص انتهى ونفصل
 ابن الهمام واقره هذا وقد قال القائل ان لا بالثقل ان يجب المعنى والآفة

لاجل الرضاة حيث وجد له

بجانب الصنعة خال من الائم انتهى **واول** لا يخفى ان الاعراب تابع للمعنى
فلا يتصور ان يتعلق بالاخت او بهما معنى وهو حال الائم فقط بل متى كان
حال الائم فقط كان يتعلق بالمعنى ايضا بهما فقط فلا بد من توحيد الكلام
فمنقول كقولهم يكون حال من المضاف اليه على راي من جوزه منه مطلقا وهو
الفارسي وان يكون حالا منهما يتقدر على ما هو الصحيح من جواز اختلاف
العامل في الحال وصاحبها على اختياره بحسب الائم وصاحب المعنى وانما قدرنا
العامل للبناء بزم نوارده على ما بين على معول واحد والعامل في احد الصاحبين
وهو المضاف للفعل والاخر هو المضاف اليه والمضاف اليه المضاف
او الاضافه وحرف يجوز ان يكون قوله من الرضا عنه استنباطا بتقدير
عامل اي معنى الامور والاخره من الرضا عنه ويجوز ان يكون على تقدير التقين
بالاخت ان يكون صفة لها بتقدير لتعلق معرفة اي اخيه الكائن في الرضا عنه
ويجوز ان يكون تمييزا لظهوره من على راي الكوفيين في جوزه كونه معرفة
قوله ولا لايه هذا في المحيط وذكر السبب في اختياره البوري وصاحب
السبب ان ابن الرضا ليس كالحال في لو ولدت من الرضا وارضعت به
صبيته يجوز لاصول الرضا وفروعه التزوج بها ولا تثبت الحركة الائم جانب الائم
وهذا هو الائم وجه كذا في البحر فقل عن فتح القدير **قال المصنف** ويجوز ان يرفع الرجل
باجت اخيه من الرضا عن بيع انصاه بكل من المضاف والمضاف اليه وبهما
كقوله في مثل الاول ان يكون لاي من النسب وهذا الاخير رضاء عنه
والثاني ان يكون له اخ من الرضا عنه اخت سببه والثالث ظاهر **قال المصنف**
واذا اختلط اللبن بالطعام لم يدخل في الطعام الجبر وفيد بالاختلاط لانه
ليس المرأة اذا اجتمع اطعم الضبي تعلق به النجوم كذا في جوهرة وفي السبب
ولو جعل اللبن مخبضا او رابا او شبرا او جينا او افطا او مصليا فاوله
الضبي لا تثبت به حركة لان اسم الرضا عن لا يقع عليه كذا لا تثبت اللحم ولا الكبر العظم
ولا يكتفي به الضبي في الاخت **قال المصنف** وقال محمد بن زعفران النجاشي بهما قال ابن
وكان ميل المصنف الى قول محمد بن آخوذ ليدفاه الظاهر ان مناهر كلامه في
المنافرة كان الفاعل لآخره اصله السكوت ظاهر في الانقطاع ورجع بعض
المشايخ قول محمد بن بعض وهو ظاهر انتهى وفي الغاية وهو ظاهر واحوط في شرح

ولا يشترط العظم

مطابقا لغيره صاحب الهداية الدليل
دليل ترجيح

وفي شرح الجمع قبل انه الاصح وفي جوهرة واذا انبوا بتعلق بهما جميعا اجماعا لعدم
الاولوية كذا في البحر **قول المصنف** واذا انزل البكر ليس بشرط بان يكون بلغت
نفسه سبب في كونه الائم بتعلق النجوم كذا في البحر موزة الى الجوهرة قوله لان الموت
لم يجره الموت وهو ظاهر عندنا حيث لا الموت لا يجره وبما وانما لا يجره
لنفسه وقائه في لا تمنع من جوزه كالموت انما يجره او جوزه صبي فانه ثبت
قوله ذكر في تاج المصنف الى قوله فعل هذا يجوز لما قال ابن المصنف هذا فقط لان
ما في النجاشي لا يبعد عنه انه الى المفعول الصحيح كالضبي في عبارة السبب انما الى
المعنى وهي الائم الاختلاف والكلام في بيانه للمفعول الذي هو الضبي ومعلوم ان
كل فاعل يجوز بانه للمفعول النسب الى الجوز والظرف كالسبب في الدار ومعه
ولا يزم من جواره باعتبار الائم والظرف جواره بالنسبة الى الصحيح بل اذا كان منقذا
اليه بنفسه انتهى قوله ويجوز ان يكون اسقط حقا قال الفاضل في بحثه والاسوة
لا يسقط حقا ويجوز ان يقال الضم في قوله جهتها وجهها راجع الى المرأة الكبيرة دون
الصغيرة او لا فعل منها ثم عايناه فليست في قول كان وجه البحث انه الذي
تقدم في التعليل هو ان القوة لم تكن من قبلها لاما ذكر من ان كمالا وقعت القوة الى
واذا كان ذكر اصوب اي على رجوع الضمير الى الصغيرة فلان الواقع ان حقا
لم يسقط واما الثالث فيحمل ان يكون اشارته الى ان لا ترضى انما هو على تيسيل
عدم سقوط حق الصغيرة لا على تيسيل سقوط حق الكبيرة فلما وقع الكلام اذ ارجع
الضمير الى الكبيرة وبما قوله قد قلنا براد انه مفعول بطريق المضموم لفظه
لم يكن من قبلها فاندفع البحث والامر بالفعل فعل مقبلة عايناه قوله والاسوة
ويجوز ان يكون اجماعا الى ان الكلمة الماخوذة في جواب اعني قوله اذا لم يقف
احد لا وجب حود الاشكال في رد النقض فان في ما نحن فيه قد طعنوا في اوجها
من غلبة النكاح فوجب السقوط قوله ثم لما ثبت الموضع بقاء الملك لم
قال الفاضل في تامل قول لعل وجه التامل انه الرد لا يتوقف على رد الملك
وبقاء الملك لا يمنع جواز الرد بل جواره يتوقف على بقاء الملك فاستثنى النجاشي
كتاب الطلاق قوله طبعه التقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم بحيث
يجوز له المناخو ولا يكون مكنه قوله في اللغة عبارة الى يقال طلق الرجل
يطلق فله طلاقا كسم شيئا وسلا ما هو مطلق فانه كثر منه فطابق

ومطلقا وطلقت المرأة نطقا من باب صل وفي لغة من باب قرب محاكما
 في ديوان الادب اكثر بالانفصال في طالق قال المازهرى كلامه بقوله بدون
 وقال ابن المازهرى متى كان النكاح مما تنفرد به الاثني لم يندخل الماء كطالق وطلق
 وحائض ورفق ابن فارس فقال امرأة طالق طلقها زوجها وطالفة عند لان الصفة
 غير واقعة وجوز المازهرى الوجوب بدون فرق فالطلاق يجوز ان يكون اسم مصدر
 للمزيد ومصدر المجرى وقد استعمل في النكاح بالانفصال وفي غير الافعال فكان الماويل
 صريح والثاني كناية فلم ينفذ في النية في طلقك وانت مطلقة بالثبوت
 وتوقف التحقير على المصحح فالحسن ان يطلق الرجل امرأته نطقا واحدة في طهر
 لم يحكمها فيه بالواحدة لان الزيادة ككلمة بدمي وتنفيها ليس من الماد بالواحدة
 الرجعية لان البناء بدمي ولا بد ان لا يطلق في الحيض الذي قبل ذلك الطهر ايضا
قوله قال مسلم لان المدة التي يقع بها المهر وسكون الام وبعدها او في آخرها
 نون نسبة الى عمل الملاءمة في طهرات تحققة بعد القادر وهي من النسب الشاذة
 كصنعاني ومهرني والقياس حلوا وهي لان قياس المهر بعد الالف
 اذا كانت لثنتان ثقتان قلب او المجرى **قوله** لم يدخل بها انت طالق
 ثلثا لثنتان قيد بالمدخل محال لانه لو قال لغيره كانت وقعت للمحال واحدة لو كانت
 حائضا ثم لا يقع عليها قبل التزوج شي ولا تجل البين فان تزوجها وقعت الثانية
 فان تزوجها ايضا وقعت لثنتان **قوله** ثلثا وكذا لو قال ثنتين وضع عنه
 كل طهر واحدة كافي البديع وقيد بالام لانه لو صرح بالافاق استلزم ثلثا
 جملة ومراوده الام وما كان بمعناه كانت طالق في السنة او على السنة او في السنة
 او طالق في سنة وكلفظ السنة ما بمعناه طلاق العدل وطلاق القاعد لا وطلاق
 العدة او للعدة او طلاق الدين او الاسلام واحسن الطلاق او اجله او طلاق
 او طلاق الوان او الكتب وقيد بالسنة لانه لو قال للبدنة ونوى النكاح
 للمحال وقعت وكذا الواحدة في الحيض والظلم الذي فيه جماع وان لم يكن له نية
 فان كان في طهر في جماع او في حيض او نفاس وقعت واحدة فربما عنه
 وان كان في طهر لا جماع فيه لا يقع للمحال حتى يتبين ويجب معها في ذلك الطهر كذا
 في المعراج هذا كله من المجرى **قوله** فاذا صح الوضع صح الا بقاء قال الفاضل في بحث
 اقول لعل وجهه انه المتعارف انما هو بين ذات الوضع وذات الا بقاء لا بين

مطلق
 مطلقا

لا بين او صافها من الصحة او غيرها **فصل** قوله كل زوج الا بشئ ينزل
 ومع شرط اختيار في البين والكفر والمخل والمخل والمخل والمخل والمخل والمخل والمخل
قوله ولو نزل على الله تعالى عليه سلم كل طلاق جاز لم يثبت قال ابن العز
 الا الى الاستدلال بقوله صلى الله تعالى عليه سلم رفع العلم من ثلاث غير النكاح
 حتى ينفذ من الصبي حتى يكبر ومن المجنون حتى يعقل او يفتق او يفتق او يفتق او يفتق
 وابوداود والترمذي وابوخاتم بالفاظ مختلفة فان الحديث الذي ذكره المصنف
 لا ذكر له في كتب الحديث وانما خرج الترمذي عن ابن مبرزة كل طلاق جاز الا
 المعنوية المغلوب على عقله وضعفه يعطى بن عجلان ولو ثبت كان حجة عليه
 في التام لانه راجع في عموم كل قوله النفوذ في المجرى والاولى ان يراه العبد في كل
 طلاق القسوة في فانه صحيح غير نافذ **قوله** اما المجنون المراه به تحت الفعل فيدخل
 المعنوية وحسن ما قبل فيه انه القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد الذي لا يدركه
 لا يضر ولا يثبت بخلاف المجنون وكذا يدخل المبرم والمغني عليه والمدبر
 ومزور المجنون فادعت عليه طلاقا اس فقال اصابعي المبرم ولا يضر
 ذلك الا بقوله كان القول له كافي للمجرى فاعلم انما نية **قوله** قصد ابقاء الطلاق
قال الفاضل اي قصد التكلم بما هو موضوع لا بقاء الطلاق كذا قبل فيه بحث
 انتهى **قوله** او وجهه انه لا يقع لثنتان في كونه فاقصد التكلم بصيغة الطلاق
 لكنه يمنع قصده الا بقاء سنة الا انه انما قصد احوال الكلام على لسانه
 مختصا عما اكره به وهو معذور بخلاف المازل مع ان قوله عرف الشرين
 واختار اهو منها بدل عليه او يجرى التكلم لانه فيه وقد اوضح عنه ابن العز
 قال في قوله قصد ابقاء الطلاق الموقوف ان المكره وان قصد التكلم
 بالطلاق من اضطرار فانه لا يقصد ابقائه وكذا في قوله اعتبارا بالطلاق لانه
 عرف الشرين الموقوف ايضا فان المكره يلحق في اختياره التكلم بالطلاق فنص
 بفارق به الطابع فلا يصح فيه فبسم عليه وفيما على المكره على الكفر او في
 واظهر مع ان قصد الطلاق قد اضر في من بينهما في الغيبة كتب لثنتان
 طالق وقال لثنتان فراه فراه لا يقع عالم بقصد خطابه به وفيها ايضا في
 افرأه الدعا انت طالق يأتين فراه لا يقع ان كان معروفا بالجلس وكذا
 لو نطقه الطلاق بالعربية فطلقها وهو لا يعلم ومنها ما لو اخذ زوجة الطلاق

فقال غيره اخبار منها بذلك انما طالق ولم ار هذا الفروع في كتب الاصحاب بل
 في كتب غيرهم ما ينبغي ان يكون فيه خلاف والاصل ان الاكراه على الطلاق كالاكراه
 على الكفر فكما يوجب احواء كماله الكفر يوجب في ان يورث الطلاق ويرفع حكمه فان باب
 الاقوال يفارق باب الافعال قوله وطلاق السكران فهو من هنا يذهب
 اليه حنفية وهو من لا يوفى الرعي المرأة ولا السما من الارض فان كان له
 من العقل ما يقوم به التكليف فهو كالصالح قوله واقع والتفريق بالنية كما في بعض
 نسخ القدوري ليس من باب الاصحاب وقد شمل لفظ السكران بعمومه المكسرة
 والمضطربة في شربه وبه جزم في المماثلة وصحح الشنقي وصحح فاضل الاندلس
 معونه الى الحققة عدم الوقوع في الفسخ انه لا محسن في المحيط اذ حسن وشمل ايضا
 من سكر من الخمر من الجبوب والعسل على قول محمد وبه يفتي كما في الفتح وقال ابو يوسف
 لا يقع وهو قاضى فان وافق على وقوع طلاق من غاب عقله بالخشيش فتوى
 اهل المذاهب ان الشبهة وحنفية الفتوى انهم يحرمونه وكذا شمل من غاب عقله
 بالاقبوت او البسج اللندوي وشمل ايضا ما اذا كان السكران وكسلا على الصحيح
 كما في الشبهة الظاهرة وطلاق الحائض وقيل في البراءة بين ان يكون التوكيل بطلاق
 بلا مال فيقع مطلقا وان يكون بمال التوكيل في الفسخ والايضا في السكر فلا يقع
 او كان في السكر فيقع انتهى وفي البحر وهو تفصيل حسن هذا وفي الغيبة ما يدل
 على الفرق بين المعلق والمخرج حيث قال سكران فرع الباب فلم يقع له فقال انهم
 تفصي الباب بالسبلة فانت طالق ولم يكن في الدار احد فمضت السبلة ولم يقع لا ظن
 انتهى قوله من سباح كالسبح لم اى اذا كان لندوي كما قال المصنف وطلاق الاخر
 واقع بالاشارة اى المفردة بنصوب منه سواء قدر على الكفاية او لا وقال
 بعض مشايخنا وبطلان الشبهة ان كان بحسبها لا يقع بالاشارة وهو ممكن
 كذا في فتح القدير وقيد صاحب البنابيع الاخرس يكونه ذلك كذا في او طهر عليه
 ودام الى الموت وعلية الفتوى ولو كتب غير الاخرس كن تبه مسنية وقع فانه كما
 على وجه الرسم لا يحتاج الى النية ولا يصدق قضاء انه منى بخرجه لفظا والرسم
 ان يكتب بسم الله الرحمن الرحيم ما بعد او وصل اليك كن بغير طالق
باب ايقاع الطلاق في قوله فالصريح هو ما لا يستمر المراه حقيقته كان
 او مجازا فالحقيقة التي لم تنجز والمجاز الغالب مخرج والكنية ما استمر المراه حقيقته

وقوله ما ذكر ان العز انما يوجب
 سبب في باب ايقاع الطلاق
 انما ذكره لوقال اروت الطلاق
 عز القوامين والعقيد تطلق
 لا قضاء ولا دابة

المرجع في كتابه في المراه
 او طهر عليه

حقيقة مجزئة كانت او مجازا غير غالب كما يستفاد من التوضيح قوله
 انت طالق الاولى كانت طالق لتفريق عدم الانحصار في الثلاث فانه
 سيدكر منه المصدر كانت الطلاق ومنه ما في النية ثبت طلاقا في وقت
 طلاقا في وقت واقعت عليك الطلاق وخذي طلاقا في وقت ووجبت لك
 طلاقا في وقت لو قال اروت طلاقا في وقت لا يقع انتهى ومنه او طهر عليك طلاقا في وقت
 ووجبت طلاقا في وقت على الاصح واعطيت طلاقا في وقت صار الامر به كذا في العبرة
 ومنه انت طالق من غاب عنه على خلاف فيه الى غير ذلك مما هو مسطور في كتب
 الفتاوى ويقع بالتبعية وكذا الوكيل له طلقها فقال ان عم آو بل ي بالفتوى
 ولم ينكح به اطلقه في النية ولم يشترط النية واشترطها في البتة ومنه لا يقع
 المصحف في حق من طلق في طلاق وطلاقا في وقت وطلاقا في وقت فيقع قضاء ولا يصح
 اذا استشهد على ذلك قبل التكلم بان قال امراني طلبت مني الطلاق وانا
 لا اطلق فاقول هذا ولا في بين العالم والمجاهل وعلية الفتوى قوله يقع بمجا
 طلاقا في وقت قال ابن الهمام بقيد بما اذا لم يوض عارض سنية قال او ذكر وصف
 وقد يقال الصريح هو المقصر عليه من ذلك فلا حاجة الى القيد قوله وهو بشر
 بنسبه بعل الا هذا بناء على ما تقرر في الاصول من ان المشتق انما يكون حقيقته خالرا
 قيام مانحة الاشتقاق بالموصوف فاذا سمي بعل افاذ قيام الزوجية له في الاصل
 الحقيقة هذا وقد قال ابن الهمام في توفير هذا المحل ذكر للصريح حكيم كونه لقب الرجعة
 واستدل عليه بالنص وهو قوله تعالى ويحلون احنا برهمن بعد صريح طلاقه
 المفاد بقوله والمطلقات غير يقين فعلم ان الصريح يستغني عن الاجتماع على التمسك
 بالبول في الآية المطلقة صرحا حقيقته كان او مجازا غير متوقف على اثبات
 كون المطلق رجعا بعل حقيقته انتهى قوله في بحث من وجهين احدهما انه الرجعة
 عبارة عن استعادة الملك المقام ومنع السبب من تافير زواله والنبذ منه الزوال
 انما هو اعادة الشيء الى ما كان عليه بعد مفارقتها فجاز ان يراد بالردة الاعادة
 بعد جديد ولا يصرف النص عن هذا النية والاشتباه كون المطلق الرجعي
 بعل حقيقته المستند لقيام النكاح فكان متوقفا على اثبات المذكور وان
 انه كون لفظ المطلقات في الآية يفيد كونه مزمعا ممنوع فان لفظ المطلقة
 ينظم المطلقة مطلقا انتظاما حقيقيا ضرورة ان المطلقة بالكنية مطلقا حقيقته

ع

فانه من جملة اقسام اللفظ
المتعلقات

ولذا استدلل على ان المراد بالبول المطلقون مع جملة بالاجماع وقد تجاب
عن هذا بما يثبت مفاد المطلقات بواسطة الاجماع على ان المراد بالبول
المطلقون مع جملة الاستدلال ان يكون مطلقا منهم مطلقا الصريح والنجي
ما فيه ومن الثاني بانه اثبت للزوج حق الرد بل احبته وهو واجب ان يكون له
ذلك رضى المرأة او اثبت فلا يجوز ان يراد بالرد الاعادة بعقد جديد
وتعين ارادة الاستدلال المذكورة قوله لاسبغ المرأة ان تصدقه فانها كالفاني
فاذا سمعته او اخبره بعد لا يحل لها تمكينه وفي البرية انها ترفع الامر الى القاضي
فانه لم يكن لها بينة حلفه فان حلفه فلا تم عليه انتهى وهل لها ان تصدق اذا اراد
جماعها بعد علمها بالبينونة فيه قولان والضوى انما ليس لها حق في القول
بقوله تصدق بالبدل وان غلبت بالسلام وجب العصاص كذا ليس لها حق
نفسها كذا في شرح المنظومة لابن الشيخ قوله وهذا اذا لم يصح بذكره اى بذكر
العمل اما اذا صرح به موصولا فضع قضاء كفا في البرية وفيها وبهذا يدل على ان
لو قال على الطلاق من ذراعي لا افعل كذا تضع قضاء بل اولى وان صح بلفظ الو
او الضيد لم يقع اتصال لا قضاء ولا ديانة وهذا اذا لم يكون بالعدة اما اذا قرن
به فلا يصح في قضاء كفا في الخط قوله فليج فيه واجاب ابن الهائم بصانته صريح
في طالق ويحتمل ان يراد على حذف مضاف اى ذات طلاق وعلى هذا التقدير
يعبر ارادة الثلاث او يراد انما عين الطلاق اذ جاء ويقع مؤيد ايضا ارادة الثلاث
وعليه قول الخليل فانما هي اقبال او اقبال لا على ان المراد مضى مدبرة كسلا
فثبت المبالغة قوله طالق وطالق الاول ترك الواو فالله ابن الهائم وتنف
الفصل وجهه في البرية لبيان الكلام ما يدل على الواو انتهى وجوابه انه
من نقد والخير وقد جرد فيه العطف وتركه على القول بنقد المبتدأ فالعطف
هذا وقال ابن الهائم وقد منع المسألة فحالا سلام لان طالق لغت طلاقا
مصدرة فلا يقع الا واحدة وكذا في انت طالق الطلاق وتؤيده ان طلاقا
لضد ولا يدفعه الا اهداره لزوم صحة الاعراب في الابعاع من العالم والمجمل
انتهى وقد يندفع اعتراض آخر بان منسوب لا يصح ان يكون خبر مبتدأ محذوف
وليس من كلام العرب وهو مجرد واحدة لا جملت ان قوله عن انه الزوج على الزوج
قال ابن القزلباشي في المحرر اصل قوله من باب ذكره فيجوز واراؤه الكل

فانه
من جملة

لم يظهر وجهه والذي يظهر انه من باب الاضافة لا في ملابسة والتجوز في
الضاف الى المتعلقين على معنى ان كل واحدة منها نصف المتعلقين
ارادة الكل اضافة الى الكل لانه افعال الفاعل لا يفعل كونه من انما اضافة
جاء الشيء الى ان يكتفى بجزئية النصف قوله وقال زفرى في الاول هو ما
اذا انوى الضرب الحاسب كذا يستفاد من الجرد الى ما ذهب اليه زفرى في حين
بن زباد وقال ابن الهائم وهو قول مالك الشافعي في وجهه اذا لم يعرف الحاسب
لكنه قصد موجب عند الحاسب فهو كانه من يعرف الحاسب قصد موجب عنده
وقع ثنتان وجه واحد به قال احمد قوله في تكملة الاجزاء قال ابن الهائم ينبغي
ان هذا لا معنى له بعد قولنا انه عرف الحاسب في التركيب اللفظي كون احد
العدد من مضاف بقدر الآخر فان العرف لا يمنع والوضع انه تكلم به فمهم واراؤه
فصار كانه تكلم بلفظ اخرى فارسية او غيرها وهو يريد ان انتهى وكذا رجع في الخبر
قوله زفرى وبهذا في غاية البين قوله وفيه ما فيه قال بعض الفضلاء اى ما ثبت
في المذكور من الملل والضعف حاصل فيه اى فيما ذكره من ان انتهى قول لم يميز
من المذكورين فانه كان المراد باحد هما المراد بالآخر كان عليه البيان
ولم يبين وان كان المراد بهما واحدا فالمنفى ما ثبت في هذا المذكور ثبت
في هذا المذكور ولا طائل من تحته فالوجه ان يقال انه هذا الموصول الموصول
التي اجهت صلحتها تفهيم او امنى نالها طلب او لظهوره واستغناء
عن البيان كانه قبل وفيه امر ما مثال الابهام للتعقيل ففهم من الابهام
فاوحى الى عبده ما اوحى وكان الشارح اشار به الى انه كلام هذا الزوج لا يرفع
عن سببه طلاق زوج آخر قوله وهو نظير قوله ان لم آت البصرة اى ضم
وقوع الطلاق بموتها قبل ان يات البصرة قوله وقد تحقق الزوج عن ايقاعه لانه
لا يعقبه الوقوع بناء على ان الباقي من جبايتها بمقدار النطق بانست طالق
وانه الوقوع بعقب ذلك فبصاوف الوقوع حالة الموت او لانها
اذا اشرفت على موت فقد بقي من جبايتها ما لا يسع النكاح تمام است
طالق بان است طامشا وهذا القدر من الزمان صالح لوقوع المعلق فوجه
الشرط المحل باق فضع قوله بين الطرفين الشرط وحاصله انه الامام
بنى مذهبه على ان اذا خرج من الطرفين فنكون حوا بمجرى الشرط وهو قول

مدبره راجع في شرح
تحقيق من كلامه

بعض النجاة قوله قل نطلق بالشك والاحتمال مقيد بما اذا لم يكن فيه كفاية
فان نوى معنى من معنى صدق اتفاقا فضا وديانة وان نوى معنى آخر يفتقر الى بطلان
وبانه فقط لانها عند ما ظهرت في الظرفية وكذا مقيد بعدم دلالة العود افسح عنه
صاحب المنهج في نسخ هذه النسخ قوله ما يقع فيه ضرب المدة اي وبيان ان يكون
النسخ بغير العلم النكاح فمحمّد مع انه يندرج في ما يطول كذا في شرح الوفاية قوله انما النسخ
فليبين ان اي من اطلوع الشمس الى غروبها قوله واما اليوم فانه ينسخ من بين
النسخ ان يرد طلوع النسخ قوله ومطلق الوقت هذا اذا كان متكررا فان عرف
بطلان العقد المختص في قلبه من النسخ كذا في الجوه قوله وقعت الفرقة لا يمكن ان يقع
اثر النكاح بالكلية فانه لو طلقا تسنين ثم ملكها لا تخل له الا بعد زوج آخر واطلق
الملك فانه صرف الى الكمال وهو لا يفسد بخلاف ملك الوكيل على اضعاف القبولين
وكما لو زوج انه ثم زوج حرة على رقبته ملك الامة فاجازة لا فانه يجوز وتغير الامة
ملك الامة ولا ينسخ النكاح وان كان الملك ينتقل الى الزوج او لا واراد النسخ
حقيقته للحق الملك لانه المكاتب واشترى زوجة لم ينسخ لصام الرق فيه
كذا في الجوه قوله ببيان ان ملك النكاح اثبات الملك على المرأة اي الملك
الناشئ بالنكاح اي بالعقد من اضافة السبب الى السبب بضمين اثبات الملك
على المرأة في الكلام مسحة ثم لا يخفى ان البيان لا يوافق المبين فانه البحث عنه
انما يشتمل على اثبات الملك على الامة والموافق بديل حجة بالادوية ليندرج
المبين في البيان وقد يجاب بان الامة بالقبول في غير سيرة حرة او بانه المرواة
بضمين اثبات الملك على المرأة غالب على خلاف القياس فكان ضروريا
والكل الثابت به ضعيفا وانه كان على انه وقال الفصل ولتقابل ان يقول
ثبوت ملك المهرين على الادوية وعلى خلاف القياس ايضا فانه خلق ما كفا
فالكبرى ممنوعة انتهى قوله يرد بالكبرى قوله وما هو كذلك فهو ضروري
اي كل ملك على خلاف القياس فهو ضروري وسند المنع في ملك المهرين
على الادوية على خلاف القياس وليس ضروري ثم قال ولحق ان مراد المهر ما ذكره
فلما قلنا ان كان مراده ان منقضة البضع لما كانت عرضا معدوما حال العقد
منجذرا في المستقبل لم يكن محل التملك بالعقد كسائر المنافع في باب الاجارة
فكان ملكا ضروريا ثم قال ولو قال على خلاف القياس لما جاز النسخ كان سالما

اقول اي من ورود المنع بملك المهرين لانه ليس بحاجة الى مس من كون الكفو
قوله فقام مقامه بغيره قال الفصل الاول في احكام النكاح كانه وجه الادوية
انه يندفع خبثه ما يقال ان ليس محل النكاح هو ملك المهر وجه الادوية لانها
استند غير تنزل البعض منه لانه الكل هو ما للفروج قوله في طريق الاستعارة
لا يخفى انه مجاز مرسل لكنه على مصطلح الاصوليين فانهم يطلقون الاستعارة على
كل مجاز ثم يجمل ان يكون اسم مصدر كالنفس والكلام لا غنى عن التكليم بهذا
وجه منقول وليس اطلاق وجه الاستعارة خلافا لما يفهم من كلام ابن العام
قوله فعدية ذابته المتأخر من ذابته انما يكون المتقدم من ذابته فانه كمنه من ذابته
على حكمة المنفاج وبسبب مقدماته ومقدماته بالعدية وهذا على القول بان العقد
مقارنة للمعول في الزمان شرعية كانت او عينية وقرئ بعض المنسج فقام
بالمقارنة في العينية والناظر في الشرعية هذا وقد ذهب بعضهم في توجيه المسألة
انه صبا غير طريق المع فحال الوجه من الطلاق بالاعتاق فيكون مفقودا بعق
وهو عند الرق ووجود احد الضدين مستلزم زوال الآخر ولا ينبغي زواله على وجود الآخر
اذ لا يقال وجبات كون فرائض الولاية لاستلزام اجتماع الضدين بل وجود احدهما
يقترن بزوال الآخر فثبت زوال الرق مع العتق فينبغي الطلاق بطلان حال وجود العتق
وهو حال زوال الرق فلا موجب للطلاق حرة فبطلت وهذا مبني على عدم خروج مع
عن المقارنة قوله ولما اب عن الاول الى ملك صاحب الكفاية في المهر
مسكا آخر وهو المهر على الاضمار اي مع عتقك بعتاق مولاك اياك ومثله
كثير في كلام العرب قوله وقد ذكر المهر لادوية في نسخ القدر بان الوقع في شرط
لا يتوقف على معنى قدر التكليم من الزمان بل ينزل في اول ان يفتقر لانه نزول حكم
انتهى وقد ذكر المهر في نوحيات آخر اشار اليها والرواية في نسخ القدر
فصل في تشبيه الطلاق ووصفه قوله يشبه بالابهام في المصباح انما
مؤنثة وكذا اسما شاعرا في كلام ابن فارس ما يدل على انه كبر الاصابع وقال الصفا
تذكر وتونس والغالب التامين وفي الاصباح عشرة لغات ثبتت المهر
من مثبت الباء والعشر اصبع كعصفور قال المصنف والاشارة تقع بالمشورة الى قوله
وكذا اذا نوى الاشارة بالكلف الاشارة بالكلف انه تقع الاصابع كلها مشورة
وهذا هو المعتمد وهناك اقوال اخر احد ما لجعل ظهر الكلف الجاهد الاصابع المشورة

الى نفسه ونوى الاستدراك بالضمونة وبين فضاء التي لو كان باطل الكف
 الى السماء فالجواب في النشر وان كان الى الارض فالجواب في الضمان كذا كان
 نشر عن ضم فاعلمه للنشر وفي ذلك لا يعبى العادة كذا في المواجه ذكره
 صاحب البحر قال المصنف ثم الاصل عندنا جنيته الى قوله ولم يذكر قال المصنف
 اخول قال الامام الترمذي ان الشيء قد يشبه بغيره لفظا وقد يشبه بغيره لفظا
 مكرهه عادة والباين مكرهه فيكون عبارة عن البابين انتهى قوله ان الشكل
 لا يتبع اذ لم يختلف مقدمته في الكيف انتهى اخول سبانه كونه قياسا في الشكل
 الثاني ان قال الكلام بهذا الطلاق المشبه بالمعارة مكرهه او المغير مكرهه
 فكذا مشبهه في المعارة والباين مكرهه فالطلاق المشبه بالبين
فصل في الطلاق قبل الدخول قال المصنف ولو قال انت طالق واحدة
 قبلها واحدة يقع ثنتان ومثله انت طالق اليوم وامس كذا في المحيط فصل
 صاحب البحر **الكتاب الثاني** الكناية كذا ذكره في المصنف ان يغير من شيء معين
 لفظا كان او معنى بلفظ غير صحيح في الدلالة عليه كذا في المصنف او لثمة المعبر
 او لا اختصارا كالضمان او النوع مضاهية كناية الراد انتهى وعندنا ان البينة
 لفظا لا بد به لازم معناه مع جوار اذ رادته وعندنا الاصوليين كان في بنية
 يستلزم اذ ممة مضيقه كان او مجازا فاندرج فيه الحقيقة المبهمة التي تليها
 وكذا المجاز الذي ليس في البنية كذا اندرج فيه المشكل والمجمل وعندنا الفقهاء ما تم
 الطلاق في غيره قوله لا بانية فلو قال لم اتوا او دعت الطلاق حلفته في منزله
 وان ابي رفته الى القاضي فانه يكل في بنية وان لم يدع حلفه فانه يكل كذا في
 في البحر من الجنبى تنبيه في المواجه والاصل الذي عليه الفتوى في الطلاق القاسية
 انه ان كان فيه لفظ لا يستعمل الا في الطلاق فصرح بانه لا بانية او اضيف الى المرأة
 مثل زن راكروم في عرف اصحابنا والوافي به شتم لانه الصريح لا يخلو
 باختلاف اللغات وما كان في الغارسية يستعمل في الطلاق وغيره فهو كناية
 الغارسية في حكم كناية الوتية في جميع الاحكام **قال المصنف** ان الاحوال
 ثلاثة في الفقه او اعلم ان حقيقة المنقذ في الاحوال الى قسمين حالة الرضى
 وحالة الغضب فاحالة المذكرة فيصنف مع كل منهما بل لا يتصور سواها الطلاق
 الا في احدى الى اثنين لا يخصه ضدان لا واسطة بينهما ثم حرر التطوير فراجع

يشترط صاير ويكت
 ويحذر ما كرون

فراجع **باب** نفوذ الطلاق في حال المصنف واذا قال لا اراكم اخذت مني فبند
 باقتضاه على التخييل لانه لو قال اخذت مني الطلاق فقلت اخذت مني
 واحدة وجهه كذا لو قال اخذت مني يدك في تطلبتك وكذا لو قال مني شيت لم يتقيد
 بالمجلس والمراد ان نقول اخذت نفسي فقلت اخذت زوجي لم يقع وزوج
 الاخر من يد ما كذا في البحر **قال المصنف** بنوى ودلالة الحال فانه مضاهية وهي كناية الطلاق
 او الغضب فيقبل بينهما لو اكد **قوله** في مجلسها يشترط ان لا اعتبار بمجلس
 فلا يضر فيها منه واستر خطاها الى ان لو خيرا وهي غايية اعتبار مجلس علمها وانما
 بعد ذلك قبلها الى ان يتم بالملك وقد يكون التخييل مطلقا لانه لو كان موقفا
 كما لو قال اخذت نفسي اليوم او هذا الشهر او شهر او سنة جاز ما دام
 باقتضاه عن ذلك المجلس ولو كذا لو قال اخذت مني اخذت مني
 خصوص حسب سارة بل كل لفظ فام مضاهية يصح تفسيره في ذكر التطلبة
 وتكلم ما خيرا في قولها اخذت الى داي او ايلي او لا واج يخلو فوجه
 او اذ محرم وحصول التفسير بمجلس كاف **قوله** ولو قال لها اخذت مني المراد
 تكرار التخييل فاساء كان بلا عطف او به من واو او فاما او ثم كذا في البحر **قوله**
 ولا يكتج الية الزوج كذا في المصنف الى الصدر الشهيد والقبالي وبهم صاحب المصنف
 وقد ذهب قاضيان وادب المصنف الشافعي الى استرطها وبرحمته في فتح القدر وهو
 المعتمد كذا في القضاء واما في الدلالة فقد تفقوا على انه لا يقع فرفض الامر بالنية
 كذا في البحر **قوله** قال الاول والوسطى الى قوله وهو كما يبرر **قال المصنف** فلو قال
 يدل على معنى الترتيب وفي ذلك اعتراض بعدم صحة قلبيته فانه لا يوافق
 المشرع ايضا ولا بد منه ما ذكر في الجواب من الجنبى رضي الله تعالى عنه انتهى
اقول قد يدعى بانه هو المقصود فمجيئ ان وصف ايم وان كان في خصوص
 هذا المقام لقوله او فوجه صدق الاعيان المجتهدة في الملك فيبلغ ما في ضميره وكانه
 وجه الناقل **قال المصنف** ولان الاختياره لتاكيد قال الفاضل فيه نامل اخذت مني
 انه الموكول لا يزيد في الدلالة على المؤكد والا كان تاسيسا واخذت لادلالة
 فيه على تقيده التاوي في اختياره قوله غلط قال في البحر فقل عن شرح الوفاية
 انه في المسألة روايتين في رواية تقع رجعية وفي اخرى بانية وهذا صحيح انتهى
 وبه ظهر ان في الهداية احدى الروايتين فنقل الشرح انه غلط وابن القيم

قصیدہ فی الاموال

قوله يا ابا الفوارس الى الان
يسير الى مائة سنة في قبره
انما هو الرجل عظيمها
كانت تليق بها حافة

فوسل فی الشیخہ

وصفت السؤال عن الحال الذي هو من مقوله الكيف فلا ينظم العدد الذي هو من مقوله
الكيفية فالموضوع للسؤال عنه كلمة كم وحيث فوض البصاحا لفظا في كلمة كيف لتنظم
الحال باقسامه من كونه رجبيا او باينا خفية او غلبة لا شرة ان الحال بين الكل
اشتركا معنويا لا لفظيا فلا يحتاج الى قرينة معنية ولا ينظم العدد من حيث هو
عدد لعدم الوضع له وانتظام الثلاث في حيث انها حال اي بينونة غلبة لا حيث
انحصرت عدد والى هذا البحث اشار في ما بعده بقوله فان المنقوض من على سبيل
قوله والثلاثة كما كانت لانه بالنسبة الى الواحدة عام وبالنسبة الى الثلاث بعض
اقول العبارة برمتها لا تنافي فيه فيجاء للبحث فيها بمجاناة الثنتين عدو
وليس من العام في شيء فانهم عرفوه بلفظ وضع وضعوا واحدا لكثير غير محصور
منفرد في جميع ما يصلح له واخرجوا بقولهم غير محصور سائر العدد فالوجه في نسبة
الى كلمة لا تنافيها ما دون الثلاث من الواحدة والثنتين وكفي ذلك في
تحقق العموم قوله فان قيل السؤال في جواب لا تنافي ايضا حال بعد ايرادها
هذا كما سمع به خاطري في هذا المقام واقول السؤال في جواب انها بافتقار ثبوت
الصاحبين لملها كلمة من على السبيل دون التبعيض فيكون المنقوض البصاح
هو الثلاث ولا عموم لها فلا يثبت لها تلك الواحدة الا لانه بخلاف ما ذهب
فان المراد بالعموم فيها ان كلمة لا تنافي في الواحدة والثنتين **باب اليمين في الطلاق**
قوله من معنى التسمية اي لا شتما طحا على السببية للفتل والرك فاعلان التسمية
فيكون على وجه الاستعارة **قوله** في الاصول ان اثر التعليق عندنا منع العلية
وعنده منع الحكم قوله وهو منقوض **قال الفاضل** في توجيه المنقوض لا يخفى ان
كانه يريد ان المنقوض هو العلة في صورة مع مختلف حكم وليس ذلك لسبب السابق
موجوه قوله كل ما هو منقوض يمين لا يشترط لصحة الضام الملك في الحال بل في
منتهى اشتراط بقاء الملك عند وجود الشرط كما افاده بضمه كلامه وحسنه لا يوجب
المنقوض **قوله** جواب بالفوق هو ان يبين في الاصل وصف له دخل
في العلية لا يوجد في الفرع كما في التلويح وقد قلت راجع في آداب التهنيت
ان يسمي المفارقة وانت خبير بان الفوق في جملة الاعراض التي تورد
على المعنى في مقام القياس وليس ما نحن فيه من القياس في شيء وقد يجاب
انه اذا وجدت العلة كان الضام موجودا بالقوة وهم ضرورياته وجوب

اندر ارجح ماوة التقصير في حكم ان حكمها مخالف بالاتفاق فجاب ببيان
وصف في الاسس ولا يخفى ما فيه من التكلف وبعد هذا كله انما يستقيم كونه ضباب
الوقوع اذا كانت العقلة المذكورة مجردة عن كونها تصرف مابين فاما اذا انضم اليها
بشخص الملك عند وجود الشرط فانه يكون جوابا لمنع وجود العقلة في صورة التقصير
ولا خلاف في قوله **فول** عقيب الشرط يعني ان حكمه يتأخر عنه وهو المختار
لان الطلاق المخارن لا يقع كقوله انت طالق مع تكاثر او لا يثبت
ذلك متبناه **فول** باجابه من الامر من اي الملك او الاضافة اليه قوله
على طمس الظاهر على الفعل كما في النهاية قوله غالب الوجود عند الشرط حيث فيه الوجود
بكونه عند الشرط في الظاهر ان يقول غالب الوجود او محققه نظر الى وقوعه في الملك
او اضافة اليه **فول** الدف والشرط **فول** اذا انعدم الغدوم الخوف حتى الصبا
اذا انعدم الغدوم لظهور فاعدم الخوف فاعدم اليقين كما يشهد به سائر الطبع
قوله وفيه نظر **فول** والقواب قال **الفاضل** فيه بحث **فول** يحمل وجوبها
احدا انه وافق صاحب النهاية على عدم مومية اليقين الحقيقي الذي هو القسم
وهي مسموكة كيف والقرآن العظيم الاحاديث الشرعية مستحقة بالاقسام والامام
مد مومية اليقين الحكمي مطلقا وهو التعليق فان شرطيات في كتاب العزيز
وكنته المظهره اكثر من ان يحصى ولا دلل صاحب النهاية في قوله تعالى
ولا تطلع كل خلاف محضين فانه معناه الكثرة اللطف في الحق والباطل على ما صح
به المفسرون لانه يصدر عنه اللطف في الجواب **القواب** ان اليقين
بالطلاق مذموم فلا يتكلف في اثباته كان بغيره عند تعالي وقد سلكه
العلامة الانعاري وحسنه بظهور ما في نسخة جواب النهاية الى عاثة الشارحين انه
لا ينبغي على اجنبائه موقع لقوله ليس بين حقيقته الثاني انه على غير ما يكون اليقين
في نفسه مذموما لا ينبغي ان يكون محمدا شرعا فلا يبره قوله وان كان اي بسبب
حقيقته فقد دفع الى الثالث انه اللطف فوجب عدم اللغو لان الواضع حكيم
واللفظ صاوم عن العاقل فالتوقف لثبات الرابع ان المانع الاول من العاقل انما
انما يتأخر في شرط يكون التزوج اعمى رتبة منه كما في مثاله المذكور لا فيما يكون انصرف
من التزوج كالج في انه حجب وكونه ففقتناه ثبوت مقتضى وقوع الطلاق تحت
وليس كذلك الخامس انه الشرط عدم التفرع في مقتضى حاصلا في الاضافة العبد

في مقتضى منه التفرع وورد عليه مثل اعتق عبدك كعتي بالغ فان التفرع في مقتضى
بالمقتضى حاصلا في الاضافة العبد متبدا لانه لم يبق ملكا لما مور كما است رايه
الشارح الهندى قوله والفاظ الشرط ومنه جملتها من وصى وابان وانه
وجمعها بنجوم الاله واذا قبل بنجوم مجازا اذ اريد بعد ما ولسن هو انه انما يحكم
باذا في الشرع كذا بلوك قوله لو ثبت طائها ذو مية كذا في فتح القدر و ذكر ان
مالك في شواهد التوضيح بخلافه شبهة منى فحرم في الشرع اسندل بقوله صلى الله
تعالى عليه وسلم لعلي وفاطمة رضي الله تعالى عنهما اذا اخذتما مضاجعا فكلما تكبيرا ربا
وقلنا بين وسجنا ثلثا وثلاثين ومحمد ثلثا وثلاثين انتهى ولم ادر لم يذكر ابن القيم
ما في اودات الشرط قوله هو الاستئناف الكبير فيه انما قد انقضت جميع الاصول
مع الترتيب فيكون اصغر قوله وهو اي مطلق الاستئناف لا الكبير خاصة
وهذا التعريف للامام المبدى وهو باعتبار العلم اما باعتبار العمل فهو واحد للفظان
المتناسبين في التركيب واصل المعنى الى الاخر **فول** وفي غير مواضع الجزم لزم دخول
اوصل المرادى للمواضع التي يجب فيها الفتا الى احد عشر تعليقا ابن السهام فقال
يا نعم جواب الشرط ختم فزان يا بقاء اذا ما فعله طلب الى يا
يا كذا جابدا او معهما كانه او بعد يا ورت بين او يرف او يرفي يا
يا او اسمنه او كان منفي ما وان يا ولين كجد عما عدونا قد عا يا
اقول في موضعنا احدهما اذا كان ماضيا لفظا ومعنى كقوله تعالى ان يسرف
فقد سرف اخ من قبل ومنه جاء بالاستتية فكنت وجوبهم في النار ذكره ابن هشام
في خوف الفتا من المعنى الثاني اذا كان شرطية كقوله تعالى وان كان كبير عبادك
اعراضهم فان سلطت الآية اي فاعل ذكره في بعض سائر فثبت الايات كقوله هو
يا كذا ماضيا لفظا ومعنى ففهم يا وشرطية والحال ان ما عا يا
واذا انفرد هذا فاعلم انه لا يتحقق التعليق في موضع وجوب الفتا الا بها الا انه
ينقدم الجواب فيعلق به وكذا سوا جعل دليل الجواب كما هو راي البصريه
او الجواب على راي الكوفية فان قال انه دخلت الدار انت طالق وقع
للحال فانه نوى تعليقه لو قد جرد من وعين به يوسف لا يتجمل كلامه على الثانية
فيضم الفتا ولو اجاب بالواو فنجوز لو نوى تعليقه من كذا في فتح القدر
وفي البحر و ظاهر المحيط انه لو نوى تعليقه في صورة الواو ولا بد من قوله

يا

قوله فاني يكون له مدخل الى الجحيم ان هذا الجواب لا يجدي نفعا فقد نقل صاحب
النسخ عنه عن الامام النعماني انه لو قال انت طالق لو دخلت الدار فعلق
الطلاق انتهي وجبت فركا ولم لا اعتذار عن تركه وقد تبع فيه صاحب
المواهب فالجواب القواب ان يقال اما وقوع التعليق بها فلا يخفى قد نقل
في المستفيض ان كائن على الرضى واما ترك ذكره فافق ذلك
ولهذا قال بعضهم لا يتعلق مع كونها مستغارة بمعنى ان ذكره ان ذكر لها
في الجمل قوله وزوال الملك بعد اليقين لا يبطلها في زوال الملك
لان زوال المكان البر المعلق للتعليق مبطل له ومنى عن غير المحقق عليه اليقين
موقفه بطلت عند ابي حنيفة ومحمد خلا لا يوجب بفساد وقد فرغ على ذلك
فروع كثيرة في القنية والبرائة ثم لا كراهة في الفاعل بالاعدام كما لا يخفى لعدم
وكمه من مسائل كثيرة ونحوها الاولى حلف بالطلاق فيؤدى
اليوم كذا فيجوز بان لم يكن معه شيء ولم يجز من يؤخذ الثانية ما يكتبه التعليق
انه متى ففعل او تزوج عليها او ابرأه من كذا فذبح لها جميع ما لها عليه
قبل الشرط فعمل يبطل اليقين فالجواب انه قوله في القنية انه متى عن غير المحقق
عليه واليه من موقفه فافق بطلت بغيره بطلت في الحذف الى قوله الاولى
نقل صريح بخلافه واما الثانية فقد يقال ان البراءة بعد الاداء يمكن لانه لو رفع
الدين الى صاحبه ثم قال الدين لم يرد به ابرأه ابرأه اسقاطا عال
في الذخيرة صح البراءة ورجع المديون بما دفعه ذكره في كتاب البيوع في مسألة
البراءة عن النعمان والخط منه الا ان يوجد نقل بخلافه فيجوز كذا في البهجة قوله
لم يبطل اليقين حتى لو طلقها فانقضت عدتها بعد التعليق بدخول الدار
ثم تزوجت فدخلت طلقا وكذا اذا قال لعبدك ان دخلت الدار
فانت حرة فبها ثم اشترى ودخل عتق ولا بد من تعيين عدم البطلان بما اذا
زال الملك بدون الثلاث اما اذا اطلقها فلانها فوجبت بغيره ثم عاد
فدخلت لا تطلق على ما سبأ في كتاب بطل المعلى من الثلاث خلا لا يرد
كذلك يبطل بلحاظ بدار حجب عند ابي حنيفة خلا لما ذكره في فتح القدير
وفي بطلان اليقين بزوال ملك النكاح بالثلاث دون زوال ملك العبد
بالبيع اشكال سبأ في كلام الشارح جوابه **قول المص** وكذا ان كنت بمنى

بمنى بنون واحدة او بنونين بلوا الاكثر بنون الاعراب عن نون النون
ذكره الانصافى قال صاحب النهاية وفي التوكيد الظهيرة انه لو قال انت طالق
انه كنت احب كذا ثم قال انت احبه وهو كاذب ففى امره وبسطة لفظا
فيما بينه وبين الله تعالى واستنكاهه شخصي بانه ان كان لا يعرف فافق فيها
حقيقة يعرف ما في قلبه وجهان ما في قلبه لا يمكن الوقوف على حقيقة بغيره
محكم على السبب الظاهر انتهى واما **قول المص** ان مع معرفة المبر ما في قلبه من الحب مكابرة
فيما هو معلوم بالضرورة واليه راجع الصام بقوله ولا يخفى ما فيه النسبة الى ما في قلبه
قول المص وفي حقه انه يتعلق حكمه بالانصاف ان فيه زيادة كما في قوله لغالب
فلما ان جاء البينة ومصدره او محققه من التيقن على ان الضمير ان في فيها مستتر
واقول بل الظاهر انها شرطية وبطل عليه لفظا بعد **قول المص** من حيث رأت الدم
اي بطريق التبين لا بطريق الاستناد فلو عني او عني عليه كان ارشدا رسل الاحار
لانه ظهري عنه ولم يستند بمنزلة انه كان فلان في الدار فانت حرة بخلافه انت حرة
فبطل موقفي بشهر فانت بعده بشهر وقد عني العبد كان حكمه حكم العبد عند حنيفة
لشبهة استناد او الفوق ان في التبين يمكن اطلاع العبد عليه كان يشق بطلها
فيعلم انه من الرسم وكذا ان شرط المحنة في الاستناد دون التبين وكذا الاستناد
بظهوره في القام دون المتلاشي واثر التبين بظهوره فيها ثم من الاحكام ما يكون
بطريق الانحصار كالثبات بالطلاق او العتاق بالشرط ففقد وجود الشرط
ومنها ما يكون بطريق الانقلاب وهو انقلاب المجلس كذا اذا علق الطلاق
او العتاق بالشرط ففقد وجود الشرط فنقلب المجلس كذا في البهجة قوله ولان
انه من الكلام الخوله الى حالة التعليق قال **الفاضل** فوجب المصحة اليقين بشرط
الملك عند التعليق لا بطريق ما ذكره الشارح فبطل ما في قول هذا مبتدئ
على ان قول المص فيح اليقين بالنصب عطف على بصر الجواب فالبالغ في المنفعة
باللام على قوله انه الملك بشرط حالة التعليق فيكون الصحة ايضا منقوعة
على ان شرط الملك عند التعليق فينا في ما ذكره الشارح من نفعها على مجرد
اهلية التكلم وفيه تحت بلوا ان يفهم فافق ما عني اول الكلام وهو قوله
انه من الكلام باهلية التكلم اي وهي موجودة فتصح اليقين وقوله الا انه الملك
الى قوله الحلال اعراض **قول المص** وكل ما كان ما عني وجود الشرط الى

قال الفاضل فيه سون ترتيب انقول بانه لا يتراع في كون طلفات
 هذا الملك الموجود حاصلة للجزئية وانما التراجع في جزئية طلفات كان موهوم
 المذوق بعده يجب سوق الكلام لتفني صلا جنبها للجزئية وذلك ترتيب
 قياس من الشكل الثاني وكذا لان الجزئية ما كان ماضيا او حاليا ولا شيء من غير
 طلفات هذا الملك بمانع او حاصل او الظاهر عدم ما يحدث فلا شيء
 غير طلفات هذا الملك بجزء هو المذوق في قوله القلوب المرفوعة بالاول
 فلا تخفى مضطرة الى الاخبار بكونه بقوله تعالى ولا تجعل لحق ان يكون ما خلق الله
 في ارحامهم ولا نساهلوا خبرت كاذبة لم نطلق وبانه ولو كانت طلفات
 فيما بينها وبين الله تعالى كما ذكر ابن الهمام فيما سبق وانما بنا فلان لا يباينة
 فيما بين هذين العوارض السامية كطوع الشمس في الغيب وشفاع المبيض
 وقدوم المسافر وكذا في قوله حتى لو مات المؤمن ولو ارتدت ولحقته بدائر
 ثم سبقت ثم ملكها المولى وودعت الذر لم تنفق اشار اليه في المخرج قوله
 والمداوية محض النسل اي منشا في الجبال فقط لا ما يستاجر به منشا للزنا لوجار كما سبق
 لابن الهمام في باب تكاثر الرقيق **فصل في الاستثناء** في قوله
 فليقتلوا هذه قوله كذا في المشبه في باب التعليق وقوله لقوة المنسبة
 قوله كذا في فصل الاستثناء لو انما في اوله لا موقع له لكونه مغلوطا تمام قبل
 ويحي كونهما فليقتل فانه يقتضي كونه والبالباب التعليق وهو ضروري
 انه يكون في منتهى الفصل فالوجه اسقاط لفظ اول قوله من حيث انه كل
 واحد منهما اي من منسبة المشبه والاستثناء على لقوة المنسبة وقوله
 باعتبار عطف على قوة المنسبة قوله واختلفوا الى علي ابن الهمام الخلاف
 على ما سلف من ايضا فقال ان لا يبطال قول الجنبه ومحمد والتعليق قوله
 الى يوسف ونمرته تظهر فيها اذا قدم الشرط فقال انما انت انت
 طالق تطلق على التعليق لعدم الفاق في موضع وجوبها فلا تعلق ولا تعلق
 على الا بطلان قوله والفتوى على انه ابطال كما في فتاوى قاضي صبيح كذا
 في فتح القدر **قوله** ان شاء الله او الا ان شاء الله وكذا انه لم يثبت
 او ان شاء الله او الا ان شاء الله وكذا انه لم يثبت
 فلو جري على ان شاء الله غير قصد لم يقع عند اسره وهو الظاهر من المذهب لا يطلع

ان حرفه من سائر
 من سائر
 في قوله

مع الاستثناء ليس طلاقا وقال انما يثبت بايوسف في المتام فسانه فقال لا يقع
 فقلت لم فقال انما يثبت لو قال انت طالق فجو على لسانه او غير طالق كان يقع
 قلت لا فقال كذا في خارج المذهب خلافه لينة قبل شرط في اول الكلام
 وقيل قبل فراضه وقيل لو بعد فراضه وقيل لو بالفرض ثم لا يثبت حكم
 الاستثناء في الامر والتفني فلو قال اعتقوا عبدي ثم بعد موته ان شاء الله لا يعمل
 الاستثناء وطعمه منفذ لو قال بيع لعبدي هذا ان شاء الله كان له المأمور به
 قبل ان لا يجاب بفتح ملزما فيحتاج الى ابطاله بالاستثناء وذكره ليس لا ذلك
 والامر لا يقع طرعا لغيره على قوله فلا حاجة الى الاستثناء ليجب اعتبار صحة ومن يملو في
 كلاما يخفى باللسان ميطر الاستثناء كالطلاق والبيع بخلاف ما يتحقق كالصوم لا يرضه
 فلو قال اني صوم هذا ان شاء الله له او كونه بملك النية كذا في فتح القدر
قوله من فصل فلو كان بينها سكوت كثير بلا ضرورة ثبت حكم الكلام الاول في
 ما اذا كان بالمشاء او التفتت كان له منه بذاه باسك حرة او كان بلسانه
 فلو طلق في زوجه والفاضل للتفصيل وتفصيل في فتح القدر وفي المحيط لو فرك
 لسانه بالاستثناء بفتح وان لم يكن مسموعا عند الكرخي وعند الهند وانه لا يسمع ما يسمع
 مسموعا على طرفة الصفة وكذا في البحر **قوله** فيكون الاستثناء او ذكر الشرط
 بنسبة الانفاق فيكون الاستثناء عن الاول فلو قال الاستثناء بالنسبة على انه
 خبر كان اي يكون التعليق بمشبهه انما في استثناء من الكلام الاول ويجوز الرفع
 على انه كان نامة او ناقصة خبرا الجار ويجوز ان في قوله عن الاول انتهى وانما خبر
 بانه معنى التكرير هذه النسبة لا ارتباطا بالكلام بل بوقاصلا لانه سقط
 من النسخ المقتول عليها وضرب بعضها **باب** طلاق المريض
 المداوم بالمرض من انما يخرج عن القيام بخارج البيت وبالمريض من نجره القيام
 بمصاطبها واخل البيت وعن الصعود الى السطح وفي حكم كل من يخاف عليه الهلاك
 وان كان صحيحا وعلم من كلامه انه لا يجوز للمريض التعليق بغير رضا التعليق
 حقيقا بما له كذا في البحر **قوله** وتعلقا كذا وجا حال الفاضل لعل مراهه تعلقا نصف
 تعلقا او ثلثها او ما شبه ذلك انتهى **قوله** لا يملك ان يريد ما يشبه
 ذلك الربع والخمس ونحوهما ولا يملك ان يراو بالكل جيب الثياب والمداوم
 او يراو بالكل ما يشبه على ما يمنع كل الكلام كالمداوم بالكل ما يشبه على ما يمنع

جوابه كالاكتفاء بان راو بالنعني استعمل على مفرج ما قال المصنف و
ان الزوجية سبب لارتباط الفاضل اي سبب لتعلق بعضها بالمال والا فظا
مصادرة **اقول** انما قال ظاهره اذ لا مصادرة في الحقيقة لانها كون النتيجة
هو لا زعم بلية النتيجة هنا انما هي بعد موته والمذكور في القياس انما هو الزوجية
حالة المرض قبل الموت والطلاق في سائر الارث وان احدهما من الآخر
وقال بعض الشارحين يريدون انما قاله فانما قال لا يجوز النصب جوابا لانه لا يثبت
ينفك العرض لا يكون معناه فلا تبطل الزوجية حينئذ يجب ان يرثها ولم يثبت
احد وكل منهما وجه اي كل من الزوج والنصب فانما هو اذ معا تبطل الزوجية
حينئذ بالطلاق الياس في حق الرجل حقيقة وحكما فلا يرثها اذ اقامت
لبطلان الزوجية اصلا واما النصب فبان بقوله فيبطل بالمشقة التهمة على
ان المستتر فيه يرجع الى الارث اي الزوجية في تلك الحالة ليست سببا لانه
ايانا يلزم المحذور وهو ان يبطل الارث بعد انفا وسببه في حقه اي في الزوج
قوله وان طلقها بامر المالك او فارقته باليب او العتة او خبار السبع او العتق
او تمكينا من الزوج الا ان يامر الارث فيها تبطل مكرمة **قال المصنف** وانه
طلق في الرجعة الا وكذا لو قالت طلقني ولم تزدا واما لو قالت طلقني واحدا
بانته فطلق ثلثا فلا نقل فلا يصح الرجوع فيبقى ان لا يرث قوله فان طلق
الامواج فيه اسبب في بان تموت من ذلك الموج اذ لو سكن ثم مات
لا يرث كذا في البحر قوله اذ اخذنا الطلاق المار به الوجه الذي لا يسكن حتى
تموت او تله هو الا وجه كما في المحيى وفي فتح القدير واما في حال فتشوا الطاعون
فصل يكون كالمصالح حكمهم بعض فقال له من ضيقه ولم اره لم ينجس كذا في البحر
ولو كان نازلا في سبعة او محبوس الفداء او جسم لم يكن قاريا بالطلاق
في تلك الحال كذا في غاية البيان **قوله** لما ان عتمة المحل فيه بحث
فانه مدار الضمان عتمة محسوس ومدار الفرار هو الظلم بقصد فرارها بعد تعلق حقا
فكون الاضطراب لا يرد وجوب الضمان لا ينافي انه يرد وجود الظلم والفرار
وابن احدهما من الآخر **قوله** لان الزوج الجاهل فيه بحث لان الجاهل حال الصحة
فلا يرد ولا ظلم الا ظلم الا عن قصد بعين ما ذكر في النعني في الوقت
او فصل الاجنبى وكان محذورا مستتر في قول شيخ الاسلام في المبطل ان الصحيح

ان الصحيح لما له محذورا كما نقل صاحب النباهة قوله بعد البيوت اما اذا وضعت
الفقرة بتفصيل ابن الزوج فاقبالا لارث مطاوعة كانت او مكرمة اما اذا كانت
مطاوعة فمكرمة اما اذا كانت مكرمة فلا يرث لم يوجد من الزوج ابطال
حقها كذا في البحر فصل عن البدائع **باب** الرجعة اعلم ان من احكامها
ان لا يصح اضافتها الى المستقبل ولا تعليقها بالشرط ونقض مع الاكراه والضرر
واللعب والنكاح كذا في البحر فصل عن البدائع قوله بالنقض والكسر او الاتفاق في الزنى
بالضم **قوله** ولها شرط الى قوله والخامسة قال الفاضل وجب ذلك نفيم
من كلام المصنف لا شرط المدخول لانه انتهى **اقول** فان قيل هو مفهوم من قوله في غير
او لا عدة لغير المدخول كما قلنا الدخول المعبر هنا هو الدخول الحقيقي هو الوطء
والموجب للعدة هو الدخول او حكمه بالخوة الصحيحة ولا يلزم بين كونه في العقد
وكونه مدخولا بحقيقة **قوله** تقدم صريح الطلاق في طلبة انه لا يوصف
ذلك الصريح بما ينهي من البيوت كما في البدائع وقاية البيان **قوله**
مدخولا بها اي حقيقة فلو انكر الزوج الوطء بعد الخوة فلا رجعة كذا في البحر فصل
عن البيوت **قوله** است عندى كما كنت الما انما اصحاب هذا الية لانه من كتاب
الرجعة بخلاف ما قبله **قوله** وقال الشافعي في قوله لا يصح الوطء وادعية المصنف
لا يخفى في هذا التقرير **اقول** يريد انه قوله البيوت المصنف **قوله** فكان الوطء
حراما حين المذمى المتنازع فيه لان محل ثابت به وهما الوطء والبس اما
فالوجه في تقريره ليس ما قاله لان من بينه النكاح بقوله تعالى وتزوجوا
اخر بردهم في ذلك انه اذا اصلا حاس حيث انه الرد اعادة الى الحالة
الاولى وهي نفقته الزوال والاصلاح انما يكون بعد تمكن البس وهو بجره الوطء
الى آخره **قال** قوله فالفعل قد يقع وليل على الاستدانة **قال** الفاضل
ظاهره استنباح الشكل الثاني مع توافق المفسرين في الكيف انتهى **اقول**
تقرره هكذا الرجعة استدانة الملك والفعل قد يقع وليل على الاستدانة فالفعل
قد يقع وليل على الرجعة ثم ظاهره انه لو توافق المفسرين كان قياسا
مستحيضا الشكل الثاني وقيد بحث فانه المكروه وهو لفظ الاستدانة لم يقع محولا
في الكبرى فانه محمول فيها انما هو الوقوع وليل فليس قياسا ولا اعتدافا
في الكيف المحتمل الا انه يتكلف فيقال ان المضاف في الصغرى مفرد

اي الرجعة قبل اشد منه الملك ويجعل لفظ يقع رابط زمانية بمنزلة كان
وما يتصرف منها فذكر قوله وهو قول مالك المذكور في كتبهم انها تنسخ
بلا اشهاد وانتهى مندوب فكان ذكر المصدر وانه عنه وكذا ممنسوب لسانه
قول غير معمول به عند اصحابه في البسيط انه مستحب في الجدي وفي الروضة انه ليس
بشروط على الاطلاق كذا في الغاية ونسخ القدر قوله لنا اطلاق النصوص والجمهور
محمل المطلق على المقيد عندنا لا يلزم بطلان صفة الاطلاق بل كل واحد منهما
يجوز على سنة كذا في غاية البيان وفيه بحث فانه لما دونه واحدة والظاهر
انه الاطلاق والتقييد معاني في حكم وهو الرجعة لا السبب حيث قال في واجب
بالاجماع ولا يضرنا ذلك حيث كان الامر للندب والارشاد **قوله**
بمعنى الرجوع الى الوجه انه لا يدل الرجعة بانه والفعل قد تحققت قوله واغرض
بانه القوان التي يقع الشرح في هذا القدر صاحب الغاية فاجابا الى دفع
هذا الايراد وقرر ان السهام والافتقار الى السبب على وجه لا يرد عليه ذكر ما نسخ
عن الشرح قال في جواب قال ابن السهام قرينة الرجعة بالمعارضة ثم امر بالاشهاد
على كل لفظ واحد وقد ثبت انه اريد به الندب بالنسبة الى المعارضة فلم يرد
ايضا بالنسبة الى المراجعة والالزام استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة وهو ممنوع
لكنه جائز عند الشافعي فلا يمتنع هذا عليه الا بالنسبة الى الاصل المذكور وقد بين
في الاصول **قوله** فكانت عاصية وزوجها او عاصية سببا **قال** الفاضل
ثم قيل حذف الموصول هو راي الكوفيين في الاختصاص بينهم ابن مالك
وشروط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر وتمسكه بقوله تعالى آمنوا
بالحديث ائز الينا واتزل اليكم وقول من ان من يهجر رسول الله منكم
وبعد منه ويهجره سواه **قوله** اخرون الذي وانه احتياط وخوف
وهو اذ اعطى يستويان **قوله** هذا وجه خروج على راي الكوفيين فلا يلزم
اجتزاعه للمضاف فانهم جوزوا كونه موصولا وجعلوا منه باو اربعة بالحياء او السند
او حالا من اسم كانه على ما ذهب اليه صاحب الكفاية في قوله تعالى من كان منكم
الآخرة خالصة للاستفهام من حيث **قوله** اجيب بانها انما انفصل فيه ابن السهام
فراجع **قال** المصنف او قال الزوج قد اجبت **قال** الفاضل قال الربيعي في قوله
وجوابه **القول** يقال عليه الرجعة لم ينسخ عندنا في حقيقته فقامت المراجعة

بعين ما قبل على من يهجره ما الحكم او اختلفت وما الحكم او اختلفت وجوابه
اذا اختلفت فقد ناكه عدم صحة الرجعة وانه نكاح فقد نقل الاقناع عن ابي نصر
صحة الرجعة قال صاحب النجاشية فانه قبل المكالمة قوطها انقضت عد في مفضيا
سبق الى انقضائها كان قول الزوج راجعا من مفضيا سبق الرجعة فنكون الرجعة
سابقة على الانقضاء ما ذكرنا ان الرجعة لا تنسخ حال الانقضاء ولا بعده فقلت
ليس كذلك لانه قوله راجعا لثبوتها قولها اخبار **قوله** مضى وقت العترة
قال الاقناع وقت او في القتل اليها وعندنا لا تنقطع الرجعة بمضي الوقت
قوله وصلى ولو نيمت وقرب القرآن ومن المصحف او دخل المسجد
انقطع الرجعة عند الكفر في لم تنقطع عند الرأى كذا في الاقناع في نقل من الاول الى
قال المصنف وقيل بعد الفروع قال القاضي هو الصحيح نقل الاقناع **قوله** لا الى عدة هذا
مشكل لان الفرض وجود المدة وبها تجب العدة **قوله** من مضي الشئ الى اشوفه
ووبنا مشوف قال مشوف القدر ثبت من المدة بعد ما ركد الهواجر بالعلم
اي ببنار وفيد المشوف يكون للزوج لانه لو كان غائبا لم يفعل وبالرجعة
لان البين لا يجوز لها التزوي مطلقا والمعدة غير وفاة كخبره لا بد من الرجعة
مراجعة او لو علمت انه لا يرجع لثبوتها بعضنا لم يفعل كما في شرح مسكين **قال** المصنف
او لم يكن فيه فصد المراجعة لا حاجة الى العمل المنون على ما ذكره فخرج الاول على
لانه على تقدير قصد المراجعة لا يسأل به يرى الفرج بشبهة فتكون رجعة بالفعل بدونه
اشهاد وشكره من وجهين **قوله** اجيب بان الاخراج من بيت الملبس الصواب
انه المسألة مفروضة فيما اذا اخرج بعد من رجعتها اما اذا سكت فانه يكون الرجعة
ولا لانه كما اشار اليه في فتح القدير وشرح الجامع الصغير لقاضي خان وقفا وبه
والبدائع وغاية البيان واوروا ان التقييد رجعة حقيقة والسفر والالة فلا يراجع
ثم المراء بالسفر المحرم الاخراج وبالدعي يكون وليس الرجعة هو الشرع في المقدر بل لانه
ايام كذا في البحر **قوله** فغيره المقتضي كلام السدانة فصر كراهة المسافرة على ما اذا لم
يراجعها بعد وكنت في العدة وانه لو راجع طهرت عاصية وانه المبطل
لم يعمل عليه والواجب تحريم السفر مطلقا لاطلاق النص وان المدة كذا قال ابن السهام
رحم الله تعالى **فصل** فيما يتعلق **قوله** والشروط الاجاب بشرط كونه
عن قوة نفسه ان كان مظلوما اذا كان بجدة حارة محل فلو اخرج الشيخ بمساعة

بشبهة رجعة وانما نأوى على نفسه
بعد الرجعة واجاب الشيخ بالغير

بمساعدة اليد لا يحلها الا اذا انتفى عن مهل وخرج الجيب الا ان يحل
بغيره الخفي ولا فرق بين الوطء والام وغيره فشر ما لو كان في حيز او نفاس
او احرام كما شمل المسلم الذي والعبد ولا بد من تبين كونه في المحل فلا يحل
المفضاة الا اذا اجبت منه ولو اوجب في البكر الى موضع البكارة حلت على
في القبة وفي المحيط ان العذرة ما خفت من موارة الخفة انتهى من البحر والمحل عليه
كلام المحيط قوله وقتة وقيد بغير سبب الاسلام بعشر سنين كذا في البحر قوله لا يكره
مقد العزم الى قال الفاضل فيه شيء **اقول** وجهه ان علة عدم التحليل لو كانت استحصال
ما خفه الشرع الى الموت كانت حاصلة بالطلاق وان لم يكن بشرط التحليل
كما في قول الوارث فانه يوجب الوطء وان لم يكن الميراث مفقودا له
ولم يقل به بعد ويحتمل ان يكون اشارة الى ذكر ابن المعام من ان هذا القياس
معارض بالنقض وهو قوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فالحل كان
ثابتا ثم اعترض عدم مغيبا بنكاح زوج فعنده وجود الغاية ينفي المنع المغيب
فثبت ان كان ثابتا البتة نجحت حكم بغير النكاح مع انه قول ائم الحل الاول
البتة **قوله** وتزوجت اي ودخل بها والام يهدم اتفاقا كما في القبة ذكره
صاحب البحر **قوله** ابن حصين هو بالمحل مصنفه او جند بن دفع الاحد الاول
قال الفاضل فيه بحث **اقول** وجهه ان الكراحة انما تكون بالشرط والا فمجرد
تزوج مطلقا انقضت عدتها لا كراحة فيه وجبته لا يندفع الاول **قوله**
الطلاق المحلل قد يبايع في كونه مطلقا فانه المحلل مثبت الحل بعد زواله ولذا ردت
الاستدلال في فتح القدر بان التحليل انما يحصل في حرماتها بالثلاث ولا حرة
فيها ثم قال قطعه ان القول قاله محمد وباقي الامة الشاذ **قوله** ولا تصدق
محل ما اذا لم نقل سقطت سقطا استبان بعض خلقه ولو بعد الطلاق
بقت وقيل تصدق بمجرد قولها انقضت عدته لا سيما ذكر كثر من ختمهم
بهذه المدة وليس ضعفه كذا في البحر **قوله** والله تعالى اعلم
باب **الابلا** **قوله** صابرة من البهائم قال الشافعي في الامام **باب** **الابلا**
وان بدرت منه الالبته يرت **قوله** موكل بالبهائم ينبغي ان يزاد او ينبغي
ما يستحقه على القربان او يقال هو البهائم على ترك قربان الزوج
اربعة اشهر فضا صا بالبتة تعالى او ينبغي ما يستحقه على القربان كما في فتح

فتح القدر فان ملق بما لا يستحقه كان ولتلك فقهه على ان اصلي
ركعتين او اقل ولم يكن موبلا عند ابي يوسف وهو المصنف خلافا لمحمد قوله والله
لا افر بكت المداومة بقدره البهائم فيدخل نحو وعظيمة الله وجلاله وكبريائه بها
وعلم الله عليه غضبه وسخطه انه فرجها وكذا المداومة افر بكت كل ما كان
مربحا اجامعت لا اطلاق لا اباضا لا افضل من حيث من جنابه
قوله قال لم امن الجاهل لم يصدق في قضاء بخلاف الكثرة كذا استبان المسك
لا ادخل عليك لا اغشاك لا اضاعك لا اجمع راسي ولا سكت لاسي
جلدي جلدي وتكون لك فانه يصدق في قضاء ودماينة لا حنابا الى الشبهة
قوله اربعة اشهر فضا صا بالبتة كل فائدة لا يرجم وجودا في مدة الابلا كذا افر بكت
حتى اصدم محموم وهو في رجب او في مكان كذا وبينه وبينه اربعة اشهر فضا صا
او حين نطق الشك من فوجها او يوم التفت وان كان برجمي وجوده ساقط
فما من كلام استحسنه كونه موبلا لان مثله برادة الشايد عرفا قوله فكانت سموا
بريدان الموقوف في مثله حكم الرفع ويرد عليه انه لا يخرج من كونه احاد فبينة
اطلاق النفس فيزوم الزيادة عليه كذا في الواحد خلافا لجم الجواب الا باجماع من الصحابة
على ذلك وقد يجاب بان الابلا في الآخرة من الموصوعات الشريعة
المستند على قبور زائدة على المعنى اللغوي فكانت محمودة الزمان والمخوف عليه
وغير ذلك فتكون السنة بيانا لذلك كقولنا قال الشافعي او يجعل نفسه
ابدا **قوله** فيجعل نفسه لاسي ان يكون قوله ولم يرد من احد خلافا لجم الجواب
بل ثم اجابوا **قوله** او يجعل استارة اجمالية الى الجواب بان من بيان قيل
بجعل فتأمل **قوله** بلا مانع والمولى من لا يمكنه قربان امراته في المدة المباشرة
بقرنه كما قرره صاحب النهاية واخر من ان قوله المولى من لا يمكنه الا في كون
اقل المدة اربعة اشهر فثبت كون الاقل اربعة اشهر مصادرة **قوله**
اربعة الا بوما قال الفاضل فيه بحث **اقول** وجهه ان اليوم الذي سكت فيه
داخل في مدة البهائم الاولى والمخوف عليه وقد ضم الى مدة البهائم الاولى
شهرين آخرين مثلها فكيف ببعض مدة الابلا لا يقال البهائم الاولى
لما كان زمانها ناقضا من مدة الابلا كانت لقوا في حكم الابلا وان كانت
معتبرة في حكم البهائم او المعبر في الثانية التي هي ابتداء ايجاب وقت نفقت

بوما لا نقول شي لغت في حكم الالاء كان الزمان في الثانية عشر فقط
تتفقوا الثانية لثابت لا نقصان يوم فقط **قوله** لا نسلم ان الاصل في الجمع
قال الفاضل يمكن ان يستدل على المقدمة المنقولة بقوله تعالى فان قاتوا
فان الله غفور رحيم فانه وعد المغفرة انما يكون اذا حثت وذلك بالجمع
فانهم اتفقوا على وعد المغفرة على النفي لا الايجاب كما سبق انتهى **قوله** في بحث
لان الفعل في الآية واما لو فرض في سبب الشرط على تقدير الاصل
لكن الشرط لا يلزم ان يكون حكمة تامة للجزاء فيجوز ان يكون المراد فان قاتوا
وحشوا ان ذلك النفي والاستدلال في الاحتمال **قوله** مع كانه منتهى
على ان الخلف لا يجوز مع القدرة على الاصل كالمسح على الخفين بخلاف البدل
كما بينتم كما ذكر صاحب البحر في بالسبح على الخفين في الموضعين البقية بينه
شرح الوفاية في مباحث مسح الرأس فوق بعكس ما ذكر **قوله** وفيه
نظر لان الكذب لو اجاب ابن الهمام بان هذه حذيفة او الى غير ذلك
الا بالسند واليهين المفقدة الثانية بواسطة الاستشهاد **باب الملع**
قال الملع واذ انت في الزوجان **قال** الفاضل **قال** ابن الهمام هذا الشرط
خرج من الغالب او البعث على الاختلاف غالباً ذلك لانه شرط مقدر
المفهوم وقد يقال جواب المسألة في كلام القدر في الاية فانه قال لا يابا
واباخذ الاخذ مشروط بمشاهدة انتهى وفيه نوع تأمل انتهى **قوله** في قوله
ان الشرط بصيغة النفاط المسند الى الزوجين فكأن الاية مشروطة
لمشاهدة مع ان مشاهدتها وجوباً كافي **قوله** عوان جمع اية في ذلك
بمعنى الاسيرة **قال** الامام المصطفى في المغرب وفلان عان من العانة
اسيرة امرأة عانته من الشك والهواني ومنها قوله عليه الصلوة والسلام
انقوا الله في التبت فانهم عندكم عوان اي بمنزلة الاسرى **قوله** بكرة له
انه باخذ الزنا قال في البحر نجاة ابن الهمام والحق انه حرام لقوله تعالى فلان اخذوا منه
سبباً **قوله** كرهنا له في البحر ينبغي حمله على خلاف الادلة **قوله** وفي الجمع
قال في فتح القدير ان هذه الرواية او هو صحيح انتهى رواية الاصل لا حادوث
ذكرنا كذا في البحر **قوله** لا اعتب الجواب لاشارة الفوقية فالمقدمة نفي المغرب
الغيب الموقدة والغيب من باب ضرب من حديث جميل ما اعتب

على ثابت في دين ولا خلق **قوله** اولي الله لا يكون مباحاً **قال** الفاضل
فيه بحث لو نادى كره من الله لوليه غير ظاهر انتهى **قوله** قد يوجب بانه الزنا لما كان
غير مباح وهو مدلول اعطاء لا يتوقف من حيث هو كذلك على عوض
ولا سبب كما في المهر فلا يكون الاخذ الذي لا يجوز الا بمسوغ شرعي
اوله بانه لا يكون مباحاً لكن ينبغي قوله وهو غير مباح مباحاً لا بدخل له
في جواب **قوله** قوله تعالى اردتم استبدال زوج مكان زوج الى قوله
فلان اخذوا منه سبباً **قال** الفاضل **قال** ابن الهمام فيه نظر لان النفي في
في هذه الآية مقيد بمشورته وحده واطلاق الاخذ مخصص بقيد بمشورته وكل منهما
على الآخر فلا تعارض ولا تخصيص انتهى **قوله** ممنوع بل تخوف كل منها انه لا يلزم
حدود الله تعالى يحصل بمشور الواحد فانه نشرت المرأة فقط يجوز ان يضاف
الرجل استبلاً الفضيحة فلا يفهم حدود الزوجية وكذا اذا اشترى الرجل فتاقل
انتهى **قوله** لعل وجه النكاح انما زاد الاستبدال لا تعين كون النسوة منه
وحده وحشوا فالوجه تسليم التعارض والاستدلال على تحريم بالعمومات
القطعية كالاجماع حوته اخذ مال المسلم بغير حق او يقال ان اية فلا جناح عليهما
فيما افندت به ناسخاً لآية فلا تاخذوا منه سبباً على ما سببه له في الدر المنثور
قوله ومنهم من ضبط **قال** الفاضل تقدم في آخر فصل المشية الى قوله ولا يصح
الكلام بدونه **قوله** قد يدعى بدونه على ان ما يدل بآية باننا لا نسلم
الى قوله معصوم بالاشارة اليها او ضمير ابن الهمام بان قوله على يد ي
اذا وكون السبي مظهري بدناه وهو عام بصرف على الذراعهم وفيها
فصار بالدرهم عهد في الجارية حيث هو مما صدقات لفظ ما هو سبيهم
من وقت بيانها وصدقها وهو الذراعهم هو المعين بخصوص المظروف
انتهى ورواه الفاضل بان هذا المصداق من التعيين لا ينعى في المعصوم به الا ترى
انهم لم يكتفوا في معصوم به الذكر في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى بان
ما في بطنها معصوم بل ضموا اليه كونه محرراً فليس انتهى **قوله** في التاقل
انه لا يقال انه يقول انهم انما صنفوا الى المعصوم به الى اصله من قوله ما في بطن
كونه محرراً كونه المعصوم به في خصوص الآية حاصل منهما ولا دليل فيه على انه
ما في بطنها بانفراجه غير كاف في تحصيل المعصوم به ولا يصل الى المعصوم به

مختصا بما سبب شئ من تقدم الموقف بل فقط نارة وبمعناه أخرى وبالقرآن
 ويكون حاضر الخبايا في محله هذا وراو ابن السهام زاد جوابا آخر حيث قال
 ولأنه لا يكون للجسم لا عند المكان الاستغراق لا عند عدمه ولذا يكون للجسم
 في اشتري العبد لا مكان الاستغراق في النقي دون الاشتري بين العبد
 لعدم المكان فيجوز اشتري العبد واحد بالاول ولا يترتب اشتري العبد في الثاني
 بل اشتري العبد في الثاني قول قد تبع في هذا صاحب الكافي وفي بحث لانه
 بخلاف ما تقدم في عامة كتب الاصول من ان شرط ابطال الامام معنى بجمعه
 بعد انتفاء العبد عدم المكان الاستغراق لا مكانه حتى لو امكن وجب
 العمل عليه كما في قوله تعالى لانه لا يتركه الا بصار فان علمنا قالوا انه سلب العموم
 لا العموم السلب فعملوا الامام الاستغراق بجسمه كما في التوضيح وكذا بخلاف
 ما تقدم في كتب الفروع ايضا ولهذا حال المولى خشيته في حاشية التلويح
 ما نقل كلام الكافي انه منقوض بقوله فلو كان بركب الخيل وليس الثياب
 البسيف فانه كلاما متصفا بصرف اليه الجسد امتناع حمل على كل الجسد انتهى
 ونقل صاحب النجاشية في كتاب الشهادات عن بعضهم انه لا يبطال المذكور
 لا يكون في موضع الاثبات صبي البهية فيه كما في مسألة الخلع والاقراء الوصية
 مثل لفلان على الدراهم وواصت له بالدراهم حيث منصرف الى ثلثه
 وراهم في الصور الثلاث انتهى فخصص منه جواب ثالث لكن رده صاحب
 بان ما ذكر في الاصول من الدليل لا يفيق بين موضع الاثبات وموضع النفي
 وبانه ما ذكر في المهداية والمبسوط في فقرته صلى الله تعالى عليه وسلم شهادة لثبته
 جائزة فيما لا يستطع الرجال النظر اليه من ان حكمه في الاثبات كذلك ووجه
 بالاعتذار عما استدلو به من المسائل المذكورة في ما سببه لغيره من شرح اصول
 البرهوت ووجهنا جواب رابع نقل الفقيه في مباحث الامر عن سنده العبدية
 الصلحي وهو ان البضع محل خطبة فيجوز ان يكون ما يتابع به خطبة ايضا ولا حظ
 للمال بالكثره فاخذنا اول الكثرة وهو الثلثة لتعنيها وعدم انقباض الزايد
 قوله لشرط اي بشرط في فهم منه كون ما بعد الشرط لما فيها كقولها
 بياضك على ان لا يترك الالبنة كذا في التلويح وهذا يدل على ان المراد بالشرطية
 كونه الشئ بحيث يتوقف عليه شئ آخر لا يكون داخل في حقيقة ومقتضى قوله بعد

جليل القدر صاحب
 رتبة السام من حاشية

وقد عرفت ان الكافي ذكر
 على المهداية هذا القول
 وهو قوله الامام
 وهو

بعد ذلك والجزء لازم للشرط ان المراد بغيره مضمون جمله على مضمون قوله
 قوله مجازا ذهب صاحب المبسوط الى انما فيه حقيقة وجعلها في التلويح نارة بمنزلة
 الحقيقة وأخرى حقيقة وظاهر التوضيح انها حقيقة في الشرط والاستغراق
 ايضا و مراده انما في الاستغراق حقيقة لقوله وفي الشرط حقيقة شرعية وجعلها
 المحندي حقيقة في كل من الاستغراق والذم والشرط وقال ابن السهام والمخالف
 حقيقة للاستغراق اذا انفصلت بالاجسام محسوسة كفت على السطح وفي غير
 حقيقة في معنى الذم والقادق في كل من يجيب الشرط المحض بخبرها بعين
 الآنية وانت طالق على انه يدخل الدار وما وجب المعاوضة المحضة كيعني
 هذا على الف والوفية كافتعل كذا على انه انصرف **قوله** استغراق لانه لازم
 الجزاء يريد بالاستغراق المجاز المرسل في ما هو رأي الاصوليين من اطلاق
 الاستغراق على كل مجاز وبانه ان الشرطية بلازمها الذم اعمى الذموم
 الذي بين الشرط والجزاء والذموم هو المعنى الحقيقي ككلمة على فقد ذكر اسم لازم
 واريد للذموم كمن لا يبدى في العبارة من استخدام فانه الاستغراق هو الشرط
 بمعنى التعليق والملازم للجزاء هو الشرط بمعنى المعنى عليه **قوله** فجعل الواو على معنى
قال القائل في بحث **قوله** قد يوجد بان كونه الواو بمعنى الباء غير معهود
 في العربية وفيه نظر فقد اشتهر صاحب التلويح ومثله بقوله انت اسم
 وما لك وبذلك تشاة ورة مما فالوجه الوجيه في الوجيه ان التركيب
 لا يستقيم على كونهما بمعنى الباء اذ يصير المعنى انت طالق بعينك الف ليس
 كلاما صحيحا **قوله** والمباراة كالخلع الحاي بخلاف الطلاق على ان فانه غير مستقط
 على الصحيح وفي اسقاط الخلع بلفظ البيع والاشارة اختلاف نصيب لا بد ان يكون
 خلع صحيحا فانه الفاسد غير مستقط المنة المشكل في البرزخية وصورة المباراة
 انه يقول يا ربك على الف فيقبل كذا في نسخ القدير وفي الوقاية ربه
 ان يقول الزوج برئت من فكاكك بكلمة او صورة خلع ان يقول فاكك
 بصيغة المفاعلة بخلاف فاكك فانه لا يفسد شيئا منه المحرورين نوى
 ولا دخل بقوله او بالخلع والمباراة يقع الطلاق ولا يبدى في المباراة من النية
 او القرينة والمراد بقوله كل حق ما عدل بل خلع كذا في البحر **قوله** انما الخلع
 يجب ان يكون ما وبله انه يرجع اليها الى ان يتم له النصف والى ان يتم النصف

وعلى الوجهين بربع ستمائة المائة المسماة والمائة التي اوجيها الطلاق
 قبل الدخول وحسبها يتم لها النصف المائة التي خالعت عليها والاربعمائة
 التي بقيت لها ولم له النصف ايضا باخذ ستمائة من مائة الى بدل خلع قوله
 سوى الصداق قال الفاضل لا اتفاق اي لا اسم سوى السمي باتفاق ائمة
 وصاحبه فليس لاحد منهما على الاخر شي من الصداق ففسط الحالفه او لا فسقط
 بقية المشرط لا غير قال الاتفاق في بنية اختلاف بين الصنفين فقال البهري
 هو مبني بغير الرأى لانه قطع عنه المضاف اليه ولو في فضاء فانية كقبل وفرضها
 انه قبل طرف وليس لا غير بطرف وقال الزجاج لا غير رفع الرأى والتوفيق على
 بقدر ليس فيه غير وقال الكوفيون لا غير مبني على الفتح مثل لا ريب
 وقد عرف في موضع قال المصنف وانه خالعهما على الف على انه لا اي خلع الا
 ابنة الصغيرة كذا في غاية البيان وصورة انه يقول خالعت ابنتي على الف
 قوله فان خالعهما على انه اي لا لب ضامن **قال** الفاضل فيه بحث
 فانه المعاق بالشروط لا ينزل قبل وجود الشرط كما تقدم وهناك بوجوب الشرط
 لان وجوده بوجوب الالف ولم توجد بقوله وجوابه ان هذا مثل خلع على ما
 يدعى فانه لا لب لم يكن غارله او يجعل لبس بغير تامل ومن المعلوم انه
 لا يجب في ما لها شي في امثاله انتهى **قوله** الظاهر ان هذه الماشية لبس في موضعها
 وانما في قوله في الماشية التي قبل هذه الماشية لانه لا يفتق بشرط قوله
 وكذا قوله بوجوب الالف صوابه بوجوب محال يظهر بادي في تدبر وجه التامل
 ان مجرد ذكر المال ضروري وان لم يكن مودا كما في خالعتي على فدي يدي مثال
 وليس في يد ما شئ كما قرئ في كلام المصنف وكما لو خالعهما على عبده فاذا هو
 حيث يرجع بالمر عندهما وبقيته لو كان عبدا عند ابي يوسف كما في الجبط
 فان العزو حصل بمجرد ذكر محال فليست الماشية كماله خلع على يد عبده قوله
 بخلاف العتق قد يقال العتق ايضا رفع المانع وهو الرق لتعمل القوة العتقية
 وهي حرية الاصبة النابتة بالادوية ولد امه اهل الاصول الرق في عوارض الابدية
قال المصنف اصل في الكيفية اذا اختلفت قبل الدخول على الف المرافقة
 صاحب العناية وغيره ولم يفتن القصاص انه يقال اذا خالعهما على مئة
 وهو الف لا كما قال فانه اذا خالعهما كذا كذا يكون من الخلع على ما لا يخبرانه

قوله المصنف

انه اتفق انه مثل المهر ولا ازاله وحكم فيه انه كان قبل الدخول حوب المسمى ومنه ظاهرا
 عنه او لم يكن مقبوضا وسلامته انه كان مقبوضا وقد نية له العتق ان السام
باب الظهار قوله والظهار يقال ظاهرا من امراته وظهره وظاهره
 وظاهره وظاهره كذا في فتح القدير قوله لسه المنكحة او جزء من اوجها او ما يعبر
 عن الكل قوله بالجملة او بعضه يحرم عليه النظر اليه على ان لا يبد ولو كان اباه
 كما لو قال انت على كبري ابي او قهر بي كما في الجبط وكذا الاجنبى فان فرجه محترم
 على النابذ ولو كان المشبه المرأة بانه قالت انت على كظله ابي وانا عليك
 كظله انك فليس شي على الصبي كما في الجبط كذا في الفتاوى قوله على ان لا يبد اخو محبوبة
 لان حرمها غير مؤثرة بل مؤمنة باسلامها او صبر ورثا كانت كذا في فتح القدير
قوله وسبب **قال** الفاضل فيه بحث **اقول** لم يظهر له وجهه قوله انت
 ظهري بدون اضافته وينبغي ان لا يكون مظاهرا لاحتمال انه قصد منها كظله
 كظله امة على غيره وقوله انما انت مظاهر وظاهره منك من الصبي **قال**
 انه منسوخ قال صاحب البحر هذا مقتضى ان الظهار كان طلاقا في الاسلام
 حتى بوصف بالشع مع انه قال ولانه كان طلاقا في الجاهلية وهو يقتضي انه جهر
 طهرا ليس بن سخي ولم ار احدا من المشايخ تعرض لذلك وقال الامام الرازي
 في التفسير الكبير الظهار كان في اشدة طلاق الجاهلية لانه في النكاح لم يكن
 فانه كان ذلك حكم مفرد في الشرع كانت الابنة ناسية له والام قد ناسيا
 لكن الذي روي انه عليه الصلوة والسلام قال لها حمت او اركن لا قد خرت
 عليه كالا لانه على انه كان شرعا فاما ما روي انه نكح في حكمه فلا يدل على ذلك
 انتهى وقد يجاب بانه صاحب السدائبة تمسك بالاول من عروى الامام الرازي
 او اراد بالنسخ معناه انتهى **قال المصنف** ولو قال انت على مثل امي الى قوله وانما كان
 بنية لا بد من النص بوجوه التشبيه فلو قال انت امي لا يكون مظاهرا
 وينبغي ان يكون كبريا كما في فتح القدير وذكر على ليس شرطا وانما
 كذا كذا كما في محابته ولم يتعرض لنية الاباء لاختلاف قايه يوسف جعله
 ابلا لانه اذن من الظهار ومحمد جعله ظهرا فانظر الى اداة التشبيه وصح ان الظهار
 عنه الكل كذا في البحر قوله واجاب الامام ظهري بن ابي باختبار السوي الاول
 من الترويد قوله لقوله تعالى والذين يظهرون منكم انهم والمنتب ور

روى صاحب البحر
السبب في قوله

قوله في قوله
منه امة منكم

منه الزوجات حتى صرح فقال لانه والمدبرة والمكانة وام الولد هو لا
جوابه لانه اسند ان الامام الرضا على عدم دخول الاما تحت النساء
يعطف ما كانت ايمانهم على انهن اولن شي لا يعطف على نفسه
فصل في الكفارة قال في محط انما منبهة عن الترتيب لانه ما خذوه
من الكفو هو المنفعة والستر قال الشافعي في كفو الخدم غاصها قوله وسبها
الظهار والعود جميعا وعند الاصوليين الظهار فقط وقبل العود والظهار
شرط قال صاحب البحر والذي يظهر انه لا ضرورة للاختلاف في سبها
لانهم اتفقوا على انه لو جازها بعد الظهار قبل العود جاز ولو كرر الظهار
تكررت وان لم يتكرر العود ولو غرم ثم ترك فلا وجوب ولو غرم
ثم اباها سقطت ولو جازها قبل الظهار لم يصح وعلى القول بان الظهار
فقط فكونه دأبرا من النظر والاباحة باعتبار احتمال التكرار فلم ينحصر
كونه جازيا به **قوله** فلا يجوز تقديم الكفارة عليه بشكل جاز من صاحب
من نفس الاتفاق على جوازها قبل العود **قال الله** ولا يجوز مقطوع ابهامي
البدن **قال ابن الهمام** قد منع لزوم فوات جنس المنفعة بقطع الابتناء
بل اللازم اختلاصها ولولزم ذلك لو جاز بقطعها وانه كما في كذا
لم يعتبر بها الا كغيرها من الاصابع وايضا رتب على الدليل نتيجة لا يستلزمها
وذلك لانه فوات قوة البطش ليس لانه فوات جنس المنفعة
بل ضعفها **قوله** وهذا اي كون العتق في حق المالك بجهه المكانية
قوله فيقدر اي رضا المالك ولانه اي حيث لم يوجد من المالك
الرضا لفسخ الكنية صريحا فلا بد الا نفي من تقديره ولانه نظير
الي انه يفتقر حيث لم يوافق كل ان ارضى بما فيه نفعه لكن دلالة حاله على ان
يفسخها انما يتحقق اذا علم ان الاكساب والا ولاد لم له
وهي على تقدير الفسخ لا تسلم له فلم يوجد منه رضا بالفسخ صراحة
ولا دلالة فبقيت الكنية وكان العتق يجوز **قوله** فلا يظهر في حق الاولاد
والاكساب اي فيعتق في حقها مكاتب ولا يلزم من كونه عتق مكاتب
كون عتقه يجوز الكنية والالتفات ببدل الكنية اذ تسليم المبدل بوجوب
نفي البدل كذا في فسخ القدير **قوله** واذا لم يجد مظهرا رقبته لم اى

اي فاضلا عن كفايته وليس امله ومسكنه بخلاف غاوم يحتاج الى خدمته
الانه يكون المكفوزا ومن الكفاية قدر كفايته للنفوس فانه كما في نفوس
يومه والافقوت شهر ومن له دين يفتقر على اخذه لا يجزئه الصوم ومن له
مال عليه دين حيث يجزئه الصوم بعد الفضاة وقبله فولا ان ومن له رقبته
وعليه دين يجب تحريرها فولا واحد **قوله** فيبعدم المشروط وهو الكفارة
قوله ويجب الاستيفاء لانه ان يجوز لا قال الفاضل فيه على هذا التقدير
لا يوجد احد شرط الكفارة فينتفي المشروط ايضا **قوله** جوابه ما ان اليه
صاحب الكفاية من انه وان كان من طائفة من عجز عن اقامته فلا يؤخذ به كمالا يؤخذ
المراة بقدم التابع في كفاية الفصل او الصوم اذا احصت لا بسقوط شرط
التابع بل العجز عما اقامه فبسقوط ما عجز عنه دون قدر عليه **قوله** وما اذا كان
او عتق ان فيه اشكال فانه العتق من العتق انما جاز بان في يومين
ولا بد من سدة من اليوم والعتق او العتق لا بد من سدة اليوم ولذا
لو اطلع ما به وعشرين مسكينا عتقا او عتقا لم يخرج عن يومين من سبب منضم
مثل ذلك فليتأمل العتق والسحر مجزئ كما في غاية البيان **قال الله** وان لم
الى قوله اجزاء وقال مالك الشافعي وهو الصحيح من مذهب احمد لا يجزئ وهو كذا
اكثر الطاء لانه تعالى نص على سبب مسكينا وتكرره حاجة في مسكين واحد
لا يصبر سبب فكانه التعليل بسبب لا بمنفعة النص كذا قال ابن الهمام ثم قال
وغاية ما يعطيه كلامهم انه تكرر الحاجة تكرر المسكين كما كان منفردا احكاما
موقوف على ان سبب مسكينا مراد به لانه من سبب حقيقة او عكسا ولا يخفى
انه مجاز ولا يصح له الا بموجب انتهى وفيما سبب من كلام الفاضل بعيد
جوابه **قال** يمكن ان يجازي به امر الى المشتق فينبغي عليه الماخذ فيعلم
ان المقصود القدر الحاجة به بتعدد المسكين الواحد حكما فليتأمل انتهى
وحاصل ثبوت الحكم في المسألة المذكورة به لانه النص يقتضي وجوب التاخر
انه العتق ان كانت المقدرة مع وصف المسكينة لم يخرج النص الى مجاز
بشمل المقدرة الحكم ولا موجب وان كانت مجرد وصف المسكينة لم يخرج
الدفع الى واحد دفع واحدة ولا فاعل عن وقد يقال انه العتق دفع العدد المعين
من الحاجات وهذا يحصل بالدفع الى مسكين سبب يوما فثبت الحكم فيه

والله قال الله لا يمنع من المسبب قبله قال الفاضل فيه بحث
اقول هو ما اشار اليه ابن السكيت بقوله وفيه نظر فان القدرة حال قيام
امر وهو موم وبالا امور الموهوبه لا تثبت الاحكام ابتداء بل تثبت الاستحباب
ورعا قال لا ولي الاستدلال على وجوب التزيم بالقباس على الجور والضياع
بعلة انه كلما منعه من المحرم وهذه كفارة مثلهما فيجب كونه قبل التمسك بقوله
صلى الله تعالى عليه وسلم الذي واقع قبل التكفير اضرطها حتى تكون ليس
بهذا زيادة على النقص لان التمسك بالنقص اضرطها من الاطعام شرطا لكل منظر
مغيب وقد جوبها على موجب لم يقيد شرطا اصل يكونه قبل المسبب يكون
زيادة بل اوجبت ذلك كبحر الواحد والاحاق بالخصنين في وجوب التزيم
لا في اشتراطه في اصل قوله واذا اطم من ظهارين اي امرين اول واحد فافهم
قوله وقال محمد بن جعفر عنها قال الا نكاحه وعندى قول محمد بن اخوي لانا لا نسلم
انه النبي في حبس الواحد لا يقيد لانه اذا اقبهت بنه يقع المودى الكفارين
واذا لم يقبض يقع في كفارة واحدة فقد حصلت الفائدة حينئذ لان التزيم
بحال مسلم انه يثبت فعله باسقاط ما هو لو لم يثبت لا بمباشرة التواضع وعنده وجوب
فعلها قال لا يقع نصف الصاع بطريق الامت ويني عليه احدى الكفارين
وعلى ما قال محمد لا يني عليه من الوجب شي على ان الرجل ينادى باعلى صوته
اني نويت الكفارين جميعا قوله ففحص بينه فيه بحث فانه سلم
وحده جنس وان النبي لم يمنع واما ما مضى اليه من كونه الرقبة بضعة كفارة من احد
الظهارين محلا فانه كان انما ما للتعديل فبطل بذكر اوله كان انقطاعا
كما سياتي في باب السلم وكذا انه كان انتقالا الى غيره احيى لثبات الحكم الاول
باب نكاح اللعان فيه قوله ثم لقب الباب باللعان قال الفاضل
تسمية لكل باسم جوده اقول يعني انه يقال انه حجة الذي استعمل عليه هذا القصد
انما هو اللعان لا اللعان اذ ليس من الجائزين بل من جانب الزوج خاصة
فلما ثبت ان يقال انه فاعل فيه بمعنى فعل كس فزاد يقال انه اشارة الى انه اصل
انه يكون من الجانبين من جهة حاشية المرأة ككثرة فوفقت التسمية على الاصل
والا فرب ما اشار اليه العلامة الكرماني في باب القضاء واللعان في مسجد
من كتاب الصدقة من ان اللعان الاجاد وكل منها مبعده من صاحبه بحيث يحرم

بحرم النكاح بينهما على ان لا يبدى قول في تحصيله المانع من النكاح قال الفاضل في اللعان في الحديث
اقول على فرض التسليم بحجابه غير سليم لانه الكلام في شروط اللعان اذ كان
الزوج من لا يجد فاذنه لانه الحد دون اللعان فالكفارة من يجد فاذنه في كل
منها شرط لتحقيق اللعان فقول تحصيله المانع بالاشارة بان على انه خلاف الحديث
غير ايجاب حكم لا وجه للتفرض له بخصوصه في مقام بيان من شرط لزوم اللعان
ولقد بدى شرطه قوله الفاضل في قوله هو لعل ان امته وقيل عام من عدي
وقيل سعد بن عباد ونظر الفاضل في وقيل هو بمجر العبد قال العيني في كتاب الصلاة
من شرح البخاري وهو الصحيح قوله سحيا يتخذ من اي المجر على السلم وهو
انه فيكتب ابن بالالف كقصة ابن حرم قوله مقام صدقة في الحديث
انما قيل بعد التواضع لانه في الحديث قوله يعني قوله عليه الصلوة والسلام
عن ابن عمر استدلوا بان ثابت اللعان في كفارة التوبة ويستند في تاسيد
الى الحديث ثم فانه على ما ثبتها كالزناح والمصاهرة حيث لا يفتقر التوبة الى القضاء
وانما جعل الاستدلال بما استعمل عليه كيث في نفي اجتماع البسطة في
قوله المص دل عليه قول في كتاب اللعان قال الفاضل في بحث فان لما ثبت عليه الصلوة
والسلام فغيره على قوله على ان ثبت استعمل قوله بعبارة لا دلالة فيه على عدم وقوع
الفرقة بحدوث اللعان بدونه التوفيق وفيما يوجب بانه قوله على ان ثبت
وقوله ان مسكتها يدل على جملة بوقوع الفرقة بحدوث اللعان فلو كانت وقعت
به لوفد الرسول صلى الله عليه وسلم لوجب بمبلغ الاحكام عليه صحتها
عليه وسلم ووقع في ما راينا من نسخ الحديث قوله دل عليه قوله عليه الصلوة والسلام
فلعل النسخة التي كانت في نظره من الحديث بهذا فاعترض بان اللفظ المذكور
لم يصدر من الرسول صلى الله عليه وسلم وانما الصادر منه التوفيق قال المس
لما روى انه عليه الصلوة والسلام في ولد امرأة هلال قبل غلط فانه لم يكن
لامرأة هلال ولده ولا قد فمات في ولد وقيل لم يولد نسب ولده الذي انت به
فانه حمله من الوطئ الذي قد فمات به كذا في فتح القدير باب العتيد في قوله
محول على الفور بالطلاق قال الفاضل في بحث اقول جملة الحديث انما هي
مؤيد له من قوة الطبع السليمة وكونه محولا على الفور بالطلاق لا ينافيه بل يقويه
بغير تحقيق القدر في قوله فانه في الطبع ليس هو ولم ينع ان في قوله في

قال الفاضل في كتابه في تفسيره في قوله في الحديث
اقول كان وجه الغايرة ان

على الفوار بالفسخ ليكون كحل على الفوار بالطلاق جوباله **قوله** لانه الكفاح
موقوف بحياضها فلا نسلم انه لا يوجب الفسخ واجاب صاحب البحر
بان كلام صاحب الهداية على تقدير مضاف الى لا يوجب خيار الفسخ
حتى لا يفسد بالموت شي من مهرها انتهى فيه نظر لانه لو لم يكن الموت لا يوجب
خيار الفسخ لا يفسد في اوله ان لا يوجب الفسخ لانه لم يمت اخرجها من
محدثه الفسخ في مائة لعدم كحل بخلاف العنت لقيام محلبة موت
باب العدة قوله واللفظ حقيقة فيها فكان في الالفاظ
المشتركة في الفاضل في مطابق المشرع **اقول** ببيان عدم المطابقة
ان المشرع وهو كلام الهداية جعل فيه الكون من الاضداد على كونه
حقيقة فيها والمشرع وهو كلام الهداية جعل فيه كونه حقيقة فيها على
الاشارة الى بين الاضداد وجب ربه على كونه حقيقة فيها بالفاء
فكان الشرع بعكس المشرع **قوله** اما لانها لا تنبئ الى قوله مع جواز
وجود غيره في الفاضل فيه بحث **اقول** بشيرة الى ما ذكر ابن السهام من
ان حقيقة كلام زفرانها اذا حاضت بعد الوطاء متى وطئ كان قبل الطهر
ثلاث حاضات فثبتت لها زوجا فاذ انزلت طهرت
ان ذلك كان في الوطاء ولو حاضت حصة بعد الوطاء
ثم قال عزت على ذلك احتسب تلك حصة عنده فتزوج بعد
اخرين وعندنا لا يحسب بها انتهى وبيانه انه يبطل قوله ان اخره طهر
لا توجد الا بالتفريق او الغرم وقد يقال ايضا انه لو كانت العدة لا تثبت الا بخروج
انقطاع منوع لان بيننا بالتفريق والمناكة ينبغي ان يرى بالوطاء
بعد ذلك وجوب عدة اخرى وبعد اخلاق لمن وطئ مقعدة من التبان
بالكنية او الثلاث كما في **فصل الاحد** **قوله** ويجوز ان يكون كونه
بطريق الدلالة قال الفاضل فيه بحث **اقول** العمل وجه ان الفوت
انما يتحقق بالموت او بثبوت محرمه بينهما والافق ذلك النعمة
ممكن بل من قبيل فلا يصح الحاق المبتوتة بالموت في معناه زوجا ويجعل الزوج
استانته ان كونه بياناً لا في المبتوتة منعين لا مجرد احتمال لانه كحل
على كونه وليس له معقولا باباه انتظام الكلام قوله ومناط حكمه اظهر

اعلم ان التمسك على فوت نكاح قال الفاضل على قوله عليه الصلوة
والسلام لا على زوجها يدل على انه لفوات الزوج قبل ان يزوج وجه الثاني
ان التمسك عنه بعد ان الزوجية يدل على انه انما هي العدة في ان التمسك
قبول الى ان مناط الحكم فوات نكاح وهو المطلوب **باب النفقة**
قوله النفقة واجبة وطريق بصلها اليها فوعان التمسك والتسليم لا اول
فيما اذا كان صاحب يد وطعام كسبه وضابطه كافي الذخيرة ان يتفق
على ما لا يحل عليه نفقة فثبتت في نفسه فلا يفرض الفاضل ولو طلبت الاظهار
منه الاضرار ثم هي تلك النفقة بالفرض والدفع بالرضا **قوله** للزوجة اي
للزوجة في نفس الامر نكاح صحيح فلا نفقة لو نكاح فاسد ولا للمهر طهره
اختره رضا **قوله** مسلمة كانت او كافرة اي وغنيمة كانت او فقيرة
كما لا فرق بين كونه الزوج كية او صغيرا اذا كان له مال والا فلا شيء على ايية قوله
بطريق الكفاية قال في فسخ الفدية وحقق الزوج في ذلك الى عرفهم انتهى
واما وقت الدفع فمختلف فانه مخوف يوم ما يوم يدفع كذلك
عند ذلك من اليوم الذي يبي ذلك المات والمضارع الذي لا ينقض
عمله الا بانقضاء الاسبوع كذلك والتاخر بدفع شهر بشهر والدة فانه
نفقة سنة ولو اشترى النكاح او الدخول وقع يوم يوم لا يجرى على العمل
او المدة ذلك يومه ومن النفقة المطلب والمضاربون والاشنان
والدخول لا تنصباح ومن يات الاغتسل في الجماع او يحض او فتن عترة واجرة
القابلة على من استاجرها منها ولو بغير سنجار قال في البحر فاعلم ان يقول
عليه لانه مونه جماع وان يقول عليها كاجرة الطبيب ثمن ماء الوضوء
فعلينا الوعنة استاجر من يتقله نفقها والافضل الزوج بنفسه
او كونهما مطلقا وجبت فعليه اجرة الجماع وحاصل انه عليه جميع ما يحتاج اليه
المادة من ادوات البيت ومن لباس من يحتاجه وفرش بينه
مما يناسب عليه ويتفق به ولا بد منه فاشترى ان لها على عدة الجواز وطرف محض
او المرض فتقو عنه اذ ليس عليها الا ان يسلم نفسها وعليه الكفاية كذا في البحر
قال المقدسي في محاشية لكنها تشمل تلك الادوات على ملك
الزوج ولا تملكها **قوله** اي اشترى الطعام سنة وفسره في مجيبي الاستدلال

ولا بد من التصريح في الاستدانة بالي اسند بن علي زوجي او شبه ذلك
والالم يكن اسندانه عليه وهذا الم يكن له ان يحجب عليه نفقته كما
اوضح في قوله بالا وانه ليس على الزوج وجب لو امتنع كذا في **قوله**
احد من اجله ومنه ولده الكبير خلاف الصغير الذي لا يقع به جماع والامنه
وام الولد وبشرط انه لا يكون في الدار احدا من الزوج هو وشا كان في خانه
والبيت الذي ليس له جيران صالحون ليس يمكن شرعي ثم هو يكون
بغير حالها ايضا والموتنة ليست بواجبة **قال المصنف** وقيل لا يمنعها خروج
الى قوله في كل جمعة قال بن الهمام وعن ابو يوسف النفقة ما لا يقدر على
ايتائها والمخ لا اخذ به فان لم يقدر ينبغي ان ياذن لها في زيارتها لوالدين
على قدر متعارف وايضا في كل جمعة فبعد غايته في كثرة خروج فتح باب الفتنة
خصوصا اذا كانت شابة والزوج من ذوي البهائم الا انه يكون قابله
او فاسده او لحاقه على آخره او لا يخرج عنها فانما يخرج وان لم ياذن
ولم يجر على هذا كذا في نسخ القدر قال في البحر ومثله في مخاتبة الا انه قيد الحج
بالفرض مع وجود المحرم وقيل خروج القابلة والغاسلة بالاذن وقيل القابلة
بمن يغسل الموتى وينبغي للزوج ان يمنع القابلة والغاسلة لان فيه ضررا به
بخلاف الحج الفرض لان حقه لا يقدم على فرض العين ينبغي ان يجعل كلامهم
هنا على المرأة التي لم تكن محذرة في مسالته خوفا وجها للمنفعة عند الفاسخ
لانه حينئذ لا يقبل منها التوكيل بخلاف المحذرة فليس للزوج بعد اذنه
الزوج ولم ار من يذهب عليه كذا في البحر فسخ القدر وحيث انما لها خروج فانما
هو بشرط عدم الرتبة وتغيير الرتبة الى لا يكون واعية لنظر الرجال والاستئذان
فتش في نفقة العدة في قوله واذا اطلق المداخار في نكاح الفقة
بالفسخ بخلاف البذوق او العلق او الفقة او غيره ذلك **قوله** فيها النفقة
والسكنى لم يذكر الكسوة وفيها تفصيل فان استغنت عنها الفقة مدة الفقة
لم تجب والا وجبت وهذه النفقة تسقط بمضي المدة الابقتة او رضى
وفقة التخيبي بعدم الفقة العدة وعليه فلا بد من اصلاح المتن بالنسخ
فيجب بالوجوب الفقة والرضا وصبر ومنها دينا كذا قال صاحب البحر
ثم قال وفي الذخيرة انهم تسقط ما دامت ثمة فانه عادت الى بيت

البيت الزوج كان لها النفقة والسكنى ثم يخرج من بيت العدة على
سبيل الدوام ليس بشرط فلو خرجت زمانا وسكنت زمانا لم تسقط انتفى ولا يفتى
ما في كلام الذخيرة من التدافع فتأمل **قوله** انما لم يبرح سكنى الزوجه فلا تسقط
بمعصية بخلاف ما نقله صاحب البحر من انه لا سكنى لها كما بنا في ما في الثانية
ايضا ومقول على في الشرح فانه ذكر في شرح الطحاوي ونسخ القدر قوله
واما اذا اعتدت ولم يخرج المولى فلي هذا لا تأثير للزوجة وانما هو بالخروج وكذا المكنة
لو خرجت فلا نفقة لها **قوله** واذا اطلقها ثلثا انفاق فان الباقين الواحدة
كذلك **قوله** اما اذا كان لا يوجد من نرضه المولى بحرية النظر او الرضعة مدة فضا
لا يقبل منه شي غير ذلك في البحر **قال المصنف** وانه استأجر المولى مفضي تغيبه ان لا يخذ
شبابه مال الصغير ولا يرضى فيه ايضا لوجوبه عليه على في الذخيرة يجوز ان يرضى
في ماله وتفصيل في البحر **قوله المصنف** فرضيت اللام بمثل اجرة الاجنبية المداخلة لكون
ان اللام لو طلبت اجرة لمثل وتبرعت الاجنبية بالارضاع فالام اولى والمصرح به
خلافه في التبيين وغيره ان الاجنبية اولى بالارضاع وكذا لو ارادت الفقة بمحض
بالاجرة فالصحيح ان يقال للام ان يسكنه بغير اجرة واما انه ينفق اليه القدر كافه
في المداخلة ويقره فان في البحر ولم ار من يصرح بان الاجنبية كالقمة ثم انه يجب
على الاب ثلاث اجرة الرضاع واجرة محضانه ونفقة الولد **قوله**
لا يقبل الاثنتان **قال المصنف** فيه تامل **قوله** ليس وجه ان المداخلة كل منها
الزوجة والولد وكون الولد لا يقبل الاثنتان بين الابوين في جبر منع
واما لا يقبل بين احدهما والاجنب **قوله** لو فاق **قوله** قال المصنف
فيه تامل **قوله** وجهه انه مما ضل انما توجب اختلافهما في بعض الاحكام ولا تمنع
المساواة في بعضها كنف والاسباب والابن في كثير من الاحكام الشرعية
كوجوب الابان والصدقة والزكوة وصحة النكاحات الشرعية او جبر فيه
شتمها وغير ذلك **قال المصنف** ولا يجهل ان لا يثبت له في مال القابلة
قال المصنف قال الامام الربيعي وفي المسألة نوع من شكال هو ان يقال
انه كان لاسب حال غيبته ابنة ولا يثبت له في البيع بالنفقة
عند ما او بالدين عند الكل انتهى وجواب الاشكال الاول ان ظاهر فانها
يفرقان بين البيع للمنفعة ثم الانفاق وبيع بعض الانفاق وجواب الثاني

نظير من فخر الاكل قائل فيه انتهى **قول** نظير من قوله فكان الفضا اعانته
وهو ما حوذه من كلام الانصاف فانه قال انه النقة لانه شبه سائر الذبون
لانه حينئذ يلزم الفضا على القائب فلا يجوز بخلاف النقة فانها واجبه
قبل الفضا وانما قضى القاضي اعانته فجاز بيع الاب لعدم الفضا على القائب
كتاب العناق **قوله** ما فساد اني المكاتب الظاهر في الاول
ناظر اليه راي من تجزى الاعناق فان اثر اعناق البعض على مذهبنا و
ملك اليد بالذات بعضه كما ان اعناق الكل مفد له ايضا وان النجبة
ناظر اليه مذهبنا اليه من عدم التجزى فان اثره حينئذ و اثره على الكل واحد
وهو تحقق الحق تمامه **قوله** ونفسه في اللغة القوة في شئها معلوم للاعناق
في اللغة الاخراج عن المكاتب يقال اعتقه فاعتق فاعتق فخرج من المكاتب
يقال منه باب فصل بالفتح يفتح بالفتح انتهى وحينئذ يجد بالمعنى الشرعي
ويستغنى عن النقل الذي هو خلاف **قوله** بالغا الاول في مكاتب
ليخرج من جنون والمعنونه ومحمد بن المبرهم والمغني مدبه النائم اولايه
اعناقهم كما لا يفتح ملاحمهم **قوله** كما ملك العبدان فلا يفتح اعناق
المادون والمكاتب ولا يشترط بعد كونه ما كان له رقبته ان يكون له غيره
فصح اعناق المكاتب المادون والمدهون والمساكين والشترى قبل قبضه
وهو موصى رقبته لان كونه لا يجوز اذا اعتقه الموصى له بالرغبة وكذلك لا يشترط
علمه بانه مملوك فلو قال له الفاضل اعتق هذا فاعتقه وهو لا يعلم انه عبده
اعتق ولا يرجع على الفاضل ولا يشترط ان يكون صاحبا ولا عبدا ولا اطلاق
فصح اعناق المستكران والمخيط والمكروه **قوله** وحكمه زوال الرق الى الاول
انه يقال زوال المكاتب لانه يثبت الحق على الاختلاف كما في الجسد
قوله قد اعتقتك ومثله اعتقتك كما في الظهيرة **قوله** انت حر لا بد
من ذكر المبتدأ فذكر الجسد فقط توقف على اليقين في التي نية لو قال حر
فقبل لمن عتقت فقال عبدي اعتق انتهى ومنه الصحيح العناق عليك
او عتقتك على ومنه مصدر كونهت عتق كما في المحبط وما في جوامع اللغة
من توقف على اليقين ضعيف كما في الجرد وفي انت اعنني مني عتق بالنية
كما في مجيبي ومنه الملقح بالصريح وذهب نفسك لك وبعث نفسك

نفسك ونفسك كما في البدائع **قال** لا اذا ساءه وخرانم نادوا يا حر
شروط في الظهيرة واليانية الاشهاد وقعت نسبة تجزم بعد النسبة والاشهاد
لا فرق بين النية وبين قوله هذا حر قوله ولو قال يا بني احر في غايه البيان
ولا اختصاص بالابن والآخر من هذا القول يا ابي او يا جدي او يا خالي او يا
اولادك يا اخي او يا خالتي **قال** لم يسم في كلام محال وهو يدنو من القائل
يرد عليه هذا الاستدلال بقوله افرق بين افاضة الحكم الشرعي وجنونه والحكم
المحال لا يقيد الاول فليقل **قوله** وجهه لنا كل انهم بنوا لكونه لافيد الحكم
على عدم صحة المجازفة وبنوا عدم صحة مجاز على عدم تصور المعنى كقضي في بعض
يريد احد حيث استقام المجاز ولا تصور للمعنى كقضي وقد قصدت في السؤال
وجوابه صاحب النهاية حيث قال في قبيل على هذا ينبغي ان لا يفتح هذا احد
لان الشجاع لما لم يفتح السبيل لم يفتح من حق المالك محال ومع ذلك
اطبقوا على بواره قلنا ليس ذلك من نظير مسلماتنا وذلك ان قوله هذا احد
ليس مستعارا بجملة من قوله اسد وقوله اسد فاعلمه واما جهنا فمما ينبغي بجملة
مستعار في حق اثبات حجة فلم ذلك نظير القول احد هذا ينبغي **قوله**
فصل في مكاتب وارسم محرم **قوله** ومن ملك ذارسم
اي ولو بعضا فانه معتق بعذره او مملوكا لو اشترى الله حاطة من ابيه
ولو كان المكاتب بمباشرة نائية كما اذا اشترى العبد مملوكا الذي لا دين
وارسم محرم من مولاه ولا كذا في الجرد **قوله** ولد الامة من مولاه **قال** الفاضل
فيه شئ فان العتق بدعوة المولى كالا يفتي **قوله** فيه بحث فانه يعتق وابعده
اختباره واما لدعوة الاختيارية فهي للاعلام بمباشرة سبب العتق فلا ينفذ
عليه الا الحكم بنبوته واخره احكامها عليه والمؤثر في العتق انما هو احو
غير اختيارية هو العتق من ياتيه على سبب صريح به المص في آخر هذا الفصل حيث
قال في قبيل قوله وولد الامة فهو لانا حوالا لا يخلو من ياتيه بغيره عليه انتهى
فقد جعل على العتق كقوله من ياتيه دون الدعوة ولا نشأت منها غير اختيارية
على ابن الرعام **قال** عند قول المص بغيره عليه فانه يولد بغيره عاقله يجب
القطع بان ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن خطا الاخر
لانه يعلق بمملوكا ثم يعتق كما يعطيه ظاهر العبارة وفي البسوط الولد يعلق ترا

من الماتين قوله والرحم في الاصل وعاء الولد في قوله ومنه ذوالرحم
قال الفاضل في شيء اقول وان الرحم مطلق القرابة ولد ائمتنا في محبة
وبغيره فلا معنى للنفقة في حصة الولاد وايضا هو بصد وبيان المات
على رأي في حصة واصحابه والنفقة بمذكور بوجوبه في المات من جوابه
عن ضمير يعود على اسم الشرط وهو صاحب معنى القريب الي وجوبه في المات
بان الضمير في هو يعود على مابس الضمير في الشرط والاصل فهو كونه في المات
وضع الضمير موضعه واحاد اليه فحصل الربط على طريق قوله تعالى والذين بنوا
منكم وبذون اربوا اجابته بقوله **قوله** مكافاة هي المتارة في المات في العادة
للاظهار الصواب بل لا ارام تختم قوله سند في تفصيل الاما في نظر
فانه الاما في جميعه من ذل الكاح وذل الرق ولبس في البري سوي ذل الكاح
سند في تفصيل العبد على المات **قوله** فان رافع الاعلى رافع الادنى
قال الفاضل محلنا في محله جوابه بغير من المات **قوله** الضمير في جوابه
يرجع الى قول الشرح فانه رافع الاعلى الى التامل كناية الى انهم
بجمله وبممكن المات استنباطه من مقتضى المقام والمعنى انه يمكن جوابه في ظرف
المكافاة بما في المات من ان المصلحة والضرر في دوام الملك اعلى منه في حصة
فانظر ما في الاعلى اصل العدة وهي القرابة فضل انه اذا ملك اخاه الكافر
عق عليه اعتبر ما في الاول العدة الموكدة وهي القرابة الموكدة بانها الملة فضل
بعدد وجوب نفقة الاخ الضمير في على اجبة المسم وجبته لم يدر ان يكون
رافع الاعلى رافع الادنى **قوله** ولو اعترف بغيره على مال صح قال الفاضل
في الكافي ولو اعترف بغيره على مال بان قال لانه اعترف ما في بطنك
على الف درهم عليك فقلت انتهى وفيه بحث **قوله** وجه البحث
ان كلمة عليك في تصور المات في عبارة الكافي لا بلازم زويدة المص
في تفصيل بين الزام المحسن والزام المنة لتخرج بآثارها على الامانة
فمعنى استغاطها قوله وفيه نظر لان حق حضنة المات في بعضه
ويمكن جواب بان الحضنة حق ثابت للام سواء كانت قبل الولادة
او بعد فمجرد ان يكون من جملة الجاني للام والكلام في ترجمه فمفهوم كما لا يخفى
انتهى **قال الفاضل** وفيه شيء **قوله** لم يظهر له وجهه قوله وفيه نظر لا يظهر

لانه الكلام في اثباته **الاجاب** عن الفاضل بعقوب باشا بان الكلام
في اثبات كون الولد من الزوج مملوكا لسيد الوالد والاسند لال
يعقوب يحمل بنما لعق لانه فلا عيار على الاسند لال انتهى وحاصله ان المات
انما هو يعقوب يحمل مطلق لانه لا هذه الامنة المتنازع في محله **باب العبد**
الذي يعقوب يعقوبه من بني ان يعقوبه يعقوب يعقوبه من بني ان يعقوبه
انما هو في نحرى الاعناق قوله كونه مختلفا فيه لولان يجوز بيع الكمل في بيعه
في الزكرا ايضا ولان اعناق الكمل اكثر وقوا او لانه اكثر ثوابا قوله عن ذلك
القدر هو مجاز او المات اذ والتمسك عن ذلك البعض لم يرد به حقيقة العق
بل انه كافيه الكفاية ويجوز ان يكون التعبير عن زال الملك يعقوب لملكه
قوله وقال لا يعقوب **قوله** اذا كان المعق واحدا الظاهر الملك واحد
لانه مقابل قوله او موسر ان كان العبد مشركا وكون المعق واحدا
لا ينافي كون العبد مشركا فلا ينافيه قوله حتى جاز له ان يبيع ويهب
قال الفاضل يعقوبه **قوله** قوله عنده اي عندك في كفاية
في كلام المص قوله في قبول حكم الاعناق الماد بحكم الاعناق هنا لانه الملك
وفي ما قبله هو المعق فليست هذه العبارة كما ينبغي لان الموقوفة اصبحت
موقوفة في تبادر الاتحاد **قال المص** وحكم النصف ما يدخل تحت ولاية النصف
قال الفاضل اي النصف الذي له حكم هو النصف الذي يدخل تحت حكم المص
من اضافة النصف الى الموصوف انتهى **قوله** لا يخفى ما فيه من النصف فانه
قوله ترتيب المص من اضافة النصف الى الموصوف غير مستقيم لان لفظ الم
لا يصلح التوقيع صفة وما ذكره في تصور بمعنى تركيب آخر وليس في تقدير
ملك الاعناق في كلام المص قرينة فالوجه ان اضافة حكم الى النصف
من اضافة الاثر الى صفة اي الحكم الذي ترتيب على النصف يكون النصف
مستقلا هو الحكم الذي يدخل تحت ولاية النصف كانه ملك
المستقبة على نصف هو الاعناق بخلاف الحكم الذي لا يدخل تحت ولاية
كانه الرق او اثبات العق **قوله** ونقرا الاخر الى قال الفاضل والاعناق
ختمه على حقيقة **قوله** ذكرنا ان الاعناق مجاز في الازالة التي هي بية
فيكون له لسبب الازالة منبسطا على تسليم كون الاعناق حقيقة في اثبات

والثاني على منع ذلك وادعاء انه حقيق في الازالة قوله بافتقار العنق
كان المعنى باعتبار كون الاعاق في اثبات العنق وفيه اثبات الابطال
من ان العنق لم يحصل بعد عنده وقوله وهو وقت اداء البذل قال
الفاضل فيه بحث **اقول** وجهان للاسقاط في كل من صور في الكناية
والاستسقاء لا ينبغي بوقت الاداء بل بوقت ان ينفذ في الكناية بوقت
قال مفسر فان كان موصرا الى قوله استسقاء العبد يعني خياري ان لا يذبح الكناية
فانما استسقاء فان ووجهه السعابة او وجهه ان يذبح العبد
للمحال واسر به كالمجاز استسقاء اي عدم جواز الزكك على حاله ولو اشترط العبد
عن السعابة او وجهه ان يذبح العبد ولو كان العنق بغيره والافاض
ضمان علة انما الاستسقاء كذا في البحر قوله واجيب قوله ولا يفتق في عدم
عند عدم **قال** الفاضل وفيه بحث **اقول** وجهان هما لم يستدل بمفهوم
الشرط بشيئا ذكره انما استدل بمقدمة مسلمة هي ان النفس تتألف في الشك
وهذا هو البحث الذي اشار اليه عند نقل عبارة المتن قوله هو ظاهر الرواية
ولم يستدل في البحر والذي يظهر ان استثناء الكفاف لا يرد على ظاهر
الرواية ولذا افترض عليه في محيط **قال** المصنف او لا يقضي ببناء في بعض النسخ
او لا يقضي بكلمة بزيادة او كذا في قوله لانه يسمى في رتبة قد كانت
او يقضي بزيادة او قوله اي بين عصبة المذبح **قال** الفاضل فيه بحث
اقول انما جعل الرواية بين المفق وعصبة المذبح لان العبد اذا يفتق
اذا مات المذبح على في النسيئة وغاية البذل وفي فتح القدير وهو غلط
لان العنق المنجز يوجب اخراجه الى الحرية بخلاف ما لا امور من النسخين
مع البذل والسعابة والعنق حتى يمنع استخدام المذبح بابه في حين وجود
كما لو اعتق احد الشرعيين بزيادة او بغير في الاخوات كانت غايته لا ينافي
حرية ما فيه الى موته بل يجب عليه السعابة في حال يفتق واليه اشار الفاضل
بالبحث المذكور قوله وعندهما استسقاء اي في نصف قيمتهما وفيه بحث
لان الآخر من غير وجود السعابة عليه لادعواه انما ام ولد وانما يصدر
المتوفى لكنه يجب ان يعامل باعتقاده وجوابه ان الفرض انما صار
بدعواه انما ام ولد لها ولا عبرة بقصد بقاء احد بها الآخر ثم موت احد

احدهما ونجزة غنمها فان انتفاع الحى بخصته منها فطام واستخراها
ما فيه نكاح بخصته محبوس عند ما توسع في نصف قيمتها ام ولد وسببها
عليه في باب الاستسقاء **قوله** ويعين الخارج للكلام الاول فيفتق الحى
فيه انه لا يتعين كونه خارجا هو المراد من الكلام الاول انه اذا بدأ به الكلام
ان في وقال عشت به الثابت لم يتعين كونه استسقاء بالكلام الثاني
اعناه انه لم يتعين ان يكون اخبارا على انه هو المراد بالكلام الاول وعلى هذا
التقدير يبطل الكلام الثالث في فيفتق ان يوزع بين الكلام الاول **قوله**
بفتق اي يفتقوا ولا سقابة قوله لان الكلام للاختصاص **قال** الفاضل
صاحب الفيل تاج الشريعة الا ان في كلامه ناطلا انتهى **قوله** فيفتق
لوجه المنع على قوله والاختصاص انما يكون الى قوله سواء لانه ان اراد ان
الاختصاص في محال انما يكون مملوك في محال فليس كذلك بالمال من قبل
الاختصاص على الاختصاص في المستقبل بقرينة الشرط وان اراد ان الاختصاص
مطلقا انما يكون كذلك منقضاء وكذا قوله اذ لو لم يكن مملوك في محال
كان هو غيره سواء ممنوع لمصالح الاختصاص بالالف بوسطه دون غيره
مما لا اختصاص له به **باب** المذبح **قوله** عصب الاعاق في الواقع
في حياة وقدمه على الاستسقاء والشمولة المذكورة لان في قوله بعد قوله
قوله عصبه بموته وموت حمزة كان مقبلا **قوله** عن تحقق الارزاق الذي
هو شرط **اقول** كانه اراد بمرور شرط النجاة عدم مفارقة الاول الثاني
والثالث كانه عن كمال فلو ان لم يمت عليه ما هو اصطلاح الحكماء واهل اللغة
وليس مراد مصطلح المنطقين ولا في ذلك انه الشرط لا يتحقق
عن وقوع الطلاق المعلق عليه فمجب ان يعلق عليه ان الشرط ملزم
للازم والحكم عكسه **قوله** فليدعي ان يستخره ضابطه جواز كل تصرف
يقع على الحر ومنه يعلم ان الكتاب المذبح والمذبح وارثهما وهرملا
ومن احكامه ان دينه لا يتعلق بقرينة اذ لا يكتمل البيع بل كسبية في
ديونه بالغة ما بلغت **قوله** ومن المعية الحرة ومنه من قبل له انت حرة
موتى شهر فان مضى شهر صار مدبرا مطلقا عنه بعض المشايخ لتعلق العنق
بموت الموت وعند البعض هو يفتق لتعلق العنق بموته ومضى شهر يفتق

كان في الظهيرة وفي الثانية انه لو مات بعد شرف عتيق من جميع المال لانه على قول جنيبة
يستند العتيق اول الشهد وهو كان صحيحا وهو الصحيح **باب الاستنباط**
قوله غير كلام الشرح كانه يريد ان الظاهر ان مراد المصنف من جزيته بواسطة
الولد المتخلف من قايما الممنوعين وبعد الانفصال لم يبق الجزية حقيقة بل هي
اي باقية حكم قوله وله وطنها الا وكذا كسبها وغلتها ومهرها وعقرها قوله
ما لم ينقض القاضي في البحر سبغني ان يكون المراد فضا غير الحق واما الحق فيسلب
حكمه من غير ضرب الدفوع **قوله** فسرى الى الولد كالتدبير كراين المصنف
في باب التدبير ان كان حمله عند التدبير فيها اجماعا والذي حصل بعده
عند الاكثر واما المولود قبله فلا قوله لان هذا الظاهر المراد هو كونه منه بسبب
ان الظاهر عدم زنا المسد بعارضه ظاهر هو كونه من فيه لوجود احد الزوجين
واما ما ذكرنا من فقهه لا لا يخفى كذا قال الفاضل **قوله** شرح كلام المصنف
على الوجه الذي ذكره الفاضل ما خذ من النهاية ونفع التدبير والشار بقوله
لا لا يخفى الى ان الظاهر في هذه الصورة وهو ان لو لم يمتد منه سبغني الى كونه
مسد فالظاهر من حالها عدم الزنا لا الى الخصمين وعدم القول والفرض
انه قول ولم يحسن كيف لو حصن لم يقول لم يجر له التقى على ان القول عدم
امر محقق فلا يصح نسب القول المصنف ظاهر آخر قوله واذا مات المولى الى
ولو حكم بالارادة والتفويض بدار الحرب قوله من جميع المال الا اذا لم يكن
معها ولد ولم تكن جليلي وكان افرادها لها بمومية الولد في مرضه فانها
ام ولد لكنها كالمدة برقيق من الشك كذا في البحر نقل عن المحيط قوله فان اذاعه
احدهما اي واما ان المذموم مكانها سما او كافرا صحيحا او مريضا كان في البحر
قوله التعقب الذي في قول فنه تحت لان التعقب لا ينتج المراد وهو وقوع
في ملك الشريك ولا يتم الا بالزنا في على ان ما ذكرته سبق فاسف في الباب
طريق الفقهاء قوله في بني مدح بهيمة وجميع بزة اسم الفاعل ومجزز يحيم
فجميع بزة اسم الفاعل من التعقب **قوله** قصاصا فائدة الايجاب مع القصاص
ان احدهما لو ابر الاخر من حق بغير حق الاخر وانه لو خوم نصيب احدهما بالذم
والاخر بالذم لا يترك كانه ان يدفع الدرهم وياخذ الذم لا يترك كافي في التدبير
قوله انه مكانه قبله لانه لو دعي مكانه فاجازت بولده فاذا عاقبت

ثبت نسبة ولا يشترط قصد يقبل لان رقبته مملوكة له بخلاف كسبها
ولو استولد جارية احد ابويه او امراته وحال طنتها نحو لم يثبت نسبة منه
ولا احد عليه وان ملكه بوجاهة عتيق عليه وان ملكه لانه لا نصيب لهم ولله
كتاب الايمان ما قوله وفي الشريعة عقد الم قال صاحب التعقب
بحيث المعارضه والتراجع والعقد قول يكون له حكم في المنقول قوله فيكون
المراد به اللفظ وبدل عليه جعل اللفظ ركن وبخالفه قوله فيما سبغني في البين
اللفظ من الافعال الاختيارية فلم يظهر فاذا اراد بعقد فاطمة والتدبير
الشرط ما اشار اليه بن المصنف حيث قال هو جملته او الى ان ثبوت نسبة فيها
باسم الله تعالى او صفته بذكرها مضمون ثانيا في نفس السامع ظاهر او جمل
الملك على تحقيق معناه او التزام مكررة على تقدير لغيره او بموجب ليجل عليه
قوله المصنف يحسن الغموس قال بن المصنف والاصح من التسخيم بين
الغموس على الوصف لا الاضافة او يحسن غموسا ما بين الغموس
فاضافة الموصوف الى صفته وهي ممنوعة انتهى وقال صاحب المذهب
انه خطأ لقوله وسماها واجاب بان الشريعة بانه من اضافة ملتبس الى
نوع كعلم الطب وخطاه صاحب النهاية لان الطب ليس بصفة
ولا خلافا في صحة الاضافة اليه والغموس صفة فليفت يكون مشد
واقول الجرم بانه خطأ خطأ اما اوله لان اضافة الموصوف الى الصفه
بما اجازته الكوفيين واما ثانيا فلانه رأي البصريين يجوز ان يكون
من اضافة العام الى محض ما لم يجعل الغموس ممنا مخصوصا بصفة
اليه البين كما جعل الجامع مسجد مخصوصا فاذا قال اليه مسجد على ما هو
رأي نجم الاثمة الرضي ويجوز ان يكون التدبير بين الفعل الغموس على
ان المراد بالفعل ما غيره من الكذب كما ذهب اليه جمهور البصريين في مثل
مسجد الجامع حيث جعلوه بتقدير مسجد الوقت الجامع قال المصنف
وبين اللغوات يخلف على امر المولى وكذا البين التي لا بقصد المالك
في الماضي او الحال كافي في البحر نقل عن البديع **باب** ما يكون ممنا وما لا يكون
قوله باسم آخر من اسماءه تعالى اطلقه فاذا انه لا يتوقف على النسبة
ولا على الوفاء هو الصحيح كافي في الخبر ومنه والذي لا اله الا هو وسبح

والارض و رب العالمين وما لك يوم الدين كذا في فتح القدير وكذا
لو كان مشركا كما حكمه المفسر لان الحلف قرينة على ارادة تعاقب
هو الصريح الا ان بنو نجره تعالى قصدوا فيما بينه وبين الله تعالى كما في
قوله وصفه فعل في المبررة اخذت المفسرة والاشارة في صفة
الافعال وهي اول على ما في لسانها اسماء غير العندة بجمع اسم التكوين فان كان
الاشارة مخرجا فالاسم المألوف والصفة المألوفة او زقا فالاسم المألوف والصفة
التركيبة او حياة فعلى هذا المذهب في معنى منادى والصفة المخرجة زائدة
وقال الاشاعرة ليست سوى صفة القدرة باعتبار تعلفها فالتمحيص
هو القدرة باعتبار تعلفها بالمعروف وهكذا الباقيات **قوله** لفظ وال
على الذات الموصوفة بصفة في دخول الاعلام الشخصية فيه بحث ولو قيل
وال على ذات شخصية او ذات موصوفة بصفة كما كان ظاهر **قال المصنف**
ولو قال غضب الله وسخط فروع بينهما بان السخط انحصار لانها يكون في العظماء
على من دونهم والغضب بعم الاكفارة **قوله** والقول **قال** الغضب الغضب
كلام الله تعالى غير مخلوق وليس فيه تعاقب فانه من صفاته الازلية ولذا
لم يجعل المصنف النبي والكعبة في قول من سخطا وعلية بعد المفسر في قوله
انتهى **قوله** بشير بالناظر الى ما ذكره ابن الهمام من ان حلف به الا ان يتوكل
فيكون ميمنا كما هو قول المأثرة الثالثة **قوله** لا ترضى **قال** الغافل في السور بحث
الا انه كلام على السند **قوله** في البحث انه المذكور شتم على تعقيب الفعل
المعروف عليه بالكفر وما نوره لا تعقب فيه على الكفر بل التلطف به كقوله
بجانبك ومثل حياة راسك والغارسة بجانبك سرنا او حياة راسك
كذا في فتح القدير **قوله** فيقول لا يجانب الجحش وضح الزبلي **قوله** لانه لم يعذر بميمنه
على فعل شيء او تركه لم يمتنع فيه صاحب السنانة وهو يدل على انها تكون ايمانا
وان لم يذكر المقسم عليه وهو سهو كما في غاية البيان وفتح القدير والاصواب
ان هذه الالفاظ لا تكون ميمنا لم تعلق بشي كاذب الاصل واليمين **قوله**
قال انه تعالى اذا قسم الله **قال** الغافل في تمام الاستدلال بقوله تعالى
اذا قسموا وقوله يحلفون لكم بحث فاضل **قوله** في البحث انه قوله تعالى قسموا
اخبر عن وجود قسم منهم وهو لا يستلزم ان كان قوطهم قسم بغير ميمنه

منها او تخلف لكونه كذا وقد كان كذا بل الظاهر ان ما لصيغة المشبهة
فلا يتم التعقيب قوله ان لا افعل اشارة الى انه لا يكون ميمنا الا بذكر الحلف
والا فقد اوجب على نفس الكفارة ابتداء فيذكره وهذا الميمون في اليمين
بعبارة كصوم او حج فان بنو نجره قد فعلوا ميمنه فاكفروا كذا في فتح القدير
قوله على الكفر او مفسده حرمه كونه **قوله** فقد اعتقده اي الشرط واجب
الامتناع كما انه قال صحت على نفس فعل كذا كقول الدار ولو قال ادخل الدار
على حرام كان ميمنا فكان تعقب الكفر وكونه على فعل مباح ميمنا كذا في فتح القدير
فصل في الكفارة **قال** المصنف عن رتبة اي افعال اذ هو شرط
فلو رث من يعتق عليه فلو لم ينكح الكفارة لم ينكح **قال** المصنف يجرى فيها ما جرى
في الظهار اي الرتبة مسددة كانت او كاذبة ذكر او انثى صغرة او كبيرة ولا يجرى
فانبت جنس المنفعة ولا المدبر وام المدبر وام الولد ومكاتب اذ هي شتى
قال المصنف كالاطعام في الظهار فيجوز فيه التيمم والاباحة فان مكاتب
فمنه صاع من تمر او صاع من تمر او شعير لكل واحد وان اباح هذاهم وعفاهم
فانه كان يجزى البر لم يجب الا ادم والاوجب في محله ان المعسر في الثوب
حال الفاضل في صفة جاز و **قال** بعض مشايخنا انه كان يصلي وسلا ان كان
يجزى **قال** المصنف في هذا الاشبه بالاصواب ولو اعطى ثوبا جديفا امكن الاستفاد
الكثر من نصف مدة الجديدي اكثر من ثلثه اشهر جازم لا بد في الاثبات الثلاثة
من النية وصرح المصنف بالركوة كافي في فتح القدير **قوله** لا يجوز وقسم
الى انه متى بخلاف الركوة **قال** المصنف فانه لم يقدر في النية فلا يجوز له ان يكاتب
المعصوم عليه او بدله فوق الكفارة فتمت بمكته وما يتردد من
وقوت يومه وقيل شجر ولو كان له عبد يجنب حاجه منه لم يجزه الصوم ولو
كان مالا وعبيدين بقدره لم يجزه الصوم الا بعد ان يقضي به وانه لم يأت
من سائر العجز الى تمام الصوم وعلم من كلام المصنف ان العبد لا يجزى الا بالصوم
ولو مكاتب او نسعى ولاجرة بتكفير سيده عنه **قوله** ومن حلف
على معصية حاصل ان المعصية افعال او ترك وكل منهما اي معصية او
معصية فيجوز الحنث وواجب فيجوز التبر او اولى من صفة مستويان
فالبر اولى ولو قيل انه واجب لقوله تعالى واحفظوا ايمانكم امكن كذا في فتح القدير

مصدره او الى فالجنت افضل كذا في البحر قوله شيا مثل الاعيان والافعال
بناء على تصانف الاعيان بالزمان كما اذا كان دخول هذا المتزل على حرام وهذا
الطعام على حرام قوله مما يمكنه قبل الاول تركه فثبت ملكه فخره فانه لو قال
الطعام لا يمكنه هذا الطعام على حرام صار حاله فان كان حلالا او حراما لزمه الكفاية
الا اذا قصد الاخبار قوله عليه الصلوة اي ولا يجتنب بالاكل والشرب ثم كان
له اكثر من روجه وقع على كل واحدة طرفة بآئنة وان لم يكن له امره ذكره النهاية
منزها الى التوازل انه يجب عليه الكفاية انتهى يعني اكله او شربه لا انصرافه عند
عدم الروجه الى الطعام والشرب كذا في البحر وفي فتح القدير والمسائل
ان المعبر في انظر هذه الالف طاعونة كانت او غارسة في معنى بلانية
التعارف فيه فان لم يتعارف من قبله وفيما يعرف بلانية لو قال ردت
غيره لا يصدق القاضي وفيما بينه وبين الله تعالى هو مصدق قوله عليه الصلوة
اي باجمل القوة التي التزمها لا بكل وصف الله كما اذا عين درهما او فقيرا
او مكانا للصدقة او الصلاة فان التعيين ليس لازما وشطر الصدقة لا يكون
معصية لانه فيجزئ التذرع يوم النحر لان حرمته الغير وان يكون من جنس
واجب وان يكون الواجب عبادة معصودة وان لا يكون واجبا عليه قبل التذرع
كذا في البحر قوله معناه لا يجتنب لعدم انقضاء اليقين بهذا قول ابن خلدون ومحمد
وعند أبي يوسف هي منعقدة الا انه لا يجتنب لعدم الاطلاع على مشيئة الله
كذا في البحر قوله لا بد من الاتصال الا اذا كان الانقطاع لنفسه او سحالا
وكونه فانه لا يفتقر الى البحر **باب البيهات في الدخول** انتهى قوله
بينا باهله اي ومناجاة كان ذلك والافيا لا فائدة فيه بما اذا اكثر كذا في النهاية
نقل عن الذخيرة قوله وسيجي الجواب حاصل ان من غير من خطا فابل وقال لا يجتنب
والوجه انه ان نواه في عموم مساحت وان لم يخط له لم يجتنب لانظراف الكلام
الى المنعطف وظهور ان المنعطف الكلام الى العرف مقيد بعدم النسبة
فان نوى ما يجتنب اللفظ انقضاء اليقين عليه كذا في فتح القدير قوله قد خل وارا
حونه اراو بالزينة التي لم يبق فيها بناء اصله فلو لم يبق لبعض فني وارضيت
فينبغي ان يجتنب في المنكر الا ان يكون له شبهة كذا في فتوحه وانما جعلت سجدة
وكذا اذا غلب عليها الماء وجعلت ثمرا فدخل ثم لا بد من التسمية فلهذا

فقد اقتصرت على قوله لا ادخل من حيث بدو لها على اي صفة كانت واراو سجدة
او حراما او غيره كذا في البحر قوله لا بد من هذا البيت على قوله لم يجتنب ويعلم منه
عدم الجنت في المنكر بالاولى فلا فرق بينهما وجعل في البيت كذا في فتح القدير
بالعين وعدمه في المنكر كذا في البحر قوله وقيل اذا وقف على السطح لا يجتنب
في عرفه ونوع بينهما في فتح القدير بفتح الكتاب على اذا كان السطح صغيرا
ومقابل على اذا لم يكن له حصة اي سرت على الخفاف الصغرى على شجرة فيها
او حائط فعال المنعطف لا حلت قال في البحر وهو الظاهر قوله بعد السبل
القاعدة ان الكل مقيد بما كان المخرج والنقل على الوجه المعهود وعند النكس
حتى لو قدر عليه بهدم الحائط لم يلزم ولا حلت كما في البحر نقل من الظهيرية **باب**
ما يقوم به كذا في فتح القدير من يقوم به السكنى فان معنى كذا في الفارسية صاحب
فان خذ اي معنى صاحب كذا معناه الحبل والفوار وان لم يحط به بناء وما كان منه
مبينا منكره وان شكك فيكونها وصاحب المتكلم بسبب والبيان في كذا في النهاية
مصدره اي يقوم به ربا كسنة ونظامه في **باب** قالوا هذا احسن ارفع عنهم
من قال عليه الصلوة وفي الخطوط والظهيرية والكافي ان الصلوة على قول الجوهري
وزج ابو البشير قول الامام فخره اختلف فيه جميع قال في البحر والافاق يقول
الامام اولى بالانحاط قوله ومن سبى برون في فتح القدير انه لا وجه لا يكون
ولنه باقيا في حق اتمام الصلاة لا يستلزم كسنة كذا في فتح القدير
باب البيهات في الخروج والالتفات قوله لان تقديره
والله لا يخفى ان في الفاصل هذا مما لا معنى له اقوال في وجهه خفا فانه اراو
ان قوله والله لا يخفى مصرح به لا مقدر في جوابه ان الجوع حيث هو مجموع
مقدر لان المفظة به تركيب آخر قوله القدرة الحقيقية وهي صفة بخلافه
عنه قصد كتب الفعل بعد سلا لا سباب والالان قوله وقد جعل
عليه برون عليه لا انقدر لا مكان جعله كسنة مفوضا بتقديره برون في
قوله الا باقيا او بتقديره لا وقت انه اذن لك كما بقدر مثله في نحو لا يتك
خفوق البحر واجبت بتقديره بالباء ونحو ما يوجب كونه مجاز حذف جعله بمعنى الغاية
مجاز بوجه الى معنى الكثرة قد تقرر في الاصول انه اولى في حذف واجبا صفة التسمية
بانه احد الاحتمالين بوجه الجنت انه خرجت من اخوي بلا اذن والاخر صفة

بدركبرى وفي باب الجنائز من نسخ القدير **سبل** متفرقة **قوله**
 اي هذه المسائل اشارة الى انه قوله متفرقة مرفوع على انه خبر متبذخ حذف
 ويجوز في مثل النصب بتقدير اذ اخذوا هذه المسائل كونه بناء على عدم كبر
 وتقدر بشي ثم هذه الترجمة والمسايل ان كانت متقدمة على وضع المسائل
 كما هو المتعارف الاشارة الى انها موجودة في النص وان كانت متاخرة على
 الموجود خارجا فله حيث اي ثم تحت المبرهن فلا يجب بفعل ثانيا كما هو محتمل
 سبل الجمع وهو صورة التي انه يقول انه فعل كذا الوجوب بتقدير لا اذ لا يكون
 حذف لانه التوكيد ولا في الاثبات كذا في قوله وان وقع اليك
 لانه في الموقفة لا يجب الفاعل الا في آخر الوقت فاذا كانت الفاعل او كانت
 محل استعمال البر في آخر الوقت فيبطل البرهان **قوله** كل ادع بمجهولين فرائضه
 لعدم تشدد الادعاء بكل ادع بقرينة في هذه او دلتها لا يستلزم الاستغراق للحقيقة
 كذا في قوله كذا بالقول اي فرائضه بعد توليته وهذا لم يتناول هو اعلى كما
 اذا كان السخف ويدا انصار صوابا كذا في قوله لانه مقيد في الجبنة
 اي الاحتمال ان يعاد فيجوز له قوله انه يهيب المراد كل ما كان من غفوة الزيادة
 كالصدقة والعارية والمدينة والوصية والعمرى والافرار لان قيم العفد
 بازا الاجاب والقبول معا وفي سبل الجمع ان حضور الموهوب له شرط
 في المكت فلو وهب كالحالف منه وهو غائب لا يجب انفاق **قوله**
 لانه اسم لا ساق له قال ابن الهمام والذي يقول عليه في بيان انه النوع المعنى
 به كجاء الخاتم واما المعنى منه فيمكن ان لا يكون لانهم يدعون التفسير فيقولون
 ربحا في تزجي في اطلاق المصطلح لانهم يحتملوا كجاء الابه والفصيح المشهور في سبل
 باب علم ولو لم يكن باب نظر انكره بعض اصل اللغة وقال انه خطأ وان كان
 الضمير في قوله في غير الفصيح فقد نقل الفراء وغيره ثم لا بد في المكت من التسم
 فصد خلاصته في مجود وصول ربحته الى ما ذكره قوله فاشترى دهن بنفسي
 مبني على عرف اهل الكوفة وفي اكثر النسخ والورد على الورد وفي الكافي
 ولو اشترى دهنها لا يجب لانها بغيره على الورد دون الدهن في عرفنا
كتاب الحد و**حد الزنى** قوله اورد عقبيها العقوبات وقيل لا البيان
 للمنع في احد نوعيهما والحد في اللغة المنع قال الله الحذر والمنع من باب نهر ومنه

من الحد والحد باب كذا اللسان والحد في قول الاعشى ففينا ولا يصح دينا
 الى جونه عند حد واما الموقوف للمدينة ومنه حد والدار قال الله حتى لا يستني
 الفصل اجمع لانه حق العبد هذا الاصطلاح هو المشهور وفي اصطلاح آخر لا يوجد
 القيد لاخير فيبقي الفصل حد فالحق هو العفوية المقدره **قوله** هو العفوية المقدره
 يفيد انه مقصود ايضا من غير حد كذا ولا يعمل في سقاط ثم فعل سبه اصل قوله
 تعالى في قطع الطريق ذلك لم يفرق في الدنيا ولم يفرق في الاخرة فباب عقلم واما
 ما استدلل به تلك الطائفة من رواية البخاري وغيره انه من صايب هذه المسائل
 سبل فقول به في الدنيا فهو كفاؤه له فيجب عليه على ما اذا كان في العفوية لانه الظاهر
 انه مع ضرر بل ورجحه لانه اذا كان مستغنى فمقتضى بطلان قصد الظلم عند معارضته
 القلبي متعينة وانما اراد المصنف لم يسبح للظلمة فاذا به عبارة غير جديده بل هي
 في نسخ القدير **قوله** وتفسيره في الشرح قال الفصل فغير لانه العام لما هو عليه
 ولما لا يوجد **قوله** وسببهما لا يشبهه لا يشبهه لانه الذي لا يوجد الحجة
 انتهى وفي الجرحه متحد بالمعنى القوي **قوله** كل كلام كل منهما بحيث انما في الجرحه الظاهر
 انه من اللغة لا يشبهه لانه في التشكيك لا يشبهه لانه في التشكيك لانه في التشكيك
 المراد ما يقع عليه لا يشبهه لانه في التشكيك لانه في التشكيك لانه في التشكيك
 عن سببه الاشتباه لا يشبهه لانه في التشكيك لانه في التشكيك لانه في التشكيك
 الاشتباه وكذا وقع في بعض نسخ القدير وعلى هذا لا يشبهه لانه في التشكيك
 كونه على النصبي والمكره وصبيته لا يشبهه لانه في التشكيك لانه في التشكيك
 وفرضه ذلك قال هو وط مكاف طابع ناطق مستبانه حال او ماضيا في الفعل
 بلا سببه ملك في دار الاسلام او ملكه من ذلك او ملكه من الوط او خالفه
 او مقدار ما في قبل او دبر ورا في المحيط العلم بحقه الزنا والعقوبة بن الهمام بان الزنا
 حرام في جميع الاديان فالجواب في ادخل في الاسلام فاسم فرني فقال فطنت
 انه حلال كذا ولا يفتن اليه وان كان فخر اول يوم وحواله فكيف يقال
 اذا ادعى مسلم اصله لا يعلم حقه الزنا لا يجد لانتفاء شرط انتهى **قوله**
 قد يقال انه فائدة هذا الشرط بطريقين نشأ في سببه من العلم بالحد
 او انه من سبل لا يشبهه لانه في التشكيك لانه في التشكيك لانه في التشكيك
 سبل في الاحكام كانه لا يجد لانتفاء شرط بخلاف الجرحه الذي ذكره فانه

وانما يشترط ان يكون
 لا يشترط الزنا والحد
 باقراره بحد او كونه
 ولا يشترط فيه
 قوله او ان يكون
 مستغنى عن الورد

وقوله في قوله لا بد من اختلاف الجاهل من وجه واحد في قوله
 او استمر في كل يوم او كل شهرة ولا صفة بافراده عند خبر الحكم والابالسة ما هو على
 ذلك الاقرار في المصنف فان رجوع المقول الى قوله فلو كان قوله وبتدليله بالرجوع غير الاقرار
 بالاحصان وبسبب التردد والاعتناء كذا الشرب المستمرة وبتدليله على كماله في بعض
 وان كانت زوجه الغير لا يكلف اقامة البينة قوله فكان هذه الآية في بعض
 قال ابن السام وبكيفية في تعيين النسخ القطع برسم النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يكون من نسخ الكتب السابقة القطعية وهو في منزله ما كونه ان نسخ السبع والستين
 لعدم القطع بيقين وانما في نسخها من نسخها فان كان الاجماع السكون في نسخها في نسخها
 فيه وبتدليله على قطع بان جميع المجتهدين في الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا اظهروا
 ثم لا شك ان الطريق فيه الى عدم قطعي قوله وهذا الصحيح على ما ليس في كتيب كل
 من النسخة بمخالف العقدة وبمخالف الفروع الذي يصير في بين نسخها في النسخ في النسخ
 ولو يجوز بالبرهان في باب كل العقدة ليس الجواز هو بابس الطرف كان اولى
 فانه لا يقرب به حتى يدق راسه **قال المصنف** الا ان نسخها في بعض النسخ
 وهو رواية عن ابي يوسف القدر والبطن فيه نظر الا ان يكون بالعصا في بعض النسخ
قال المصنف وبغيره في محله وكلها قاطبة وكذا النسخ في **قال المصنف** وذلك كله
 لا يفعل فيه بالمعنى ما يرمي به جهاين معاني الشك في النسخ في قوله وداخل تحت
 حكمها العبد في بدالة النسخ وذهب الى ان نسخها في النسخ في النسخ في النسخ
 لتقليد وروده بانه مخالف لما في الاصول من ان المذكور لا تتبع الاثبات
 حتى لو قال انه في على بن ابي النضر المذكور بخلاف على بن ابي النضر في الرجل
 فانه في يكون له ما قبل ان الشدة في الشدة والشدة في الشدة في الشدة في الشدة
 لم يثبت الذي وضع بينه وبين نبيه **قال المصنف** لان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يامر به كذا في لم يوجب على ان حقيقته الامر هو الايجاب فلا بد من قوله
 قبل سطر لان النبي صلى الله عليه وسلم في حقه لم يامر به معلوم انه مجاز في قوله
 بذلك **قال المصنف** واحصان الرجم الاحصان مما جاء الفاعل منه على مفعول
 بضم الميم ونسخ العين يقال احصن فهو محصن وذلك في الفاظ اسعد وده
 وهي سبب فهو سبب اطلاق ما معنى في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 المنع واطلاق في النسخ بمعنى العزل وبمعنى كونه ومنه ان ينسخ المحصن في النسخ في النسخ

في قوله لا بد من اختلاف الجاهل من وجه واحد في قوله
 او استمر في كل يوم او كل شهرة ولا صفة بافراده عند خبر الحكم والابالسة ما هو على

وقوله في قوله لا بد من اختلاف الجاهل من وجه واحد في قوله
 او استمر في كل يوم او كل شهرة ولا صفة بافراده عند خبر الحكم والابالسة ما هو على
 ذلك الاقرار في المصنف فان رجوع المقول الى قوله فلو كان قوله وبتدليله بالرجوع غير الاقرار
 بالاحصان وبسبب التردد والاعتناء كذا الشرب المستمرة وبتدليله على كماله في بعض
 وان كانت زوجه الغير لا يكلف اقامة البينة قوله فكان هذه الآية في بعض
 قال ابن السام وبكيفية في تعيين النسخ القطع برسم النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يكون من نسخ الكتب السابقة القطعية وهو في منزله ما كونه ان نسخ السبع والستين
 لعدم القطع بيقين وانما في نسخها من نسخها فان كان الاجماع السكون في نسخها في نسخها
 فيه وبتدليله على قطع بان جميع المجتهدين في الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا اظهروا
 ثم لا شك ان الطريق فيه الى عدم قطعي قوله وهذا الصحيح على ما ليس في كتيب كل
 من النسخة بمخالف العقدة وبمخالف الفروع الذي يصير في بين نسخها في النسخ في النسخ
 ولو يجوز بالبرهان في باب كل العقدة ليس الجواز هو بابس الطرف كان اولى
 فانه لا يقرب به حتى يدق راسه **قال المصنف** الا ان نسخها في بعض النسخ
 وهو رواية عن ابي يوسف القدر والبطن فيه نظر الا ان يكون بالعصا في بعض النسخ
قال المصنف وبغيره في محله وكلها قاطبة وكذا النسخ في **قال المصنف** وذلك كله
 لا يفعل فيه بالمعنى ما يرمي به جهاين معاني الشك في النسخ في قوله وداخل تحت
 حكمها العبد في بدالة النسخ وذهب الى ان نسخها في النسخ في النسخ في النسخ
 لتقليد وروده بانه مخالف لما في الاصول من ان المذكور لا تتبع الاثبات
 حتى لو قال انه في على بن ابي النضر المذكور بخلاف على بن ابي النضر في الرجل
 فانه في يكون له ما قبل ان الشدة في الشدة والشدة في الشدة في الشدة في الشدة
 لم يثبت الذي وضع بينه وبين نبيه **قال المصنف** لان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يامر به كذا في لم يوجب على ان حقيقته الامر هو الايجاب فلا بد من قوله
 قبل سطر لان النبي صلى الله عليه وسلم في حقه لم يامر به معلوم انه مجاز في قوله
 بذلك **قال المصنف** واحصان الرجم الاحصان مما جاء الفاعل منه على مفعول
 بضم الميم ونسخ العين يقال احصن فهو محصن وذلك في الفاظ اسعد وده
 وهي سبب فهو سبب اطلاق ما معنى في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 المنع واطلاق في النسخ بمعنى العزل وبمعنى كونه ومنه ان ينسخ المحصن في النسخ في النسخ

وبمعنى الاصابة في الكاح وبمعنى العفة بقال حصن اى عفت واحصننا زوتجا
 قوله وفي رواية عن محمد بن وهب قال طابقت وكذا قال علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه
 وبه قد حسن الحسن بن محبوب ورواه صاحب الظواهر كذا في شرح
 تاج السيرة قوله انه هو الذي آثر لان جوار ما كان كافيا لانه من جوار بالهزم كفى
 كذا في الكافي قوله منسوخ لظهوره او ان يد بالثوب نجس على سبيل التوضيح كذا في
 في تاول قوله تعالى او ينفقوا الارض انما نحن في الشك فيه قوله فانسخ ذلك
 بقوله عليه الصلوة والسلام اقول برده عليه ان الله انكر كيف نسخ
 بالاحاد وفلانهم كلامه لا بد عوى الشجرة وهن يقال انه غير نسخ وانما هو بيان
 لجعل القرآن وهو يجوز بالاحاد يمكن ان يفسر قوله بطريق التفسير والتبسيط
 في البحر وظاهر كلامهم انما فعل محكم شئ لمصلحة براه وانهم برده كذا
 الفعل وليس خبري انتهى **واقول** في الجاهل احدا انه قوله محكم فيه اسما فلهذا
 به ما ينسب الفاضل ام يخص الامام وفي نسخ القدر ولو اعتاد الله طه قوله الامام و
 ولو غير محكم سببا في فعل في البحر فهم منه انه الفاضل ليس محكم بالتبسيط
 الثاني ان قوله وانهم برده لم ينفذ ان التباينة تنسخ ورواه الدليل في كونه
 مشرعا سببا في نظر الثالث ان التباينة قد صدرت منه صلى الله عليه وآله وسلم
 كقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مساجد حتى من شح المغني ونقل الزبيدي
 في كتاب السيرة انه صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الودعة كانت تنسخ النسخ ونسخه
 سببا في ذكره في الحديث المذكور ان ابا بكر قطع بدعوة اظهر ان الشبهة
 بوفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغير التباينة سببا في تنسخه سببا
 مع صدوره عنه صلى الله عليه وآله وسلم وانه ليس واني وليس كيف ينسخ التوقيف
 فانه قيل ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم فلهذا سببا في معناه انه كان
 اجتهادا ولم يكن بطريق الوحي قلت ورواه في خط القصاص والاصل انه وحي
 فانه صلى الله عليه وآله وسلم لا ينطق عن الهوى فليس على حجب
باب الوط الذي يوجب الله الذي لا يوجب قوله لانه هذا وط
 في شبهة العقد قال الفاضل في بحث اقول ان الله الى سبب ذكره التراجع
 من ان النسب باعتبار العقود التي يوجب على الطلاق لا بالنسب بمجرد الوط فانه
 لا يثبت ولا ينسب الامام مع كلامه فليجزم اليه من اراده قوله في سنة موضع قال

على سبب

قال ابن الهمام وقد دخل في سبب الملك صور شوط جارية مجده المذوق
 المذوقون ومكانه ووطا ابان الجارية المبيعة بعد القبض في البيع الغائب
 والتي فيها التي للمستهرة وبين في امر جارية التي في خسة من الرمت عوجا
 قبل الاستبراء والاستبراء بغير ذلك بغير ذلك ايضا كذا في قوله التي حوت
 بردها ووطا عذابه او جارية مما تم جوارها وهو يعلم انها عليه عام خلاصة
 عليه ولا على ما ذكره لان بعض الامم لم يجم به فاسد من هذا الملك الحمد فانه
 على السنة لا فائدة فيه قوله ونم شبهة اخرى فالشبهة في الفعل وفي المحل و
 وفي العقد وذكر في المحل في شبهة العقد ووطا التي تزدجها بغير ذون مولاه
 ووطا العبد التي تزدجها بغير ذون مولاه **قوله** والوفيق بينهما لا يجني اشكاله
 وفوق تاج السيرة بغيره بخلاف قول بلاد ليس والاختلاف قول فيه ليس
 انتهى قال بعضهم وهذا هو المعبر عنه في قبل الاختلاف رحمه وخطاف بدعة
 وقال ابن الهمام فلا يعتبر قول مخالف لانه خلاف بعد تقرر الاجماع للاختلاف
 بين الامم حال نزول الوفاء بينهم قبل تقرر الاجماع ليعبر انتهى بجعل مخالف
 ما كان بعد تقرر الاجماع والاختلاف ما كان قبله وقال الانصاف في رادوا على القول
 انه هذا الفرق لا يصح لانه لا فرق بين اختلاف في الاختلاف في اصل الفقه وان
 غير بان عدم التوفيق في اصل الفقه لا ينافي الفرق في الفرق **قال المصنف** وقال
 الشبهة انما هو جنت هكذا عبارة القدر وروى في البحر والظاهر ان الجمع
 ليس طه لانه من المعاملات والواحد فيه يكفي انتهى وحين يفي اجابا لافقه
 نفسها **اقول** نعم يكفي في البحر انه جاز انما جازت الى رجل وقالت مولاي
 ارسلني اليك هدية وفي نسخ القدر ان الاعلى ذاد عاز وبنه فاجابه
 اجنبية وقالت انما زوجت فوافقتا لا يجد لان الاخبار ليس وجازت
 الفقه انتهى فجعل الامم بخسبة في النسب مبطل معنى حجته قوله وانه كان ذلك
 جازا في الشبهة فقلنا عن جازا الفقه لا يجد وثبت النسب حكم ابن الهمام بانه
 خط لا نهج محجوب بالاب وقد صرح به ابو الليث في شرح جامع الصغير
 وصرح في الكافي ايضا وفي جميع الشروح فقلنا ان كلمة لا سقطت **قوله**
 وجه الظاهر اليه قوله ولا يجم الامم على ما ذكره في الفاضل فيه بحث
اقول هو استارة الى قول ابن الهمام وهذا التوجيه بخلاف مضمون كونه

بغير شهود
 الفرق بين الخلاف والاختلاف

شبهة محل لان في شبهة المحل لا يكون الفعل زائدا والمحل انما هو الواعية شبهة
استباه اشكل عليه نبوت القلب واطلقوا ان فيها لا يثبت القلب انما اعتبر
شبهة محل اقتضى ان لو قال علمتها حراما على العكس كذب النساء لا يجد ويجزأ فادله
والحق ان شبهة استباه لا تقدم للمالك من كل وجه وكونه الاخبار بطلان الجمع
شبهه عا ليس هو له ليس المعبر في شبهة المحل لان الدليل المعبر فيه هو ما مقتضا
نبوت الملك نحو انت وما لك لا يثبت الملك القام للملك
لا ما يطلق شرعا في الفعل غير ان مستثنى من الحكم المرب عليه وهذه المعنة
ظلمة عدم انضباط ما عتدوا من احكام شبهة من قوله وهو تزوج امرأة لا يجل
نكاحها اي بنيت ضامته او صمارة قوله فوطيها لا يجيب عليه كذا عند ابي حنيفة
وكذا زفر وسفبان النوى قوله وقال ابو يوسف محمد لم يرد به اخذ ابو القاسم
وفي محله انما الفتوى على قولها قوله لا تقطع ولانه الامام متارة الى ان
لوزني في العكر والعكره وارحوب في ايام محاربة قبل الفتح له ان يعينه
لولا ان شبهة بخلاف ما اذا زني واحد منهم خارج العكر فانه لا يقرب في البحر
قوله اجيب بانه موضع شبهة خصت من ذلك الى قوله وفيه نظر في انما
قوله خصت يعني بالاجماع كما ذكره فيندفع نظره بذلك انتهى قول فيه بحث
فان النظر مبني على وجوب كون التخصيص بنقطة مفارن والاجماع ليس كذلك
فلا يندفع النظر الا بجمع ذلك الوجوب من خارج او مع السند قوله فخرج
منه من لم يكن رجلا هذا مشكل في اجده والم يذكر له مفعول عام شامل للمراة
ولم يحدف او ينزل منزلة الا اذ لم يذكر مع مفعول خاص بعنوان الزنا فمن ارجع
العموم لبناني التخصيص حيث كانت الزنا عبارة عن وطء الرجل المرأة فاطرافه
على المرأة في الانية انما هو بطريق المس كذا فيكون قوله تعالى كل واحد منهما
من الزانية والمرأة التي سميت زانية متكلمة او بعلاقة السببية والتمكين فارجع
التخصيص الى اصل انما لا عموم او لا يخص قوله فقتل النفس والقذف
حرام في دينهم قال الفاضل انه اردو مطلقا فليس كذلك ومفيدا فلا يفيد
انتهى قول الفاضل ان الماد الشق ان في من الزانية وانه مفيد كونه غير حي
ولا شك انه حرام في سائر الاوقات وكونه غير مفيد ممنوع فان الحرة
والفصاح انما يثبتان على مباداة فعل غير حي قوله نظير ذلك اذا زني

اذا زني البائع الا قصد لفظه وانه خبر قوله الظاهر بتقدير مضاف اي مسئلة
اذا زني البائع في قوله مما ذكر المحرر لا يخفى ان ما ذكر المحرر لا يوافق من جهة حنيفة
لاقتضائه امتناع محمدي في البيع عند امتناعه في الاصل لهذا الغرض عليه بما ذكر
وقد يجاب بانه ليس له بد بطلان من ذهب بمخالفة بيننا وبينه وقبيل
والعمرى لحد كان غنى عن هذه الجملة ولو زكنا لم يرد الا غرض من صلا او زاده
صاحبها في قوله واغرض عليه من حين احد هما انما الغرض في وجوب
هذه الاغراض على قانون المنفعة فان ظاهره مع المقدمة التي استدل بها
بلا غرض له ليس ذلك لا يجوز انتمى واداه بالمقدمة المقدمة الواقعة في كلام
الراجح عند تقرير دليل محمدي ان امتناع محمدي في حق الاصل وجوب ضامته
في حق البيع واقول الظاهر انه بطريق المعارضة بقبول محمدي في وجوب محمدي
الرجس بكونه كونه كل منهما حاد وعقوبة في ان عدم وجوب محمدي على الاصل
لا وجوب محمدي على البيع فاجيب ببيان فناء القيس للفرق بين القيسين
فانه الرجس مشروط بالا حصانه ولا يلزم من احصائه الزانية احصان المرأة في محمدي
فلم يكن المرأة فيه بنوا للرجل انما تتصف به على طريق الاستحسان في الزنا
فان انصافا به بطريق البيع واذا كان مقصودا لمصدا فغير السببية كانه ما قاله
ظاهره ولذا قال الفاضل انه لا يظهر ان تقول لا يلزم من عدم احصان الزانية
لكون ترتيب القيس عليه ترتيب القيسين **قال محمد** وقال لا يجد قال المشايخ
هذا المشكل محذور زمان فيقول لها وعليه شيء لمصر في الاكراه **قال محمد** ومنه اذ ارجع
مرات الى قوله وقالت هي تزوجني الزني في البحر لوزني باهارة حرم لا حد على
واحد منهما بخلاف ما اذا كانت المرأة مجنونة او صبيته بجامع متلبا او قاتبة
واقر الرجل انه زني بها او شهد عليه السهو فانه يقام عليه محمدي كذا في الظاهر
انتهى قول هذا مشكل فانه اذا سقط محمدي في حرم الاحتمال انما يظلم
لكونه او اوعت الكناح فلهذا سقط في المجنونة لهذا الاحتمال ايضا وهو في
والغاية ايضا موجود فلهذا انشطر بدفع الصبيته وحضور الغاية ثم سؤلها
قال محمد بخلاف الاقرار اي فان النفا وم فيه لا يمنع التحريم في حد الشرب
عند ابي حنيفة والي يوسف فانه النفا وم فيه يبطل الاقرار كذا في غاية السبب
قوله اذ لم يكن بين القاضي وبينهم سيرة سيرة كذا محل مانع من عرض وخوف

طريق او غيرهما قوله لا احتمال انها امراته وامنه فلو قال المشهور عليه النبي
 راد ما لم يثبت بامارة ولا حادوم لم يجد ايضا لان الشبهة قد بطلت بهذه
 النقطة منه ليست باقرار بالزنا ولو كان قرار في الزنا لا يقيم بالاقرار كذا
 في النهاية ورواه ابن الهمام بانه يقتضي انه لو قال ربي عايد وليس كذلك
 واقراره بهذا لا يقتضي نظره انه ذكره بطريق الفرض لا يقيده في خبره لو منع
 لو فرض كونه اقرار لم يجد فكيف قد علمت انه ليس باقرار وبطلت الافتضاء ولا فيه
 فانه لو كان اقرارا وكرهه ارجح من كونه ليس باقرار وكما لا يفتقر بالافتضاء ونحوه
 قوله والابن جنيته المشهور به الماسرة الى ان على قول المصنف ان اختلف
 المشهور عليه بمعنى الية كقوله تعالى في حقيق على ان لا اقول اي بانه لا اقول و
 وقد منع فيه بحاشية الجلالية لابي زبيد الكافي واما صاحب النهاية فقد جعلها
 على ظاهرها ووجه ذلك ما ثبت المشهور عليه تنان في تقدير واحد في خبر
 لانها ان كانت طاعة كانت الفعل بينهما وكل واحد منهما يكون مبالغة
 فيجب ان يكونا مشهورا عليهما وان كانت مكرهة فالرجل هو المنفرد بالفعل
 فيجب حده واحد فكان المشهور عليه واحد لان الاكراه يخرج المرأة من
 ان تكون فاعلة للزنا حكما واورده عليه ابن الهمام ان حاصل الخبر المشهور به
 بنص الشبهة على كل حال هو الموجب لهذه عند جهل فاعلة لا حقيقة
 في ايراد هذا الكلام فالوجه هو الاول قوله لان زنا مكرهة بسقط احصاء
 لوجه وحقيقة الزنا منها لانه وطء حال عن ملكين وعن شبهتهما لا يخفى انه منقضى
 لقوله فيبيل هذا الكلام والكره فوجب انفراد الرجل اي بالزنا وجوابه ان المراد
 ان الرجل منفرد بالزنا حقيقة وحكما لعدم الاكراه في حقه بخلاف المرأة فانه الزنا
 وان وجد منها حقيقة لكنه منتف منها حكما لما استنفاه عن النجاسة من الزنا
 بخبرها ان يكون فاعلة للزنا حكما قوله في زعمهم نظر المصنف في هذا
 اقول وجهه ظاهر فانه تعليل زعمهم حده الزنا بجملة الكثرة في نسبة المرأة
 بمعنى ان الزنا غير موجه بل الظاهر انه يقتضي كل قريب من الذي شهد به الاخر
 غير ما شهد به هو فالوجه ان يقال انهم لا يجدون لا احتمال ان يزوجوا زنا واحد
 بامارة معينة وزعمهم كل قريب انما هو الاخر انما غلط في المكان قوله وانما اختلفوا
 في نسبت واحد المراد به الصغير لان الكبير كالدور ولو اختلفا في دارين لاحد

لاحد كالبدين والحاصل ان الاختلاف في المكان مانع من قبولها الا اذا امكن
 التوفيق في مكان صغير او قبل الاختلاف بما ذكر لانهم لو اختلفوا في طوطى
 وقصر او سمنا ونحوهما او لو اختلفا فيهما لم يمنع لاسكان التوفيق كذا
 في الشرح قوله واحدة الفعل اي بالية البعوضة قوله لا يخفى مع البكارة وكذا
 بسقط الحد بغير طعن في زنا او قرنا كذا في نسخ الخبر وكذا لو وجد مجبوا بكما
 في الخبر قوله وسماوة الشاة حجة اي ولو واحدة كذا في الفتح قال في الشاة
 ابطال معنى بمعنى قوله اي اذا طلبت هو عدله نه حقه فتوقف على طلبه
 كذا في الفتح قال نعم فيفسخ ما بيني وبينه ذكر الضمير الرجوع الى حجة بنا ويل الكلام
 او بنا ويل المنفسخ كذا في عاية البيان ولا قرب ان يكون بنا ويل ليس
 واما ما ذكره صاحب الكلام فلان حجة اريد بها هنا نفس الفضا واما
 التاويل بالمنفسخ فلا احتياجه الى جعله بمعنى النسب قوله ولو اعتبر هذا المعنى
 اي المذكور في السؤال هو انه الاول منها حين رجوع لم يكمل حده وانه لو وجب
 بعد ذلك لكان رجوع الثاني ورجوعه غير ملزم وبانه يقال اذا رجوع
 بحسنة معافى كان احد لا يلزم شي لو ثبت اصحابه فلو لم يرجعهم فرجوع الغير
 لا يكون ملزما اياها كذا قوله فطهر المشهود بحسب الايراد غير صالح في الزنا
 بانه كالأكفار او محذونين في قدف ثم انهم ظهروا بهم غير اهل المشاهدة
 لان ثبوت له ولا لعدم في ضمان المالكين انما الموجب عليهم هو الرجوع فقط
 عند الاقام واذا لم يرجعوا وظهور اعبد امثلا فالضمان في بيت المال
 اتفاقا كذا حقق ابن الهمام قال نعم بخلاف مشهور الا حصان قال
 ابن الهمام فانه ليس موجب للعقوبة ولا لتعذيبها بل الزنا هو موجب
 فعند الاحصان بوجوبها غلبة لانه كفران نعمته الله علم بصف العقوبة
 الى نفس الاحصان الذي هو النعمة بل ان يكون النعمة اقول فيه بحث فان
 الضمان انما يقول مشهود التكرية ايضا لم يوجب العقوبة فانها مضافة
 الى الزنا وانما اوجبوا على القاضي الحكم بتلك العقوبة قوله وفيه نظر
 الظاهر انه لا يورده للنظر اصل لانه الكلام الذي تقدم انه يصير مشهودا
 بانصاف القضاء هو كلام من هو من الشبهة وهو لا يسو احصا
 قال نعم فاعل القاضي رجوع المراد القضاء به فغضب على عنة اشرافا

ارجع المنفسخ بغيره فانفسخ
 ولا قبل المنفسخ انما هو قوله
 على حجة المودة

الى انه لو شرب بعد التزكية قبل الفضة وجب الفضة من العمد والدين في كفا
على ما عكسه والمذوق الفضة على وجه الحال فلما امر بوجه قبل التزكية فخطا ففقد
شخص وجب الفضة من العمد والدين في كفا كما هو قوله ثم وجد الشهود
عبد الله بن عبد الله لم يظلمه واكد ذلك فلا تسمى عليه كونه بغير افضلية على الامام
كذا في نسخ القدير ولو قلنا من فسخه ففسد قصاصا فنقص منه وان لم يظلمه وا
لانه الاستيفاء للمولى ذكره الزبني في كتاب الردة قوله على بناء الفاضل
وجوز الاتفاق في بناء المفعول ايضا قوله فانه على بيت المال في الجهر ولم ار
هل في خذ حالا او موجه قوله اذ لم يبينوا وهذا بخلاف ما اذا قالوا نعمنا النظر
للسنة وفانما لا نقبل اجماعا قوله فانه نحن ان الى قوله بموقف البكارة
وكذا القابلة وانما فضله والطبيب وزاد في نسخة الاشارة باب حد الشرب
قوله لان حرمة الزنا اشده ولان الطبع عند الشبع اوعى اليه من الشرب
ولذا كان الشرب فيه ريبا كما وكفا والانهام بما يرجع عنه ثم قوله واخو
حد الفذف كما وانما خيرة خذت مرة عن الكل فانه صيانة الانساب
والعقول الا اعرض اكد من صيانة الاموال فان لما جعل غاية لنفس
عن كل ما يكره قوله فشهد الشهود عليه الى قوله فعليه حدة لانه قد كونه
رجلين وفي احدى نية انه لا بد ان شرب له الفاضل غير محرم ما وكيف شرب
لاحتمال الاكره ومن شرب لا احتمال التناقص ودين شرب لا احتمال كونه
في دار حرب فاذا اتيوا اجبه مني بلسان العدل ولا يقضي بظاهرها
كذا في الجهر قوله الا باحدى ثلاث فانه رجل في بعد احسان او اربعة بعد
اسلام او قتل نفسا بغير حق قوله واما النبذة فهو التي من باب الرقيب
العبارة لصاحب النهاية ويجوز ان في الفرق بينه وبين النقيب مع الذي
فسره النبذة هو الذي فسر به صاحب النهاية النقيب في كتاب الشريعة
حيث قال عند بيان الاشربة المحرمة واما نقيب الرقيب وهو الذي في كتاب الرقيب
فهو حرام اذا استند غلا وظاهر كلامه ان الطبع في كونه نصيبا لاني كونه
نبذة لا يوجب فيه قوله والذي ذكره من اربعة الشيع هو افع لعمدة الكتب **اقول**
قال الامام الكاظم في الجهر لا يجوز اكل البني وكسبته والا فبونه وذلك
كحرام لانه يفسد العقل حتى يصير لرجل فيه غلامه وفنا ويصدق عن ذكره

في الجهر لا يجوز اكل البني

لغاير عن الصلاة كونه دون تحريم كونه لانه فيه وانما اسكر منه كما اذا شرب
بولا فانه حرام ولا حد فيه بل يجر بما دون كونه انتهى واما ما في بحث العور
من النقص من التمسك بطريق مباح باب كرهه وآية كسبه والافين
فلا يخالف في الجهر لانه استدل بلفظ الدوا الى ان ذلك استدل
للهادوي نفسه بشكل على القول في تحبس العين وان الله اوى بالامام لا يجوز
قال الامام الكاظم في الفصل ان في من لسان في حواشي القبة غير العورة
سيف له بن ابن ابن واكل البني بغيره الفل وكره في بيته الذي من هذه
الحكاية وفقت في زين الطحاوي المكنى من صاحب الشريعة في كل ما يسكر
كثيره فقبول تحبس حرام كالتحريم في كل ما كان في وقد ذكر الطحاوي
في تحريمه وحشام في نواذره واختاره الطحاوي وابن ابي عمير ان است ذنا
واوردوه الاتفاق في شربه واختاره صاحب العيون انه عند محمد كل يسكر
كثيره فقبول حرام تحبس حرام كالتحريم في كل ما كان في وقد ذكر الطحاوي
انتهى وقال صاحب النهاية في باب حد الشرب وجدت بخط شيخه في زبانه
الفتوى على ما اذا اسكر من البني يقع طلاقه ويجوز له الفل فيما بين الناس
انتهى وفي صحيح المدينة من ارباب ان بعضهم جمع في كسبه ما به وعشرين
بمئة دينية ودينه والقدح حسن من قال قلن بكل كسبه جملانا
باب شربا فثبت شربه من دية العقل بدرة فلما ذابا
باب شربا فثبت شربه من دية العقل بدرة فلما ذابا
اجمع المذاهب الاربعة على تحريم جورة السند لكونها محرمة كمنع عليه
الرئيس في القانون وعلى ما نقله بالزينة وما يترجم من نقص البني يحصل
بالسبيل السند في مع سلامته مما يحصل به المصارف **قوله** وليس يصح
اقول حذف من كلام صاحب النهاية ما به لاسند لان اقتصر على الادالة
فيه ثم اصرض فانه قال عن ابن حنيفة من زال عنه بالبني انه لم ينج حين اكل
يقع طلاقه وعناقه وان لم يعلم لا يقع انتهى وهذا يدل على حرمته لان نفوذ
نقصات السكران حيث يكون السكران مباح **قوله** لا يجمع الصحابة
والكامل ان قد وردوا حديث كثيرة يدل على انه لم يكن معتد في زبانه
صلى الله تعالى عليه وسلم وانهم كانوا يفرقونه بالابدي والفقير في نارة

ان فاقه كونه وانما انما
النقص من التمسك بطريق

صلى الله تعالى عليه وسلم بنين نحو الاربعين ثم قدره ابو بكر وعمر رضي الله
عنهما بربعين ثم اتفقوا على ثمانين لانه صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى الي هذه
الغاية في المصروب بنو بنين نحو الاربعين وقد استهدوا تغير الزمان بعد
عليه الصلوة والسلام وفسدوا اهل كفا فصل في نسخ القدر قوله ومن ثم انه
لا يجوز وقال الاتقاني وهو الصحيح عندى لعدم ورود النص بالخبر وكذا لا يجوز
في حذف القدر لانه الفقد والحشو قوله الى قولها ما انك لم تسجد قال
ابن الهمام واختاره للفقوى قوله ولا يجزى كركن الى قوله والسرقة قال
صاحب النونية وكان يفرق بينه وبين كذا في جامع القباي قوله بخلاف
حد القدر الى قوله فكذا سائر محققين قال صاحب النونية حيث
يقام عليه في حال سكره لانه لا فائدة في ان خبره قال الفصل محكي
اقول جده ان في ان خبر فائدة حصول لان خبره مقصود من الحد مع تفكيح
مواقع الذرية بانه انما يجزى بعد الضم **باب حد القدر** قوله
نسبة من احصن الجوهري ومن الكبار اجماعا لقوله تعالى ان الذين يرمون
محصنات الاية لكن اذا كان بحفرة احد واماني مخوفة فمن الصغار
عند الشريعة وقواعد الانبأه قوله لقوله تعالى والذين يرمون محصنات
وثبت وجوب جلد فاذن كحصن بدلالة هذا النص للقطع بالغ
الغاري وهو صفة الاثمة واستغفار في دفع عار ما نسب اليه بان يبرئ
لا يتوقف منه على ثبوت اهلته الاجتهاد ولا يثبت من مقام الاحصان
وقت كحد فلو زعمت انه وطى وطنا احاد او اردت سقطت قال ابن قولته
ونفاه عن الدوب الموقوف بزم تكرار ما مع الب لانه التي تليها بل فرض
المسألة فيها اذ الم برء الاب الذي يدعي وينسب اليه بخصوصه انما لا
انك ليست لا يثبت الذي ولدت منه تارة بل مقطوع النسب وهذا
مردوم لانه الام زنت مع صاحب الب الذي ولد هو منه وحاصل ان في نسبة
عن يمينه يستلزم كون ابيه زنته بانه تجازت به لان النسب انما يثبت عن
كذا قال ابن الهمام ومنه يظهر في كلامك رجوع ثم قال ابن الهمام ولا يخفى انه
ليس يلزم لجواز كون ابنه زنته بانه مكره او ثامة ولا يثبت نسب من ابيه
ولا يكون فاذن لانه انتهى واقول بقول ختم الوجود بالاصالة

العقد الخارجى ومن المصنوع والاب الموقوف نسبة اليه بل هو المتبادر ورواياته
بحاصل من زوج سابق بنكاح صحيح كمن استنبت نسبة اليه الزوج فلما يرمون زنا
اصلا وعلى كل حال فالوجه التمسك في هذه المسألة بالاستحسان باثر
ابن سحر وكذا التي فيها قوله بانه يكون موطوءة بنسبه قال ابن الهمام
او بنكاح فاسد واقول لا يظهر وجه التقييد بالفاسد مع ظهور احتمال الصدوق
التي قد مناه لا يقال انه مقام القصب بانه لا يقال نقول بجهل ابن بربسبه
الى زنى وان كان بنكاح صحيح وكفى به سببا قوله بابين الزانية التقييد
بالام الاتقاني لانه لو حذف رجلا وهو ميت فلا صلوة ولا مطالبة كذا
في البحر قوله يعني الولد واجده وان علا امي الاصول والفروع فالتقييد بالولد
اتقاني بخلاف من لم يقر به الولد كالتسم والتم والاض واذا صدق
القادر بعضهم فخلافا للمطالبة كذا في البحر ونقل ابن الهمام انه في رواية
قاضي خان خلافا وانما لا مطالبة للجد ابي الاب وللا لام الام وقال البحر
انه سهو من النسبة التي نقل منها والوجود في الفتاوى انه يثبت بالام بس
له المطالبة وليس فيها ذكر ابي الاب فالحق انه لا مطالبة قوله وبيئت
لولد الولد الى امي اذ حذف جده لم يقبل اعماله قال له حديث ان فلانا قد عليه
بجاني مخافة لانه لا يدري ابي جده هو في اجده من هو كما في خلافات
ابن ابن الزانية فانه قادر لجهه الا في قوله ابن الهمام قوله ولو كان طيب
ابن من غيره وكذا لو كان له اب قال الم ومنها العفو فانه لا يصح عفو القدر
عننا امي بعد ما ثبت عندكم القدر والاحصان لو عفا القدر وف
من العا ذل لا يصح منه ويكفر من ادنا انتهى وقد توهم منه بعض محقق انه القائل
بقوم كحد عليه مع عفو القدر وهو غلط وانما المراد انه لو عفا القدر وف
بعد ما عفاه طلب كحد كذا في المبسوط ثم التصريح بانه اذا عفا ولو عفو
ثم ذهب الى بنية الام الا اذا عفا وطلب في غاية البين لا يصح عفو
المقدوف الا اذا اخل لم يقدر في ذلك فهو يلازم من انه تعالى الا ان
حضوره شرط كذا في البحر قوله زنا في مجمل الهمزة فلو كان بالي وحده
اتفاقا ايضا كما في غاية البين كما اذ الم بعن الصدوق وقيدت رجوع بان يكون
في حالة القصب في حالة الرضى فلا يخفى انما قوله بقول الشافعي في حقه ثم لوج

اتقانا ولا يفرق بيننا وبينهم

نقص ما عليها على قول ابن السكيت وقبله نسبة بالامتداد نسبة عمل
والاكتفاء من كذا وفعل وكله يصح في مفعول فدا بجدل واما على قول شيخ
اصطلاح المنطق فهو قول جليل هو كذا من عاصم المنقري راي ابي ثعلبة في نفسه
انه فاعده منها وقال الابيات وعن بعض عملي حذف المضاف اليه والتعريف
بغيره لانه قد بدلت الام قال القائل القائل الجاني الذي لا خفيه والوكيل
محملة الذي يكل على غيره فيما يحتاج اليه ويقال له وكله وكله كنهه كذا في القاموس
وكل الام للسفاني بدل على ان الواو فيه عاطفة حيث قسم الكون بالقبال وروى
او اسبه حمل بدل واسبه حمل قال هو اسم رجل هو ابو جوحى من العرب **قوله**
ومن قال لا خير باواني هو بخلاف محموله يا خبيث فقال انت فاعلم ما بك فاعلم
فلا يجوز واحد منهما كذا في نسخ القدر وهذا الم يكن في محمل القاموس فانه لا يورثها
وبخلاف النصارى فاعلموا بوزان وبدل بالبادي لانه اظلم كذا في القاموس
قوله واكسب الابرار من الاغنياء وبنى جوارحهم اخوان احدهما انه من قبل
اعطاء النظر معنى اي في ذلك كسب الاستعمالية يجوز به فاعلم لابل عمر وبصره
مذكور في الاول مذكور في الثاني فكذلك هذا لانه في معنى او عوك وانت
زان كذا قال ابن القيم وحاصله انه اراد بالية المذكور في الاول هو كسب الضماني
لكن في ان حقيقة السداد غير واضحة فالقابل من حكم عليه بانه زان فاستعمل فيه
بقرينة الحال قال القائل **قوله** وانما توفقت في ابي به الى حين انكاه المومنين
اقول هذا ما اختاره فاصب في قوله بحسب لانه قد علم من شيع ان كل
من العبد وكذا قد اذاع ابيدق به فلم يكن حده سوى كسبه وكان على النصف
من حد الحر الى غير ذلك من الاحكام التي خالف فيها احكام الاحرار فاذا اخذت
وهو عبد قالوا اجب النصف من حد الحر والاحرار وليس بينهم حد الاحرار
برو الشهادة من شهود الاحرار والشهادة تقتضي ان يكون له قبل ذلك
احد في الشهادة وسبب ان الممكن انما هو وروى شهادة فاعلم ان لا شيء
له فليس جازمه سوى الحد وليس النسبة هذه بين الاحرار بل لازم لنظر
زمان الامكان كذا كذا كيف ولو لم لا فاعلم ان الاحرار الذين هم في حد الاحرار
الى زمان العتق واكسب الذي لا اعتبار عليه اختاره الامام المحقق سمي لانه
الخصم ونقصه صاحب فيه وهو ان لعبه مدله الاكسب ولهذا كان

كان مقبول الخبر في البيانات وقد صارت تلك العدالة مجرورة
باقامة الحد عليه لم يستفد بالبرهنة عدالة اخرى فاعلم اني فلم يكن له حد الاكسب
والتمتع لا يقبل خبره في البيانات ففقد الاسلام استنفاد عدالة
لم يصرح به باقاة الحد عليه حال وجوده فاعلم ان كان مقبول الشهادة
فصل في التنوير **قوله** وقد يكون بالقصع وذكر ابو البشير الخراساني
انه لا يباح التنوير به **قوله** ان التنوير من سلطان باخذ المال جائز في
البرارية ومعناه انما كانت تسمى من ماله عنه مدة ليتزوج ثم يعيده اليه لان
باخذة لنفسه ليست للمال كما بنوه لهم الظلم انتهى وفي المحيني انه ان يس
من توبة صرح بها الى ابي ربي وفي شرح الآثار انه كان في ابتداء الاسلام
ثم نسخ قال صاحب البحر والكميل ان المذهب عدم التنوير باخذ المال واما
بالتمتع فلم يره الا في محيني **قوله** وقد يكون بالضرب وذكر انه يكون
بالفصل كما اذا راي رجلا يزني باودة وعلم انه لا يزوج الا بالفصل حل له قتله
وانه طاعة الله حل له قتله ولو آراه مع اوداه او محمدا بها مطاوعة
قتل الرجل والمراة جميعا بدون الشرط المعينة في الاجنية **قوله** على اقامته على كل
احد في حال البشارة فاعلم عوزه بعد الوفاق من المعصية عوزه المحنة كذا في القاموس
قوله يوف بالامل القليل عنه في نوجبه لسوءه ان يبرأ منه المراهقة والتنوير
بنيصير المعنى من بلغ التنوير حد في التنوير **اقول** قد يوجه ايضا بانه لو كان
القتل ما ذكر كان قوله في غير حد مستغنى عنه **قوله** فيكون فيه اكثر
بجملته است اي اكثر حد است التنوير وكذا المراهقة بالافضل قل حد است التنوير
كما في غاية البين وفي العبارة اشكال فانه ما يكون فيه قل حد است التنوير
كيف يكون مقربا من حد القذف اللهم الا ان يقال انه حد القذف
لما كان اقل منه حد الزنا كان قل حد است التنوير بالنسبة اليه تقريبا نظرا
الى حد الزنا وفيه شبهة واما على ما في شرحنا من انه يوجب الاشكال حيث
قتل التنوير من حد الزنا بان يضرب شدة وسبعين ومن حد القذف
والشرب بان يضرب شدة وسبعين **قوله** والشك في كذب بنافه
قال القائل المطلق قد يصرح الى الكامل كما بين في علم الاصول
بقوله وان شكك بنافه ممنوع انتهى **اقول** في بحث لانه النكرة صفت

والمسروق منه ايضا لانه راجع في بيان الماينة قوله لان المسروق
منه حاضر بخلافه ان الفصل في تأمل قول بيانه ان حضوره ومحمته
لا يستندان على الماينة ولا الشهود بنسبة الى السارق بل هو في قول
الشهود ومن ملاحظة ذلك في سؤاليهم بنسبة لهم وهذا القول على استقامة
الى كلام ابن الهمام قوله واذا استرك جماعة الى بسببهم حتى لا يكون
ولا معونه ولا دورهم محرم من المسروق منه **باب ما يقطع فيه ولا يقطع**
قال المصنف وفي النظر الى حاج وقد استشهد صاحب الظلمة به في وجوب
فيه القطع كذا في البحر قوله كالتهم والتمسك به يكون بالنسبة الى المخرج بانه
يقطع في الربيب والتهم وقد بدلتهم كطريقة لتوقيع الف في قوله **قال المصنف**
وصلى هذا واسبق انا ففقه فيه بيانه الى لا يقطع على المذهب في روايته
من البحر يوسف رحمه الله ابن الهمام بان كلاهما اصل مقصود بالاختلاف
الى لائقاء الظلمة منه الى ما فيه **قال المصنف** ولا يربط في القاموس ليربط كقوله
موجب يربط اي صدر الاثر لا بسببه انتهى وفي محاضرات الرافعي الاصل
قال القوس تحت العود ما خذوه من صرياب الجنة ولندسوه بربط
ومعناه باب النجاة قوله ولا يقطع السارق من بيت المال في البحر واما
مال الوف فتم من صرح به ولا يخفى انه لا يقطع به لعدم المالك كما صرحوا
انه لو سرق حط المسجد وكذا غيره فانه لا يقطع معللين بعدم المالك
فصل في الجزاء والاخذ منه ما قوله ولندسوا باج شرح النظر الى
مواضع الربية الظاهرة قال الفصل لعل المراد بالربية الظاهرة هنا ما يظهر
عند ترك التكليف الا في الكلام بحسب انتهى قول البحر استارة الى ما ذكر
في الكفاية حيث قال لعل المراد من مواضع الربية هنا ما يظهر في العادة
عند ترك التكليف في الشراء الوجه والكف فقط لان النظر اليهما باج لا ينبغي
ايضا اذ لم يكن عن شهوة انتهى وفي النجاة نقل على بسوط ولندسوا
من النظر الى مواضع الربية الظاهرة والباب طنة بقوله وفي الرسم المحرم
فمواضع الظاهرة الوجه والكف ومواضع الباطنة العنق والراس واليد
انتهى في كلام الفصل على الشرح حيث تباين الوجه والكف فسر ابن الهمام
الباطنة بالعضد للوجع والصدر للقلادة والساق للخنجر قوله فيهم بخلاف

بخلاف الصد بغير لانه عاداه الى السارق عادي المسروق منه بالسرقة
او لو كان صد يقال له مسروق ماله كذا في النجاة وفيه اشكال في العداوة
بالسرقة بعد الدخول عند الدخول كانت الصدقة المتعقبة للاذن
في دخول الجزاء بقوله تعالى او صد بغيركم موجودة وهو مانع للقطع وكان لا يقطع
لاخط الاشكال فقال ان السرقة - انه انما كان عدوا وفيه بحسب
لان المدار ما يستهد من حاله ولا اطلاع ان على القلوب فالصدقة انما
كما فيه في ذلك ولو قيل في التفسير انه ان كان من الصدقة بحسب اذن له
في الدخول مني ساء المنع القطع وكان ذلك للاذن لا للصدقة والا
قطع لم يبعد **قال المصنف** لا يجرم حال الفصل في تأمل كانه وجهه انما
قد حرمت حيث حرمت فتح ام الزوجة وبنتها قوله وله سرق مال
في الرمح المحرم من بيت غيره قطع **قال ابن الهمام** وينبغي ان لا يقطع لما
في القطع من القطعة فينظر في وجوبه صاحب البحر بان القطع ليس فيه
وانما هو حق السبع فلا يكون قطيعه وينبغي ان لا يقطع في الولاد لما له
من السببه قوله وقال انه له فيه نصيبا مقصود انه لو لم يكن له نصيب في الغنمة
في الاربعة الاحسان في خمس كالفانين والبناني والمكبر قطع عليه
وهو لا ينفق في بناء وهذا بخلاف بيت المال فانه مقدر لمصلحة ما بين
وهو منهم وقال الفصل هذا التفسير يدل على انه لو لم يكن له نصيب يقطع
لكن الرواية مطلقة في محضه القدر في شرح الطحاوي في قوله من يفسد آخر
انتهى وقال الفصل صاحب البحر الا انه يقال انه مال الغنمة مساج الاصل
فلا يقطع به حيث كان على صورته قوله وان لم يكن له باب كذا في الكفاية
لعل المراد اذا دخل ليل الماني المحبط منقولا عن الحادي ولو كان باب الدار
مفتوحا فدخل بخمارا وسرق لا يقطع انتهى وفي البحر انه لا يقطع القفاين
وهو الذي يعطى الدرهم ليقدر ما فيها فخذ منها وصاحبها لا يعلم وكذا القفاين
وهو الذي يبيتي لغيره الباب فيغني به ذاقس بخمارا، احم
وليس في البيت ولا في الدار احد واخذ المتاع فانه كان فيها احد من أهلها
فاخذ المتاع وهو لا يعلم قطع انتهى ونقل ذلك لانه بعد الفصل صاحب البحر
مفتوحا وقد قرأه اذ لم يكن له باب او كان مفتوحا وسرق بخمارا

لم يقطع كنهه بكنه بالقطع اذا كان مردودا وبه كنهه موجوده في النفس
ثم يثبت في حيزه انه يقيد عدم القطع منها في الباب له ومنقوح الباب
بما اذا لم يكن بالذات احد فليست نفس في ذلك قوله ومن سرف
من المسجد متاعا في الجواراد بالمسجد كل موضع لم يكن حوزا فدخل الطريق
قال المقدسي هذا المذلل بالباب عليه لغة ولا عرف ولا عقل واقول
جوابه انه يجوز انه اراد به دلالة قوله واما لفظ محمد فهو ان امان اي
من الاعانة قوله وكذا ان حمل على حمار وعقل في عنق كلب وزوجه ولو خرج
بلا زجر لا كما اذا صدق على طائر فطار الى منزل الترف لا يقطع ولو الفاء
في منه فخرج بقوة جوبه قبل لا يقطع والاصح انه يقطع كما في المبسوط وبه قالت
الشيخة كذا في الفتح فصح في كنهه القطع والتمتة قوله
كواه مسجد به المذلل والمذلل ما ذكره في المذهب وهو ان نفس في ذهن
يقول قال ابن الهمام ومن الرتب وكلفه الى اسم على الترف عندنا قوله
جاءت الزيادة وذلك من يقيد المطلق كما هو شأن الزيادة وليس
في بيان الجمل الا اجمال في الانية قوله او يحتمل على الترتيب وقال ابن الهمام
راي الامام قبل لما استهدى من السجى بالفت في الارض بعد الطبع في الزرع
فوقه سنجي قوله واستبان ان كانت رجلا يمتني كذا كذا لان السجى
لا يثبت مع قطع اليد والرجل من جهة واحدة ذكره ابن الهمام قوله وعندنا
حضوره سنجي لم يبين مطلقا به اذا حصل اصل الشرط طلب المال به
جزم الرتبة وانظروا صاحب الجواز في الترتيب حيث اشار الى الانية من طلب
القطع مجردا ظاهر كلام الكشف انه لا يملكه قوله وان كان ان في اي كان
الرد بعد المصونة قطع والمذلل بالمصونة الدعوى والسجى اذ الاقرار
فلو ادعى ولم يثبت ثم رده يثبت في انه لا قطع لعدم ظهوره عند القاضي في
رباعية فانه كان بعد المرافعة قبل الدعوى او بعد ثبوت التبت فلا قطع
وان كان بعد التبت وقبل المرافعة او بعده قطع قال المصنف ومعه
قال الاتقاني اي معنى الاختلاف انتهى قال الفاضل وفيه تأمل اقول
كان وجهه انه ما ذكر ليس معنى الاختلاف انما المراد انه الاختلاف المذكور
انما هو حيث يكذب المولى فيقيد في الاختلاف لا معناه فقيه يمتن والا

والا قرب ان يعود الى الاقرار المستفاد من قوله والا اقر العبد المحجور عليه
بتقدير معنى الاقرار المختلف في حكمه كما في الاقرار اذ اكد به المولى وجعل
ابن الهمام الضمير جعلا الى المسألة فقال ومعنى المسألة اذ اكد به المولى
قوله بدليل انه بطل بالتقادم قال الفاضل في حيزه اقول بيانه
انه البطلان بالتقادم انما يدل على ان القطع ليس ينبع له ان لا يثبت
في ضمنه فلم يطل بالتقادم ولا يدل على كون المال متبعا لا فعال كون
كل اصل كما يقول ابو يوسف مع انه قوله عمر بن الخطاب وجه البحث في
الاستدلال ان لو قال الفاضل انما يدل على كونه القطع
ليس ينبع ولا يثبت كونه المال ايضا اصلا **باب**
ما يحدث الترف في الترتيب قوله انما يثبت قيمه اذا كان
صورة المسألة الا حال الفاضل فيه بحث اقول جهة انه كونه غير
مضمون لا يتوقف على تاخر الضيق عن القطع كيف ومداره على القطع
على ان الذي في المخطط والكترة والكمافي وبعض نسخ السند انه تاخر القطع
بل صرح في الاختيار بانه لو صبغ بعد القطع رده **باب قطع الطريق**
قوله لا تخافا كونه وجودا لان الترف يكون من الاضطرار الى الاكبر ولانه
يكون ممن يباشر العارض هو المستفاد ذكر العارض متاخر عن ذكر الاصل
فكذلك ما يتعلق بالعارض يكون متاخر عما يتعلق بالاصل كذا في النهاية
وقال ابن الهمام انما يثبت سرقه مطلقا لعدم التبادر ولا احتياج
الى التفتيش بالكبرى وذلك انه يجوز قوله وحاصله انك مدعوك في كلام
التمتة وفيه بجات احدا انه شرح لا يوافق المستروح فان المصنف
جعل الخبر في ثلاث صور كما صرح به صاحب الجواز وهو ظاهر شرح الاتفاق
وابن الهمام يجمع بين العقوبات الثلاث والافتناء على القتل والافتناء
على القتل وقد جعل الصور اربعة يجمع بين العقوبات الثلاث في كلام
المصنف بالجمع بين عقوبتين وجعل صورتيه بين القطع مع القتل او مع القتل
وليس في عبارة المصنف ما يستر به في لف الشرح المستروح كما وكيفا
وما في المستروح ليس في الشرح الثاني انه كون المراد من الانية التوزيع بناء
على التخيير على كونه في جوار من القتل واخذ المال ممن يثبت فاد

جواز جمع بين العقوبات الثلاث منها ايضا يلزم جواز الاقتصار في جوابه
على الجبس والافاضل ان كانت ان قوله وكذلك الامام الجبار في كونه مع
قوله انفا وبين القتل او الضرب ابتداء الرابع ان في تركيبة ختم الماء
فانه عطف ما اضيف اليه بين باو في موضعين وقد قرأتم مما انفرد
به الواو عن سائر حروف العطف عطف ما لا يستغنى عنه وجعلوا منه
جاست بين زيد وعمرو الى الاشارة في معنى القريب وقد يجازى الاول
بانه حمل عبارة المص على خلاف ظاهر ما يجعل الواو في قوله وصلبهم بمقتضى
فتكون اشارة الى انه اذا لم اراد اجمع بين عقوبتين مخير بين قطع الجبس
القتل وضمه الى الضرب عن ان كانت بانه قوله بين القتل والضرب
معناه بين الجمع بينهما فتوالت اشارة الى صورة واحدة وحذف المعطوف
على ما اضيف اليه بين وهو قوله والاقتصار على احد مما استخدم العلم
على طريقة قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسل وقوله تعالى ولم يفرق
بين احد منهم على احد الوجهين في معنى القريب قوله في موضعين يريد
بهما اجمع بين عقوبتين التام الثلاث صوراً تامة في كلام المص وتامة
خارجة عن كلامه والاقتصار على واحدة منها قد جعل الزبني الامام في الفتوى
الاربعة مخير بين ستة امور مجمع بين العقوبات الثلاث و اجمع بين
اثنتين وثلاث صور القتل او الضرب والثلث اجمع بين القتل
والضرب والاقتصار على احد هما قول المص وذلك الى الاول والآخر
في البحر وفيه نظر لان ذلك لا يوجب الا لوليه بهد والمكانة اخذ المال الموجب
للمد هنا هو حد النصاب كما اخذ ما دونه بمقتضى عدم فاذا اخذ ما دون
النصاب خرج فهو داخل تحت ما اذا خرج فقط وكذا اذا اخذ ما لا يقطع
فيه كالتى يتباع اليها الفاء ولو اخذوا قبل التوبة وقد قتلوا ولكن
اخذوا من المال قبل الاصبحت كمال نصاب كما في الامر فيه الاول
فصا صا وعفوا وطلع فيه عيسى بن ابيان بانهم لو لم ياتوا واقتضوا
وباخذوا من المال كيف يشع الخ وذهب اليه انهم يقتلون حد واجاب
عنه الزبني والابن الهام كلام ينجح الى تدبر قوله وان شئت في المص
بنسبة النون هو الرواية وذلك لشك في كافي غاية ابن ك

كن سب السيرة قوله لان كل واحد منهما حسن الا اشارة الى المسببة
بينهما وهم مساسبة اخرى وهي النجاسة المقصود منها وهو خوار العالم من الناس
قوله الا ان الحد والامانة الى وجه تقدير الحد وهو التقدير بمسابقة اخرى
وهي ان الف المطلب لا خلا عنه بالجملة والنجس كل من اذ لم يمسك الكتاب
مساسبة خاصة بالعبادة فلهذا اوردوه بعضهم عقبها قبل النكاح لانه عبادة
محمدة قوله وهي الطريقة اشارة الى استعمال آخر لها في السيرة المعنوية
ومنه فوهم في ابن عبد العزيز سار فينا بسيرة العيرين قوله سيرة العيرين
صلى الله تعالى عليه وسلم كانه لا سيرة لها السيرة وقطع المسببة قوله
وان لم يبد ونص عليه لان ظاهر قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم يدل
على انه انما يجب اذا بدوا بقتلنا قوله القهريات معارضة الى قوله
منسوخ قال القائل فان لم يكن منه بار تكاب او في مسابقة بجهل ان يراها
ان مراده انه ما دل عليه المفهوم من منسوخ الا بئس منسوخ بالعقوبات
لكن لا في حيث انه مفهوم مخالفة بل حيث يتبناه بانه فاصح الصريح الجليل
واعرض عن المسك كين ويحتمل انه يراى بقوله منسوخ انه غير معمول فان
الشيخ يلزم عدم العمل بالحكم الاخر قول المص لانه فيه دفع الضرر والافادة
على الهدى والنجاة بالمال لكل منصوص عليه احوال ان حسن في الجملة و
مختلفة فمن فاد بالانفس المال من فاد بالانفس فقط ومن فاد بالمال فقط
لذا في الكفاية باب كيفية الفصال قوله فانه كان الثاني اي
لم يبلغهم حقيقة بالثالث او حكما بالاشتباه والمذاير على مذنبه الظن
انهم لم يبلغهم الدعوة قال المص فقطوا سراجهم باي ولو منزهة وفيه
ابن الهام بما اذا لم يغيب على الظن انهم ما خذوا من بغير ذلك
قوله مفرج بالجملة ككفرهم كما يستفاد من القاموس قوله اقل السيرة
ما به وفي الثانية قال ابو حنيفة اقل السيرة ما تان وفي نسخة القدر
نقل عن الثانية اقل السيرة اربعة ايات واقل العكر اربعة الايات
وفي المذهب عن سيرة محمد السعة وما فوقها سيرة والاربعة والثلثة
وكما طبعه وقال ابن الهام العكر العظيم اثنا عشر الفا انتهى وفي الآيات
السيرة من ثمة الى خمسة ايات فما زاد على خمسة ايات فسر فانه زاد على ثمانية

فجئت فان زاد على اربعة آلاف فحصل الجنب العظم واما فرق من
من السرية فثبت والكسبية ما اجتمع ولم ينشأ من **باب المودعة**
ومن يجوز انانه قوله ظاهر ان نسبة مال صاحب النسيئة لان
ترك الشيء يعقب وجود ذلك الشيء ورواه ابن الهيثم بانه يتحقق
ترك الزنا وسائر المعاصي ممن لم توجد منه اصلا وثبت ذلك
وكيف هو مكلف بتركها في جميع عمره والا كان يتكليف بالمال وانما
وجد لنا نسبة المودعة معنى لا صورة فافهم عن مجملها وصورة
ومعنى قوله واجبت الآية بالمال الفصل فيه بحث الى قوله نعم يمكن
ان يقال ان في هذه الآية دلالة على انه لا يجوز الدعوة الى التسميم الى
اقول كذا فيها راي من النسخ والذي يظهر سقوط لا قوله ولان المودعة
ترك الجملها وصورة المال الفصل فيه بحث لعل وجهه ان المودعة
لا تخلو عن دفع شئ او امانة الكفاية عن قتال **قال المصنف** واما المودعة
فيما وعدهم الامام مفيد بان يقبلوا على بركة ونصير دارهم وارحوب
والا فلا لان في تقرير المودعة على الرقة ويعلم جواز مودعة اهل البيت
بالاولى لكن ما يؤخذ منهم رد البعير بعد ما وضعت حرج وزار حاله قبل
كذا في الفسخ **قول المصنف** الا اذا خاف الجحلاك ولو شرطوا ان يرد
البعير من جاب منهم ستم بطل الشرط خلافا لثقة فخر في الرجال خاصة
قال ابن الهيثم **قال المصنف** وكذا الحد يدخل في الا سلام كذا في فتح القدير
فصل في الامانة في قوله ذكره في فصل على حدة واخذه لانه المودعة
لا تكون الا من الامانة فقد مضى تقدم فاعلم كذا في النسيئة قوله
وهو الايمان اي التصديق وشره الانفاق باعطاء الامانة
قوله استثناء من قوله صح اما منهم **قال المصنف** من قوله ولم يكن
لاحد من المسلمين قتاله انتهى **قول المصنف** عما قاله الشيخ لان
الاجاب التبت لم يندعي صحة ذلك الامانة والاستثناء من الصحة
يقضي عد مجمل من قوله الا انه يكون في ذلك مضادة اي مع قوله
فمن ذلك واذ ان رجل اهل حصن الى قوله واقول يجوز للمحال الفصل
اقول في كلامه لو جازي بحث **قول المصنف** الاول فلان الامانة انما يتحقق بعد

بعد الخوف بالمخاض فلا يتصور قبلها واما الثاني فلان الشاوب بينكم
آخرون ان الشاوب يكون عند رائي تكرره واما التوطية فتحصل بذكره فثبت
باب الغنائم **وقال المصنف** قوله ليس بنفسه لانه اي ليس
الفقه نفسه المودعة لا يخاضه اذ هي الذي المضموع ومنه ومنه الوجوه
لنفي القبول اي خضعت وذلت وانما هو كذا في المعنى حال كونه احدها
ذوي غنوة اي ذل هو يستند في المسكين ولم فيه جعل المصدر حالا
وهو غير مطرد واستعمال الكناية في التعريف كذا قال ابن الهيثم ثم
اجاب بان الوجوه مجاز مستند عند الفقهاء فيجوز في التعريف انتهى
واقول في بحث ما اذا قلنا فلان كماله غير متعين لانه لا يكون مقفولا
بمخلف المضاف والتقدير يفسخ غنوة واما ما بنا فلان ما عوان يكون
من ان الغنوة بمعنى القدر مجاز ممنوع فقد شرعنا جاز له العلامة في الاست
بالقدر ولم يجعله في الجواز ووضع كذا في التبيين بين الخافين ومجازات
فيستدل بالخافين ثم يقول ان الجواز من الاضداد وفي القاموس الغنوة
الفقر والمودة عنده بهذا ومن استند في الرد على راجع الى مجرد كلام
القاموس لم يصح لانه لم يدر ان ما عوانه سره في الالفاظ فمحتمل غير
متميز عما يقوله مجازا منها قوله هو اي بركة لا يقولون انهم الغنوة لانه مصدر فعل
اللازم قوله وانه الفسخ بالذلة الى ان لا يجوز به على الاول هو مجرد لفظ غنوة
وعلى ان في مجموع فسخ بركة غنوة فيجب ان يكون المنجوز عنه مجموع الفسخ
فهو فلا بد من تقدير في كلامه **قال المصنف** اي يستند في الفسخ فله قوله لا يسي
الاسباب لا حجة ولا مقيد ومسجون ومجمع سره واسبابه واسبابه كذا في القاموس
قوله محتمل فيكون الجواز للامام لانه ليس لواحد من الغنوة ان يقبل
اسبابه لانه اقتضات على الامام ورجحان انت المصنف في استه قافه
ولو فصل عوزه ولا ضمان الا انه الصطحة الى ذلك انما يخاف سره **قوله**
استثناء من قوله وانه شره تركه كما هو افعال الفصل فيه نامل والظاهر
وجان على انه يقتضي ان المستثنى في سره كما هو جعلهم اراؤهم و
وانه الاستثناء فان جاز قوله ما عوانه هو يقع المصلحة في ذلك اي بعد
بأن الكافر الذي قتله النبي صلى الله عليه وسلم صبر يوم وسمه عزروا

وكان شاعرا جرح من شعره على قتال المسلمين بسره النبي صلى الله عليه وسلم
يوم بدر فذهب الى مكة وقال سخرت بحجر فها كان يوم احد فحضر وحمل
بشعره على قتال المسلمين كذا في مذهب النواوي **قال المصنف** واصل
انه الملك لغايبين لا يثبت قبل الاجازة بالاسلام عندنا مقدمه
انه يثبت بالاجازة وليس كذلك لا يثبت الا بالقسم في دار الاسلام
وكذا لا يثبت الملك عند الشافعي بالاستيلاء بل بالانفسه شيئا كانت
او باختيار الغنم المتكاثرة كذا قال ابن الهمام **قال المصنف** ومن ثبات منهم
الى قوله لان الارث يجري في الملك قد علمت انه لا ملك قبل الفسخ
وانما ناكه الاستحقاق كافلا لانه محقق المذکور بوث كفى الرحمن
والرد بالعقب **قوله** والرد هو القول اي بالذمة او بالارادة بان يقف على مكان
فاذا وقعت المقتضية فانه لو كان بشرط انه لا يكون نوحهم الى وارث
بفصله كذا في بعض المصنفين باجابه وبقوله والمذمة هي المقتضية للعقب بغيره
والنصرة فلم يصدوا الا بعد ما وضعت الحرب اوزارها كما في مواج الذرية
وايهما جرت كواحد منهم ذكره ابن الهمام **قال المصنف** ودعيه هو عطف
على غيره كذا قال الفاضل لكونه مرفوعا لان قوله في يده خبر هو وقال
ابن الهمام ينصب ودعيه انتهى ودعيه انه قوله هو في يده جملة في محل نصب
على انحصار صفة كل فيكون قوله او ودعيه معطوف على جملة هو في يده عطف
صفة مرفوعة على صفة هي جملة او ما قولنا في شرحه والشرح الشريفة
ان قوله ودعيه بالرفع على هو فاعلم انه وجد قوله باعتبار قول محمد
قال الفاضل في شئ **اقول** بيانه ان المصنف اطلق اول القول بانه
في قول في موافقه محمد ثم على ان في بعض فاطمة الاول موافق لما قال
الشريفي وصريح في انه من محمد واثبت في قوله **قال المصنف** لا يفهم المحرر
عنه ذلك اي عند الاستيلاء **فصل في كيفية الفسخ**
قوله فكان بيانه ضرورة ان بنية الانحلال هو بثبوت ضرورة
والمصداق من ان وصفتها مفعول بانه المضاف الى ضرورة
كما نقول وعملك مدح التكميم اي في قوله ان يعطى الفارس سهمين
في الشتر خاتمة وينبغي للامام اذا اراد دخول وارث في بعض العسكر

ليخوف عدو واجلهم وفارسهم ويكتب اسمهم ثم يفتي في المخطط
والفارس في السفينة في البحر يفتي سهمين وان لم يكن الفئال على الفرس
فيها لانه قد تاهب فهو كالمباشر **قوله** الى بعده اي الى ما هو دون
في الرتبة بانه يصار من الكتاب الى الستة ومنها الى الفرس **اقول**
الصحابة لا الى غيره اي الى ما هو فوقه ومقدم عليه لقول الشافعي في الفطر
فيما نحن فيه **قال المصنف** فحق في حق الفوق الذرية ومنها والفطر باب
طلب كافي للموت وانما هو مقدم لانه لو باه ووجه او وجه ووجه
لم يستحق منهم فارس لان يبيعه مكرها كما في الشتر خاتمة وينبغي
انه يفتي بجمع بعد ذلك لانه لو كان مفصوبا او مستعارا فانه لو كان
وقال راجلا فغيره واثبتان بلا ترجيح وقال ابن الهمام وصاحب البحر
الى ترجيح الاستحقاق **قال المصنف** ومن دخل راجلا فاشترى فرسا اي وقار
فارسا على صحبه في الكافي وبه يستقيم تفسير صاحب النهاية والقائمة
الفصل الثاني لما اذا دخل راجلا ثم اشترى فرسا وقار فرسا وان خلا
عن فية الفئال كذا لم المصنف وكان الواجب التنبه على اعتباره في كذا لعدم
استقامته فغيره بما به ووجه لا يراى انه اذا استحق سهم الفارس
بالفئال محكم في الحقيقة او الى لان القول الحقيقي سقطت عن خبر الاعتبار
كما في الكافي **قال المصنف** وان الممازرة نفسها قتال **قال الفاضل**
لم يجب عن قول الشافعي في الفوق الاحكام كما انه هو الباطل لم يوجب
حيث لم يعتبر نفس الفئال في استحقاق الفئال فبينما انتهى **اقول**
ان موجب دليله ان بناء الاستحقاق بنفس الفئال ولم يقل به
لانه انما يفتي به في الوقعة والفتنة وجوب قوله فية من است رة
الى جواز ان يكون وليا الرابعا من الفئال بموجبه في شئ
من طرفه في حيفان البصير وكذا لما لم يكن من شئ منهم الفئال لم يكن
في مجازهم رابعا ولا فية فاشترى الفئال محكم فيكون ان بناء محكم بالفتنة
وهو نفس الفئال وانما يفتي بالوقوف عليه وانما اجاب صاحب النهاية
نقلا عن المبسوط من انه ذكرك في حكم الرضخ والرضخ ليس بغير التسميم
الا برى انه غير مفترق بيني فلا يستقيم اعتبار التسميم بوجه فية بكتب

لانه لم يدع فيس الرضخ على التلميح عن جيس الفارق وانما منع
مقدمته على ان الوقوف على حقيقة الفتنال منع منه فليقل الاحكام
به وقد اعترف به صاحب النسخة في حيث قال في هذا الجواب على طريق المنع
لوجود التفسير الكلام على السند غير مقيد بمجهول ان يكون انما استر
الى وجه آخر في الاعتذار عن عدم جواب هو ان ما ادور في ظرف الخبر
منع مقدمته على الوقوف واللازم حينئذ انما هو وقد اثبتنا بقوله لانه
حال النسخة الصفتين فلا بد ان يورد السند في صورة نقص ويجاب
بما ذكرنا **قال المصنف** ولا يرضخ للمحك اليه اهل ذكر مجنون وفي الولا الجية
انه يرضخ له اذا قلنا **قال المصنف** ثم العبد انما يرضخ له اذا قلنا في الجور وظاهر
عاقبة الولا الجية استلزام اذن المولى بالقتال عليه لا يرضخ له لو قاتل
بلا اذن وكان ابن الهمام لم يقف عليه ولم يرضخ فقال سواك قال
العبد باذن سيده او بغيره ولم يرضخ المصنف بالقتال في القضية
وهو شرط فيه ايضا لانه قال في حق الفتنال فلا يقام خبره في حقه مقامه كما
في فتح القدير وغيره **قال المصنف** اذا كانت تدوي جرحي لو وكذا اذا اخذ
الفاتح من او حفظت من اعلم كما في الولا الجية وكذا اذا قلنا نقص عليه
ابن الهمام قوله ولا بد من دفع الى اقتضاها في الى دوى القديسي غير انه يورد
انه الحسن ليرف لدوى القوي والبناني والمكيني ابن السبيل
وهو ما اخذ انني فقد انقضى ان القوي على الصنف الى الاقرباء الاغتيا
فليحفظ كذا في الجور وفي منته المصنف لو وضع الامام خمس في الفاتح من اعلم
البله ذلك كذا في القدر قوله في حق من فانت عند العوض منع في هذه
العبارة صاحب النسخة به وفي صفة الاستدلال بها نظر لان الاغتيا ابيض
فانتم المعوض بغنائهم وان لم يثبت في حقهم ولا يرد هذا على قول المصنف
في حق من يثبت في حقه المعوض واما قول ابن الهمام انه كونه العوض انما يثبت
في حق من يثبت في حقه المعوض ممنوع فغيبه حيث قال في سوفي محمد بن الحسين
مع الغلب انما اوسخ بغنائهم منه العارفت اساليب الكلام انه لو لا
المصدرة وكو منهم انما قال لو كانت علة الولا غير منصوطة وليس فيها
الفتا فالمداد ان العوض في محبة لا مطلق العوض فوالله انما الغناء الراشد

اي الاربعة قال ابن الوقوفه ويزاد واه ابو يوسف من الكلي وجوزيف
عن رجل محدث بل من روى كذا ب قوله انه كره لكم الحديث
قال ابن الوقوفه في كتاب الزكوة انه حديث منكر لاصل قوله وهو
فعل الخلفاء الراشدين في النسخة به فانه قيل لا نسخ بعد رسول الله صلى الله
تعالى عليه سلم فتن نعم ولكن لا يفتا لكم بعد فاب القصة فان نفي
عليه السلام سقطت بعده لانه باب القصة وهو رسول الله عليه الصلوة والسلام
كذا في الاسرار النسخة واما قول وقد يجاب بان لا مكانه ما فعله الخلفاء نجوا
عليه والاجماع لا بد له من سند دل على وقوفهم على نسبه في حياة الرسول
صلى الله تعالى عليه سلم قوله لما كان يوم خيبر شرح القضية ان اصل
النسب هو عبد مناف كان له اربعة بنين باسمه والمطلب بن عبد مناف
ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان من اولادهم فانه محمد بن عبد الله
بن عبد المطلب باسمه فكان بنو هاشم اولادهم وبنو عبد مناف
كان من اولادهم وبنو عبد مناف بن عبد مناف كان من بني عبد مناف وولد
جد الانس بن عبد مناف بن عبد مناف بن عبد مناف بن عبد مناف بن عبد مناف
مع بني عبد المطلب في القصة اسوة وقيل بنو نوفل بن عبد مناف
كانوا اولاد من بني المطلب لان نوفل بن عبد مناف كانوا اخوة
باسم لاب واهم والمطلب كان اخاه لاسم لاسم لاسم لاسم لاسم لاسم لاسم لاسم
صلى الله تعالى عليه وسلم بنو المطلب وبنوهم اشكر ذلك صاحبها
قال المصنف ولان المداد من النص قرب النسخة لاقرب القصة قال ابن الوقوفه
حقة انه يقول قرب النسخة مع قرب القصة فانه كل من كان بنصره
من المهاجرين والانصار له قرب النسخة لكن ليس له قرب القصة ولا به
من اجتماعهما قوله نكرة الاجتماع في الشعب للمؤمنين حين حجه ان
عليه ما روى انه لما جئت عليه الصلوة والسلام من بني هاشم وراى
فربس انار محبة فتم حسدوهم وقاتلوه وانه لا يجالسوا بني هاشم
ولا يجالسوهم حتى يدفوا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
لبنصره وقاتلوه بنو هاشم على نصره وبنو نوفل بنو عبد مناف
في عهد فربس بنو المطلب بنو عبد مناف بنو هاشم وكانوا معهم في

ثلاث سنين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المبسوط كما نقله
صاحب الكفاية قوله تبركاً بذكره وسماه وسماه رسولاً واحداً ليس
ان له سماً كما لكل الاصناف فان له ما في السموات وما في الارض
قوله كان بسبعة برسانه اي عبيده ملكاً لا سماً كملها ملكاً حقيقياً
وهو الله تعالى وقد سس معوناً بوصف الرب له فلم يدخل عابدين
في ملكه لكون اخذه اخذاً عاجلاً على تبذير الرب له المنة عنه
ساحته صلى الله عليه وسلم ثم لا رسول بعده لكون ذلك
لكونه رسولاً وهذا سقط لغيره من الغزاة صلى الله عليه وسلم
لا يأخذ سماً لاجل سألته لقوله فلما سألتم من احوالكم وقوله قل
ما سألكم عليه من احوالكم وقوله في رواية الى مصالح المسلمين التور
قوله كان بصطفية لنفسه كما كان له خمس من ذلك
في الغيبة ستم رجل ذكره الطحاوي في شرح الآثار كذا في غاية البيان قوله
والفقار هو بالفتح صنف العاص بن ميثم بن يحيى كذا في قوله
على من صلى الله عليه يوم بدر لا في عروة المصطلق كما في قوله المصطفى
في الغابون ورضع ذلك النبي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاصطفاه ثم دفعه الى علي فذل عليه انه لم يجل من الجنة هكذا في القاموس
وغاية البيان واما ما وقع في نسخ القدر من ان سيف منته فلعنه
من قول النسخ قوله العمالة هي منته كما في القاموس قول المصطفى بن
بلفظ الجمع لا التشبه بل ليل فخذوا ويوزعوا الضمير الى المعطوف
والمعطوف عليه وان كان بلفظ او كما في قوله تعالى ان يكون غيباً او غير
فانه اولى بهما قال ابن الهمام ويكنى ان يكون تبييناً على انه الشكارة
ايضاً واذا وحل واحد وان كان او ثلاثة بلا اذن فخذوا سماً
لم ينجس له حتى يصيروا سنة وقال ابن الهمام الاربعة خمس
وفي المحيط عن ابي يوسف انه قد جهلته التي لا منه لها سنة والحق كما
منه عشرة انتهى **فصل في التقبيل** هو مصدر نقل بالشد يد او عطا
سب قبل فله نقل بالتحفيف نقل لسان فصح ان كذا قال ابن دريد
والنقل بالتحريك الغيبة وجمع الغابون فقال قوله بفصل لا ينبغي كونه نوحاً

نوحاً لا يقضي فضل فله وقع لثاق وجارة النارية فالحمد لله بغير
فيها وانما فضلها وجزه لانه ضابط بخلاف قوله معارضة وليس
الفتايم قول فيجب فان دليل القصة من السنة ودليل التقبيل كذا
وحينه يجب العمل بالاقوى كما هو المقرر في الاصول الاصلية من الله
كما ذكره في البواب ذهب اليه ابن الهمام من انه النحر واجب
بالنفس المذكور لكنه لا ينحصر في التقبيل بل يكون لغيره من المواظفة والتمسك
فيما عند الله فاذا كان التقبيل احد خصال النحر بطلان واجبا من غير اختيار
الا سقطا بدون غيره لانه ادعى الى المقصود منه وب لا يوجب نفسه
قول المصنف لان فيه بطلان حق الكل هذا غير ظاهر بل قد يدل منه الا انما في
الي قوله لانه فيه قطع عن الن فبين قوله وذكر في السيرة بسنة فاد منه صريح
قول المصنف لانه لا ينبغي الى قوله فان ففعل السيرة جاز قال المصنف
على الثاني لما روي عنه قال انما سس فيجب **قول** هو ان روى في قول
ابن الهمام وهو حسن لوضع الحديث او حسن انه سماء جيب ابي سماء
وصوابه جيب بن مسعود جعل جيباً فطلبه وليس كذلك وانما قال ابو بصير
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما قال ابن العزلة لانه
انما قال في قول فبما لا بعد نقضاً بحوب يوم خيبر ولو كان النحر بطلان
فيل القائل قوله وزيادة الفتا بالفتح والمدة الكفاية في الجها وكذا في
الا فتا في قوله في حقيقته في الجبهة هي الزيادة في موخر الفت كذا في قوله
في موخره رحلت او قبلك فقد خفيته **باب استنبط** الكفار
قوله المنسوب الى بلادهم في القاموس الروم بالضم جيل ولد الروم بن
عيسى بن رومي وجمع روم والترك بالضم جيل الناس جمع الترك
انتهى الروم من ولد سام بن نوح عليه السلام والترك من ولده اخيه
ياقت ومنه يعلم انه ليس مسوباً الى بلادهم فانها ليست مساة بالروم
والترك كما يقتضيه كلام الترحم بل كل منسوب الى سم منته الرومي
منسوب الى جده والشمس سمي من جده مني على راي القائلين كل منسوب الى اسم
جمع له واحد من تركيبه قوله ان المخطور ولو بوجه هكذا فيها رايها من النسخ
والظاهر سقوط قوله ولو كان سمد المعنى وقوله بعد ذلك المخطور

من كل وجه هو الموفق القارة بقية الـ **حين قول المصنف** هذه بالتميز
والاختلاف المولى المشتري منهم في قدر التميز فالقول قول المشتري
بتميزه وفي التنازعانية وانما اقام احد هما بينة فثبت انما ما فعل فيهما
البينة بينة المولى القديم وقال ابو يوسف البينة بينة المولى القديم وقال
ابو يوسف بينة المشتري كذا في الجوهري لم يلكوه عند ابيه حنيفة وهذا
اذا كان العبد ساهما لم يرتد قبل قوله الى دارهم لانه لو ارتد فابق بهم
فأخذوه مملوكه اتفاقا ولو كان كافرا لم ياصل فهو في بيع لمولاه والعبد
الذي اذا ابق قولنا ذكره مجدلا بانه كذا في النهاية وفي شرح الوفاية الى ان
ينما اذا اخذوه فله وجه وقيدوه وانما اذا لم يكن فله خلاف بكونه اتفاقا **قوله**
اي اعتبار به العبد جعل الظاهر المذكور ارجا الى البينة الموثقة والا فربما يعبر
راجعا الى ظاهريه كما ذهب اليه ابن الهمام اما بناء على المذكور ولا يثبت
بمعنى الكون فادرا على المنصرف كقوله **قوله** قد البهم بغير لفظ البهم
اتفاقا والمداو وانه كما عبر به صاحب المحيط وبه البهم بانه اذا اوجب
على وجهه شارة وانما باب ضرب كذا في الجوهري **قوله** في الاعان والشرط
قال الفاضل فيه بحث **قوله** لانه شرط زوال العترة والاتفاق على زوال
الملك فلم يكن العترة والشرط شي واحد ولذا اعدل عنه الاتفاق فاذا
انتهى الى دارهم فعذر الاجبار على البيع فاقم شرط زوال الملك في الاعان
عنه الجرح من العترة ثم قال الفاضل قال العلامة الكاكي وفي المبسوط الى قوله وفي
كلام الكاكي بحث **قوله** وجهه زوال الخطر زوال الامان انما يوجب
زوال العترة لازوال الملك والامان احتجوا في زوال الملك كتحقق
العق الى اقامة الشرط مقام العترة **باب** **المستأن من قوله**
لا يصح السر بالاخذ او اذينة ابي داود ومروان ان القادر يوجب
لو آوى يوم القيمة فيقال بهذه عذرة فلان والاجماع ايضا قوله فانما لا اولى
البيع بالدين فيه انه لا يثبت القرض منع من حكم فيها كذا في الجوهري **قوله** واذا لم
هذه القليل منقول الكافي وفيه عدول من قبيل المص بان القضاة
ليقتدوا لولايته ولا ولاية وقت لا وانه لما فيه من الاشكال لان المص
احكام الاسلام مستغفرا كماله وجواب ابن مسعود في ضعف ابن

ابن الهمام ما ذكره الساج من القليل ايضا بان وجوب التسوية بينهم
في انه يطل عن احد هما بلا موجب لوجوب بطلان حق الآخر بموجب
بل انما ذلك في الاموال الاقامة والاجلاس نحو ذلك ومن ثم
خالف ابو يوسف ابا حنيفة وان وافقه محمد ذهب الى القضاة على المص
بالدين **قوله** في رد المظنوب بكت من الاقامة بقتضاة الدين وبني
فتح القدر بانه يقتضي بانه يحجب قضاة الدين فيما بينه وبين الله تعالى
قوله اما غضب الكافر الى قوله فانهم يلكونه **قال** الفاضل كذا في النهاية
وفي بحث **قوله** وجهه لانه لم يزل من ملك من غار بكت المشتري لانه
عدم التوضيح لم يحذف المفعول **قوله** اي سائر جري بيان للمعنى ولا يصح
توجيهها للتركيب منه من تحذف المفعول الاول وحرف جر من ان
وهو في مثل سماعي والوجه ان يكون على حذف المضاف اي مال جري
على ما ذهب اليه صاحبنا في حذف المفعول الثاني في القبح اي غصب بيا
الا على ما ذهب اليه ابن الهمام بتأخري بغيره الى مفعولين فانه يقال غصبني
وعصيت الشئ وعصيت على شئ كذا في معجمه الادب **قوله** عامة النسخ
اي نسخ شروح الجاهل مع الضعيف **قوله** وقال ابو يوسف محمد وهو قول الشافعي
وما كنت احمد **قوله** ولا يوجب حنيفة ان يكتبه سوادهم لو عدل عن قبيل المص
بانه لا يمكن استيفاءه الا بمنفعة لما فيه من الاشكال لانه لو كان لولايته
غير ثابته عند السبب لا يمنع من القضاة عند الطلب اذا كانت ثابته
عنده كما لو رفع الى قاض مطالبته بمن سبيع صدر البيع فيه قبل ولا يثبت
فان ولا يثبت منعده عند السبب عليه ان يقتضي بالتميز عند المرافعة ومنهم
من طلبة بان دار حجب وادرا بانه فاككون فيها شبهة وازنه **فصل**
قال المصنف واذا دخل محو في البناء مستأنا فبده لانه لو دخل بلا امان
فهو داهية في ولو اسلم قبل الاخذ خلا فالحما ولا يقبل عواده انه خول
بامان ولا كونه رسولا الا بكتاب معروف **قال** المص ويقول الامام
فاخر لم يقبل ومات سنين في الرجوع ذكره القاض **قال** ابن الهمام انه
الا وجه لما في المبسوط **قوله** الجلب والاجلاب **قال** الفاضل الجلب فضل
بمعنى المفعول خرج به نظير القضاة ما ذكره الساج مع كونه خلاف المنقول

لا يناسب الميزة اقول في نظر فان ما ذكره الشرح المذكور في النهاية
وهو بعينه عبارة الصحاح وهو جمع جالب صرح به نافع الشريعة وجمع فاعل
على فعل بالتحريك كغيره في غايم وعنت في غايم **قال المصنف** فثبت
في مباحث الكساح ليس شرط فلا ولا في مباحث الجواز وفي الشرح
ما اذا وكل ما دانه وارثا ثم صار مباحا او تزوجها في وارثا ثم صار مباحا
قال المصنف لم يصرف مباحا في آخر باب المختصاته بالتحالف ونسبها الى السهو
وقد مر **قال المصنف** وزكرك ووجه في البرهنة في ان يكون ما غصب
كالدين الرهن للمهر من بدنه عند اليه يوسف وعنه محمد بن جعفر وما زاد
غيره بن في المسامحة بيني وبينه ولو قال زكرك لا كانا اولى
ليس من ما عند شريكه ومضاربه وما في بيته انتهى **قال المصنف** وجبنا وقفا
وجبنا ايضا قوله كلاهما يتعدى ولا يتعدى بنا عبارة المصنف
والعرف النسبة نقصا اذ لا يتم قوله كلاهما كما اذا ثبت احدى القوم
بالرفع وقد اثبتنا ابن السهام **قال المصنف** كما يصرف من خارج اي في عمارة القضا
ومجسور وسد الثغور وكرى الامهار وازرق الفضاة والمختارين
والمقاتلة وحفظ الطريق من اللصوص قوله اي في الاراضي والنجية والحاج
لما كان ظاهرا تشبيهه بالزجاج وبالاراضي والنجية بوجه منها فليس
فيكون محل وفاء في مباح بان فيها خلاف في لم يوضع لما اوجب المسئلة
عليه كقوله بسوق الكلام لبيان الخلاف قوله ولا معنى لا يجامع
لان جهة الاستحقاق لما كانت واحدة اوجب كونه بنماه لعمامة
المسلمين مصروفا الى مصالحهم المتعدي لبعض فامنع ان يجلس لان ما زاد على
مستحققة المقاتلة نسب استحقاقه الفضل ولم يوجد **قال المصنف** فاسم صحتها
اي اوصار ونبا ولم يذكره لانه يفهم بالا لونية قوله وهو قوله وزوجته في
تبع فيه النهاية والاولى ان يكون اسارة الى قوله ثم وان انه جودنا فيرق
برفتها كما في غايه البين **قوله** والبراء اسم لما يكون كافيا قال ابن السهام
زاد المصنف هذا الوجه وهو سهل لان جواز المجهول معنى الفاعل لفظ اصطلاح
اي جعل لان اللغة وضعت لفظ الفاعل لمعنى لفظ المجهول حتى يقال البراءة من
من المخاصة الذي هو معنى الفاعل كما في بل المراء يقول النخلة الفاعل لانه

انها والى على ان ما بعد ما ثبت مما قبلها فتمت المسئلة في اصطلاحها
باب العشرة والحاج في قوله في بيان الحاج الذي يحرم
اي في ارضه ورأسه وفي نفاذ بعضها كقوله فاورد بها في يمين وقدم فخرج
الارض لغرب العهد بالكلام فيه قوله وذكر العشرة شرط او اقل الفصل
فيه عنوانه الباب بما ليس مقصودا منه وقد استنفذ الشرح في اقل حيث
الكتابات من غايه المطالع انتهى وذلك ان صاحب المطالع عنوانه حيث
الكتابات بقوله الباب الثاني في مباحث الكساح والبراءة واقول في كون
ترجمة المصنف ترجمة المطالع نظر فان الشرح على استنباطها بانه الجواز
ليس له مباحث في شيء من كتب الفن وانما خير بان العشرة المبررة
عنه في سائر الكتب الفقهية وله كمال المناسبة بالحاج لانه سبب كل منها
الارض ان مية وكون ذكره استطراد انها هو بالنظر الى المناسبة بين
بابين من باب الحاج واجمع بينهما في ترجمة في غايه محسن فان هذه
من ترجمة المطالع **قال المصنف** وهو ما بين الغريب ذكر ضمير الارض باعتبار جنس
وهو لفظ ما وفي بعض النسخ وهي على ما هو الظاهر قوله بدل اي بدل بعض
لكل لا يطله بالمبدل منه وهو واجب فاما ان يقدر او يكتب يكون بعضه
من المتبوع معذرة قوله لهذه الفائدة الصواب انه الفائدة ما است
البين السهام من ان عاده المصداق اذ اوقعت مخالفة بين ما في العذوبة
والمجامع او زيادة في الجامع يقول بعد لفظ العذوبة وفي مجامع التغيير
وهنا المخالفة ظاهرة فانه قول العذوبة كل ارض فمجبوبة فافترضا
عليها فهي ارض خارج مطلق فتدغم ان يصل اليها ماء الامطار ولا يصل
بان استنبط فيها عين والفظ الكما مع فيه خارجتها بان يصل اليها ماء الامطار
ويكن يقطع ارض الارض التي ارضها لو كانت تسقي بعين او بماء
السماء لم تكن لا خارجة لانها كقاروا كما فلو انقضت اليهم ارض
عشرية ومعلوم ان العشرة قد تسقي بعين او بماء السماء لا تسقي على العشرة
بل نصير خارجة في قول الجعفي وفي يوسف خلافا لمحمد بن جعفر بن الكاف
بنو طريف العشرة قوله طوطا سنون ذراعا في الكاف في هذا حكاه عن
جوزهم في ارضهم وليس بنقد بل لازم في الاراضي كلها بل حارب الارض بنقد

باختلاف البلدان فبعض في كل بلد يعرف اسم انتهى قال في البحر
 وهذا يقتضي ان بعض في مصر القدان فانهم لا يعرفون غيره لكن ما في
 الكافي حروود والموتى عليه ذكر من التقدير كما في فتح القدر **قال المصنف**
 ومن جيب الرطبة هي بفتح الراء الاسفل وجمع رطاب ويجمع
 كتاب القدر بقول غير الرطاب فانما بقول مثل الرطاب والرطاب
 هو القدر والبطيخ والبنونجان وما يجري مجراه والاول هو المذكور فيما في
 من كتب اللغة تحت في الموتى وفي المعنى الرطبة البرسيم انتهى
 وينبغي ان يفسر في كتاب القدر كما لا يخفى كذا في البحر **قال المصنف** وفي ديارنا
 وطفونا من الداهم الباء كذا في غالب راضي مصر لا الصعيدي فان غالب
 خواجها الخلطة قوله ان لا يزداد على النصف في السراج الوهاج ولا يفتقر
 خمس كافي البحر **قال المصنف** فان لم يطق ما وضع عليها نقصهم العام
 هذا من جميع ما تقدم من جيب الزرع والرطبة وغيرهما كافي المصنف
 ومقتضى مفهوم الشرط عدم جواز البعض عند الاطراف وليس كذلك
 فقد نقل عن الكافي ان اذا جاز النقصان عند قيام الطرافة فعند عدم الطرافة
 بالتمام الا في كافي البحر قوله اي استا صلب في النسيان الاستيصال
 ارباب من كذا في بخلاف ما اذا ذهب بعضه فاذا بقي مقدار يحتاج وان في
 اقل وجب نصفه انتهى وفي البحر قال مشايخنا والصواب ان ينظر اولا
 الى ما تنفق هذا الرجل فيها ثم يحسب من الخراج فان فضل شي اخذ من القدر
 الذي قربانه قوله حرسه يد المنيبر لان الاخذ بشرط ان يكون
 سمانا لا يمكن الاخرز عنها على الاصح اما اذا امكن الاخرز كاكل الفود
 والسباع والافاعي ويخوذ كذا على السقط قال في البحر بعد نقل ومن
 يعلم انه الودعة والفاضة اذا اكل الزرع لا يسقط انتهى واثول في نظر
 فان الفود والسباع ويخوذ بها ما كان الاخرز عنه بالبراس لورودها
 من الخارج ولا كذلك الود والفاضة لكونه من الارض ثم في غير المصنف
 بالزرع الذي هو اسم لما لم يزرع او ان السقوط انما هو اذا احتلت
 قبل الحصاد وقد نقل الاتفاق في غير الود والبراس ان خراج الوطية والمناسمة
 لا يسقط بهلاك الخارج بعد الحصاد لانه واجب لانه سبب الخارج قال

قوله في مقدار وجهين فبعض
 يجب الخراج لانه لا يزداد على نصف الخراج

قال المصنف وان عطلها صاحبها اشار به الى انه لو سئل ان كان من الزرع لا يجب
 عليه خراج لعدم النكاح كما في السراج الوهاج **قال المصنف** عليه الخراج اي الموقوف
 او لا يخفى عليه بالقطر في خراج الخاوية وهو ظاهر قال في البحر وقد مرنا
 ان ارض مصر لان ليست خراجية انما هي بالاجرة على كاشي على الخراج عليها
 ولم يكن سراجا **قال المصنف** واداه المصنف قال الاتفاق لو قال المصنف
 كذا في اولي وقال القائل في تافيل قول موافق له الى ارض ابن العام
 بانه مني على ثمنه باخذة وانما هو متعلق بالثمن انتهى واثول الصواب
 انه متعلق بالثمن **باب في الجربة** قوله لانه القدر في كذا في قوله
 ايضا اذ يجب له اوله بسموه لانه حقيقة خراج له وانه عند الاطراف
 ولا يطلق على جربة الا مقيد بقبال خراج الراس من طرائف الجاز لزم
 المقيد قوله وسبحان بلا والله استرة الى ان قول المصنف في جريان مني
 على جران اسم لانه القيد وهو سمي وانما هو اسم لارض من جيرانه
 كما انه قوله على الف واثول قوله سمي ايضا والصواب على الف حله
 كافي سنين اية وادود وكتاب الطراج كايوسف وكنى بالمولد كعبه
 حال المصنف في كل شهر وبعين ان سمي عليه وجوبه بالوجوب باقول حول
 كما سمي كالمصنف في احوال من انه الاصح ثم الاخذ في كل شهر اي آخره
 مذبح محمد اختاره ثم اختار في آخر باب كذا في مذبح به حنيفة
 من انما اخذ في آخر سنة قال انه هو الصحيح وجب ابو يوسف الحاشية
 بخاطب باوة فقط كل شهر من في آخرها ثمنه القوتها في عن المحيط
قال المصنف على الفقه بمقتضى ظاهره انه في الفقه فقط وليس كذلك
 عانه شرط في الكل فهو من نصف السنة لا بد منه وان كان موقوف الباء
 كافي النسيان والمداد بالمعنى القادر على الاكتساب فلو تركه مع القدرة
 لزمه كعطل الارض الغائبة قوله الى عشرة الاف اي والغاية خارجة
 فلا تنافض في هذا حسن الاقوال قال ابن العام وبعينه وجوده
 القضاة في آخر سنة وفي البحر وبني اعني في اولها لانه وقت
 الوجوب اخول ما قاله ابن العام مني على ما في كفايته من انما اخذ
 في كل سنة مرة بعد انقضاءها وانما هي انتهى وقد لاح في التوفيق

بأنه من قال لو جوب في ابتداء القول كصاحب الكفا في اراء نفس الجوب
ومن قال ياخذ ما بعد تمامه اراء ان وجوب الاداء بعد الانقضاء ليعلم
حاله في ذلك القول فبوجبه ما يليق به فظهر لزوم اعتبار وجود هذه
الصفات في آخرة كما قال ابن الهمام وبوجبه ما قال صاحب التمهيد
قالوا لو كان في اكثر السنة غنجا اخذ منه جزية الاغنيا او فقير اخذ منه
جزية الفقراء لو اعتبر الاول لوجب اذا كان غنيا في اولها فقير في اكثرها
انه يجب عليه جزية الاغنيا وليس كذلك قوله بغيره قول الظاهر
انه من حذف بآية التوبة وقال الاتقان في معنى الجملة المعافاة بفتح الهم
موضع باليمن منب اليه الشيا من المعافاة وقال الاصمعي ثوب
معافاة منسوب فمن نسب فهو عنده خطأ انتهى وفي الثوب ومعافاة
بزيادة الياء ومعافاة بالضم ومعافاة منون لكل من قول انما كان
عدم تنويه لما لعدم بجملة فيه ومنه يظهر من قول صاحب الظواهر
غير منصرف وهو قوله قال انه تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا
في الله لانه يجب قول ابر في دالة الآية على وجوب النقرة بالنفس
والمال على كل من كان من اهل دار الاسلام لان الآية انما تدل على ان النقرة
بالنفس والمال يكون سببا للخلاص من العذاب لا ليعلم على وجوبها
بل وان يكون للخلاص اسباب فخر بدل النقرة من حج او صيام وصلاة
او صدقة او غير ذلك من العبادات **قال المصنف** وتوضع الجزية على
اهل الكتاب هم اليهود ويدخل فيهم النصارى وبنو نصر
فيهم الفرنج والارمن واما الصابية فمنهم نصارى او قال هم يهود
فمن اهل الكتاب ومن قال يهودون الكواكب فكعبدة الاولين
وفي انما شبه بوجده من الصابية عند ابي حنيفة خلافا لما قال ابن الهمام
وكان من بني النخعي منهم عند ابي حنيفة من اليهود والنصارى وكعبدة
الاولين الا انهم محرم وعندهما عوب ولا يوجده من زندق لان
يقول الا انه يتوب قبل ان يوجده كما في الفتح قوله ليس بدفع قال القاضي
فيه بحث لم لا يجوز ان يقال وكل من يجوز استرقاقه يجوز ضرب الجزية
عليه اذ انما لو اهل النقرة فاشبهوا بدل النقرة في حق المسلمين كما

كما سبق **انما** **واقول** غيب بحث فذكر الشرح في باب السلام انما التوفيق
بعدم ذكره لا بعد لفظا عا انتهى مقتضاه انه حيث لم يذكر في المعنى
بعد لفظا عا وانما صرح به في التعليق كيف او الم يصح به **قال المصنف**
واما لولد قال ابن الهمام ولا يخفى انه ذكر ام الولد ليس على ما ينبغي
او علم ان لا جزية على التمسك ولعل ابن ام الولد فسقط لفظ ابن انتهى
لا يقال الابن ان كان في السبب فهو في موضع علية ان كان من زوج فانه كما
صغير فهو مندرج في القبيان وان كان كبيرا ففي المالكيت وعلى كل حال
لا ينبغي ذكره ايضا لاننا نقول هو محمول على الاحتمال ان ثبت لا انه
لانه يتبع امه في الاستبلاء ولذا اذا مات المولى بفقان من جميع المال
فانما يتبع الى النقرة عليه كالميراث وهذا قد يجاب عن صاحب السدنية بان
ذكر ام الولد وان كانت مندرجة في الاناث لا لشارة الى ان فيها
مالا آخر وآراء الاثنية وهو كونه ام ولد **قال المصنف** ولا جزية على محبون
كما في الفتح وفي البحر او ركن الصبي وفاق المحبون او اعنى العبد
او بر الميراث قبل وضع الامام وضع عليهم وبعده لان المعية بينهم
وقد ثبت الوضعية بخلاف الفقير والابسر بعده حيث توضع عليه لانه
اهل الجزية وانما سقطت الجزية وقد زال كذا في الاختيار انتهى **واقول**
هذا مستكمل لان كل من العبد الميراث اهل السقوط انما هو للجزية لانه
لا يجوز ان يكون المراد من هو لآراء الاصناف الاربع من كان موجودا
عنده وضع الامام خاصة او ما يشمل من سبب بعد ذلك فانه كما لا
لم يظهر الفرق وقلة عدم الوضع وهي عدم الابدنية عند الوضع شيئا
وان كان الثاني لرم ارتفاع الجزية بالتراض الموجد بين عند الوضع
ضرورة من سبب بعد الوضع انما يوجد شيئا ثم يدرك غلبا قوله
باعتبار حذف المضاف **انما** **انقضى** على هذا التوجيه كذا في رجب
وفيه بحث فان المضاف او حذف صار المضاف اليه هو الفاعل
صناعة واجرى عليه احكامه من ثبوت الفعل وغيره كذا يلزم حذف الفاعل
في غير المواضع المعروفة فلا يخفى هذا التوجيه والالجازيات رجل
بتقدير احواله **قوله** بنا ويل السنين كقوله يا ايها الرجل المرحي مطبوعة

شأن بل بني اسد بهذه القوت . بنا ويل الصبيحة . منه حكى ابو عمرو بن العلاء
انه سمع شخصاً من اهل اليمن يقول فلان لعوب انتم كنتم في خرقا
فقال كيف قمت انتم كنتم في خرقا فقال ليس الكتاب في معنى الضيقة
وقد تبع الشرح في هذا التوجيه صاحب التمهيد وغاية البين
ووافقت المحقق ابن الهمام **ولا قول** فيه بحث فقد مر له من باب صفة
الصلاة ان مثل هذا يصلح توجيهاً لما سمع منهم وليس معطاء من باب
صحة استعمال مثل من شأ . قوله وجواب **القول** لاورد لتسؤال
اصلاً لان بطلان توازن اثنين على معقول واحد انما هو في العمل
العقلية ومن الشرعية لجواز كون الحكم معقولاً لا يعمل شئ كما ذكره
الاتفاق في باب القرآن وصرح به في مباحث الفلاس في التلويح
وكذا لا يلزم بقا العلة لتبطل الحكم كما في مباحث الاحكام من التلويح في
في العمل العقلية قوله ان محكي **القول** صحة لهذا التوجيه فان
المذكور محكي القول في اللازم له مضي الاول وانما استعمل لفظ المذكور
في اللازم انما هو مضي ما قبله وهو كقول الاول المقصود افا و مضي ان
فالوجوب الوجوب ان يقال شبه القول بالمتصل الاخر الذي يكون
محسوساً بمجيئته فمضي ما قبله في شئ اخر في انما جات بها كما ان
اذا قبل جاز فلان لم يتصور تخلف جز منه ومجيئ القول بشأه بفارق
مضيه وهو المطلوب **فصل** في قوله والمناسبة الى الاقرب
ان التوضيح لهما لوقوعهما في بعض الاقطار او وقوع الوقوع في صاحب الحديث
انما ذكره هنا بهذا العنوان لانه ذكر ان اكثر اهل فري الكوفة ذهبون
فترة منتهى وان كان كوفي كما في النسخة وغاية البين **قوله** بالتمهيد
قال ابن الهمام واذا كان المقصود والعلامة لم يتعين ما ذكره بل يعتبر
في كل بلد ما يعرف فيها فالزم في بلادنا النصارى العامة الرزقا
واليهود الصغرى انتهى وفي الظهيرية منع العامة وفكر كسبة بفسادة
سودا من التمهيد **قوله** انتهى **القول** واول من ميز اليهود بالصفه والتميز
بالرزق والسيرة بالعلم انما هو محمد بن علاون وسببه ان مغربا
كان جالساً باب القلعة عند بيرس الجاشنكير فحدث بعض كتاب

كتاب النصارى بجماعة بينهم فقام له المولى بطرانة من فقا وض
بغير سلطان في ذلك وكان في سنة ستمائة هذا وقد اختلف
المشايخ فقبل بكتفي بعلامته واحدة على الراس والوسط والرجل
بفعل كالحل في كمالها وقيل لا بد من السكت وقيل بكتفي في النسخة بواحدة
وفي اليهودى باثنين وفي المجوسى الثلاثة وفي الذخيرة وفيه
كان يفتي بعضهم وقال شيخ الاسلام والاسن ان يكون في الكل
ثلاث **قال** المصنف من الصفوف احدى الشعرة لا يكون وله نصيب
على صدره منقوش ولا يجعل له حلقه بل يحفر على البهمن والشمال
كما شرط في القميص يكون وله نصيب وجيب على صدره كما يكون
كذلك في البحر قوله كذا في المصنف **قال** الفاضل فيه بحث **قوله** حجة
ان المذنب المنة على سكتنا اشرف الصلاة والسلام لا يجوز الوفاء
من سائر القبايل واقاصي الاقطار من ليس اهلها ولا شأ في اجناسهم
الى التمهيد على ان موته جميع احكامها لجمع من بها من الكفار في غاية البعد **قوله**
ومن المنع من اداء حجة في المولى خسر والامتناع ان يقول لا اعطي هذا
بنا في بقا الاتهام لمستم الا انه راد بالامتناع تاخير ما في العقل في ادائها
ولا يجزى بعده **قوله** حسب النبي عليه الصلاة والسلام **قال** الامام الغنى
وقال الثلاثة ينتقض اختيارى هذا **قال** العلامة ابن الهمام والذي
عنده على حسب عليه الصلاة والسلام ونسبة ما لا ينبغي اليه في نفسه
ان كان مما لا ينفذ ونسبة الولد اذا اظهره بقول ينتقض محسوسه وان
غيره منتهى هو كونه لائم **قال** هذا البحث بوجاهة ذلك على المحدثين
على وجه صار سراً عليه جل الامام فسر او يرجع الى الذي انتهى وكذا اختاره
ابن العزوا سئل عليه السلام عن رجل قال في عتبه سلم بقتل كعب
بن الاشرف لما عذبه سنة وكذا ابن ابي سرح وعكرمة بن ابي جهم
وغيرهم فقال ائتمروا ان وجدتموهم متعلقين باسنان الكعبة مع
ان كعباً من المعاهد بن وقوله عليه الصلاة والسلام في حقه لانه اذى
ورسوله تنبيه على العلة لانه كان مبيحاً عليه الصلاة والسلام واطال
في ذلك **قوله** **قال** المصنف **قال** الشافعي **قال** الخضر خلاف الشافعي

بستغفر من لا يقبل توبته وهم أربعة احد هم من كذب حتى لا يعلم ان الله تعالى يدينهم
بالحق وبغير ردة ثم يقبل حجة عندنا سوءا جانا نأبوا او شهد عليه بذلك
بمخلاف حجة من المكلفات فان لا تشارك فيها توبة فلا العمل الشهادة بل
قالوا الفصل ولو استكران بخطيئة رابطة محتار او كذا من استب من الانبياء
صدقات الله تعالى وسلامه عليهم جميعا ان في من كذب حتى ان انما
الزندان وهو من لا يتدين بدین او كان بظلمة الاسلام وانما من عباد الله
الى من ان الله وذلك لعدم الاطمینان الى بطلان التوبة اما اذا كان
منظرة ذلك فيجب ان توبة كافي في نفسه العذر وكذا المن في وفه بطلان المخارضا
من الضروريات الزايعات حواذ اناب بعد ما اخذ وتفضل في كن محظ
والاباحة من فتاوى فاضلي خان وكذا في شرح عقيدة الطحاوي **قال** المحمدي
عدل عنه وفاعله ما هو وهو احباب **اقول** هذه العدة كانت على سنتي الملة
فستدعي مستنفاة اصحاب العذر كالشيخ الفاني والاعرجي ولما استثنوا من العذر
في الكفر الاصل في اتفاق الاصحاب وعامة المؤمن والشرح والفتاوى
لم يستثنوا جميع اتفاقهم على ان العدة في باب الردة وهو محراب استثنائهم
الامام له بوسی في الاسرار حيث قال وكذا في قول في الشيخ الفاني انه
لا يقبل في الكفر الاصل في الردة وكذا الامام رضي الله عن الحسن بن الحسن بن محمد
حيث قال كل لا يباح بالردة وذكره في الامم الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن
ثاني قول ابن ابي عمير بن العزيم بن الجيث انه المارة ايضا تقبل
فتاى حتى ارباب العذر بناء على ما هو مقتضى عامة الكتب من انهم
يقضون واختار الماد في باب الشفاعة وما كان واحدا والبيت وحسن
والزهرى والتمحي ومحمد بن حماد والاوزاعي واسحق وروى عن ابي بكر بن محمد
رضي الله عنه **قال** المحمدي في باب العدة في الردة فيجوز قصرها
في ما يلي بالاجماع لا تخفى لا تقبل كافي في البديع **قال** صاحب البحر ومبني ان يبنى
بها المنة الذي لا يقبل كمن كان سلا به بطريق التبعية لاحد ابو له وبالله
اذا اسلم وهو سكران او ارتد وهو صبي ولم اره صرحا في الزاوية
انه كانت قصر فاشها ما ينقذ من السمع فخذت وان كانت انما تنقذ
في ما اسلمه كسج مجزوم ومختر بختلف فيه المثل **يقول** في موقوفات

تصرفه ايضا عند اني خيفة قبل الاسلام وتنقذ عند بها كافي البحر نقلا
عن البديع وتبرعنا من جميع المال عند ابي يوسف كمن جيبه الغصا
وتم الثالث عند محمد كالم بعض كافي غاية البين **قول** منده بما لا رول
لانه لانه مكلف محتاج **قال** المحمدي منقوض بملك الرقيق كما يشترط
وليس ابي خيفة **اقول** يريد ان الكبري وهي قوله وكل من هو كذا كذا يجب
عدم زوال ملكه لانه لا يمكن المنقوضه بالرقيق لانه مكلف محتاج ولا ملكه
فاما ان يجاب بان انتفاءه في الرقيق لعدم صلاحية له او منع احبائه
لوجب موثقه على سببه **قول** في مع ان كلا منهم **قال** المحمدي في بحث
اقول وجبه له في سبب الفارق فان مقتضى ح في مقصور بحث ابي
سباح الدم والمقتضى عليه بخلاف ذلك لانه اما مسلم او ذمي او من من
قال المحمدي زوال ملكه ما كونه **قال** المحمدي كانه عطف تفسير **اقول** الملك
هو الاستيلاء على المال والعذرة على النقص فيه كذا قال ابن السام والجب
ان براد قولن شرعا بحصول هذه العذرة بالعصب السرة فلا قرب
انه براد ما لا كونه اهلية الملك فان لا اصل في العطف النفاذ وبدل
عليه مغايرة بينهما بقوله وارفعها اي المالكية يستندم ارتفاع الملك
وتفسير الملك بما ذكره سقط قوله ولعل المراد ارتفاع اضافة الملك
اليه والا فظاهر ان الملك نفسه فيرفع انتهي وليست شوي حيث حكم
بان المالكية تفسيره فالمانع من ارتفاعه **قول** ونجد الامان وكذا ايجاره
واستيجاره ومستتبه ونوكيد وفه كذا في البحر **قال** المحمدي وان مات
او قتل على ردة **قال** الاتفاق في كان لا ولى ان يقول او حكم ببقائه **قال** المحمدي
وحكم بحاكم ببقائه اي بعد تقدم الدعوى بشي من حقوق العباد فيحكم
بالحاق او لا ثم بما هو منسوب عليه **قال** المحمدي عتق مدبره الذي تمت
زكته بين ورثة وادى مكاتبه الى الورثة وعتق **قول** هو احد اقواله
في الوخير ملك المند بزدان **قول** في بني على قول هو موقوف **قال** المحمدي
قول فيهم كالميت **قال** المحمدي في بحث **اقول** وجبه له كونه كالميت
بالنقص حاصل بمجرده كونه حيا كان او مستنا منا او متبا فلو كان غيبه
لثبت هذه الاحكام لكل كافر ولا يقال ان بالقضا ببقائه صار كالميت

انساب العشرة لان قولنا انتما سبب الفصحة حاصل مجزوء الردة وظل
العدد وابق بعد القضاء ايضا لقول غيره في القابل قوله وان
ولاية الامام **قال المص** الا انه لا يستقر في الايقاض القابض
لا حصل العود الى ان قال ابن القويتم **قال** فيه نظر فان قضاء الكافي لا يمنع
اكتفاء عوده وقضاي حكمه كما ان ثبت لم يوف بالبيعة ومنصب القاضي
متفق او امر الله تعالى لا جعل هذا بينكم كما لا يمتنع له تسريح فانه كان
الذي في وجوب اجراء احكام المودة حذو حجة الى حكمه كما في الاصول
يجوز حكمه كما هو موجب وبالجملة فلا بد في جعله مودة بمنزلة مودة من قبل
وما ذهب اليه الشافعي في قول جمهور العلماء وهذه المسألة من مسائل
اختلاف الدارين هي في الاصل مشكوك **قوله** حاشا بقوله كالتدني
قال المصنف في بحث لو صرح الفوق بينهما انتهى بانه ان الذي كان
لا كسبه حال حياته وانما الفطع ملكه بالوعد منتفلا وان كان
والا فالي مائة المس كما هو حكم المس ايضا بخلاف كسب المدة جازية
فانه لم يتعلق به الملك عند حياته **قال المصنف** والنفاذ الملك **قال المصنف**
بالرفع عطف على الخبر في قوله بعينه ولا يجوز النصيب المذهب المنصور
لما لا بد من العطف على معمولي عاقلين مختلفين بهذا البيان في شرح الانفاذ
من القول وانت خبر بانه حينئذ يكون معنى الكلام ان الصفة بعينه المضاف
الا انه يقال يغفر في الثواني لا لا يغفر في الاول وفيه بحث انتهى ووجه بحث
ان الانتفاء في النواحي انما هو فيما يتعلق بالصفة لا في غيرها يودي
الى من والمعنى كما هنا لان قولنا معتمد النفاذ الملك لا يصلح ضمرا
لصفة واما كحل الذي حاشا اليه في كلام الانفاذ في قولنا ثم لو لم يعطف
على معمولي عاقلين مختلفين **قال المصنف** في قوله والنفاذ الملك
كلما هما بالنصب عطف على قوله ان الصفة نعتمد الابهة انتهى ولا دخل فيه
فانه اشرف الى ان النفاذ بالنصب موقوف على قوله بعينه لا محذو
بتقدير العامل والتقدير بعينه الملك وبنادى عليه باعلى صوت
قوله يعني ان نفاذ النصف بعينه الملك **قوله** ثم طلقها طلاقا باينا
لا حاجة الى التفسير بقوله طلاقا باينا بل الواجب استفاضة كماله في قوله

لان

لان السابرين لا يلحق الباقين فلا يقع الا اذا حصل قوله باينا على كونه موقفا
على عوضا ونحوه فانه يفظ الطلاق في بعض النسخ طلاقا ثانيا بالنية وهو
مستغنى عنه ايضا **قال المصنف** فما وجد في يد ورثة من ماله بعينه اخذوه في الجور
ولم ار حكم ما اذا عاد سلهما وجد كسبه فابنهما عند الامام والظاهر انه
لا يسره لان اخذه ليس بطريق مغلوبة بل كونه مال حربي كما قد مر من قضاء
بيت المال فلا يسره كما ان قوله لا يفتي في لا يسره ماله بعد اسلامه قوله
لا وجه الى ابطال هذا بخلاف لما في الحاشية من انه ان يرجع قبل ان يودي
جميع بدل الكفاية كان له ان يبطل الكفاية **قوله المصنف** في حال الاسلام خاتمة
قال ابن الهمام فلو لم يكن له الاكسب المودة متبدل الجانية وقال صاحب
والظاهر انه سهو والاصوب ان الدية في كسب الردة لا تخاف كالكفاية
وقد قرع من ابي حنيفة ان دين الاسلام يقضي تركه ودين الردة تركها
وفي رواية من سب الردة الا ان لا يفي من كسب الاسلام وفي رواية كسبه
هي الصحيحة ايضا صرح في التتارخانية والاولوية بانه لو لم يكن له الاكسب
الردة استوفيت الدية منه وان كان له الكفاية لم يفي كسب الاسلام
اخذ الفضل كسرة انتهى وكذا ما عطف فانما في قضائه في كسب الاسلام
عند الامام وفي التتارخانية هذا اذا ثبت الغصب خلاف بالمعانية
فان ثبت باقاره ففي كسب الردة قال في الجور ينبغي ان يكون القتل خطا
كذلك لانه منهم في اقراره بحق الورثة **قوله** لا يخفى لو لم يندرج اليه
قال المصنف في نوع مسودة **قوله** لانه في كسبه في سبب في تقضي
لنتج تقضي المقدم وكذا لو لم يندرج اليه الواجب القضاء الدية لكنه
لا يجب واحد منهما ينتج فاهدرت السرية وانتفاء وجوب واحد منهما
موقوف على كونه مسودة فانه من لا يرى اهدار ما يلزم الوجوب وينبغي
انتفاؤه فقد توقف له بسبب المدعي **قال المصنف** وقال ابو يوسف
ارنداه ليس بارتداد **قوله** نظر ابن الهمام رجوع الى حنيفة الى قول
ابو يوسف ونظر الطرسوسي في انفع الوسايل عن الظهيرة وانه الملك
انما هو بالمرحوق اما غيره فلا تغبر رده انتفا فانه انتهى وذكر القاضي وصاحب
النوحي ان اختلاف في احكام الدنيا اما في احكام الاخوة فردة

صحيحة اجماعا فمحملة في ان ركب الكفار وهذه المسألة هي بغيره من المختص
في ان يقتضي العاقل في هذه المسألة بالجملة **قال المصنف** وهي اربعة اربع مسائل
او صديقا في البحر الى احد عشر مسألة **قوله** ولا يقتضي المسألة بل التي
لا يقتضي فيها المنة ولو قيل فاعل قبل ان يربى لا بد منه شي اربعة كما في البسط
الاولي هذه والثانية من سلامة بالتعبئة لا بوجه او بالغ مراد وان كانت
او اسلم في صفة ثم بالغ مراد الزيادة المتكثرة وادابن الهام غائبة وهي
الاعتباط في دار الاسلام لو بالغ كاذرا **قوله** بطريق التبعية موجود **قال المصنف**
فيه بحث **اقول** هو اشارة الى ما ذكر ابن الهام من ان الثاني في انما يعلم لو كان
باجتماع كونه مباحا وصلا ولا نقول به بل هو منع مالم يقتض ويخرج راد
حينئذ لا يتقيد وانما هو اصل هذا خلاصة كلامه في تحقيق ان التراجع في صحة
اسلام من ليس ككوا باسلامه تبعا لا حدا بوجه والدار او قصد منه ذلك
فان راد انه موجود بالقوة لان مرثية ذلك راد عليه ان لا يثبت
بالقوة والفعل بدفع الثاني فان من كان من ثمة التبعية لا يمنع
ان يحصل له استقلال **قوله** وهو ابن سبع والشيخ انه اسلم وهو من ثمة
سنتين واما ما روي عن الحسن مرثية كان ابن خمس عشرة سنة
فلم يوافق عليه احد سوى روايته من احمد لم يصح وري الحاكم انه كان ابن عشر
سنتين فيكون سنة ثلاثا وسنتين **قوله** وهو غير محط بالاتفاق
فيه نظر فان تحتار عند ان مضمون المار يدي ان يقتضي العاقل محط
ما رآه الايمان كالبالغ كما في الخبر **قوله** ان احدى الجنين مؤيدة الى
هذا جواب المبسوط وهو ان مجمع بين التبعية والاصالة انما يمنع
اذا كان بينهما مضادة اما اذا اتا بهما بالآخر فلا وفيه بحث فانه محتمل
انه يمنع كون الجنين بالتبعية بصيرت اصاله مستند الى الثاني
بين الاصاله المقتضية للقدره والتبعية المقتضية للغير **قال المصنف** هذا
في القضي الذي يقتضي **قال** ابن الهام زاد في المبسوط كونه بحيث يناظر
ونفهم ونفهم **قال المصنف** وكذا يجوز ان لا يصرح بانه بالاجماع
ولا اسلامه **باب البغاة** **قوله** لقوله وجوده ولبس حكم
من يقتل من المسلمين بعد من يقتل الكفار **قوله** واذا اقتضت قوم

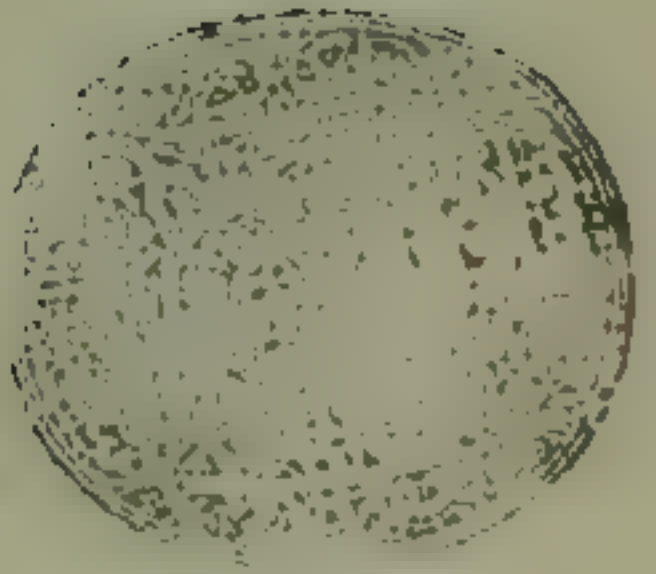
قوم من المسلمين الخرجون من طاعة الامام اية طائفة او بل ياخذون اموال
المسلمين يقتلوا يقتلهم يقتلون وهم قطاع الطريق سواء كانوا بمنفعة
او بلا منفعة وقد قرع حكمهم واما ان يكونوا كذلك بناويل الا انهم لا منفعة
لهم وحكمهم حكم قطاع الطريق واما ان يكون لهم منفعة ورون الامام
على باطل كقوله وسعته بوجوب قتاله بناويلهم وبسحقون تاد المسير
وسبي ثباتهم ويقتلون صحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
وهم الخوارج بجمهورية الفقهاء والمحدثين على ان حكمهم حكم البغاة واداب
بعض المحدثين الكفر بهم واما البغاة فمن است الى المصنف كمنهم لا يستحقون
ما استباحه خوارج والملاذ بالامام سلطان او ثمانية **قال المصنف** وقال
الشافعي لا يجوز حتى يبدوا بالقتال الصحيح من مذهبهم انه كذب او غيره
اشار الى انه لا يردى في الروضة وايضا انه يهتد في القتال بسلامتهم كذب
الى حيثه كما في منهاج النواوي كذا في حاشية ابن العز **قوله** وكشف
شبهتهم فان ابدوا ما يجوز لهم القتال كان عليهم ضربهم طائفا لا شبهة
فيه وجب على اهل العدل عاقبتهم حتى ينصفهم الامام ويرجع عن جوره
قوله المصنف فليس عليه شي الا في خاص ولا يديه ولا انهم كما يستفاد
من نسخ القدر **قوله المصنف** وان قتله البغي في البيت مع وبضع يقتل
اهل العدل ما يضر بآثار الشهاد فيقتلون في ثيابهم ولا يفتون
ويقتل عليهم واما قتلى اهل البغي فلا يقتل عليهم ولا كمنهم بعد من يقتل
وبدقون **قوله** بر يديه بالحد بدقون كذا في نسخة المصنف بانه لا يباع
اكد يد من اهل حرب وقرن الزمعي بان اهل البغي لا يتفقون ليعمل
سلاما لان قتلاهم على شرف الزوال بخلاف اهل حرب كذا في الخبر
في باب الخطر انه لا يكره بيع غلام من لوطي وفي الحاشية من البيوع ويكره
بيع الامراء من فاسق يعلم انه يعصى به لانه اعانة على المعصية وقال ابن
وسبغ ان يكره بيع مالا يقاتل به الا بمنفعة كالحديد ونحوه ايضا
لانه اعانة على المعصية وقد قال الله تعالى ولا تقاونا على الاثم العداوة
والاعانة على المعصية معصية على اي وجه كانت **كتاب القبط**
قال المصنف وان غلب على طنة ضبابه فواجب **قال** ابن الهام المراد

بالوجوب الوضعية لانه حكم مجزئ عليه انثبت الزامه بقطعي فرض حال
في البحر اي فرض كفاية وينبغي ان لم يعلم به غيره وينبغي ان يحكم طرحة
بعد التقاط **قال المصنف** ونقطة في بيت المال كذا كسوته والاولى ان يكون
وما يجزئ اليه لما في المحيط من ان حره اذ اذ وجب ان يكون في بيت المال
قال ابن الهمام اي اذ لم يكن له مال **قوله** ليكون وينا عليه اي بوجبه
بعد بلوغه ان صدره والا فلا بد من البينة كما في الحائض ولو وجد سلم
وكافرتنا فاضى به للمسلم قال ابن الهمام ولو استنوبا قال في البحر
لم اركبه وينبغي ان يكون الرأى للقاضي **قال المصنف** فهو بينهما الا ان يكون
احد بهما فانه يقضي به للمسلم او يقضي به لغيره فانه لمن اقامها
وان ادعاه اكثر من اثنين فقدر ويمنع من جواره الى خمسة
وقال ابو يوسف لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد لا يجوز له اكثر
من ثلاثة وان ادعته امرأة لم يقبل الا بينة كذا في غايه البيان
وكالبينة شعبة والقاعدة او تصدق الزوج **كتاب اللقطة**
قوله وهو الشيء الذي يجده متغيا فاخذه هذا في اللغة واصطلاحا
قال معصوم معرض للضياع لا بد من مالك **قوله** ما يكون اخذه واجبا
اي فرضا كما في اللقطة **قوله** اذا استشهد المذموم قال ابن الهمام ظاهر
المبسوط اشتراط عدلين **قوله** وقال ابو يوسف لا يقبل من القول قوله
اي مع بينة به قال لانه الشك في اكثر العلماء واختاره الطحاوي
وفي الحديث الذي اخذ لا حرمه صلى الله عليه وسلم
بالعرف دون الاشهاد حين سئل عن حكم اللقطة ولا يجوز ان يجزئ خبر البينة
عن وقت الحاجة فيجوز رواية فليشهدوا عدل على اللدب صيانة
لنفسه عن الظلم وخلفا لما من رثته انما **قوله** لا يكون ضمانا
بالا اتفاق بل يكون القول قوله مع بينة انه سجد من الاشهاد كذا
قال ابن الهمام **قال المصنف** اياها ظاهر وان لا شهدا وغيره كذا
في نفي الضمان وكذا اشتراط في المحيط لانه شهدا واثبات التعريف
وحكي في الظاهر فيه اختلاف فقال قال محمد بن لولم يوجب بعد الاشهاد
كفي ذلك المشايخ من قال في ابواب المساجد وبنادى قال

قال ابن الهمام وعلى هذا لا يلزم الاشهاد اي التعريف وقت
بل لا بد منه قبل خلاص التعريف انه اخذ بالبرهان لا لنفسه انتهى وفي البحر
وهو غير صحيح لان الاشهاد لا بد منه على قول الامام عند اخذ ما يقتضيه
المشايخ وانما اختلفوا في كفاية هذا الاشهاد **قوله** اشارة الى ما
اختلفه سمس لا يثبت في المضمرات وهو بغيره على القوي وان كان
خلاف ظاهر الرواية وعلى تقديره بالكل قول يوجب كل جمعة وقيل كل شهر
وقيل كل سنة اشهر **قال المصنف** بنوهم ضياء عيسى اخذ ما يقتضيه
الوجوب ان جفت به صرح الوالدي في الترخايب وان كان مع اللقطة
ما يدفع به عن نفسه كالقون وزيادة القوة يقضي بغيره لاخذ انتهى في
يعلم ان النقط البينة على ثلثة اوجه مقتضى السد بانه اختصاص صورة
التخايب بانه يثبت في **قال المصنف** لقصور ولا بد من ذمة المالك اي
عن شغل ذمة المالك بالدين بل من طاعة فكله عن مقتضى بالقصور بمقتضى
بغيره **قال المصنف** ولقطة لكل ونحوه سواء به قال مالك واحد وان شفع
في قول ذكره ابن الهمام **قوله** يقال نشدت الضالة اي عرفتها وان شذتها
اي طلبتها هذا ممكن هو المستور في كتب الفتوى في الصحاح وجمعه
نشدت الضالة طلبتها ان شذتها عرفتها والشهد صاحب الجملة
للمنفق العبد يفتن لثبات اسما صا اصابه لثبات الشبهة اي المطالب
للمنفق وهذا على دفع ما ذهب صاحبنا واما ذكره الشرح فحيط ولا
يناسب في الكتاب **قال المصنف** فان اعطى على منها المولى لا بد من الاصابه
في جميعها وفي البحر ولم ارجح ما اذا بين كل من المدينين ملاقاتها واصابا
وينبغي ان يجزئ له الدفع لهما **قال المصنف** وقال مالك في تحريمه قال
ابن الهمام كذا ان قولك في كقولنا والموجب للدفع مالك واحمد
قال المصنف وان كان المنقط فقير فلا بأس ان ينفع اي يملكها قال
صاحب البحر وظاهر كلامهم منونا وشروحا انه لكل للفقير بعد التعريف
لا يتوقف على اذن القاضي وفي الحائض انه لا يجزئ لغيره القاسية
عند عامة العلماء وقال بشر بن **كتاب الاباق** قال صاحب النباهة
عنه الكتب مني الا ضبط واللفظ والاباق والمفقود مني من بعضنا

من حيث ان في كل سنة غنية السالك انتهى **قوله** ان في كل سنة غنية السالك انتهى
 كتاب الجواهر قدم الاقرب فالاقرب الى الحلال فان لفظ اشهدنا
 هو ضيق الحلال احب اليه من ضيق الحرام لفظ اشهدنا هو ضيق الحلال احب اليه من ضيق الحرام
 ثم لا ينكر لعدم خفايه عن مولاه ثم المفقود اذ لا بد لاحد عليه في القاموس
 ابق العبد كسمع وكتب وفتح ابني وجرى والباقي ككتاب فهو ابق
 والوقوف وجهه كلفار وفتح انتهى وفي النهاية انه حاشي باب في قوله المصباح
 ان لاكثر حجية في باب ضرب وجعل بالضم الاء والياء ككبر كجيم وحكي التثنية
 ككعب ككبرية قوله قصد لا حاجة اليه لانه مأخوذ في مفهوم المذهب
قوله اخذوا ففضل في البديع ان حكمه حكم اللفظ فيقضي ان حيف
 الصانع ويندب ان لم يحيف يستزك ان لم يابس على نفسه **قوله** قال المص
 وحده قول محمدا الامام مع علي ما ذكر صاحب البديع والاسباب في مكان
 هو المذهب **قوله** والاشبه هو بعضه الى راي الامام وفي النهاية والفتوى
قوله اذا شهد عند لاخذ وكونه شرط انما هو عند الحكم ما اذا لم يتكلم
 قولا انما كان قد تم نظيره في اللفظ والقول قوله في عدم التمكن صح به
 في التنازع حاشية وحكم نفقة حكم نفقة اللفظ فيقضي ان الفاضل له ليرجع
 متبرع وباذنه ومن يجب حتى ينفق فاه قال ابن الهمام وينفق مديونة
 حاشية من بيت المال ثم باخذ من صاحبه فيرده في بيت المال بخلاف
 اللفظ حيث لا يؤخذ منه اذ اكبر لا يستحقه في بيت المال انتهى فان كان
 المدة ولم يبي صاحب قال ابن الهمام وينبغي ان يقدر بثلاثة ايام انتهى
 وقدره في التنازع حاشية بثلاثة اشهر باء الفاضل وحفظ ثمنه بعد اخذ
 ما اتفق لبيت المال منه وليس لصاحبه نفق المبيع ولم يصدق في دعوى
 التديب والمكانة في نفق المبيع نفق صاحب المبيع **قوله** كذا في المفقود
قوله ما يدل على معنونه الى قوله فلم يعرف له موضع يجب الاقتصار
 في قوله على انه غائب لا يعلم حتى هو او ميت لانه المداور ولا بشرط
 عدم العلم بمكانه كالمأثور بذكر يجب لا بدري حاشية ولا مونة وانما
 علم مكانه من دار يجب كافي المحيط **قوله** نصب الفاضل اي اذ لم يكن له
 وكيل **قوله** واجب بان كجيمه في الفاضل ابن الهمام وفي النهاية الفتوى

على هذا انتهى وفي فصول الاسر ونحو ان نفس الفضاة مختلف فيه ولذا
 استشكل الزبدي وقال في كتاب الفضاة ان لا يصح ان لا يتخذ لا يتخذ
 فاضل اخر لان الاختلاف في نفس الفضاة ويتبع ابن الهمام ثم قال في اصل
 ان في نقادة على الغائب روايتين فصيحهما روايت الفضاة وفيه
 كتاب الفضاة روايت عنده وفي البحر وقع الاستنباه بين اهل العصر
 كحل المراد بالفاضل الاسم من كجيمه وجرى ولا غير الخ وفيه الاختلاف
 في قول المصداق انه الفاضل من المراد انه راي له واعتقاد فخرج كجيمه او
 مصححه واليه منه باب ابن الهمام والى الاول ترجيح وهو الموافق للحمل
 والبرازية **قوله** الفضاة الذي يرفع اختلاف وهو فضاة الغائب
 مجتمعة ذكره ابن قنطربغا في فتاويه **قوله** كانت خوار في الطائفة الى
 نصب القدر بل يقطع صفرا على كجيمه فاذا انقضى رده عليه لم يبق فاذا
 لم يكن لم عصبه انتهى وفي القاموس ومدة من ثلاثة اشهر الى ان انتهى بغير
 لها بالغا سنة سبوساوس **قوله** مائة وعشرون سنة
 واختاره القدر في **قوله** وفي ظاهر الرواية في البحر واختاره ثلثين
 وهو المذهب **قوله** في التنازع الذي هو ضيق في البلد في البحر
 وهو الاصح كما في الذخيرة **قوله** بمائة سنة واختاره ابو بكر بن حماد
 وفي رواية عنه مائة وخمسين قال لا تغالي وقال المتأخرون
 يثبت بينهما اثناستون سنة وفي البحر وقوده بعضهم الى الفاضل واختاره
 الزبدي **قوله** والارفق في البحر وفي الذخيرة وعليه الفتوى وقال الاقرب
 قال القدر التمسيد وعليه الفتوى كذا في الحاشية ومن الغريب ما وقع
 في التنازع حاشية من المذهب انه مقدر ثمانين سنة وعليه الفتوى
قال المص واذا حكم بموته اشدت امراته في البحر وكذا الحكم بعقوبة مدبر
 واجبات اولاده في ذلك الوقت كذا في كجيمه **قوله** الشريعة
 هي باسكان الرأى في الموقوف كذا قال ابن الهمام وماده انه هو الاكثر
 استعمالا وان كانت مخففة من الشريعة بوزن نية هي النية الاصلية
 كما افصح عنه صاحب المصباح المنير حيث قال شريعة في الاوامر شرعية
 من باب بعث شرعا وشريعة ذان حكم وكلمة بفتح الاول كجيمه



قال القدر رحمه الله تعالى
 انما انشأه من قديم الزمان
 كجيمه من رجب القدر
 مائة سنة من قديم الزمان
 ومجيب الله

ثم خفف المصدر بكسر الهمزة وسكون الشافى وبقي لغة خاصة ذكرها
صاحب القاموس بنى شريكه بالضم وقد غفل صاحب القاموس
فأصل النصبين لا صائبين مقتصر على النصبين **قوله** زبيب أبو
الظاهر ان يقول زبيب الكلب **قوله** خاصة بشريكه ان له
مناسبة خاصة للابن واللفظ واللفظ هو كونه المال امانة فانه الابن
امانة في يده اذ اشهد وكذا ما مع اللفظ من كمال **قوله** وجه
عبارة عن اختلاف النصبين فيه مع فان لا خلاط صفة النصب
والشركة صفة صاحب النصب انما هي لغة خطأ النصبين بحيث لا يثبت
احدهما بخلافه فاني فتش المصدر وفي بحث فانه لا يثبت ما كان بدونه
خط كالموروث وما حصل لا خلاط بدونه من منع من احد هما فالظاهر
ان يقسم يكون الشخص فانه لا يختلط على النصبين فصانه فان قيل
المعنى الذي ذكرته يقتضي لزوم فعل الشركة منع كما علمت
قلت قد يقسم مقتضى باللازم ومنه قول الجوهري رواله اذ اخرج
منه وقد شبه عليه المولى المحقق ابن الكمال **قوله** يعني البيع في الاجنبي
في البحر والظاهر ان البيع ليس يقيد بل المراد الاخراج من الملك بهيمة
او وصية او صدقة او امصار او بدل خلع واما الانتفاع بغير
ففي الدابة لا يركبها بغير إذن شريكه وفي البيت لان يسكنه كانه غيبة
شريكه وكذا انما دم ولا يذبحه اذ حصة شريكه وتماثل التفضيل في الفصل
ان لست والشركين فيه جامع لفصولين **قوله** على اربعة اوجه
قال الاثافي وهذا التقسيم فيه نظر لانه يؤهم ان شركة الصنائع
شركة الوجوه مغايرة لان للمفاوضة والعنان والاويل
في التقسيم ما ذكره الشيخ ابو جعفر الطوسي وابو الحسن الكرخي
في مختصرهما لقولهما الشركة على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة
بالاعمال وشركة بالوجوه وكل واحد منهما على وجهين مفاوضة
وعنان **قال المصنف** فاما شركة المفاوضة واشتقاقها من تقويض
فانه كلا يقوض النصف الى صاحبه وقال المطرزي من هو لمصم
فوضي اي سواك لا يباين بينهم انتهى وحسب نقول المصنف اي من

من المساواة تشابه لا تشابه مادة اخرى والمراد بتبادل على المساواة
وهي كلمة فوضي بواو فوق كلام المطرزي والفرقة ايراد البيت اما قول
ابن الهمام ومن القوض الذي منه فاض الماء ففيه نظر اما اوله فانه
فاض الماء مصدره القوض لانه باقى كما في عامة كتب اللغة واما ثانيا
فان الامام المطرزي صرح بان اشتقاقها من قبض الماء واستفاضة
الخط **قوله** جمع غير لان سر باو هو لست اصله سر بو وقد جمع
على سر وه بوزن فعل بالهز باب **قال المصنف** فبان في الامام
كان ينبغي ان يذكر الشافى في الزج ايضا كما وقع في الكافي **قال المصنف**
قال فابهم هو الاوجه والاودي وبعدة اذ انشأ سورة النكس ليعلم
انما على ذلك اسم النكس اذ اوادوا السندى الامور بل الزجى ما صحت
فان نزلت فابهم لثقاوه **قوله** من العفو والجائزة اي غير الازمنة
بدل من امتناع كل منهما عنهما بعد العقد **قال المصنف** وقال مالك
لا عرف المفاوضة وفي الكافي بانه تناقض لانه اذا لم يورثها فكيف
حكم بغيره اذا لا تضيق بل انصور ورويان **قوله** لا ادرى لا يكون
حكما بالفساد ولا بالجلو از غنى بزم التناقض انتهى وفي بحث كذا
قال الاثافي **اقول** بانه ان مثل هذه العبارة في لسان العلماء كناية
عن الحكم بالف والمعنى لا وجود للمفاوضة على الوجه الذي ذكرتموه
في الشرح وما لا وجود له شرعا لا صحة له ولا تناقض لان المعنى يقتضي
في الملك لا يبرم تحققة لانه يجوز الانتقال الى المعنى لكن من الذي هو
مورد الاحتياج والتبويب مرجع الصدق والكذب **قال المصنف**
وجه الاستحسان في هذه الصلوة والسلام فادعوا فانه اعظم للمكة
قال ابن التزمكرا اصله **قال المصنف** وكذا النكس فاما ما قاله
لو منع ظهور النكس على الشركة المذكورة امكن **قال المصنف** لا يخفى
الا بلفظ المفاوضة قال الكرخي فان تركاه كانت عنانا وهو عندي
قوله كما كذا في فانه الببان **قوله** المصنف قال ويجوز بين الطرفين اي قال
القدوري ولم يذكر صاحب البداية في روايته العاملين لا بد منه
كذا في فانه الببان وهو ساقط فانه الكلام في الشركة الى صفة

يعقد المفاضة والعقل شبه في سائر العقود **قال المصنف** وان كان كانه
كنت به **قال ابن الهمام** ان فيه للمحصل وفيه نظر فان جاز ان كان كونه
قال المصنف **قال ابو يوسف** يجوز ان يبين الكافر الاصل والمسلم
وما بين الملة والمسلم فلا يجوز في قوله لم يذكره الكرخي كذا في فتح القدر
قال المصنف الا انه يكره **قال الاصل** استثناء من قوله **قال ابو يوسف**
يجوز **قال ابن الهمام** انه بناء على استعمال يجوز في اعظم من الاباحة
بمعنى استواء الطرفين وهو لا يوافق عليه وفيه نظر لان قضية
الاستثناء ان يتبع الحكم بما بعده لا فيكون قد اخرج الكراهة التي تضمنها
اجواز عنه فلا يثبت **قال بعض اهل الدرس** برب المنقطع وهو خط
لان المستثنى في المنقطع يخرج من حكم المصدر فالحال لم يمتحى
في قوله جازوا الاحكام فيقتضي اخراج الكراهة عن ثبوت اجواز
فلا يثبت الكراهة وانما هو استثناء من الجواز فانه مطلقه بغير
التي فيه المكره انتهى **اقول** لم بعد النجاة من معاني الاستثناء
واطلاقه على ما يقيد ذلك لا لقطع عنه انه لا يخاف لدى
المسكون الا من ظلم **قال البيضاوي** استثناء منقطع استكره
ما يخرج في المصدر **اقول** على ان يقيد بنفيه بناء **قال الاصل**
فيه بحث **قال المصنف** ايضا من اهل البيت يمتنع من الجوزية بنائه
كما يمتنع في كتاب الوكالة وجوابه ان اجارة نفسه صحيحة وان استأجر
اخر فاعل انتهى **اقول** يعني ان المسلم وان كان من اهل ان يمتنع من
بنائه كما ان المجوسي من اهل ان يخرج عن عمدة الاجارة بناء
لكنهما يفرقان من حيث ان اجارة المجوسي نفسه صحيحة ومباشرة لمسلم
شركة اجماع بنفسيه صحيحة ووجه ان من ان الفرق بين الكنت بين
والمجوسي ثابت ايضا فانها وان جاز ان يجر انفسها لمسلم
للاصح لكن الكنت في اقامته بنفسه صحيحة ايضا بخلاف المجوسي فيجب
انه لا يجوز بينهما كفتا جائزه فاعلم ان المدار على التساوي فيها هو
المقصود بالذات وهو حصول المقصود عليه ولا شك ان المقصود
من عقد استئجار الجوز انما هو حصول الملك للمشتري وهو ثابت للمسلم

للمسلم والكافر وان كانت مباشرة للمسلم لعقد غير صحيح في كل
قول **قال المصنف** وقته مائة فيها في الجوز ذكر شيخنا الامام **قال**
في نوع خاص **قال المصنف** من يمتنع من الاستئجار في الاستئجار **قال الاصل**
قال الاصل ولنا في عبارة صاحب الهدية نظر لان حق الكلام
انه يقول فيما يمتنع من الاستئجار من المشتري واجابة ما استأجر لانه
هو الدين الواقع به لا يمتنع من الاستئجار لا الشراء نفسه لا استئجار
وكذا حق الكلام انه يقول ومن القسم لا يمتنع من الاستئجار لان ردة المدة النقص
لا يمتنع من الدين لو اقرضه لا يمتنع من الاستئجار لا الجانية والكفاح
والجائع انفسها انتهى وفي قوله لانه هو الدين لا يمتنع لانه الكلام فيها
يتم فيه الاستئجار لا في الدين الواقع به لانه فيمنع ان يقول في البيع
الاستئجار في المشتري والمستأجر ومن عليه انتهى **قول** فيه مؤخره
صاحب الهدية بوجوه فلهذا لا مانع من كون العقد يكون له اصالته
ولا يخرجه كانه فيكون نفس الشئ ومجوزة مشهورة لا يمتنع من اجارة
الحداثة **قال المصنف** الا انه يتعامل النسيب بالثبوت والنفقة في الكتاب
التي ما كان غير مغرب من الذهب والفضة والفضة غير مصنوع
كما في غاية البينة او غير ذلك فان قول بالنفقة اريد الذهب الغير
المداب خاضعة والنفقة المذابة من الذهب والفضة **قول**
وبان العود من الاصل **قال الاصل** ان في هذا العطف **قول**
هو عطف على قول ان لو كان المادوك كان لانه حال ان لا يمنع
انما هو حيث لم مع المادوك كان فهو جائز بهذه الجوز فيشكل
انكار المصنف **قال المصنف** باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف **قال**
قال الامام ابو بكر الرازي نقل عن محمد بن قيس **قال الاصل** ان في
وعلق الشرحون للمدابة الجوزية بانه يصير نصف كل واحد منهما
مضمونا على الآخر بالثمن **اقول** هذا مشكل وجيب اما اوله لانه
فانه الباع اذا قبض الثمن الذي هو نصف عرض المشتري وقبض
المشتري الباع الذي هو نصف عرض الباع ملك كل منهما ثلثه
وصار جزءا من عرضه مكان الجزء الذي دفعه فكيف يكون مضمونا

على الآخر وبالثبوت فخرج كل عن عمدة الظن وكيف يتحقق شركة الملك
وتمتلك ايضا التمسك الا ان يقال ان التمسك مفوضه فيما لا يقبل
التمسك كما اذا كان عرض كل منهما مباحا او فيما يقبل التمسك ببيع
بضعت شايخ غير مفوض بمثل فمتحقق شركة الملك وانما ما فلا
حق العباد في ما عداها كما وقع في عبارة الشرح اذ المتوفض للملكية
لغير محض ان كان كل من البديلين في المقابلة بصدق متبعا ومثبت
فثبت **قال المصنف** وحكم التمسك لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ
قال القاضى في بحث **اول** وجهه ان اللفظ كما لا يقتضى الكفالة لا يقتضى
الوكالة فوجب ان لا يثبت **قال المصنف** ويصح ان يشاء باقى المال
ويضاف الى الروح فبذرة الربيع وابن الهمام ما يشترط الاكثر للعامل
منصف ولا اكثر مما عملا اذا اشترطه للمفوض او لا فعملا فمفوض
كذا في البحر ومقتضاه انه لو شرط لاحد من اثنين في العمل لا يجوز ايضا
فثبت **قال المصنف** لم يرجع على شركة كجسته هذا اذا دعى من مال مع بقائه
قال في الشركة بخلاف ما اذا صار مال الشركة اعبانا او منفعة فاشتهر
للمشترى خاصة اشترى به في البحر **قوله** اذ لم يعرف انه ادعى الشئ الى
قال القاضى وفي شرح الاتفاقى ثم اذا كان لا يعرف او الشئ من مال
لا مال الشركة الا بقوله انتهى الظاهر ان هذا هو الصحيح لان مال الشركة
انما هو في **قوله** لا دلالة في كلام الشرح على انه اذا ادعى الاداء
من مال الشركة بغير اذن الممسك له مفوضه فيما اذا ادعى الاداء
من مال الشركة بغير اذن الممسك بغير اذن الممسك الشئ من مال ومات العبد
ولم يصدق في الشركة **قوله** فكان العقد على العدة **قال ابن السهام**
عاصم في قوله ان ربح ربح بضاف الى المصنف في المال والعهدة
والى العقد الذي هو على المصنف وحكم كما يضاف الى العدة بضاف
الى عدة العدة وانما تعلم ان الاضافة الى عدة العدة بطريق المجاز
فان حكم بالذات انما يضاف الى عده لما عرف ان لا اثر للعقد البعيد
في الحكم وحقيقة الاضافة اوله باعتبار من مجاز في حكم يبنى على الاضافة
ثم قرأه لسبيل **قوله** **قال المصنف** بخلاف الشركة حيث لا يمكنها **قوله**

قوله المحدث عنه كل واحد من المفاوضين وشركى العيان فيقتضى
امتناع الشركة من احدى المفاوضين ايضا وليس كذلك في المحطو
ولو شارك احدهما اي احدى المفاوضين آخر عيانا حاز بهما لانه شركة
العيان اخص وادون من المفاوضين وانما شركته مفوضه جازيا دون
شركته ويرون اذنه تفوض عيانا انتهى فظهر ان قول المصنف وغيره ليس
لشركة ان يشارك ليس على اطلاق التمسك الا ان يقال ان التمسك
يستفاد من التمسك بان الشئ لا يستفاد من التمسك بالادوية
يتبقى الاستنباع وعنده كونه عيانا تنفى المشقة **قوله** وهذا هو السبيل
قوله في يقال بشرط جواز ان يشارك الشركة **قوله** واجيب
بذلك الجواب المشهور **قال القاضى** في بحث **قوله** وجهه ان المفاوضين
ضمن هو اصل الوكالة في المبسوط والكافي جواز استنباع الشئ من
انما هو فيما فيه يتعلق بحق الغير كالشركة والمضاربة وانما في حق نفسه
فيجوز ان يوجب لغيره مثل ماله ولذا كان للمكان ان يشارك
ولما دون ان ياذن لان كل منهما يملك الحق صار منصرفا لغيره
انه يוכל الوكيل فهو امر آخر يجوز بثبوت فصد كما اذا وكله بشئ وقال له
اعمل برباك فلو اثبتناه لكان ثابتا فصد اما قوله لم من شئ
يثبت ضمنا ولا يثبت فصد فانما يصدق على حكم واحد ثبت ضمنا
ولا يثبت فصد اذ لا يثبت ان يجاب بما في الكافي من ان فصد الشركة
للتجارة وتخصيص الربح والتوكيل بالشئ من جهة فصار كل واحد منهما
كوكيل خاص بالشئ قبله اعلم برباك فلو ان يוכל غيره **قوله** وانما شركة
الصنایع وشركة التمسك وشركة الابدان وشركة الاعمال **قوله**
ولم تكن مفوضه علم منه انما تكون مفوضه وعيانا كما في المفاوضين
انه يكونا جميعا من اجل الكفالة وبشرط ما رزقا نصفيين بلفظا بلفظ
المفاوضين واما العيان فشرطها ان يكونا اهل للوكالة كذا في غاية البيان
والله اعلم بالظان نحوهما الصنایع فان قيل ما اذا اشتركت رجلان
لتعليم الصنایع ان كان بهما القرآن وتقسيم في التزانية **قوله** مصادفة
وذلك لان القياس لدول على ان الصنایع لا تقتضيه شركة العيان

كان يدعي الميراث بالاسم انما يقتضيه وقد اخذوا
 من اللفظ بقوله ان هذه الشركة مقتضية لفظ **قول** الاسمين وحاشا
 عند الناس اي فيروثون في الميراث وشركة الوجود كالمفارقة
 ليس انما اضيفت الي الوجود لا تخالفه بل فيها عدم المال
 والاضافة بمعنى الية كافي شركة الابدان فيبطل منها بشرا بان
 وجود من الوجه على القلب اي الى مقتضى الوجود بان تغيب القارة
 الى موضع العين ثم خربت بالتحريك لتغير ما لا يتغير فالتفت القارة
 فوزنه عقل كذا قالوا ان فيه بحث فقل والاول هو الوجه انتهى
ابن قول لا يخفى ان القول يكون لاضافة على معنى الية مما لم يقل به
 بالية فلو قيل انه يريد ان لا يصل الشركة بالوجود فحذف الجار
 واضيفت الشركة الى الوجود كما افصح عنه صاحب المصباح المنير
 وجنبه يكون لاضافة لا ولي ملازمة وهي لاضافة التي على معنى
 الامام وليس سميت بذلك لانه كلا منهما ينظر الى وجه صاحبه اذا
 جلسا يدبران احد **قوله** وقيل هو شرط في قوله لا يجوز
 شركة الوجود **قال** القائل في بحث **اقول** لا يمكن ان يكون اشارة
 الى ان كلا من شركي الوجود وكلي الاخر والمشرى مملوك للمعامل
 كل في نصيب صاحبه كاشركة العين **قوله** اشترى جميعها لنفسه
 اي لا تثبت الملك في النصف الاخر منها بالبيع القصار ومن البيع
 لاشركة كين لما بين من عدم ملكها بعينه مقتضى العقد ولا شركة
 لعدم تعيين الثمن فكان كذا في فتح القدير **كتاب الوقف** **قوله**
 بانه حبس المملوك لا يخفى ان تعريفه غير مانع لشبهه العتق و
 انه يبرأ بغيره الا على مذهب من يرى جواز التعريف بالاسم
 وعرف المصباح حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالثمن
 وزاد ابن الهمام او صرف منقضا الى من احب حال الوقف
 على الاغنياء فانه جائز ولا تصدق فيه قبل انقضاءهم واجتبت بانه
 ذكر في الذخيرة ان في التصدق على الفتي نوع فربه دون فربه الفقير
 فلا حاجة هذه الزيادة **قوله** شرط كون الواقف له اى كونه من

قوله انما لا يقتضيه
 خبره على وجهه وليس كذا
 وما ذكره ليس جارا ولا
 من انما هو في تعريفه على الزام
 الثمن في هذه الموكل

من انما لا يقتضيه فكون الوقف غير منقول وان لم يكن لا يكون موقفا
 كانه قد تم ولا يفي ويجوز منقضا فكونه فقهه هذا بخلاف ان جاز القدر الرابع
 الملك وقت الوقف وله الوقف لم يقض له من احوال الذين
 بماله فانه يباع وكذا الاقطاعات لا موانع اقطعه الامام الى اسس
 عدم جواز فبطلت وحقت شيئا من معنى هذه التي وتبين ان لا يكون
 محجورا عليه لغيره او بين قال ابن الهمام ويبنى انه اذا وقف في الجواز
 لنفسه على نفسه ثم لم يمتد له لا يقطع ان يصح على قول ابن يوسف وهو الصحيح
 قال في الجواز وجوده بان الوقف تبرع وهو ليس من اهل **قوله**
 فيه بحث فانما لا نسلم ان الوقف على نفسه تبرع وانما استحقاق الفدية
 فانما هو بعد موته وبه ينقل ما كان له في الفدية لانه سلم ان تبرع محجور
 عن التبرع انما هو لصاحبه ماله ومثل هذا التبرع لا يضر المالك بل يوصونه
 فليس محجورا عنه التي تباع ان لا يشترط بوجه ومن ابن يوسف
 الوقف جائز والشرط باطل وفي الكبرى هو المنع كافي الشارحانية
 الناس ان لا يكون موقفا كوقف دارى شره انما يشترط روجه
 اليه بعد الوقف **التاسع** ان يكون موقفا فلا يقع وقف الميراث بخلاف
 الميراثه ويقع وقف الذي ان كان فربه عندنا وعندهم كالميراث
 على اولاده او الفقراء مطلقا او من اجل الذمة لا على بنية اذ ليس فيه
 فربه عندنا ولا حج او عمة اذ ليس فيه عندهم ويعتبر ما شرطوا
 هذا ولا يشترط صحة الوقف عدم تحقق حق الفدية فلا يمتنع
 الاجارة ولا يبطل فاذا انقضت او مات احد جواهر في الي
 جحاش الوقف ولا الرهن فانه افكك او مات من وقفا عاد
 الى جهة والابيع وبطل الوقف وكذا يباع لو امر القاضي بافككا
 فبان معسر وشرطه انما هو من اوجه عن الملك عند الامام
 الاضافة الى ما بعد الموت وهو الوصية او حكم الحاكم وعند
 ابن يوسف لا يشترط سوى كون محملا بل لا يكون عقارا او دارا
 وعند محمد ذلك مع كونه موبدا مقصودا فبشرع فيما يحل القسمة
 وسما الى منوال واكثرهم افنى بقول محمد وبعضهم يقول لا يوقف

وفي الجواز وقف الميراث
 وهو دور الفقهاء على السيرة
 باطل اذ كان في عهدنا
 وما كان في الجاهلية فلا يصح
 ان كان في عهدنا فلهذا

ولم يثبت احد بقول الامام واما كنهه فالا لفظ كنهه الدالة عليه
 ونقص الاله سنة وعشر من وقد تضمنها ابن الهمام منها في هذه صفة
 موقوفة موقوفة على ملك كين كذا لفظ موقوفة في كنهه باللفظ اليها
قوله ثم اذه ان لا يجعل لازما قال ابن الهمام فيه انه لا جبر فيه
 لان له سيرة مني سنة او ملكه مستمرة ولم يثبت الا بالتصديق ما
 بالمنفعة وان يترك ذلك مني سنة وهذا الضرر كان ثابتا
 قبل التذلل بلفظ الوقف فلم يثبت لفظه سابقا لاحكام لم يكن
 قبله فكان كالمعذورم فقول لاخذ بظاهرة انه لا ينجيه الوقف صحيح
 وفي الجرد فيه نظر لانه يصح الحكم به ويجعل للفقراء الاكل منه ونياب
 الواقف عليه وفي البرازية ويجوز صرف ثمنه الى تلك الجهة
 ويبيع شرطه ويبيع لغيره لولا صحة لم يثبت شي تركه
 فقول لم يثبت سابقا وان قول لاخذ بظاهرة انه لا ينجيه الوقف
 صحيح غير صحيح والحاصل انه لا خلاف في صحة بل في لفظه فقال
 بعد ذلك وقال له **قوله** وسكون الميم وذكر الشيخ حافظ الدين انه
 بلا متون للعلمية وان ثبت وفي غاية البيان انه في كتب
 غريب الحديث المصنف عند النفاة منون وغير منون كعد **قال المصنف**
 ولان الملك باق ظاهره مصدرة لجعل الدعوى جزء الدليل
 وتوابعه انه انما ذكره ليصل الدليل بالدعوى لانه من مقدمات
 الدليل كذا في الفسخ **قوله** فافني سيرة بغير استعانة
 ولا نظروا من ماء ولا مري وكذا البعثة وهي ان قد نتجت من البطن
 اجزا ذكر مبيحون او مبيحون اي يتفقون واما الواصلة فيها
 انه ان ولدت انثى فهي لهم وان ولدت ذكر اخذوا له
 فان ولدت ذكر او انثى قالوا وصلت اخا ما ظم يذبحوا الذكر
 لا طعنهم واذا نتجت الانثى من صلب الفحل عشرة ابطن قالوا
 قد حي ظمها فلا ينفع به ولا يمنع من ماء ولا مري **قال المصنف** والمراد
 بالحيكم المولى ويشترط ان يكون الحيكم بالخلل فيات على الاطلاق
 فيجسد اليها كقول الذي يجتارها بالنظام راية اليه ويتقوى

وعمل الوجه جازي قوله
 ثم ينفذ بعض مبرها
 وهو لم ينفذ في السلب

ويتقوى بوره وقصا به عليه كنه في بعض الروايات واما على سيرة
 فبما برهنه في المحيط البرهاني وعندنا العلم بالاولى شرط الاولوية
 وليس بشرط التقدمة لفظا حتى لو قلنا جازي لفظي بقوى غيره يجوز
 وهو الصحيح من مذهبنا انتهى لكن لا بد من كونه عالما بالخلل فاصيد
 بحكم العمل بقوى اخر اقول المجتهدين عازقا بالقابل بالقيمة فقط لا القابل
 بالزوم ايضا واقفا على الماخذ ولست ندمي في اخذ حكم كل حاكم من جازي
 وعالم فان جانب الشرح اجل من ان يكون شرفه الكلي وارواحا
 اخر من انه يحوم حوله الا واحد بعد واحد كذا حقق استا واستاذنا
قوله او بعينه بموه كذا اقول اذا ثبت فقه وفقت وادعى على
 كذا او قال اذا ثبت من فرضي هذا فقه وفقت ارضى على كذا بخلاف
 فاجعله ما دفق لانه لو قبل نفس التعقيب **قال المصنف** يزول بقول عند
 ابي يوسف هو قول لا بد من السيرة اكثر اهل العلم وهو الاوجه عند
 المحققين وفي السيرة القوي على قول ابي يوسف **قوله** اي يثبت التعقيب
 من انه تعالى ضمننا قال ابن الهمام لا يخفى ان التمسك به تعالى لا يخفى
 مقصوده لا يتجلا لانه يحصل كمال **قوله** واغرض عليه بانه ذكر
 مبنى السؤال توهم كون الصحة بمعنى اللزوم وجبته يكون الخروج قول
 الجميع فكيف يصح اختصاصه بقوله ما حاجب ولا على فقهير المنع
 ببيان الوقف وعدم التزام بينهما ثم يتسليم كون الصحة بمعنى اللزوم
 وانتم اعدم الخروج ايضا مع اللزوم عنده وبشكل عليه الاستثناء
 فيما قبل قوله الا ان يحكم به حاكم فالاولى انه يراو بالصحة الصحة المستقرة
 وهي لا تكون الا مع اللزوم فيكون الخروج قول جميع والمضى اذ الزم
 الوقف على اخذ فهم من كونه يحكم اليكم والتسليم الى المنوب
 او مجرد القول خرج **قوله** فقلت ارفه بحت **قوله** الا المسجد المضر
 وكذا الى ان والتمسنا به كافي الفسخ **قال المصنف** وطلحة جبريل
 قال ابن الهمام لم يعرف وكذا اجمعه على اربع **قال المصنف** لم يجز بغيره
 وكذا رخصه **قال المصنف** واما جواز الفدية اي عندهما فان ابا حنيفة
 لا يجوزها وان رضي القاضي بغيره وقف المستع **قوله** ولان الخارج

وفي المنع اذ اعلم بان قوله
 معين كنه باطلا

بالضمان المداوي بالخراج ما يخرج من النفع من ملك انسان كقول الارض
والعقار والمداوي من الضمان المداوي اي منفعة العقار كسب
انتم ضامنة وقيل منعه انتم بشرى العبد فيمنعه ثم يجد به عيبا فانه
يرده والعقد له لانه لو مات كان في ضمانه وجملة البئر نقض عمره
عبد الوتر فضاه حين نقض بالعقد للبايع كذا في النسخة **قال المصنف**
اجابا احكام **قال** ابن الهمام فان لم يجد من يشتريه لم يرد
لنقله وخطره بحجر القاضي الموقوف عليه بين انه يعمد بالبيع بها
وان يرد ما الى ورثة الواقف ورواه في البحر بائنه صرحوا باستبدال
الواقف اذا صار لا يتفقد به واما عود الواقف الى ملكه الواقف
ان يورثه فضعيف **واقول** قد يرد بغيره كذا اذا لم يجد له مستريبا
ايضا بغيره عدم الوقوف على نقله فانه صورة الاستبدال في
عامة الملك والاضعف القول برجوعه الى الواقف او الورثة ان
يحموا او كونه لفظه ان لم يعلموا فوجب لاسبيل في البيع والاستبدال
كما يؤخذ من كلامهم قوله لا يقال انهم يستالونه فيه بحسب
فانه يجوز ان يكون التقدير وفقط من الله على طرفة عين فانه يتناو
وما باروا وان استعمل في ضعف وهو اعمال حرف البحر مخدونا
قال المصنف وان نفذ مفهومه عدم الجواز عند امكان الامادة و
دليله ان يفتح مع انتم المتولي لم يرد به صريحا وبين في الف و
وكذا يباع عند خوف المصالح كما في الحى ويركز في البحر فلو انهم
الواقف كله ولم يكن له شيء بغيره ولم يكن اجارته قبل بيعه انما
سئل عنه فامرى المداوي فاجاب بانه يفتح بغيره ام انكم وبشرى
بتمنه وقف مكانه فاذا لم يكن رده الى ورثة الواقف انه وجدوا
والا الى الفقهاء **قال المصنف** في الخلاف بينهما بناء على ان
في هذا الباب نوع تامل ظاهر اتوا وجهه التامل ان جعل العقد بغيره
ايام حياته ثم من بعده لانه لا يقطع غير مانع من الاقراض والتبسم
الى المتولي **قال المصنف** وعند محمد الواقف جائز والشروط باطل
في النية اجمعوا ان الواقف اذا شرط الاستبدال لنفسه يفتح

بفتح الشرط والوقف وبذلك الاستبدال لقوله ابن الهمام **قوله**
ومعناه اذا شرط المداوي بكونه يكون معناه انه اذا شرط المداوي
لنفسه سقط شرط التبسم الى المتولي عنده ايضا لان شرط المداوي
زاعي ومن ضرورة وفائهما سقط شرط التبسم قال صاحب النسخة
كذا وجدته بخطه **قال المصنف** ثم يكتفي بصلة الواحد اطلقه فستر
الشرط وهو قول البعض والاصح ان لا يكتفي كذا في النية واليه ذهب
ابن الهمام **قال المصنف** قال ابو يوسف **قال** ابن الهمام وبين في
انه يكون قول ابو يوسف ان كلا من مجرد القول والاذن كمالا
موجب صيرورته مسجد **قال المصنف** ومنه محمد انه بشرط الصلاة بالي
ومحمد الزبني بمال في النية قوله فان اذن رجل له قوله بالانفاق
بما فطر قوله سابقا ومن محمد انه بشرط المداوي جوازه انه محمول
على ما اذا جعل الواقف للمسيح شخص مؤذنا واما ما فاذن واقام وصي
كما في النسخة وفيه من التقدير والجلال فيها اذا كان المصطفى غير من نصبه
الواقف فلهذا جواز ما يجازي محله ويحل بالتبسم الى المتولي
يصير سجدا بدون صلاة اخذ في المسح كذا في النسخة **قال ابن الهمام**
والوجه الصحيح قوله في مسجد عند ابو يوسف وهو قول جعفر واما
والى في كذا في الفتح قوله الى ملك الباني اي ورثته فانه لم يعلم
بانيه ولا ورثته كان لهم بغيره والاستغناء بتمنه في بناء مسجد
كذا في الفتح قول المصنف او رباطا هو اسم من رباط المبطه او اللازم
نحو العدة والرباط الذي يبنى للفقراء مولدا وجمع على رباط ككسب وهو
المداوي والمتفانية بالكره الموضع بنحو لسي ان كسب واكنان الموضع
يكون في المفاوز في طرف البلاد نيزله ابناء السبل **قال المصنف** والاضافة
الى ما بعد الموت قال ابن الهمام ليكونه وصية فينزل بعد الموت
ولا الرجوع قبل موته **قال المصنف** لان الحجة بطل الفنى قال ابن الهمام
ففي هذا يجب اختصاص الرباط بالفقراء لان الوقف على بناء الرباط
كتاب البيوع **قال** قوله باع الشيء اذا شرطه فالتى عبارة
عن التبعة وقوله شرطه اشارة الى احد الضمين اي خرج عن ملكه ومنه

ويشبهه بنحو قوله او استمره الى العقد الآخر اقول في ملكه قوله
وقال بان لا شيء الا انما اراد به ان يتعدى الى احد المتعاقبين بواسطة
وغيره ونحوه وهو البيع كذا في المثال والآخر هو البيع كالشوب مثلا
بل واسطة ابداء قوله بان لا شيء وباع منه بتقديم المفعول بالواسطة
ظاهر في انه المفعول الاول وهو المصباح في المصباح وذهب الى
الاشياء في الاستدلال بانها رمت في قوله العين رجلان فيجوز
لان كونه بعض الافعال كذا في المثال لا يقتضي كون البعض الآخر مثلا فلا صحة
للقيد على انه وقوله مفاد في الاستعمال بدون يقتضيه كونه كذا في المثال
وكتبت منه كذا في المثال وسرفته المال وسرفته منه وذل على قوله
وايضاحه من الرضى في مثله انه مفاد اليه بنفسه محو زائد ورتبته
باللام مكانه فيقال بعت له الشيء ويقال باع عليه الفاضل اي من غير
كفاية المصباح قوله ثم لا تتناول على الا انواع فانه يقسم باعتبار جميع ال
اربع اف م وهي بيع العين بالعين هو المفاضلة والعين بالدين
وهو البيع المطلق وقاسم وهو لم يبع الثمن بالثمن وهو الصرف
وباعت بالثمن الى مساوئه وعراكه والاولى ووصفه قوله لا متقوما
المال ما ينسب اليه النفس به في الوقت الى جهة المتقوم ما يجب ايقاؤه
بعينه او بمثلها او بعينه كذا في مباحث التتبع في التتبع وذكر في مباحث
القضاء ان المتقوم يستلزم المداينة وفيه اشكال فقد قال الامام في
باب البيع الفاسد من الكافي ان المتقوم ما يبيع الانتفاع منه
فانه من حصة متقومه وليست بهال فيبذلها عموم من وجه او يجتمعان
في الحزب وينفذ المال في حقه والمتقوم في حقه حصة هذا ولا يتم توفيق الكافي
الا بضم فيه آخره بان يقال كان محو زافي شرح المفتي لقائه والمثدي
ان المتقوم لا يحصل الا بعد الاحراز والا كان الصدد قبل الاحراز متقوما
وليس كذا في المثال **قوله** يتعدى البيع بالتعاطي وكذا الا قاله في الجاني
على الصحيح كذا في البرازية **قوله** في التفسير المنسب من التفسير في
فاكهة ونحوه مما دونه قوله الى ان تسليم البيع يكفي هذا لا ينبغي ان تسليم
التمن ايضا كاف فقد نص محمد على انه يثبت باخذ البدين وصحة

وصحة ابن الهمام واكثر المتأخرين انه لا بد من المعاينة من الجاني
ذكره الطرسوسي واخى به الجواني وفي البرازية انه الحق روي في
الى الاكتفاء بتسليم البيع بخلاف تسليم الثمن لان جميع اصل الا اذا كان
معاينة كذا في البرازية وفي المسألة طائفة احوال ربما ثبت ولا يقضي
منه احد الجانيين كالوقال بهم تسع فقرة حنيفة فقال رحمه فقال اعزله
فقد بين الهمام عن اجابته ان طلق **قوله** اذا قال البائع شيئا بعت
اذا كان واجب بمعنى قال بعت فانما يصاب البيع في عبارة المص
انما يبيع الى فقول ويلفظ المتعاقدين **قوله** كان محورا على احد
قال الفاضل انت غير بان لم توضح في صورة الرد بعبارة خلاف
المفوض من ان صورة الرد لم توضح في المص ولا يتعلق بها فوض فلا
على ذكره اذ ان بعض يزعم ان لا بد من جميع اصله فليقل **قوله**
وجه ان كل من يجوز ان يكون العيول مرصدا فلا يتصور الخبر عليه
ويحقق البيع حينئذ **قوله** فالجواب **قال** الفاضل الظاهر ان هذا جواب
بتغييره ليس اقول قد يقال انما قال الظاهر لا احتمال ان يكون من قبيل
بيان لفظ وقع في جواب بانه المراد من الحق في قوله لكونه من بطلان
حق الخبر حتى عالم بعرضه فوي منه ولم يزم من اعتباره ابطال ما هو
اقوى منه وقيل بعت لانه اعتبار فيه في البيع غير مذكور بعد
انقطاع **قوله** فاذا اتحد جميع اتحد الصفه **قال** الفاضل **قوله** في التغير
اقول لعل وجه النقل انما انما اندرج تحت اجمع البيع والشر فليزم تعليل
الشيء على نفسه فلو ان الصفه في البيع قد يدفع بانه المراد بالبيع
والشر ما يصدر من المتبايعين حال العقد لا الجاب والقبول
ويجوز ان يكون وجه النقل انما معنى اتحد كذا وكذا اصدرا شيئا واحدا او بغير
وليس هذا المعنى هنا المقصود بل المراد اذ يوجد كل واحد منها اي لم
ينقد وهو الظاهر في التغير **قوله** واما تعدد البائع **قال** الفاضل
ويعلم من هذا حال تعدد الثمن والبيع بدون تفوق البائع والمشتري
بالطريق الاولى وفيه شيء يمكن دفعه **قوله** لعل المراد بالشيء احتمال
وحدة الصفه حينئذ فبسا واستحسان وبالذفع عدم مدخله

فقول البائع والمشتري وقد صدقت في كل واحد منهما
 وبموجب ذلك ان الظاهر ان نائدة القيد المبيع والمن ليس
 الا قصد ان يبيع منه ايها مشتريه اذ لو كان الوضو يبيعها جملها لم يكن
 لغيره من كل نائدة قوله قياسا لا استحسانا فانكس الحكم بالبيع
 بقوله قد صدقت في استحقاقه بغيره وكونه حقيقة في كل
 واحد منهما هو الظاهر في شرح جميع النعمان فيجعل النعمان انما يجعلهما
 على القول اذ كان النعمان بنفسهما باعتبار القيمة اما اذا كان
 باعتبار الاجزاء كالقيد من جنس واحد فلا يجوز في حكم عقدين لانقسام
 من غير تفصيل في البيع هو نفسه حسن **قال المصنف** وايضا فان من مجلس
 ابن اكمال قوله عن المجلس لانه لا يجاب ببطلان مجرد القيد وان لم يرد
 عن المجلس قوله فلا خلاف في وفاقه احمد ووافي ما كانت ابا حنيفة
 قوله البطلان حتى الآخر قال ابن النوفلي لعل ان يقول ان خبر المجلس
 لا يبطل حتى الآخر بعد ثبوته بل فيه امتناع من لزمه وقال ابن الهمام برده
 انه يعلق حقه بالشرح والشرح نفاه الى فائده بالجديث قوله
 والثالث حقيقة قال الفاضل فيجب **اقول** جهة ان المتابع من كان
 به حقيقة البيع ما دامت قائمة وهي انما تحقق بمجموع الاجاب والقبول
 فكيف يكونان مجرد الاجاب متابعين حقيقة وجوابه منهما متابعان
 بالحقيقة الوضعية اذ نادا ما في حال المساواة ومباشرة مقدمات العقد
 بسمايان وقام متابعان له اطلاق النعمان في قوله عليه السلام اسم البيع
 على السوم في قوله ولا يبيع الرجل على بيع اخيه سيما بعد وجود احد ركبي العقد
 اعني الاجاب لا ترى انه محذور لا حقيقة له الا المتكلم بالجزء ولا يجوز
 دفعه فبالضرورة يصدق انه محذور بالنظر ببعض حروف محذور والالم
 لم يتحقق له حقيقة وايضا المتبادر من قوله انما يبيعان
 انهما مشتريان فلا يباع التتابع والتبادر من امارات الحقيقة قوله
 والنوفلي نفي الاقوال هو انه يقول الآخر بعد الاجاب لا يشترى
 او يرجع الموجب قبل القول اقول في حمل النوفلي على نفي الاقوال
 اشكال اذ لا شبهة في رجوع ضمير نفي الى المتابعين قد استدل

فقول نفي التفصيل

الى النوفلي ودعوى تفصيل المضاف او يكون حمل نفي على مجازي نفي
 الاقوال اطلاقا للفظ السبب هو نفي الابدان على السبب محذوف
 عن المؤنث المانعة عن اراوة المعنى المضاف مع انه في صحة اطلاق السبب
 على السبب كذا ما تم انه قد زعم انه اسناد النوفلي الى غير الاحكام
 مجازي فليزوم نفي مجازي على قوله يبيع من ثمة الحقيقة وقد منه صاحب
 والذاري في تفسيره بالنوفلي بالابدان غير محذورين باعتبار كل جزء
 والجزء بزره وانه قال سعيدين السبب ونسج والشجر وعطاوطا ونس
 والزهري والاوزاعي ابن ابي ذئب وفي رواية الدارقطني حتى ينفقوا
 من مكانها فالوجه ان يحمل عليه ويكون معناه عندنا كما في غاية البيع
 ان احد المتعاقدين اذا اوجب خلافا للقبول في المجلس لم يفارقه
 فانه يفسخ الاجاب فلا يصح قوله **قوله** ثمنا كان او لم يكن
قال الفاضل ونقد صدر الشريعة صرح في ان المراد بالاعراض الاثمان
 فتاوى الترجيح اقول الظاهر رجحان ما فعل صدر الشريعة لانه يحكم
 في النعمان بغير حيزه بالطريق الاولى **قوله** والنعمان لم يتبعين **قال الفاضل**
 منقوضا بالسلم فيه واسأل السليم اذ كان عينه بريد السلم فيه
 غير متعين مع انه مبيع للنعمان واسأل المال اذ كان عينه متعين مع انه
 ممن لا يبيع **قوله** النعمان ما يقابل **قال الفاضل** في يقابل ما يحل العقد
 بانه يذكر حين العقد في مفاصلة **اقول** انما فسر بما ذكر لان المتبادر
 من قوله ما يقابل ما يحل العقد ثانيا مطلقا فينتقض بالاستحوا واما
 ما يحل العقد ثانيا فله الاثمان فيدور قوله ليس هو اذ في بحث
 فان العين المعنية اذ لم يكونا مبيعا لكونها قيمة قوله اذ اقرض استلزامها
 في الرواج فالبيع فاسد وكذا الاجارة والصلح واما في المدة فيقتضي ما ينفق
 منه المشتري في الوضعية يكون له الاصل كذا في البيع قوله صحيح من حيث الدليل
 الاول في العكس كما فعل ابن الهمام قوله لم ينفق احد عن المجازة بل هو
 انه اولى بالجزء من المجازة **قال** ابن الهمام وفيه نظر في المجازة استلزام
 الى عين المبيع بقيد الاحاطة بمقدار جمعه واقتطاعه وليس في كس
 غير معدوم فان شئت الما لونه اقول وكذا المسألة قال الوجه

ان يثبت الحب للمستهري اذا كان به وذن كافي الشبهة زواله
قوله فانه كان لابد من كبح تكبيره لئلا يبيح
 الحرام من الحب كحفظه منه والتعجيل له بغير حيل في التحريم
 او حتى ما يكون مال الرب بالنصف صاع وعن محمد انه اكل ما حرم في الكعبة الفيل
 منه واما كذا في غاية البت **قوله** كانه يبيح المستهري الحرام فانه رضى
 بوقفه على قبول التابيع في رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة والزمه في
 رواية محمد عنه **قوله** وجعل الفقهاء عند جماعه هو قول الامة الشك
قال المصنف وكذا في باع ثوبا بذاره فانه علم بالذرع قبل الاخراف فهو
 بائنه عنه ابي حنيفة انما استأخذ كل ذراع بدرهم وانما ترك
 قال القابله وهذا في ثوب بغيره التقبيل ما في الكبر يسر في انه يجوز
 عنده في ذراع واحد كافي الطعام لانه التقبيل فيه كذا في غاية البت
قوله وان كانه الثاني غير المستهري فبذره فاحش خان بانه لا يكون
 فيه قبض شيئا لم يبلغ اه قبض بعضه فقط اما اذا قبض جميعه فلا خلاف
قال المصنف انه الذراع اسم لما بذرع به واستعمله يجعل **قال المصنف**
قال الاتفاق كان الفاس في يقول استعيرت لانه اسند الى منبر
 الذراع وهي مؤنثة لكن ذكر الفعل على ما قبل الذراع بما بذرع به انتهى
 لكن في القاموس الذراع بالكسر من طرف المرفق الى طرف الاصبع
 انما على الاستعداد وقد ذكر فيها انتهى **قوله** اراد بالاسند ركن
 في الاتفاق بانه صاحب القاموس حكى فيه التذكير وانما في غير القاموس
 بالذراع هنا ما بذرع به من حديد او خشب وقد عد من المؤنثات
 السماعية وفي الوف المصواب ست اذرع لاسنة اذرع وليس
 العضو المخصوص فلا موقع لما نقله عن القاموس **اصلا قال المصنف** ومنه
 عد لا على انه عشرة اثواب المراد انه استهري عدوا في مسمى كالغتم
 كافي بجوهرة **قال المصنف** فاذا احدى هاتري **قال المصنف** قال ابن السكيت
 يكون الرأ الى قرينه من قرني الكوفة اما بالنسبة الى مرد المودة
 بحسنان فقد التزموا زيادة الزاي فكان للوف بين الوثنين انتهى
 ومنه كلام **قوله** بشيرة الاختلاف الواقع في كلام اهل اللغة ففي

ففي الفاعل من جلد بفارس النسبة مروية ومروية وعروية وفي
 في الاشارة الى ان في النسخة المروية مدنية بالحياء والمراد في
 هو في الحيات وحيات ومنه نظيره ان كل من النسب الثلاث في الفاعل
 الى الجدة في المصباح النسبة الى موالد ايمان بخوان في الاشارة
 مروية في زيادة الزاوي وفي الشوب مروية يكون الزاوي في
 ابو حنيفة في الزيادة انه اصح من المشايخ من اخذ قول محمد وهو اصل الاثر
 قوله فتمت للبائع مؤبدة كانت او لا وقال الائمة السنية انه لم يكن
 ابرت في السنة في كتب السنة مروية ما في باع كذا مؤبدا
 فالتمه للبائع الا ان يشترط المبيع قوله بقوله صلى الله عليه وسلم
 محمد بن رواه محمد في نسخة الاصل مروية في صحة ابن الهمام في باع
 لو صح حديث محمد بن رواه صاحب السجدة المنقول في الاصول
 مخفي في تحريه ان المجهول اذا استدل محمد بن كان الضميمة فلا يحتاج
 الى سني بعده ومحمد اما مجتهدا فانقل اوله امام المجتهد قوله واذا
 ان نية في قوله بفضي الى جواز بيع المهر في الفاعل انما يستقيم القبا
 انه لو جاز تركه الى الزمان الثاني في كافي المفسر عليه قوله في بحث
 فان تركه جائز باذنه وبدون اذنه حيث لم يشترط في صلب العقد
 نعم بكل منهما اذا استراه بشرط القطع او لا يقوم حينئذ في الحال
 ولا في ثاني الحال قال ابن الهمام وصحة البيع على هذا التقدير بناء على
 على اذن البائع والافلا انتفاع به مطلقا فلا يجوز بيعه قوله وهذا
 بدل على انه احكم منهما سواء قال الفاضل فيه بحث فان التاخر منه
 انهم من قال بالاول فان الثاني والعكس ليس لازم انتهى برهان
 من قال بالجواز في الاول قال في الثاني ولا يلزم انه يكون المقابل
 لعدم الجواز في الاول مقابل بعده في الثاني قوله وهذا بدل ايضا
 على ان احكم منهما سواء قال الفاضل فيه بحث اقول لعل وجه
 انه يجوز ان يحصل بالجهة نوع معلومة لصبره كالتصديق او استثنى
 منصف فقير حيث يبيع في الثاني بخلافه على روس النخل كونه
 كبيع بعض اطرافه كجوانه في بل نظر في العناية بالانفاق على الصحة

في الجدة وفيها اذ استثنى طلوا احدا وهذا قول الشيخ لو كان
المستثنى صامدا واحدا رطل فالجواب كذا قلت قوله فيبطل الاستثنا
فيكون البيع قال الفاضل في بحث اقول وهذا بطلان الاستثنا
انما هو اذا كان بلفظ مستثنى منه كافي فتاوى فاضل في قوله
في بطلان قال الفاضل في قوله ذكره عكس تلك القضية قول ابي
ليس عكسا منطبقا لانه موجبة كلية وعكسها الموجبة جزئية مع جعل
المتنوع محمول لا محمول موضوعا وجوابه انه المراد به هنا العكس الذي
هو ان يجعل مكان موضوعه محمول يقتضيه ما به من تبديل قوله
في استثنى ما جازي لكن بالنسبة الى الفاضل في بحث فانه بعد تسليم
جواز الاستثنا لا معنى لمتنع قلت من اقول وجوابه ان المراد
بغير الاستثنا في حد ذاته مع قطع النظر عن خصوص محمل اي مثال
هذا الاستثنا مما يقتضيه لكون قوله وجه نظر لانه اسند ان مفهوم الغاية
قال الفاضل في نظره نظر ان قول اما الاول فانه الغاية ليست
مفصلة مفهوم بل هي منطوق لا متضمنة للاستدراك على ما صرح به
بصاحب السراج ولذا لم يذكر في بحث مفهوم المتخالف من اصول البرهان
وشمل لا يخرج وهو صريح في رتبة واما الثاني فهو الاستدراك الى ان
سلمت ان مفهوم الغاية حجة بالاتفاق كما افصح عنه صاحب التلويح
في بحث المعارضة والتمسح قوله والداخل في الدخول قال الفاضل
كيف يكونه واخلاقه قد قال كالجواب منه فاما قوله بريد ان الدخول
هو جواز وقد قال انه ليس جواز بل كالجواب وهو ان كل ان المراد
بدخوله حكم السراج بانه مستثنى وان لم ينص عليه وانما جازي جميع
ويكفي في ذلك الحكم كونه كالجواب قوله والثاني مسلم الفاضل
لعل مثل هذا التردد جاز في المتنازع فيه قول بريد بالمتنازع فيه
ودخول المفتاح بان يقال انه ارادة ان لا ينفع به مطلقا منقاه
فجواز ان ينفع به وفودا وفرة وان ارادة ان لا ينفع به فيفتح
عند الحاجة فليس الكلام فيه باب خيار الشرط قال الفاضل
خيار الشرط جازي في البيع اي ولو فاسد او كذا يجوز في الاجابة

والقيس والاضحى عن مال والكنة به ومجمع الفتى على ان المراد من العرق
والرهن الرهن خاصة وكفالة للكفيل والمكفول له كذا في جامع الفتاوى
واوصدق في الجواز في قوله لبيع المستثنى من اشارة الى وجوب
معارضة للعقد وانما عساه ولو بايام بخلاف لو قال جعلت الخيار
في البيع الذي يفقده ثم استثنى مطلقا حيث لا يثبت كانه الخيار
قول الله فقال له عليه الصلاة والسلام اذ ابايعت فقل لا خلافة ولا بيع
خلافه ايام او رده عليه بن الزباني الوارد في الصحيحين فقل لا خلافة ولا بيع
في الدار فقلني وابن جابر فقل لا خلافة ثم استثنى بالخيار ثلاثة ايام وهذا
يدل على ان له الخيار ثلاثة ايام وان لم يقل في خيار قوله فانه
بالاتفاق اذ في شك في نسخ الضبر ولو قال له استثنى بالخيار
كان له خيار ذلك المجلس فقط واجاب صاحب الجواز محمول
على اذ ابايع بل خيار ثم نفسه بعد مدة فقال له استثنى بالخيار فانه له
الخيار ما دام في المجلس في الاول الجبة بخلاف ما اذا اطلقا كتابا
وفت العقد له جاز في فتح المصلحة فمؤخرا قوله لما موته فقال له
من باب قتل واضرب ام راسه هي جملة التي تجتمع الدماخ و
والا فمؤخر فاطمة والمأمونة الشيخ فضل الى ام الدماخ ضمني استند
الشيخ ج به معنى وان ام وجمع الاول الى وان كذا وبان التسمية
مأمونات قوله لا خلافة بكسر هجته اي لاحد بعدة والفضل بان ضرب
وقدر كافي المصباح قوله في الخيار ثلاثة ايام في النهاية وقوله ثلاثة ايام
بالرفع على الاستدراك والنصب على الظرفية استثنى وقال لا يردى
بالرفع خبر بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف اي هو ثلاثة ايام وكل منهما
سهو والقصوب انه خبر مبتدأ محذوف تقديره ومدة الخيار
ثلاثة ايام قوله حديث ابن عمر قال ابن العمام وابن الزباني
في شيء من كتب الحديث والافار مع انه انما يدل على المدسج
لانه يجوز طالت المدة او قصرت اقول لا يفتح شي من ذلك
في اسند لال لانية لجواز ان يصل الجسم من طريق صحيحة انه لم يرد
في ما اشهر من الكتب المدة وقوله بحكم الظاهر قال ابن العمام فيه

فيه انه لا معنى للفت وبجانبه من الباطن لا عدم الف وفي نفس الامر
 فثبتت القوانين لا في قبيل الرابع بل موقوف ولا يتحقق الخلاف الا فيكون
 الرخص انه الفساد وثابت على وجهه برقع شرطه باسقاط خيار الرابع
 تبين مجبته هذا هو الظاهر المبدية **قوله** انه بعد البيع على الثوب
 بغير شرط المصارفة في المصباح اعمت على كذا بالافت من الكتاب
 وغيره جعلت عليه علامة واعلمت الثوب جعلت له علامة طراز
 وميزه وهذا مما فات صاحب القاموس **قوله** لكون الرضا واخلاصه
قال الفصل في بحث فانه بيع المكره البضا غير تام لعدم المصانة غير ان عدم
 المصانة لما كان في بيع مكره باعتباره خارج لا ينصرف في العقد
 لم يؤثر الا في الغدام وصف الحكم وهو الصحيح دون اصل الحكم وفي البيع
 بشرط اختيار ينصرف في العقد وهو اقوى فان في اصل الحكم **قوله**
 لا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد وكذا الخلاف في خيار الرتبة واعاني خيار
 العيب فله يملكه اتفاق **قوله** يتوقف على علمه او رده عليه انه يتوقف
 على رضاه ايضا اجيب بان شرط الرضا مضمون له بخياره وعدم
 فائدة شرطه بخياره وبانه تصرف في حق نفسه من وجه وفي حق غيره
 من وجه فاشترط علمه ولم يشترط رضاه عملا بالوجهين **قوله** باخذ الكفيل
 الذي برقبته يشتري فاذا غاب رده عليه وهو ينصب الوكيل
 عن البايع خصما لبرده عليه فلو ان ولو طلب الا عذار بان يقال على باب
 واره انه المشتري برقبته فانه حذر والاشحى جعل كسبه لقا من
 من مخد فيه واهان كذا في المتن **قوله** لانه النكاح من عواني القسم
قال الفصل في بحث فانه انما هو ان الزوج ربما كان يسمى العاشر
 وانما يكون النكاح نكاحا عند راحة الزوج والاكاف نفقة **قال** محصر
 لان اختياره من موافق العقد **قال** الفصل في بحث والظاهر انه اقول
 وجه البحث انه لو كان من موافقة لثبت من غير اشتراط كسبه مؤاخذ
 فوجب حمل على التشبيه بالبيع والا فرب ان معناه ان اختياره او اشتراط
 في العقد صار حقا من حقوقه وواجبا من واجباته لانه من موافقة قبل

بوجه ترتيب الحكم انه يتم
 حتى يملك البيع مكانا

قبل الشرط لبرده ما ذكره واليه اشار الشيخ بقوله واشترط في العقد **قوله** من
 لا يجوز استثناءه على غير القابل للناسب لغير العاقد **قوله** لانه كان
 استثناءه الى ان استثنى ما بالضرورة كطهارة محض لا يقال الضرورة
 ليست لاحدا من الشئ لانه لا يقول ان له اثر في سقوط الخطاب
 بالكتاب السنة والاجماع فصار القابل للناسب محظوظا به وكما هو
 وان في ان شرطه بخياره لا يغير لوجاهة اقتضاء **قال** الفصل في ظاهر
 عبارته ان شرطه جعل اختياره ثابته للعاقد فتعاني حيث قال
 في آخر البحث الاول فكيف يثبت بخياره اقتضاء جعل شرطه بخياره
 لغير اقتضاء ووقع التناقض انما يثبت اقتضاء وان كان شرطه بخياره
 يثبت بصريح اللفظ لغيره واما شرطه بخياره للعاقد فثبت اقتضاء
 لانه لم يثبت صرحا فاما ان كانت انتهى **قوله** لا ينبغي ان يذكروا لانه يقع في
 الاثر بان شرطه بخياره لغير صريح وانما التناقض انما هو انما
 وقد حكم من رجح بانه اقتضاء مع انه يلزم ان يكون النسيان ثابته
 اقتضاء مع كونه مقتضا لثبوت خياره للعاقد انه يكون شرطه بخياره
 لغير مقتضا لاحد من النسيان من العاقد وثبوت خياره وفي صحة كل منهما
 قطر فاعلم سبب الخلاف ان كل والا فرب ان يقع في وقع التناقض لانه
 بثبوت خياره للعاقد اقتضاء انه مقتضى سم معقول بثبوت لغير مقتضاء
 ان صحة ثبوت له بسبب الاقتضاء بمعنى انه مقتضى بصيغة اسم الفاعل
قوله وثبوت مقتضى بفتح الضاء وتصحيح مقتضى بكسبه **قوله** لو كانت
 الكفالة بطريق الاقتضاء اي بقوله على ان المثل على فلهذا لا ينبغي
 كانه مطلقا للمقتضى بالاسم لانه هو اشتراط المثل على الاجنبى او الكفالة
 ليس فيها نقل الدين على الكفيل **قوله** اجيب بان النكاح صحيح
 اليه **قوله** فيه انه انما يستقيم جوابا لو ملل بالارحمة لكنه انما حصل
 عدم اعتبار رخصت ان تباعد من حاجته اليه في وجوده وفي صورة
 عدم تنافي العقلين ايضا ولعله استمر في عدول ابن العمام عنه الى جواب
 بان لو كسب في الطلاق سفيره لو كسب في النكاح فكانت عبارته عبارة
 والصادق من كل منهما عين الصادق من الآخر **قال** محصره من اشتراط

فبين علي ان يأخذ ايها شاة الشرع في بيان خبر النقيب وهو
 في المسترعى فيفهم منه عدم جواز التتابع وسبب ما فيه اشار بالثوبين
 الى كل ما قد است كالعبد مثلاً فلا يجري في المشتبات من خبر احد
 الا فلا فائدة له لعدم المتفاوت كافي السماع واثار يقيم قوله
 على انه يأخذ ايها شاة الشرع الى لزوم التصريح بما يدل على خبر النقيب
 لانه لو اقتصر على قوله بعتك احد جذير الثوبين كان البيع
 فاسد كذا قال ابن الهام وهو قوله لا يصح العقد عالم يشترط
 فاذ اشترط فيه ذهاباً قوله مما لا يتوقف كالمثبت بالاختلاف
 كافي الذميرة والمحيط البرهان قوله من خبره فثبت على الايام الثلاثة
 قال انما حصل فيه غلط بين فانه التوقيت عند اجتماع الخبرين و
 توقيت لهما على ما فصل في المحيط في خبر النقيب بعد معنى الثلاثة انتهى
اقول قال ابن الهام انه اذا كان فيه خبرا لشرط تحت المدة حتى
 انهم في احد هما وزم النقيب وجب ان ينفذ النقيب بشراة ايام
 من ذكرك الوقت **قال** محمد وان لم يذكر خبرا لشرط فانه التوقيت
 فيه مضى لزوم العقد عند مضى المدة وفي خبر النقيب غير مضى لانه لازم
 في احد هما قبل مضى المدة ولا يمكن تعيينه بمضى الوقت بدون تعيين
 في الذي يغيب على الظن انه التوقيت لا يشترط فيه انتهى وفي الخبر
 ويمكن ان يزداد قسم آخر وهو ان يقع العقد بينهما بمضى المدة من غير تعيين
 بخلاف مضى في خبر الشرط فانه اجازة **اقول** فيه نظر فانه لو
 انفقوا اجاب بعضهم بان فائدة ان يتردد محكم باحد هما انما تقتضي
 المدة خفية مما طرد **اقول** هذا ليس بشيء فانه من مما طرد منه دفع
 بجبر محكم اياه على النقيب عقبة العقد نعم يجب مائة من حاج الى زمن
 يزوي فيه ويراجع من خبره وله به ثوبان كما ان الآخر صحيح الى دفع الماطلة
 فوجب رعاية حق كل منهما بتعيين مدة وقد ضرب الشارع للزوج
 في محض عليه وهو خبر الشرط الثلاثة فوجب تقدير مائة لك
قوله فكانت القس اختيارا ولان قال القاضي فثبت ان قول وجهه
 انه العيب لا دلالة له على الاخبار لا دلالة له اصطلاحية وهو ظاهر ولا

قوله من توقيت خبر النقيب قال لا يفي
 لاسي توقيت خبر النقيب
 بخلاف خبر الشرط صح صح

ولا لغوية قوله قد يكون للتتابع او به صرح في الظهيرية وجامع الفضولين
 وفي شرح النقيب الاصح **قوله** وذكر في المحرر انه لا يجوز واليه سبيل
 ابن الهام **قوله** لما حمل المبريد في الاستدلال ان المسترعى ليس
 بمجربا لانه كل مظنة ان يصير مسترعى وسماه المسترعى على طريق
 اصل الاصول حيث يطلقه على كل محاربه **قوله** وقال غيره بربذ الاقفا
قوله من قبل الطلاق الكل على البعض فيه بحث لانه لا فائدة لثبتي لفتن
 وانه لا يطلق على الواحد اصل الا حقيقة وهو ظاهر ولا محاربه بالطلاق
 الكل على جهة في النكاح ان شرطه ان يكون الكل متحفا لاسم واحد
 لازما للزوج بمعنى انتقال الذم من محاربه كالات من المالك من الرقبة
 وغيره او بمعنى ليس كذلك وانما انما طلاق المحقق ابن الهام وذكر في
 كتاب الرضاع انه اسماء العدد ولا يجوز سبني منها في الآخر نص عليه
 كونه من كنفه لانه منتهى الاطعام على سببها منعت الصنف مع
سبب آخر قال محمد واذا استرعى الرجلان الرقبة الشراة دفع اتفاقا
 او لو باع بشرط المحاربه لهما فالحكم كذلك صرح به في كفايته ولجوابه الثلاثة
 فيه وهي انهم مسترعى اياه معا بعيب الشراة وكذا قوله فرضي احدهما
 او لورده احدهما فليس الاخران يجيزه للعقد المذكور انه لو اجاز به
 لعاد الى باعه معا **قال** صاحب البحر ولم اره صريحا وكذا لو كان المبيع
 منفردا او مختارا لاحد هما ليس له ان يجيزه البعض بروفي البعض او
 واحده اجازة له اخبار في البعض كانه محاربة **قال** محمد وقاله انه يرد
 خصه الا عام العيني في الشراء ما اذا كان بعد القبض وقبل القبض فليس
 الرد اتفاقا ففي مناشي وهو انه لو صدر من احدهما الرد من الآخر القبول
 وكانا معا في الرجوع منهما لم ار من حال حول بيانه والذي يظهر اعتبار
 القبول للقبض من بقاء العقد في المحال فله عليه من القبول **باب**
خبر الزوجة **قوله** من استرعى لم يره المراد بالزوجة العلم
 بالمقصود من باب عموم المحاربه ليشمل ما اذا كان المبيع مما يوف
 بالشم كالسك وما استره بعد زوجه فوجده متغيرا او ما استره
 الا على ثبوت له محاربه عند الوصف كذا في الفسخ وعلى هذا

وآراءه في هذا من حيث هو في حق المصنف لانه لو لم يكن
بآراءه الينا واستخيرنا به مفهوم مما لا يمكن لا نقول وعلى القول
فقد لا يتعارض المصنف على انه قد قرأ في الماد في الرواية في حيث هو العلم
بالمقصود من المصنف وهو ما يجمع التوحيين وبرهانهما لا يتصل العلم
بالمقصود من مجموعهما فوافق به في النفي لانه على جواز ذلك
قال المصنف ومن رآني شيئا من بعض الشرائع اذ الرواية لا يقتضيه
لانهم يتأملون ثم قد تقع مؤلفه كذا في البحر **باب خبر العيب**
العيب والعيب الوصية كالمعاب والمعاب لازم متعدي
في بعضه عيب كذا في القاموس قد اثنى العام من لغات العيب
والعيب قوله المسترعى من هذا كذا في المذهب فوس قد اثنى على العيب
الذي كتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب المستور
ثم كذا في المسترعى هو الرسول عليه الصلاة والسلام هو المذكور في عامة
كتب الفقه وذكره النجاشي في مختلفا بصيغة التثنية حيث قال في ذكر
من العبد الضعيف رواية ان المسترعى هو العبد كذا في الظهيرية والمذهب
وهكذا في رواية شكل الآثار ومعظم الظاهر في قال ابن الهمام وفيه في النجاشي
انما يكون صحيحا اذا لم يكن بصيغة التثنية بل في قوله ابن جود في بعض المسائل
وسكون الرواية وبالجملة كذا في الظهيرية قوله وكتب في عمدة في علم
وثيقة المتابعين المرجع اليها عند الاستبس قوله والجملة في بعض
وسكون هو حده والمتن في المذهب من يكون مستتابا في فهم
لحم عمدا في يكون حيث لا يصل اليه بجم سببه قوله فاحتمل النجاشي
الاصل في آخوه قال في فصل انت خير بان المراجعة في الاول في ان في
ترتيب السبع على الاصل فلينظر في قول فيمكن ان يكون وجه الثاني في المراجعة
اكثر من ان يتصل بالجملة بالجملة بل يكون مستتابا في جواز
انه يقال ان اراد بالجملة مساواة الاصل في مقدار الثمن في هذا لا يرد
وان اراد جعل شي دون ما في فاما في الاصل في مقابلته منفي
كونه فاحتمل **قال المصنف** والمعاد عيب كان عند التتابع الرواية عند التتابع
وذكر ثلثه في وبنى رابع وهو عدم التماس من ازاله بلا مشقة واضرار

والفهر بالبيع كما هو جارية وكذا في ثوب لا يفرقه الفصل الخامس
وهو عدم اشتراط البرائة من العيب في البيع وهو انه لا يرد
من الفسخ في كل ذي القدر في اذا المبكك بعد برائة العيب في
على الرواية كذا في رضاء العبد في على الفسخ في قول اذا البيع من مولا
الابن في الاستحقاق من مولا مائة او الماد بالمولد من له ولا يتصل
المستاجر والمستعير المودع كذا في فواته الفقه وقال النجاشي لا يرد
الحارب من غير ظلم السيد فانه يرد من الظلم بغير ما قال في
في جملة من فعل هذا الابان عيب لا يلزم **قوله** من المصنف في الفرية
المعونة مائة لو لم يخرج من الميراث يكون انما قال في التتابع في اختلاف
انه يقال ان كانت البقرة كيرة كذا في الفرية كانه عيب وان كانت
صغيرة لا ينبغي عليه بلها وهو مباح لا يكون عيب في كل واحد منهما
وهو زاد بعضهم ويستثنى وحده وقدره بعضهم في سنين كذا في المراجع
قوله في المراجع والطار والنجاشي في قاطع الطريق كالتتابع
قوله فيهما في لافلسا في سنين كذا في التتابع في المراجع ان المذهب
الاطلاق في ما دون ذلك كذا في كذا في البحر قال المصنف في حديث
بعد به لم يرد لانه غير ذلك **قوله** يرد على هذا التتابع في يكون
ان يكون السبب السند اليه بعد الباع من له آيا طي والتجديت كانه
موجودا قبل وان احتمل كونه ميتا كذا في صنف المنة وجب العيب
ويفرض في ذلك المتكبر كذا في كذا في التتابع في المراجع في التتابع
كاف في تجوز الرد وعلى كل حال لا يرد بالمعاينة فيتم التوقيف
ولو قيل ان اختلاف السبب هو الظاهر لاختلاف طوري الضفر
والكبر وبه يختلف السبب الاصل في العقد الذم فلا يتقضى بالاحتمال في
لظاهر لم يرد شي واما احتمال كون الحي صلي في حالة الضفر في
حالة الكبر يستند الى سبب على حدة فهو خلاف الظاهر **قوله**
كما قال النجاشي لا يرد السيد من جنس ما لم يفرق ابد كذا في البحر
ويجوز ان اختلاف القوة همد كذا في لكتابات وفي الفسخ والمحق وهو
نقصان العيب فهو كالجوز قوله ثم ما وده عند كذا في

هذه اربعة اجزاء عند ما جاز في حصة النسخ منه في النسخ بالانح
 قولها **قوله** ان اردت برده على يديه بان يجرى عليه فيقول ما يجب معه
 الى ان اردت عليه **قوله** لانه قد نسخ اي فيما سبق لا فيما معنى به فيخرج
 نقض هذا الاصل بالمسائل الست المذكورة في النسخ **قال المصنف**
 لكنه صار كذا بالشرع **قال المصنف** قال ابن الهمام وقد يقال كذب
 الشرح اياه بان ثابت العيب لا يرفع من فضله وكونه مؤثرا في حق نفسه
 بزمه وهي الدفعة لخصومة التابع الاول انتهى وفيه بحث **قوله** في البحث
 انه صرح في قوله بالماضي كذا بالشرع عابا لفضله انعدم انكاره لعيب
 واذا انعدم فمن ابن تائفي المشافهة **قوله** من باب عطفها ببناء واما
 باراد الملاءمة عطف عامل حذف وفي قوله على عامل آخر مجعول معنى واحد
 ولا ينبغي ان لا يسبيل الى كونه من هذا الباب وفي نسخة القائل محتمل
 هذا الجواب الى الامام طهيري الدين نظر فالمنقول عنه في النسخ به في قوله
 انه بقدر ذلك في خبره فقال او يقيم المشرى اليقينة فيتم عدم الكبر وقية
 بحسب اذ لا موقع للفظ مخبر جهنا ولزوم التام في حق من المصدرو
 والمفوظ فانه عطف او يقيم على ان يحذف بوجوب كونه فائده لعدم
 و مشار كالمعطوف عليه في ثبوت الخبر حيث فيها نقص المصدر
 وهو قوله فيتم عدم الخبر **قوله** او بان يجعل الفية بحسب فانه جعل اللفظ
 العام الذي زعم انه راجع الغائبين كونه مدخول حتى تضار فائده وعاو
 القضا او المعنى حيث لم يحير الى ان يظهر وجه الحكم من الاجابة ووجه
 فيجبر ما مثله بن جعل مضمنا بمعنى الطعنة لا لغيره فية فلا توافيق المثل
 ولذا قال القائل وفيه تاويل واما اشار الى من تاويل لم يحير لم يحكم
 بتي فلا ولا لانه لفظ محتمل من باباه **قوله** متضمن للفظ او يقيم اللفظ
 طهيري النقد بر واذ احكام ابن الهمام بقوله وقيل بقدر فعل عام بطل
 تخني الغائبان وهو صريح في خلاف ما استر الى القائل والصواب
 ان النقد لم يحير بل ينظر او يوقف الامر حتى يحذف اليه اشار الى الحكم
 في اصلاح الايضاح الى توجيهه وهو ان اقامه المشرى اليقينة حانية
 لتعيين عدم الخبر كالتحريف لا لعدم الخبر حتى يلزم الخبر عند اقامه اليقينة

وانما جعل فائده لتعيين الاحتمال عدم قبول اليقينة صحه وتظهر قوله
 عليه الصلوة والسلام لا ينفذ لاحتمال عدم قبوله حتى تسبح كلام الآخر
 فائده لتعيين عدم النقص لا لعدم النقص حتى يتعين النقص لاحتمال
 عند سماع كلام الام **قوله** وهو ليس بالمراد فيه بحث اما اوله
 فلان الغاية من قبيل المنطوق ولو فرض كونه مضمنا فمضمون لغاية
 متفق على اعتبارها كاعتبار من التوحيج واما ثانيا فلان عدم اعتبار
 مضمون المعنى لفظه مطلقا انما هو في الاول من الكتاب وكلام المرسو
 واما في كلام الصفي به وكلام المصنفين فغيره لا خلاف نص عليه صدر
 الشرح وغيره **قوله** في الوضوح هو ان يرب على القلة فيقصر
 ما يقتضيه **قوله** فالجواب لا يثبتنا بالمعنى **قال المصنف** ولعل الصحيح
 في جواب انه يقال انه صفة الانكار انما تقتضي استا والبيان اليه
 لو لم يكن انكاره في ضمن دعوى خلاف الظاهر وحين في ضمن ذلك
 فان الظاهر في جميع السلامة **قوله** استر الى عدم صحة الجواب
 لا تخفى انه منكر الا لا يمكن ان يجعل حسب المعنى به صيا فان منكر الدين
 مدعى آية ذمته فيلزم جواز اقامه اليقينة **قوله** فهو دعي بالاسم
 اما اذا قال احضرنا الى كلامه ايام فانه يميل **قوله** نسخ البائع
 هذا بخلاف ما في روضة القضاء من انه لو قال يتي حاضر في المص
 او قال يتي لم يحذف عنه اليه حنيفة خلافا لابي يوسف فيها قوله
 سبيل اقامه اليقينة اي في مثل لا خلاف واما اذا قال لا يتي له
 فيقول عنه اليه حنيفة خلافا للحنيفة ولا يتخطروا اليه فيه عن ابي يوسف
قوله من ثمة اقامه اليقينة فيه ما على انه مباشرة ما يتوقف عليه الدعوى
 لا يصير بها الشخص مباحة وانه عدم المشرى وط قبل تحقيق الشرط
 وقد يجاب بان دعوى اياه عنده تستلزم دعوى كونه معيا دعي
 تستلزم دعوى استحقاق الرد عليه **قوله** وعن الثاني **قال المصنف**
 وان انما يجب اليه وقد يجاب به اثبات قيام الدين في الحال
 هو توقف الدعوى على ثبوت الدعوى عليه لزم الدور بخلاف
 ما نحن فيه **قوله** بالتوقف عن ثبوتها فيه انه لا سبيل الى معرفة الابان

بالآثار قوله قبل لا خلاف في هذه المسئلة اي من قول كقولهم
 قال ابن الهمام بعد تفصيل الكلام الوجه ما قال من الزام البهيم على العلم
 وفي خلاف قوله بل ان كان كون جميع سائر اماره البرهان
 فيه تأمل قول اي في كونه الى تأمل لانه الامارة اذا كانت ظاهرة
 على كونها من جنس البهيم دون الصورة الاولى فكيف يكون القول
 قول القاض بل لا اماره فيه هو الاول في ذلك **قال** مصنف
 اشترى عبد بن هوسا او المراء فيمنع **قوله** لان رد البرهان
 قال المصنف فيجب ان يكون جهته في الزوم الاستدلال ممنوع لقوله
 التبعيض كونه محالاً بغيره ولذا استقطب ابن الهمام من التبعيض وقوله
 رد بعيب زبدان اراو زيادة العيب في المردود وفردوا او المردود
 ان العيب كان موجوداً قبل العقد فابن الزيادة وان اراو زيادة
 في الباقي فالقول ان لا يفرق التبعيض لو سلم وجب ان يكون برضا
 المشتري وقد يجازى الشق الاول المردود بوجه بان محجب
 في خلال الجيد بوجه بانضمام اليه ويقتل كثير من الناس فتمنيه عنه
 بغيره معيباً محضاً فلا ريب فيه فصدق كونه موجباً لزيادة العيب
 وقد زعم محقق ابن الهمام ان هذا المعنى يخرج فيما كان في
 وقاين قوله ان رد المعيب وبمسك التسليم وفيه يجب ان يكون العقد
 فيه او بانضمام العدل التسليم الى المعيب يكونه اخف عيباً فاذا افرد
 عنه فامسك الجيد واد الردى وقد حدث فيه عيب ولذا رد
 عن ربه حنيف في عدلي ثم وجد احدهما معيباً والتم من جنس واحد ليس له
 رد معيب خاصة بخلت او اختلف بانه كان احدهما بريئاً
 والاخر ضيماً بنا او لبانه وعافيا تم الصفة كالعدول كل منفرد
 لا يتفق الا بوجه كونه جرحاً كلف فهو كالمكبيل **قوله** والاختيار بالركوب
 اي حرة كان في الفسخ **قوله** اما الركوب للمردود اختلفوا فقال
 ركبها الى جنب **قوله** قال المشتري لارادها او قال مشتري ركبها
 لسفي بلا حاجة لا يحتاجها فالقول فيها للمشتري ولو وجد بها عيباً
 في التسليم هو بخلاف على حمل حمل عليها الى القضاء التسليم لا يمنع

لا يمنع الرد كذا في الفسخ وينبغي ان يفيد بما اذا لم يبرهنته بكنهه اكثر
 وانه نسخ او شراؤه كما جعل ان كل تصرف من على رضا العيب
 بعد العلم به يمنع الرد والارث منه الارض على البيع او الاجارة وليس
 والرجوع الكثرة والاستخدام ولو قرأه كذا في الفسخ وهو ظاهر
 في ميسوط ان الاستخدام لا يكون رضا استحقاقاً لان الناس
 يتوسعون فيه وهو للاختيار وفي البرازية ان الصحيح انه رضا في المدة
 الثانية الا اذا كان في نوع آخر امتنى ولا يظهر وجهه لانه خيار العيب
 ليس للاختيار بل لبيع المشتري له رأسه له او اعجز عن حصول
 الجرح العيب **قوله** اشترى عبد اسير مني عند التبعيض وقوله
 وقوله في النظر هذا عيب ممنوع **قال** المصنف انت تبيها ممنوع
 التسليم مما لم يجوز احد وجوابه ان يمنع الى ما جوع المنع من مني المنع
 لا الى التسليم بينهما فرق **قوله** في انهم عرفوا التسليم بما يكون ممنوع
 مبتدأ عليه فالوجه ان يجاب بانه قوله وهذا عيب صفوي قدست
 على كبرياءه اي قوله لا تسلم ان العلم بالعيب لا يمنع الرجوع وتفرقه وكذا
 هذا عيب ولا شيء من العيب بحيث لا يمنع العلم به الرجوع فهذا البر
 بحيث لا يمنع العلم به الرجوع وحسب يكون ممنوع للمضوي لا للتسليم
قال المصنف من باع عبد ليس بعبد بل كالم في الحيوان وغيره سواء
 وفي تسليمه القدر ولو قال باع من كل عيب الا اياه بريئاً فانه
 ولو قال الا الا باع فله الرد بالاباق وبقية صاحب الحجر وحلها به
 للم لم يصف الا باق الى العبد ولا وصف به لم يكن معناه باع وجود
 الا باق الى حال لانه هذا الكلام كما يحمل النبري عز اباق موجود من العبد
 يحمل النبري عز اباق سجدت في التسليم فلا يكون مقراً بكونه
 آتياً للحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك انتهى في الكلام
 اشكال في ذلك كيف يكون قوله ولا يثبت حق الرد بغير التسليم
 الرد بالاباق وكيف يستقيم قوله بريئاً مع ان قوله الا باق
 استثناء من مثبت فيكون منقضاء معناه الا باع فليس بريئاً منه
 فالظاهر ان وجهه به عند الاضافة الى ضمير العبد مخبر للمشتري بانه

كما اذا قال له قول ولا شيء من العيب
 بحيث لا يمنع العلم به الرجوع

ابا قاتلوه القدره فبعض العبد رضا فيه من الاباق سجد الاعيان
باعتبار الاستتار واما بدون الاضافه فليس في اطلاق باباق في
في حال يكونه قبوله رضا وقد اخرج بالاستتار من التبري فله المرد
وقد وجبه فليس الجواب في كلامه مقدمه مطلوبه والتقدير فلا يشك
حق اثره ليكون قبوله رضا بالعيب لا حتى بعد والمقام موضع بحث
او بالاضافه الى خبره لا يتعين الا باق في حال بل هو محتمل الصلاه في المثل
بالانضاف الى الموقوف وهو من باب سيات في ان الاصل
يجوز على المعهود ان يخرج منه وجده واحتمال المعاني الاخره لمعرف باللام
على ان التام يقتضي عن الاضافه او يكون من من المضاف على غير
بين البصرين والكه فبين لا يقال الاصل في الاستتار الا انصال
والشري في نية ارادة الاباق في حال لانه محتج الى الاستسقاط لا تا
بقول هذا ينسوي فيه الصورتان فلا وجه للوقوف **باب البيع الفاسد**
قوله غير محتاج الى التنبه فانه الصحيح هو موصول الى تمام المقصود وهو
سلامه الدين التي لها شريعت العقود لينفع الغالب ويتيسر الوصول
الى دفع الحاجة الدينية **قوله** لكثرة وقوده استارة الى وجه القلب
والاخر ان يقال في وجه القلب ان ربه الفاسد بالمعنى الثاني بل بطل
لا يقال بل **قوله** وعلى هذا القول **الفاسد** فيه بحث فان البيع باطل
والخبر يقتضي بطله عند اهل الذمة فكيف يستقيم ارادة العوم وجوابه
ان البيع باطل عند اهل الذمة لان فيه لا يفتي **قوله** بانه ان التمثيل
بالجزء يستدعي حرمته فمهم على تقدير ارادة العوم ان التمثيل
قوله والفاسد هو ما لا يفي بصفاته او هو من شدة وعنه الاصل
كونه المبيع ما لا يتفقوا لاجوازه وصحة فان كونه فاسدا يمنع صحته وانما
اصحوا المشروعه على الاصل نظر الى انه لو خلا عن الوصف
لكان مشروعا والامنع انضافه بالوصف المنهي عنه لا يفي مشروعا
اصلا كما حققه صاحب البحر ثم البيع جائز وغير جائز والى ان ثلثة
بيع الدين بالدين وهو السلم وبيع العين بالعين وهو المقايضة
وبيع العين بالدين وهو البيع المطلق وغيره الجائز ثمانية باطل وفاسد

وفاسد موقوف حرمه في الموضع في خبره وراوى في البحر اربعة عشر
ومضات الاقسام شدة وعنه من ثم القوي بين السلم والفاسد
انما هو في غير العبادات فان الفاسد والبطلان فيها سواء وهما
مترادفان عند الشافعي رضي الله تعالى عنه لاني الكساية والجمع والقائيه
والو كانه والسكينة الفراض في العبادات في الحج ذكره الامام
الاسيوطي **قوله** الاظهر الجواز في الحائض لا ينفذ في الصحيحين الرواية
وعليه عامة المتبعين **قوله** وقال لا يجزى بينهما فبهم ام الولد ثالث
فيهما فنه واختلف النسخ في قيمة المديون في الفداء في الصغرى البتة
ونسخ القديرة القوي على انهما نصف فبهم فنه في السراج الوهاج
انما ثلثا فبهم فنه على الاصح عليه القوي **قوله** في كيفية الحساب يكون
اللام فتجها كافي المصباح **قوله** وبيع الصوف على طهر الغنم لا يجوز
ولو سلم الصوف والدين بعد العقد لم يفسد ببيع كافي السراج
قوله فساد انتفاع **قال المصنف** وانه اذا بيع ففسد انتفاع بطريق
النضين **قوله** النضين سماعى لا يقتضي لا مكانه هنا ففسد ببيع
بانهما تجزى مجزى لعل في نفس الاسم ورفع محرم عليه **قوله** ففاسد
عسا ما روى كاسر وعلما تشكى في صحة ما روى **قوله** المصنف بخلاف
القوانين **قال** ابن السامى قوانين الخلاف خصه بذلك بقية القليل
بالرأى من على فكانه مختص لانه جدي في كل شجرة وكذا قال الانفاضة
وبيع الكرات يجوز وانه كان يتم من سفره لفساد **قوله** الفصل
الفصل الفطع ومنه الفصل وهو الشجر بجزء صغير لعنف الدواب
والفقهاء يستعملون الزرع قبل اذ كان فصيله مجازا في المذهب والملا
مجاز الاول **قوله** فبهم من الرجوع ويحقق المنفعة حال انضاض فبهم
فانه اذا كان متمكنا من الرجوع شرا لا يعبر منارعه او لا وجه لها
والاولى عند ابن بقال بدله فلا يكون لازما والبيع اذا لم يكن
مشروعا فانه الجائز يكون لازما فيسقط فبهم **قوله** فان كان
انه لا يظهر لعدم لزومه وجه لان الضرر انما هو للبايع وهو قدره
فالظاهر ان يكون لازما من جهة فلا يمكن من الرجوع والسب

ما في هذه النظم حيث قال ابيات النظم العقد لا ضرر فيه ولا يفتي
 ما فيه بربدانه النظم العقد النظم بحكمه واما ما استدل به الاثني في النظم
 من ان العقد واجب عليه الضرر والضرر لا يكون لا يكون لا زمانا
 فلا يفتي فيمكن من الرجوع فيه حيث اما قوله لا ضرر ولا يفتي في العقد
 عليه الضرر فانه يجب للنسبة المستند للضرر كذا على قوله والنظم
 الضرر غير لازم لا يتقاضيه بغيره في البيع بعد اطلاقه على العيب
 فانه العيب ضرر لم يوجب العقد لا اقتضاه التسليم مع ان النظم
 المشتري ذلك الضرر لازم **قوله** قبل ان يفسخ المشتري الظاهر
 قبل ان يفسخ البايع لان الضرر انما يحصل في وقت وقوع منه يفسخ
قوله لروا المفسر وهو الضرر لست شوي اذا كان الضرر بالقطع
 والقطع قد وجد فكيف زال الضرر **قوله** ووجه الرفع فيما تقدم
 على حذف المضاف ونزك المضاف اليه على حاله على معنى لا يجوز
 بيع الدين كذا قال الاثني ويجوز ان يكون معطوفا على المضاف
 ولا يبيد ان كيد النفي والرفع على اقامته مقام المضاف **قوله** محذو
 بالبحر والمحمل يقال جذوت الشئ وجذوته جذا وجذات من باب قتل
 وكذا بالزاي فليس يفتن بالصف كافي المصباح **قوله** بل معناها
 العطية في المغرب وودت الرجل ان يثيبها معا وودت او منه العتية
 وهي التخلية بوجها صا جبار جلا تخا جاي يحيل ثم منها صا بها لا منها
 ثوبى للاجتناب وقيل عبت من التحريم او لانه لما وجب ثم نكح
 فكانه جود ثمة الثمرة فعلى الاول فتبدل بمعنى مفعوله وهي الصبر على الثبات
 بمعنى فاعله **قال المصنف** يثيبا وما ان يترك في النسج والظاهر يثيبا
 لانه ما بعد اي المفسر عند جمهور بدل او عطف بياضه وهي عند الكوفيين
 وصاحب السبوني في المفتاح حرف عطف وعلى كل منيع ما قبله
 الاواب ونوجه انه جري في محطوف على راي من يميل ان **قوله**
 ذكر في محبط الى قوله فجاز بغيره **قال** ابن الهمام وعلى هذا العاقل انه يفسر
 بيني انه حاضر اليه بكتاب بناء او يكون بكتابة المفسر والظن في التحصيل لما
 بكتاب الماء كاي بكتاب الكلا بكتاب سوف الماء لبيت فله بيع

٢٠٤
 اوجز

بيع المستوف وان لم يكن في ارض مملوكة له **قوله** قد يوفى ببيعه بالمال
 كما هو موجود في غير هذا الاصل مستحقا كالا فانه لا يمنع له في حصوله
 انما ازال التراب الذي يجب عن له حصول البعده بخلاف الكلا فانه
 كما هو معد وما تحصل كسبه فليس يمكن من كونه كاي بغير الكاف اي في البيع
 وتحققها بالكسب مع التحقيق فقط **قوله** واي ثوبت منه **قال المصنف**
 مستطاعه لا يفتي **قوله** لا يفتي **قوله** اي ثوبت منه **قوله** عطف
 على مفعول البايع ويجوز ان يكون من باب عطفها قبله بارة او التفسير
 ويقول المشتري ابر ثوبت **قوله** حذو جها بغيره بما يخرج منه ذلك
 لا سيما لا يمنع بما يخرج منها **قوله** وهذه العبارة تشبه **قال** القاض
 فيه فاعل **قوله** فاعل **قوله** فاعل **قوله** فاعل **قوله** فاعل **قوله** فاعل
 اما يوسف بالذكرة لو كان ابو حنيفة يجوز بيعها لغيره فحين لم يكون
 قوله مع البر حنيفة يعني انه يوافق في عدم جواز بيعه مطلقا والظاهر
 منه الا برسم فهو كالمبيع ومحظوظ والحق اسم وانه اطلق على الزوجة
 المتخذ من زوجها ولا يجوز بيع شئ من المهرام سوى النخل والدة وولادته
 والا التمسك وجوز في القينة بيع حبيات الانتفاع بها في الة و
قال المصنف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم **قال** المصنف **قال** المصنف
 انما لغت الانتفاع به لما فيه من امانة المكرم انتهى وفيه حيث **قوله** به
 ان الوضع على راس الانسان غايبة الاكرام والمجاز الانتفاع بجميع
 الانا بغير طلاء استخدا ما فيه ذلك كالا انتفاع بالاعراض والفضة
 والعلم من غير الزوم امانة فيجوز به او الى هذا وقد تقرر في كتب الحديث
 انه من خصا بصفة صلى الله عليه وسلم ان له ان يلعن من ساء بغيره
 سبب ولعن من له لعلون له ما به صلى الله عليه وسلم به ذلك
 فلا يحتاج في هذه المقام للتوجيه وقد اخذت المسح في لعن كافر
 معين فاكتر المسح على عدم مجاز وخاصة الاشاعة واجازة بعضهم
 لظاهر حاله واستدل بعضهم بجواز قتله على جواز لعنه واما لعن العاصي
 فانه يجوز لعنه فاعلم ان العاصي المعين ومنهم من جوزه قبل اقامته
 والثوبة كذا في المناقب المذكورة وفي كتاب العلم من صحيح البخاري

عن سعيد بن جبير قال قال ابن عباس بن قيس بن موسى بن جابر
سبي بنى له كزبل منها هو موسى بن جابر بن قيس بن جابر بن قيس بن جابر
وقال الكوفي في قال قلت كيف يكون عدو الله وهو مؤمن قلت قال قال
هذا على وجه التغبط والرجح الا انه يعتقد انه عدو الله وله دين حقيقي
لقد في الكوفة كان ذلك في حال غضب ابن عباس بن جابر بن قيس بن جابر
تظن ان الاطفا والاراء حقا فيها وذكر ابن الكوفي في شرح الاحاديث
عن صاحب الكوفة في شرح الهداية ان الحسن بن علي بن ابي طالب
من جهة الله تعالى في ذلك لا يكون للكافر والكن في الابعاد ودرجة
الابرار مقام الصالحين هو الماد في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لمحب
ذلك انتهى ثم استدل على جواز التسليم للمعقنين وذكر سراج المصنف
بجوابه الى صريح بيانه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لمحب
ان الغرض من الدعوى ان يظهر حقائق المحللين بشدة مثل هذا التكاح بدليل
قوله عليه السلام لا اتيكم بالنفس المستعارة والمحلل له لباشرة
ما تفرقة الطباع من محو ما اليه بعد مباشرة غيره واستتمها بهما خفية
اللعن وهو لا يبين بمنصب الرسالة وذكر العلامة الحفيد ان المداوم
من المحقق والمحلل انه يقول لغيره احللت كنت انبى بكذا وما استبده كما
في تكاح المحيط والمخاضة ان اللعن ردة فيها او اشرط المحلل الاجر قوله
وبجواب انه منى **قال الفاضل** في بحث **قول** وجهه انه المنه عن
وان كان حشا كان فاستقرت في معنى انه المنه ليس لعينه بل لغيره وذلك
الغير ليس صفا فاما به بل مجاور وان كانت خفية فلا يفتقر الى الكراهة
قوله اذا كان السفل هو بالضم والاسكان فيمنع يمنع الضم كذا في المصباح
وعلم الشئ شيئا ارفق كذا في القاموس **قوله** وليس على الله لعن بالعدم
القبض **قال الفاضل** في بحث **قوله** بيانه اننا لانسم ولا لانه على كونه
على كونه لمر بالاراد ان يكون لا لاشارة الى انه قد علم له فيج ماصنع فلا مؤاخذة
عليه الا ان يوجد بعد ذلك بدليل قوله تعالى ما سلف بما تقدم اخذ
التمهيم ولا يستد منه **قوله** والا الى انه يقال **قال الفاضل** في بحث
قوله وجهه انه يقال بطريق المعارضة ان الامر فيه وان يبين الحق والفساد

والفساد فيبين محمل على بفتح معصونا لفساد العاقل ونسب له حيث
اكن كما هو المذهب **قوله** لسه الضماد في الموضع هو من المذهب
في العلة فقبض ما يقضيه انما قال لسه الضماد في العلة هي مجوزة
التقدم **قوله** في مقابلته مجوزة ان اعتبار الجملات بغيرهم
التمتع محمل على البعض لا لغيره كقصة الاول في قوله جلية بينه **قوله**
وليس البعض المحل في بان الارادة كافية في جواز ذلك البعض
ان **قوله** القوم بهي شباب مشوبة الى فوحشتان كورة من كورة
فانفس **قوله** وبيانه هذا الباب ان الغاضب لغيره الاول ان يقال انه
بمنه الربا سلاته الفصل للاتباع بلا عوض لا ضمان يقابل وهو
منه المضمونة **قوله** لو باعما بالف لا يجزى من صورة المسألة
بمؤول المضمون لا ان يقال اراد ببيانه طرد الفساد للموجب لصفه فبينه
في هذه المسألة بالانقسام وفي اصلها بالمقاصد **قوله** لسل لا يدرم تفككت
المذموم عن الاثر **قوله** ارادوا بالمذموم العقد اصاله فهو انما يستقيم
ثبوت الحكم للعاقبة وان اراد بطريق الوكالة فالتراع فيه لا يمتنع
صحة هذه الوكالة **قوله** لانه ثبوت الحكم الرقبة ان ثبوت الملك
لهو كل جبر الموضع التراج لانه انما ثبت للعاقبة عنه **قوله** بالانفاس
قد يجاب بانه ذلك ضرورة كون العاقبة غير محل للملك والمقصود
من عقود العبد المادون بالتجارة هو الرجوع والتجارة فيكون ثبوت
الملك فيه للمولى وسبيل ذلك ويجوز في الوسايل لا يجوز في غيرها
قال المصنف وكل شرط لا يقضيه العقد الا ان لم يرد به التراج اما اذا ورد به
كشرط الاجل في الثمن وكذا في المبيع لم يرد به شرط محله فهو غير مقيد
وكذا ما قصد به الاستيثاق كالباع بشرط كقبول الثمن حاضرا قبل الكفاية
وه بشرط من معلوم بالاشارة او التسمية او بشرط محله كذا
في الضم **قوله** وكذا في المذهب الوكاوة بمعنى التوكيد غير ثبت انتهى
اقول ونفت هذه الكاوة في عبارة صاحب الكشاف عند قوله
تعالى والمطلقات غير يقين **قال المحقق** انفقنا الى الوكاوة
اي التوكيد لا يوجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب

الا ان المصنف في اللغة كلفني استنباط ما هو مراد من قوله وكذا
 في قصد بعبارة استعمل في التوكيد لما بينهما من التلبس قوله
 يجوز ان يكون مراد من قوله انما هو مقتضى الزيادة العارية عن العوض
 وفيه بحث **قوله** اولا كذا لا يوافق النزاع في منع العوض
 بخلاف مقتضى قوله وبيانها بالادلة **قوله** انما هو مقتضى
قوله انما هو مقتضى العوض وقوله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان الحكم ثانيا في كل بيع بشرط العتق
 عبارة لا دلالة **قوله** في ذلك لانه لو كانت الحرة والسكنى بغيرها
 بشئ من الثمن يكون اجارة في بيع **قوله** في اشكال الميراث
 عليه من اثباته حين وذلك لانه محذوف والسكنى بغيرها للبيع
 فاذا كانت اجارة وجب ان يكون باقيا بها من مال المشتري الذي
 هو الثمن فيجوز ان يقال في تصور المصلحة انه اذا باع العبد بعشرين
 دينار بشرط ان يستخيره ثمة بغير ان ثمة كان في نظره احد
 وعشرين وركب له دينار في مقابلته المحذوف لانه باءه قول العلامة
 ابن الهمام بان يعتبر المستخيره ثمة بازاء البيع الى ان تصور فيها اذا اشترى
 عبدا بشرط ان يجزم التابع المستخيره بشرط ان يجزمه عبدا **قوله**
قوله ان المصنف بالفتح مجازي مع جزم وفي المصباح حدوث النفل
 بالنفل من ثمة بفتح وفتحة على مثلها وقد رآه في نسخة كانت النفل
 انتهى وهي مؤنثة سمعته فقول المصنف على انه محذوف التابع بشرط
 الظاهر محذوف او بشرط **قوله** مع جزم مذهب الميراث
 كما في اللغة الفارسية وهو اليوم التاخير عن عشر من آخر شهر
 الحزيف وهو من اعياد الفرس والظاهر انهم حين غروب
 فتحوا ابوابهم لوجود مفعول بالفتح في لغتهم كرفعان للامم كانه في
 الادب دون كسر كما كان ضبط في المصباح **قوله** في جمع
 بين قوله بطل البيع فيها جعل البيع في كل من الميراث والعبد باطلا
 وجعله في المبسوط في كل منهما فاسد اشكال فانه في العبد
 فاسد لا باطلا وفي الميراث فاسد كما في النسخة فلهذا

لان ذلك لا يشترط في
 =

جزم بفتح الجيم الفارسية
 وبسكون الراء
 =

وقد تبدلت في نسخة
 ونسبة كذا

فيهم في كل من قوله بطل في المبسوط فلهذا جعل بين الحرة والعبد
 لا بد من جعل البطلان في العبد والميراث عن عدم الميراث بطلان في الميراث
فصل في احكامه **قوله** والبيع عند الميراث **قوله** انما هو مقتضى
 بطلان عليه لفظ البيع بطلان في الميراث فانه البطلان ليس بغير
 حقيقة بل محال لانه في صورة البيع قوله ملك البيع اي انه لم يكن
 الميراث في غير الشرط **قوله** الميراث في الميراث في يوم فلهذا انما ملك البيع
 او مع قبضته في يده فالواجب رده بعينه كذا في الفتح والميراث
 ما اقيم البطلان ليس ما اذا كان منسباً لما سببه في القول له في
 في البنية للتابع كما في جملة **قوله** بخلاف الضريح **قوله** انما هو مقتضى
 ليس من جهة **قوله** انتهى على ان الضريح فانه راجع الى الاقرب
 وهو الضريح فان الميراث للمالك ليس هو الاقرب الضريح وانما هو
 القبض **قوله** انما هو مقتضى القبض المقدر فانه القبض ليس للمالك
 مع مطلقا اي مع الاقرب الضريح سواء كان التابع غائبا او حاضرا
قوله لان الغني بغير الميراث وعنه اخره ابن الهمام بان كونه مشروفا
 باجماله ارادوا به بانه مشروع لامع هذا الوصف سلمناه لكن انتهى
 عنه هو المقرون بالوصف فلا فائدة في هذا الكلام اصول انتهى الميراث
 انه لا يقوم للبطلان على افاقة الميراث ثم قرر انه ليس بوجه فاحذروا
 من التوضيح فوجه **قوله** كما اذا قبضه الرقبة بشارته الى انه لم يكن
 مقبوضا في يده فهو كان في يده ووجه ملكه بوجه القبول في الفتح
 واختلف التوضيح في كفاية التخييل فصح فاصح في باب قبض الميراث
 انما قبض الميراث في الحلاصة وبيع العاوي خلاصه وكفى قبض الميراث
 وكذا قبض كذا اذا اقره التابع باعنا فانه عتقه حيث يقع الميراث
قوله الميراث فلهذا **قوله** لان الاتفاق بالراء لا بالال كذا السماع
 وهو الصحيح لان الدفع يكون قبل الوقوع والفاء هنا وقع ثم الميراث
 بالفاء الموصية فانه العقد حرام لان الاجماع على منعه بشرط
 قطعي ومقتضى تعليل الميراث برفع الموصية انه يقول على كل واحد
 لكنه اراد وجود بيان تهوت لانه الفسخ فكان يقبل اخذ

من وجاهه وقد يجاب بان الكلام فيه بمعنى على كونه تعالى وان
انتم تعلمون وفي الاستدلال بالآية كذا فيكون وضع الكلام
فيها موضع على كونه كونه لا انفسكم قوله لكن الرضا لم يحقق
في من له الشرط **اقول** حمل الرضا في كلام المصنف على الرضا وكنت
قد اذنا اراد الرضا بالعقد فانه عليه باختياره رضا به وان
رضاه يتقارب فكون المنفعة له واجل الرضا وعدم تحقق الرضا
بمن هو عليه هو الظاهر فهو ادلى باستحقاق الفسخ واكثر
عدم تحقق الرضا من عليه الشرط بالشرط فلو كان الرضا
على معناه المتبادر فيكون المراد عدم تحقق الرضا من الجاهل
بعدم التزام من عليه الشرط وذلك الشرط وفيه ايضا بحث
عام يستلزم ان الرضا ايضا فالظاهر التعديل في الايضاح
من انه منقذ الشرط اذا كانت عابدة اليه كان قادرا على
التصحيح كذا في الشرط فكان في حقه بمنزلة الصحيح فوضع الآخر لا يطل
حقه قد تبعه صاحب الكافي والزيدي وابن الهمام والعلما شبرا
اليه هو السر في عدم التمسك في المداينة **قوله** بل المراد الى قوله او فتمت
قال الفاضل فيه بحث **اقول** جهته الكلام فيها اذا نسخ البيع
واراد المتابع استرداده والقيمة انما تكون عند امتناع الفسخ
والاسترداد يحصل كالمبيع والنصف فيه باخراجه عن ملكه او بغير
ذلك وبدون ذلك يجب فسخه ورد المبيع بعينه وليس ثم فتمت
لتم قوله والقوض هو بيع وراهم بدارهم وعبارة النجاسة
وكذا الوبايع وراهم بدارهم الى اجل فهو على الروايتين وعلى هذا
يجب ان يكون المقبوض بوضوح فاسد انتهى فكانه حاول
الاختصار فيها **قوله** وحق الشفع لا يبطل مقتضى اخذه في مقام
الاستدلال انه متفق عليه به صرح ابن الهمام وبنا فضله
بعد ذلك وعند جملة لا شفقة للشفيع فيها فليست **قوله** وثبوت
بمختلف فيه عدل **قوله** المصنف على الاختلاف ليقيد ان قوله وثبوت
بالرفع مبتدأ خبره **قوله** على الاختلاف يتعالم في حين ضمير

وضمير ثبوت يرجع الى حق استحقاق الشفعة قوله لا على الاصح الى
قال صاحب البحر وشهد له ان لا مانع فيه منها فاقوله انما
انه يتعين اي بالنسبة الى وجوب رد عين ما اخذ من لو حث
لا يتعين اي بالنسبة اليه لانه بطريق ما ركب فهو متعين من جهة
في الملك كالمقبوض غير متعين من جهة انه فاسد كما
لصحة ما عساه الوجه الاول في لزوم رد عين المقبوض في الثاني
في حل كنهه ليعكس الدليل على بطلان شرطه بالضمير في
لغتين والقاموس من لغة العرب يسمى انما بعد الاطلاع
على غريب لبيب في ضمانه **قوله** طالب له الرجوع **قال** ابن الهمام
واعلم ان كل باععي رزقه ان قبض الدارهم به لا يبرأ من ملكه انما
لو كان في اصله غوايه الدين معتد الكذب فوضع اليه لا يمكن
اصلا لانه متيقن انه لا طاعت له انتهى رده صاحب البحر بان طاهر
طاهر فم خلافة لانه المنظور اليه وجوبه بالنسبة الى الاقرار لا رسم
المدعي بدل عليه سأل الخلف بان بفارق غيره حتى يستوفيه
منه دينه فانه لو غصب وراهم وقضى بجهاد بجاهه عبد الغير
وقبضه محال فتم تبين الامر لم يثبت **قوله** فيما يكره **قوله**
فيما يكره **قال** ابن الهمام والكرات المذكورة هنا كلها كونه
ومقتضى النظر عندى على اصولنا ان الشرع على سوم الآخر بشرط
والحاضر للباي في الخط والاضرار فاسد وانما يجب اللبس
بطلان او يثبت مع الجبار **قوله** واما اذا ساء ما يثبت ان خلا
كذا في النهاية **قال** الزبيدي هو شكل فان الله تعالى عن البيع
مطلقا فمن قبله ببعض الوجه يكون بخصيصا وهو نسخ فلا يكون
بالرأي **قال** الفاضل بعد نقله وفيه بحث **قوله** جهته انما لا يعلم
انه تخصيص بل هو مبني على انه الاصل في النصوص التعديلية
عرفت هنا بالاجابة حيث ورد النهي اثر الام بالسعي فكان اجابة
ان ان العدة هي الاصل في السعي وقد مثل له الاصل لانه يجوز القائل
لا يرتفع فاقوله ان تخصيص القائل بالمشع من الارش مع سابقه

الارث يشترط ان يكون المبيع القدر **قول** الثالث فلان منع
 التوفيق **القول الخامس** فيه بحث **قول** جهة منع التوفيق
 ليس مستلزما لقدر الصغير لانه ليس من شرطها معا اذا قلت
 جاز ان لا يرضى المبيع الا في بيع الاخر فيقول الى اضراره ولا يجزى منه
قال المصنف لا اضراره **قال** ابن الهمام اي بالملك المفهوم قوله
 ومن ملك مملوكين انتهى **قال** الخامس وفيه بحث **قول** جهة
 انه الظاهر هو وصحة بيعه وصحة غيره الى ما عدا الله ما قبل من قوله
 في قوله وبيعته بالدين ورواه ناليس اي احد الصغيرين المعنى
 لان المتصور ليس في هذه الصورة الثلاث وقع الضرر عن غيره اي
 عن غير الصغير هو الملك لا الاضراره اي بالصغيرة لانه غير منظور
 ولا مقصود وقد اعترض في منطوقه عن التوفيق الاضرار بالصغير
قوله اما اذا كان كافرا فلا يكره **قال** ابن الهمام والوجه انه
 ان كان التوفيق في ملكهم فلا لا يضره من ملكه لانه يكون البيع من سلم
 فتمت السلم وان كان ملكا في ملكهم لا يجوز **باب الاقال**
قول اي من القيل ومعناه الرفع وقد جاء من باب فعل افضل
 بمعنى قال صاحب مجموع النسخة قال البيع قبل اقاله فيمنع في المصباح
 اقال الله تعالى منته اذا رفع من سقوطه ومنه الاقاله في البيع لا مشا
 وفي العقد وقال قبل من باب باع لغة **قول** نسخ في حق المتعاقدين
 قال الربيعي انما يكون فسخي فيما هو من موجبات العقد من غير شرط
 اما لو وجب بشرط زائد فالاقال بيع جديد في حق المتعاقدين ايضا
 كما لو اشترى بالدين الموجه عينا قبل حلول الاجل ثم اقاله فانه يبرأ
 يعود حاله كما كان باع منه **قول** بيع جديد في حق غيرهما اختلف
 فيما اذا وقعت بلفظ الاقاله اما اذا كانت بلفظ المتعاقدين
 والمباركة والروايات لا تكون مبيعا انفا او بلفظ البيع بان
 قال البيع لم يشرى بعت اشترى فقال بعت فانما يكون
 مبيعا انفا اعمالا لموضع التوفيق كذا في التسمية والتسليم وغيرهما
قوله لو سكت لم يقتضي هذا السبل انه لا يصح الحكم المذكور اذا

اذا قال بشرط نقصان الثمن كذا او لانه تنصير على التفصيل
 لا سكون عن البعض ان الظاهر من الكتب الظاهر في الحكم **قوله**
 كما في النكاح او رويته الاقاله بيع مطلقا عند ابو يوسف في حق
 ثالث عند ابي حنيفة وقد صرحوا بان الواحد لا يتولى طرفي البيع
 لانه حقوق العقد ترجع الى العاقد في البيع والفسخ بخلاف النكاح
 فان حقوقه ترجع الى الزوج والزوج والعاقدة تنصير محض فلا وجه
 لقاسم الى اقاله على النكاح وما في الخلاصة من ان ينضم خنرا واول
 في حق التوفيق بشرط المنعف وليها **باب المراكمة والتولية**
قوله لعل ما ذكره الى الابد فربما وقع لفظا فيقال يتعين للمنفق الاول
 والامد في على بعض صورها **قوله** هذا هو الاصل
 في الايضاح هذا لا يتشبه في بعض المواضع والمعتمد عليه عادة النجاة
 انتهى **قوله** من جهة تلك المواضع اجرة التمسار على ما هو ظاهر الرواية
 وفيه في المحيط بما اذا كانت مشروطة في العقد ولا يلزم اجرة الدلال
 بالاجماع ومنها المخزن فانه يضم اجرة بخلاف كرايت الحفظ
 فلا يضم وقول الربيعي انه المخزن يزيد في قيمته لانه عن ضرر
 المراءو له ليس بشي لانه لا يزيد على حقه حفظا من الاذى وفيه
 هي في تفاوت بينه وبين بيت الحفظ كذا في قول بعضهم انه يزيد
 في القيمة بالتزويج والتزويج فالمدار على العرف فهم انه لا فرق
 في العقد بين الدلال والتمسار فانها عبارة عن المنوسطين البيع
 والمستثنى كما في القاموس العرف بينهما في عرف الفقهاء
 على ما ذكر بعض المتأخرين انه التمسار هو الدلال على مكانة السلف
 وصاحبها والدلال هو المصالحبة **قوله** فالباقول وانما من
 غير التسمية اي لم يسم الثمن بل اختصر لفظ المراكمة والتولية كما
 في غاية البين **قوله** والتسمية كالتفسير في التسمية في القيمة
 المستند عليها معنى التي وقعت فيها الخيانة **قال المصنف** لو اشترى
 جارية فاعوزت الرذيلة واستراه في حال غلبة او اضره الثوب
 لطلوع ملكه او فوثنه وبالجمل فله ان يبيع ويخفى به ما كان

ذكر ابن الهمام =

كما لا يبرر =

قوله غالب اخرا عما اذا كانت
 السند عن رابطة
 او سفيته
 =

يصح البيع قولنا هو قول الثاني فكذلك قول الثالث
 وقول الرابع وهو باخذ ورجع ابن الهمام لان مبني المراجعة على عدم
 الحيازة وعدم ذكره انها انقضت به هو المشتري ان المشتري
 المذكور كان له انما قصده الغالب انه لو علم انه قد انقضت
 ثمنها صحيح لم باخذ ما مضى الا بقطعة وقد ذكر في اول الباب
 سبب سر عينة المراجعة اعني والعين ان الثمن فتمت بها
 من عينة به قطب ثمنه بشرطها به مع زيادة ربح **فصل**
قال المصنف لم يجر بيع اي ولو من بائعه ذكره ابن الهمام **قوله** مودنا
 بين الصفاية **قال** الفاضل فيه **قال** قول وجهه انه لو كان مودنا
 لم يقبل ابن عباس حسب المعية لعدم اليقين **قوله**
 لا يجوز تناول البس في البرد فله ان يتخلف من ثمن التناول
 القفل والتعليق يمنع الحكم دون التناول فيصح كخصم كل من
 على الفل **قوله** تناولنا فربا اخر به عن اللفظ الموضوع للصديقين
قوله دفع بالتعارض لا وجه بالتعارض اما بين الحد بين ظاهر
 واما بين وبينه او انه الجواز فلا نه جعل كخصما ولا تعارض
 بين المخصم ومنه والمخصص **قال المصنف** ومن اشترى بكيل ما كاله
 قبل صورة المسألة رجل اشترى حنطة مثلا من شخص على انها
 عشرة اقفة وما كاله البائع بل كاله المشتري لنفسه فلا يبيعا
 من غير ان يكيلها لانه بائعه قد حصل له العلم بالمقدار بكيل لنفسه
 والمشتري منه ليس له ان يبيعا من غير ان يكيلها لانه بائعه وهو
 المشتري الاول لم يكيلها له فحصل له العلم بالمقدار بمجوز وقول
 بائعه فالطعام بالنسبة الى المشتري ان في صدق عليه انه
 لا يجوز بيعه حتى يجري فيه صاع البائع وهو المشتري الاول
 وصاع المشتري وهو الثاني واما بالنسبة الى الاول فيكتفي
 بكيل واحد اما بكيل بنفسه او بكيل البائع بحضرة فالحاصل ان الشخص
 اذا اشترى شيئا من الكيليات او الموزونات لا يجوز له
 ان ينصرف فيه بالبيع او الاكل ونحوهما حتى يعلم مقداره واما بان

بكيل

بكيل البائع بحضرة او بكيل بنفسه او لم يوجهه ووجهه
 لا يجوز وان اشترى بائعه لاكتفال القسط او كذا سبب له عدم
 تحقق التسليم **قال المصنف** ويجوز للمشتري ان يربد المالا بـ
 المتغير بالزخم لان الزيادة لازمة ويجه اذا اشترى ولا فرق بين
 كون انما من جنس الثمن او من غيره في محاسن العقد او بعد
 مده ولا بين كونه الذي زاده هو المشتري او كونه اجنبيا بائعه ثم
 لا بين قول البائع ذكره في هذا كله في الخلاصة **قال المصنف** لا يثبت
 دليل لا يتلزم له عوي وهي لزوم الاجل انما جيل في المرافعة
 لا يتلزم في ان له ان يكون واما الكلام في لزومه ستره على
 واما قوله ان ترى لم يثبت مستقلا **قال** ابن الهمام **قوله** حيث
 يلزم من ثمنه ان يرضاه **قال** الفاضل العبارة الصحيحة ان يرضاه
 من ثلاثة لبيان يلزم تقديم معقول في خبره عليه في الكتاب
 يجعل المذكور ثمنه للمقدار **قال** ان **قوله** لا يصح للمدعي النطق بيمين
 عليه من حذف الفاعل في غير المواقف **قوله** باب الربا
قوله لا يحكم في تحريم الاجتناب عن ترك العدل والاحسان
 المأمور بهما **قوله** فانه النهي يعقب الامر لانه الامر طلب الاجاد
 والنهي طلب الامتناع واما ان الشيء يقتضي بقاء وجوده لا كذا
 كذا وجه الاتفاق في وجهه بحت لان النهي انما هو طلب الاحتياط
 والامتناع عن الشيء عنه ولذا ينهي عن الزنا وشرب الخمر من لم
 يباشره فكانت املا فالاولى ان يقال انه كما جازى به بانه انواع
 بهوع المشروعة اشده فلا اهتمام بها كقولنا انما الغلب بالمتابعة
 بينه وبين المراجعة باستعمال على كل زيادة وان كانت حلا لا
 فيها وانه كما فقه ابن الهمام وقوله صاحب البحر فاحذر اذا لا يقيد
 على ما خبره عن البيوع المشروعة **قوله** هو الفضل الذي لا يعرض
 او رد عليه انه لا يثبت بالاشارة او حيث يؤول لا احد نوعه
 وهو بالفضل **قوله** لا يثبت انما اعترف بفساد التعريف
 كزوج احد نوعي الموت والصلوات انما يجاب بانها بالفضل

بغيره

ما يتم ففضل النقد على النسيئة **قول** المشروطة في البيع هو بطلان
العوض كذا قال القائل **اقول** يجوز رفعه بطلان على انه منقطع الفصل
في بيعه ما كان فيه شرط في العقد ولا بد ان يترادف في العقد المتعاقدين
ليخرج ما لم يشترط لاحد المتعاقدين بل لا يجزى فانه لا يكون ربا
قول في البيع اي في معاوضته قال بحال الاخر اخرج عن الفضل الجائز
عن العوض في النسيئة **قول** اي حكم الربا بالتمسك به الى اوجه عبارة
المعنى الواقعه في بعض النسخ او بدون اعتبار الحكم بكون الكلام
كاذبا او ليس كل ممكن او موزون بيع بكمية شتملا على فضل
جائز عن العوض فلا بد من اعتبار الحكم وهو المحل متعلق ان الحكم
انما يستعمل الربا في محله فيكون لفظ الربا محازا او على قدر
فيكون في محاز المحل في انتهى **اقول** في الاول من وجهيه
بجانب اوله لا يظهر له علته ولا فريضة معينة **قول** وبمثل خبره **اقول**
في صحة حمل نظر القسم لا يتغير بمرضاة اي بيع مثل وفيه سماجة
الوجه ان يكون كل مثل بمثل وبدء به جزء وقت حال لا يتأثر
المؤد اي من ديين ومعنيين على طرفه فوه الى في القصب
على منوال فماله وبعضه في شرح الرضوي فاجوز **قال** المصنف
بيع البيضة بالبيضة الى حال الاتفاقي كذا لانها مبيع بل
البيضة الصغيرة قد علم حكمها في ذلك وكان القياس كذا
عنه **قول** ويجوز بيع الحفنة بالحفنة الرتم انه اقتصر على تجزئتها
لان النسيئة حرام اتفاقا لانه محسوس بغيره ووجهه واختلاف
النسخ في اشتراط الاتفاق بعضه فيفضل في البيع **قال** المصنف اوله لانه
على الاحتياط لا يخرج عنها **اقول** فيجب التمسك به اذا كانت باصطلاح
الكلمة كما قال كانه اجماعا ولا يجمع ولا يهمل على الاحاد **قول**
او في نفسه في حق العرف والعقد او لا صحة للعقد الا بعد
بطلان التمسك فاذا اجماعا ومثنا جاز بيع الواحد بالاشترين لانه العدي
او لم يكن تمثنا جاز بوجه كذا كذا كذا البيضة بالبيضة كذا في
غاية البين وفي العام سكال لزوم كونه مجرد التمسك من

من الربا وقد حصره في القدر والتمسك **قول** لاكثر زهال
الظاهر القائل ان التمسك اذ هو باو حتم الشيء من غير ان يغير السبب
شي من الخارج وهذه التمسك هي ووجه الاتفاق من جهة من غير
شئ منه كالقطن مسجده جاء منه او الحنطة بصدقه فانه محظوظ
اذا اطمحت زادت في الكيس فانه **قول** ولا يجوز بيع الدين
بالسويق متساويا ولا متفاضلا **اقول** فيه سكال لانه المانع
من بيعه محظوظ بالدين المتون متساويا وهو كون الكيس غير مسو
بينهما كما في النسيئة والتمسك به انما يمنع النسيئة فقط وكذا القياس
على بيع اجزاء بالاجزاء ليس مع الفارق لوجود المستوى في
المقبس وهو المقبس عليه **قول** مذ بوجه مفضولة عن السطح
في كون هذا او ما يلية من بيع الحكم بالحيوان لا يبيع **قول** وبجوان
لا يوزن **اقول** فيجب كذا فانه يكتفى كل الحكم الذي قبله بميز
البيضة والسطح مجهول ولا بعد بميزهما معلوم بوزن البقرة او النخلة
لغير واحد بهما دون الاخر **قال** المصنف **قول** بتفاوت بالخبر من حيث
الطول او من غير الاتفاقي ولا يظهر وجه الوجه من بعض الاختلاف
في الخبر بانه يكون نقبجا معناه لا اوتيا او محمرا **باب** الحفون
قول لم يكن له الطريق المراد الطريق التي صرح بها كانت ان
انما طريقها الى سكة غير نافذة او الى طريق عام فيه خلل يقر
ابن الهمام عن محبط **باب** الاستحقاق **قول**
للمناسبة لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه الاستحقاق
طلب الحق والمشتري طالب لتواضع المبيع **قول** فيمن
يشترط القضا بالولد واما انفسا فليس اذ اقتضى المشتري
ومن نفس القضا فليس يرجع المشتري على يده
بالتمسك ووجهه والاصح ما لم يفسح كذا في الفسخ **قول** وتوهم ثوابها
فليس فيه نظر لانه ان يكون العرف بعد اعان الام
وبقاء الاخوات على الرق **فصل** في بيع القضوب
قال المصنف من باع ملك غيره فاما ملك بالحيوان الاول

ان يقال من باع ملك غيره لما لا يملكه لانه لو باعه لنفسه لم ينعقد
 اصله كما في البيهقي وان يقال بغيره **قوله** اذا كان الموقوف
 عليه باقيا للمنفعة ان لا يمتد من ضمنه فقولنا والمالك ليس له قوله
 حال قيام الاربعه وفيه ركائز لا تخلل الى قولنا للمالك الاجارة
 بشرط بقا المالك **قوله** بانه عدم التوقف في صورة بيع
 الموقوف حيث يبطل البيع بموت المالك قبل الاجارة لولا
 الحل البات الصابر الى الوارث بموت مورثه على وجه الميراث
 الذي حصل للمشتري فيبطله بهناهي في صورة تزوج الامة لم يطر
 ليوارث حل بات لكونها موطوءة الاب فتوقف على لا ينفق
 للمنفعة اي للمنفعة المحسنة لوجوبه فانفذ به دون تخيير قوله اذا المشتري
 الاول لم يملك حتى يطلب مشتريا آخر **قال** القائل مشتريا
اقول وجهه ان الغاصب الموقوف لم يملك لطلبه مشتريا آخر فندم
 بخود ومعها عن المنفعة المعارضة للمنفعة فوجب ان لا ينعقد بيعها كونه
 منقوضا **قوله** وفيه نظر وقد صاحب النجاشي التوفيق ان كان
 لم يقبل لانه سعى في نقض ما تم من جهته **واقول** هذا لا يندفع النظر
 لانه عدول الى قبيل آخر وهو انقطاع اذ النظر انما هو على التام
 بالتناقص **باب التمسك** **قال** المص لا يملك من قبله
 بذكر الزرع والنفقة والنفقة اي بانه يبين ان كذا كذا اذا عانتم اذا
 اطلق ذكر الزرع فله الزرع الوسيط واخذت الشجر فتمت من **قال**
 اراد محمد المصدر وهو نفس الزرع لا الالة اي الشجرة اي لا يمتد
 كل المدة ولا يبرح في كل الارض وبعضهم **قال** ارادوا بغيره والصح ان يملك
 عليه عند الاطلاق نظر اليه يبين والمراد بالنفقة كونه موطوءا
 او كونه اودع كبا منها وبالنفقة كونه عملت ثم الزرع ثم وزياد
 او غيره وكذا في النجاشي **قال** الشجر المقدسي ولما قيل ان يقول اذا
 اضيف اليه الى قربة معتبة لا يبيع لونه انقطاعه فاذا اضيف
 الى ربه او غيره فالنوع هم اقرب انتهى **اقول** بل النوع هم
 هنا بعد لان الشيا بكثر ما تبقى سنين كثيرة بين ابدى

قال المؤلف رحمه الله تعالى
 في بيان ما هو المقصود من قوله
 ان قوله من سنة اقدم من قوله
 والعنف

بين ابدى ان سن بعد موتها فبما يختلف الحفظ فانها
 لا ينبغي اكثر من سنة مع احتمال ان لا يظهر في تلك السنة خطا في
 ذلك العام ويحتاج الى بيان التوزن في الجواب والبيان في
 عرفنا فانها كما نقلنا زادت بينهما كما في الفسخ **قوله** بخلاف
 البطلان والرفق وكذا الباطل بخلاف الظاهر والمجوزون ارادوا
 بما ذكره من وجوبهم **قال** المص ومن ابي حنيفة انه لا يكون في بعض
 النعام ذكر في شرح الش في انه خلاف ظاهر الرواية **قال** ابن النعمان
 والوجه ان ينظر الى الغرض عرف الناس فان كان الغرض من
 الاكل كعرف اهل البوادي وجب جواره كافي ظاهر الرواية وان كان
 الغرض من ذلك عرف الغنم ليشهد في سائر القناديل كانه
 مصر وغيره من الامصار وجب العمل بروايتهم عدم الجواز لا يتعين
 المقدار والتون من قمار الباطل اهداره **قوله** لان محمد بن الحسن
 اشارة الى منع كون الشيء منجونا المطلق فقط بدليل حديث ابن
 مسعود **قوله** فلا بد ان عدول الى نفس آخر لكونه انقطاعا **قوله**
 لان ذكر ذلك اذ وقع لما يوجب من كونه قوله لان بعد ذكر
 الاوصاف استدل بالبناء على قوله ان قوله ولنا في حنيفة انه
 ينقض بالعصا فيه ونحوه ولم يجز بل عدل الى الاستدلال بالسنة
 فكان انقطاعا **قوله** من الغنم في المذهب الغنم الباطل لا يفسد
 ولم يفسد لا يفسد في كونه وكذا اهل صاحب القاموس في البناء
 انه الذي يسميه اهل مصر برسيا **قوله** الا اذا عرف ذلك
 اشارة الى طوله وعرضه وعظمه ففي قوله بيان طول وشده
 ظاهر والعبارة الواضحة ان يقال بيان طوله وعظمه وطول
 الحزنه كما عبر به الامام الزبلي **قوله** واجب بانه القدوة والبيان
 لزوم وجوده بينهما لعدم القابل بالفصل لان الموجود قابل للتشبه
 عند محقق فقط وقابل عند جهات بينهما فالقول ان شراطه عند
 لا غير حد است قولك لست وكذا الجيب بانه استراط وجود بينهما
 بتعين النص على استراط عند العقد مع ان الاو آتيا خرجت

كانت في المتن والاعراض
 صانعة مات سنة ثمانية
 وهي الآن موجودة في يد
 الفقير في طالب
 الامصار

والتواضع ثم تشرى في المصير ما كان في التواضع قال المصير
والا لانه من التواضع المصير المصير في التواضع ولا لانه هذا
مجيء وجوب القبض قبل المصارفة كلام كما لا يخفى اقول وذلك
لانه انما يدل على وجوب القبض في جملة ولو عقيب الاقراء بالانه
او به يحصل التمكن من التصرف قال في التمهيد في الفاضل
فيه يجب اقول فيه عدم ظهور التمهيد في المصير وجملة الشرط وجوبه
لا يخفى انه ما ذكره خبره وانما يجب ان لا يخفى كونه المصير فيه مما يتبع
بالقبضين وانما لا يشمل اليدين على الربا وان لا يكون فيه
خيار وانما يتفق قوله ولا يجوز الشك في الصور انما يقول
بالتسليم لا في اعطى نصف راس المال يكون نصف المصير في ذلك
ومعونة التولية انما يقول لا في اعطى مثل اعطيت المصير اليه يكون
المصير في ذلك ولو ذهب رتب المصير المصير في المصير اليه
فتبين ان ابراه كذا او بعضا لم يصح وكان اقله واجب رتب المال
كذا في البحر قوله انما شئت بالتسليم هو كذا فيما حدث من الشيخ
والقوابل انما شئت التسليم فهو الى مسائل مشهورة في قوله
الا لانه في الخبر انما شئت التسليم في صلاح المصير التي جرت
في غيره من البيع وواجب مجموع في هذا الخبر وواجب في الثاني
بذلك انما شئت التسليم في ما ذكره المستدرك انما هو ذهب اليه
بوجه كما يستفاد من البرازية قوله فهو جائز انما ان كان
بما في المشتري كان له انما يجب المبيع حتى يأخذ خمس المالك من المصير
ويراجع المشتري على الف وخمسها انما يأخذ بالشفيع بذلك
ولو رد بعيب او نقابلا رد الباقي على المشتري الفاء على الضمان
خمسها انما لو بغیره لم تثبت الزيادة في حق المشتري فليس
للبايع حبس المبيع على خمسها انما ويراجع على الف وبأخذ الشفيع
بالف ولو نقابلا او ردت بعيب فلا جني انما يشترط في
قال المصير ومن له على آخر عشرة دراهم جبا واول بوجبا واول
الا غلبت بوصف التمييز لا العدة ولانه المقصود من حيث معنى

المصير والعدد وان كان متفردا عليه فالصدق عليه لا صلة
حين كان موصوفا قال في التمهيد في التمهيد في التمهيد
كن منصرف قوله لا الزيادة يحصل فيما بينهما التي يتفق بها
المختصين من السابق اي ما قبل التمهيد من التمهيد في التمهيد
او ما قبل التمهيد من احداهما في التمهيد في التمهيد في التمهيد
وقوله في وجوده والضمنا به بيان الزيادة قال المصير ولا في قبض
الموصوفين قبل الاقراء ثم قال المصير ولا في الاقراء بالانه في
بمشارة اليه انما شئت التسليم في باب الربا انما يشترط ان
يقض الموصوفين في خمس فبين الكلامين منافاة ولا يمكن ان يبرر
انما المصير انما لم يقض بالانه لان فلو لم يصح في البيع واهما عام
من خمس قبل القبض بطل الاجاب ببيانته ودعوى اطلاق المجلس
على معنى في موضع على آخر في آخر يختلف لا يخفى قوله قبل هو مستحب
بجواب النفي قال الفاضل انما يكون عطف على قوله لا يخفى
للمساواة بحسب المعنى اقول لا يصح فيه جوابا للنفي انما لا يلزم معنى
لا بد من كذا لا تخبر عنه كذا في المصير فانما يتبع النفي اي لا يترك
او لا يستغنى به وحول النفي عليه صارا انما انما المعنى انما يتبع الآخر
او لا يلزم فلا يكون له جواب وانما ينافي فلا يتبع الفاء انما
بعد النفي انما التصيب باضمار ان فقد ذكر له النية متعين احدهما
نفي السبب فيني المستحب انما ينافي فكل من فكيف نفي الثاني والآخر
نفي الثاني فقط اي انما ينافي فكل من فكل من وعلى الوجهين
بنو النفي الى ما بعد فاذا كان من متفيا كما هنا صار مثبتا بنفسه المعنى
وانما فان بحسب المعنى لان تحقفا مفعول له فمعنا يتحقق الما واه
فقطف عليه فلا يتحقق الربا او لا سبيل الى عطفه عليه في اللفظ
لعدم ما يقتضي نصب الفعل حيث قوله وانما قال عز ثمن السيف
الى قوله لانه التمر جميع الى هو كلام النضائية نقلان المبسوط قال الفاضل
فيه يجب اقول وجهه ان الما واه في العقد حاصلة ان المصير
انما حين لا يجاب والقبول قابل بالما بجميع السيف والطنية

فقد حصلت المساواة في العقد والتميز بان المدفوع ثمن لسيف انما يكون
العقد فالوجه التعديل بان الظاهر عارضة التصحيح بخلافه كما فعل ابن الهمام
ويجوز ان يكون استدارة الى تحت التبعي مستند الى ان في محبط
من التفصيل بين ان لا يمكن تميز حكمة الا بغير زكوة المنقود ومن
العرف ويصح ان يجمع ان يمكن فيسقط الفرق ويصح بيع في السيف
على هذا الصورة بغير ما في المبسوط فوفقها بين الكتابين **قوله**
فان كل مطلق يجزئ المقيد قال الفاضل في بحث لنوع وجهه
انه اراد ان يجزئ مقيد الموضع وان اراد ان يجزئ هذا المقيد
منفاه بدليل **قوله** ولذا اذا باع كرخطة امانة فاسد مع انه اكثر
مطلق **قوله** وهو لا يتحقق في تلك المسئلة اي الاحتمال لسقوط
الرأب قال الفاضل في بحث **قوله** وجهه ظاهر فان له ثمانية عشر
درهم فاذا اخذ في مائة درهم واحد حصل لثمنه درهم
بلا عوض فلا بد من الاحتمال قال المصنف على ما بينه قال لا نقاش في استدارة
الى **قوله** فكيف ذلك ليجوز ان قال الفاضل في بحث **قوله** وجهه انما هو
لا يحصل ببيان **قوله** فاعلم انه قد تنقست قال الفاضل السبري
فيه نظر بل في لفظه استدارة انما هو الموضع فان كان الغالب
عندهما الغش فليس في حكم الدراهم والدنانير اعتبار الموضع
وفي الخصامة وهذا اذا كانت الفضة لا تخلص من الغش مما صار
مستمكنه فلا اعتبار بها واما اذا كانت تخلص فليس بمستمكنه
كذلك في شرح الاوطلع الا يصح ان يشر في عانة البينة والدراية
وقال الربيعي انه اذا عرفت ان الفضة او الذهب الذي في الغش
الغالب بغيره ولا يخرج منه شيء كان حكمه حكم النجس الى النص
فلا يجوز بيعه بغيره **قوله** في هذا الموضع فخرج المصنف
على هذه الصورة بالفاء **قوله** فانه استمرى بها فضة خالصة اجم
فان ما استر من التفصيل لا يتصور في هذه الصورة وانما ثباته
فيها اذا كان الذهب الفضة غير مستمكنه فذهبها خالصة
قوله وهذا يشترط قال الفاضل لا يجوز الاستدارة عن غيرها

من خفاء افوك جلا الاستدارة انما هو المحلل وجوب قبض كل من الفضة
والنحاس من الفضة لا يميز عن النحاس الا بغيره فذهبها
امكان التميز واما ان يمكن تميزه لا يكون مستمكنه كما في قياسه
الى ان الاستدراك انما يتحقق عند عدم التميز فذهبها الاستدارة
قوله يستقيم على قول محمد قال الفاضل لا يقول انما كان
وجوب الفضة فكيف يستقيم ذلك على **قوله** فليست افوك جلا
ان المراد بالاستدراك في مجرد التفرقة بين النكاح في كل ابدال ويجب
القيمة وبينه في بلدة العقد تبسم عنهما **قوله** الكفالة
قوله ضم ذمة الذمة في اللغة العهد وسمى العهد ذمة لان الفضة بوجوب
قال الفاضل لا يرفون في ذمة الا ذمة اي لا يراعون حلف ولا عهد
او من اهل الذمة للمهادين من الكفار وفي الشرع وصف بصير به
الات من اهل المال له وعليه **قوله** الاول صحيح لم يرجع في المبسوط احد القولين
على الآخر واجاب عن لزوم صيرورة الدين وتبين بان لا يلزم لان
الاستدراك لا يكون الا من احد هما كالفان مع فاضل الغائب
فان كلاهما من الفضة وليس حتى المالك الثاني قيمة واحدة واحتماره
فضم احدهما بوجوب برادة الآخر لكن جبا بالفضل لا بوجوب واحتماره
ان ثبوت الدين في الذمة اعتبار من الاعتبار است في زمان بغير الشيء
الواحد في ذمتين انما يمتنع في عين واحدة يثبت في زمن واحد
في طرفين لكن المحار ما صحه المصنف لانه وانما كان ذكر من الاعتبار كان
لا ضرورة تدعو اليه لان التوفيق يحصل بالمطالبة وهو لا يستلزم اعتبار
الدين في الذمة كالموكيل بالشرط بطالب الدين وهو في ذمة الموكل
ولا يظلم بخلاف فمرة سوى ان يقال ان حذف التكفل لا يوجب
عليه بحث على الضعيف دون الصحيح **قوله** تكفلت بوجهه قد
قد ذكرنا صحة الكفالة بالروح ولم يذكره في الطلاق بيني الزوج به
وذكرنا في الطلاق الفرج ولم يذكره بنا وبين في صحة الكفالة به
اذا كان امانة كذا في الترخاينة وفي فتح القدر بانه اذا عجز العاين
وجب ان يصح الكفالة والطلاق لانه مما يعبر به عن الكل كالعقود

وهي ان السبب للعصم لم يذكره لان لم يكن موقفا زمانيا فلو
كانت في ذلك بغير شاي من المكلف فيكون له من الكفيل
كقوله كفيلك نفسي او ثلثي لم يجز كافي السراج فلو ان الكافي سبني
باب الرهن قال **عصم** كذا او امان الكفيل في البحر ينفع في هذا الشئ
وفي محضر الكافي في باب الصلح عن الحقوق التي ليست بمال اخص
لا تبطل بموت الكفيل وبطال وارثه باحصائه كذا في السراج قوله
فيه نظر لانه لا يلزم من انتفاع النفع افعال الفاعل فيه فاعمل اقول
وجبة ان المكلف بقوله لانه اسم هو البتة اذ اسم نفسه عن كفالة الكفيل
فان انتفى كونه مثله فاعمل كونه من جهة الكفالة ولا احتمال لكونه
من جهة الاخرى بعد التصريح بهذه جهة قوله لكنها اي كونه من جهة
عدمها اي عدم المواقة غير ان ينقد برضا ف اي مسانعة عدم المواقة
بالموت وفي نسخة لكن عدمها يمتنع وهي ظاهرة قال المصنف بخلاف
سائر الحقوق اقول **الفاضل** فاعمل في هذه الفعيل كيف ثبت المقتل
اقول نعم وجبة ان المكلف عدم المخرج صحة الاستيفاء من غير خبر
وقوله في عدم التكفيل لا يخفى انه لا يثبت في يده لا بالثبوت في يده الا
بقضيته ما يندري بالثبوت لا يدين به الاستيفاء فلا يصح
الكفالة اصل قوله باني الذي قال **الفاضل** لا يتم ذلك في قوله
استتماله على لا يخفى فاعمل **اقول** هو ان رة الى ما سبكره من انه
يجب للدين ان يكون الامام كثر قوله في رواية اخرى قال
ابن الهيثم وجميع بينهما بان المداو بالاولى انه يجس ان لم يقدر على كفيل
وبالثلثية انه يكفل بالاجس ان قدر قوله لرجوعه الى الزام من ان الطلب
قال **الفاضل** فاعمل اقول جهة له بسبب الاستيفاء بالطلب الزام
قوله هو التبعة هذا التفسير للدرك واما ضمانه للدرك فتدانيه يقول
للمشترى انما ضمانه للدين ان استحق المبيع كذا في الفقه ولا يخفى ان القول
المذكور احد ركني ضمانه للدرك لا نفسه والظاهر انه يعرف انه ضم منه
الاخرى في لزوم دفع الدين عند استحقاق المبيع قوله **الفاضل** قال
فيه يجب اقول جهة انه لم يمتز قوله فاعمل لان المولى اقول **الفاضل** فيه

فيه شيء من دفع بقولنا فاعمل اقول جهة ان له ان يستوفيه
عليه وبطال به ولذا يجوز الكفالة بغير الاستيفاء عنه قوله اذا اخذ
احد الفاعلين بقدر برضا ف اي نصيب احدهما صبيح القيمة
قوله اذا قضي الفاضي بذلك اي بالقيمة المنفعة من المقام وفي عبارة
فصوره والوافي بالبيان ان يقال اذ ارضى به الغاصب او حكم القاضي
لما له بالقيمة والا كان له ان يصير الاخر كما ذكر في غصب البراذية قوله
يجوز تغيب الكفالة اي بالمال وبالفكر الزماني قال **عصم** ما اذا
كان عليه اي وجب ثبت فاعمل **اقول** بشرط ما شرط
مى زان له سبب كذا في البحر والعلاقة التي جهة كى كونه كل منهما مما يفيقه
الفاعل اقول قد تقرر في الاصول ان الشرط انما يحقق كالموضوع لا كالموضوع
واما جعله هو ما يكون بكافة الشرط او لا لانهما فليكن منه ما ذكر
عصمنا وجبت لادبه لانه لا يكاب المجاز المشروط بالمتناع محققه
قوله ان حل ما كان عليه ولم يوافق به فيه ان عدم المواقة ان كان
للاغنية فقد تقدم وان كان مع المحذور فالاستيفاء غير متقدّر **قوله**
اذا كان اجباني البحر والمخ ان لا يلزم ان يكون مكفولا عنه لما في البدائع
من انه قد مره وسبيله الى الاذ في جملة الجواز ان يكون مكفولا عنه
او مضار به **قوله** مضار اي ان يستفيل كما في صورة التغيب كونه
من غصبك من انكس فينا كفيض عنه وفيه مضار ان يقول كفت
بما لك على فلان او بما لك على فلان رجل آخر فانه يجوز والمجاز
للكفيل كذا في الفسخ وقال الزماني الجنا المكفول له ولا صاحب الحق
انتمى فليجوز وجهه المكفول كمن غصبته انت فانا كفيل له عنك
قوله مبيع الربح ومجي المطر اي ما لبس التغيب به متعارفا بخلاف
المتعارف كالحصاد والديكيس المتعارفان وصوم المتعارف
حيث نصح الكفالة وان جيل قوله لانه لا يجاب المعلق نوع الا قول
هذه انما يفسد الفروع بين كمالين ولا يقصد ما هو المقصود من دفع
السؤال بقوله لا يقال لان في كل صورة في التغيب وان جيل
قد وجد مجموع اما من الكفالة والتغيب او من الكفالة وان جيل فيلزم

في كل انتفاء اجماع بانقضاء جزيه وهذا مما فاضل الفاضل المنبئ عليه قوله
بانه المراد بالتعقيب بالشرط الاجل صوابه التام جيل وهذا ما ذهب اليه
الكفا في السفاني وابن الهمام وكثيره حمل الجن زي والانتفاء على ظاهر
فقال لا يصح الكفالة ويطلب شرط وجوب المال حاله كما ذهب اليه البيهقي
في الكفالة السفاني في كتاب التبعة من النكاح فيه تفصيل في انتفاء كونه
قوله وعن ابن ابي شيبة في البهره قد ظهر له انه لا حاجة الى جعل التعقيب بمعنى
ان جيل بل المراد لان الكفالة لما صح فليقبل بالشرط في جيل وهو المأمور
لم يطل بالشرط الفاسد والمراد جيل بغير المعارف شرطه فانه لم يطل
قوله مع مبنية اي على نفي العلم لا على البتات كافي لا بوضوح **قال** الم
لانه اقرار على الغير قال الزبلي في كتاب ما اذا غاب ما ذهب اليه على خلافه
فعلى ظاهره ان على نفسه بالف مثله وانما الكفيل ما اقر به حيث يترتب
ما اقر به المطلوب فيجب انما الفاسد ان لا يترتب سى لما جناه وجه الاحتياط
انه كفيل بما يجب فيشرط الوجوب عليه فيها باي طريق كان و
في مسألة الكتاب بكفيل عليه في الحال فانه انما الطالب المطلوب
بما عليه كان منها فلا يصدق ما لم يتم البينة **قال** الفاضل وفيه بحث
اقول في حجه انه ليس شيئا من انقسام الاستحسان لانه كونه اقرار على الغير
وكونه الموثق به مستحسن بينهما فلا كفا بالوجوب باي طريق كان
في التكفيل بما يجب دون التكفيل بما وجب تخم فلو جاز بانه الوق
عن المسائل التي ففقط كما فعل ابن الهمام **قوله** لانه المراد بالامر ما هو
معتبر شرعا وما ذكرتم ليس كذلك **قال** الفاضل فيه تامل فانه
لو لم يكن معتبرا شرعا لارجع على العبد بعد العتق **اقول** عدم الرجوع
عليه ما دام رقيقا عدم اعتبار في الجملة **قوله** وجبته يكون تملك الدين
لمن عليه الدين فيه بحث فانه انما يكون تملك الدين حيث اقتضت
البينة بعد القبض او المقبوض فيه به حيث امانة لادين قوله فلا بد
من اعتبارهما اي اعتبار الاخر او الدين المأمور به **قال** الفاضل
فيه تامل فعلى حجه انه لا يكون تقضي بمثلها لا بما فيها فاذ افضى
الجبا وبالزحف او عكس فلو لم يكن مثله لم يكن قضاء لكنه قضاء

قضاء **قوله** ولا يجوز تقبيل البتة من الكفالة اي من الكفالة بالمال
واما بالنفس فتقبل وتفصيل في محابته **قوله** بخلاف ابراء الاصيل
في النكاح اية ابراء الكفيل ايضا برئ بالرد ومثله في النكاح كما تفكر
صاحب البهره حيث لا فرق بينهما **قوله** لا يقبل المكفول قال الفقيه
ابن الهمام هذا خبر صحيح بل الشرط ان يقبل في محاسن ان كان حاضرا
قبضه او يقبل عنه فتكون ان كان غائبا فتقبض على جازته او رده
انتمى وقد يجاب بان الصفة تحمل على ما هو المتبادر وهو كونه على وجه
المعاد بدل عليه مغايرة بقوله وقال ابو يوسف يجوز اذا ابدته فاجاز
فان معناه يصح فاذا ابدته لو حذف لفظ المكفول وانضم على قوله لا يصح
الكفالة الا يقبل كانه اولى لعدم احتياجه **قوله** فلو جاز في بعضها
قال الفاضل في بحث **اقول** لان الصا ور عن ابو يوسف جنة قوله
واحد غير معين لعن فلا يستقيم نسبة القليل اليه والاستبدال
لكل بعوان كونه رده اية لان المبسوط مروي عن محمد بن ابراهيم **قوله** وهو
وبانه الاقرار **قال** الفاضل في العطف **قال** قول يريده ان يخرج الى المال
ليظهر وجهه وقد وجبه بانه من جيل عاقلها تينا وما بارد والكثير
واجب على القياس ان الحج وذلك لم يبين المعطوف والمعطوف
عليه من النسبة وذلك لان قوله يصرف الزام الى من ينطق في
انه الله ام فقط يوجب منع على الصغرى وقوله كالاقرار والشرط
الى قياس اصولي ثرائي جوابه بينه الفرق بين القبول والتقبيل عليه
والقدرة ان تكون بغيره او بغيره **قال** الفاضل فيه شيء **اقول** في هذه
الى ان القدرة لا تحقق في الميت انفسه ولا قلبه وقد صرح الامويون
بان الموت عجز كله على ان من فواتهم ان القادر بقدرة الغير لا بعد
قدرة الوكان حيا فكيف بالمتيت ويجوز ان يكون شهادة الى ان المحرم
مرفوع لقوله بعده وعلى هذا الشرط في القدرة اما نقص القادر
او ما يقضي الى الاداء وهو المال لكنه ينبغي بان الخلف في صورة المحصر
ما لم يحصر **قوله** وانه باعتبار الدوام فان الالف لا يكون فيه
ذكره ابن الباركي وغيره **قال** الفوا والرباج والتمس في قولهم هذه

الف و هم المعنى الذي لا ينفك عن الف فال لفظه بغيره الف
كما في المصباح والقاموس وما وقع في فتح القدير من قوله وذكر
غيره عطية على ما قيل في المال أو المكفول بغيره قوله وان كان الف
فليس له ان يستره كذا في الربيع والمواج وغيرهما اطلاق القول
بموجب الخبره و به انه يقول لا تنافي بين اصبر على المكفول
لانه اما عنده لم ينسب صاحب الخبره الا الى ابي العباس خاصة
فالمقول عليه في الشرح **قوله** لم يقبل في البحر جوهم هنا بعد القول
ينبغي ان يكون على الرواية الضعيفة اما على الظاهر اثنان المعنى به
من نقاد القضا على الغائب فيبقى النفاذ ولم ار من شبه عليه هنا
قوله لعدم مطابقتها لاقوال الفاضل في معنى اقول وجهان مجرد و هو
ان له على المكفول عنه كذا لا تنافي صحته على مطابقة المكفول به لغيره
بعد المطابقة له بل على حضور الغائب او كبس عنه فالظاهر قول ابي العباس
لانه قضا على غائب لم ينسب خصم وانما صورة عدم مطابقة الدعوى
المكفول به ما اذا ادعى انه كفول عن فله بكذا له عليه فاضرب المكفول بانه
انما كفول بما ذاب له عليه وبما قضى له او شهد له بعبية بذلك
قوله و اما ما قيل في الاقتصار عليه بن العام ولم يجوز الاحتمال الاول بناء
على انه لو جعل شرطه ان لا يكون مستقبلا او بشكل
لانه العبارة المذكورة في العبارة ليس فيها ما يشترطه **قوله**
واجب انما يجب انما في قال الفاضل يعني بغير الاعتبار وفيه شئ
اول هو ان الفقه في قبيل الشافعي كون كل الدين والكفاية نفسها
الى حال وموجب اقراره باحدهما فيجب ان ينفذ في الاجل فيها و ائنه
و هو مناه العلة في قبيل يوسف بن الوصف هو التصاوي على وجوب
المال في صورة الاقرار بالدين والاقرار بالكفالة فاختلفت العلة
فلا يكون الجواب عن احدىهما جواجا عن الآخر **قال** المعنى لانه اذا تأتبه
كاد ان ينفذ في الدين **قال** الا في المصلحة المعارضة لا ينفذ لانه ان اراد
كاد ان ينفذ في الاصل او ما ينفذ في الاصل لا ينفذ و ان اراد به كاد ان ينفذ
بحق الكفالة ممنوع وكيف يكون ذاك كفيلا عنه كاد ان ينفذ في قبيل فليس على القول

القول لعل وجه النافي هو ان ينفذ في الدين لانه لو كان المراد ما ينفذ في الدين
من نفسه بحق الاصله بحق الكفالة فاذا كان بمنزلة او آية الصالح لم يكون
بحق الكفالة ايضا فلهذا لم يجز له بحق الكفالة فليس هو في الرجوع على كغيره
وانه يجعل كل احد منهما كفيلا بالف عن صاحبه فيه شك في ان الف
ان اعتبرت معناه على او انما الفقه فليست ذبنا لنقص الكفالة بها
وانه ان يثبت بدل كذا في الكفالة بدل كذا في الفقه قوله وفيه
ما فيه وذلك لان الترتيب في الذكر حاصل في جميع حروف اللفظ
كما في بحث الخاص من النسخ فلابد من ثبوت **قال** الفاضل فان عادة
المصنفين ذكر الاحمال على دقة التفصيل فيه منع اقول وجهان الاول
والثاني غير المتبني الى خصم باز كتاب الاول الى هذا وقد قال بعضهم
في تفسير هذه العبارة اي ثابت في هذه كذا من الملق والضعف حاصل
فيه اي فيما ذكره صحتنا ولا يخفى ما فيه فانه لم يميز بين المذكورين فانه كان المراد
باحدهما فلهذا بالآخر كان عليه البيان ولم يبين وان كان المراد بهما واحدا
فالمعنى ما ثبت في هذا المذكور ثبت في هذا المذكور ولا طائل من تحته اللهم
الا انه يقال المراد ان ما ثبت في جنس المذكور حاصل في هذا ذكره هنا على التخيير
الاول راجع الى المذكور مفهوم من استباق مراد ابي جعفر الثاني راجع اليه
مراد ابي العباس استخراجه بالوجه من يقال ان هذا الموصول من الموصولات
التي اجهت صحتها فحينئذ او امتحان للمعنى المذكور في الظهور قوله فلهذا
ان يجعلها بالدين الباقية للمعاني اي انه انما يجعلها في مقابلة الدين بغيره
هنا او يفر عليه بدلين لا في هذه الآية لست به **قوله** ما الاول فظاهر
قال الفاضل منه نال قول جهم ان فسر الوجه الذي يكون بغير بدل
الكتبة على المكفول الاصيل عليه اي على ذلك الوجه بالتعويض بالتعغير
فلا يكون دقيقا معناه انما يضر بخلافه **كتاب** الحوالة قوله لا شئ منضم
برأه الاصيل الى الاصل فبضم برأه الاصيل في هذه سواء كانت عن الدين
او عن المطالبة صارت كالركب من الموهبة **قوله** ولان الاستبناح
يفتحا ان لم يرد برأه الاصيل فيجب اجتماع التامين والمؤد مقدم
عليه طبقا مقدم وضعه اولان برأه الكفالة اقرب الى الاصيل هو عدم سقوط

موسم غار

بعد البتة والبراهين تقوى الكفاية في توجده بعد تحقيقها قال الفاضل
 او لم يكن باقيا قول جبهة ان الكفاية اذا كانت باعرا وادى الكفيل لم يتحقق
 برادة الله مطلقا لا شغلا بل بانه الكفيل وانما يبدل من الله بن جلال
 ما اذا كانت بعيرة او لا رجوع قوله كقول الدين هذا انما يتبين على قول
 الله بوضوح وهو الصحيح لكن لا يولي ان يقال كقول المطالبة كما قال ابن الهمام
 استعمله ابا علي المذاهب لانها فيها عليه لكنه مع كقول الدين ايضا
 عند ابن يوسف خلافا لغيره قوله اذا اشيع في النهاية قال المختار في الصحاح
 الحمد بيت برودة في الجمع يشهد به التثنية وهو ما به يكون التثنية بوزنه اكرم
 قوله فقلت انه الزام الى حال الفاضل فيه بحث فانه الدين كالمين في وقت
 فليست في قول جبهة ان الكامين دين محمول المدحوم به ومن المحتمل المنوع
 ان يكون الدين الواحد مطلقا لانه لا يكون على واحد وبنات جبارين
 لها مطالب واحد قال الفاضل قال صاحب البهجة وان لم قال
 فانه قال في قول لعل وجهه ان نقل الدين عند القائل انما هو امر اعتباري
 جعل بسببه لما هو المقصود من استيفاء الواجب فلا يزم رضاه فليست
 قوله لا شغلا تصرف في تحويل الدين للمخالف ان يمتنع فليلا بل هو تصرف
 في تحويل المطالبة قوله وقال في لا يغير من الدين ولا من المطالبة قوله
 فيها اي في عبارة في المسح في العبارة الاولى في معناه كوصف السلافة
 في كونه العقد بنفسه بقوله قوله الا ان يتوى حقه او يستطرد له حيا او يجبر
 له ان يرجع على ابيهما است او تفسخ كونه قوله فولى المال كعلم فولى كوصف
 وجمعه هو ثوبا و قوله فادرج اي يذهب ويحيى ويختلف حال المرفعة
 في الصباح والساعة من الفقر الى الغنى وما كنه قوله فانه لفظ هو الذي يشترط
 فيها مجازا قال الفاضل قال العلامة الكاكي قبل المجاز لا يعارض الحقيقة
 فاحتمال المجاز لا يخرج عن رادة الحقيقة واجيب بانه مجاز متعارف
 فيمكن ان يخرج عن رادة الحقيقة ولو لم يخرج كان محتملا فلا بد من المجاز
 انتهى وفيه تامل قوله جبهة ان حقيقة المستعملة اولى من المجاز المتعارف
 عند ابن حنيفة فلا يتبين في هذه التوجيه بالنظر الى مذهبه وان الاحتمال
 الذي لا يستند اليه ليس الا ببناء في صحة الاثر في قوله كافي لو كان في

في كونه مستوطنا واداه واداه
 مستوطنا لفظا وفي العبارة الثانية
 معناه كوصف السلافة صح

من نظر التصرف قال الفاضل في شيء اقول هو ان التصرف لم يتقبل
 من الموكل لان له قول الوكيل له ما سكره ما وكل فيه بنفسه وانما جعل الوكيل
 تصرفا ايضا قوله بغير استيناف قيل بفتحها واما الله مفتوحة فيجوز
 كتاب ادب القاضي قوله بغير الرأفة في القاموس انما شئت
 وي جعل انتمي فليسا من باب تصرف يقال انما الله طيب بكسر الهمزة وفتح
 الهمزة بانه شرط الا عانه فيها دون الهمزة في قوله لا قطع وفي الى بانه
 على وجه اربع احد بان يكون لتفقد القضا ان في ما به منه للمطالبة
 ليقضي له ولو يكن وهي في كل حرام على المعطي والاخذ ان لم يابو عند
 لبيد في امره عند سلطان الرابع ما به دفع له دفع خوف عن نفسه او ماله
 وهي في كل حرام على الاخذ دون المعطي كما في حياية قوله وقيل هذا بناء على
 قال الفاضل في بحث اقول جبهة ان الرأفة والنقصان من الامور الشرعية
 فانه نسب الدين فوجه لم يوجد من يصح للقضا او ما من شخص الا و تم
 من زيد اجماعه على اجماعه الى ان يصل الى الانبياء فيكون ناقص الا بانه
 بالنسبة اليه وجبته يكون ما بعد الانبياء ناقصا في نسب الى ما و نه
 عسره وجود شخص لا يوجد هو نقص اجماعا منه ليعتبر كونه فاضيا قوله
 فانه بدل على ان الاجتهاد ليس بشرط قال الفاضل الكلام في صحة
 والابنة المستمرة على محصل اقول برادة صلى الله تعالى عليه وسلم وعالته
 بانه مهدي صلى الله تعالى عليه وحيث لسانه فانه كان بهذا الكثرة عاززان
 اجماعه الاجتهاد فلا اشكال الا فيقد حصل المقصود من الاجتهاد والعلوم
 والستاد وهذا غير ثابت في غيره فلا دلالة على ما ذكر قوله وقال الشيباني
 انما اترك الآية قال الفاضل في تامل اقول جبهة ان الآية ليس فيها
 صيغة امر تدل على ما و عاده من الفرضية بخلاف التي فيها قوله وبيني
 ان لا يطلب اي يحرم ذكره ابن الهمام قوله عاده لا اي جامعين كما كان
 الا لشانه الثقات الحكماء والشيخ الفقه ذكره الكاكي في شرح قوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم امام عادل اطلق في المجاز فمثل الكاكي كما ذكره
 بعض السارحين للكنية مرفوعة الى الاصل ومقتضاها صحة سلطنة الكاكي
 وقوله القضاء والاستبصار ما ذكر ابن الهمام وجامع الفصولين من انه ما

عليه الكفار من بلاد المسلمين وقرؤهم عندهم على ما في نسخة منهم كقول طيب
وجبت ان يتفقوا على واحد منهم يكون والى عليهم فبعضنا فبعضنا
وقال كذا في بعض النسخ كلام الشرح الكثرة فلا يحتاج الى ما في النسخة وشمول الى
لغة في اللغة بالقرين الاول في فخر رضى فاصبح قول والد بواله هو في الخط
في مجاز من تشبهه كقولنا في النسخة والى ضلاله في الاصل جوده
الحساب ثم اطلق على موضع الحساب والى الخط جمع في خطه كذا في
وهو شبه كسب من اوجم وخرق والى النسخة جمع في النسخة والى النسخة
والى النسخة بالمشهد به حكم واثبت حكم في السجل والى النسخة جمع في النسخة
فخر في باب كتاب القاضي وهو ما كتب فيه خصوصية المقيمين عند
القاضي وما جوى بينهما من الاقرار والاعتراف والى النسخة او النسخة وكذا
السجل والى النسخة ما كتب فيه البيع والرضخ والاعتراف والى النسخة او النسخة
بينا ولا في النسخة التي في حوزة بلدنا الآن بخلافه قول روى عن النسخة
وعلى قول الحافظ لا يحسن حتى يدر في الاقرار والى النسخة ايضا كذا في النسخة
قال الرزقي وهو القلوب قوله ويرى ان القول له الا فيما به له بال
كالقوس في جميع قال في خان عليه القوي ومنه يعلم انه لا يحسن
والكفاية على المفتي به وما اختاره صاحب الهداية اختاره النسخة
وفي النسخة الواسع بل انه يمدح المفتي به فقد اختلفت الفتاوى النسخة
يعقد ولم يكن بدل ما ان العمل على ما في المتن لانه اذا تعرض في المتن
والفتاوى في المتن ما في المتن كما في النسخة الواسع بل انه يقدم ما في النسخة
على ما في النسخة كذا في النسخة قوله في النسخة كذا في النسخة
انه ظاهر الرواية ومنه يعلم انه ما اختاره كذا في النسخة
كذا في النسخة **باب كتاب القاضي الى القاضي** يا قوله لا ان النسخة
نعم ان اوله ليس من كتاب الفضل بل نقل نسخة او حكم وانما
ذكره فيه لانه من عمل القضاة كذا في النسخة وقول صاحب النسخة كذا
من علمهم كانه من عمل القضاة او ليس كل ما يعمل القضاة او حكم
اعمالهم متبعة كما لا يخفى قوله ولا يرد بالمشهد به القيس وانما هو
استحسن ما روى عن وبالقرينة الداعية اليه وفيه حجة لانه في النسخة

للقايس الجلي لا يثنى بثبوتها بالقيسين حتى يثبت له قوله لا يخفى والى النسخة
فبينا في قوله لا يرى قال القاضي في حجة فانه حجة القضاة لانه لا يرد
او آخر النسخة الاول من النسخة ووجهه ان النسخة حجة القضاة قبل النسخة او النسخة
بالسماوة فاللزام بعد ما يكون بها ايضا **قول** معنى قوله ولا يلزم
انه لا يلزم بين صحة القضاء كون القاضي ملزوما به كذا في النسخة وكونه
واجبا عليه لولا ان كونه محمدا وحسبنا رد على قوله في حجة فاللزام بعد ما
يكون به حجة مع ظاهره لولا ان يكون صحة القضاء حجة بالسماوة والى النسخة
بالنسخة قوله يرى انه دور وذلك لانه ثبوت لزوم العدل في النسخة
على السبيل والسبيل هو الاجتناب الى زيادة الشهود متوقف على لزوم
العدل وحكمه متوقف على الاجتناب الى زيادة الشهود على لزوم العدل
لولا ان يطعن في صحة الشهود قوله وفيه نظر لان ذلك مما لم يرد في النسخة
فانه ما في النسخة من قوله حمل الكتاب معناه لا يسلك الكتاب فيكون
المطابقة فالوجه ما ذكره من عدم تكرار النسخة **فصل آخر**
قوله لكن قوله الاجابة انه آخر بالنظر الى الباب المتعلق كل منهما بكتاب القاضي
وانه اجماعا تحت كتاب ادب القاضي واعتدال القاضي بانه فصل آخر
في ادب القاضي لكن الفصل بين الفضلين بباب كتاب القاضي
دون انه نوره عقب الفصل الاول يحتاج الى سبب وذلك ما قاله
صاحب النسخة في برده عليه انه اقراف بتعلقه بباب كتاب القاضي
وكونه من نسخة فكانت مناسبة لكتاب القاضي مناسبة خاصة واربطة
اقوى وهو اليه اقرب ملازم لا يرد به فيما مناسبه به عامه واربطة بغيره
قوله واذا رجع الى القاضي خرج به حكمه حكم حاكم اي ولو حكم نفسه قبل ذلك
كذا قال ابن الكمان ونقبت امضاء اي حكم بمقتضاه بعد دعوى صحته
من خصم كما يستفاد من الرواية سواء كان القاضي باقيا على قضائه او مات
او عزل كما في رواية الاكل قول انه لم يكن في كتاب القاضي
المراو بما في كتابه خلاف نص الكتاب الذي لم يكتف في تأويله
الستف **قوله** كما حكم بجل من ذكر النسبة عند في محله انه نافذ عندها
علافا لابي يوسف اليه مال ابن الهمام ورواه صاحب النسخة فقال وجوز

انه مما لا يسع فيه الاجتهاد وله فيه رسالة قول والاجماع المراد بالاجماع
بالسنة في خلاف يستدل به وليس شرعي كذا في البحر قوله او يكون
مقتضى الظاهر العطف على قوله لم يكن مخالفاً وجبته يجب حجة قد
هذا المختار في غير قول المص الا انه يحالف الى قوله انه لم يكن مخالفاً للصم
الا انه يقال انه لم يقتض العطف بل اراد حكاية لفظ المص قوله اشار به
الا ان القاضي اذا لم يعلم به وردة ابن الهمام بانه لا دلالة في عبارة
على كونه علماً بالكتاب الى آخر ما ذكره القاضي ومن ثم قال صاحب البحر ان
انما السامع حين لم يفهمه او اد صاحب السدادة الذي تيقن انه نقلي به على
ون صامه المحببة انما ذكر عبارة الجامع بعد عبارة القدر في لغيره انه
ما في الجامع الاستثناء فيه بل كل سألته اختلف فيها الفقهاء فاختار
محل اجنباً فاذا قضى القاضي بقول رافع مخلاف واما القدر في فا
فاستثنى كما نرى واذا علمت ذلك فما ذكره اصحاب الفتاوى من
المسائل التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي الى لغة كانت سنة او اجماع
انما هو على عبارة القدر في واما على في جامع فلا ذكره قال لا اعتبار
بمخلاف ما كان والسامع غير مقتضى قول القدر في ومنه قال لا اعتبار فيها
اعتمد ما في جامع قال هذا لم اسبق اليه قوله والمراد بالسنة المشهورة
منها قال الرافعي اخر من الغريب فالظاهر ان يقال الصحيح بدل مشهورة
بل قال في حقه على انه الضوابط قوله وعلى هذا اذا حكم ان في قوله
انه مقتضى قال ابن الهمام ومنه برون هذا لا يقول عليه فانه صحيح انه
ما كان والشافعي واما حجة مجتهدين فلا شك في كونه محل اجتهاد وما ولا
خلاف في انهم اهل اجتهاد ورفعة والقدر في في اثباته مما جعل مسألة
اجتهاديه بخلاف قول بعض من سيج حتى سعد القضاء باحد القولين فكيف
لا يكون لا يكون كذلك اذ لم يعرف مخلاف الالبين هو لا الالبية
واستدل كلامه في غير هذا الى آخره قال قوله فلان اذا كانت
شرطاً في قال القاضي من تامل ثم الظاهر انه يقول اذا كان بدل قوله
اذا كانت قوله اما الشافعي فلا في الشرط كما لا يستلزم وجوده في الشرط
لا يستلزم عدمه بوجه الشرط وهو الانكار انتهى في جامع وقد وجد مقتضى وهو

وهو وجوب رفع الظلم عن المذموم بسبب حجة واما كونه الظاهر كان
فخرج من الظاهر الانكار قوله والضمير لثان قال القاضي
فيه بحث فانه بجملة بعده يحمل ضميره الا ان لا يرد بضمير الشارة باله مطلق
اقول يريد ان ضمير لانه عايد على العمل بالشيء او كذا ضمير يحتمل
فلا يكون ضمير لانه لانه بهم نفسهم الجملة بعده وفي قوله ضمير محتمل
وفيه نظر لانه لو كونه ضمير لثان وكونه ضمير يحتمل راجع الى العمل بالشيء
قوله وفيه خلاف انه لو سفلت بقول انه قال القاضي في ظاهر
اقول حجة انه اذا يوسع انما قال بذلك استثنى انما لا استثنى با
كما نقله ابن الهمام قوله والقاضي يروى ثبت كما اذا نصب وروى
وطاير لا يستثنى ان لو كسب او الوصي او احضر كان الحكم على القاضي
حيث كان او متبناً على الوكيل والوصي ويكتب حكم على حيث او على
القاضي بحضرة وكسبه او وصيته كما في جامع الفضولين قوله
سواء كان كونه في واحد كما في غاية البين وهذا ينافي جعله احد
نسمى ما يكون المذموم به على القاضي سبباً للمذموم به على القاضي فانه
غير المستتب فيكون المذموم به او من لا واحد فانه في به على القاضي المستتب
وعلى محضر الملك المضم الا ان يرد بالمذموم الواحد بالسبب المذموم
وبما بعده المذموم به على محضر هو الملك وعلى القاضي وجوبه
على ان السبب محله وفيه نظر لان قوله او سببين معاً بل قوله واحد
به ليس محله شئ واحد في الاول وكشئ واحد في الثاني فيقدم ان يكون
عبارة عما به غير سببه على ان محضر القاضي وبنا فيه قوله لانه ولا به السبب
لانها في على العتق لا فيضاية انه كلما منها مدعيه به لا بسببه قوله
والوقوف فيه اكثر لكونه من الي نيين قال القاضي في تامل قوله
وجهه انه اراد بالسبب اللازم ما يلزم من وجوده وجود سبب لا توقف
للسبب بهذا المعنى على السبب لتقدم وجوده على السبب وكذا
لانوقف السبب على السبب لانه لو كان له سبب شئ وايضا قد تكرر
فيما سبق بعد التمسك ولا به السبب او عن العتق ولا بوقف لان
ولا به السبب او عن العتق كافي في الاصل وكذا العتق في التمسك

عن قولنا لا يشترط كذا اذا كان المعنى اني او محمد وادنى قد ف
او كما في باب **التحكيم** **قوله** اما الكتاب فتعني انما يتبعوا حكم
من اجده لآية **قال** ابن السام وفيه نظر **قوله** جسدان محكمين لم
يتراضا خصمان عليه لان خطاب فابعدوا الحكم عند الاستنباه
للمتبعين حالهما فانه الرقيب وادنى بحال فزيه وانما يتم الاستدلال
لو كان الخطاب للزوجين وليس بظاهر **قوله** على هذا بسط ما يتر
بمنع ان لا يبيع الا بائنا فاما **قال** الفاضل كالباع فانه لا يبيع
الا بائنا فان المتابعين ففي جواب كلام انني **قوله** يريد ان يحصل
السؤال ان حيث توقف صحة التحكيم على اتفاقهما ينبغي ان يتوقف
ان يظاله على اتفاقهما ايضا وحاصل الجواب انهما توقف على امر من يتقدم
بالتقدم احدهما والكلام وروى النقص بالبيع حيث توقف عدمه على
عدمهما فلم يحكم احدهما بقصة بائنا فاما الكتاب جواب ببيان الفرق
بين التحكيم والبيع فان البيع قد تم بالايجاب والقبول احتاج رفعه
الى عقد كقرينة الا قاله فلم يتقدم احدهما بنقصه فالتحكيم لم يتم قبل الحكم
فانظر **قوله** لا يجوز التحكيم في حجة وفي البره لم ار التحكيم في الدعان
مع انه قائم مقام حجة ولذا لا يقبل فيه مستحق على السبادة ولا كذا
القاضي الى القاضي ولا التوكيل انتهى وهو مذکور في المبسوط قال التبر
ثم اطلاق كلام المتن بدل ان حكم محكم يبيع في جميع الاحكام ما عدا
الحدة ووالفصاص لكن صرح في مبسوط انه ليس للحكم ان يلاع عن بين
الزوجين **قوله** لانه اذا حكم صار معزولا بشكل ما نقله صاحب البحر
من محبط حكمه رجلا ما دام في محبة فقال لم يحكم بيننا وقال الحكم
حكمت فالحكم مصدق ما دام في محبة ولا يصدق بعده اعتباره
بالانكسار ويخرج عن حكمه باجدا سباب ثلاثة الزنا انتهاج الحكمة
بانه كان موقفا منفي الوقت وخوجه عن اهلية الشفيع بان عي
اوارته انتهى من يعلم انه لا يصير معزولا بمجرد الحكم بل منفي الوقت
لوموقفا مستأجل **قوله** مستأجل **قوله** مستأجل هو جمع مشتق من نقص من
منه استلزاما مستأجلا فوقف لانه التثبت والاكراه معزولة

معزولة مستأجلة **قوله** كونه بالفتح والضم وجمع المعنوية كونه بالضم والمذكر كونه
وذكر كونه بالضم الفصح كونه بدو جمع معنوية كونه بالضم والفصح قوله
وانما يظهر من هذا الخلاف اذا اشكل على من يضرهم **قال** الفاضل في
قوله اي في هذا الحكم فبنا فيه الحكم الاتي بقوله والاطلاق بعارض هو
الرضا دون عدم الضرر لاقتضائه انه اذا لم يرض لم يطلق له الضرر
بل يمنع وانما تحقق عدم الضرر فتكون هذه الصورة من هذا الخلاف ايضا
فيما في قوله قبل ذلك ما لم يكن ضرر لم يمنع بالاتفاق **قال** في
مستحب صحتها بغيره مستطيلة **قوله** كالمستطيلة المنتهية في المربع كما
في غاية البيان معزولة الى شمس الآية الخواتم **قوله** سكتة طويلة غير متناهية
قوله لا حاجة الى التقييد بكونه غير نافذة في الكفاية لانه لا فرق بين ان
غيره في ان ليس له بطلان في المشقة فلا ضرورة الى ما تكلف الخارج
من كونه قول المصروعي غير نافذة حاله الزايفين على انه يزعم عليه نوار
عاطلين على موقوف واحد فان حال هو عامل صاحبها كما هو
المشهور والرافعة الاولى الى معوله للابتناء وانما بقوله بنسبة **قوله**
ليس لاصل الرافعة الاولى كذا واما الرافعة الثانية فتكفي اهلها ان يبيع
بابا الى الاولى لان السكتة لم يبيعها كما في غاية البيان **قال** في
ما اذا اذ غير الشرة بعد البينة اي فيما اذا لم يقبل حجة بينهما فاشتر بنها وهذا
على القول بان توقف مبدء بغير شرط من احوال الرافعة في كل موضع
حصول التناقض من المدة او من من شهوده او من المدة غير عليه
القول الثاني صحفانه شرط الثالث انه شرط من المدة غير دون المدة غير عليه
الرابع انه شرط ان يفدات الوجوه لان حجة **قال** الفاضل قوله
بخلاف ما اذا اذ غير الشرة بعد البينة المراد هو الادعاء الثابت بموجب
الشهادة فاقول **قوله** لان هذا في صورة ما اذا لم يقبل حجة بينهما فاشتر بنها
فلا يكون فيه ادعاء للشرة وادعاء بالثبوت لا يقبل شهادة بدون جميع
الدعوى غير محل اشكال هذا التناقض كما يندفع بالتوفيق يندفع بتفصيل
الحكم ورجوع المتناقض بان يقول تركته وادع غير كذا فكذلك الحكم
انه كفل له عن مدونه بالفت فانكر الكفاية وبرهن الدآين وحكم به الحكم

لا يجعل له ان يشهد عليه **قوله** هل اى كنهه او كما في القاموس
قوله نص في العدد والذكر **قال** القائل **قوله** اقول ان يكون
انما في مدلوله بمعنى انه لا يجعل غيره لاحقة ولا جازا منع ظاهره
في النسخ لان دلالة الثاني في العدد وعلى كون العدد وكونه انما
هو حيث يكون العدد وكونه كذا او كذا خلاف ما اذا حذف او قدم
كما نقرر في محله فاما ان يرد النص بمقابل للظاهر او بمقابل للشبهة **قوله**
للمعنى عموم اللفظ **قال** القائل **قوله** اقول ان يكون له ان يشهد
الى عمومه وعلى تقديره ليس لفظ شبيه من صيغ **قوله** والسر افضل
قال ابن الهمام في كتاب محمد وكونه مندوب اليه فيكون
الشبهة مكرهه كراهية تزيده يجب ان يكون هذا بالنسبة الى من لم
يقدر ان ياتى به بنفسه فيه وبغيره اذ اوصل الى هذه الحالة فيجب
كون الشبهة باولى من تركها **قوله** فيقول قد صرح في غاية البيان
بان قوله اخذ اولى من قوله سرف ومنه ظهران قول الشرح وهو قوله
سرف لا يجوز نقض الشبهة على محال غير لائق اذ الكلام في القائل
وكل منهما جاز **قوله** لم يترك جواب عن نقض العقل **قال** القائل
فيه بحث اقول لعقل وجهه انه حجة ما ينبغي عليه الاجابة في الامور الشرعية
منع لا شرطا كحال العقل **قوله** فيقول له تعالى من ترضون من الشهداء
قال القائل في بحث **قوله** لعقل وجهه انه المأمور بالاستعداد في صدر
الآية هو محمد غير هو قد رضى بشهادة الفاسق له فلا دليل **قوله**
وبظاهر العدالة انه دفع معارضة الذمة **قال** القائل في بحث **قوله** وجهه
ان بالعدالة الظاهرة لم يخرج عن الظهور الاحتمال فكيف يدفع معارضة
براءة الذمة التي هي الاصل **قوله** وقال ابو يوسف محمد ابدان يسأل
اى اذ يجعل حاله اذ اعرفهم يخرج او عدالة فلا يسأل كما في المذهب
والجواب ما كانت هل السؤال شرط او لا قال في المذهب قال
ابو حنيفة التزكية به **قوله** وقال ابو يوسف لا قضى العامي بغير تزكية اجوات
فانما ان السؤال ليس بشرط صحة عند ما كيف وقد ذكرنا انه لو قضى
بشهادة الفاسق صح من غير حكاية خلاف بمشاهدة المستور الى ثم

ثم لا بد من تقديم شجاعة الاستدلال على شهادة العلائق كذا في البحر
قوله في شجرة الاستدلال معناه يجب وبدون يفتح وياثم ومعنى قول
الامام بقضائه يجوز الاستدلال في منهج الفلاس في الفقه المتأخر
استدل به في زماننا لقضاء كما اخبره ابن ابي ليلى في كتاب
محمد بن ابي ابي بن علي السجستاني هو عند ظهور عدالة **قوله**
ودفع الاستدلال بالسر في زماننا في السيرة وصدية الفتوى **قوله** نقض اصل
المدعى باصل الوقف بائنه وقف عليه صحته كقوله على هذا المسألة هذه
المقولة بشرائط لا بائنه وقف عليه صحته كقوله انه قد راس العلة كذا وبشرط
القائل كقوله كما يستفاد من فتح القدير **قوله** دون شرط في
الجمعي المتيقن انه يقبل على شرط ايضا **قال** ابن الهمام وانما ادرت
توطئهم في الاوقات التي انقطع بها ولم يوقف لها شرط ومما يات
انما بسلك بها ما كانت عليه من ادب الفقه لم يبق عن تحسين
ما في الجمعي لانه ذلك هو معنى البتة بالتسامع واجاب صاحب البحر
وتبع المقدمى بانه انما عمل فيها به لك لضرورة ومحمد غير عزم **قوله**
لا نسلم عموم محمد غير ولا شبهة في ان ثاني الجمعي انما هو حيث لم يفسر بوث
السر وطالب الشهادة معانية او بما كتب من فصل **باب** من يقبل
شهادته ومن لا يقبل **قوله** لانه الشهادة من باب الولاية
قال القائل الوكالة والاية كما يعلم من اهل باب عزل الوكيل والعبد
محرور كذا وما دونا يجوز وكالته فتأمل في جوابه اقول هو ان يقال ان الولاية
المعينة من العبد في كتاب الشهادة آتت من الولاية الذاتية التي لم ينفذ
من الغير باجائه مقام نفسه المنبته له في الوكالة هي مستفادة المستفادة
من الغير فلا تنافي **قوله** بسجل الصورة الثانية الظاهر ان الشاهد
معانية الشيء في يد مالك **قوله** فاما الذي في كلامه ليس اى خلفه
اما اذا انفرد الشبهة بالشهادة بالقرينة ونكسر لاعتناء فانه تروى شهادته
كذا قال ابن الهمام وذكر في باب الامانة ان المشبهة بالشهادة
بالسر لكونه وان لا يبر بلاط به نفقته **قوله** وانما لم يكتب **قال** القائل
للقضاء حكم الرجال متباكاه منه بحث اقول جهة الفقه المدة ارفع

كما اشار اليه بقوله فان نفس في القوت من احكام التكليف بفهم حكم التميز
بتفاه لا يلزم من سقوط العدل بالافق سقوطها بما هو دون قول لا يخفى
كانت على الاطلاق قال الفاضل في بحث **قول** جهة من الاستدلال
بكلامه على ان المراد بالمفظة التي اتحدت ذلك مكسبا **قوله** شهادة
اهل السنة والجماعة في شهادة المذنب على مشروء الاصح عدم قبولها
بحال كافي **قوله** ثبت لقوله عليه الصلاة والسلام ان الظاهر
انه يغلب على سفلت من علم النسخ وحي انه اختلف لا يقبل ويصح
ثابتة في الغيب **قوله** ومن بعدهم **قال** الفاضل في بحثنا بحث
فيما قلنا **قوله** لعل وجهه الذي يحصل لاخبار هو كتمان آيات التواتر
ولست ادرى برسالة صلى الله عليه وسلم واما انكاره في الباطن
الدالة على صدقهم ببقية الاحبار وغيرهم **قوله** والوصي يدبر
قال الفاضل **قوله** الى قوله اذ يجوز لا يتوقف على الدعوى **قوله**
الكلام في صورة ما اذا شهد بنا ائمة الحديث لهذا السند في
دعوى المشهود له وان كان يثبت على غير من وقف هذا الكلام لم
يصادف موقعه **قوله** ان شهدنا اباها القائب لهذا اذا كان
المذنبون متكررا لكانه فانه اقر قبيح ايمر على دفعه ان يقره وانما
الشهادة ملازمة المطلوب اذا حضر الطالب انكره لكانه فكانت
شهادته على ابيها ثم لا يخفى ان الشهادة تستدعي دعوى فكيف
يقع منع حجة الكسب فيؤمن بها اذا اقر صاحب دية ان القائب كره
في دفع دية وجوب تسليمها عليه فيجوز فيشهد ابا القائب
بذلك ويقض ديون ابيها فانه الكسب لا يجبر على فعل ما وكل به
الا في ردة الودعة كذا في **قوله** حججهم ومثل ان قالوا هم فسقة
او ذناة لا يقبل ولو شهدوا انهم زنا او شربوا الخمر او سرقوا
نفس كذا في الكافي وغيره وهذا تافض قال ابن القيم فيمنع الى جميع
وتأويل انتهى اوله الزبدي فيمكن الاول على ما اذا كان متفاد مالا لا يشك
بحد متفاد مودعة **قوله** مما يفضله الطبع لا يخفى ان ليس من التقدم
الطبيعي في الاصطلاح لعدم توقف وجود المتأخر على وجود المتقدم

العلم الا انه يقال ان فيه توقفا وهنبا بناء على ان تفضل الاختلاف
موقوف على تفضل الاتفاق **قوله** فعارض جمل **قال** الفاضل ايضا
الاختلاف هو سلب الاتفاق والاتحاد اي ملزومه اير الاختلاف
ملزوم سلب الاتفاق اير يلزم من الاختلاف سلب الاتفاق وسلب
الشيء من عوارضه وله ذهنا فتواشاة الى بيان وجهه لكونه عارضا
للاتفاق ثم قال ايضا الاتفاق من الاختلاف كالمفرد من المركب
اي للاتفاق هو الاتحاد والاختلاف سلب الاتحاد فاشتمل مفهومه
على سلب الاتحاد وانما قال كالمفرد لان السلب قبل للاتحاد
مفهوم الاختلاف سلب مخصوص بقيد الاضافة الى الاتحاد وليس
الاتحاد جزء من الاختلاف بل فيه خارج لكنه لا يلزم ملاحظة كل منهما كما
يتم في جزمين والحقانية او بالتأمل **قوله** لو اذ غير شوق **قال** الفاضل
فيه بحث **قوله** استرة الى ان عدم قبول هذه الشهادة لانها
مكتوبة للتمهيد عبرت اذ غير الشوق فيشهد ان الشوق من غير شوق قد يجاز
بانه التمثيل صحيح لجواز تقديمه فيقول فيكون التمثيل بالنظر الى
احدهما **قوله** كجمل ان يكون استرة الى ان المراد من الموافقة المطابقة
او كونهم مشهود به افضل المدة عبرت وقد استتمت دعواه على الشوق
وهو لازمة الانشفاق وعلى التلاف ما في الزن فكان مشهود به
الانشفاق وليس في العبارة ما ينبغي منه فيكون المشهود اقل من ينبغي
انه يقبل **قوله** بالضم **قال** الفاضل كتب الى قوله فاقول في قوله
لوعان عندهم بحث **قوله** اما كونه التضرع هنا ليس باصطلاح
اهل العقول فبني على ما قيل من ان العدد ليس كبا ما تحت من الاعداد
فانه الالف ليست جزءا من الالفين لئلا يخل بها تضاعف الالف
نوع من الاعداد والاتفاق نوع آخر واما البحث فلان هذا القول
مع ضعفه انما هو في غير محتمل وبجميع اذ لا يتوهم عدم جواز تركها من
الاعداد ومنه **قوله** لا حقيقة ولا محال **قال** الفاضل ممنوع الا ترى
الى قوله فتابك البيت **قوله** هذا لا يصلح سند للمنع الا على تقدير
انه يحاط ببقائه فبني على ذلك وانما يحاط ببقائه

على يهودا ب شوا العبد في نحو فليكن وصاحبي والوجه لا شوا
الا فذكر في النسخ في بحث الاستثناء من عدم اطلاقه مجازا الى
توكيد بعض مدفع عاقلين ما مشاهد وجعل امور اثنين شمالا حيث
اطلق عاقلين ورايين على جيل ما قبل وراية الى ما في باب الاذان
من صحيح البخاري من قوله عليه الصلوة والسلام اذا انتما خرجتم فاذنوا
ثم اقبوا ثم لبوا مكانا كبيرا **قوله** فكذلك يابى لغيره المصداق المفعول
ورفع الفاعل ليدل على عبارة المصداق **قوله** فليست كما كان جهالة الشهادة
كاشفة ومظهره للوجوب بل هو عليها لانه اخبار بغيره فمقدم الخبر عنه
قطعا ومع هذا لا ينفك فيه الى احتمال الابقاء او الابرار المستهداة
كان له عليه كذا فني بمصداق لو نظر الى الاحتمال لم يثبت بالشهادة دين
وابضا **قوله** ان قضاء الدين بالمقابلة ثبت الوجوب لان لا وجه له
لجواز كون المقابلة فيها معنى او وجه بان مقابلة القضاء للوجوب زمانا
غير متصور فالوجه اختيار الشق الثاني من الترتيب ويجاب بما ذكره ابن القيم
فيما ذكر ان معنى ان الظاهر بوجوب الاستصحاب والمراء بالظاهر لا يثبت
الاستصحاب الاستصحاب او بانه يشهد بانفسه في الحال فليكن
الاستناد الى الاستصحاب **قوله** ليس بثبوت هو المقصود لا بخفي الشك
بهذا المحذور لا شبهة في كون حكم مقصود اهل هو المقصود لذاته والعقد
مقصود له وسيله اليه وكذا في العبادات من صبح المصداق بغير حمل
على الفصل الاضافي ابرار الاضافة الى غير ما من الاسباب لا بالنسبة الى حكم
بل الظاهر ان المقصود ادا مصادره انما المراء اثبات اصل المقصود به ليدل
سلكه دعوى الخلق والفق والعلج حيث لم يأت بصيغة محصر بل قال
فلا خفاء في كون العقد مقصودا **قوله** فيجب عليه ما اعترف به فيه انه وعور
المستاجر على الاجر واقامة البينة شدة غير انكار الاجر الاجارة فيكون
اعتراف المستاجر لافرازه وانكاره الاجارة رولا : وجوابه
انه الرضاء بما يحقق بعد الافراز وانكار الاجر بوق **قوله** مخالف
لما استدل في جواب النظر ان في انه يكون الشهادة لا تقيد لتكسبه
من الفسخ ليس بوجوب لان الجناح الفسخ ونحوه لا يوجب البطلان وجه

ودوجه الحجة ان الشك هنا ايضا نقيد لجواز ان نحاصم لأكبر البطلان
قوله والاختلاف فيه بطريق العطف لا يمنع بالانفاق فيه بحيث
فانه يمنع اذ لا غير الاقل فالم قول وجوه امكان التأويل غير كاف
فالصواب انه يقال بغير الاقل لا تقاها عليه **فصل في الشهادة**
على الارث **قوله** مات وتركها ميراثا قال الفاضل ان الصفة
في قوله تركها بتاويل التركة **قوله** هذا سهو من طغيان العلم فانه الدار
من الموتى التسمية قال هو بهي وانه قوله تعالى ولستم دار المتقين
فذكر على معنى المتوى وهو موضع **باب الشهادة على الشبهة**
قوله بين البديل قال الفاضل كالموتى واليتيم وفصل الرجل
وسما **قوله** لم يوف بين البديل الخفف وقد اختلف في الكون
بينهما فذهب بعضهم الى انه البديل يجوز مع العذر على الاصل كما في
سراج الوماج كما نقل صاحب البحر في باب مسح على الخفين ووجه كلام
الشارح بخلاف محلف فالتحقق ان اليتيم بدل المسح محلف عكس
ذلك الفاضل يعقوب باشا فقال في مسح الرأس من كان الطهارة
انه البديل مشروع مع امكان البديل منه وشرط المحصر الى الخفف بقدر
الاصل فاليتيم بدل مسح محلف على الاول مسح محلف بدل
واليتيم محلف على الثاني ولم يوف بينهما الفاضل **قال** محلف فيظهر
تحصيل ما هو حجة **قال** الفاضل قال الانفاق في يظهر بالنسبة جواب النفي
وهو قوله لا بة ويجوز ان يقال انه عطف على قوله ليس بهي وفيه بحث
قوله اي في نصبه في جواب النفي لا تقتضيه انتفاء ظهور التحليل وانه
لو كان منه بد من ظهر وكل منهما فاسد **قال** المحصر بعد العصر اجمع ما كان
قال الفاضل حال الظرف اي حال تجميع الاوقات التي كان فيها
قوله مقتضى هذه العبارة انه يكون ما موصولة بمعنى التي واقعة صفة
لمحذوف هو الاوقات العائدة محذوف يلزم عليه وقوع ما هو الموصولة
صفة وقد منه الرضا وحذف العائد اليه ويرفع ما هو الموصولة وقد منه
النجاة **قوله** اجمع ما كانوا المجتهدين **قال** الفاضل فيه بحث بل المعنى
ما ذكرنا **قوله** بين البحث لو الكلام على توجب الشارح عن المعنى

المراد وفيه بحث جواز كون مصدرية المضاف محذوف اجمع حال النظر
اي حال كونه اجمع او فاعل كونهم مجتمعين او بدل اجمع اوقات
كونهم مجتمعين **قوله** ابو بكر بن هذيل هو انما رواه عبد الرحمن
ابن ابي بكر بن عمار بن ابي اسيد كما في باب عقود الوالد بن من الكبار من كتاب
الطلاق من صحيح البخاري **قوله** مناسب للمناسبة **قوله** وتأخير
المراد لا يخفى انه قوله انما ينسب على اقراره بانه شهد بالزور وهو عين
رجوعه ولذا قال هو اى الرجوع مما يعلم به كونه خاضعا واد التور بالشبهة
او غيره من احكام الرجوع فاللایق منه الى بقية احكامه **كتاب الرجوع**
عن الشهادة **قوله** واما على المدعى فلا ان الشهادة
قال الفاضل ظاهره لا يوافق الدعوى **اقول** وذلك لانه الدعوى
عدم الاتفاق شئ على المدعى وليس كتمانها شهادة صحيحة وهو
اتفاق اذ لم يكن له شاهد انه غيرهما لانه كان اثما واما عدم الضمان
بالكتمان فلم يعدم تحقق الفاضل كتمانها استحضارها قوله بجواب
انه الاستحسان **قال** الفاضل انظر في هذا الجواب **اقول** به النظر
انه عدول الى دليل آخر لا جواب عن قوله والافراز بك لا يخص
بمحس حكمه هو انقطاع وايضا لا موقع لقوله لانه الشهادة في غير
نجاسة ليست بحجة **كتاب الوكالة** **قوله** وقد يكون فيها التعاقب
ايضا **قال** الفاضل كما اذا كان وكيل بالبيع والشراء مثل من
قبل هذا وهو ظاهر لانه التعاقب فيما ذكر انما هو في مفعول الوكيل
اعني الموكول به وهو البيع والشراء لا في نفس الوكالة والكلام فيها
والا فقد يكون التعاقب في معنى الشهادة ايضا كما اذا شهد
بالبيع والشراء انتهى **اقول** في بحث فان الوكيل قائم مقام الموكل
فيما شرع عقد المعاوضة حيث يقول بعت او اشتريت فالمعاوضة
في الوكالة نفسها ولا كذا كانت الشهادة على البيع والشراء في الشاهد
لا يباشر البيع ولا الشراء وانما يشهد على بيع غيره او شراءه فالمعاوضة
انما هي في مفعول الشهادة فالعامل هو الباع في قوله فقد تنفق
قال الفاضل اي العقد **اقول** لا يظهر انه يقال اير الاجتناب الى

الى العقد **قوله** وقد عدم المانع الظاهر ان يقول النسخ بغيره عدم مانع
او النسخ بغيره عدم مانع **قوله** في الاستنواض الدارجم المستنوفة
قال الفاضل في تامل وجه المثال انه يحمل في الاستنواض انما هو مباشرة
عقد الاستنواض به لانه الموكل **قوله** يمنع لكل المسم منه
قال الفاضل في بحث اذ التوكيل والنوكل كالنسخ والاستنواض كالتوكيل
ساظ لان الاستنواض مطاوع النسخ فلا يتحقق احد هما بدون الآخر
بمختلف التوكيل والنوكل فان التوكيل تفويض الى الغير والنوكل
قبول الوكالة ولا شك في جواز تحقق الاول بدون الثاني شتم
لا يستغنى عن توكيل لزم مطاوع الكل فعل متعة لا ترى الى صحة قوله
غيره فلم يجز به منته فلم يثبت **قوله** هذا هو فانه التوكيل يطلق مارة
ويراد به احد ركبي الوكالة وهو الايجاب ويطلق ويراد به العقد المخصوص
المكب من الايجاب القبول اذ هما الركن في كل عقد وقوله
وكله معناه عقدت موكله الوكالة وجعلته وكيل او مطاوع والنوكل
اير صيرورته وكيل او هو بمنزلة الجرد وقوله ثبت ولانه راجع في عقد
التوكيل وانه انما هو غيرته ومنته لا مطاوع له غلط فان معنى غيرته
في كذا جعلت الجار اليه ومطاوعه فتجزي اى صار محملا لانه في فعل
وانه شتم لم يفعل معنى منته فعلت به ما يثبت فصار تثبتا اى مضمونا
ما يثبت وان لم يثبت **قوله** معنى الكلام لا يحصل له كفاية الفاضل **قوله**
واما اذا جعلت **قال** هذا كلام الاتقاني **قال** ابن الهيثم هو خطأ
اذ يقتضى ان لا يقع توكيل العتيبي المادون لعدم البيع وليس كذلك
بل اذا وكل العتيبي المادون صح بعد ان يفضل بغير البيع انتهى وجوابه
انه اشترط البيع انما هو لا يخرج العتيبي مجورا عنه اذ على اشتها
حكم المادون وانه بمنزلة البائع فهو في حكم المشتري قوله فالاول
اخر ازعم الوكيل يعني انما على الاول شرطان يخرج بامتناع كونه
بملك النصف الذي وكل به العتيبي ويجوز ان يغير الوكيل له بملك
النصف فيما وكل به فيخرج بامتناع كونه ممن تميزه الاحكام **قوله**
وهذا صحيح اير لانه الوكيل اذا اذن له بالوكيل صح كونه موكل مع انه

يترجم على الاول انه لا يقع لانه الاحكام لا تنزله قوله فان لا نسب
وجبه الفاسد بان لا يملك المتصرف بخصوص لا يتعدى حتى يستقيم
او خالف في من يملك واخر من ان لا يستقيم ان يملك المتصرف
بمخصوص لا يتعدى فان الدار المشتركة بين كبيرين يملك كل منهما
المتصرف فيها بالتكليف او غير ما سلمنا ذلك لكن لا يتبعين من تبعيته
فيمكن بيانها في هذا الموضع كلامه **واقول** كل من اقرضه مد فوع اما الاكراه
فانه كونه المتصرف بمخصوصا انما هو باختصاص صاحبه وليس بمكة تصرف
كل من شارك الدار فمخصوصا انما يتعدى في الضيعة من الدار فمخصوصا انما يملك
المتصرف بمخصوص لا يتعدى واما ان في فلو ان العبارة لا تصلح للبيان
او لم يتعدى محاسبهم يكون بيانها في فلو ان المتبعين المتبعين قال الفاسد انما لا يتبع
قد ثبت في قوله ويقصده كما لا يخفى يريد في قوله من يعقل العقد
ويقصده لا يجوز ويقصده لورده على قوله وتنزله الاحكام ايضا بل اراد ان
لو ترك كلمة من في من يعقل العقد ويقصده كان نسب ايضا اذ ليس
هناك ما هو واذ بين بمخصوص من يملك من نسب باحد هما سقط
بما قبل ان ليس به لان قوله ويقصده وان لم يكن مقودنا بكونه شرط
لكنه مفرد بمصاحف فانه معطوف على ما هو في خبرنا **قوله** بانه لا يكون
ما لا كذا في الشرع ورواه ابن الهام بانه عدم كونه نازلا في العقد شرط
صحة ذلك العقد لا بشرط صحة الوكالة فليس يوجب جواب عما ذكره
ما ج الشرع من ان الفصد شرط وقوع العقد **والا** **قوله** هذا لا يصلح جوابا
بل هو منقول لتسأل ان لا يخلف بكونه شرط لوقوع العقد من الامر والكلام
في كونه شرط لصحة الوكالة **قوله** بغيره الوكيل الى نفسه قبل اى يجوز
امانة الى نفسه **واقول** هذا مردود بل لا بد من امانة الى نفسه ليعتد
على الموكل في الخلاصة والبرائة وكيل بشر الصبر الى ما كانه فقال ثبت
هذا العبد من الموكل قال الوكيل ثبت لا يلزم الموكل لانه خالف
حيث امره ان لا يرجع اليه العدة وقد رجعت **قوله** لانه محكم والمالك
قوله وليس الكلام فيه اى بل كونه اصيل في محقق ام لا قوله كان
ما سلم له محمل لا يخفى ان الذي له محمل هو محمل فكيف ثبت محكم النذر

النذر هو المالك للموكل القصد الا ان يرد به من محمل من له محمل محمل
بواسطة ما وقع من العقد وان توقف طاعة على القبض قوله من ثبت
اذا لم يكون محمل الشكاح مملوكا لمن كمل من المذكور **قوله** فانه بعض
من حج ما ورا النذر الى النذيرة وعبد الفتوى كافي النذيرة قال صاحب
البحر واما في عرف الفاعلة فبصرف للبطيخ بالروح والقيم **قوله** بل هو
داخل في الاول الخ لانه مخالف للاول ولا يسبيل الى انداج محمض لفظ
الخطا لاني وفيها ولا يفهم احد لفظها ذلك ولذا جعلوه من سبيلها
قوله وهي كلها البراءة الى والى وارثه او وصية بعده فانه لم يكون
فالى محمل كل ذلك الوكيل بالبيع كافي الخلاصة ذكره في البحر **قوله** منقوض
بالوكيل بشر العبد وبغيره فان بينهما اسقاطا لما كلفه البيع قد صدر
ما فيه ذلك الاسقاط من الوكيل وبث حكم ذلك الاسقاط وهو
المالك لغير من صدر منه ما فيه اسقاط وهو محمل كل في صورة التوكيل
بالشرع والمشرى في صورة التوكيل بالبيع ولم تنقل العبارة الى
الموكل لبيها الحق **قوله** والثابت بالضرورة بتقدير بغيره
وبالنقص على خلاف القياس فنصر على مورد النقص فلا يتعدى
الى جواز التوكيل به فيه ان هذا يعني جازي التوكيل بالاسلام وهو
ايضا لدفع حاجة المالك من المسلم اليهم وناسبت بالنقص على خلاف
القياس يجب ايضا ان لا يجوز الاسلام ولا قبول التسليم لغير محتاج
من الاعضاء **قال** **قوله** لانه انقضت بينهما مباداة حكمية على الانقضاء
بان يملك ينقل الى الوكيل ولا يتم منه الى محمل واخر من ان شخ
الكلام المتص بما لا تضمنه لانه انتقال المالك ابتداء للموكل او لا
الى الوكيل طريقا للكرخ والمصاحف طريقا الى طاهر وهي ثبوت
هناك ابتداء للموكل لكن خلافا لوجه انه محمل او المصاحف ايضا على
ذلك فانه يملك وان يثبت لا يثبت لكن خلافا عن الوكيل
وهذا كاف في انقضاء المباداة حكمية بينهما انتهى **واقول** جوابه
انه رجوعه على الموكل مما انفق عليه الكرخ وادى طاهر ولما كان القابل
على راي الكرخ في اظهره انصر عليه **قوله** فلا يرجع الوكيل على الموكل

ان كان ثمة اكثر صوابه فيرجع به وان لا كافي في شرح ما في الشريعة وشرح
الرافية لصدر الشريعة **قوله** المتضمن لم يثبت لعدم التوكيد به **قال**
الفصل لم يثبت على الموكل او مطلقا والثاني ممنوع والاول لا يتحقق
اكتفى به الاستدلال الى احد جوابي حجة الذين يذكرون في النجاسة وهو
ان الشريعة ان لم يثبت من الموكل ثبت من الوكيل لانه اذا وجد نقدا
لا بد وقف بل ينفذ على الوكيل كافي سائر القصور التي عالت فيها الوكيل
ولما ثبت المتضمن ثبت ما في ضمنه وهو العشرة الا ان الوكيل خالف
بموجب حيث اشترى العشرة بنصف هم لكنه خالف الى خبر حنفية
واستشكل بانه لا ينفذ اذ بعد الاخراف بانه الشريعة المتضمن هو العشرة
ثبت من الوكيل كيف يتأتى القول بانه ما في ضمنه وهو العشرة يثبت
من الموكل لا شك انه حكم ما في ضمن الشيء يتبع حكم ذلك الشيء فيثبت
ثبوت شرائع العشرة التي في ضمن العشرة من الوكيل ايضا **قوله** جواب
ان شرعية المتضمن هو العشرة ولما ثبت للوكيل ان ينفذ مباداة
حكيمه بينه وبين الموكل في القدر المأمور به لما علمت من ان الوكالة
بالشرعية يستلزم النفاذ مباداة حكمه بين الوكيل والموكل اذ العشرة
العشرة بنصف درهم لا تخالف الى خبر حنفية **قوله** وهو كل غائب
اما اذا كان حاضرا وصرح الوكيل بالشرعية لنفسه لا يصح شرعا لنفسه
قوله فاشترى بخلاف جنسه ولو نقدا وكذا لو زاد على الشئ الذي عينه
او نقص فانه يكون مخالفا لشرعية الوكيل الا اذا اوصاه بنصفه وسحقا
له ثمننا فاشترى بذلك النصف باق من ذلك الثمن فانه يكون للآخر
كافي كافي محكم الشريعة كذا في البحر **قوله** ظهر لك انه في النقد من مال
الموكل تفصيل اجنبية التفصيل اذا كان للنقد من مال الموكل كيف يستقيم
قوله وان نقد من راضع الوكيل **قوله** ولم يتولى نفسه فيه مقصد
لانه اذا لم يتولى نفسه فاما ان يتولى الموكل وجب له لا يغير النقد اصله
التفصيل الذي ذكره بقوله ان نقد من راضع الموكل **قوله** واما ان لا يتولى
لا لنفسه ولا للموكل ايضا لم يكن التفصيل الا على قول ابي يوسف او على
قول محمد يكون العقد للوكيل من غير تفصيل فلا يصح شرعا القول به

لان فيه تفصيل والظاهر انه اراد حضور البينة فعند محمد هو العاقد ومن
ابن يوسف حكم النذور وكان فيه خلاف بين محمد وابي يوسف اذا ائتمرا
على عدم البينة كما ذكر **قوله** وانما خصها بالذكر **قال** الفصل
فيه **قوله** ان جهة عقد العرف السليم انما يرجح بان بين الوكيل
والمعقود معه لا بینه وبين الموكل ولا صحة لهما بدون التفصيل في محاسن
انه جواز التوكيد بهما او اقل هذا الفصل مفصلا فلا طريق للمعقود اليه
وجواز ان يكون التفصيل المذكور له في العرف وفي جريان هذا التفصيل
فيها ايضا بناء على اخضا صحتها ببعض الاحكام **قوله** والظاهر ان
يقول في قوله واجيب بما اورد عليه انه كلامه السائل الجواب
ليس بشئ اما انما في ظاهر بعض المشايخ انما ذهبوا اليه خوفا على
ابن حنيفة لا بما ذهبوا اليه من ثبوت القول ابى حنيفة باصلا لا بقول
بعض المشايخ واما الثاني فان حاصل انه المصنف من مفهوم قول
محمد فم يسميها الى الوكيل وفيه انه محمد لم يذكر مخالفا هناك فانه لم يكن
ما ذكره على قول نفسه فقط فلا اقول ان يكون قابلا به ايضا فلا غير
مفهوم القيد لزم كون المشتري للوكيل عند محمد اذا كان قد تسلم الدار
ثم هناك فقول انه يقبضه الا مع انه قوله وقول ابي يوسف بخلافه
قوله قبل نفاذ الحال الامام الربيع يكره ذكر المشايخ وفيه اشكال
فانه قوله القول قول المأمور مع بینه يدل على انه المأمور بصدق بینه
وقوله الثاني لا يصدق واحد منهما **قوله** قال في الكافي وهو الصحيح
وقال في صحيحه في شرح مجامع الصغير انه قول الهند والى اصح نقبه
اختلاف نصيب **فصل في البيع** **قوله** لما فرغ من بيان احكام
الشرعية اورد عليه انه ذكر في هذا الفصل كثير من احكام التوكيد
بالشرعية لم تذكر في الفصل السابق فلا يستقيم قوله لما فرغ من بيان احكام
التوكيد بالشرعية وجوابه انه المراد الفروع من بيان تلك الاحكام بطريق
القصد بالذات والاحالة وما ذكر منها في هذا الفصل بطريق التبعية
والاستطراد للبيح بمقصود بالزجزة **قوله** ولا يجل له وطء جارية
ابنه **قال** الفصل في بحث **قوله** جهة انه يجوز ان يكون حرة وطء

جارية ابنه لعدم تمايز الملكين وكونها مشتركة فلا بد من على المدة غير فالوجه
 ان يقال فكانت جارية مشتركة فلا يجوز له وطء لالا به وكذا جارية
 ابنه فلا يجوز له لالا به **قال المصنف** فينفيد بموافقها **قال الفاضل** في بحث
اقول جهة ان يكون التفرقات له في الحاجات لا ينفذ على تنفيذه
 مطلق الا بالعرف في الحاجات فانه هو الى ان يكتب بحال العرف
 وان قوله فينفيد بموافقها انما يصلح متمسكا بالعرف حتى ان كان
قوله يفرض عند ابنه حنفية اي وياخذ لو غير متعارف لكن اذا كان
 للبخارة **قوله** وقال لا يجوز الا في البتة وفيه بقاء لما في مساندة شيخنا
 بما عرفت وان وباتى من كان انتهى ويستثنى النصف فانه اذا اباغ بما لا
 يتباين فيه لا يجوز اجماعا نص عليه في محله **فصل** اذا وكل وكبدين
 قوله في لالا لا معنى براه وانه من الفاضل بان لا يسبب خاص بما يحتاج
 الى الرأى والمدة غير عام لغيره ايضا وجب ان اصل الذليل ان يرضى بغيره
 دون فعل غيره والتاسس متفاوت في الافعال فيتم الا انه اخرج الكلام
 خارج الغالب فقال لا معنى براه انتهى **اقول** هذا لا يحسم ما ذكره المصنف
 لان من الافعال لا يتفاوت التاسس ايضا **قوله** وفي نظر الى
قال الفاضل انت خير بان قوله فاجاز الوكيل عطف على قوله اذا اباغ
 الوكيل الثاني ان يكون متعلقا بكل منهما وانه من ان العطف على مفيد
 يشي انما يجب تنفيذه معطوف به ذلك الشيء اذا كان المقيد مقدما
 على معطوف عليه **قوله** لم يندفع الفاضل استفاده ما ذكره الكلام
 من حيث ان العطف على مفيد بوجوب المشاركة في القيد بل لان قوله
 والوكيل حاضر فاقرب حال اريد بهما فهم محكم ثم عطف على معطوف
 عليه العام قوله فاجاز ثم نسب على المتعطفين قوله جاز فيلزم مجاز
 في الوجهين معا **قال المصنف** واذا ازوج المكاتب الى لا يجزى ان هذه المسئلة
 ليست من مسائل الوكالة في شيء انما هو من مسائل كتاب النكاح ولذا
 ذكرنا المصنف في باب الاول والاكفاء فذكرنا بها تكملة في غير محله **قوله**
 ولما كان ابو يوسف رحمه الله اصدما كما ذكرنا في النكاح من
 تحتضنها بالذكور مع ان هذا الحكم مجمع عليه وانه من هذا العذر لا يجوز

العقود فانظر

لا يجوز في مجزى قطعا اذ لم يجز ان يصدما **اقول** بان العذر
 في المدة كاف في صحة التهمة المذكورة **قال المصنف** واما المدة الى قوله
 بالاجماع قبل لا يجزى على قوله فطرة سببه وقوف على الوتيرة وما يتر
 المدة في كلامه جهنا تنفيذا بيننا واحبا الى البيان ثم بينه
 بان قوله على ملة متعلق بما رجع اليه ضمير لكنه هو المتصرف بمعنى الولاية
 انتهى **اقول** اثبات التفتيد من تنفيذه مجاز وهو قوله بغيره
 وعنه من دونه بل وان يتعلق بغيره لكنه على ما يراه الكفون من جواز
 تعلق الطرف بغيره مصدر او يكون حاله المستتر في قوله موقوف
 ابرم وقوف ذلك التفتيد حال كونه كائنا على ولده الى على سلامه
 واذا كان احد الطرفين مستترا جاز التعلق بعامل واحد انما لفظا
باب الوكالة بالخصومة والقبض **قوله** لانه محضونه سبع
قال الفاضل اي قد يقع **اقول** فانه بما ذكرنا من فقه بغيره كانت
 لانه محضونه قد يكون باعتبار دفع عن الموكل كالوكالة بسماع الدعوى
 او باعتبار ما ليس من الذمة كالوكالة بالخصومة في النكاح او الطلاق
 او العتق **قوله** ولا يخفى مجزى **قال الفاضل** في بحث الى قوله
 وقد وثق من رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هذا ساقط جدا
 لان الخصومة محضتها هي المنازعة مجزئة شرعا لقوله تعالى ولا تنازعا
 حتى ركت حقيقتهما الى مطلق جواب مجزى او لا فلهذا ذكرنا كماله
 بالخصومة على اليسر مجزى شرعا بل هو مقرر على حقيقته انتهى **قوله** في بحث
 فانه محضونه المارة هنا اذا كانت بمعنى جواب مجزى لم يكن مجزى
 شرعا فلا يكون ما ذكره وجها لتأخيرنا واما جعل مجزى كونه محققا
 المنقول عنه مجزى باعتبارنا على تأخير المنقول اليه لليسر مجزى فلا يخفى
 ضعفه وسماحيته والافرن ان يجاب بان المنازعة من حيث انها
 منازعة وان كانت مجزئة لكن لا يثبت في حسننا من حيث انها منازعة
 للمجزى وموصلة اليه ولا صدق الاثر ان كان الفصل من حيث انه
 تجزى بنبه بنا الله تعالى وتذنب لعبد من عباده غير حسن
 وان كان من حيث انه اخلا للعالم عن الفساد وسبب للمجزة حسنا

تأخر

تأخر

و مطلوب بالشارع كافي القصاص والحد فباعتبار احد المبتدئين حاشي
 عما هو حسن مطلقا **قوله** الوكيل بالخصومة اي في العين او الدين
 عند علمنا بنا الثلاثة كافي العنايه ومعراج الدرايه **قوله** فلا تفر
 و يقول في قال الشافعي في الاظهر ما كانت واجبه **قوله** لان الخصومة
 قول يستعمل في اظهار الحق والقبض فكل حتى قال الفاضل في نظر
 اقول لعل وجهه انه اعم من المرف لصدقه على الشهادة والتزكية
 وغير ذلك يحتاج الى ضم قولنا بطريق المنازعة وجوابه انه التعريف
 بالاعم كاف في بيان المفارقة بين الخصومة والقبض بانه احدهما
 من جنس الاقوال والاخر من جنس الافعال **قوله** لانا الوكيل
 ما دام و كسلا يجب عليه القيام بالمال الفاضل مخالف لما استنفذ
 من او اقبل كتاب الوكالة من قوله وحكم الوكالة جواز مباشرة الوكيل
 ما فوض اليه قبل ليس بشئ لانه منشا الفطنة من ثابته قوله ما دام
 و كسلا اذ لا شك ان الوكيل ما دام ثابتا على كالتة يحل عليه اداء
 ما احر به والا لزم تقرب الامر وهو ممنوع شرعا انتهى **قوله** في قوله
 يحل عليه بحث لانه حيث كان سبيلا من عزل نفسه لم يكن اداء ما وكله
 واجبا وان كان لم يتفك عن الوكالة بل الواجب الا اتمام بانه يريد
 عزل نفسه دفعا لغيره **قوله** والخصومة لا تتم الا بالقبض **قال الفاضل**
 انه اراد بقبض الوكيل فغير مستم وان اراد ما يقع قبض الموكل من مستم
 ولكن لا يترتب عليه مطلوبه قبض الماد بقبض الوكيل او الموكل وتترتب
 عليه مطلوبه قطعا بمقتضى مقتضى القابلية وما لا يتم الواجب الا به
 فهو واجب لانه لما فوض الخصومة الى الوكيل دخل ما لا يتم الخصومة الا به
 وهو القبض **قوله** هذا ليس بشئ يعود الا براد لانه ان اراد دخول
 قبض الوكيل منقضا اذ هو محل النزاع لان تمام الخصومة لا يتوقف
 عليه وان اراد الاعسار وهو قبض احد جهالا بعينه لم يلزم دخول
 قبض الوكيل على التعيين فلم يحصل مطلوبه وهو كونه وكيل بالقبض
قوله و كسلا بالخصومة عند الشافعي بانه اذا كان وكيل عن صاحب الدين
 واما اذا كان وكيل بنصب القاضي كما اذا وكل بقبض ديون

قوله فخرنا

ديون الغائب فانه لا يملك الخصومة اجماعا كما في غاية البيان
قوله الوكيل بالاشتغال من اهل الجاهل صاحب الخصومة
 على لغة برانه لا يجعل اسفا لعين خصمه من وجه لا يلزم امتناع الوكيل بقبض
 الدين بلواز جعله ربا بالاشتغال من حيث المعنى لا الوكيل به
 وقال الزبيدي في الجواب غير مختص بل قول الشافعي فانه لو كان رسولا
 لم يكن له ان يجبره ورواه يجعل رسولا بالاشتغال من النظر لا بغير
 مثل الدين وهو وكيل بالنظر الى المقامته الى مصلحة بعد القبض فلا اعتبار
 عليه بموجب **قوله** شبه بالوكيل باخذ الشفعة منها بالوكيل بالشرع
 جعل المفضل عليه في قول المصنف وبه شبه باخذ الشفعة بالنظر الى الوكيل
 بالشرع وكذا دفع في البغاية وغاية البيان وغاية التبرع وجره بدل عليه
 المفضل عليه ما ذكره خصص المصنف البيان بقوله والوكيل بالشرع لا يكون
 خصما وادور عليه ان الوكيل ان لم يكن خصما قبل مباشرة ما وكله
 في المستأجر الباقية ايضا لا بطله لخصيص مسالة الوكيل بالشرع لا يكون
 متصلا عليها وجه وان كان خصما قبل ذلك في تلك المسألة
 ايضا لم بطله لخصيص الوكيل بالشفقة وجه **قال المصنف** وهذا لانه المباد
 نقضي حقوقا **قال** الفاضل في بحث فانه المباد لانه لم تقع من الوكيل
 فكيف يكون اصلا في حقوقها انتهى قبل ليس بمنته لان الحق بغير
 الحقوق بشئ قبل وقوعه ليس بغير الا لانه ان حق الخصومة ينتب
 للوكيل باخذ الشفعة قبل الاخذ فكذلك هنا اقول فيه بحث فانه الوكيل
 باخذ الشفعة لو كسلا بالخصومة فبعد الاتفاق فله ان يستنه ان يمالا
 كلام المصنف يقتضي ان يتوقف حق الخصومة من رتب على مجرد اتفاق
 حقوق المبادلة به وهو فرع وقوع المبادلة ووقوع المبادلة فرع
 قبض الدين فلهذا توجه بحث الفاضل بمحقق **قوله** ولو اذ جبر بعد
 ذلك لو كالتة **قال الفاضل** فيه تأمل اقول لعل وجهه انه المباد
 من اسم لا شارة في قوله واقام على ذلك بينه ان يكون راجعا
 الى كونه وكيل او كالتة مستنه لكنه خرج منها بالقرار على موكله
 فلا معنى لا قامة البينة عليها ولا لتعجيل بقوله لانه زعم انه مبطل

قوله فخرنا

في دعواه بن بغير ان يقول لا ثم يبق وكيل **قوله** فكان مجوز النفا
قال الفاضل من الظاهر ان مجزؤه المثل كانه **اقول** في بحث اذ لا يبر
الى كونه من قبيل مثل كانه ولا الى كونه للعلاقة النفاذ او السببية
لا فتنفاً كل من هذه الاقسام اطلاق لفظ مخصوصه على الاقرار مخصوص
بأنه اذ لا احد تلك العلاقات والادراك هنا بخلافه وانما اطلقت
المقصود على معنى يتنظم المعنى بحقيقته وصوره وهو الاقرار على مطلق القول
الذي يرتفع في اظهره من سواء كان بطريق المنازعة والمثابرة
وهو المعنى الحقيقي بطريق المسامحة والموافقة وهو الاقرار فقد استعمل
اللفظ في معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من انقائه وهذا هو المستعمل
بعموم مجازي العلاقة استعمال المقيد في المطلق لا ما ذكره اذ قد اوضح
قولهم بما يقولون ان التوكيل بالخصوص يتناول جواباً سببي
مقصود حقيقة او مجازاً **قوله** واجب بالمنع رتبة بانه كلام شيخ الاسلام
لا يصلح معارضاً لما نقل عليه محمد **قوله** سلمناه لكن لا يرد عليه
رد بانه النقص ليس بنفسه لا يرد بل بالتوكيل بالبراءة على ان النقص
هنا ليس بنفسه بل بلبس المذكور فانه جار مجتبه في صورة
توكيل محمول مع مختلف الحكم وهو عدم الصحة واجبت المراد انه
توكيل بالبراءة صورة وتمليك حقيقة والذليل ان المذكور انما يجري
في التوكيل الحقيقي رتبة صاحب الكفاية بانه لو كان التوكيل بالبراءة
تمليكا لا قصر على الجاهل فيمكن ان يعارض بانه لو لم يكن تمليكا
لما اريد بالبراءة كما اشير اليه في سبب الشرح **اقول** هذه المعارضة
ساقطة اذ لصاحب الكفاية ان يقول ان رتبة بالبراءة لا توكيل
فلا يستلزم كونه تمليكا فلا يتم جواب المناقضة **قوله** فانه حضر القابض
مضد فمبني اشارة الى جواب الشرط في عبارة المحدث محمد وف
والنقد في جوابها ابر بالقبضة ونعت القبضة وهذا المعنى لطيف
يجري في جميع موارد هذه الكلمة كذا في التلويح ومثل حديث من توفنا
يوم الجمعة فيها ونعت ابر بالسنه اخذ ونعت السنه **قوله** كما في
كلمته فاه الى في **اقول** لم يفرض الشرحون التشبيه صاحب الكفاية

صاحب الكفاية اياه بكلمته فاه الى في وبيانه ان توفنا فاه الى في
اصلة فاه الى في معنى ان ينفذ وجبه ولكن لا ينفذ بجملة معنى كونه
وكان مفهوم مضاد الموت اعني من مات فمات مقامه اعراب
ما قبل الاعراب منها وهو مجزئ الاول اعراب الموت الذي مات مقامه
فوجه التشبيه ان كلا منهما كسب احدهما استنادي والاخر اضافي وكل منهما
يتناول الموت والتأويل له بممازكا او مشوبه اعراب ما قبل الاعراب
من المركب الاضافي وهو مضاف اعراب الموت الذي مات مقامه **قوله**
فليس له معنى ظاهر وذلك لانه محال في معنى الظرف ومعناه على محالته
ان المال معدوم في حال كونه مملوكا لا لا يفتي عدم ظهوره وفيه بحث
فان المحال قد وقع هنا في خبر التقي وهو متبذر والاصل توجه المعنى
الى القيد بتفسير المعنى لانه محال بعد موت المودع غير مملوك للميت
بل مملوك لوارثه **قوله** والظاهر في اعراب الرفع وفيه بحث او يلزمه
ما اخرج من عدم الظهور في معنى ان ماله يعدم بعد موته فان وجه بانه
يعدم بوصف كونه مال الوارث فليجوز به كلام الكفاية من غير فرق
والوجه انضابه على انه خبر يفتي لا يصير له فاعضا يكون من الافعال
النافعة كما افصح عنه العلامة الشافعي في شرحه **قوله**
لكن النقص هنا في بحث لانه لا يرفع الا فرض بل بقوله لانه اذا جاز
نقص الفضا هنا عند ابر حنيفة باي سبب كان يفتي ان القضا بالفتح
صحت لم يكن باضيا على الصحة عند ابرضا فلا يتم له سبب المذكور بل هو
من المسكتين **قوله** لانه يقيد النظر للباقي الاول ان يقول للمختم بيشمل
المديون **قوله** على اهل الامل ليس يقيد احرازه كذا كونه وكسلا
بالانفاق ليس احرازيا لانه الوكيل بفضاء الدين كذا كذا من البحر
قوله فانفق عليهم عشرة من ماله اي مع بقائه وآراءهم الموكلة وقد اوضحنا
العقد بها او اطلق وتوزيع تلك العشرة اما اذا كانت مستهلكة او اضاف
العقد الى عشرة نفسه فيصير شرا بنفسه بشر ما بالانفاق لانه لا يتم
متعين في الوكالة كذا في الكفاية **باب قول الوكيل**
قوله بموت الموكل كذا بقوله لاحتمال الموت لكن انزاله بالفقد

في حق النصف كذا في الجواب **والى** قد بدار محراب اى اذا سقط
به القاصي كما يستفاد من محيط والى شبهه به صرح صاحب الاصلاح وادخلت
بالحق لا نقود بقوله سما على المذهب الظاهر مقتضاه انه لو افاد
بعد جوده مطبقا لا نقود وكالته وكذا لو كتب الموكل بعد جوده واذن
بعد جوده لا نقود وكالته وكليهما ذكره الزبير قول **والاصل** فيه ان نقص
بالنكس يزوج امرأة فاما الموكل لو تزوجها بنفسه ثم اباها لم يكن
لنكس ان يزوجها منه كما سباني مع ان الموكل قادر على تزوجها
بنفسه مرة اخرى وعلى البائع عدم فذرة النكس على ان الامر
لا يقتضي التكرار وهو شكل ايضا لا يقتضيه انه لا يقدر على التعلق
بعد تطبيق الموكل مطلقا في صورة النكس بالطلاق **قال المصنف**
لو تزوجها او رده عليه ان تزوج هذه المنة على التفسير المذكور غير مجتبه
لان الذي يتعذر على النكس النصف فيه هو التزوج في المرة الاولى الذي
باشرة هو كل بنفسه فالمناسب سقاط اداة التزوج وذكرنا مستقلة
كما وقع في المقدمات **قال** لا يزوجها بعد انقضت امر من ايضا بانه اذا
ان الحاجة الى تزوجها في المرة الاولى فذا انقضت منتهى كنهه لا يزوجها
الى تزوجها مرة اخرى فلا ترتيب وان اراد ان الحاجة الى تزوجها قد انقضت
مطلقا فممنوع اذ قد يحتاج الى تزوج اداة مقبلة واما بالاسباب وابعه
واقول فيه بحث فان في الحاجة للعهد بالحاجة الى تزوجها التي دل
على تحقق النكس فذا انقضت بزوجها بآبائهم ثم اباها بآبائهم
الى تزوجها ثانيا فممنوع واحتمال لا وليس عليه فلا يثبت به لنكس حتى التزوج
كتاب الدعوى **الف** دعوى لثابت فلا تنوبين
وجمعنا دعوى بفسخ الواد لا غير كذا في الكافي وتبعه الزبير فقد صرح صاحب
المصباح لجواز الفسخ والكسر وانه المفسد الى وانه ممنوع من كلام سيبويه
وقال بعضهم الفسخ اولى وقال ابن السراج من ومان قوله لاجل الدعوى
فانه عور بغيره فابته وعرض لنكس بالخصومة **قوله** مطالبة حق **قال القائل**
فانه مطالبة من شرط صحة الدعوى كما سبني فلا يستقيم تعريفها بها
للمباينة لان باقون بالشرط بالمطالبة انتهى **والجواب** ان

المنادى دعوى قول مشروط بمطالبة حق **والجواب** ان هذا ان ادخل
مع كونه بمراح من العبارة فيه مفيد كحقيقة الدعوى بل بشرطها **قال** بعضهم
هذا ما لا يكون المطالبة من شرط صحة الدعوى لا ينافي تعريف
نفس الدعوى بها فابته ما يترتب من صحة الدعوى مشروط بالمطالبة
التي هي نفس الدعوى ولا محذور فيه فان صحة الدعوى وصف لها
وكمحق الوصف مشروط بتحقيق الموضوع وانما انتهى ولا يخفى ان كونه
صحة الدعوى مشروط بالمطالبة دعوى امر ضروري غير محتاج الى الافادة به او لقائل
انه يقول لا نسلم انه ما سباني عند قوله فاذ اداة غير واحدة تعد اد
للمشروط لم لا يكون بيانها للبيان دعوى العفارة او يقال مراد الشرح
ان الدعوى مطالبة بثبوت حق الواد شرط صحة المطالبة بتبسيم ذلك
محتج وعلى كل من دفع امره من الفاضل بخلافه قوله وشبهه بها ابر من فيه
الدعوى ليست لذات الدعوى بل لاجل ان ينقطع بالفضاء فقوله
من حيث مفيد للتفسير قوله اما ان يكون راجعا الى النوع كما في دعوى
النسب لرجوعه الى بقا النسب والشخص كما في دعوى المالك لاثام مثلا
فقد تعلق البقاء المقدر للنوع او الشخص بالمدعي وينتفك بخصيص المدعي
على الدعوى بغيره فف البقاء المقدر على الدعوى وان لم ينتفك فلا اقل
من ان يتعلق بها فابته ما كان في توجيه كلامه والظاهر ان في حصول
البائع من ان النسب بخصيص الظالم من سخط الله تعالى ودفع طول
الثبوت والتمس **قال** المدعي لا يجبر على الخصومة اذ ان الحكماء
صاحب الاصلاح لفظ الترتيب بناء على انه غير مجبور على الترتيب
والفعل وانما القيد المذكور به لا اختصاص ببحث فيه بعض الفضلاء
ما به يلزم من ترك هذا القيد ان ينتقض تعريف ممدعير بالمدعي عليه
حالة الفعل فانه يصدر عليه في هذه الحالة انه لا يجبر على الخصومة ضرورة
عدم تصور مجبر على الفعل حالة حصوله **واقول** هذا سهل لا تفاق
ايضا الاصول من الحقيقة والتفتية على ان الفعل الواقع في خبره من مثل
لا اكمل معناه لا يوجد منى ما هيته الاكل وهو موقوف على ان لا يوجد
منه فردا اخر والاكل لا يوجد فردا وجدت الماهية في ضمنه

في بحث دلالة الافتضاء من التلويح ان ذكر الفعل المنفي وذكر
 المصدر في موضع المنفي فيتم المعنى ومنه يظهر ان قول العلامة من لا يجبر
 من لا يجوز ان يتعين به فلو كان لا يجبر في حال الاحوال فكيف
 يصح ان على الله غير عليه مع انه يجبر على محضونه حال الابد **قوله**
 بالفتحة اي حدة الزكاة وقوله اي باعتبار معنى شارة الى دليل
 حدة الزكاة اي من كان له فطر زكاة ودقة نظر اعتبر المعنى دون الصورة
 والصحي هذا هو المناسبت للمعنى الفقهية ومن قسم الفقه بالمعنى فقد بعد
 عن معنى **قوله** فاذا اقام البينة اعتبر الصورة اي هذا صريح في وجوب
 اعتبار كل من الصورة والمعنى فلا يطاق قول من لا اعتبار للمعنى
 دون الصورة فانه صريح في ان المعنى هو المعاني لا غير ذلك انتهى لف
 قوله في الشرح يعني ان الفاضل الجلسان فالترجيح لاحدهما على
 الاخرى يكون باعتبار معنى دون الصورة ولا يدل على دعواه قبول
 البينة على الرد لا بخلاف البينة لا اعتبار مدعيها بل لدفع اليقين فان
 البينة كثر اما نظام لذلك كما في شرح الوفاية وغيره ومن حاول كلامه
 فقد حاول صلاح ما اسند الزهر والوجه انه المراد باليمينين هو الادعاء
 بالصورة والادعاء مخوبر **قوله** كلف احضار فانه لم يمان كالرجاء
 حظه الى كم او بعث امينه قال الزبير وجوب الاحضار مفيد
 ايضا بما لا حمل له ولا مؤنة وما له حمل هو الذي لا يحمل الى مجلس القاضي
 الا باجر ومقيد ايضا بما لا يكون وديعه كذا في البحر **قوله** وان لم تكن
 حاضرة لزمه ذكر قيمتها بشئ وعو الغصب واليمين كافي جامع
 الفضولين والقول في القيمة للغاصب والمتمن كذا في البحر **قوله**
 لا مكانة له ركة لا تجزئ مكانة ركة في القيمة ايضا فلم كانت القيمة
 موقوفة دون الاوصاف **قوله** ليحكم القاضي بالبدل للمدعي عليه
 كذا في النخبة واقفي اثره الشرح وصاحب معراج الدراية
 والعيني وروايته حفظ اما آفة لا فلا المدعي عليه في الصورة المزبورة
 لا بد من على احد شيئا بل يصح المدعي في قوله انه الفقار في يده
 واما ثانيا فلا حكم لا يصح الا بحجة من بينة او اقرار وهذا اتفاقا البينة

رواية اخرى

اما البينة فلان العرض ان لا يثبت اما الاقرار فلا ان اخباره كمن الغير على
 نفسه وهذا غير متصور من المدعي عليه فكيف يحكم القاضي بالبدل له في
 عليه والقضاب ان ادعى المدعي ما في قاضي فان من يطور
 المواضع بان هو اضاع في محله وفي بد ثالث على ان بد عليه احدهما
 فيقول الاخر انه في حقه ويقيم مدعيه عليه محضه وبذلك لا بد
 قضاء على مستحق **قوله** بان المطالبة مستمرة بمعنى منقول ردك المطالبة
 من طالبه بكذا فالمطالب هو المدعي عليه فيكون المعنى لان المدعي عليه
 حق المدعي غير القضاة ان الضمير في طلبه ليس راجع الى حقه كاتوجه
 بل الى ما يرجع اليه من حقه وهو المدعي عليه فانه طلب المدعي **قوله**
 وليس الظهور ان ظهور كون المدعي محققا **قوله** وقال القدر من نفسه
 اي ضرر المدعي فانه اذا لم يبدل لم يفر ولم يحلف تستمر المحضونه والادعي
 وهو ضرر عليه **قوله** اذا لم يقض له الضرر اي في كل من الترفع والتوقع
 اضرار بالمدعي في الترفع من الكفاية فلان الترفع محض بدون بدل
 او اقرار اضافة لحقه لانه كاذب في انكاره واما في الترفع فانه حقه
 وهو اليقين فسقط بحث القاضل بان الافتضاء الى الاضرار بالغير غير ظاهر
قوله يريد به الشكول قال القاضل في بحث قول وجهه كلامه ايضا
 والقطع انما هو منوط بالتمسك كل منهما عليها والشكول لا يثبت
 عليه القطع فكيف بناط القطع به **قوله** فصل في كيفية اليقين
قوله وجوز ذلك بعضهم في زماننا ضعف في محله وفي اليقين وفي ظاهر الرواية
 لا يجيب القاضي الى ذلك الصحيح في ظاهر الرواية وقال ابن القزويني
 ان يثبت الى هذا القول فانه صحيح من البينة حتى ان العالي عليه ستم
 المعنى عن الحلف بغيره تعالى وكان السلف يعززون من يحلف
 بالطلاق **قوله** فكأنهم قالوا انه نكح لا يقضي بالشكول استشكل بان ثبوت
 التحليف الفتا بالشكول فاذ لم يقض فكيف يجوز التحليف قد استدلوا
 لعدم جواز الاستحسان في الاشياء السبعة عند الجحيفة بان الشكول
 يدل ان البذل لا يجري في هذه الاشياء فانه الاستحسان الفتا
 بالشكول فلا يستحاف منها فجعوا عدم ترتيب ثبوت الاستحلاف

باب اليقين

المستحلف قاض

في الفضا بالانكسار عدم جواز الاستصحاب انتهى وفي قوله المقتضى
 فلو علمنا انما على الظاهر فشكل ونفي المال لا يتقدم ففهم على قول لاكثر
 انتهى فالجواب ظاهر انه مفرغ على قول لاكثر من انه لا يختلف بها فاما
 اعتبار بكونه اذ كان في حال التخييف فيقتضيه قوله ونفي بانه لا يختلف
 بها لربما يتناول فيقتضي به الاختلاف فافهم انتهى وفيه يحمل الاشكال
قال المصنف لا تغار من الزيادة **قال** الفاضل في جوابه لا يخفى **وقول**
 يجوز ان يكون اشارة الى السؤال الجواب المذكورين في تاج الشريعة
 ثبت قال فانه قلت البينة التي ثبتت الاقل تنفي الزيادة لانها ثبتت
 اتم كل البين في القدر ثبتت البينة للزيادة تبينها فثبتت لانها لا تنفيها
 فثبتت فكانت الاولي في انتهى ويجوز ان يكون السؤال اشارة الى ان
 البينة اذ كانت بمنزلة غرض من الشهادة بمانه وبكرين يفارها
 بكونه الجواب اشارة الى الزيادة في البين وجميع جازية **قوله** فان لم
 يراضا برضا كل من الصور الست المذكورة في **قوله** لا يلزم من
 لانه برضاها لا يتحقق فصور هذا التعديل لانه انما يتحقق في صورة الاختلاف
 في مقدار البين فقط واما في الصور بين الاخرين فلا لانه مبرر وجوب
 تسليم بقية البيع **قوله** في قوله اذ اريد اشارة التقدم هذا ان الله
 لا حقيقة هو ظاهره لا يجازي التقدم العلاقة **قوله** لزم دعوى الاخر انما ينحل
 به الفضا وذكره الزبير **قوله** لا جمل بالاولا ينبغي يقول او موقد البكون
 والبيان على فطما ايضا لان الحكم بالانفاق **قال** المصنف في بيع مجهول ايرضا
 بمن مجهول كذا في الكافي والكفاية تور وبانه لا يتم في صورة كونه الاختلاف
 في البيع دون البين فالاولى ان يكون مراد المصدر اسم اي بيع مجهول
 بجهالة الجميع اذ اختلاف في الجميع او بجهالة البين ان كان الاختلاف
 فيه او بجهالة كليهما ان كان بينهما **قوله** في بحث فانه البيع مصدر مضاف
 الى مفعوله الضريح فيكون مجهول هو الجميع ولا يشتمل صورة جهالة البين
 فلا مندوحة عن خروج بقية الصور الخمس الا انه يقول انه ليس اشارة
 المصدر الى مفعوله بل الى الافادة لانه في ملاسته اي بيعا لا بسل الجاهل
 سواء كان ذلك مجهول مبيعا او ممتا او جاهلا **قوله** في قوله في قوله لم

باب تعلق

وجله ان البينة في الزيادة
 عبارة وانما هي في كذا
 وعبارة مقدمة

اراد فافهم

اذ لم تثبت البين لا بد من تبين ان يحمل على جنس البين لا يشتمل البيع
 اذ كان الاختلاف فيه البين كذا لكس وبقوله حكم الا حذر
 فيها بالطريق الاولي **قوله** في جوابه لا يخفى ان نفس البيع غير مجهول
 لانه عبارة عن الايجاب والقبول ولا يجهل به فيها وانما يجهل
 احد السبلين او كلاهما **قال** المصنف الا انه يجب ان يجهل به لا يجهل
 التبع كمرطوب بمعنى ذير طوبى اي اذ جهل به سواء كانت في جميع
 او البين او بعضها **قوله** يعني ان التعلق يدفع من المستر زيادة البين
 منع في هذا المحل صاحب الكفاية ونجاشي اورد عليه ان الظاهر
 انه قوله بالنكول متعلق ببيع وان المراد بالنكول نكول البائع
 لانه الذي يدفع زيادة البين فبانه نكول البائع انما يتصور بعد
 حلف المستر لا بعد نكوله لان نكول احد المتعاقدين يلزم دعوى
 الاخر بعد حلف المستر في حلفه فافهم دفع زيادة البين عنه
 في القابلة في تحليف البائع ونكوله بعد ذلك ودفعه الفاضل
 بان فافهم انه يفسخ على البينة وتدفيع الزيادة المدعاة وارجو ان يكون
 القيمة ويزيل اربيد **باب** **التعلق** **قوله** في قوله
قوله في قوله اذ اريد بقوله هو الضريح ان غيره يجوز ان يكون اصح في كلام
قال الفاضل في بحث **قوله** وجهه ان هذا التركيب يفيد وصفا للصفة
 مقصورة على هذا التخرج لا تنجازه الى التخرج الاخر غير ان يكون
 ذلك التخرج فاسدا ولا يجوز ان يكون اصح لا شتمال الا ببيع
 على الصفة ايضا فلا ينبغي تقيد الصفة عنه **قال** المصنف اذ كان متهما
 اقل مما ادعته المدة فيه بحث فانه كون القول قول المدة حتى اذا
 هو ان كان مهر المثل مثل ما اعترف به الزوج او اقل لان بينهما شبهة
 للزيادة دون بينة لان مهر المثل مثل ما ادعاه اذا كان اكثر مما
 اعترف به الزوج فيبغى رضاء لان مهر المثل لا يشهد له احد منهما
 فتتعارض بيناها حيث ثبت بينتها الزيادة وبينها الخطا فيها لان
 ويجب مهر المثل **قوله** في قوله انما كان مهر المثل يشهد للزوج
 بانه كان مثل ما ادعاه او اقل وجوابه انه اراد بقوله معناه اذ كان

بالتيبين بقدر الامكان بخلاف اذا سويتا معا انتهى وقال بعض الحكماء
ثم البين بقط لانه لا يثبت ملك العين لمدة غير مائة سنة فاقول
لا يجوز ولا يفتى اذ لم يسمع جعل ملك القيمة ملك العين لا يجب التفتة
ولا يجب التعريف **اقول** قوله ولا يجب التعريف فهو فانه جعل ملك القيمة
بمؤنة ملك العين ثم ما ولد اليوم العاشر فحتمه راجل الذمة لا عشرة لانه
في ذوات القيمة واحدة للقيمة من ذوات القيمة كانه عينة ولذا لم يزوج
انما في على عنوان فاني بالقيمة يحير على القول ولو على عصر لا يحير كما في باب
العاشرة من التفسير قوله بالشراج هو بالكلية رسم يشمل وضع اليه ايام واذا اولى
الاثنان سفاة او ناقة ما خضا حتى تضع قبل نحتها نجا في باب ضرب
منها نجا بمنزلة الفايه والبهيمة منتوية والولد شبيهة والاصل في الفعل
ان متغير المفعولين فيقال نحتها ولذا لا يمتنع في ما ولد يروى للمفعول
ويقال مفعول الاول مقام الفاعل فيقال نجت الناقة ولذا اذا وضعت
ويجوز حذف المفعول الثاني في اقتصار فيقال نجت كانه على ريد ويجوز
اقامة المفعول الثاني وحذف الاول فيقال نجت الولد اي ولده ويقال
نجت الناقة ولدا بالبناء للفاعل بمفعولت او حملت فذو اليد اولى
اي ولا اعتبار بان نجت الا اذا اخرج احد جانبا رجا مستجيلا بان لم يوافق
سكن المدة غير مائة سنة من افعه وان لم يوافق واحد منها زنا وبقي في يد
ذو اليد في رواية وهو بينهما نصفين اخرى كذا في جامع الفضولين ونقله
في البحر قوله عيسى بن ابيان قال العلامة الكوفي في باب زيادة الابناء
ونقصانه فذكر ان ابان يفسخ النكاح بتحقيق المودة منصرف
لانه فعال كذا في منتهى من جعله فعل منصرف لوزن الفعل والعلية انتهى
اقول وقد اختلف منصرفه ان كانت والمراد بكونه فعل انه منقول للمفعول
من فعل ماض لا من اسم تفضيل لان الفعل الاسم لا يعمل كانه وحول هذا
مبنى عليه انه لم يفتل الفعل فاعله والا كان يستعمل بالجمع فيكون عدم التنوين
لكونه محكما كقوله نبيت اخوانه بني يزيد فلما علمت لم يدر قوله
كس له كونه ملكا او استشهدت به ان انه طلع امراته يوم النحر بمكة
واقران انه اعترف عبده بالكوفة في ذلك اليوم **قوله** ولو تلتقي كل

كل واحد الى قوله واقام البينة على الشراج اي اقام كل واحد منهما قوله
وكذا تممضي عليه بالملك المطلق في صورته ما اذا اقام الخارج البينة
على ذي اليد في اية معينة بالملك المطلق ففتى القاضي بتمام اقام
ذو اليد البينة على الشراج فانه يفتى بها وينقض القضاء الا في
التيهية **قوله** حين بالضم وبضمين وكفى كذا في القاموس في
او هو اي وجوب المرفعي اذا شددت الزايرة فترت واذا خففت
مدت والهم والعين مكسورة وان يقال هو ان يفتح بهم محققا ممدوا
قوله فانه يفتى بذلك لانه في اليد قال التفسير بشرط ان يبين في
اليد غير نفاة ذلك السبب وجعل في تلك حتى اذا قال كل واحد منهما
او ذو اليد وحده نجت هذه النوبة ونجت هذه الناقصة عندي
كان الخارج اولى لان الانكاح ينجح بغيره وتكذبه الغير عنه قوله
كالختم الزبيري في الصوف الشعر قوله يرجع الى العدول الواحد ينقسم
يكفر والا حوط اثنتان كذا ذكر التفسير **قوله** لان جمع غير ممكن او عليه
انه ممكن يجعل مذهب بينهما نصفين كما اذا اذ غير اثنتان عينا في يد آخر
وهو مناه لا تخرج نجت يفتى بها بينهما كما في ذلك او رد صاحب الكافي
انه مخالف للماني بمسوط وجامع الكبير وغيرهما منهم لو شهدوا بالبيع
والقبض ففتى بالبنتين عند محمد فيفتى بالدار لذو اليد لا مكانه بجمع
فيجعل كان ذو اليد باعها للخارج وسماها ثم يخرج باعها لذو اليد
وسماها **قوله** فلا اشكال قال الفاضل في بحث **اقول** وجهه
انه الاشكال موجود ومشاهدة قبض ذو اليد عند القضاء به للخارج وجهه
اقوله الشهادة ولذا احتاج الى دفعه على تقدير اثبات القبض بقوله
ثم وصل اليه سبب آخر **قوله** فاذا كانت الدار في ايديهما نعت عبارة
المداينة وسائر المنون وظاهره ان الدار جميعها في يد كل منهما ليس
حدا وانما المراد انهما يقبل الانقسام وانها بايديهما بطريق
التوزيع بان يكون في يد كل واحد منهما نصف ثم لا يظهر للفظ كان
في قوله كان بيد صاحبه وكان بيده حسن ولذا لم يات بها
قوله ان وهو بكل واحد من المدعين ينصرف الى ما في يده فيه

ان القرض الذي في يد مدبر الكل هو النصف والا لما كانت بينه
بينه خارج فكيف تصرف وعواه الى ما في يده مع انه يدبر الكل ويحكم
الذي يدبر تصرف وعواه الى ما في يده انما هو مدبر النصف كما ذكره
الكافي وجزه **قال محمد** او متصل بينه **قال القائل** في صحة العطف
تأمل **اقول** قد يوجه بجعل كان ثمانية وقوله الرجل عليه جذوع بجملة سمية
وقفت حالاً من فروع كان كقوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة
فقد الله فالصحة وقوله او متصل خبر مبتدأ محذوف تقديره او هو
ويجوز حال ثمانية معطوفة على الاولى وقوله ولا في الجملة حالية فالشدة
معطوفة ايضاً **قوله** جمع ههنا في فهم الحاء وتشديد الهمزة النجبة وال
انبر السكت ويجوز اي هو في الحاء المعطوفة ولا نقل ههنا وجوز
صاحب ديوان الادب والقاموس طلبة الطلبة الحاء وحاء
وفيه غايه البيان الرواية في الاصل كافي محكم الشبهة بالحاء وفي
الجمع الصغير شرح الكافي بالحاء لا غير **قوله** من مدرج مدرجة كقصب
وفضبه وهو التراب المشبه وقال لا زهرى قطع الطين وقيل
الطين الطين الذي لا يخالطه رمل كذا في المصباح **قوله** البوارى جمع
بارير بالشد بد وهو محصور ويقال بالافارسة بورا كذا في المذهب
قوله لعدم القابل بالاشراك **قال القائل** في بحث **اقول** وجبه
انه اذا بعد القابل بالاشراك عدم القابل من المشركين
فهو غير مستلزم صاحب مجذوع قابل فانه يدعي ان الحائط المتنازع
فيه له ويعترف بان الحائط الآخر المتصل به لصاحب الاتصال فصير
البناء المركب من جزين الحائطين مستتر كما بينهما عنده وان اراد
بذلك عدم القابل من مجتهدين فهو ايضا غير مستلزم فانه من يقول
يكون الحائط المتنازع فيه لصاحب مجذوع عليه ما هو موجب احد الزعمين
يقول يكون البناء المركب من جزه الحائطين والحائط المتصل به مشترك
بين صاحب مجذوع وصاحب الاتصال قطعاً **قوله** في رد اية
كتاب الاقرار برين الاصل الى قوله فهو مصدر مبتدئ فان بعض الفضلاء
غير عاقله شره نظير عبارة المصدر بعبارة الاصل بغيره يجعل المو

مودة فراه

الموضع اسم مكان لا مصدر اي مبتدأ لان ما تحت جذعه هو الموضع يعني
المكان لا المصدر فقامل **اقول** قد التايل ان القوم لما فسروا قول
الاصول ما تحت جذعه بجو الوضعية فحين كونه هو موضع في عبارة المصدر
مصدرا وحصل المطابق بينهما وهذا اذ لم يثبت ملكه بالبينه والا
فانه ان يجمع صاحب الجذع الواحد من وضع جذعه على حائطه كافي ليط
وجزه كافي في النجاسة **قوله** في رد اية كتاب الله عوى وجعل فاضى فانه
ما في كتاب الله عوى هو القبح وقال في المحيط ما في كتاب الاقرار ارجح
نقله الزبير باب **وعوى النسيب** **قوله** اعني به بنو س
حق العنق تبع فيه صاحب النجاسة الا وانه يقال ان بنو س
والاستنباط **قوله** على انها حرة الميزم على هذا التفسير لشكر لان
هذا من قبيل ولد المهور والصبوب ان يفسر بما في غاية البيان
والكافي وجزه ما يقال ان يزوج حارثة الغير فتد له حيث يثبت
الولد ولا يصير لانه ام ولد **قوله** والقابل ان يقول المراد بانه كذا
من هذا السؤال وجوابه من محجة غايه وليس بشي اما السؤال فانه
مراد بمحبة السؤال الاول ان التوامين في حكم ولد واحد في باب
النسيب لان مداره على العلوق وعلو ثمانية ما واحد من جنس
بنو س نسيب احد هما بنو س نسيب الآخر ولم يرد انهما في حكم ولد
واحد في جميع الاحوال لنبوه السؤال كيف ومدار العنق على الرقبة
ورقبة احد هما غير رقبة الآخر فاما نسيب على احد هما لا يلزم ترتيبه
على الاخرى واما الجواب فانه ان اراد انه يلزم توأم الاخر صراحة
فانه نفى كما اذا اعنق المولى بعض عبده حيث يلزم العبد لتعايه
في بقية بيمته لمولاه عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلا يتم ان
في ذلك ضرر لانه في مقابل العنق ولو سلم عورض بالنسيب
فانه اذا ثبت النسيب في الآخر لزم التباعد وحقت من النسيب فيلزم
تحقق ضرر زائد وانه اراد ان يثبت العنق في الآخر لزم من شري
صمان بيمته ان ينفى بيمته عورض بالنسيب فانه اذا ثبت النسيب
في الآخر لزم التباعد صمان حصنه من النسيب وفيه ضرر **قوله** وفي نظر الى

اجيب بانه غير مقصود فلا مضرب به رد بانه معارضة بان النظر اللازم
على تقدير ثبوت الحق في الاخير مقصود ايضا فلا مضرب به **قوله**
في نظر الامر بان كلام من النظر والجواب غير صواب اما النظر فانه
لا يتم ان يجمع بينهما شيئا بين الرجوع والمخرج فاني يجمع بين القول
والواجب المنسوب في العمل بقا رجحان البعض على البعض بحاله
واما الجواب فان مجتمعه مخالف هو الشافعي وهو من الرافضين
عن اجتهاد ائمتنا فكيف يعتبرون مخالفة قول لعدم احتمال
فان الفاضل فيه نوع مصادرة **قوله** ان حجة من الرجوع فيما تقرر
قوله بحسب معنى العدم احتمال النقص **قوله** اما الاول ايركون
بكذب الصمد لا يبطل خروج المؤمن الرجوع فيها اذ لا يكون كذبه لا
بمسح حاشية لان الصمد انما يكذب في دعوى كونه ابنه لا في بقى المولى نسب
انقصى عن نفسه بما ذكر من عدم امكان نقص القرية بالرجوع غير الاثر
قوله واما الثاني فان الفاضل لا يخفى عليك عدم ملازمة الشرح
بالمشروع **قوله** لان المشرح وهو عبارة الجدية على فيه امتناع دعوة
المولى بانه اقراره لا يرد بالقرينة وقل عدم ارضاءه بالرد بامر من الاول
نقص حق المولى وهو عهد القاب والثاني نقض حق الدولة ما
علا اول في كلام الجدية جعله ثانيا والثاني بدله بأخوه سماه اول **قوله**
انما كانت قائم في الحال **قوله** الفاضل فيه بحث فانه كيف يقوم الملك
وهو موقوف بانه معنوق فان في الكافي انه يشتري اذا اقران البائع كانه
اعتق ما يابره وكذا به البائع فانه لا يبطل ذلك ولكنه يعنى على المتو
انتهى ولا يخفى دلالة على ما قلناه انتهى فان بعض الفضلاء بحجة ظاهر
السقوط لان المشتري انما افراد لا بان ما اشتراه معنوق البائع
لان بانه معنوق نفسه فكذب البائع وهذا لا ينافي قيام الملك له في الحال
واما ما ذكر في الكافي فعلى تقدير ثبوتها يجوز ان يكون مبنيا عليه كونه
مسألة الالة لا ايضا عليه هذا الخلاف **قوله** بل الساقط ما قاله
فانه قوله لا ينافي قيام الملك ممنوع او مجرد اقراره بانه معنوق البائع
فتبين قوله اي المشتري انا اعتقته عنق عليه وصار خادك فورا

لا ينافي قيام الملك عند قوله انا اعتقته فتبين انما انما انما كونه
ما في الكافي مبنيا على كونه مسألة الالة على خلاف فلا بد من ثبوت اليه
لا في مسطور في عامة الكتب على الاطلاق **قوله** فهو من النظر في
اذا كانت المدعونان معاكفا في الظاهر به وغير ما قال صاحب التمهيد
فيكافة ابتداء الى ان دعوى بغير علم فيسقط كانه عبد للمسلم **قوله**
او يخاف كذا فيما وجدت من الشيخ وهو فاسد لفظا ومعنى والظاهر
او يخاف بدل معية بدل **كتاب الاقرار** قوله عبارة عن الكتاب
هذا ما ذهب اليه القاضي ابو حازم من انه اخبار عن امر سابق واستدل
عليه بمسألة من ادعى ان اقرنت المدة بالزوجة صحح وايضا الاقرار بالدين
يصح وان شأوه على نفسه لا يصح الى ولو كان ثمة كما لم يصح الا بمحض من
الشبهة وقد اختاره المصنف وذكر ابو عبد الله يجر جاني انه تمليك
في الحال واستدل عليه بمسألة من ادعى ان اقر الميراث لوارثه بدو لم يصح
ولو كان اخبارا صحح وتفصيله في الفصل التاسع من فصول الاستدلال
كما في غاية البيان ثم لا يخفى ان الملك قبل التي استدل بها صاحب المذهب
الاول لا يبطل المذهب الثاني وعكسه ولذا وافق صاحب البحر بانه اخبار
مردود ولذا ترتب عليه تلك المسائل والثاني من وجه ولذا ترتب
عليه مسألة قبل الآخرة واورده على هذا التوفيق انه لا يصدق على الاقرار
بما هو اسقاط كالاعتراف بانه للاحق له او بالبراءة او اسقاط حق الشفعة
واجاب الفاضل بان المعروف هو الاقرار في الاموال ثم قال وفيه
انتهى ووجه التامل ان الاقرار بما هو اسقاط كالاعتراف بما هو اثبات
كثرة ومردوفية وشبهه عامه غير تفاوت ثم انه قد يجاب بانه كقول
من تلك الاسقاطات احكاما هي حقوق غير ذمة المتو فالاعتراف بحسب
اقرار بملك محقوق فاذا اقر بانه للاحق له على فلان فقد اقر بثبوت
حق على نفسه هو كقوله عن محضه والنقض له واورده ايضا انه يصدق
بالقرار منكره وهو غير صحيح فلا يكون مانعا واجبت توفيق للاقرار
مطلقا صحيحا كان او فاسدا وان لا بد من ثبوت على نفسه ليمتاز عن
الدعوى والشهادة فانه الدعوى اخبار عن ثبوت الحق على الغير لنفسه

والشهادة عن نبوته للغير على الغير **قال المصنف** وانه يلزم بحمل فتح التهمة
و كثر ما جرى ان الاقرار ملزم والتعبد ملزم المقر ما اقر به وبغيره
ما اقر به او من محض جهله انه كان من النكاح مجرود ويجوز ان يكون
بغير التهمة من الاقرار انما هو انما اقر به المقر ما اقر به **قوله** لا يجوز
دلالة على المحبة **قال الفاضل** فيه نوع مفارقة وبتدفع بالتعبد
الذي يذكره بعد ما مضى **انتهى** **اقول** اما المصنف وقد خلاه المدعي انه يلزم
المقر ما اقر به والدليل قوله والا على المحبة به والمحبة بثبوت محقق
على المحبة بثبوت الحق عليه لزمه اياه فكانه قبل ملزم المقر ما اقر به له لانه
غير لازم ما اقر به فخذ المدعي من الدليل هو مفارقة ووجه الالزام
من كحقيق الشرح انه يقيد انه محض الملزم المقر ما اقر به له لانه كلامه
لقد على الملزم بواسطة من حاسب العدة **قوله** اما حجة فلما بين
انه ملزم **القال الفاضل** دليل الشكل ان في **اقول** لو وقع المكرر
محمولا في كل من الضمري والكبرى وصورة الاقرار ملزم ولا شيء من
غيره كجمله ملزم منج الكليات من حاله كناية وهي لا شيء من الاقرار غير حجة
ويلزمه كل اقرار حجة وهو المطلوب **قوله** لبيان التوفيق بين العبد
قال الفاضل التوفيق الاول لبس بين العبد بل بين اقرار العبد
المحجور ولعل **قوله** بين العبد من قبيل التعبد **اقول** بانه ان التوفيق
الذي انبه المثار ايضا بقوله وان المادون توفيق بين العبد المادونين
وتحجور بين تعبد على الاول التوفيق بين اقرار المحجورين **قوله**
لانه الناس لا يبايعونه اذا علموا **قال الفاضل** فيه ثامن
اقول وجه انه انما يلزم امتناعهم عن المبايعه نسبيته بدونه اشهاد
لا عدم المبايعه مطلقا ولا ضمير فيه **قوله** لانه وجوب العقوبة بناء على
اكتنايته **قال الفاضل** في الابدع ما لو فسل في اقراره بالقصا من
اهلاك رقبته التبري **قال المولى** فيكون اقراره على الغير والاو
انه يستدل بما في كتب الاصول **انتهى** **اقول** ابر من ان الرد لا يبط
ما كنية غير المال منبج اقراره بالحد والقصاص لانه يجوز والدم حقه
لاحتماله اليها غير البقاء لانه لا يملك المولى تلافيا فهو غير حكمها بمنزلة

هترة النبي على أصل الآية كذا في التلويح وفي بحث لور و الشبه المذكورة
عليه أيضا **قوله** وهو المال الذي يجب الزكاة قال لا نقول لأنه لا أثر
لما لا يخطر في الشئ حال الفاضل فيه نظر **أقول** جهة الزكاة في اسم
خطر في الشئ أي خطر حيث تقطع بها اليد المحرمه ويستباح البيع
المحرم على أنه لا يصلح على الأصحجة **قوله** ثلاث في النصاب كثرة
حكمية فيه الزكاة العشرة كثرة حكمية أيضا لا مخالفات الترتيب ونحوه
أو ترتيب عليها حكم هو استباحة البيع وقطع اليد فلا يتعين نصاب
الزكاة **قال المصنف** له قال كذا في مجاميعهم لأنه تفسير لهم أي
والمستحق واحد فيجعل عليه غير التبعة والمجاميع الأصغر وأما قوله كذا
ضدية يشار إلى أنه كذا كذا في عن العدد وأقل إلى اثبات وهي مختصة بالزكاة
والاختيار وبزكاة عشرة لأن أقل عدد في تركيب مميزة منصوص
قال خواهر زاده في مبسوطه إذا قل بالنصب فاما إذا قل كذا درهم
بالحفظ فانه يلزم ما به درهم قال كذا درهم وعن محققين بعدد واحد مصحح
مميزة محفوظ أقل ما به درهم قال كذا درهم ثمانية لأنه ذكره دين مهيمن
وأقله الصحيح ثمانية نظرا في غير زكاة **قوله** والمال كله قال القائل
فيكون من ذلك محل وإرادة المحال **أقول** يجوز أن يكون التجوز في مجموع التركيب
فانه موضوع بالنوع لا يجب المال فريده مطلق الوجوب انتقالا
من المقتد إلى المطلق ثم من المطلق إلى المقتد وهو وجوب الاحتفاظ فيكون
مجازا لم يمس **قوله** وحمل الدين على الوديعه حمل الادنى على الأعلى وهو كذا
لأنه الشيء لا يكون قابلا لما دونه **قال** القائل فيه بحث **أقول**
وجهه لأنه حمل الدين على الوديعه وهو جعل استعارة عنها وليس فيه حمل الادنى
على الأعلى ولا بقية الشيء لما دونه ثم قال الادنى أنه حمل الدين على الوديعه
لزم ارتكاب مجازين برقوله بخلاف العكس بعينه أنه جعل الدين مجازا
عن الوديعه لزم أن يكون قبلي أيضا مجازا عنها فيلزم ارتكاب مجازين
وإن العكس وهو جعل الوديعه مجازا عن الدين فانه اللازم ارتكاب
مجاز واحد **وأقول** يجوز أن يقال أيضا أن قوله له قبلي دين قرار بالضم
وقوله ووديعه رجوع عنه فلا يلتفت إليه ثم لصاحب النسخة هنا كلام فيه

لا يخفى على من قال في الاميل بقوله غصبت ثم لم يبق
 قال الغصبت ما حصل من الغصبة بقوله غصبت ثم لم يبق
 باله قال على ثم مثل لما ذكر في غايه البياض عند قوله على غصبت
 غير خمسة فاقول من خواهر زاده من ان ما في الذمة لا يتصور ان يكون مطلقا
 و يقول فذكرت اذ ينافيه قولهم فيها سبانه وكذا لو قال على ثوب
 غير ثوب وايضا جعل الذمة مطلقا لا شيئا مجازا شائع و اربع فتايله
 قوله لانه نقض بنحو آية في اصطبل فان اللازم فيه الذمة فقط واجب
 بانه يحذف لما في هو انه الاصطبل غير مضمون لانه غير منقول والغصب
 الموجب للضمان لا يكون الا بالنقل والتحويل قوله برفع النون تبعه
 ايضا من غير زاده والضم لا يرفع لانه لا يعاب انما يضاف
 الى الكلمة دون حرف الاخير نفس عليه العلامة التقار في غرضه الكثرة
 عند قوله تعالى ثم تحت فلو كيم الآية قوله بل ظهور كذبه يتبين فيه
 بكتب فانه اخبر بغير احد هما انه يحمل طائفة عليه القادرات في اربعة اوجه
 ولا يلزم من ظهور كذبه في الثاني ظهور في الاول فيكون راجعا قال
 و انما ابراهم الاقرار لم يقع عند ابي يوسف في البناء و ابو حنيفة مع
باب الاستثناء اعلم ان الاستثناء يطلق على صيغ الاستثناء
 و على غير استثناء على المعنى المصدرى و يعرف جنسه لغة بالمنع و عرفا
 بالمنع من دخول بعض ما في صدر الكلام في حكمه بالآية و اوجه احوالها
 و هذا هو المنصلا اما اطلاقه على المنقطع فبطريق المجاز و قيل متواطى
 و غير فصول البديع و لكن انه مشترك لفظي كما انه مشترك في صيغ الاستثناء
 انما حقيقة في المنصلا مجاز في المنقطع قوله و ما في معناه و هو الشرط
 نحو ان شاء الله فانه استثناء عرفا قال الله تعالى او اضموا اليصبر منها
 مصححين و لا يستثنون ابر لا يقولون ان شاء الله تعالى او لانه
 في معنى الا ان يشاء الله كما في فصول البديع قوله متصلا بقراره اي
 لا لنفسه او سعال او اخذتم و كذا الله انبياء لا يضر كقولك انت على
 الف درهم باطلا الا عشرة كذا في البحر قوله فلهذا الاستثناء مع جملة
 هم اعلم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقولية لان زيدا غير قاتل جاز

الاعراب في الكثرة

جاء في القوم الا زيدا في قوله جاز في الاستثناء و اخرج القوم بالاجماع
 و انما اخرج ريد منهم بعد القول فيصير المعنى جاز و مع النون لم يجر
 و هذا مما يقتضيه ظاهر كجبت لفظا من مثله و قد ورد في كتاب الرز
 في الاستثنائي كغير كونه تعالى فثبت منهم الف ستة الالفين
 مما ياتيون المعنى ثبوت خمسين في جملة الالف و لم يثبت ثبوت خمسين
 تعالى له عن مثله نحو كبر فقال بعضهم و هو راي الشافعي و الیه ذهب
 صاحب المفتاح بخلافه انه غير داخل في العشرة في قوله له على عشرة
 الاثلاثة مستعمل في السبعة وقوله الاثلاثة فربنه على مراد المتكلم و قال القاضي
 ابو بكر الباقلي في كتاب الاصول و عنده الجواز للمعترض في قوله
 الرقيب المستثنى المستثنى منه و اذ الاستثناء جمة له اسم واحد فهو
 له على عشرة الاثلاثة بمنزلة له على سبعة و كانهم وضو المذلول سبعة
 لفظين احدهما مؤدوه و هو لفظ سبعة و الآخر كس و هو عشرة الاثلاثة
 و في كل من ذين المذهبين ابحاث فطلب من كتب الاصول التحقيق
 هو المذهب الذي اراه و التبريف العلامة في شرح المفتاح في الاستثنائي
 داخل في المستثنى و الاخراج انما هو عن نفع النسبة لانه يقتضيه
 العبارة حين يقال على عشرة مثلا فلا نقض قال الرضا في التناظر
 في نحو جاء القوم الا زيدا انما يلزم له كان محي منسوب الى القوم فقط
 و ليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قوله الا زيدا او انقوله
 به يقول الشارح فلهذا الاستثناء ابر المستثنى و الاداة مع جملة المصدر
 اخبار للمذهب الثاني الذي ذهب اليه الباقلاني و قال الفراهي معراج
 الدزاية و عن احمد مثله و غير الكافي و هو قولنا كانت و في ميسر خواهر زاده
 و هو مروي عن ابي يوسف في غير رواية الاصول فاذا قال على الالف
 الاستثناء لزمه الالف قوله و الدليل على جوازه قوله تعالى ثم القبل
 الآية اقول جاز الاستثناء ان قوله تعالى نصف بدل من قبل فصار غير
 ثم القبل الا نصف او الاقل من النصف و الاكثر منه فقد وجد استثناء
 الاكثر من نصف ما قبل الاستثناء لان الآية نظر لانه صاحب الكثرة
 جواز ان يكون نصفه بدل من القبل ان يكون بدل من قبل و غير الجوز

لم يكن من قبيل استثناء الأكثر على الأول فلان يستثنى لا يكون حصة
قدرا معيناً بل حكم غاية الكثرة اما على الثاني فلا يستثنى منه حصة هو النصف
لا الأكثر انتهى واما كذا موضع الاستدلال ليس بذكر بل قوله
ادور عليه لان الاستدلال على الوجه الثاني فيه غاية الظهور كما بينا
بروان الآية لما كانت محتملة للوجه الأول من وجهي الكتاب بسقوط الاستدلال
بجها هذا الاظهر الاستدلال بما في اصول ابن كاجب وهو قوله تعالى
ان صبا وبريس لكث عليهم سبطا الا انه ابتعدت من الغاوين
فان الغاوين اكثر من سبطا اكثر الناس لو حوت بمؤمنين
قوله اما اذا كان بغير ذلك اللفظ فانه يصح هذا اذا كان ذلك اللفظ
المغايير احق اما اذا كان مساويا نحو نضاي طوي الى الماعل اي او مبدى
ما حوز الا مما ليكي او عسم نحو ما ولا طوي الى لان كانه اكثر من مستنبر
منه نحوه على سبب ما لا الفاعل بغير كافي فانه البيان **قال المص** على وجه
هذا وهو ان يصدره وسم العبد لا يفتي انه يجب وجود اسم الاشارة
صفا الى ما لا الى ما لا الكتاب المبدى بها اذ ليس فيها نص
ولا تسمي ثم **قال المص** وجوابه ما ذكره معلوم انه ما ذكره هو قوله فيل
للمقوله ان ثبت ضمن العبد وهذا الالف هو الذي اخر منه الفاضل
بما لا ينافي مع قوله فيها اذ اصدقه وسم العبد فكيف يكون جوابها
ان يقال ان ثبت ضمن العبد **واقول** هذا متدفع بان في الكلام
مقدرا بر وجوابه ما يفهم مما ذكره وهو وجوب الالف فلا حاجة الى
الكثف البعيد الذي اريد بكنه بعضهم **قوله** وبجواب انه ذلك ابر الامر
بشيء الممنون **قوله** ما اذا اذ صير على المقوله ابر على المقول بسم الله
فانه حكيمنا بذكر كذا اي امرنا المقول بسم الله فيما نحن فيه **قوله** كان
حكما وجواب انه الشرطية في قوله فانه حكيمنا **قوله** ولا تفاوت الى
بسم الله يكون المراد انه لا تفاوت في نفس الامر لا بالنظر الى مسألة
الكتاب فانها موزونة فيها اذ اقال من ضمن عسلا اقبضه فكيف
يكون من وجوبها ان يكون العبد في المقول وقد احسن لا تفاوت
في تصور المسألة بحيث تنظم الوجوه كلها محذوف قوله لم اقبضه فقال

فقال اعلم انه اذا افرقت عليه لغلات الف وهم من ضمن هذا العبد
فلا يجوز ان يكون العبد في المقول او المقول في الثالث **قوله** وفي
هذا ايضا لا تفاوت الى قوله والعبد سبطا لمن هو في **قوله**
اذ لا اخطت سبطا الكلام والنجيم في قوله لمن هو في قوله علمت
انه صير في جواب النحالف سواء كان العبد في المقول او المقول في
وانه تسم للمقوله اذا كان في يده وهو هو فاحسن فانه النحالف
انما يكون عند كونه العبد في المقول وانما تسم العبد للمقوله حيث
بطل محال كما في غاية البيان وفي العجب غفلة القاص وسكن فتح التبر
من التنبه عليه **قال المص** وقال الآخر لا بل اخذتها عصب فهو من
من اي الا ان بكل مقوله من اليقين **قال المص** فانه قال قابل اعطاه
والدفع اليه لا يكون الا بقبضه **قوله** هذا السؤال ساقط فانه قبض من رتب
على اعطاء مما لا يكون قبض فلهذا يكون الاقرار به
اقرار بما يجب الضمان والمقوله يد غير الضمان وهو يتكرر القول قوله
قال المص ولو اقبض ذلك فالمقتضي ثابت ضرورة في كنه
فان الاقتضا هو الدلالة على الازام من مقدم والقبض المقتضي الاعطاء
غير مقدم **قال المص** وقد يكون من غير صنفه فيه بحث اما اذا كان في البر
يكون نارة بغير الصنع هو الامانة لا انما عسم من الودعة واما ثانيا
فلانه بنا في ما ذكره في الوجه الاول من ان الابداع هو اثبات العبد
فصدا لانه اثبات العبد قصد بقبض الصنع **باب اقرار المريض**
قال المص ومن طلق زوجته فلانها لم اقر لها بين اي طلقها فلانها باعرا
اما لو طلقها بدون سؤلها فلها الميراث بالغا ما بلغ ولا يصح الاقرار
لها كما صرح به التبعير وكانه لم يتوض لهذا القيد امتدادا على نصحه
به في باب طلاق المريض ككتاب **الفصل** في قوله
ولا يحتاج فيه الى قبول ممد غير عليه **قوله** هذا انما يثبت فيها اذا كان
الصحيح عا اقرارا واما اذا كان عا انكارا وسكوت فليس محذورا سقاط
بل مع ايجاب البعض الآخر على ممد غير عليه فلا بد من قبوله ولا يلزم من
طلبه الصريح رضاه بالقدر ممصالح به والمذكور في البدائع والكافي

وناج الكل صفة واحدة من غير تفصيل في نصيب كل واحد منها انتهى
 على ما يحل في كل من مال مشترك وموروث عبرة اذا كانت
 عبادة واحدة مشتركة بينهما او موروثة لهما لا تترك ان يكون لكل
 كسب انقسام الثمن بينهما اكانا عبيدين وانه يؤول الى التزاع ولقد
 اختلفت الامامية في المال حيث عذب قوله ونحن مال مشترك فانه
 قوله كمن يسبح صاوي جمال اذا ان لهما ذلك لم ينع بشرا او بية
 او صدقة او ارث او غيره ذلك وقوله وكذا رث وقية المستملات
 عطف على قوله نحن يسبح لا على قوله المال المشترك **قوله** عاين
 ولما استنفذ قال الفاضل فانه نال **قوله** بريدان الوجه ان يقال
 ان الشرا لما كان بين يهودين في ذمة مشترى او ذوقه بطريق
 المتفاقمة بما هو مشترك فاللازم انما هو ضمان حصته شركة في الدين
 لا سبيل له على السلفه كمن اشترى شيئا ودفع ثمنه من مال الغير **قوله**
 يعني ان الاستيفاء اي استيفاء المشتري وكان حق العبارة ان يقول
 بل جاني ذمته من الثمن **قوله** بالقدرا الذي يقضه الشر بكت ظاهر انه يرجع
 بالقدرا الذي يقضه الشر بكت من زائرس كان هو لا يوجب حقه وحصة
 من ثمنه فيه بعد سقوطها وحق العبارة ما في التفسير الكافي حيث
 قال لانه يلزم من رجوع شركة عليه غزو الدين وهو تسليم فيه الى ذمته
 في المسم فيه لا يعود بعد سقوطه نص في **التحارج** قوله فلا يملك
 الدين من غير من عليه الدين لان المصالح ملك نصيبه من الدين
 من شرا الورثة بما اخذ من العين وملك الدين من غير من عليه
 الدين لا يجوز واذا بطل في حق الدين بطل في حق العين ايضا
 لانها والصفقة **قوله** ان بشرط الوارثة ان يرى المصالح من
 نصيبه من الدين الزاويهم المدة يكون ولا يكون للورثة رجوع على
 الغرامة بقدر نصيب المصالح اي مع انه المقصود من الصلح دفع العين
 اليه ان يسلم لهم نصيب من كل من دين التركة وعينها وقد فانهم نصيبه
 من الدين لا بد من ملاحظة هذا التوجيه والافاقى من على الورثة
 في ثلاث احدهم نصيب قوله والاوجه ان يقرضوا انما كانا اوجه

في قوله
 نحن مال مشترك

اوجه خلوه عن الضرر بقية الورثة وفي بحث حيث لم يتم لهم ما هو
 المقصود من الصلح وادفع حصته من الدين عند المصالح عنه فان لم يكن بين
 ذلك من غير ان يقرضوا في الحيز الاول لكنه رخص ان فيها ضررا لغيره
 ونصيبه مثل بدل الضلع او اقل اذا كان مثل ظاهر لانه ما عدا المكسب
 والموروث من التركة يكون زيادة اليد من بقية التركة فالقول
 ان يقال مثل بدل الصلح كافي الكافي قوله وفي الوجه الثاني لزوم العقد
 عليهم لمقابلة الدين قال الفاضل قد بحث اقول جهة ما من انه
 لانه عند التبرع قوله اكثر مما اخذ او اقل قال الفاضل قد بحث
 اقول وجهه انه على تقدير كونه نصيبا اقل مما اخذ يجب ان يرجع بغير نصيبه
 من ذلك بغير بدل الصلح وما زاد بكثر من بقية التركة فلا وجه لذكره
 في مقام بيان احتمال الزيادة بانه بصد وبيان شبهة الشبهة فلا بد
 من بيان احتمال الصلح والفساد بغيره والربا على تقدير كونه نصيبا اكثر
 وعنده على تقدير كونه اقل لا بيان انه على كل تقدير يلزم الربا ككتاب
 المضاربة قوله وبتبرع العقد مضاربة لانه مضارب يسير في الارض
اقول مقتضاه ان المضارب بالكسره هو العامل وعليه قول صاحب
 الفاموس مضارب له تجزى ماله مال ابن الملقن في كتاب
 المنهاج المضاربة من الضرب في الارض وهو التفرغ في العامل مضارب
 بكسر الراء لانه يضرب بالمال لم يشق للمالك منه اسم كقوله الراعي
 لانه العامل يحقق الضرب في الارض فيكون من مفعلة التي تكون
 من واحد كسافرت وعاشت وقبل مضارب بكسر الراء رب المال
 حكاية الرد بانه انتهى فيمنع ان يكون العامل مضاربا بالفتح وان يكون
 كل منهما بالكسره بدل عليه قولهم في حال التضرع لا الشريكين مضارب
قوله وفي الاصطلاح دفع المال قال الفاضل فيه مسامحة فانها
 في الاصطلاح هي العقد المخصوص **اقول** لا قبل ان يقول دفع المال
 من رتب على العقد لازم له فيكون ذكره للمازم واراوه المذموم و
 ويجاب بانه قد مر من استعماله مجاز في التعريف قوله واما عندها
 فلان التوكيد يقع على قوله وهو لا يفتح ايضا ان التوكيد بالشرا

رجا واما اذا كان اقل فشكل ان يكون نصيبه
 من غير ذلك بمثل بدل الصلح ويكون

ومضارب فان قوله
 مضارب
 مستأنف

بما في ذمة غيره جارية عند الاستيفاء جارية عند ما تكون الجارية عند
توكيل بالشراء لا يقبل ما جاز في ذمة غيره مسج الفاعل اذا كان
توكيل بالشراء لم يقع المضاربة لكونه في ذمة الا بعد الشراء وكانه قال
اشترى ما في ذمتك شيئا واعمل به مضاربة فتكون المضاربة
بالوعد وهو لا يكون قوله منقذ من كنه لا جارية على التوكيل والجار
بما في ذمة الا سلفه ان عقد المضاربة مشتمل على التوكيل والجار
فليس في قوله جارية انما هي الجارية لو وجد لو اسلف له عقد المضاربة
مشتمل على صحة على التوكيل والجار مع ذلك وانما جارية
انما مشتمل على التوكيل على النص وعلى الجارية بعد الفاعل
من لفظه من سقط من عبارة الفاعل لفظ التوكيل ثم اعترضه بقوله
مقتضب وكما الواجب ان يذكره ثم بين وجوه ما قلناه قوله
والثاني ان راس المال عين استوجب المضاربة في كل الفاعل
فكأنه مستاجر في قول المصنف من مستجرة متفوت على غيره في
وهو من قبيل سبل فم ولعل في قوله اول قول في بحث او يلزم ان يكون
الضمير في مستجرة المضاربة بمنع وجود الثاني عدم جرح الضمير
وعدم ابراز الضمير وعدم ضمير ربط الصفه بالموصوف فكأنه لا ان
يجب من الاول ان الثاني يتناول التسمية في مستجرة مستاجر به
فقد نفع الابداء الاول في الثاني ما بقاها من المقام وهو الثاني
بانه على رابر الكوفتين فانهم يجوزون عدم الابداء عند عدم التمسك
وعدم الرابع بان الربط محذوف ابراستخرجت تلك التسمية للمعنى
واورد عليه قوله او هو من قبيل سبل فم انما هي للمفعول واستند
الى الفاعل كخالف نحن فيه فان راس المال ليس بفاعل الاستجارة
فقط واجب المراد بانه من قبيل الاستناد المجازي لانه قبيل
خصوص في الاستناد كما اشار اليه تاج الشريعة حيث قال انما جاز
العين مستاجر العمل مضارب فيه انتهى ونوجهه انه اسند الى حال
مستاجر به التي حقها ان تسند الى مضارب لا تخفى على راس المال
لانه مضارب استوجب العمل فيه في ذمة غيره لانه عين غير مستاجر

ولا اعتبار بمبدأ قوله ان العين الواحدة في فعل كقولنا مضارب
بمضربه اجماع الواحدة فالمراد بالعين الواحدة مضارب في ذمة لا يفتقر
او يكون المستاجر المستاجر من مجموع لانه استجار على العمل لا على
المنفعة في زمانه يكون مستاجر الكثيرين كالقصار وكهنة الامير
قوله كما يستلزم الوضعية على رب المال الظاهر على مضارب
او عليها كما وقع في الاصطلاح قوله لانه مضارب به تضمنت مجموع
من المنطق بتغير التعليل وهو انقطاع قوله لا لا يكون مضارب زمانه
ولا مكان لانه في ذمة فاعله ولا نوع من التجارة ولا شخص بعينه قوله
قوله جارية او مرادها او راد عليه لانه يفتح للمضارب يجعله فاعلا على الثاني
كما يفتح في العمل به بالواو ويدونها تحت لانه لا يقيد بالتخصيص قوله
مستجرة يقال شاورته في كذا او استشرته ابرار جعته لاري وانه
فيه فاشار على بكذا ارايته فاعنده فيه من بمصطلح والاسم المشهور
وتفتح لفتح سكون الشين وفتح الواو عليها انصر صاحب
القاموس قال في مفعول لا مفعول والثانية قيم الشين سكونه
الواو كقوله وذكرنا صاحب بمصباح فيها لفتح الشين وهي الشورى
قال تعالى و امرهم شورير بينهم قوله لانه العمل في نقص ما اذا قال
أخذ هذا مال بعينه ما كونه بالرفع فقد صرح في الثانية وموع التسمية
بانه رفع على محال جعلوه مما يقيد بالتخصيص مع انه في الجملة في محال
جارية وكهنة مستطرة يجري فيها الضوابط الجواب بانه انشأ
قوله ثم باعها منه فوطئها فغفلت قوله فيه بحث فانه اذا باعها
من مضارب بمال المضاربة صارت ملك رب المال وكان
وطئها زنا فكيف نصح الدعوة فالظاهر ان يقال بانه زوجه منه السابق
فوطئها فغفلت ثم باعها مال التبرير وانما كان كذلك لانه دعوة
مضارب وقت صحته ظاهر لانه يحمل على انه ولده من النكاح
بانه يحمل ان السابق زوجه منه ثم باعها منه وهي صلي منه حمل لاده
على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوة لعدم إمكان او كل من جارية
وولدها مشغول برأس المال في قوله و ضمان التملك

لا يستدعي ضيقا لانه ملك كسها وقد منها مضار ذلك الضيق
ان الضمان اذا كان بين من سوي فيه الباري والاسرار ولا
يقترن الى الصنع بخلاف ضمان الاعيان **باب المضارب بضارب**
جمله مضارب صفة مضارب لانه لا يملك للتعبد الذي يفتي فيه في
حكم المتكثرة قوله او عليه ما يقع فيه النجاسة وموجع الدابة وبقية العتير
ولا يفتي ان ضمان المضاربين لم ينفذ لم يذكر كسها الاشارة اليه
بقوله وهذا قاله لا يقتضيه على قوله وهذا البر وجوب الضمان
على الاول التخصم الا انه يقال المراد بالاول الوجه الاول لرواية
ابن حسن عن ابن حنيفة لا مضارب الاول وكذا بقوله عليه ما وجه
ظاهر الرواية وما ذهب اليه زفر قال **محم** لانه ملكه بالضمان من حين
خالف بالرفع الى غيره او رد عليه انه هذا التعديل انما ينشئ
على قول زفر لا يغير قول ابن حنيفة فانه مخالف لا يتحقق عنده الا
بالزوج كما لا يابا العمل كما هو ظاهر الرواية ولا يابا مع كما هو قول زفر
فلا يغير في صدد وجهه الى حنيفة التعديل على وجه يخفى بقول زفر
فصل في قوله فيجوز ان يكون اخر از من الثاني **قال** الفاضل
فيه **قال** ان قوله لا يفتح الا اخر از بقوله ولعبد رب المال
عن الاجنبى اصل اما اذا شرط العير المضارب فانه حكم فيه
الصحة فكيف يجوز عنه واما اذا لم يشترط فانه وان تغير الحكم
لكن السبب فيه عدم شرط العمل لانه اجنبيا فلا ضرر عنه انما هو
يقوله على انه يعمل لا بقوله ولعبد رب المال والحق ما قال صاحب
الكفاية ان التعبد بعبد رب المال لا يقع نعم انه بد العبد بد مولى
فتمنع التولية انتهى واليه يشير قول محم لان للعبد بد معتبرة **فانكم**
والمتبرع لا يجبر على ابقاء ما تبرع به قال الفاضل منقوض بالتعديل
فانه متبرع ويجبر عليه ابقاء ما تبرع به **قال** في قوله وجهه ان الكفيل
متبرع ابتداء ثم يقضى الكفالة استيفاء منه وجهه على الا بقاء
لا يترتب ان متبرع بل ضرورة وجوب لفرغ الذمة اذ هي ضم ذمة
الى ذمة مطالبة **قوله** اذ لم يصرح به قال الفاضل في بحث **قوله** وجهه

وجهه انه لا يطابق المشرع فانه الظاهر منه ان قوله فساد الضاربة
عنه زفر عدم نصريح بمضاربين بالجو كسها فبقية ان لو طرح بحيث
والذير في المشرع انه العلة عند كون رب المال منصرفا في حال
نقصه فلا يقع لان يكون وكسها فيه فبقية ان لا يقع وان صرح قوله
وجعل محذوف قوله بمنزلة قال الفاضل في بحث **قوله** ان وجهه
على وجوب النفقة بالاجتناس مثل نفقة الفاضل ونفقة المراجعة
حينئذ لا يوقوف الاجتناس على كونه بحيث لا يمكنه ان ينفذ ثم يثبت
بالملك بل صرف عامة النصار خارج واحدا حساس قوله من محمل انه
هو يضم محمله كافي ويوان للادب قوله وانما ذكر بعد ما تممه
رواياتها لم يتركها صوابا اما انذار جهات النوع الثالث من الاسل
الذير قال انه الثانية قد قرئت ايضا لانها جهات النوع الثاني
والحق ان كل من المالكين مقصود بالبيان والحق ان صاحب الكفاية
جعل ما ذكر في المسألة الاولى في قول ابن حنيفة ولم يجعل المضارب مبرا
الا على قولهما فليجوز قوله فيما بينهما حققة الصنع ان باده وبه فاذ كان
فيه الشك فليس مصبوة الفاء فبينما مصبوة الفاء ما يتبين تحت
بالف وما يتبين فالف للمضاربة والمائتان للمضارب بدل له
وهو الصنع كذا في الكافي واما قول الشارح فيما بينهما حققة الصنع فغير
اعادة المراد خفاء قوله وان باده مراد به الى قوله والثاني على مضاربه
فقد كان ثمن الثوب ثمانية وفيه الصنع عشرين وباده مراد به ثمانية عشرين
كانت المائة لرب المال ثمن ثوبه والعشرون للمضارب ثمن صنفه
والثلاثون على مضاربه على شرطه **قوله** بخلاف الفصارة بفتح
الفاء صوابه بكسر الفاء كافي هموز وقد اهل ضبط صاحب
القاموس **فصل في الاختلاف** قوله ثابت بالقرار الآخر
رواياته غير سديدة لان الثابت بالقرار الآخر انما هو النوع الذير
به عية الآخر لا مخالفه لانه رب المال انما به الموافقة فلا يتم التوقيف
والقول ان يجاب بان عدم احتياج رب المال الى اليقينة لانه
ليس يترتب شيئا بل لانه القول قوله كونه الاذن مستفاد اخر وجهه

انتمى ونه تحت فانه ان اراد عدم احتياج رب المال الى البنية
 متناه وانه اراد عدم الاحتياج تحت كالبنية لم يمتد تحت كالبنية
 عند اقامة المطار الى البنية تحت كالبنية تحت كالبنية
 قوله وفي الاصطلاح التسلط على كالبنية ان التسلط ابداع لا وحيث
 واليحيى في الصحيح انها ابداع تحت كالبنية تحت كالبنية
 البنية **اقول** هذا في سبائك في المحذرة حيث يقول او قال
 صاحب الرواية للمودع لا تسلمها لزوجك تسلمها اليها لا يقين
 وفي مجمع الصغير او انها ابداع في محذرة الى احد من ماله قد فيها الى الزلافة
 لم يملك **قوله** استخفا فلا يحفظ **قال** الفصل في ما قل **اقول**
 وحيث انه لما جعل حفظها تارة فيكون بنفسه اخرى بغيره من في ماله
 وكوكبه والحفظ بالغير استخفا فلا يحفظ **قال** الفصل في الاستخفا فلا يحفظ
 في الحفظ فلا يستقيم **قوله** استخفا فلا يحفظ **قوله** في الانتفاض لعدم
 تسليم المعقود عليه كذا في بعض النسخ وفي بعضها بعد تسليم المعقود عليه
 وهو الصواب وحاصل الجواب انه لا لازم في غير التلازم بتوابع
 في الانتفاض اي الانتهاء بعد تسليم المعقود عليه لكن المعقود عليه في
 كل من الابداع والاسبيج على كالحفظ منفعة هو كالحفظ بيد ابي كالحفظ
 وبلا بد في الابداع والمنفعة كحدث شيئا فلا ينتهي المعقود عليه
 تحت كالحفظ في بعض المدة بل يبطل العقد في ذلك القدر ويكون
 باقيا لبقا المعقود عليه **قوله** او الثاني **قال** الفصل في بحث **اقول**
 وجهه ان السبيل الى الحكم الثاني فقط لانه انه حذف له فهو الاول
 وانه نكل فيها كما صرح به بعد **كتاب** العارية **قوله**
 من العارية الى كذا في المبسوط وفي الاشتقاق في المريد وهو انه كان
 واقفا كاشتقاق الوجه من المواجهة والرد من الارفاق لكن
 كما في حاشية الباء المشددة في باباه **قوله** يجوز في كالحفظ منسوبة الى العا
 لان طلبها عارية في المظاري لان العارية او القرض العارية بآنية
 وكذا رده بعض الشارحين بانه لا مولى عليه لانه صلى الله تعالى
 على ستم باشر الاستعارة انتهى **اقول** قد يجب بانه يشبه الى

الى العارية سابق على الاسلام فهو من ظنون ايجابه وقد عادت
 الشريعة المحمدية بخلافه فلا يروى في بعض النسخ في باب العارية
 الى العارية في المظاري من ايجابه الى العارية وهي ستم من الاما
 كما عارية من العارية والمطارد من الاية قال صاحب المصباح
 وقد تحققت بان في الشرع جميعا العارية بالتحقيق التسمية على الاسلو
قال المص وهو يملك الى قوله وهو ابداع **قال** الفصل في ما قل
 ان يقول الاول هو لانه كبر مخبره هنا هي **اقول** قد عرفت ان اختلف
 مرجع الضمير مخبره كذا او ثانيا بانه جاز الاحاد رعاية المرجع ورعاية مخبر
 وقد اعتمد المص مرجع تارة ثم المخبر اخرى وكل منهما مناسب فذكر في
 المختار المناسب في عارية كخبر موهبة ولم يفسر لانه اول الكلام
 او غير اليقين المخبر عنه وذلك برعاية المرجع **قوله** انما يكون في العارية
 فيه نظرات النوعيات وان كانت من قبيل التصورات فلا يجوز
 فيها اقامة البرهان الا انه ينضم ان هذا احد ذلك الشئ او رسم
 مثلا فلا ينظر الى العارية بغيره في ذلك **قوله** اما لفظي وهو
 يؤول الى التصديق والحكم فان هذا اللفظ بآية هذا المخبر **قوله**
 او سمي وهو ما يكون بالعرضيات **قوله** كما حمل الزيادة بشكل
 بان المص صرح في الاجابات بان يحمل ما يختلف باختلاف المشغل
 من القائل ذكره في آخر المسألة **قوله** فهو استأجر وآية هو وصريح
 في العارية ايضا بانه لا يقع عقد العارية في استئجار العارية بل في
 حتى يستأجر بالزرع لانه متفاوت **قال** المص وهذا اذا صدرت العارية
 مطلقة **قال** عامة الشرح ابر ما ذكر من دلالة العارية للمستعير بشكل
 بانه محذور انما هو ان المستعير لا يغير المستعار اذا كان مما لا يختلف
 باختلاف المشغل فينضم اختصاصه بما اذا صدرت مطلقة لكن
 المذكور في عامة الكتب ان فيه كونه مما لا يختلف انما هي اذا صدرت
 مفيدة بان تنفع المستعير بنفسه واما اذا صدرت مطلقة كانه للمستعير
 دلالة العارية وان كانت مما يختلف باختلاف المشغل وكذا
قال المص في آخر هذه المسألة فهو استأجر وآية ولم يسم شيئا كان له

او عارية مجمع جامع
 مانع منها

المستعير في الزام

المستعير في الزام

التي في كسب وركب مرة وان كان الركب مختلفا خلافا
غير قول المصنف وهذا اذا جعلت لما ذكره من جواز الا جازعها لا يختلف
انما لم يولم يكن مقيد بعدم الا خلافا لشيء ومن يتصور حالة
الا طلاق بين ما يختلف ومالا يختلف صاحب الكافر قال
الامام الرضا بعد نقله عن جلاله جازع على هذا ينبغي ان يحمل على الاطلاق
الذي ذكره هنا فيما يختلف بالمتعلق على ما اذا قال على ان الركب
تليها من حيث ان يحمل الاطلاقات الذي ذكره في الا جازع على هذا
كتاب الحصة قوله ذكرناه من المناسبة وهو ان العارية
تحتل الحصة المنفعة بل لا عوض من المنة فملك العاين لا عوض واخر ما
صحا منه كالمطرب الذي في من الا لا يدخل الى الا على ولان العارية كالقوة
والمنة كالركب لا تخاف من ملك العاين مع المنفعة قوله ايضا
المشني الى الا حصة التبرع للغير بما ينفعه قوله من جهة العاين طرف
لخلافا الى من ينسب شيئا الى البيع باعتبار كل من العاين والرجوع
والمو هو ب له قال المصنف وهو النسب فلا يصح قال الفاضل
قال الكاكر لا يقال ان ملك يقع على وجه لا يوجب التمسك لانه
لا يقيد او فائدة هناك التمكن من التفرقات وذا انما يكون
او كان بسبب من قبضه لشيء فيه بحث **اقول** لعل وجهه انه فائدة
هناك لا يخرج من التمكن من التفرقات لا انتفاعه هناك التفرقات
والجنتون على انه كونه بسبب من قبضه في جهة لا يستلزم ان التمسك
قوله لانه قوله شكها فعل مني طلب فلا يصح **قال الفاضل**
فيه بحث ومخالفة لما سبق من المصنف من كتاب المضاربة **اقول** اما بحث
فلان فعل مني طلب هو التمكن لا لفظ شكها واما مخالفة فلانه
قال ثم وكذا اذا قال اخذ هذا المال فليس في الكوفة لانه تفسير له
انني قد جعل فعل مني طلب تفسير القول بمالك **قوله** في الا جازع
باعتبار المصنف قابل حكمه واورده عليه ان جعل في كلام المصنف
استدراكه الى جواز عقد المنة يقتضي ان يكون قول المصنف وهذا لانه
المصنف في دليل آخر على مدعى الشاغل ولو كان كذلك لكان

ولانه المصنف بدل قوله في الا ان المصنف في المصنف في المصنف
اشياء كبرى الدليل السابق وفي قوله في المصنف في المصنف
اشياء الى المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
قال المصنف لانه المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
بعد له ولله الاستحسان في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
وقد اشار الى توجيهه صاحب الدرر بنقد المصنف في المصنف في المصنف
لانه في حكم المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
ميرزا وبالاستحسان صارت عينا آخر على ما عرف في الغصب **قوله**
ولو كان يده مضمونا او مبيعا يبيع فاسد لم يحج الى انه المصنف في
في البيع الفاسد يكون ملكا للفاصل فكيف يصح بيعه واجاب
بعض الفضلاء بانه قد تقرر في باب البيع الفاسد ان كل من العاين
فمن قبل القبض وبعده فانه اذ ان وجهه بعد ما نسخ العقد وانتقل الملك
الى البائع فتصح به انتهى **اجاب** الفاضل بانه المصنف في المصنف
البائع انتهى **قال** ذلك البعض لا حاصل لما ذكره اذ لا يصح بيع فاسد
بل اذ البائع لانه البيع مطلقا لا يتقيد الا بالاجاب والقبول
والاجاب اذن من البائع **اقول** هذه غفلة ظاهرة لانه المصنف في
قبضه لا اذن صرح بعد الاقران فلا يقيد الملك **قوله** لكن شرط
لا يوجد فيه ولا يثبت الا جنتي بان لا يوجد واحد من الاربعة اعني
وصي الاب او جد البنت او وصية او ام البنت او كان في جملته وكذا
ولا يثبت الام مقيدة بعدم وجود واحد الثلاثة **باب الرجوع**
في الحصة **قوله** وهذا الباب لبيان قال الفاضل في بحث
اقول وجهه انه مخالفة للترجمة فاختصرت في ان الباب انما هو لبيان
جواز الرجوع وما فيه خلاف الشاغل بيان المانع من الرجوع متعلقا
قوله والى ان لم يقرن من موافق الرجوع بشي حال عقد المنة
قال الفاضل في شي **اقول** وجهه انه فائدة كونه حال العقد انما يستقيم
من صورة الرجوع كاسية ولا يستقيم في باقي صور الموانع فانه محاذ
منها بعد العقد مانع **قوله** بنصف العوض مثل في اسوه فانه المصنف

بالنصف في قول المصنف قال يرجع بالنصف انما هو نصف الهبة
 وكون نصف العوض بامع كونه ظاهر من نفي المير مضمون عليه
 في الكافي والكافي في بيان زيادة القول قد توجه بانه الباق
 من قوله بنصف العوض المستثنية اي يرجع في نصف الهبة بسبب
 نفي نصف العوض قال المصنف وذهب له دار الى قوله ان شرط
 باطل برده على قوله او بعوضه شيئا منها انما هو شرط ان عاد الى الدار
 كما تكرار الحفظ لا فائدة وانه عاد الى الاعراض فهو نصف بعد
 لا تخلف منه كونه هنا اصله لا يستقيم بالنظر الى الهبة فانها
 بشرط العوض صحيح كما قد اطل بعض الفقهاء الكلام على ما قبل
 واول قول العبارة للمصنف وجهه لفظي ماد كونه هو ان يكون كونه
 من قوله على ان يرد عليه شيئا منها بنصفه وضميرها للدار وهو
 ناظر الى قوله او وذهب له دار الى قوله او بعوضه شيئا منها بمعنى
 البذل كقوله تعالى ارضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة وضميرها للدار
 اي يرضوننا بغير العوض او نصفه عليه به على طريق التفسير والتفسير
 المرتب وحسب يستقيم الحكم بطلان الشرط في الصورة بين لانه شرط
 فهو بعض بعض الموهوب بالكل وكذا شرط العوض بنصف الصدقة
 باطل مطلقا ويندفع التكرار ويظهر سر التغير ولا يرد وثانيا
 بعوضه ان المصنف مما لم يرد عبادة جميع من التكرار فليست رده
 فحصل قوله والزمين الى قوله لا تخلف بطلان الشرط والقاب
 مخالف للتكرار في باب المقرقات من كتاب البيوع والبرازية
 في كتاب الزمان كتاب الاجارات قال المصنف لانه الاجارة
 في اللقمة مع المنافع قال الفصل في لف لما في كتب اللغة كالمعرب
 وغيره من اسم الاجزاء اول قوله قد توارده مع فخر زام والتكرار
 مصدر ربه الاجارة لغة لعدم الوقوف على ما في الشافعية وشروحا
 فراجع في المصباح اجرة الله تعالى اجرا من باب ضرب قيل
 ووجهه بالمدة لغة ثالثة اذا انا به واجرت الدار والعبد باللفظ
 الثلاث قوله لانه الاعيان مقدمة على المنافع ابرطعا قوله

المراد فخر زام

قوله واثبت المراد قال انما يحصل الظاهر يقال في است انواع
 اقول ان المراد عبارة عن الجارية المستعينة فلا يطابق قوله ثانيا
 لوجهين قال المصنف لان الاجارة في اللغة بيع المنافع قال المصنف
 فيه بحث اقول في جملتها المستعينة من العوض وهو ما روي عن
 الامام في القبول المستعينة والتفوي مع المنافع اي عراجها
 عن تلكه بعض فقهاء لا يوافقون في بيان شتمه فثبت ما ذكر
 اقول بالنقد في حال الفصل فيه بحث اقول في وجهه انه لم يشرع
 في بيان شتمه المير وانما شرع بعده بقوله وفيه شهيدت بعينها
 الاثارة انما هو بعوضه فغير بعيد وقد روي عن جادة القدم بتقديم
 بيانه المعنى التفوي لانه اذا حصل في طارفي عليه بزيادة فيه
 او اكثر غالبا قوله وهو قوله بعينه لفظا والسلام اعطى الاجير
 اجرة محمد بن ثعلبة في باب الاجارة الفاسدة انه يجب
 فيها اجرة المثل والاشك ان الواجب الشتم فترامور باعطائه من
 قبل الشتم فتم بكرة الاجر باعطائه الاجر وليل صحة العقد المضم
 الا انه يقال وقع الاجر باعطائه الاجر كمنه في الاجير فافاد
 كونه المراد بالاج المأمور باعطائه الاجر المستلزام المثل مطلقا والاف
 باعطائه المستلزم لا يتصور الا في الاجارة الصحيحة كبقية انتهى واول
 فيه بحث اذ لا يلزم من كونه مستعينة معينا لو سلم لم يلزم من
 تعيين الاجرة صحة العقد لجواز عساده من وجه آخر الوجه انه يجب
 بان المراد بالقيمة المشروعة والفاضة شرع باصله ان كان
 غير مشروع بوصفه به يندفع الاجر اذ باب الاجر متى انتهى
 قوله واري ان ذلك انما يكون اذا قبلنا لكل جزء حصته معلومة
 قال الفصل في بحث اقول وجهه انه لو كان مراد صاحب الذم
 ما ذكره الشارع لقال معقبة لا معلومة ورتما كانت حصته كل جزء
 معلومة عند اهل الخبرة بنوزيل الاجرة على اجراء الشب سبها
 اذا كان الثوب قبا او ملحفة في ط نصف مثلا او مضربا في
 بدون تضريب وحصته المضرب معلومة قوله لا اجرة له

نقد فخر زام

كان في وجوه انما في الاجارة
 العدة التي جاز والباقي كونه مستعينة
 في العقد وانه كونه اجرا للمثل
 معلوم وانه كونه

للكلال قبل التبعين وعلية الضمان فيقول صاحبنا جميعا كذا في
 غاية البيان **قوله** فيقول هو اللاحق ذكره فاصح في شريح
 وجميع العقيدة وجميع النسخ في المستصفى معناه الى الذخيرة انه بمنزلة
 الاثر له واختاره في البحر **باب** ما يجوز من الاجارة
 وما يكون خلافا فيقول لان المتعارف من ادم بطلان العقد
 لا داخل تحت معنى ان يوجد دخول الكلي المتعارف تحت مطلق العقد
 لا ينافي دخول غير المتعارف فلا يتم الدليل في العبارة انه يقول
 لان المتعارف مراد قوله بالفاعل اذا استجاره ليقوم على عبده
 ويجوز ان يكون على السقبة او يعين له كالمواشاة ليجعل اللاحق
 على غير نفسه فلا يتصور في الصورة بين جس العمل في صورة الامر
 وفيه تحت فانه المفعول عليه متعلق بالفاعل المفعول معالاه فكل
 منعه فلو وقع على المفعول كانه صدر عن الفاعل فالوجه انه يعقل
 بانه انما يتصور كجس من اللاحق الاعراض لا يفتي زمانين الا
 الاول ان فاعله من بقا منها متغاظا كما تقرر في علم الكلام **قوله**
 في الجواب ان اللام في المتعارف للعهد حاصله انه لا يتبع
 بل انما هو بكونه داخل لا مراد لان العقد المطلق يتناول المتعارف
 وغير المتعارف فلا يجرم بكونه داخل وفيه تحت اما اول خلاف
 القول بالتسامح انما كان لان دليلها انما يتناول اذا كان
 المتعارف هو المراد لا المجرم ودخوله لجواز كونه غير المتعارف
 داخل ايضا فكونه قد انما هو داخل في مطلق العقد فلا يميز
 ويثبت لانه مما هو اب عن التسامح واما ثانيا فلانه عنوان التعارف
 مقرر وعنوان العهدة ولذا انتم العهد بقوله اذ الكلي المتعارف
 ولو كانت اللام غير المتعارف للعهد بوجوب ان يقول لانه
 المتعارف المصود لانه اللام داخل على المتعارف لا على الكلي
 ومن الجواب لم يثبت لهذا المخل الفاضل **قوله** فمن عتبه
 الى حنيفة ولم يبين الى **قوله** مقتضى دليل الى حنيفة انه يعني
 جميع القيمة وان لم يكن الا كاف زائدة وهو مخرج به في

غير متعارف فافهم

في هذا الموضع فكل من لم يفرق بين مقتضى التفضل بقوله في الشرح من قال
 ان كونه متناهي جميع القيمة او قدر ما زاد وانما هو اذا كان الاكاف
 انقلع النسخ فكلما منعه اضع وابضا على كل حال يحمل التناهي
 الزوايين بلزم انه لا يكون لانه حنيفة زائدة في صورة مستلزمة
 الاكاف للشرح مع تفرج محله بلزم جميع القيمة فيها قوله واجب
 بانه المراد لا يشيخ بجميع النسخ **قوله** انما على فاعله **قوله**
 وجهه انه لا يصلح جوابا فانه انتفاء الشيوع المانع للتبعية فانه
 يعني كون الكل كحدث على تلك الشريك والاشريك ماني كحق
 في مقتضى صورته الحقة والرب من هذه الشريك **قوله** لان غير الشريك
 في مقتضى الشريك والاشريك في مقتضى الشريك **قوله** انما على فاعله
قوله وجهه انه عدم تصور كجس الى انهم من الشريك ممنوع فكل المنة
 قال في هي مع الصفة بانه بتبعية الطعام وراهم قال انما على فاعله
 منصوب على راعى فاض الى الطعام اذا المراد بالتسمية هو التفتين
 اي عين الطعام بدرهم وقدرته الى وراهم بنفسه باعتبار المعنى
 الاصل في قائل وروايات كلال التوجيهين مجموع اما الاول فلما تقرر
 في علم النحو انه حذف الجار مع غير ان وان سماعى ولذا لم يمتنع
 المنصوب من الثقات لهذا التوجيه مع ظهوره جده اما الثاني
 فلانه اذا كان المراد بالتسمية التفتين لا يصح بعده الى وراهم بنفسه
 باعتبار المنصوب لا على والاشريك جميع بين معنى التسمية وهو لا يجوز
 كانه اللفظ حقيقة بينهما او مجازي احد مما لا متناع عموم المشترك
 وجميع بين حقيقة والمجاز انتهى **قوله** كلال الروين ساظ اما الاول
 فلانه قد اشراف بكال ظهور التوجيه الاول فوجب ان لا يقول
 على غيره واما كونه حذف الجار في منزلة سماعى فثبت بانه لا يختص
 براه فبا ساظا فليكن مبتدأ على منه ولا يلزم في صحة الكلام
 كونه باجماع النحاة واما الثاني فيجوابه ان هذا من جعل المنعدي
 بنفسه مع مفعوله بمفعول منع بالرف وبما يمنع معهود لهم ومنه
 قول العلامة الزحشرى في الاساس اننى صائلي ابرطليمانى

قوله فانكم كنتم ترون
 انكم كنتم ترون

فلا جمع بين المقتضى والى ذلك لا يبين معنى المشترك على انه امر بالتأمل
 فالوجه انه يبين وجه التماثل لان بعضه عليه **قال المصنف** في الجواب
 ما اذا استأجره ليجعل له نصف طعانه بالنصف والآخر **قال المصنف**
 لا يغير في اشكال لان احدهما من الاجارة فله نصفه والآخر
 لا يملك بالصحى من غير العقد عندنا فكيف ملكه هناك فيرسل
 ولا شرط فيقول الثاني انه قال ملكه في الحال قوله لا يستحق الاجرة
 هناك لانه لا يملكه اذا ملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق شيئا
 فكيف يملكه وباتى سبب ملكه انتهى **واجاب** الفاضل انه لعل
 مرادهم في الملك لانه وجوده يورث الى عدمه وما هو كذا
 فيقول فلو طعم ملك الاجرة في الحال كلامه رد على سبيل الفرض
 والتقدير وبان الظاهر انه وضع المسألة فيها اذا استمر الى الاجرة ليطعم
 فيكون تقدير الكلام لو وجب الاجرة في الصورة المفروضة لملك الاجرة
 الاجرة في الحال بالتحليل والثاني باطل حيث يكون مشتركا بينهما
 فيفرض الى عدم وجوب الاجرة وكل للزم بوجه وجوده في
 اتفاقه فلو كان يكون باطلا فكذا هذا انتهى **واجاب** قاضي زاهر
 عن الثاني بانه لا منافاة بين قوله طعم ملك الاجرة في الحال بين قوله
 لا يستحق الاجرة ولا يجب الاجرة اذ معنى الاول انه ملك الاجرة بغير
 العقد والتجبر على الاجرة مع الثاني انه لا يستحق الاجرة لبطول العقد
 قبل العمل لانه صار بشرط كقبول ابقاء شيء من المعقود عليه انتهى
 يعني انه يكون في حمله متبرعا **اقول** قد يجب ايضا بانه ان ملكه
 بالتسليم لكنه ملك منزله لا يسلم له الا باذنه المعقود عليه
 وهو حمل النصف مما اثار بالقيمة ابتداءا فلم يوجد ذلك لانه صار
 بشرط كانه من استأجره رجلا يحمل طعام مشترك بينهما فلا وجه له
 رجع بالاجرة **قال المصنف** لان من جازم الا وهو حامل لنفسه او عليه
 انه ان استحقاقه الاجرة على نفسه لانه لا يملك استحقاقه
 على غيره لانه فلا يتم التوقيف وان اراد انه ما من جازم الا وهو مشترك
 فيكون بهذا الاعتبار حامل لنفسه فكيف عليه الامر فيقال بطريق

وحاصل ان اجرة المزارع
 في الاجارة الفاسدة او
 الباطلة يخرج بالغير

كما ان المزارع حامل لنفسه فلو منع
 وانه لا يملك المزارع حامل لنفسه فلو منع

بطريق المعادفة اذا كان ما من جازم الا وهو مشترك بينهما يكون
 بهذا الاعتبار حامل لشريكه فالاجرة في مقابل عمل شريكه **قوله** على
 وجه الكوفيين وذلك لانه اذا قصد تعريف العدد وكان
 مضافا او حلت اللام على المضاف اليه فيقال لانه المضاف
 وقد نهى عن غير المضاف فلهذا اذا عاهد البصريين في التنازل الا ان
 وقبيل عنه الكوفيين **قوله** لان موجز الارض **قال المصنف**
 هذا ليس آخر على اصله من غير الظاهر لان بالواو **قال** بعضهم
 ليس الامر كما زعم وانما هو ليس **قوله** وماذا حاله يومئذ
 لا على اصل المذمى فالظاهر ترك الواو كما وقع **قوله** هذا هو فانه
 وجوب الضمان بسببه بصلته الثانية الترتيب لا يحتاج الى ضمير وفيه
 الاشتغال على شرط لا يفرض العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين
 واما لزوم صنفه فبصرفه فلهذا اخرى سنقتل لاصل من غير المقام
 مقام العطف ولعله قد وقع هذا التوهم **قال** ليس آخر على اصل المذمى
 بزيادة لفظ الاصل بمعنى انه ليس على المذمى المذكور ولا بطريق
 الاصاله لا سيما كونهما بعد تفرقة ليس **قوله** والثاني ليس
 لاحد المتعاقدين منقذ **قال** الفاضل وانت خير بان الثاني ايضا
 من مقتضيات العقد **اقول** رد عليه ان الارض اذا كانت تخرج الربح
 بالكراب قررة وكانت مدة الاجارة ثلاث سنين فليس للكراب
 قرنين من مقتضيات العقد لخصوص المقتضود بالكراب قررة **اقول**
 لا يخفى ان المقتضود انما يحصل بالكراب قررة في سنة واحدة من مدة
 الاجارة فاذا كرت قرنين في اثنائه في باقية المدة فصدف كونه
 من مقتضيات العقد اذ لا يتنفع بالارض في باقية المدة الا بالكراب
 قرنين **ثم قال** الفاضل **قوله** ليس لاحد المتعاقدين منقذ
 ممنوع بل فيه نفع للمستأجر حيث لا يتأثر في زراعة الا ان انتهى الامر
 بانه اذا كانت الارض تخرج الربح بالكراب قررة فهل يقول
 العامل لا يتأثر في الزراعة هناك الا بالكراب قرنين حتى يتوهم النفع
 للمستأجر في اثنائه الكراب قرنين في موضع تخرج الارض قرنين

الرجوع بالكتاب مرة وكانت المدة ثلاث سنين اقول قد ثبت
ذلك الفصل المحقق الى عدم العقد وكان ينبغي ان يكون
فان المراد انما يخرج بالكتاب مرة في سنة واحدة بدليل ما قبله
من المعامل وقوله لا يتأتى زراعة الآباء اي بالكتاب قرين معناه
لا يتأتى الزراعة في باقي المدة وبه يظهر ان فيه منفعة للمساكين
فاغراضه على كل من شرطى كلام الفصل باق قوله ويجوز
ان يسكت طريق آخر قال الفصل في بحث اقول وجهه
ان اراد بالمعقود عليه الذير وده ما هو المعقود عليه حقيقة وهو المنفعة
بجواز الشق الثاني من الترتيب ويمنع قوله فكذلك لان ما هو المعقود
عليه حقيقة معدوم في كل عقد اجارة وانما اقيمت العين مقام
المنفعة معدومة عند العقد ضرورة نصيحه وان اراد ما هو المعقود
عليه حكما وهو العين بجواز الشق الاول ويمنع لزوم الشق الثاني
الجنس قوله وانما في الجامع الصغير الى قوله وللملاك
قال الفصل في بحث اقول لعل وجهه ان الضمان على تقدير
عدم اذن المولى ليس بيمين ضمان الاجير بل من قبيل التعدي على
مال الغير فيؤذن وانما التقييد بالاجير مستغنى عنه لانه الكلام
في الاجارة وبه عقد معاوضة فلا يتحقق بدون اجراء اما الحكم
فذكر العطب في عبارة القدرى مساو لقول مجامع الصغير
فنفقت او العطب معناه المحل كذا في المذهب على ان
نفي الضمان يدل على حصول المنة شانه ان يضمن ولذا لم يذكر محتررا
لا لكونه باذنه قوله حتى ان النحاة قال في نسخة التلويح كلام
اقول هو ان التلويح انما يقع لو وجب كمال الدية بالموت وبصفته
يقطع الخسنة مع البر ليكون الضمان بحسب النجاة وز قوله
وقد ذكرنا ما يرد على الاجير المنة كذا اي على تعريف الاجير المنة
من كونه تعريفيا ورياء ما اجاب به عنه من انه قد علم ما سبق
في باب الاجر مني يستحق ان بعض الاجر آيسحق الاجرة
بالعمل فلم يتوقف معرفة على معرفة الموقوف فغيبك بمنزل

بمنزل صنفنا قال الفصل في بحث وجهه انه لم يذكر ان بعض الاجر
يستحق الاجرة بموجب نفسه كتاب المكاتب في قوله
للمحقق الركن منه وهو الايجاب والقول قال الفصل في بحث
ثم الظاهر انما يقال فيجاء به قوله من اقول اما البحث فلعقل
وجهه ان تحقق الركن منه لا يكفي في صحة الكفاية لا منساع من حيث
وهو وجوب البذل عليه وليس بل للوجوب وقد يجب
بانه الوجوب سبيل الى الآداء فاذا حصل المقصود استغنى عن التمسك
او يجوز ان الكفاية مع نفاذ الوجوب الى البدل بناء على جواز تأخر الحكم
عن العقد فليست بل وانما كون الظاهر فيها بدل منه فلا يجمع الايجاب
والقبول انما يتحقق فيها اي في عقد الكفاية لانه اي الصغير فان التمسك
بمحقق منه احد هما فقط ولعل انما جعل ظاهر الاو اجبا لجواز ان يكون
المعنى ان كل من الايجاب والقبول مما يتحقق منه على طريق البذل
قوله لانه يستعمل في النسبة ذلك في المال قال الفصل
يعني في مجال الواجب اقول على اختصاص النسبة بالمال الواجب
منع ظاهر قوله والتشبيه ليس من خواص الكفاية قال الفصل في بحث
في العبد يوجد في الضريبة وفيه ثامل اقول وجهه ان قوله قد مر
ان قوله فان اوبت فانت حريتين جهة الكفاية وقد وجد في
هذه الصورة ولا بدخوله في سائر الدون يعين كونه تلك
العبارة كفاية لان السبب انما يستحق على عبده الذين بواسطه
الكفاية فصل في المكاتب الفاسدة في قوله يقسم المانة على
قيمة المكاتب فيتم عبده وسطا لم يبين كيفية هذه القيمة وقد افصح
عن نتائج الشريعة حيث قال اذا كان بدل الكفاية مائة وثمانين
المكاتب خمسين وقيمة العبد خمسين يجب على المكاتب اداء
خمسين ويسقط خمسون فيمقابل العبد وانما يقسم على ثبوتها
خمسين لجواز ان يكون قيمة العبد الوسط مستوفى كل البذل
فلا يحصل للمولى شيء وانما ما رضى بذلك والذرة له بعد التمسك
ان هذه القيمة على طريق محاققة عند عدم وفاة التركة بالذون

فلو فرضنا قيمة الكتاب عشرة وقيمة العبد الوسيط خمسة وبدل الكتابة
 عشرة وجعلنا العبدين فكانت خمسة عشر وبنسبة عشرة وخمسة عشر
 موافقة للثلاث لانه المثلثة تصيبها فاذا ضربنا قيمة الكتاب في ثلث
 ثلثه لانه هو ثلاث حصل ثلاثون فاذا ضربنا ثلثه في ثلاث حصل
 ثلاثون وهو خمسة عشر خارج ستة هي التي بازا رتبة الكتاب
 واذا ضربنا قيمة العبد في خمسة في وثق بدل الكتابة وهو ثلاثة
 حصل خمسة عشر فاذا ضربنا ثلثه في ثلاث بدل الكتابة وهو ثلاثة
 خارج ثلاثة كذا وهي بازا رتبة العبد وفسر عليه حتى صورة شئت
 ولو كان بدل الكتابة ثمانية وقيمة العبد خمسة من كان بازا رتبة العبد
 ثلاثة وثلاثون وثلث بازا رتبة الكتاب ثلاث وستون وثلاثون
 لا يجب انما للسند قوله وانما يبيع باعتبار قيمته وهي لا تصلح به الا
 قال القائل لو فسخ هذا البيع لم يجر الكتاب اذ اكان العبد معينا
 ببيعان في البيع فانه قيمة المعين محاولة فاحتمل انني اقول
 قد يوفق بان يجعله في المعين وهو محال في غير المعين لا مكان الوقوف
 على قيمة المعين بتقويم المفتوحين اذ انما في السند والمكان عليها
 وجاز في بيع المعين بعد للمكان فلا يرد النقص بخلاف ما علق
 في الزبي في انه اشتمل على بيع وكتابة لان ما كان من المائة بازا الوصف
 بالذرة والمولى بيع وما كان بازا رتبة الكتاب كتابة فيكون صفقة
 في صفقة فلا يجوز لان اتفاقه لا يقبل الا فاع من ثم ظهر وجه
 تخصيص صاحب الذرة بالنقص بما ذكره الزبي في اذ يرفع اعراف المولى
 فاضربوا به لانه لا فرق بين المتعبدتين في ذره والنقص فوجب
 من صاحب الذرة **باب يجوز للمكان ان يفسد**
 قبل الطاهر ان الكفاية المصنف في عنوان هذا الباب بما يجوز للمكان
 لانه العدة المقصود بالذات والا ففقد ذكر فيه كثر مما لا يجوز كالمزى
 وفيه بحث فان بيان ما لا يجوز عدة البضائل اعم لما في مجلس من
 الموقوف في نفاطى الباطل والقبول ان يقال ان الزيادة على الزهنة
 لا تحتاج الى توجيه لا محاطة بوج مسدوك للمقوم قوله فان

فان جواز التبرع ببنى على العقد انفق قد انقضى اثره الامام العيني قال
 القائل في الوجوه بظاهره لما يقتضي قوله ثم ياب الكتاب الفاسدة
 على هذا الباب بل يقتضي كسبه لثبوت وجوبه القائل ما مضى زاد و
 اقول قد يجاب بان استشهد بما يثبت الكتابية الصحيحية بالكتاب
 لما بينهما من التقابل فتبين البيان كمال تميز كل منهما وظهوره
 والبعض ما يميز الاشياء **فصل** قوله اخذت العقارى محرم
 منها قوله وقيل مقدار ان ما يعطى لذلك قبل ما يعطى غير الالة
 الثالث للبقاء بخلاف الاول وعرفه بانه من شملها في الجمل اجماعا
 برغب به في شملها جملا فقط انتهى وقيل بحث فان الممانعة طحا
 في الجمل فقط متفاوتة سنا وبناء منها واصالة وبكارة ثباته
 وفراو فتى وبجانب ذلك متفاوت محرم فلا يدر مقدار عقوبه بالظن
 ما ذكره الشارع وفي باب حياز العبد من البحر في الولو الحية العقوم
 شملها عند بعضهم وقال بعضهم غير شملها اذ كانت بكرا ونصف
 عن شملها اذ كانت نثيا انتهى وهذا فيما اذا كانت اية قوله
 حيث قال واذا صححت الكتابية في الاول اذ يقول حيث قال
 فليكن البيع والشراء ومخرج الى السفر وان كان المولى فانه اظهر في
 بيان المراد ثم الوجه ان بوجه بانه وان قدم بعض ما يجوز لكانه
 لم يستوعب اذ لم يذكر ثم محال باذ ففقد الباب لا شملها ذلك
 مجتمعا ونقص لا يجوز له ان يفعل ايضا في ذلك فانه لم يبين
 ذلك فيه نظر فانه بينه بقوله وان كان المولى قوله من اذ الى
 ما بعد العناون قال الامام الزبي في هذا الشكل جدا فانه بين العبد
 اذ الزبي بسبب اذن فيه مولى يظهر في حق المولى وبطال به
 للمحل وهو موقوف هنا موقوف فيها اذ اكان باذن المولى قوله
 وقد سلم الثالث بالتميز قال القائل في تناقض قوله وبوجه
 ان سلامة الثالث بالتميز سابقة على الكتابة فلا يقع شيء من بدل
 الكتابة مقابل قوله وقد استشهد بالام قال القائل لو اذ يكون
 زائدة كافي قوله تعالى روف لكم اقول لانه كون زباده محال فباعتبة

وجوه الوطد لو كان الزنا حلالا وورد في البرهان
 في باب كالح الرقيق بازا العادة صحيح

من الاشياء موحدة فبعد في الاموال مع العلم بها الا في حق النوازل
فذلك ان موزع كل واحد له ان علم بحكمته من الخاتمة وفيه في الظهور
بانه لا يكون ارباب الاموال انتهى وفي الفصل الثالث عشر من كتاب
الكرامة من الذخيرة وسئل الفقيه ابو جعفر عن كسب مال من اموال السكا
وخرج المال اخذ العوات بمحاربت وغير ذلك هل يجوز ان عرف
ذلك ان ما ياكل من طعامه قال احب الى في دينه ان لا ياكل منه
وليسه حكاه ان ياكله ان كان ذلك الطعام لم يكن في يد المظلم
مضيا او شوة انتهى قوله في حديث بريرة بوزن اميرة صحابة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما مضى في به عليه ما هي مكانه
ووجد شيئا في الصحون كان فله يخرج لا حادوث الحديث **كتاب الاول**
فولنه فاجواب انه لا اصل قال الفاضل في تأمل قول وجهه
اذ يكون مصدر الشك في اصل الخبر بمعنى الى امثلة مختلفة لاني في
كون ترتيب الحكم على الخبر يدل على عدم الترتيب لغة كيف وكثير
من المصادر المربعة الفصل على المالا يصلح له مصدر الشك في الا ترى
ان الاموال مثلا يكون على الحق ولا يكون الحق على لغة قوله
حتى لا يغير الى قوله النسب قال الفاضل في بحث **اقول** وجهه ان
ان لا يغير انما هو بالرتبة لا بالصفة المقتضية كسب الرق كما يدل عليه
فمنه في اسب واحد في الرتبة اذ لا يلزم ان يكون الرتبة ثابتة عن احوال
كما اذا كان شخص له اب واحد ثم يتبعه لالة واوله ابو ان عزاء احد
يتبع نانه الا ان ابن ذلك محرم من حرة قوله اجيب بانه المذكور انما
هي النسبة لرب العادة قال الفاضل في بحث **اقول** وجهه ان عقل الاعلى
وغيره من الشرايط العامة المحتاج اليها في كل صور الموالات لان
عقل الموالات لا يصح بدون عقل المتعاقدين وكذا لا يجوز موالات العبد
بغير اذن مولاه وان اذن له كان عقده كعقد مولاه فيكون الموالات
للمولى نفس عليه في المبسوط وغيره **قال المصنف** ليس للشيء من الموالات
الاما اعتق من قوله بهذا الخط ووجهه **ب** قال الشريف العلاء
ومعناه ليس للشيء من الموالات الا ما اعتق او لا ما اعتق

اعتق من اعتقته او لا ما كان له او لا ما كان له من كونه او لا ما
فمنه او لا ما دونه من دونه فكل ما هو كونه او المقدرة على غيره
موقوف بخلق الاعيان فانه بمنزلة سائر ما يتحكم محالا على
له كما في قوله تعالى او ما ملكتم ايما منهم وكلمه من عبارة عن صابر
فاما ان كانا مستحقين في غير ذلك بلقط العطاء انتهى ما قيل في اصول
الاول من مقتضى المحرمه او دفع عليه فبرقوله اعتقته فيجب كونه
فيكون فزاد على قوله لا سناء الاعيان الجهاد على عبد لا يباح
بليصافي استعمال واحد فلنا الا بفاع انما هو على صيغة فيكون
من باب التسمية ايم باز بطلان ويراد به الترخيص كسنة الاعيان
اليه ويرجع اليه الضمير بمعنى الموقوف على انه لا يولى مجازي شيئا للشيء
بما يؤول اليه او على انه لا يولى محضه بناء على انه ما ينظم العاقل وغيره
ثم قال قد سسرره وقوله او جرد لا معتقن محتاج الى انه بقدر
ان حتى يصير ما لا بالمعبر اي ليس لمن شيء من الاول والا ولا
ما ذكره وان جرد لا معتقن انتهى **اقول** في بحث اما لا فلا
به البس من هو موضع التي بقدر فيها ان المصدر به قياسا مطردا
مقصود على التمتع كما في شمع بالمعبر في مراده الوجود اما ثانيا
فانه يلزم ان لا يناسب المشتبات ويكونه اشتبا بالخط
الى بعضها منصلا وبالنظر الى الاخر منقطعا والاحسن ان يجعل
جمله جرد لا معتقن صفة لمجرد وف بتقدير الضمير الرابط للصفة
بالموصوف والتقدير او لا جرد لا معتقن وجهه بطلان
التركيب ما اشار اليه من حاصل المعنى حيث هناك حاصل اليقين
لحقن شيء من الاول والا ولا معتقن الى او الاول الذي هو محرم
معتقن **ب** **كتاب الاكراه** **قوله** لا بد من تقدير لانه
لا يخفى انه اذا لم ينف الرضا لم يفسد الاختار لم يكن الا كما سريعا
اذ لا يترتب عليه شيء من احكام الاكراه وقد قلنا في ذلك اصول
في الاسلام البزدوي ثم قرره كلاما مختل في بعض بيان وجه
الشارع الفاضل العبد ما ذكره ثمس لانه التخصي

وهي تقدير او استعمال افضل
في جرد معناه وهو المصدر
القول بالمصدر دون
سجبت

في المبسوط من انه لو كان فقط والاشارة صاحب الكشف على كلام
 جميع فقهاء فنتفى به برهانه على بدو من فتاواه اختياره وهو الاكراه
 المبرر بالمعنى كالتجفيف باليس القيد والضرب اليسير بقرينة مقابلته
 قوله او يفيد به اختياره لانه القام اذا قول بالكان من راد به عايدا
 ذلك الخاص قوله او يفيد به اختياره اي او ينفى به وعاء يفيد
 اختياره وهو الاكراه على كالتجفيف باليس او قطع العضو او الضرب
 الذي يخاف منه التنف **قوله** وعند الاكراه يجعل الكذب قول
 فيه بحث فانه احتمال الكذب موجود في الاقرار فلا ينافي بين
 ذلك قوله لترجح جانب الصدق فانه قوله في الاقرار في الاقرار
 انه اقرب لذلك كذا ياله فاع الشتر من نفسه مشرو في الكافي **قوله**
 ومعنى قوله ابر في تقرير قول المشايخ سمعتموه والمعاد لانهم لا يفتنون
 لزوم البيع وكذا قوله ولا يكون ذلك الا اذا لم يخرج من ملكه مبيع
 او منه بغيره ظاهره قوله انفاذ من البيع ومحبته **فصل**
قوله ويجوز ان دليله ان قال القائل فيه بحث **قوله** وجه منع
 كونه دليله انما يدل على عدم جواز اضافته الى غير المكره مباشرة بل
 بالفتح فيقول ولا شروع وهذا يعني جواز اضافته الى غيره مطلقا
 فلا ينافي ظاهره والاصواب انما يجانب بالفتح فيقول من ذهب زفره اكل
 على ليل وجوب القصاص على المكره بالفتح وليس يقيد بغيره
 والاشارة في قوله وبهذا يقتضى الى دليل المذموم الاول والثانية
 ظاهرة حيث جعل التمسك انما هو في جانب المكره ثم ذكرتمكم
 في جانب المكره بالمكره **قوله** انما اوجب له اي وان اوجب
 مخالفة الزوج ابانما برآة الداء من نصف المهر المقصود الذي يستحقه
 هو بالوفاء قبل الدخول لكننا برآة مكره فلم نفتح بخلاف ما اذا لم
 يسبق اليها المهر فانه فتمت الزوج مشغولة بنصف المهر ودعنا فكلوه البراءة
 من طرفنا بمقتضى المجازفة وهي غير مكرهه منها فلا اكراه من المكره
 فلا يرجع عليه والحاصل ان المكره لم يتركه ما كان على شرف السفوط
 بل سقط **قوله** وهذا وجه قول ابي يوسف محتمل انه لا يبرئ منه وفي

ان في عدم
 الجواز الى غير
 حيث جعل
 القصاص
 على غير المكره

ان في المبسوط انما يثبت عند الفتوى **قوله** لا يلزم من اشتراط الجدة
 ان يكون من حقه قال الامام الزبير ولو اكره على الزنا لا يبرئ من
 لان فيه قتل النفس بالضياع لانه يحي منه ولعل ليس اب برئ
 ولان فيه افساد الفرائض بخلاف الماده حيث يباح لها بالاكره
 المبرر انما نسب الولد لا ينقطع فحما ولذا يندري اليه منها بالاكره
 القاصم انتهى ولم يفرضوا الاكراه على القواطع ومقتضى هذا القليل
 ان يخصص بالاكره القاصم فيه بحث في باب الاكراه من الفتف
 لو اكره على الزنا او القواطع لا يبرئ من قتل فذ يباب القواطع
 اشده حرمه **قال** جميع بخلاف الاكراه على الاسلام حيث يصبر
 مسما اطلق المصنف وكثير صحه اسلام المكره فمما كان او خرجت
 وقيد الامام فاصحى فان في باب ما يكون كراهه المسلم ولا يكون
 من كتاب التبر في الكافية فقدم له في كتاب الاكراه في الكافية
 صحه اسلام الكافر من غير يقيد قال بعض الفضلاء وهذا هو الموضع
 لسائر الكتب المشهورة وصحة اسلام المكره مصرح به في قرأته الاكل
 ومجيب الشك في الاختيار والتنقيح والمبيع في شرح الجمع انتهى
 وقال بعضهم وفي مبسوط سمس الاثمة ان الذي والحرب سوا
 عندنا والثابت بوق بينهما انتهى **قوله** لا يخفى ان كل من يفتن
 الشكسي وفاضل فان من طلبة المجتهد في المسائل التي لا رواية
 فيها من صاحب المذهب فيجوز على نقد الرواية عن ابي حنيفة رضي
 تعالى عنه وترجع عند كل احد بها فلا يفتح الرد على احدهما بكلام الآخر
 كما نوهما ولا يبرأ مما يجب فيه حمل المطلق على المقيد على ما تقرر
 في الاصول فلا يندفع في كلام فاضل بن وانما اطلق في كتاب
 الاكراه ثم قيد بكتاب التبر **كتاب** **الحج** **قوله** بيان
 لتفريع الافعال على الاصل المذكور **قال** القائل فيه بحث **قوله**
 وجهه انه عليه بغيره اخرى مستقلة غير المذكورة في الاصل المذكور
 ولو كان نوبها عليه لم يجز الى علة لان الاصل قد ملكه ولو اراد
 بيان علة اخرى لم تذكر فبر الاصل لانه بالعطف **باب**

وامرؤوا الاكراه على القواطع
 ومقتضى هذا القليل
 ان يخصص بالاكره

مرجوز

الارادة في شرح القاصر

ارجوز نام القاصر

باب الحذف و قد قيل ان ما تقدم متفق عليه
 ولان اسباب الاول اي الصفود الرق و يكون سماء و به
 الثاني اي السقف مكتسب السماء في الثاني اقوى كافي غاية اليقين
 ثم المراد بالسماء به ما لا يكون للعبد فيها اختيار و اكتساب
 و بالكتسبه يكون اكتساب العباد و مدخل فيها مباشرة الاسباب
 كالشكر و بالتفاد عن المنزل كالجمل كافي التدريج و به اشكال فانهم
 جعلوا الرق سماء و بما مع ان اكتساب العبد فيه مدخل و هو الكفر فيغير
 ان يكون مكتسب و جعلوا السقف مكتسب و غيره بالحق الباعث على العمل
 بخلاف موجب العقل مع ان الحق ليس اكتساب العبد مدخل
 فيها و اما كون عمله بخلاف موجب العقل باختياره فاشي عن
 تلك الحقة و انما فيغير ان يكون سماء و بالتفاد قوله لسقوط
 الخطابات المالية قال الفاضل فيه بحث ان وجه ان العبد
 غير ساخط عنه الخطابات المالية فانه اذا التفت بالامعصوما
 لشخص كان محاطا بصفاته فيشعر بكسبه ان كان له كسب
 و برقبته ان لم يكن و اذا اقترب بين خوطب باذنيه و انما تامل المطالب
 الى العنق رعاية طبع المولى و كذا هو محي طلب لوجوب النفقة و
 والمهر اذا تزوج باذن المولى قوله لكن ليس هذا القضاء مخدق
 فيه اشكال فانه اذا فرض جود المقتضى و بمقتضى عليه حتى صار
 حج القامني قضاء لا قنوي و المحتمل فيه نفس الحج فاذا قضى القاهر
 باحد القولين وجب تنفيذ قضاءه و ليس لقاض آخر ابطال
 كافي الوقف فليست في حله قوله و تاح عبارته في الجمع بين
 حل الابد على الزمان الطويل كما حمل انخلود عليه في قوله تعالى فخر آؤه
 جنهم خالدهم فيها الاظهر ان حتى للاستثنا كما صرح به في
 المعنى ابرالا ان بونس على منوال قوله تعالى خالدين فيها
 ما دامت السموات و الارض الا ما شاء ربك بل ورد هذا
 الترتيب في النظم القرآني و هو قوله تعالى في سورة الممتحنة
 و بدا بيننا و بينكم العداوة و البغضاء ابد حتى تؤمنوا بالله

هذا ظاهر في تمام ما
 انما هو مستطرد

بالله و صرح بكتبه بنوهم ان المصلحة فيه ظاهرة قوله و كان البيع
 جازيا قال الفاضل فيه بحث ان وجه ان قوله او كان البيع
 و كانا بصدق بما اذا كان بدون القيمة فيعبد به بغيره و بما نقص
 قوله بعده و ان كان الثمن اقل من القيمة فانه يقتضي انه لا يجزه و كذا
 قوله او كان البيع حاسرا بصدق اذا كان بمثل القيمة و بصدق
 لا يجزه بناقص قوله بان كان بمثل القيمة فانه حكم بان يجزه و قد
 يجازى باعبار القيمة و ما دون القيمة حيث لم يكن له عليه
 راس مال لينتظر الزرع او الثمن ان يزرع و يرب او غيره و ربه و اعتبار
 الزرع و محتمل ان اذا كان له عليه راس مال فلا تافض قال الفاضل
 و كذا اذا تزوج اربع سنوة قال الشارح سنوة تزوج بهن في عقد واحد
 و برر على المصداق على جواز كاحد بانه من حواجه الاصلية و اي حافة
 تدعو الى تزوج اربع في عقد واحد و وجهه حمدا لثمن الضرر في تزوج
 بانه اذن الشارع له في ذلك و ليس كونه من الحواج الاصلية
 و فيه بحث لجواز كونه تزوجا للانام و لا سيما لآخرة الاقام بخلاف
 تزوج واحدة بعد واحدة لجواز الحاجة اليه بانه يحصل المقصود و هو
 النسل بدون ذلك فتأمل قوله و من صلح في ماله فقد و نس
 منه ربه قال الفاضل مقتضى من صلح في دينه دون ماله كالمعتقل
 فانه يحجر عليه عند جماع انه قد اونس منه نوع رشد هذا كلامه موضحا
 ثم لما وقف الشارح الفاضل على هذا قال الاظهر في تقرير استدلال
 انتمنا بالآية الكريمة ما ذكر في الكفاية من ان الرشد في المال مراد
 بالاجماع فلا يكون الرشد في الدين مراد اكبر انتم النكرة المطلقة
 انتهى و فيه بحث فانه المنقضي عن النكرة المطلقة في الاثبات هو العموم
 الشمولي هو اللازم هنا هو العموم البدلي و لا شك في تناول
 النكرة المطلقة احد الرشد من بدل الآخر كما اذا قلت تصدق
 بمائة درهم على رجل واحد فانه يتناول زيد ابدل عمرو و بكر ابدل
 كل منهما و حكم جواز يكون ممثلا بالذم لا في رجل كان و معنى كونه
 الرشد في المال مراد بالاجماع ان الارادة تنتظم بالاجماع فلا ينافي

و قوله قول ابن عباس في قوله تعالى
 الماد بالرسد اصلاح في الحال
 ذكره الدبر في النسخة

واما ان الشرح المذكور في قوله
 بحث في حق اخذ المولى في العبد
 لم يوافق وهو مائة السبع مائة
 ما كتب في النسخة واحدة
 از غيب في النسخة
 بالحق في النسخة
 الدبر

ان ينظم هذه بقا فلو شبه ان يقال ان الرشد ان ينظم الصلاح
 في الامور الدينية ايضا لان الكلام منه في شأن اموال البنات
 وضوحها عن الاصطلاح فربما الى ارادة الصلاح في الامور الدينية
 الدينية **فصل في حد البلوغ** قال المصنف في الحكم على المتبقي
 قال الفاضل في بحث اقول وجه ان المتبقي انما هو في الاخذ بالاكتر
 قال المصنف الفاضل في الحق ان يقال للاحتياط كما وقع في الكا في
 واليتيم **اقول** فيه بحث فانه الاول لبقاء والاوصياء مأمورون
 بحفظ مال اليتيم وتربيته قال تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي
 احسن قال صاحب الفوائد قوله عز وجل حتى يبلغ اشد ما كان
 لما يفهم من الاستثناء لا يقتضي كانه قبل حفظه حتى يصير بالغاً فحينئذ
 ستموه اليه فلو بني الحكم على الاقل لم يكن فيه احتياط لجواز ان يكون بلوغ
 الماشقة انما هو في اكثر من ثلث المدة فيكون قد سسم اليه المال
 قبل بلوغ الماشقة وهو منقطع في المدة وانما الاحتياط في الاخذ بالاكتر
 وما احتياجه من دفع المال اليه بعد البلوغ على تقدير بلوغ الماشقة في الاقل
 فلا ضرر فيه لانه في يد من يحفظه ونسبه قوله لانه بعضهم قال ثمان و
 وعشرون الماشقة ثلاثة اقول وعلى ابن عطاء سبعة اقول آخ
 احدى اثنان ثمان ثمانين وثلاثون ثمانين اربعون رابعا
 بيت واربعون خامس عشرون وسادسها ثمانية وعشرون
 سابعها خمسة عشر اثنى وقال تاج الشريعة وقبل قضاء ثمان
 وستون اثنى **اقول** لا يخفى ان القول بالزيادة على الاربعين شكل
 بقوله تعالى حتى اذا بلغ اشدّه وبلغ اربعين سنة فليسلم **كتاب**
المأذون قوله والرضا بالضر لا يتفاوت
 قال الفاضل في بحث اقول وجه ان الضر متفاوت بلا شبهة
 فكل الرضا به متفاوت قوله اذ ذاك تصرف في ملك الغير
 وهو لا يجوز قال الفاضل لا يقال في غير الجوز لا يجوز الا بعد الاذن
 لان التصرف في ملك الغير انما يكون اذا كان للغير ملك
 وفي الجوز بعد الاذن ليس كذلك تأمل اقول لعل وجه ان

ان للبعد المأذون ملكية البدن والتصرف والجزء تصرف فيها ثم
 في الغالب ان التصرف في ملك الغير بحث فانه التصرف اذا كان
 ممن سلفه منه الملك غير متمنع ولانه بالاذن لم يخرج عن ملك
 السيد ولذا كان له ان يرجع عن المأذون في كل حين وبمنه عن جميع التصرفات
 فمن بعضها بالطريق الاولى ولانه يمتثل فيها اذا كان الاذن
 ابتداء في نوع من التجارة قوله قل الدين اذ كثر قال الفاضل
 فيه بحث اقول يحتمل ان يكون اشارة الى اشكال الزماني وان
 يكون اشارة الى ان حيث كان مدبونا لا يخرج الكفاية عن كونه
 كسبا للبعد لانه ان ادى المبدل كان قابلاً مقامه في فسخ
 حق الغواة وان يخرج عاذاً في فسخه ومفاه انما باخذ الضريبة اليه
 انه لا يظهر على هذا مرجع الضريبة في مثل الا ان يكون المثل في كونه
 حصة الدين الضريبة ويكون الاضافة في علة للبعد الخارج الى الغواة
 المعهودة وهي الضريبة التي فرضها عليه المولى وقبلها العبد قبل كونه
 الدين وهو احد احتمالات ثلاث ذكرها تاج الشريعة والثالثة
 ان المولى باخذ قبل كوف الدين كثر من علة مثله فاذا ركب الدين له ان يافقه
 علة المثل دون الزيادة واليه ذهب الانصاف والتمسك
 ان يضع الضريبة بعد ركوب الدين اثنى قال حيد الدين الضريبة
 بغير باخذ المولى بعد وجوب الدين عليه مثل الدين اي يعطى
 اجرة فاذا كان العبد صانعاً فاجرة كثيرة واذا كان اجيراً فاجرة
 قليلة فباخذ المولى اجرة من يعمل مثل هذا العبد ملك الاجرة اثنى
 وعلى كل احتمال مرجع ضريبة العبد ثم لا يخفى ان ما ذهب اليه
 الشرح مخالف لما عليه الشارحون لاقتضائه اخذ الضريبة
 التي جعلها علة وفيها قبل اركاب الدين وان كانت اكثر
 من علة مثله ورجح استوفيت ثلث الضريبة علة العبد فاقول
 عليه ما عليه الشارحون قوله اذا تعلق بالعين فانه ان التعلق هو
 موجود في صورة تسليم المبيع فيتم ان يستوجب الدين على العبد
 قوله بخلاف الكسب ظاهرة ان الغواة استقصاء فلو قسم

من كنهه قبل حضور المولى في بحثه لو ان كان يحضر المولى ويكره الدين
ويجوز ان انبأه وقضاة الدين من كنهه فرع كونه ما دوننا كنه الغصب
قوله فكان ذكر النوع **قال** القاضى في بحثه **قوله** لعل وجهه
انه اذا كان نوعا كان مندرجا تحت الجنس فله ان يترجم بالباب
وقد يجاب بأنه لكثر فساد ما كان جنس آخر فاشبه بلفظ
الكتاب الى ذلك **قوله** بغير اذن المالك على وجهه يزيل به اورد
عليه لا بد من زيادة او بقصر به لئلا يخرج ما انصب من غير المستاجر
او لم يخص من غير مجاز به لا يخرج السرة انتهى وقد يجاب عن الاول
بان المستاجر او المخصص للمالك حكما لا فاعلا ايدى ما مقام
به كما يوضح بالشرح **قال** واذا انصب عفا **قال** القاضى لعل
لفظ الغصب هنا مجاز على سبيل المشاكلة **قوله** لا نظير المثل كلمة
او لم يفرق اللفظ بما يشاكله لو فوهم في كلام آخر ولان ان كان
المجاز انما يجوز عند امتناع حقيقة ولم يمنع من جعل الغصب للفقوى
فيكون ان يكون مبتدأ على ما ذهب اليه بعض المشايخ من ان الغصب
يتحقق في العفا على ما ذهب اليه حنيفة واليه يوسف رحمه الله تعالى
لكن لا على وجه وجوب الضمان **قال** لا نقاى واليه مال القذوري
في قوله واذا انصب عفا انما كانت في يده لم يضمنه عند حنيفة
واليه يوسف **قال** بعضهم لا يتحقق اصلا واليه مال اكثر المشايخ
انتهى والعبارة للقذوري باللاتين جملة على ما مال اليه وقول الشارح
القاضى لم يقل احد ان الغصب يتحقق عند مجازتها شهاد
في خارج من قانون البحث لانه ناقص فلا يتوجه اليه الا طلب
تصح النقل **قوله** فاذا لم يكن للمالك بنية تحقق الغصب **قال**
القاضى في بحثه **قوله** وجهه عدم تحقق الغصب في العفا
عند مجازها وجوابه البناء على ما مال اليه القذوري **فصل**
فيما يتغير بعمل القاص **قال** المصنف معناه بنية بناء او بخرق
بقوله **قال** ابن القزويني **قال** في نظر من وجهين احدهما انه
لا يحتاج الى ما ذكره اخبره نقوم الارض بالبناء والخرق نقومها

ونقومها ببناء **قال** فيما لم يتغير البناء والخرق نقومها بنية
والثاني ان قوله المذهب يقتضي ان يكون الحكم المذكور
فيما اذا كانت بنية البناء والخرق من بنية الارض اما اذا كانت
الخرق فالحكم ان يضمن القاص بنية الارض كما حكى منكره في
في التاج وعن محمد في الدجاجة انما عشت لولده حسبما ذكر
في الشرح انتهى **قال** الرقيق بعد ما نقل تلك الكيفية وبذلك
يضمن بنية مقلو عايل بنية قاصه حتى الفاعل وانما يكون قاصا
لبنية مقلو عايل بنية البناء والخرق مقلو عايل في الارض
بان يضر المخصص ببناء البناء آخره انما كان في يده بنية
على الارض فيضمن بنية الخط المجازة **قوله** حيث لم يذكره
قال القاضى في نقله **قوله** وجهه جواز كون عدم ذكره هنا اعتبارا
على ذكره في محله وهو كتاب الدعوى فلا يدل على اختياره ذلك
قوله ليس بصفة فارة في الام **قال** القاضى في نقله **قوله** وجهه
ان الضمان مصدر للمفدي فله ان يعلق بالفاعل وهو بهذا الاعتبار
وبالمفول هو بهذا الاعتبار وصف له ايضا ولما امتنع في
قيام الامتيازات بالمضافين كالحقوق في فصل الفاظ العام
من التام **قوله** وهذا يمنع اي في صورة موت الام فاقته على
غير ظاهر الرواية فانه روي عن حنيفة ان الام اذا ماتت وفي
الولد فانه يضمن بنية القاص بنية وفي ظاهر الرواية لا يلزم
بل عليه بنية بوم الغصب ويدل عليه صريح الرقيق كما يوجب
عنه **قوله** الشارح ويخرجها على الظاهر اي في الصورة المذكورة
وبه يظهر ما في تحرير الشارح **قوله** احب بنية المصداق الى جابر
بقوله لا بعد نقصانا **قوله** في بحثه فان عدم احتياجه الى جابر
موقوف على عدم اعتباره نقصانا وعدم اعتباره نقصانا موقوف
على اعتباره جابر فكيف لا يحتاج الى جابر **قوله** لما بقي ملكا للموت
عند ارتفاع ضمان القاص **قال** القاضى في بحثه
قوله وجهه ان ضمان القاص انما هو مذهب زفر والشافعي

و لا يجعل ان الولد لا يكتف بجمع المذلات و لا جعل السؤال
و لا جعل على راي ابي حنيفة فلا ضمان و انما هو منبرج فلا يجمع به لا ايضا
قوله بل هو بدل من حيث الذات **قال** انما فصل فيه بحث **اقول**
وجه ان السؤال اذا كان على راي ابي حنيفة فلا ضمان و انما هو منبرج فلا يجمع به لا ايضا
ذلك الفصل فهو ليس ببدل عندنا لا يجب الذات ولا يجب
الا ضمان و لا جعل على راي ابي حنيفة فلا ضمان و انما هو منبرج فلا يجمع به لا ايضا
قوله او ما ذكره او لا **قال** الفصل فيه بحث **اقول** وجهه
ما است بعضهم من انه ذكره بكلمة او و هي لاحد الامرئين و لا شك
ان الفصل الذي كانت مناط الحكم هي ما اشار اليها المصنف من
الماخذ هي ما ذكره او لا و ثانيا و ثالث لا ادر آخر فكيف العطف
بكلمة او **فصل** في عصب يتقوم **قوله** باعتبار عصبه الى
الاولى اسقاط و الا فنصار على قوله بين عصب ما لا يتقوم او لا
حاجة اليه كما فعل الكاكي و الا فتاني **قوله** وهو انه من آلات الطب
هو القود و هو بوزنه جعفر بن رباط اي صدره لا و لا انه يشبه
كافي القاموس و غيرهما من الامام الرابع الا صفه في كتاب
القوس في كتاب القود و ما ذكره من صر باب حنيفة و لانه اسمه
بربط و معناه باب النجاة انتهى و لا يظهر مناسبة لفظ هذه المعنى
فلعله بالعبارة او اليونانية و الذي يفتح مهملة الذير يضر به و الضم
اعلى كذا في القاموس **كتاب الشفعة** **قوله** يعني ان الثمان
من الثمان **قال** الفصل فيه بحث **اقول** وجهه ان الثمان هنا
ليس له سبب الا الملك فكان من ثمراته و لم يدع انه سبب الثمان
من الثمان من ثمرات الملك و ثمان الاب **قوله** لا تخاف انما يجب
لرفع ضرر الخيل الى **قوله** و الضرر انما يتحقق **قال** الفصل فيه بحث
اقول وجهه ان **قوله** ان الضرر انما يتحقق لجر الفصل ملك السباع
بملك الشفع ان اراد ان يجره و ذلك الاتصال يتحقق الضرر
دون جره كما هو مقتضى اداة المحصر لزم ان يجب الشفعة للشفيع
ممثل البيع لتحقيق الاتصال و ليس كذلك و ان اراد ان يجره

انه سبب لتحقيق الضرر و تحقيق الضرر سبب لثبوت الشفعة كما تحقق الضرر
سببا و رايها هو انما هو ادى باننا قد اكلم اليه على انه لا ينافي حنيفة و حنيفة
البيع فلا يلزم ان يكون سببها هو الاتصال **باب طلب**
الشفعة و مخصوصة بخصا **قوله** على وجه السرعة مفاصلة من الوثب
على الاستعارة لان غرضه هو ان يفسح في طي الارض
بمشبه كذا في النجاة و الظاهر انه محاذر من كل من حيث اطلق الوثب
على لانه و هو السرعة ثم اشتق منه و انب و وجهه انه على طريق الصوت
فانهم يطلقون الاستعارة على كل محاذر فصل فيما يؤخذ به
المشقوق **قوله** الا ترى ان الشفع لو سلم الى **قال** الفصل فيه
تأمل فانه التور المذکور لا يطابق ما اذناه بظاهرة تأمل **اقول**
اما عدم المطابقة فلان المذموران هما انه يمنع استحقال الشفعة
و ما لوزنه فيه ثبوت الشفعة و اما اذناه بالتأمل فلا شارة الى الجواب
بانه التور انما هو بعدم ثبوت الشفعة في البيت المعين للجمالة
و اما بقا الشفعة في جميع ثمرات عليه **قوله** و وجهه الى **قال** الفصل
فيه بحث **اقول** وجهه ان محكوم عليه بعدم الامكان هو اعادة
عدم محرز و الظن في صورة اخذ الشفع بالقيمة في بيع الدار لا يبرهن
كذا الحكم في اخذ بيت بعينه من الدار بالشفع و اما الاخذ بثمن معلوم
و عقد من ثمن فاما يمكن في صورة اخذ بيت من الدار يمكن في
صورة بيع الدار بعرض اخذ الدار بثمن معلوم فلا يكون بخلافه كما قد
كتاب القسم **قال** بمص او ثوب و ربع ثوب بثوب
و ثلاثة ارباع ثوب **قال** صاحب النجاة **قوله** ثلاثة ارباع بالجر
عطفًا على ثبوت **اقول** فيه بحث لان كون ثوب و ربع ثوب
بثوب و ثلاثة ارباع ثوب غير مراد و قطعا و لو قدر بثوب
و ثوب و ثلاثة ارباع ثوب زاد الف و د الصواب ان يقرأ
بالرفع عطفًا على ثوب في **قوله** او ثوب و ربع ثوب يتقدم
و ثوب و ثلاثة ارباع ثوب كذلك اي بثوب و صورته على
ما في كافي الامام الشافعي ان تكون ثمان الا ثوب الثمان ثمة

قال الفاضل في بحث اقول وجه ان المصنف مقرب بوجود
 العمل وانما يقع كونه مؤثرا والذي في الاثر كونه منوطا بمطلق العمل
 فلا دلالة فيه قوله يعني في كونه ترك العمل عذرا واثبات
 مقبول في تفسير كلام المصنف بالوجه المذكور فخل اذ يصير حاصل
 معناه في كونه ترك العمل عذرا واثبات احد بها كونه عذرا
 والاخرى عدم كونه عذرا فيؤدي الى كونه الشيء ظاهرا لنفسه
 ولنقيضه ولا يخفى بطلانه والوجه عندنا ان معنى قول المصنف فيه
 رد اثنان في جواب هذه المسئلة انتهى اقول حاصل توجيه
 كلام المصنف بتقدير المضاف فليوجه كلام الشارح بذلك بتقدير
 في شأن كونه ترك العمل عذرا واثبات اذ شأنه اما الحكم فيه
 بالثبوت او بالنفي فلا يلزم المجهول في هذا كذا في كتاب الذبايح
 قوله ولان خبر المذكي مبني قال الفاضل في بحث اقول
 وجه ان المذكي خبر مفعول غير المذكي لانه مبني فكيف يشهد على
 ذلك يكون غير المذكي مبني والكلام فيه قوله كما لکننا في
 فانه يغير ملة التوحيد قال الفاضل في بحث اقول النصار مشبهة
 فكيف يدعون ملة التوحيد انتهى اقول الامام القرطبي والتفاسي
 مع تفوقهم مجنون على التثبيث ويقولون ان الله تعالى جوهر
 واحد وله ثلاثة اقسام فيجعلون كل اقنوم الحيا ويعنون بالاقانيم
 الوجود والحياة والعلم وربما يغيرون عن الاقانيم بالاب والابن
 وروح القدس يعنون بالاب الوجود وبالروح الحياة وبالابن
 المسيح قوله في السلف جموعا على ان المراد به الذكر حال الذبح
 او رد عليه انه يلزم ان يكون آية ولاننا كلوا ذكاه على ان لا يؤكل
 المذبح بالذبح الاضطرابي لانه ذكر اسم الله عليه انما هو حال
 الارسل والرمي مع ان حركته عليه انتهى اقول فذبح باب
 بان المراد بالذبح التذكية مطلقا مع ان بطريق ذكر المصنف واردة
 المطلق كما هو اللازم في قوله في ابتداء التفسيهم ان ترك الذبايح
 التسمية عند الذبح اخبارا كان اي الذبح او اضطرابا مع ان

مفرد

ان الاضطرابي لا يوجب فيه قول الا ان الشرح جعل الناج
 ذاكرا او رد عليه انه باني قوله انما هو غير محتمل لخصيصه بغير كل
 عالم به كذا اسم الله عليه حال الذبح عاذا كان او ناسبا بغير
 النسي ذكر الا بتصوره دون تخصيص النسي من عموم عالم بذكر
 اسم الله عليه انتهى اقول لا نسلم انه تخصيص كيف ولم ينص
 به تخصيص انما هو يجعل الذكر منتظما للكمي لعموم المحاربان برادما
 بطلون عليه لفظ الذكر والقرينة اقامة الشرح محتمل في مثل مقام
 التحضي في قال المصنف ونظيره ان يقول اسم الله محمد رسول الله الا طاف
 فشم ما اذا ذكر محمد بالرفع او النصب او الجود به صرح الامام الترمذ في
 كما نقل في النجاة ونقل ايضا صاحب الربيع عن النوار
 انما لا يحل في صورة المحقق نقل الا نقل في النجاة انما لا يحل في صورة
 ايضا قال الربيع والاشبه انه لا فرق في جرمه في هذه الصورة ابر صورة
 الجرم من يعرف النجاة من لا يعرف فظهر ان في صورة عدم
 للعاطف ثلاث روايات ومنه يظهر كلام الشارح من الحفل
 حيث اورد ما ذكر في النجاة في صورة عدم العطف مما ذكر بالعطف
 وادفع فيه ارادة اختصار النجاة في اشارة الى انه لو قدم الى
 لا موقع لهذا الكلام بنا لان المصنف في مقام بيان ما يحصل التسمية
 وما لا يحصل كالاجتناب عن **باب الاضحية** قال المصنف وجه التسمية
 قوله عليه الصلوة والسلام من اراد منكم ان يضي فلا ياخذ من شعور
 واظفاره شيئا يحتمل ان يرجع الضمير الى الاضحية او يرجع الى من
 يحل عليه ان يحرم وذكر الطحاوي في شرح الآثار انه لا ياخذ
 شيئا بالحم في ايام الاحرام كذا بخط الفاضل السبكي اقول
 في حم على حم نظرا لان محرم ممنوع من اخذ الشعر والظفر بلا عذر
 مطلقا فلا يظهر لتعليقه بارادة التضحية وجه قوله على الترك
 اعتقاد اليه قال الفاضل في تأويل قوله حجه ان هذا التأويل محتمل
 فيما نمت كنا بين محدث بان يكون المراد بقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم ولم يصب ترك التضحية اعتقادا او تركها اصلا فانهم لاشد لانه

مفرد

على الوجوب قوله عما اذا اولدت الامة مساجدة والظاهر ان المراد
 بانه القبر عبارة عن اول مولود تدره الن قد اوالث قد تخرج فتقول
 ونقطع وفي الصحيح ان طائفة كانت تخرج لا صنامهم فقولنا
 الشريعة لا يجوز ان لا موقع لتفسير الصحيح هنا اذ يباه القول بانها
 شئت قوله اخر از اعز قول بعض من سيج ان لا يجوز الامة اشكال
 لان المص قد جزم انما بان البدن يجوز عن خمسة او ثمانية
 ولم يشير الى خلاف في ذلك ثم ذكر كونهما بين اثنين واثار
 الى الاختلاف في جواز مع ان ما تمسك به القائل بعدم الجواز
 جار قريبات الصور الثلاث ايضا بعينه فليسا بل قوله لانه ملكها
 بسا بق العصب اقول فيه اشكال فانه المص و غيره قد ذكر انه
 كتاب العصب ان ملك العصب المصوب مشروط بان يعقل
 والعصب ما يزيل اسمه اعظم من ان يملكه قال الشارح ثم فاذا عصب
 شاة قد نجها لم يزل ملكا لملكها اذ لم يزل اسمها فانه يقال
 شاة مذبوحة اثنى كيف ولو ملكها بجم والعصب لم ينفذ تصرف
 الملك فيها بائنا ولا غيره لا يقال الباء في قوله بسا بق العصب
 لتسببه والمراد انه يملكها بسا بق العصب اذا ضمنها انه يملكها
 ملكا مستند الى وقت العصب لانا نقول بجمع كونه تقبيرا لا دليل
 عليه يتا في صورة المودة فكيف اختلف محكم الحكم الا انه يجب
 بان الاستناد انما يتا في صورة العصب لانه من اسباب
 الضمان الموجب للملك بخلاف صورة المودة ككتاب الكراهية
 قوله لانه عامه يسأل كل واحدة الا اورد عليه الشارح العيني فليما يخلو
 كتاب من الكتب السابقة عن هذا فلا يتحقق به المناسبة واجيب
 بانه قد بين ترتيب الكتب السابقة بمناسبات اقتضت ذلك
 الترتيب وانما المقصود هنا بيان وجه ايراد الكراهية عقب الاصلحة
 ولا يفتح فيه وجود هذه المناسبة في بعض الكتب السابقة او الانية
 لجواز تعدد المناسبات لاختلاف الا نظار وقد اختلف عبار
 القوم في ترتيب هذا الكتاب فسماه محمد في مجامع الصغير الكراهية و

ونبه المص في الاصل بالاسم وعنده كثير من مشايخ كصاحب
 المبسوط وصاحب المحيط والحاكم الشهيد الكر في تحفته بالخط
 والاباحة ونبه القدر في تحفته وغاصي خان في فتاويه
 وكل واحد لا يخفى والكر اصبه مصدر كالطواعية هي ضد محبة الرضا
 لا ضد الارادة لاجتماعهما في كراهية فانه مراد له تعالى وغيره فثبت
 قال المص والمروي عن محمد بن فضال المراد بالنقص عند اهل الاصول
 ما ظهر المراد منه وكان مسوقا له ويطون تارة ويراد به عندهم المصحح
 جملة على غير المتبادر منه لا حقيقة ولا مجازا منه قوله المص والعبد نقص
 في مدلوله واخرى ويراد به المدلول النقي مطلقا كقولهم كمالهم
 والنصوص مجعولة على ظهورها ويحسد من عدل عن ظاهر نصها بل
 اذ قام وهو المراد بقوله لم يجد فيه نصا فاطعنا وقد اشار المص الى
 اثبات الخلاف بين محمد والاماميين ومختلف بينهما في كون
 المكروه كراهية مخيم حراما او اقرب الى الحرام ليس واردا على سبيل
 معان هو المكروه كراهية مخيم بل راجع الى مختلف فيما يطلون
 عليه لفظ المكروه كراهية مخيم قال العلامة في التلويح ما يكون تركه
 او في منع يمنع عن الفعل ليس قطعي حرام وهو ليس محض مكروه كراهية
 مخيم وبدون المنع مكروه كراهية تنزيهية وهداية مخيم واما عندنا
 بما يكون تركه او في منع المنع عن فعل حرام سواء كان به ليس قطعي
 او ظني وبدونه مكروه كراهية مخيم ان كان الى حرام اقرب تنزيهية
 اذ كان الى الحل اقرب و اراد يكون المكروه كراهية مخيم الى حرام
 اقرب استحقاق فاعله محذور دون العقوبة بالنار كمال الشفاة
 ويكون المكروه كراهية تنزيهية الى محل اقرب انه لا يعاقب فاعله
 قال محص وعن ابن حنبله والى يوسف انه الى الحرام اقرب قال
 حاج الشريعة هذه رواية شاذة لان محمدا ذكر في المبسوط انه ايا يوسف
 قال لا يوجب حنبله اذا قلت في شيء اكرهه فما رايت فيه قال التنزيه
 ومثله في محيط واجيب بانه يجهل انه اراد بالتنزيه الكراهية التنزيهية
 فقبر المحيط ان الكراهية عند الاطلاق يراد بها التنزيهية

وتفصيل في بحث تعريف
 العصب

فصل في الاكل والشرب قال المصنف قد بينا هذه الجملة فيما تقدم في الضوارة او روي عن ابوالابليل لم يتعين فيما مر اصلا والابليل انما ثبت في فصل البيرة من كتاب الطهارة واعتذر عن الاول بحجة هذه الجملة على ما عدا الثانيان بقرينة بيان اللبث فيما بعد وعن الثاني بان الطهارة لما كانت من شروط الضوارة جعلها في الضوارة **سأله** قال المصنف وتناول قول ابي يوسف في البيرة في فصل البيرة من كتاب الطهارة ان شرب ابوالابليل حرام عند ابي حنيفة مطلقا وحلال عند محمد مطلقا والنفذ في حفظ عند ابي حنيفة انتهى وسمى سألة النذير باطوام وهو مذهب ابي يوسف وعليه يحكم في المناقب المذكورة من اياه البهجة والافقون للعداوي واما في كتاب الطلاق في الجملة انه لو سكر من ادمها وطلق لا يقع طلاقا لكنه ذكر في كتاب الرضا ان النذير بالجموع لا يجوز في ظاهر المذهب **قوله** واما منسوب على ما هو محفوظ من النكاحات فيرخص فيه الاثرية اي يحذر وقال الرخشي يروي برفع النار الاكثر النكاح فالشارب هو الفاعل والنار مفعوله يقال جرح فلانا بالنار اذا جرحه فحرموا اثره صوت انتهى واما على رواية الرفع فاختار المحقق ان يكون ما موصولا اسم لان النار بالرفع حرام وذهب ابن مالك الى بناء جرح للمفعول ورفع النار على انه نائب الفاعل ولعل اختياره ذلك كناية ما منقطع وهو اما تشبيه ببيع كجذ الآداة اي فكما يجزى جرح وجه الشبهة مؤنة الحال او تجازم سئل بجعل ما يقضي يوم القيمة الى جرحه النار من الفعل المحرم جرحه اطلاقا للسبب على السبب كقوله تعالى انما ياكلون غير بطونهم نار او براد حقيقة محله على فراخه **قال المصنف** واليه هجرة الى ما قال الشيخ البهي لم يفتح هذا من الهه هجرة وانما هو في الكتب الشرعية عن جذبة ابي الجاهل في الاشتربة والاطعمة واللباس قال استسقى جذبة فسقه مجوس في اناء من فضة فقال ان سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لا تلبسوا الجور ولا الله سبحانه ولا تشربوا في انية

سأله
لا اله الا الله في البور الكوفة
قد عرفنا العنبرين وحيا راوية
يقول لا يبقى حنيفة حرا بالضرورة

النفذ في حفظ عند ابي حنيفة
النفذ في حفظ عند ابي حنيفة

في انية الذهب والفضة ولانا كولو في صحا فانها لحم في الدنيا وكلم في الآخرة **قوله** وادري اني مخالف لادكذا اعترض صاحب الشرح على ما ذكر في صورة الادمان بانه يقضي ان لا يكره اذا اخذ الطعام من انية الذهب والفضة بملقعة ثم اكل منها وكذا اذا اخذه بيده واكل منها واجيب بان محرم في استعمال تلك الانية هو الاستعمال المتعارف في كل منها والمتعارف في البيرة من اخذه وصحت الذهب منه لا باوخال البيرة والمعا في المحل او قال المبل والادوية ممتدة للطعام انما وضعت لتناول منها بالبيرة او الملقعة فاذا فعل ذلك حرم واما اذا اخذ منها ووضع على موضع مباح فاكل منه فلا يجرم **قال المصنف** ويجوز الشرب في الاناء المفضض اير المصنع بالفضة وكذا مذهب كما في اية وضمنا **قوله** جمع ضمة ويجمع على ضبات واضباب الشفر بمثابة وجوه انقار **قال المصنف** في نسخة بكسر الميم وسكون يجمع ويخرج الميملة وبذلك نسخة المسن بكسر الميم وفي نسخة المسي بالسين والادال الميمانية وجمع والمراد سقفة و ضبط في بعضها بكسر الميم والمراد ما يصل عليه قبل والمراد بملقعة المرأة ما في حواشيها لا ما باخذه النساء بايديهن فانه مكره بالاتفاق **قال المصنف** او جعل المصحف من هذا المراد بانه يسه ما يخلص منه والظاهر ان يكون في جلده او غلافه لا في اوراقه وكذا الاختلاف في فصل السكين وفضة السيف ان اخذ موضع الفضة كره والافلا خلا لا في يوسف **قوله** ولا يجر حنيفة ان ذلك تابع ابر الاستعمال قصد النجس الذي يلاقيه العضو وما سواه منع **قوله** بموجب حصة بعلم حكم بغيره الكوفة بالاولى **قوله** لا يقول الكافر في المعاملات مقول ابر او تضمن الاخبار بالكل وحرمته وهما من الله بآيات وقوله منها غير مقبول كنهة ضمنتي لكم فترشي بينت ضمنا ولا يثبت قصد الكافي ببيع الشرب فانه لا يجوز قصد ويجوز في ضمن بيع الارض فسقط نسبة الزيلع صاحب الكثرة في التوبة في قوله وبقبل قول الكافر في محل وحرمته لان مراده الضميمة **قال المصنف** اذا لم يكن فيه ابر في الاخبار زوال الملك بغيره اذا اخبر عدل

قبل التزوج بالارتضاع يقبل فيه واليه التزوج بها اذا لم ينزل
 الملك الا ان الامام فاضل ان قال في كتابه اذا اراد الرجل ان
 يخطب امرأة فشهدت امرأة قبل النكاح ايضا رضعه كانه في رضعه
 من تكميلها كما اذا شهدت بعد النكاح وذكر بعض شراح الحديث بطلان
 عن يمين ان شهادتها تقبل في رواية ولا تقبل في اخرى وفي رواية
 عدم الاعتبار بشكل فوطهم يقبل فيه الواحد بالمرأة اذا لم ينقض زوال
 صلاته **قال المصنف** لا اجابة الدعوة ستة لا يفتي ان ظاهر حديث
 من لم يجيب الدعوة فقد عصي بالاقسام سيما في رواية مسلم قوله
 عليه الصلوة وسلم لا اجماع ففقد عصي الله ورسوله بدل بغير الوجوب
 او لا وعنده على ترك السنة وبؤيده ما في كتب الفقه وبعض الشيوخ
 يزعمون الا انهم يتركها وفي بعض شيوخ البخاري الى الويلمة واجبة وبالله
 غير ما يستخرج منه الى حنفية والشافعية ما في رواية **قال المصنف**
 ولو كان على المائدة الا في يمينه اذا كان مفقودا في حاشية يمينه
 ما هم عليه لشمته لا يسن بان يبعد ويكمل بل العفو اولى ليكون
 سببا لا مشاع عن المعصية وعن حفص الكبير **قال المصنف** ذلك
 المسألة على ان الملاهي كلها حرام قال بعض العلماء لم يرد ان كل ما
 يطلع عليه اسم اللعب والتهولفة حرام كبيع مثل المصيدة الذي هو من اعظم
 الملاهي مع استحالة على تعليم الكلب والبازير اعظم كذا الملاهي ليس
 بحرام انتهى **اقول** فيه بحث فان الاصطلاح واحد طرق الاكثية
 ويمشرو عنه نطق الكتاب قال تعالى وما علمتم من الجوارح مكائيد
 والا فرب ان يفسد الله وجههم بما يستفهم العقلاء وعري عن العافية
 خرج ما استثنى في حديث من نادى بفساد الفرس والرمي عن الفرس
 وملاعبة الابل قال حجة الاسلام الغزالي يلحق بها غير ما كيف
 والتفرج في البانين وسماع اصوات الطيور ونحوهما يلهو به
 الا ان يلهي بغيره ثم مطلق اللهوا بفساد احد ما الفنا شافعية
 به فيرجم ليس مما يشتمل على الا ان يمتطيه قارن آلة له اولاهو
 المذكور عند الحنفية لا مطلق التقى فانه بعض المشايخ يجوز في

منع

في الغرسة والاولايم وقاسه على التزيب بالدف وجوز
 بعضهم في الملاعب ايضا لما في صحيح البخاري من كتاب العبد
 عن عاتبة رضي الله تعالى عنها ان ابابكر دخل عليها وعندها
 جاريتان تدفغان وتضربان والنبى صلى الله تعالى عليه وسلم
 متفش يتوبه فانه رجاها ابوبكر فكشف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 عن وجهه فقال دعها يا ابابكر فانها اباحه عيب قال العلامة الكوا
 وفيه جواز ضرب الدف والعزلة اظهار السرور فاباحه حديث
 كافي الختان والاملاك والقدر من التفرج ونحو ما جاز وكذا
 لا بأس بالتفخي وحده لدفع الوحشة او ليشم من نظم الفوا
 عند بعضهم ومنهم من حرمة مطلقا ومنهم من اباحه مطلقا
 قال الكوا في كتاب العبد من قال النوى اخلفوا في الفنا
 فاباحه جماعة من اهل الحجاز وحرمة اهل العراق ومذهب الشافعية
 كراهته وقال العلامة المحقق ذكر صاحب النخبة في دامة
 المبتدئين رفض كردن ويزد وشرط خج باخن ودرست زدن
 واسمحه يدين ما نذر انواع وسر وكرهت ان كان كبا بر و
 ومهاد اباحان است وذكر في الاخبار ومنع اهل الذمة من
 اظهار الفواخش والرياء المزاهير والطنائير والفناء وكل ما هو محرم
 في دينهم لان هذه الاشياء كبا في جميع الادب ان في المنصف
 شرح النافع التقى حرام في جميع الادب ان في فاضل ان في الفنا
 خمسة مذاهب حرمة مطلقا اباحه مطلقا التفصيل كونه من
 الكبار في جميع الادب ان كراهته كراهته تترتب منه من الله
 المحرم التمسح بالفرود كما في شرح الوهبانية من كتاب البيوع وقال
 المحقق ابن الهمام في كتاب الشجارات والطاب في بلادنا
 كالفرود حرمة بغيره وكونه انتهى ومنه يعلم حرمة المتحلقين وخيال
 الظل واتحاد المستأجر والمفد من الطريق الا ان في الفنا
 ذهب طائفة الى كراهته منه الفقهاء واخرون الى اباحه وجرم
 به القراني والجمهور امام حرمين والنوى في المنهاج اذا لم يكن فيه

في الفنا خمسة مذاهب

المعظم

تتبعه وتكثر كنهاته المختلطة **وهي** تلك التي التوقفت في زواريها
الاحوال كزهوره لغيرهم وبعض ممنهتة الى جواره ان شارب شيخ
ولما غلا في ربه **الشيخ** الى المواهب وفي حاور الامام
الاسيوطي انه رد رقص جعفر بن ابى طالب بن يد رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم لما قال له اشبهت خلقي وخلقى لعدة
في الخطاب فكان اصلا في رقص الصوفية انتهى ومنه بانه ان ما
في التزارة من ان يستحل الرفق كما في الامتول عليه **الثالث** الذي
قال العلامة محمداً ذكر صاحب المصباح ان المنع عن الثاني رجم
الزنا في الكوازي واليمن غم ولا ربح **الرابع** قال به الماوردي والخطا
والروبا في صاحب المصباح **قال** المصطفى المعنى بغير الغضب
قال الشارح الغني اهل الحى زياخذون نفسيين فذكر كل منها باع
في غلط افعالهم بغيره بكون بعضها ببعض ويتقنون واهل مصر ياخذون
نفسيين طول كل منها نصف ذراع بغيره بكون بعضها ببعض
ويتقنون واهل الكرم ياخذون اربع خشبات فذكر كل شجرة
في غلط اصبعين منقوشة مصفولة فبها فذ النفي كل شجرة متخافى به
وتوكلها ونفرب بعضها ببعض يعني بالاصول تستمر بالفارسية
جاء به واكل حرام **فصل في اللبس** **قال** المص
لا يجل للرجال لبس الكبر في القبة من شمس الامة المكلوبة ومن الناس
من يقول انها بكرة اذا كان بمس كجده وعز ابن عباس يعني انه
تعالى عنها انه كان عليه حية فزجر بغيره فذ كانت فقال المازي
الى ما يلي كجده وكان تحت ثوب من فطن الا ان القميص ان الكل حرام
كما في شرح المختار **قال** المص هو مقدار ثلاثة اصابع الى نقص على انواع
الستر لانه لو فوخص في الثواب والافقه كالأربع معن عما دونها
والاعلام جمع علم الثوب والمكفوف ثوب كف حية اطراف
كبه شين من الالباح وغيره وكفه القميص الضم اسد احوال الذبل
والعلم منسوج والكفة محبطة والمقبرة في الاصابع المصنوعة في الوضوء
لا المنشورة فانه تاج الشريعة وغيره **قال** الكرماني في شرح البخاري مشروقة

منه
ما في الزيادة من شرح
كار لا يجوز عليه

وتسمى آية
بالصالحات

مشروقة **قال** المص وهو مقدار ثلثي الله تعالى عليه وسلم انه كان يلبس حية
المحدث في الاختيار اهدى المصطفى ملك الاسكندرية الى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حية اطرافها من وديع فظن بها
واختلف في الكفة المبرر فيقبل لا بأس بها عند الية يوسف وذكر القصة
الشهيد انما بكرة عند الية يوسف ومحمد وعن الية صنف ان علم
الغيب اذا كان من الفضة لا بكرة وبكرة من الذهب **قال** المص
كونه ممنوعاً جابغ النون معرب ممنوعة والامم مودج كمن كذا في القصة
واقول منع فيه الصفاي وفيه بحث فقد اشته صاحب المصباح
والمصباح وورد الا فاضل **قال** في ب منمودة او ممنوعة ارمح
صاحب المصباح باعجام الدال وبخط الجلال المحلى ضبط بفتح النون
من ممنوعة وممنوعة وورد في كذا في كرتب اللغة الفارسية ضم النون
فيها واما الدال **قال** بعض الفضلاء ولا يلزم جواز حمل السين
على الكسري من الفضة على سبيل المنودج لانه استعمال تام كاللباس
لانه ممنوع وفي الآخرة من التقدير الكراسي والصفى من النسي
لا يكون ممنوعاً بخلاف محو فان ممنوع ومنه اللباس انتهى
اقول منع فيه صاحب الكفاية وفيه بحث اما لانه لا فائدة لا معنى بتجديد
كونه استعمالاً لانه لا يكون ممنوعاً وفي الآخرة من التقدير الكراسي
والصفى **واما** ثانياً فانه اللباس معناه الملبوس لا اللبس
فكان ممنوعاً ممنوعاً به فلا فرق واما ثانياً فلان ممنوعاً ممنوعاً به
استعمال الكسري والمجوس عليه لا نفس الكسري فاقى فرق بينه وبين
اقتراش محو ممنوعاً به واما رابعاً فانه النسي ممنوعاً به
ايضا **قال** تعالى متكئين على فرش **قال** عز قباير او زراي مشوثة
وفسرت بالظن نسي البسط فالاسباب في بعض بان حرم الذهب
والفضة اشد فان استعمال او ابتها وكما محم على النساء البص
قال المص ولانه الثوب انما يصير ثوباً بالسيج والسيج بالسيج والسيج
فيصاف كونه ثوباً الى آخره الا عربن وهو اللحية وعلقه ابن الزبير في الحنة
اكثره وعلقه بعضهم بان السدر في هذه الصورة يصير سنوراً بالحنة

اللباس

اللباس
اللباس
اللباس

وهو من صاحب الكفاية لانه انما يصير ثوباً بالسيج
فمنه من اوى تعالى النسي بالحنة

فكان بمنزلة الحشو بخلاف ما اذا كانت حرة فافانها تكون على
 ظاهر البنية فثابت في البنية كما نقل عن الماتريدي ونقطة التغير
 بهذا البنية ان السدى لو كان ظاهرا كما هو المعتاد في هذا الزمان
 كرهه بوبده ما في محيطه عن شيخ الاسلام من ان الثوب اذا كانت
 حرة من فطن اه كثر سداه من ابرسم فان كان الا برسم يرى
 كرهه والا فلا انتهى فثبت كل لبس ما عتد لبس الا ان قال المص ويهت
 ذلك الرنم والرنمة او رد عليه ان الرنم جمع رنمة وبسبب الرنمة
 وجعلها رنمايم فكان المناسبت بغير ذلك الرنمة ثم انه استدلى عليه
 باللبس وانما يستقيم لو كان المراد بالرنم فيه الخط الذي يربط بهج
 الماسة كي تتدكر فلا تكون زواجها كاديب ابو عبده وقال ابن رجب
 في جبهة كان الرجل في اليه اذ اراد سوا اعمد الى شجرين متقاربين
 ففقد غصنين منهما في ذراع من مسوره فان كان الغصنان في لهما
 علم ان احده لم يمتد وان كانا متحابين ظن باحده سوءا فغنى هذا القول
 بكوار الرنم بمحيطه لكن لا بالمعنى الذي سبق قوله لا ينفك
 هكذا روي في الكتب الفقهية وهو نوع كون التوكيد بعد النفي في التوارد
 ومنه وانقوانته لا تنصبت والمذكور عن الثقات هل ينفك
 قال المص وقد روي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا اريد
 فصل في الوطء والنظر والمست وفي بعض النسخ في النظر
 والمست والوطء وهو الميت سبب لثب السائل المذكورة وجودا
 وقوة وضعفا قوله وقدر ذلك على ما اورد عليه تفسيرهما للآية
 بما ذكره غير واضح الدلالة على انه غير موضوع الكحل هو العين لا الوجه كله
 وكذا موضوع الكحل لا الكحل ولا الالة لا يستدل بالآية
 في ما حار المذكورة في الشروع قال المص وهذا تنصيص وهو ظاهر الزاوية
 وعن ابن حنبل انه يباح قال المص في كتاب الصلاة وهو الاصح فثبت
 بوجه قوله والآن كذا بالمدح من النون الرصاص وهو منوع الى
 ان يود هو الماسر بابه من هو القطعي قال المص لا ينظر الى وجهها
 الا كما جهه اقصر على الوجه لا خفاص الدليل بل لكن الظاهر ان حكم

ام بعض اصحابه بذلك قال بعض الفضلاء
 لم يثبت له محلة السلام

فان قيل انه لم يذكر في هذا الفصل متعلق بالوطء
 سوى سائر جوار العزامة بغيره فانما هو
 جوار ذلك في الحرة او ما يوافق كونه المقصود
 ما هو محار العزامة بغيره لا ما به حال الوطء
 نفسه وقد ذكرت محله في المسئلة في اخر الفصل
 قالنا سائر في قوله في الوطء في العنوان كما
 يمنع في الكحل على ان يبدل الوطء بالوطء

وقد فرغنا من كتابنا في هذا الباب وفيه القوة
 والبركة والتمنات وعز عايشة
 رضي الله عنها اذ صدقنا

حكم الكف كذا كذا الى قوله قال بعض الافاضل قال المص والضعف
 اذا كانت لا تفتني قالوا بنت شح مشحاة وحسب سيات
 وسبع وثمان اذ كانت علة مشحاة والا فلا في النجاسة خذ ما تبلغ
 احد عشرة سنة في فوطهم جميعا قال المص وكذا المجرب وقد رخص
 بعض مشايخنا اختلافه مع التمسك اذا حلف بآؤه لئلا من من الغفلة
 والاصح انه لا يكمل نظره الى غير الوجه والكف من الاجنبية فصل
 في الاستبراء وعمره في قوله اي طلب برأه رجها من يحمل
 في عرف الفقهاء وفي اللغة استفعال اليه آدة مطلقا قوله واجب
 لير فرض بالانفاق غير مشترى عندنا وعلى السابغ عنه مالك
 وعليهما عند النجس والتوري والحسن البصري وابن سيرين ولا
 بنا في استحبابه للسابغ قبل البسج اذا كان بطا ياكلي له خيرة
 واختلف في الكفار من انكر وجوب الاستبراء قال المص وكذا اذا كان
 المشرك او كره الموطأ وروى عن ابي يوسف ان اذا كانت بكرا
 وقد حاطت عهده مشترى باحاطت فوطا لم يجب الاستبراء كما في النجاسة
 وعنه انه اذا تيقن في غير رجها من السابغ لم يجب فصل في البسج
 قال المص وهو الصحيح يدل على ان مناروا بغيره غير صحيح بل عدم
 جواز بيع المحنوطه وكذا كذا بل روي عن ابن حنبل جواز بيع
 غير المحنوطه ايضا ذكرنا فاصحى فان قول احب بان يعتبر قوله
 قال الفاضل في بحثه ان وجهه لو كان معنى قول المص ثمة
 في قوله وهذا اذا كان ثمة ان يكون ممن يعتمد على كلامه دون معنى
 العدالة كما هو الظاهر لما تم معنى قوله وكذا اذا كان غير ثمة والكبرية
 انه صادق اذ يصير معنى قوله غير ثمة من لا يعتمد على كلامه كسيف
 ينصور ان يكون الكبراءى التمسك مع انه صادق ولما تم تعديل
 ذلك بقوله لان عدالة المحرر غير لازمة لان عدم لزوم عدالة
 لا يدل على عدم لزوم الا عني وعلى كلامه قوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم والمحرر ملكون الا ان فيه بمعنى البعد عن درجة الصلابة
 والابرار لا عن رحمة الله تعالى لانه لا يستحق الا كفارا او بمعنى انه

بلغة من سمع فلا يستلزم جوازها قال المصنف بان كانت البلدة صغيرة
 ينبغي على الأغلب ان المدار فان المدار هو الامر حتى لو احتكر واحد
 وجماعة كل القوت او جله اضر وان كانت البلدة كبيرة ولو احتكر
 واحد شيئا قليلا لم يضر ذلك لهم ولو كانت البلدة صغيرة
مسألة منفردة قال المصنف في رماثا لا بد للجماعة على
 لا بأس بكتابة اسمي السور وعدد الآيات فهو ان كان محدثا
 مستحقا من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان قال المصنف
 ولا بأس بالخطبة يريد النداء في يوم لا ينافي في كل التوكل بالامور
 لان مذهب اهل السنة ان بعد كسب الاسباب بشكل على خالفها
 ونحوه اليه اشار على بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه بقوله
 في كل يوم على الرحمن ثم اطلب الفتاة فاني رايت العجوة في ذلك الطبق
 الم نزل ان الله قال لم يسم بسم الله في ذلك الجمع فاشاء الرب
 ولو شاء اودع الجمع في غير محضها البها وكنت الامور لم ياسب
 وفي الخاتمة يجوز النداء بالجمعة كالله واليهول اذا اخبر طبيب
 مسلم ان فيه الشفاء ليس في المباح ما يقوم مقامه والحمد لله
 للضرورة فلا يتناول حديث ابن مسعود لم يجعل دواءكم فيما حرم
 عليكم انتهى وفي محله من رجل استطلق بطنه فلم يعالج حتى ضعف مات
 فلما تم عليه لو صام ولم يأكل وهو قادر عليه حتى مات ثم والفق
 اوفى الكافر فوفيه فوفى لان فيه شفاء يقيت في تلك اكل
 نفسه وحصول الصحة بالمعالي غير معلوم انتهى وقال ابن القيم لا بأس
 بالرفق لانه عليه الصلوة والسلام كان يفعل ذلك وما ورد في النبي
 قول علي رضي الله عنه اذ كانوا يزفون بكلمات الكفر **قوله** يعني في
 فصل القراءة من الصلوة سنة الى صاحب النجاة وهو سهو لانه
 لم يذكر في الاصل ولا التمام وانما ذكره في آخر باب في الصلوة
 وما يذكر فيها في فصل اوله وبكره استقبال القبلة بالفرج
كتاب احكام الموات قوله مفهوم اي مفهوم صفة حيث
 يغير الحق الموصوف بكونه بعد ثلاث سنين ومفهوم بكونه

وقد مر في فصل الاكل والشراب
 عن الجواز والنداء بالجمعة
 لا يجوز في كل المراتب

ما كان قبل ذلك ويجعل ان يكون مفهوم عدد يفيد ثبوت في عدد
 اقل من ذلك **قوله** اشارة الى قوله ومحمد اعبر النقط ان تقا
 اهل القوة حقيقة لا يمنع فيه معراج الذرية ومنه العيني والقبول
 انه اشارة الى قوله فيما ذكره البعد عن القوة على ما قاله شرط البؤس
 لان الظاهر ان ما يكون فرما من القوة لا ينقطع ارتفاع اهلها
 عنه فدار الحكم عليه ومحمد اعبر النقط ارتفاع اهل القوة عنها
 وان كان فرما من القوة انتهى او يصير قوله على ما بينا من ان مجموع
 قوله لتحقيق حاجتهم اليها حقيقة او دلالة او اما على ما ذكره هو لا ان يكون
 فهو ناظر الى تحقيق حاجتهم اليها حقيقة فقط **فصل في الدعوى**
والاختلاف ما قوله والكوة اي بالفتح جمعها كوا بالمد والكسر
 كطينة وطينة وكوى بالكسر كبره ويدر اما الكوة بالضم جمعها كوى
 بالضم ايضا كدبة ومذري **قوله** بان لم يكن مستعرا باجاءه بانه فيه
 اور وعليه ان هذا النفس يودي الى اسدراك قول المصنف ولم يكن
 جاريا قالوا ان يفتر قوله فان لم يكن فغيره بانه لم يكن استجارية
 في طريقه وقوله بانتفاء العلانية الثانية هي ان يكون له مجرى بانه
 في هذه التهمة كتاب الاشارة **قوله** سمي بها اسمي الكتاب
 مراد به المدلول بها اي بهذه التسمية **قوله** شعبان عرف واحد
 لفظا اشتقاقا من الشرب مصدر شرب ومعنى هو معنى الشرب
 الذي هو مصدر **قوله** اما بانه الشهاداة لم تكن اذ ذاك في نظر
 فانه نفس خبرته هذه الامة كانت في الابداء والانتفاء وهي
 كافيته في الكرامة قوله ليلا تنقوس الاسلام روي ان نورة الفار
 بالجماعة المعناد وتوجد تحريمها في ابروت كان وهذا سلف فان
 ابتداء الاسلام كان يطلب فيه تاليف القلوب كما عرف
 في المولفة فاهم بخلاف الحال بعد شيوخ الاسلام وطهروا حاسنه
 وكثرة اشتباها **قوله** فكانت الاشارة حصة كيف تكون حصة
 وبها قسمها كسبني بالطلاء وبشهادته قول البايع اما عصير الغيب
 ابرص مطبوخ او في طينة وهو الباذن او ذهب لصفه وهو المنصف

الادق في الزمان

قوله والاول اوجه معنى فيه بحث فان الظاهر انه لا وجه له اصل
 ان يصير المعنى ان العصير الذي يطبخ اذ في طبعه ينشأ من اجزاء الباد
 والآخر المنقصف فيكون الباد في المنقصف اسمين شي واحد
 وهو العصير المطبوخ اذ في طبعه عبارة المصنوع اما اوله فلا
 فسر المنقصف بقوله وهو ما ذهب نصفه فكيف يمتدح الباد في
 في معناه وهو ما يطبخ اذ في طبعه اما ثانيا فلا قال وكل ذلك حرام
 عندنا لفظ كل يقتضي تعدد المعنى فالحق انه مرفوع عطف على المطبوخ
 واما قوله فكانت الاشارة خمسة فقد علمت جوابه ثم ان الذين
 لم يتوضوا الجهر قوله واما العصير والظاهر انه قوله وكل ذلك حرام
 كما يستدعي المعنى لكن الواو ما تارة والظاهر انهما في حرفها النسخون
 قوله واما فسر الروبان حله مشروط بانه في طبعه تكافى المقدرات
 وسباني في الكتاب فبر قوله وقال في مختصره ونبذة التمر والزيب
 اذ اطلع كل واحد منهما اذ في طبعه حلال انتهى ومفهومه حرمة اذ لم يطبخ
 فتكون الاشارة للمحرمة خمسة فكان الظاهر ان يقال اما تقع التمر
 والزيب هو التي من ما بينهما لكونها واحدة واحدة الاشارة وان يقول
 واما ماء الرطب قوله والذي يصب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه
 اقول فيه اشكال فانه ما اكسبه بالطحين الغلط فذهب حاصله من الرقة
 والخطاف من لا يزيل اذ في طبعه فاذا غلظ واشتد قذف بالزبد وينسفر
 ان لا يكون حكمه مثلث قوله مع جملة وهو ثلاثة واثق
 وثلاث دورق قوله حتى يذهب ثلثا الجمل وهو عشرة وثلثا
 وهو ثلاثة عشر وثلث ماء وثلثها وهو ستة وثلثان عصير وبن
 عشرة وثلثا وهو ستة وثلثان ماء وثلثها وهو ثلاثة وثلث
 عصير **كتاب الصيد** قال المص وان لم يرسل احد فرجه سلم
 فانزجر فاخذ الصيد فلا بأس بكله لان الزجر مثل الانقلاط
 ابر انقلاط الكتاب ونحوه من يد صاحبه وقد كان صاحبه مريدا
 ارسال فانقلت من يده قبل ارساله لانه ان كان دونه اي
 دون الانقلاط من حيث انه ابر الزجر بناء عليه اي على الانقلاط فهو

فهو اي الزجر فهو من حيث انه فعل المكلف فاستوبا ففصلنا سني
 اي فصل الزجر ناسحا لانقلاط وكان الزجر مسلا واما امر التسمية
 فقد يقال انه لم يغير تركها ومنزوت التسمية فهو اما كقول وكان الظاهر
 انه يقول وان لم يرسل صاحبه فانقلت فرجه سلم
 قوله وكذا السقوط من على علم ان على واخواتها ما حذف اليه
 المضاف اليه اما انه ينوي معنى مضاف اليه دون لفظه او لا ينوي
 لفظه ولا معناه فان نوى معناه دون لفظه ثبت على الضم وان
 نوى لفظه اعربت اعراب المضاف فلم يتون وان لم ينو لفظه ولا
 اعربت **كتاب الرهن** قوله يمكن استيفاءه من الرهن
 الاول انه يقول استيفاءه منه اي في ذلك الشيء المحبوس لئلا
 يلزم الدور فيحتاج الى ان يقال الرهن الثاني بالمعنى اللغوي اي من
 ذلك الشيء المرهون اي المحبوس قوله وهو مخالف لقائمة
 الكتب في الكافي وقال بعض اصحابنا هو شرط يجوز ان ينوي فيه
 اشكال فانه يجوز ان كان بمعنى الذم فلا خلاف وان كان بمعنى
 الوجود والتحقق فهو خلاف ما انفقوا عليه من القفاده بالاجاب
 والقبول وان كان ما يقابل الحرمة اي الاباحة فلا معنى له **قوله**
 فيجوز ان يكون المصدق اخاره اي الاستدلال بمفهوم الصفة
 خلافا للجمهور **قال المص** المصدر الموقوف بحرف الفاء استكمله
 الشارحون بانه وصف بالمقبوضة بنافي المصدرية ووجه بان المقدر
 زمان مقبوضة ومقبوضة صفة ركان الذي هو جمع رهن بمعنى مرهون
 وجعل محذوف بمنزلة الثابت فقال المصدر الموقوف بحرف الفاء
 واليه ذهب صاحب الكفاية ولا يعم الا بقولنا واقم المضاف اليه
 مقام مضاف فانرفع له اجابة وصفه مرفوعا ومنضم من جملة
 بان الرمان مصدر اراد به المرهون وانث بناء على السقف تقبل
 مقبوضة واجاب في القواعد ان يمينه بانه مقبوضة صفة لمحذوف
 والمقدر زمان مرهون مقبوضة وانث المرهون بناء على
 السقف او العين كما بولت الصوت بناء على الصيغة انتهى فيه بحث

وهذه التوجيه تخلص الاشكال بالبرهان
 في هذه الصورة اربا ولا تسمية
 فكيف حق الحكم فهو شرطها

فانه يحتاج الى القول بقطع العطف الى الوقع وهو هنا مستغنى عنه لانه لغت
 النكرة لا يقطع الا اذا سبق بفتحة او كما صرح به الرضوي باب
 باب يجوز رهنه والاركان به وما لا يجوز قوله واري
 ان ما في النسخ حتى الى قوله فليسا على وجه تضمن لا استيفاء
 معنى التبدل وادخال الباء على ما هو ذاك اي واستيفاء الجيدة مبدلا
 بالردى كقول حبيب يا يمين ابي اسحق بدل ازلنا
 ما يحفظ من رهنه بعد جواز الى قوله قال المص لا بصير قابضا
 وانه اي بعض رهنه قوله وذلك ربا لانه لو نقص رهنه من مثله
 من الدين عوض الجوده كان قد اعطى ثمانية دراهم في مقابلة
 عشرة قال المص ان شئت وانك بما فيه اي صيره للمهر من رهنه
 الرهن فيه وهو الدين وفيكون هذا افتكاكا كالمهر اذ سبكر المص
 انه اطلاق للرهن الخصم لانه يقال المراد الافتكاك عن وصف
 الرهنه لا الافتكاك الاصطلاحي قوله وفي عبارة ت
 قال الفصل في بحث اقول لعل وجه ان كونه اطلاقا انما يلزم
 لو لم يكن ذلك يجعل الرهن باختياره لكن كان تضمن القيمة
 اولى لكونه اطلاقا صورة قوله بعض قيمته جيد يجب ان يكون
 جيدا حالا موطنه من قوله قيمته اي حال كون قيمته نفذا جيدا
 وكذا اي في قوله روبا ولا يجوز ان يكونه حالاه الضمير المضاف
 اليه في قيمته لعل المعنى ان الرهن مغشوش غير جيد
 فكيف بعض قيمته جيدا لعدم شرط مجي الحال من المضاف اليه
 قوله قيمته اي قيمته الاكسار قال المص للجهل بقابل قاصر عن
 تمام كنهه غير فانه لا يمتشي فيما اذا كان الكفيل غائبا او الغيبة
 لا يقتضي الجاهل الجواز ان يكون معتبرا معلوما ولا يكون حاضر قبل
 فاحتمل ان يظن قواست بمعنى عند كون الكفيل غائبا لجواز ان لا يقبل
 الكفيل انتهى وفيه بحث فانه اذا لم يقبل كجبر التتابع بين الرهن
 به ودينه وبين الفسخ كما لو امتنع عن دفع الرهن كما ذكر المص ثم توهم
 هذا التعليل لا يقتضي لزوم حضور الرهن معلوم ايضا لجواز ان

هو حبيب بن اوس الكوفي
 والاصل في المتن
 =

قوله فخر راجع
 =

انه لا يكون مقدورا للمدعيون قوله اما ان يكون في ايديهما اقول
 كيف يكون من شرطه ان الثانية اعني رهن رجلين بدلين عليها
 رجلا وهي فيها اذا كان المرخص احد الخصم الا ان يقال يكفي في
 كونهما رهنه كون الراهن اثنين قوله وان كان في ايديهما
 الى قوله وجبر له الكتاب لا يكفي ما في كلامه من الاختلال و
 الاضطراب فانه جعل مسألة الكتاب او لا محال لم يكن فيه واحد
 منهما ثم جعلها مما كان في ايديهما وهي واحدة قوله في ايديهما
 قال الفصل في بحث اقول وجه اننا لانسم انه سؤال موقوف
 للزام الخصم بل هو سؤال متوجه على اصلنا ولو سلم فلفظهم ان
 يورده بطريق الزام بما هو مسلم عندهنا قوله قال في النجاة
 قال القاضي قال الاتفاق في ذلك ليس بشئ لانه العدل
 هو الضام للقيمة فيبعد ان يرفع القيمة بمطالبة نفسه للخصم بل
 القاضي انتهى قال الفصل في بحث اقول ان دفع العدل
 احدهما الى القاضي انما هو بعد ما قضى عليه بالقيمة بطلب احدهما
 فيه دفع العدل الى القاضي ليكون في يده بامر القاضي كمالا يكون
 مستعدا بحسبه فيضمة بالهلاك قوله واجاز المرء من هذه العقود
 اي اجاز احدهما من الاجازة والرهن والدينة كما صرح به الرضوي في
 فهو مضمون عليه التراجع التراجع لا بالقبض السابق قال الرضوي هذا
 مشكل فان التخصيص بتراجع السواء لم يكن مضمونا عليه ولا معتبرا
 فكيف بسقطه الدين ثم سمي مسمى ضمن بالهلاك قال القاضي
 ومن تأمل حق التأمل في كلام المص لعل يلوح له اندفاع هذا الاشكال انتهى
 اقول وجه المانع فاعلما قبض الرهن قبل التراجع استغنى عنه
 بالالف لانه قبض استيفاء وبالحلاك نفي الضمان وبه عليه
 قول الهداية ويعتبر قيمته يوم القبض ولان ثبوت سقوط شيء منه بتراجع الرهن
 فانه تمام الف بسقطه عن الدين بهلاك عين الرهن نقصت قيمته
 بتراجع السواء لا لعل ان غير شرف العود وقد فوته بالاستهلاك
 قال المص سقط حكم الضمان لما قلنا قال الفصل في رهنه لو وضع في

في بد العدا لا يسقط الضمان مع المناقاة بين الابداع والرهين فتأمل
فانه ممنوع القول وجه التامل ان العدا مستحقة من الرهن والرهين
فيه بد الرهن فلم يخرج من بد الرهن فلا كان مضمونا عليه لا ترى
ان العدا ليس استعانة بخلاف المتغير فلم يناف بد الابداع هنا
به الرهن فانه بد الرهن حكما قوله وحكم الوديعه حكم الفاروق قال
الفاضل اذا كان الابداع من اجتنبي بسبقه لا يسقط الضمان لانه
المعدل انتهى ورده بعض الفضلاء المتأخرين بان العدا من رهن
بوضع الرهن في بد ابداء وكلام الشرح هنا فيها اذا اودع احدهما
الرهن باذن الآخر بعد ان قبضه الممتحن فالفرق بينهما ان في
صورة الابداع بعد القبض يتقضى قبضه السابق بالابداع للمنافاة
بين بد الوديعه وبد الرهن واما في صورة الوضع في بد العدا ابتداء
فيقوم بد العدا في قبض الرهن مقام بد الرهن في قبضه الرهن
مضمونا على الممتحن انتهى واول في بحث اما اولا فلا تخفى صورة
الوضع في بد العدا بالوضع قبل قبض الممتحن صورة الابداع بما بعد
قبضه مالا وليس عليه اما ثانيا فانا لو سلمنا ذلك فلا يتقضى
في صورة الابداع انتقال بد الممتحن الى بد مودعه القابض مقامه
كما قلنا في بد العدا مقامها والمعتبر هو المعنى دون الصورة كما قلنا
فكان الرهن في قبضه الممتحن لا يسقط الضمان قوله اما ان يقضى نصف
وبه الى ان العدا الممتحن قبضه مضمون على الممتحن بالالف
والنصف الاخر امانة في بد وهو بالف ايضا وقد بان في العدا الجناية
على الممتحن فانقسم بين العدا على العدا فلا في النصف المضمون
سقط ومالا في الامانة باق فيود الرهن تأمل قوله واجاز
الممتحن هذه العقود اراجاز الاجارة او الرهن او الهبة كما خرج به
الربيع قال المصداق ان النقص من حيث السعر الى متى كان
له ان يطلب بجميع الدين عند رده ناقصا بالسر واذ اهلك
كان للممتحن مستوفيا جميع الالف قوله وبطل آخر قال الفاضل
فيه بحث اقول لعل وجه انه يجوز السواك صار مستوفيا جميع

هو فخر راجح

جميع الالف لا شتمانية العبد السابق كنت الجنايات قال المص
فالعبد ما يفتقر فيه بسلاح الماي القيل العبد عا ما يفتقر اي قتل نفسه اي
فصد هو اي القاتل المفهوم من السابق فلا يترجم اخذ الموقف في
الغولف وقوله ضربا برصوب مقبول ذلك القيل فلا يترجم ضو
الصفة من رابط قوله حجة اخرى قال الفاضل في بحث اقول وجه
ان ما جعل حجة اولى ينتج ان العبدية حكم الرجاء اي ما يحصل به الرجوع عليها
الكل ولا يترجم منها انه لا يتحقق حكم الرجوع في غير العدا ايضا بوجه
فلا يتم المطلوب وما جعل حجة ثانية بتوقف صدق كبراه على كون
الآية مفيدة بالعبدية والا لا تفتي اطلاقها شمول العبد وشبهه
والمخطا وكونها مفيدة هو المدة غير مترجم المنها ذرة وقد راو بالبحث
ان للمخضمان يمنع الكبرى وبسند باطلاق الآية قال المصونم هو
اي العود واجب عينا عندنا وليس للمولى اخذ الهبة الا برضى القائل
وهو احد قول الشافعي في ظاهره مشكل فانه اعتبر في بد هبة ان ليس
للمولى اخذ الهبة الا برضى القائل فمجرد احد قول الشافعي ومقتضاه
ان لا يبرر الشافعي اخذ الهبة بغير رضاه فبنا فضة قوله الا ان لم
حيث العدا الى المال من غير رضاه وحكم ان يجعل قوله الا ان لم
استثناء مما دل عليه كونه هو من قوله وهو احد قوله الشافعي
ومد هبة سوى كونه لا باخذ الهبة الا برضى القائل احد قوله الشافعي
او باعادة الضم الى مجرد كونه واجبا عينا فقط قوله فانه شرع زجر
عما كان عليه هل كجابهية الى قال الفاضل في بحث اقول وجه
انه لا يصلح عليه لكون القصاص للظن للمولى بالانتقام ونشفي
الصدر وانه قوله فكانت ايجاب المال قضيبا حكمه القصاص ممنوع
لانه انما يكون قضيبا لو كان ايجاب كمال على وجه التقدير
واما اذا كان مخيرا بينه وبين القصاص فلا اول للمولى عند القدرة
على الانتقام ونشفي الصدر باختيار القصاص فاذا لم يتمكن بل
اختار المال كان نارا كالا انتقام باختياره فكان كما اذا عفا
او صالح على ان نشفي بقيل القيل استتم باب

باب ما يوجب القصاص بالابوجيب **قال المصنف** يشترط
 بسبب لا يتجوز ادعاء ان الاستدلال على عدم تجزئ حق
 القصاص بعدم تجزئ سببه غير تام اذ لا يجوز ان يكون السبب
 بسبباً والمسبب مركباً كيف والفراية التي لا يتجوز كما انما سبب
 الاستحقاق اليه القصاص في العري سبب لا يستحقه الا في
 مع ان الذية تجزئ على اولها بل لا ريب فانوجه في بيان كون
 القصاص لا يتجوز ما في الكافي وموافاق الدرر من ان القتل غير متجزئ
 قوله وهو الفراية به انه يثبت للزوج والزوجة والمعتق والمعتقة
 فاما ان يبي على التعليب لان الاول لا يثبت الا كثر الوآيب او على الاول
 بالفراية هذا الاتصال الموجب للارث **قال المصنف** لا احتمال العقو
 من الغائب باني حال استيفاء القصاص لم يشع به الحاضر واما
 عقو الصغير حال الاستيفاء فما يوسع منه لانه ليس اهل واما قوله
 بعد بدو غيبته في المال هي غير معتبرة والاسد باب القصاص
 لا احتمال ان يندم الولي غير اختيار القصاص وفيه نظر لجواز امتناع
 قوهم العقو من الغائب بان لا يكون له شعور اصلاً بقتل قريب
 بان يكون في سيرة سنة مثلاً موضع القتل اذ العقو من الشيء فرع
 الشعور به القصاص الا ان يقال يجوز ان يقول الغائب في ذلك
 الموضع في تلك الحالة او قبلها كل حق له على احد فانه عفو عنه
قال المصنف وعلى هذا الضرب سيجات الميزان سنجة الميزان بالسكون
 معوب وجميع سجات محركة وسنج كقصه ونضع قال الفراياتين
 ولا يقال بالقضاء وعلية ابن السكيت وابن قتيبة قال لا زهرى
 والسجين اصح لان الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية كذا في
 المصباح **قوله** لكن استدلال الشافعي لا يبريد ان قوله عليه الصلوة
 والسلام من عرف محمد بن وقوله ولان الآلة قابله الموزعة
 على كلمة لحم فالجيب للشافعي ومفعول لها فكر عبارة المصنف
 لا تساعد لانه اعاد لام التعليب في المفعول فاقصقت ان يكون
 قوله ولان الآلة المعطوف على قوله لحم قوله عليه الصلوة والسلام

من يتقن الحديث فليمن في خبر قوله لحم الا الحديث فلا مجال
 للتوزيع لانه انما يتصور لو كانت العبارة بهم حديث والمفعول
 وقد يوجب بان الحديث بان قوله وحججه لم يجز لكان الشافعي اوضح
 على ظاهره والامامان حملاه على الاهلاك لانه لانهم من التوزيع
 ولكن كذا قوله من فرق على موالاته جازاً شبهة سنية متداخلة
 اطلق السنية على جاز السنية المسبب عنها وبهذا يحمل حصول التوزيع
 بين هذا الحديث وبين حديث لا قوله الا بالسيف قوله منسوب
 عطفاً على الكفارة الاولى الى الرخ على الاستدانة ومخبر قوله كذا
 والاول عطفه للجملة اي والذية كالكفارة في كونها واجبة
باب القصاص فيما دون النفس **قال المصنف** والاعا
 به المقطوع صحيح الى قوله فالمقطوع بالخيار لم يتوض لعمه وقال
 صاحب النهاية لا يستوي الاكمل بالانقص ان رضى الفاطح لانه
 يكون باذ لا ونبه صاحب النهاية **قال المصنف** في عكسه كجاء ايضا
 اي فيما اذ لم يستوعب بين فرعي المشجوع لكنها متعوب بين
 فرعي الشجعة على بقوله لانه يتعدر الاستيفاء كمال للمعدي
 الى غير حقه انتهى اي الى شين يحصل للشج اكثر من الشين المشجوع
 وانت خبير بان هذا التعليب لا ياسب التخيير بل يعين الارش
 ولذا قال بعضهم بعد ذكر المسألة الاولى والامر في العكس شكل
 لان الاقتصار نقد لان شين الشج برز على شين المشجوع
 فيستفهم ان يعين الارش انتهى وكأنه لم يراجع الحديث **قال المصنف**
 او لان محقق الكافي لان قوله الرية اي لان من الجاني رية
 المقتول بعد ما قطع يده بمنع صراية قطع اليد الى المقتول لغوات
 محمل كتاب الذيات **قوله** وهو نقص في كونها
 بالخير براد الضوم فقط فيه نظر اذ ليس في النص ما يفيد الحجة ان
 بمفهوم النجاة فهو غير معتبر **قوله** لا السس فلا يعلم الى منه بحث
 اما اولاً فلان كونه كل الجزاء اما يفيد استغلاله بالجزئية بدون
 الضمام شئ آخر ولا ينافي ان يكون له جزاء آخر فنظر كالا طام

المواد به يعقرب

وانما ثانياً فانه يشكل مجازاً الميراث فانه بعض الجواهر
 ولو كان المراد غيره لذكره ان اراد انه لو كان مراداً لان الجارية
 لانهم الاباء لذكره فهو مسلم كنه لا يمنع ان يكون له جازاً آخر مستقل
 يصح لقيامه مقام المذكور والمذكور ليس له ذلك وان اراد
 انه لو كان مراداً على انه جازاً مستقل لذكره منع لزوم ذكره وبالجملة
 المقول عليه في الاستدلال هو الاول **فصل في الشجاج**
قال المصنف والدامعة اي بهمينين تفسير المصطلح والدامعة بهذا الوجه
 وقع في كثير من كتب الفقه المعقولة وعامة الشروع واقتضاه ترتيب
 محقق القدر في كنه مخالف لكونه كتب اللغة الموثوق بها كالمغرب
 والصحيح والعاموس حيث قدمت الدامعة على الدامعة وقسمت بانها
 التي تدعى بغير سبلان والغير في الدامعة السبلان وبصح المص
 بان الحكم في الشجاج من غير الحقيقة اللغوية في الصحيح وقد قسمت في المحظ
 البرائة بما رواه في اللغة **قال المصنف** والبا صفة وهي التي تبضع الجملد
 اي تقطعها بوجه صاحبها فبر كثير من المتأخرين وفيه قصور فانه قطع
 الجملد متحقق في انواع العشرة للشجة فالواجب تفسيره بالتي تبضع
 اللحم اي تقطعها كما فعل صاحب المحظ والبدائع والمغرب وان يراى
 في توفيق المتلاحمة ونزع شيا من اللحم فلا تشبهه بالبا صفة **باب جنابة البيهية**
قوله غضب جنابة الاك فانه ان جنابة جنابة المملوك فكان
 يستبرأ بغيره ايضا على جنابة البيهية **قوله** ونفس يجوز ان يكون مغفولا
 الا بطلا محذورين القابل للاتفاق وعليه يكون ماني لما او طات
 مصدرية والمضمون انما هو الموطو وبجواب بان ضمان الا بطلا
 بضمان الموطو حيث لم يكن الا بطلا **قوله** بدل من قوله لما
 او طات فانه المذكور في عامة النسخ وما او طات بالواو فيتمنع
 البدلية اذ بابا اللفظ والمعنى لوجود الواو كون ما بعد ما بغاير
 كل منه الا بطلا وانما هو موطو عطف المغاير وعلى تقدير سقوط الواو كما
 وقع في نسخة مني المانع المعنوي محال وجعل الا بطلا بمعنى مطلق الاضا
 نقص **قال المصنف** فعلى كل منهما دية الا في مشروط بثلاث شروط



شروط احدها ان لا يكون ناسي اللحم لانهم ضيقوا انما بهم فانه يذبح
 بالهاء الثاني ان يقع كل منهما على نكاح او ذبح وكل على وجهه فلا يثنى
 على واحد منها والثالث ان لا يكون عامداً والاضمن كل نصف
 الدية لاجتماعها كافي المحظ **قال المصنف** وفي العمد يجب عاقلة لا نصف
 قيمة العمد فليس فيه مخالفة لما سبق من ان العاقلة لا تحمل العمد على امر
 فبرئالة قطع المراءة بدرجل عمد القول فيه بحث فانه يشبه العمد
 والعاقلة تتحمل كما سبقت في المعامل فانه انما تسامح في تسمية العمد
 واما عدم تحمل العاقلة في مسألة قطع المراءة بدرجل فلا الاطراف
 بسلك بها مسلك الاموال فلا يحملها العاقلة وما نحن فيه في النفس
باب جنابة المملوك والجنابة عليه **قال المصنف** فهو مختار للنفذ
 اي الدية ان كان مملوكا والارث ان كان دونه **قال المصنف** ما ذكرنا
 جواب القياس فيكون الوضعان جميعا على القياس الاستثنائي
 لا يفتي خفا التوقيع لاجتماعه الى محذور فافصح عن صاحب الكاكي
 حيث قال فقبل ما ذكره هنا جواب القياس ما ذكره في مسألة القفو
 جواب الاستحسان فيكون الوضعان الى اي ما ذكره هنا وجوب القصاص
 جواب الاستحسان والقياس وجوبه فالقياس فيما ذكره هنا ومسألة
 القفو وجوب القصاص والاستحسان فيها عدم وجوبه قوله فانه الشخ
 قد اوجب كمال الدية الى قال الفاضل فنه بحث اقول وجهه ان يجاب
 الشرح كمال الدية بتفويت ذلك لا بدل عليه اعتبار المالبة في حق
 الاطراف لجواز ان يكون لادمية كافي في **باب القسامة**
قوله وشروطها الا من الشرط ان يكون من بني آدم ومنها ان لا يعلم
 فانه ومنها دعوى الادلية ومنها انكار المدعي عليهم ومنها المطالبة
 بالقسم ومنها ان يكون للموضع الذبر وجد فيه مملوكا لاحدا من
 يده ومنها ان لا يكون القليل ملكا لصاحب المملوك الذبر وجد فيه
 فلافاته في قرن ولا مدبر او ام ولد او ما ذون او مكاتب وجه
 قيل في دارهم لو نقص على هذه الشروط في البدائع **قال المصنف**
 وقابله البيهية النكول الى قوله يفيد بين الصالح على العلم به

في صفة عرق في القصاص
 في صفة عرق في القصاص
 في صفة عرق في القصاص

فيه اشكال وهو انه لو اجز بعض اهل محنة بانه يعلم القائل بعينه سواء
كان من اهل محنة او غيرهم لا يقبل قوله لا تخم منهمون بدع المحنة
عن انفسهم في القايده في استخلاصهم على العلم ولم يحول الاشكال
سوى صاحب البديع واجاب بانه النباغ للسنه وان لم يقبل فيه
معنى وبان من الجائز ان يكون القائل بعد احد هم فئة عليه فيقبل
افراؤه لان افراؤه على عبده بالفضل الخطا صحيح فبسط الحكم عن
غيره او ان يكون امر صبا او مجنونا بالفضل فلو افترس في ماله وسقوط
الحكم من غيره **قال المص** وان اذ غير الوجه على واحد من اهل محنة
روى ابن المبارك عن ابن حنبل ان القسامة تسقط عنهم لانه ابرأ
من الباقين كذا في النهاية وغيره فانظر عن المبسوط **قال** بعضهم وهذه
الرواية اظهر عن بر دراية **قوله** وهو الذي ضرب بالسوط **قال**
القائل في بحث **اقول** لعل وجه ان الضارب عمد اظلم الى ان
يقبل المضروب كيف يكون معذورا وجوابه انه معذور في كونه قاتلا
لان الاثر ليست اذ القتل لا يقضي اليه غالبا وليس المراد انه
معذور في نية الضرب بغير حق **قائل** **كتاب المص** **قال**
قال المص وهي الدينة فيه انه يلزم التكرار اذ يصير معنى كتاب الدينة
وقد رسمت بذكره والمناسبات كتاب العواقب جمع عاقلة وهم الذين
لو دون العقل وهو الدينة **قوله** وكل دينة مبتداه صوابه كونه الدينة
في قوله والدينة في شبه العهد الالهى المبني او الا لزم ان يكون والدينة
مبتداه وقوله في شبه العهد والخطا خبره وهو مع كونه مستدركا مفقوت
لما هو المقصود وهو بيان كون الدينة فيها على القائل كذا قبل
واقول ولك ان يحمل كلام الشارحين على ما هو الدينة
اذ اتفان في بين كون قوله وكل دينة معطوف على المبتداه كونه مبتداه
اذ معطوف على المبتداه ايضا **قال المص** يؤخذ منها كل الدينة
فيه ان كل الدينة انما يؤخذ من عطابا العاقلة كلهم لا ما خرج للقائل
فقط فلا بد من تقدير المضاف اي ولو صرح بقوله القائل **قال المص**
والاباء والابناء لا يكثر ونال فيه ان عدم كثرة الاباء حسب علم

ولو خرج

سليم واما عدم كثرة ابائهم فكثرة الاخوة فمنع كيف واخوته ابائهم
ايه فاذا جاز ان يكثر ابائهم فلم لا يجوز ان يكثر ابائهم فقايل
كتاب الوصايا **قوله** ايراد كتاب الوصايا ايراد فيه
الاحتياج الى بيان احوال الكسبي لندرة احوال الاصل ان يكون الشخص
الذو واحد **قاضي** **قوله** **كتاب الوصايا** **قوله** بمقتضى المص
اي اسم المصدر بمعنى التوصية ومنه قوله تعالى حين الوصية من
مجيئها بمعنى الموصى به قوله تعالى من بعد وصية يوصون بها والوصية
والوصية والابصار لغة طلب فعل فيه ليفعل في غيبته حال حياته
او بعد وفاته **قوله** وفيه ثمانية عشر بابا **قوله** بطون ايضا على طلب
مشتى من غيره ليفعل بعد ممانه فقط لكن استعمال لفظ الابصار بالان
في معنى الاول وبالي في الثاني **باب صفة الوصية** **قوله**
لرئب هذه الوصية عليها قلل القائل لعل هو والعبارة الصحيحة
لرئب عليها **قال** بعضهم انما السابغ لانه مراد صاحب الغاية بهذه
الوصية في قوله لرئب هذه الوصية وقية الله تعالى وهو الميراث
وغيره بالوصية ناسبا بكلام الله تعالى حيث قال بوبكم الله
في اولادكم **واقول** في التفسير بشبهه بكل ذي طبع مستقيم او لم يقع
فيما سبق النعيه الميراث بالوصية ولا فيما بعده وقد اعيدت المعرفة
في قوله فلو كانت تلك الوصية باقية معرفة في عين الاول
قال المص ولان حقيقة ثبتت عتق مموت وقيل ثبتت مجرد الحق
قال القائل ظاهره مخالف لما سبق من ان الحق ثبت عند الموت
الا ان المراد هنا ثبوت بطريق الاستناد بخلاف ما سبق انتهى **واقول**
فيه تلافاه ثبوت الحق لا يحتاج الى الاستناد انما هو الحقيقة ووجه
بعض الفضلاء بانه نشأ عن الغفلة عن قيد الميراث في قول المص وقيل
ثبت مجرد الحق فانه المراد به هنا الحق الذي لا يجمع الحقيقة وبالحق
السابغ ما يجمع الحقيقة فلا مخالفة انتهى وفيه بحث اما اول فلا بد
اذ اثبتت بالموت ثبوت حقيقة كانت للمورث فلا معنى لاثبات
مجرد حق يجمع الحقيقة واما ثانيا فلا ان الاستناد ثبت الحكم

عن شهاد
والحاج الى الاستناد

بين انذار المرض او بانفعال الموت به نيتين اذ جميع مرض الموت
 في زمان متعلق به صحة اجازتهم ومنع المنصرف به وادان انقلب
 الحق حصة ولذا وقع على اعتبار اجازتهم ايضا اجنبا واما ذلك
 وادان به ليلي والزهرى و... وراعى وغيرهم قوله فلو استند
 ملكه **الحال** الفاضل تحت قول وجه جليله لا يستند وانما يكون
 بوالهات وبالموت نيتين اذ مرض الموت حيث لم يتخلل بين المرض
 والموت برضا جعلت تلك الاجازة موقوفة الى انكشف الله
 ولم يعم بعد مصادقها المحل قوله اذ لم يصح دف محله اقول
 ان في غاية القوة والوجاهة في غاية المعنى فان التمسك
 بغير عدم مصادقة المحل مستند الى ان حق الولاية ثبت في حال
 الموت في اول المرض حتى منع عن التفرقة في الثلثين فكيف يستقيم
 قوله في الجواز الاجازة لم تصادف محله وهو عين ما منه السائل
 وهو مدعى الحصة فكان مصادرة قوله في النبي عن البر البرهم يشبه
 الى انه قبس من الشكل الثاني في اوصية لهم بر البرهم ولا شئ
 في المسمى عنه ببر البرهم فلا شئ في الوصية لهم بمسمى عنه او من الشكل الاول
 حكمة الوصية لهم بر البرهم ولا شئ في البرهم بمسمى عنه فلا شئ
 في الوصية لهم بمسمى عنه قوله ووجه التوفيق الى من قبل الانصاف
 او لفظ باطل في عبارة اجماع ياتي التوفيق المذكور اذا فقرر
 عنه ان الباطل من العقود لا يفسد الملكة وحق ما ذهب اليه
 صاحب المحط من انه كذا في البر البرهم الوصية للحرية باطلا فيوافي
 في اجماع الصغير قوله وادان وصية الحر الى بر البرهم بعد ما دخل انا بان
 فانها جائزة رواية واحدة وعاش ظاهرا رواية واما وصية المسلم للحرية
 في البر البرهم فلا يجوز واما عكسه فهو وصية للمسلم فقال بعض المتأخرين
 لم يحد في كتب اصحابنا والظاهر جواز قوله وفوت موت الموصي
 على ما ذهب اليه ابو القاسم وفي قول ثالث نفق مصاد الكافر وهو انه اذا وصى
 بغير وقت الوصية وادان وصي به فوت موت الموصي بغير مصاد الكافر
 ثم في المحط والذخيرة تفصيل في الموصي به وهو انه اذا كان مقيما او

وقال المولى سنده في
 رواية وجهه
 كذا

او شاعرا في بعض النكاح صحت ببعض مسمى بغير جوده يوم الوصية
 ومنى كان شاعرا في جميع النكاح كاد صحت ثبتت في بعض جوده الموصي
 به يوم موت الموصي قوله بان كان عبد اوصى به لحر وثلث
 ماله لاخر هذا التصور برضا الموصي بالذات هو العبد والى المالك
 ولا يتصور بغيره ان هذا الوصية لكل موصي لهما بدون اجازة
 الورثة ان زار مال الميت لان العبد يكون زكيا على الثلث فكل
 تلك الصورة محالة للمسايل الثلاث المجمع عليها حيث الحق في ملكه
 المسائل تنقبة الوصية في جميع ما سماه لهما في الجملة فلا يصح التصرف في
 التي يكرها لانه صورته تنقض لثواب تصور الكافي في ذلك
 بما اذا اوصى بغيره لانه لا ينافي الف وبعد آخر نصيب للابن افر
 قيمة الفان ولان له سواها فان اختلف المذكور ثابت فيه ايضا وير
 تنقبة الوصية لكل واحد منهما في جميع ما سماه له بدون اجازة الورثة
 لاحتمال انه يزيد مال الميت قوله لو اراد علان الى قوله وذلك
 باطل لانه يقتضي ان يكون كل منهما محتاجا الى البر حيث انه قلنا في مسمى
 من حيث الاخر قلنا مستغنى على انه غير لازم في العاقل الشرعية اذ ليس
 معنى ثابته بالاجازة وقد صرحوا بان الموصي اذا حصل منه البطلان
 والقابض والرافع ومخوفاك حصل حصة بكل واحد من هذه الاعمال
قال المصنف وعندهما يقسم قال لا ينافي ولنا في نظر لانه يلزم حصة
 ان ينقص من نصيب شريكه اذ فرع وذلك لا يجوز وكذا يلزم ان
 يملك الموصي ملكا شريكه ايضا اذا كان للموصي له سهمان
 في احد عشر نقض نصيب لا محالة لان سهمين من احد عشر اقل من خمسة
 وادان بزيادة حق الورثة بسهم لان لهم ما ورثه فذكر الثلث من
 من نصيب الموصي ونصيبه خمسة واما بعض المتأخرين فيقسم نصيب الموصي
 بين الموصي له والورثة خمسة اسهم عندهما فالعشرة اذ فرع للموصي له
 والاربعون ذراعا للورثة فيجعل كل عشرة سهماء وبرة القسمة اصح
 عنه برهنتي **باب** الفوق في المرض قوله وقد عرف في صفة فانهم
 اخذوا في تعريف القياس المنطقي فيد استلزام النتيجة لانه واضرروا

